

المقدمة :

چ ت ت ط ٹ ڈ ف ق ف ق ق چ آل عمران: ۱۰۲، چ ب ب پ پ پ پ پ
پ پ پ ی ن ث ن ذ ث ت ت ت ط ٹ ڈ ف ق ف ق چ النساء: ۸، چ
ہ ہ ہ ہ ہ ل ک ک گ و و و و و و و ا حزاب: ۷۰ - ۷۱۔
أما بعد :

(?) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه ، وقد أخرج حديثها أبوداود في كتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح (2/238) برقم (2118) ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ماجاء في خطبة النكاح (3/413) برقم (1105) ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح (6/89) برقم (3277) ، وابن ماجه في كتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح (1/609) برقم (1892) ، وأحمد في مسنده (1/393) برقم (3721) عن عبدالله بن مسعود . وقد توسع الشيخ الألباني في تخريج الحديث وبيان طرقه وخلص إلى الحكم

وبعد :

فإن علم التوحيد أشرف العلوم وأفضلها ، وأرفعها مكانة ،
وأجلها مقصوداً ، إذ شرف العلم بشرف المعلوم ، ولا
أشرف من توحيد الله تعالى ومعرفة ما يجب له من
الأسماء الحسنی والصفات العلی ، والالتزام بذلك علماً
وعملاً ، فإن العبد كلما كان بهذا أعرف كان لله أقرب وله
أحب ، وبهذا تنال النجاة والفلاح والسعادة في الدنيا
والآخرة .

وقد بعث الله الرسل عليهم السلام به معرفين ، وإليه
داعين ، ولمن أجابهم مبشرين ، ولمن خالفهم منذرين ،
وجعل مفتاح دعوتهم ، وزبدة رسالتهم : معرفة المعبود
سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله ؛ إذ على هذه
المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها .
وأكمل ما جاء في معرفة الخالق سبحانه ما ذكره تعالى في
كتابه المنزل على أفضل رسله وأنبياءه محمد بن عبدالله ﷺ
، وما نطق به لسانه عليه الصلاة والسلام من بيان أسماء
الله تعالى وصفاته فإنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي
يوحى .

بصحته وذلك في رسالته : ((خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها
لأصحابه)) .

فالكتاب والسنة تضمننا بيان حقيقة أسماء الله تعالى وصفاته وما يليق به سبحانه وما ينزه عنه، إذ لا أعلم بالله من الله ، ولا أعلم به من رسوله ﷺ ، وعلى هذا دأب السلف الصالح -رحمهم الله- من الصحابة والتابعين من أهل القرون المفضلة .

ثم إنه حدثت بعد ذلك في هذه الأمة فتن مما أخبر به النبي ﷺ نشأت فيها ناشئة من أهل الضلالة ، اتخذوا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وراءهم ظهرياً ، وأخذوا في ابتداع مناهج منحرفة وأقوال مخالفة في أعظم أبواب الدين وهو ما يتعلق بمعرفة الله بأسماءه وصفاته .

عند ذلك هب أئمة الدين وأعلام الورى من أهل السنة والجماعة يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ، ويبصرون بنور الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من ضال تائه قد هدوه .

وقد كان من جملة علماء أهل السنة والجماعة أئمة الدعوة السلفية في نجد الذين أقامهم الله في هذه البلاد بعد اندراس أعلام الدين ، وفشوا البدع والشركيات ، فألهمهم الحق وبصرهم به ، وفتح على قلوبهم بمعرفة التوحيد وما يضاده ، فقاموا ببيانه على قدم وساق ، فنشروا العقيدة

السلفية ، وأعلنوا الحق وأظهروه وجدوا واجتهدوا في إيضاحه بدليله .

وكان من جملة جهود أئمة الدعوة ما قاموا به من تقرير لعقيدة أهل السنة والجماعة في باب توحيد الله تعالى بأسماءه وصفاته ، وبيان المنهج الحق فيه ، والرد على المخالفين من خلاله ، فأبانوا عن الحق ، وأظهروه لعامة الخلق .

ولما كان من فضل الله عليّ أن جعلني أحد طلاب الدراسات العليا بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة لمرحلة الماجستير ، اخترت الكتابة في موضوع : ((منهج أئمة الدعوة في نجد في توحيد الأسماء والصفات من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى آخر القرن الرابع عشر الهجري)) بعد استشارة الله تعالى ، واستشارة مشايخي الفضلاء الذين أشاروا علي بتسجيله والبحث فيه .

أسباب اختياري للموضوع :

ومما دفعني لاختيار موضوع البحث والكتابة فيه ، ما يلي :

- 1- أن العلم بأسماء الله تعالى وصفاته وسيلة جليلة إلى غاية نبيلة ، وهي معرفة الله - سبحانه وتعالى - التي لا سعادة للعبد ولا فلاح ولا صلاح في دنياه وآخرته إلا بهذه المعرفة ، والتعبد لله تعالى بها ،

ولهذا كان هذا العلم أشرف ما يناله المرء من العلوم .

2- أن أئمة الدعوة -رحمهم الله- أولوا هذا العلم عناية عظيمة ، وحققوه أعظم تحقيق ، ودعوا الناس إليه ، وردوا على المنحرفين فيه .

3- سلامة منهج أئمة الدعوة ، حيث استقوا العقيدة من مصدرها كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ .

4- جمع آراء أئمة الدعوة المتفرقة في هذا العلم من بطون الكتب والرسائل في مؤلف واحد يسهل على الباحث الاطلاع عليه .

5- ظهور بعض المطاعن والشبهات تجاه الدعوة السلفية وأئمتها في باب توحيد الأسماء والصفات مما استلزم إبراز جهود أئمة الدعوة ودراسة منهجهم في هذا الجانب .

6- رغبتني الشديدة في التزود من هذا العلم وقراءة جميع ما كتبه أئمة الدعوة -رحمهم الله- في هذا الموضوع .

7- أن هذا الموضوع لم أر من بحثه مع أهميته الكبرى .

خطة البحث :

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد ، وأربعة أبواب ، وخاتمة .

التمهيد : المراد بمنهج أئمة الدعوة في نجد ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المراد بالمنهج .

المطلب الثاني : المراد بأئمة الدعوة .

المطلب الثالث : المراد بنجد .

الباب الأول / منهج أئمة الدعوة في تقرير توحيد

الأسماء والصفات . وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول / مصادر التلقي عند أئمة الدعوة

في تقرير توحيد الأسماء والصفات . وفيه

مبحثان :

المبحث الأول : الكتاب والسنة . وفيه مطلبان :

الأول: حرص أئمة الدعوة على التلقي من الكتاب والسنة .

الثاني: منهج أئمة الدعوة في الاستدلال بالكتاب والسنة .

المبحث الثاني : الإجماع والفطرة وآثار السلف . وفيه ثلاثة

مطالب :

المطلب الأول : الإجماع .

المطلب الثاني : الفطرة .

المطلب الثالث : آثار السلف .

الفصل الثاني / القواعد المنهجية عند أئمة

الدعوة في توحيد الأسماء . وفيه عشر قواعد :

القاعدة الأولى : أسماء الله تعالى كلها حسنى .

القاعدة الثانية : أسماء الله تعالى توقيفية .

القاعدة الثالثة : أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف .

القاعدة الرابعة : أسماء الله تعالى دالة على الذات

والصفات بالمطابقة والتضمن والالتزام.

القاعدة الخامسة : باب الخبر عن الله أوسع من باب

الأسماء والصفات.

القاعدة السادسة : أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد

معين .

القاعدة السابعة : الإلحاد في أسماء الله تعالى وأنواعه

وحكمه .

القاعدة الثامنة : أسماء الله تعالى مشتقة .

القاعدة التاسعة : أسماء الله وأسماء المخلوقين تتفق عند

الإطلاق ، وتختلف عند الإضافة والتخصيص .

القاعدة العاشرة : أسماء الله لا يصح أن تذكر إلا معرفة .

الفصل الثالث / القواعد المنهجية عند أئمة

الدعوة في توحيد الصفات . وفيه ثمان قواعد:

القاعدة الأولى : وجوب الإيمان بجميع ما وصف الله تعالى به نفسه ، وما وصفه به رسوله ﷺ ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

القاعدة الثانية : صفات الله تعالى توقيفية .

القاعدة الثالثة : النبي ﷺ قد بلغ أمته ، وأوضح لهم جميع ما ينبغي اعتقاده في صفات الله تعالى .

القاعدة الرابعة : تنزيه صفات الله تعالى عن مماثلة صفات المخلوقين .

القاعدة الخامسة : صفات الله معلومة المعنى مجهولة الكيف .

القاعدة السادسة : نصوص الصفات ليست من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله .

القاعدة السابعة : وجوب إثبات صفات الله على الحقيقية ، ونفي المجاز عنها .

القاعدة الثامنة : ما يضاف إلى الله تعالى إما أوصاف أو أعيان .

الفصل الرابع / القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في قضية النفي والإثبات والألفاظ المجملة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في

قضية النفي والإثبات. وفيه ثلاث قواعد:

القاعدة الأولى : صفات الله نوعان : مثبتة ومنفية .
القاعدة الثانية : النصوص الشرعية جاءت بنفي مجمل ،
وإثبات مفصل لأسماء الله وصفاته .
القاعدة الثالثة : النفي في حق الله يتضمن إثبات كمال
الضد .

المبحث الثاني : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في
قضية الألفاظ المجملة . وفيه قاعدتان :
القاعدة الأولى : وجوب مراعاة ألفاظ الشارع في أسماء
الله وصفاته نفياً وإثباتاً .
القاعدة الثانية : الواجب في الألفاظ المجملة التوقف فيها
نفياً وإثباتاً مع الاستفصال عن مراد قائلها .

**الباب الثاني / جهود أئمة الدعوة في تقرير توحيد
الأسماء والصفات ، وفيه فصلان :**

**الفصل الأول / جهود أئمة الدعوة في تقرير
أسماء الله الحسنى ، وفيه ثلاثة مباحث :**

المبحث الأول : حقيقة أسماء الله تعالى ومنزلة الإيمان بها
وثمراته . وفيه مطلبان :
المطلب الأول : حقيقة أسماء الله ومنزلة الإيمان بها .
المطلب الثاني : ثمرات الإيمان بأسماء الله تعالى .
المبحث الثاني : مسألة الاسم والمسمى . وفيه مطلبان :
المطلب الأول : الجانب اللغوي لمسألة الاسم والمسمى .

المطلب الثاني: الجانب العقدي لمسألة الاسم والمسمى.

المبحث الثالث : معاني الأسماء الحسنى . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : معنى اسم الجلالة (الله) .

المطلب الثاني : معاني بقية الأسماء الحسنى .

الفصل الثاني / جهود أئمة الدعوة في تقرير

الصفات الإلهية . وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الصفات الذاتية لله تعالى . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الصفات الذاتية الخيرية .

المطلب الثاني : الصفات الذاتية العقلية .

المبحث الثاني : الصفات الفعلية لله تعالى . وفيه مطلبان

:

المطلب الأول : جهود أئمة الدعوة في تقرير صفة الكلام

لله تعالى .

المطلب الثاني : جهود أئمة الدعوة في تقرير صفة

الاستواء لله تعالى .

المبحث الثالث : رؤية الله تعالى .

الباب الثالث / منهج أئمة الدعوة في الاستدلال

على توحيد الأسماء والصفات ، وفيه ثلاثة فصول

:

الفصل الأول / تقديم النقل على العقل ، وفيه

مبحثان :

المبحث الأول : مفهوم الدليل النقلي وحجيته وأقسامه .

المبحث الثاني : مفهوم الدليل العقلي وحجيته وأنواعه .

الفصل الثاني / البراهين النقلية ، وفيه ثلاثة

مباحث :

المبحث الأول : قياس الأولى .

المبحث الثاني : الموازين القرآنية .

المبحث الثالث : دليل اللزوم .

الفصل الثالث / الأدلة العقلية ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : قياس الغائب على الشاهد .

المبحث الثاني : الجامع المشترك في قياس الغائب على الشاهد . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الجامع المشترك في قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين .

المطلب الثاني : ضوابط قياس الغائب على الشاهد عند أئمة الدعوة .

الباب الرابع : منهج أئمة الدعوة في الرد على

المخالفين في توحيد الأسماء والصفات ، وفيه

ثلاثة فصول :

الفصل الأول / آداب الجدل والمناظرة لدى الأئمة

، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مفهوم الجدل والمناظرة وأقسامها .

المبحث الثاني : أصول الجدل والمناظرة المحموددة .

الفصل الثاني / القواعد المنهجية في الرد على

المخالفين . وفيه ست قواعد :

القاعدة الأولى : الأصل في باب الأسماء والصفات التوقيف .

القاعدة الثانية : لزوم التناقض في حق من أثبت بعض الصفات دون بعض .

القاعدة الثالثة : القول في الصفات كالقول في الذات .

القاعدة الرابعة : وجوب إثبات اللفظ والمعنى في نصوص الأسماء والصفات ، وتفويض علم كیفيتها إلى الله تعالى .
القاعدة الخامسة : رد دعوى وقوع المجاز في أسماء الله تعالى وصفاته .

القاعدة السادسة : لا يصح إطلاق الألفاظ المجملة في حق الله تعالى دون بيان المراد بها .

الفصل الثالث / سمات منهج أئمة الدعوة في الرد

على المخالفين ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المجادلة بالحسنى .

المبحث الثاني : العدل والإنصاف .

المبحث الثالث : التزام آداب الخطاب والمناظرة .

- **الخاتمة :** وتتضمن أهم النتائج المستخلصة من البحث .

- الفهارس :

1. فهرس الآيات .
2. فهرس الأحاديث والآثار .
3. فهرس الأعلام .
4. فهرس الملل والنحل .
5. فهرس الحدود والمصطلحات .
6. فهرس الألفاظ الغريبة .
7. فهرس الأبيات الشعرية .
8. فهرس المصادر والمراجع .
9. فهرس الموضوعات .

- منهج البحث :

سلكت في كتابة البحث المنهج الاستقرائي التحليلي ،
ويمكن تلخيص معالمه فيما يلي :

أولاً : جمع المادة العلمية .

- 1- قمت بجمع مؤلفات أئمة الدعوة في نجد
واستطعت بحمد الله وتوفيقه أن احصل على
مؤلفاتهم المطبوعة .
- 2- حرصت مباحث توحيد الأسماء والصفات التي
اشتملت عليها كتب أئمة الدعوة في نجد وذلك بعد
استقراء مؤلفاتهم ، ثم جمعت الأقوال التي تتعلق
بكل مبحث ، ثم قسمت ما جمعت على أبواب

الرسالة وفصولها ومباحثها ومطالبها ومسائلها ،
فرتبت ما تشئت ، وجمعت ما تفرق ، واختصرت
وانتقيت ما توسع فيه ، بحسب ما يقتضيه المقام
وتدعوا إليه الحاجة .

ثانياً : عرض المسائل ودراسة المنهج .

- 1- عند عرض المسائل التي سيتناولها البحث ، امهد
للمسألة بحسب ما يقتضيه المقام طولاً واختصاراً
ثم ابين آراء أئمة الدعوة في هذه المسألة موضحاً
منهجهم فيها، وقد استدلل لمنهج الأئمة بالأدلة
الشرعية من الكتاب والسنة وكلام أئمة أهل السنة
والجماعة -رحمهم الله- بإيجاز إن لم يرد مثل ذلك
في كلام الأئمة .
- 2- عند ذكر آراء أئمة الدعوة وأقوالهم في المسألة
حاولت مراعاة ترتيب النقول حسب التسلسل
الزمني للوفيات ، وربما خالفت هذا المنهج نظراً
لطبيعة المسألة وترتيب جزئياتها .
- 3- كررت بعض النقول عن الأئمة في أكثر من موضع ،
وذلك لاشتمالها على أكثر من مسألة من مسائل
توحيد الأسماء والصفات ، فأضفتها إلى كل مسألة
بحسبها.

4- عند دراسة المسائل لم أعرض لاختلاف الطوائف وأقوال الفرق في المسألة المقصودة في البحث ، إلا إذا تعرض لذلك أئمة الدعوة في كلامهم عليها ، أو كانت طبيعة المسألة تقتضي ذلك ، وذلك أن المقصود بيان منهج الأئمة في هذه المسائل وتقريرهم لها .

ثالثاً : كتابة البحث وتوثيقه .

- 1- عزوت الآيات إلى سورها ، وذكرت رقم الآية فيها ، وجعلت ذلك في متن البحث ، خشية الإطالة بذكرها في الحاشية .
- 2- خرجت الأحاديث التي ذكرتها في البحث ، وسلكت في ذلك ما يلي :
 - أ - إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما ، اكتفيت بهما عما سواهما .
 - ب - إذا كان الحديث خارج الصحيحين فإني اجتهد في تخريجه من المصادر الحديثية المعتمدة-
 - ج - رتبت مصادر التخريج باعتبار الكتب الستة أولاً ، ثم ما عداها بحسب تواريخ وفيات أصحابها .
 - د - ذكرت عنوان الكتاب والباب ورقم الجزء والصحيفة والحديث في الكتب الستة ، واكتفيت بذكر الجزء والصحيفة ورقم الحديث فيما عداها .

- 3- وثقت النقول الواردة في البحث من مصادرها الأصلية .
- 4- ترجمت للأعلام غير الصحابة وأصحاب الكتب الستة والأئمة الأربعة وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وماورد من الأعلام ضمن تراجم أئمة الدعوة في متن البحث فقد اكتفيت فيه بالإحالة إلى مواضع ترجمتهم.
- 5- عرفت بالملل والنحل الواردة بالبحث ، وكذلك بالحدود والمصطلحات والألفاظ الغربية.
- 6- عند إيراد المصدر في أول موضع اذكر اسم المؤلف والعنوان والمحقق -إن وجد- كاملاً ، وفي المواضع التالية اذكر العنوان والمؤلف باختصار . وأما بقية البيانات فقد أشرت ذكرها إلى فهرس المصادر والمراجع طلباً للاختصار .

هذا هو المنهج الذي سرت عليه في إعداد هذا البحث الذي بذلت فيه وسعي ، وعكفت عليه أوقاتاً متواصلة ، ولقد واجهتني فيه بعض الصعوبات ، وذلك لتشعب البحث ، وكثرة جزئياته ، وطول مادته العلمية في بعض المباحث وندرتها في مباحث أخرى .

وبعد :

فإني أحمد الله تبارك وتعالى وأشكره ، وأثني عليه الخير كله ، على ما يسر من إتمام هذا البحث ، وأرى واجباً علي أن أتقدم بالشكر والامتنان لفضيلة الدكتور عبدالراضي بن

محمد عبدالمحسن الأستاذ المشارك بقسم العقيدة
والمذاهب المعاصرة ، الذي تفضل بالإشراف على هذه
الرسالة ، فقد حظيت بنصحه وإرشاده طوال فترة إعدادها
، فأتحفني بتوجيهاته العلمية ، وملحوظاته المنهجية ، حتى
استفدت الكثير منها ، فאלله أسأل أن يجزيه عني خير
الجزاء ، وأن يبارك في وقته وعلمه وعمله .
كما لايفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لجامعتي العزيزة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في كلية
أصول الدين وقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة فيها .
وختاماً فإنني لا أدعي أنني وفيت الموضوع حقه ، واستكملته
من جميع جوانبه ، ولا أنني أصبت في كل ما قلت وقصدت
، لأن الخطأ والصواب من طبيعة البشر ، ولكن حسبي أنني
بذلت وسعي وجهدي ووقتي ، فما كان من صواب فمن
الله وحده ، وله الفضل والمنة ، وما كان من خطأ فمن
نفسى والشيطان واستغفر الله .
وفي الختام أسأل الله تبارك وتعالى بأسمائه الحسنى
وصفاته العلى أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ،
واتباع كتابه وسنة نبيه ﷺ ، وأن يرني الحق حقاً ويرزقني
اتباعه ، وأن يرني الباطل باطلاً ويرزقني اجتنابه ، وأن
يغفر لي ولوالديّ وأهل بيتي ومشايخي ولجميع المسلمين
إنه سميع مجيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .

**التمهيد: المراد بمنهج أئمة الدعوة في
نجد .**

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المراد بالمنهج .

المطلب الثاني : المراد بأئمة الدعوة .

المطلب الثالث : المراد بنجد .

المطلب الأول : المراد بالمنهج .

المنهج في اللغة :

المنهج لفظ مشتق من النهج ، تدور معانيه اللغوية حول الوضوح ، والاستبانة ، والاستقامة في الطريق. يقول ابن فارس⁽¹⁾: (النهج: الطريق. ونهج لي الأمر: أوضحه ، وهو مستقيم المنهاج. والمنهج: الطريق أيضاً ، والجمع المناهج...)⁽²⁾.

¹(?) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أبو الحسين ، من أئمة اللغة والأدب ، قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان ، من تصانيفه : "مقاييس اللغة" و"المجمل" و"جامع التأويل" في تفسير القرآن ، توفي سنة 390 هـ . انظر: البداية والنهاية (11/335) ، وفيات الأعيان (1/118) .

²(?) أحمد بن زكريا بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، (5/361) - ، وانظر: محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، اعتناء : يوسف الشيخ محمد ، ص320 .

وقال ابن منظور⁽¹⁾: (طريق نهج: بين وواضح... والمنهاج:
كالمنهج ، وفي التنزيل: چ گگ گگچ المائدة: ٤٨ ، وأنهج
الطريق : وضح واستبان ، وصار نهجاً واضحاً بيناً... وفي
حديث العباس: "لم يمت رسول الله ﷺ حتى ترككم على
طريق ناهجة"⁽²⁾⁽³⁾.

فالمنهج في اللغة : هو إيضاح الأمر ، وإبانتة ، واستقامته .
المنهج في الاصطلاح :

يعرّف الدكتور عبدالرحمن بدوي "المنهج" في الاصطلاح
الحديث بأنه : " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة
في العلوم ، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على
سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة "
⁽⁴⁾.

¹(?) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري ، الرويفعي ، الإفريقي ،
أبو الفضل ، إمام ، لغوي حجة ، ولي القضاء في طرابلس . من مصنفاته :
" لسان العرب " جمع فيه أمهات كتب اللغة ، وله كذلك " مختار الأغاني "
توفي بمصر سنة 711 هـ . انظر: الدرر الكامنة (6/15) ، فوات الوفيات (2/436) .

²(?) أخرجه عبدالرزاق بنحوه في مصنفه (5/434) .

³(?) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي ، لسان العرب (2/383) ، وانظر:
أحمد بن محمد المقرئ (الفيومي) ، المصباح المنير (2/627) .

⁴(?) د. عبدالرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي ص4 . وانظر: د. عبدالفتاح
خضر ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي ، ص11 . وأيضاً :
د. عبدالراضي بن محمد عبدالمحسن ، منهج أهل السنة والجماعة في الرد

فكلمة " المنهج " في الاصطلاح ترتبط بالجانب اللغوي من جهة أن المنهج يهدف إلى إيضاح وبيان حقيقة الشيء والكشف عنه وإقامة البراهين عليه .

ومن هنا فالمقصود بمنهج أئمة الدعوة هو: طريقته في بيان وإيضاح مسائل توحيد الأسماء والصفات سواء أكانت بحثاً ، أو استدلالاً ، أو تقريراً ، أو حتى رداً على المخالف .

أهمية المنهج في دراسة العلوم :

يرتبط المنهج ارتباطاً جذرياً بالعلوم ، ذلك أن شرط قيام العلم وتقدمه ، أن تكون هناك طريقة صحيحة تطوى تحتها شتات الوقائع ، والمفردات المبعثرة هنا وهناك ، بغية تفسير ما قد يوجد بينها من روابط أو علاقات ، تنظمها قوانين محددة .

وإن تأخر العلوم ناشيء -في العادة- عن تأخر المناهج ، بمعنى أن لا تكون هناك مناهج محددة وواضحة متفق عليها ، فيسير كل عالم في فنه على غير هدى وبصيرة يخطب خطب عشواء ، دون أن يصل إلى نتيجة مفيدة فتتعارض القضايا ، وتضطرب المسائل. فتقدم العلم وتأخره مرتين بمسألة المنهج ، يدور معها وجوداً وعدماً ، ولذا يمكن أن يقال : إن المنهج يحفظ للعلم نظامه واتساقه ، كما إنه

يضبط العقل البشري ، والأعمال الذهنية بقواعد ثابتة ،
بحيث تعينه على الوصول إلى الحقيقة فيما يبحثه من
موضوعات ⁽¹⁾.

ويشار هنا إلى أن المناهج تختلف باختلاف العلوم التي
تبحث فيها ، فلكل علم منهج يناسبه ، مع وجود حد مشترك
بين المناهج المختلفة ، وقد تتعاون -وهو الغالب- مجموعة
من المناهج لخدمة ومعالجة فن واحد ⁽²⁾. كما يلحظ أن علم
المناهج علم بعدي ، بمعنى أنه يقف من وراء العلوم ، كي
يحلل طرائقها ، ويحدد مسالكها ⁽³⁾.

أهمية المنهج في المجال العقدي :

تتجلى أهمية المنهج العلمي في مجال العقيدة من خلال
عدة أمور منها :

1- التوجيهات الشرعية في الكتاب والسنة التي تحت على
سلوك السبيل القويم ، والطريق الصحيح في التماس
العقيدة ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿حَاجُّكُمْ هُمْ رَقِبُوا فِيهِمْ هَدِيتُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
الأنعام: ١٥٣ ، وكذلك إخباره تعالى أنه وهب لنا المنهج الخاص
والملائم : ﴿حَاجُّكُمْ هُمْ رَقِبُوا فِيهِمْ هَدِيتُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
المائدة: ٤٨.

¹ (?) انظر: د. جلال محمد موسى ، منهج البحث العلمي عند العرب في
مجال العلوم الطبيعة والكونية ، ص 273 .

² (?) انظر: منهج البحث العلمي عند العرب لجلال موسى ص 271 .

³ (?) انظر: المرجع السابق ص 31 .

2- ذمه تعالى لمنهج الكفار وطريقتهم في مقابلة العقيدة الصحيحة التي جاءت بها الرسل عليهم السلام من عند الله تعالى ، كما قال سبحانه: ﴿بِبَدِئِهِمْ بِيَدِهِمْ يَبْدَأُ ثَلَاثًا﴾^(١)

تثنية البقرة: ١٧٠.

3- احتمال كثير من النصوص الشرعية التي تعرض للعقيدة على أنواع من الأدلة العقلية التي تمثل مسالك منهجية لبحوث العقيدة. حيث اشتملت على المسائل مع الدلائل في هذا المجال ، مما يدل على أهمية ارتباط الموضوع بالمنهج في العقيدة ، فمن ذلك: قوله تعالى ملجئاً منكري وجوده سبحانه إلى قوانين الفطرة الإنسانية الأصلية: چ فف فف فف ققچ الطور: ٣٥. وكالأدلة التي ساقها سبحانه في تقرير قضية البعث مثل قياس التمثيل ، وقياس الأولى في أواخر سورة (يس) من قوله سبحانه: چ گگگبگ بگگگگ گگس چ يس: ٧٨ إلى آخر السورة .

4- ومما يبين أهمية المنهج في المجال العقدي ، أن أساس الفُرقة التي ظهرت بين الطوائف والفرق الإسلامية ، هو تباين المناهج العقدية بين المنتسبين للإسلام ، وبعد كثير منهم عن المنهج الصحيح في تلقي العقيدة وتقريرها ⁽¹⁾.

¹(?) انظر: د. عبدالرحمن الزبيدي ، مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر ، ص19-22 .

ومن هنا فإن الحاجة ظاهرة إلى البحوث المتخصصة في مجال دراسة المناهج العقدية لبيان الحق فيها من الباطل، وذلك وفق قواعد علمية يسير عليها الباحث ، وصولاً إلى نتيجة البحث الحقيقية .

المطلب الثاني : المراد بأئمة الدعوة .

أئمة الدعوة مصطلح مركب من لفظين ، الأول: أئمة جمع "إمام"، والثاني: "دعوة" مصدر الفعل الثلاثي دعا . والأئمة في اللغة : جمع إمام ، والإمام هو المقدم على غيره ، المؤتم بقوله أو فعله أو غير ذلك ، ويكون في الخير والشر .

يقول ابن منظور: (وأم القوم وأم بهم : تقدمهم ، وهي الإمامة . والإمام : كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين ... والإمام ما ائتم به من رئيس وغيره ، والجمع أئمة...) ⁽¹⁾.

¹(?) لسان العرب (12/24) .

وقال الراغب الأصفهاني⁽¹⁾ في المفردات : (والإمام
المؤتم به إنساناً كأن يقتدى بقوله أو فعله ، أو كتاباً ، أو
غير ذلك محققاً كان أو مبطلاً وجمعه أئمة ، وقوله تعالى: ﴿

وَأما الدعوة في اللغة : فهي مصدر للفعل الثلاثي دعا ، وتدور معانيها على : الطلب ، والنداء ، والحث ، والسؤال⁽³⁾.

والدعوة كما تكون في الخير فكذلك في الشر، كما قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: چببپپپپپپپیث ثنثتتٹٹٹفچ غافر: ٤١ - ٤٢، وقوله سبحانه: چک ککگ گگگبگبگچ البقرة: ۲۲۱.

¹(?) الحسين بن محمد أبو القاسم الراغب الأصفهاني ، ظهر في أوائل المائة الخامسة ، كان عالماً بأنواع العلوم منها التفسير . من مصنفاته : مفردات القرآن" و "الذريعة في محاسن الشريعة"بالإضافة لتفسير القرآن. توفي سنة 535هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي ص168 ، الوافي بالوفيات (13/29) .

2(؟) الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، ص24.

³(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2/279) ، لسان العرب لابن منظور (14/258-261) ، والمعجم الوسيط ، إخراج : إبراهيم مصطفى وآخرون (1/286) .

وأما الدعوة الإسلامية فيقصد بها : " نشر الإسلام ، وتبليغه للناس عن علم وبصيرة ، وفق الطرق المشروعة ، اتباعاً لهدي النبي ﷺ ، وابتغاء لمرضاة الله عزوجل وثوابه"(1) .

وتعرّف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية بأنها : الجهود والأعمال العظيمة التي قام بها الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- واتباع الدعوة من بعده في سبيل تصحيح الأوضاع الدينية الفاسدة ، والأحوال الاجتماعية المنحرفة ، التي كانت سائدة في الجزيرة العربية بعامه ، وفي وسطها بخاصة إبان القرن الثاني عشر الهجري(2) .

فهي أخص في المفهوم من مطلق الدعوة الإسلامية .

ويقود مجمل هذه التعريفات إلى أن المراد بأئمة الدعوة : هم العلماء الأعلام الذين كانت لهم جهود كبيرة في سبيل نشر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- السلفية ، والمنافحة عنها بالحق ضد خصوم الدعوة بالعلم واللسان .

¹(?) عبدالله بن محمد المطوع ، الدعوة الإصلاحية في بلاد نجد على يد الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأعلامها من بعده ، ص 20-21 .

²(?) انظر: الدعوة الإصلاحية في بلاد نجد للمطوع ص 15 .

المطلب الثالث : المراد بنجد .

نجد في اللغة :

تعددت عبارات علماء أهل اللغة في تعريف نجد ، وهي تدور على أن النجد ما أشرف ، واستوى ، وغلظ ، وارتفع من الأرض .

يقول الأزهري⁽¹⁾ : (النجد: قفاف الأرض وصلابتها ، وما غلظ منها وأشرف ، والجماعة : النَّجاد ، ولا يكون إلا قفاً أو

¹(?) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح بن الأزهر أبو منصور الأزهري ، إمام في اللغة ، ولد بهراة سنة اثنتين وثمانين ومائتين ، وكان فقيهاً صالحاً غلب عليه علم اللغة ، من مصنفاته : "تهذيب اللغة" و"التقريب في التفسير" و"شرح الأسماء الحسنى" و"شرح ألفاظ مختصر المزني". توفي سنة 370هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (1/144) ، وطبقات المفسرين للداودي ص83 ، الوافي بالوفيات (1/108) .

صلابة من الأرض في ارتفاع مثل الجبل معترضاً بين يديك ،
يرد طرفك عما وراءه... وليس بالشديد الارتفاع⁽¹⁾ .
وقال ابن فارس : (النون والجيم والذال أصل واحد يدل
على اعتلاء ، وقوة ، وإشراف... والنجد : ما علا من الأرض.
وأنجد : علا من غور إلى نجد .. والنجد: الطريق
العالي)⁽²⁾ .

وقال الفيومي⁽³⁾ : (النجد ما ارتفع من الأرض ، والجمع نجود
مثل فلس وفلوس ، وبالواحد سمي بلاد معروفة من ديار
العرب مما يلي العراق وليست من الحجاز ، وإن كانت من
جزيرة العرب)⁽⁴⁾ .

فالمрад بـ" نجد " كما حكاه أئمة اللغة : الأرض العالية ،
والمرتفعة ، فالنجد ما ارتفع من الأرض ، كما يطلق أيضاً
على الطريق الواضح المرتفع .

نجد في الإصطلاح :

¹(?) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تهذيب اللغة ، تحقيق: محمد
عوض مرعب ، (10/349) .

²(?) معجم مقاييس اللغة (392-5/391) .

³(?) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، الحموي ، أبو العباس ، فقيه
، لغوي . نشأ بالفيوم ، ومهر في العربية ، والفقه . من مصنفاته :
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، توفي بعد سنة 770هـ .
انظر: الدرر الكامنة (1/372) ، معجم المؤلفين (1/281) .

⁴(?) المصباح المنير : (2/593) .

يقول ياقوت الحموي⁽¹⁾: (وقيل نجد هو اسم للأرض العريضة التي أعلاها تهامة واليمن ، وأسفلها العراق والشام....)⁽²⁾.

وقال ابن منظور: (والنجد ما خالف الغور ، والجمع نجود ، ونجد من بلاد العرب ما كان فوق العالية ، ونجد اسم خاص لما دون الحجاز مما يلي العراق)⁽³⁾.

¹(?) ياقوت بن عبد الله الرومي ، الحموي ، شهاب الدين ، أبو عبد الله ، مؤرخ ، أديب ، شاعر ، لغوي ، نحوي عالم بتقويم البلدان . من تصانيفه : إرشاد الأريب في معرفة الأديب ، معجم البلدان ، المقتضب من كتاب جمهرة النسب ، أخبار المتنبي. توفي سنة 626 هـ . انظر: النجوم الزاهرة (8/187) ، معجم المؤلفين (4/83) .

²(?) ياقوت بن عبد الله الحموي ، معجم البلدان ، (5/262) .

³(?) لسان العرب : (414-3/415) .

ويقول الفيروز آبادي⁽¹⁾ في حدود نجد : (أعلاه تهامة
واليمن ، وأسفله العراق والشام ، وأوله من جهة الحجاز
ذات عرق....)⁽²⁾.

¹(?) محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الفيروزآبادي ، الشيرازي ، الشافعي ، مجد الدين ، أبو الطاهر ، لغوي مشارك في عدة علوم . ولد بكازرون من اعمال شيراز سنة 729هـ ونشأ بها ، وانتقل إلى العراق ، واخذ عنه الصفدي وابن عقيل والجمال الاسنوي وابن هشام. من تصانيفه الكثيرة : "القاموس المحيط" و"بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز" و"فتح الباري بالسييل الفسيح الجاري في شرح صحيح البخاري" توفي سنة 816هـ . انظر: طبقات المفسرين للداودي ص312 ، معجم المؤلفين (3/591) .

²(?) القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، إشراف : محمد العرقسوسي ، ص410 .

وقال الآكوسي⁽¹⁾: (فأعلى نجد تهامة واليمن ، وأسفله العراق والشام ، وأوله من جهة الحجاز ذات عرق ، فهو بين تهامة واليمن والعراق والشام والحجاز)⁽²⁾.
وقال أيضاً: (وبعض المتأخرين قال : نجد قطعة عظيمة من جزيرة العرب ، تحد شمالاً ببر الشام ، وشرقاً بعراق العرب ، والأحساء ، وجنوباً بالأحقاف واليمامة ، وغرباً بالحجاز)⁽³⁾.

هذا ما أشار إليه بعض علماء المعاجم السابقين ، وهو ما يقرره بعض الباحثين المعاصرين ، كما يقول محمود شاكر: (نجد: هضبة وسط الجزيرة بين الحجاز والذهناء ، تحف بها الصحراء من جهاتها الثلاث ، فالربع الخالي يحيط بها من الجنوب ، والذهناء تحديق بها من الشرق ، والنفود

¹(?) محمود شكري بن عبد الله بن محمود بن عبد الله بن محمود الحسيني ، الآكوسي ، البغدادي ، جمال الدين ، أبو المعالي ، مؤرخ ، أديب ، لغوي ، ولد في رصافة بغداد سنة 1273هـ ، أخذ العلم عن أبيه وعمه وغيرهما ، تصدر للتدريس في داره وفي بعض المساجد وحمل على أهل البدع ، من تصانيفه الكثيرة : "بلوغ الأرب في أحوال العرب" و"تاريخ بغداد" و"غاية الأمان في الرد على النبهاني" و"تاريخ نجد". توفي سنة 1342هـ. انظر: الأعلام (7/172) ، معجم المؤلفين (3/810) .

²(?) محمود شكري الآكوسي ، تاريخ نجد ، تحقيق: محمد بهجة الأثري ، ص 46 .

³(?) تاريخ نجد : ص 47 .

الكبرى تحدها من الشمال وتفصلها عن بلاد الشام والعراق ، أما من جهة الغرب فتحجزها جبال الحجاز عن البحر ، وهي تتصل بها وتلتصق فيها ⁽¹⁾ .

هذه بعض أقوال أصحاب المعاجم ، والجغرافيين المتقدمين والمتأخرين في تحديد بلاد "نجد" في الاصطلاح ، وهذه الأقوال تكاد تتفق على أن المراد بـ"نجد" : هي الرقعة الواقعة في وسط جزيرة العرب ، التي يحدها من الغرب جبال الحجاز ، ومن الشرق صحراء الدهناء ، ومن الشمال النفود الكبرى ، ومن الجنوب الربع الخالي. أو بعبارة أخرى : يحدها من الغرب الحجاز ، ومن الشرق الأحساء ، ومن الشمال الشام ، ومن الجنوب اليمن .

- وبعد بيان المراد بمصطلح "منهج أئمة الدعوة في نجد" ، أترجم فيما يلي لجملة من هؤلاء الأئمة ممن كانت لهم جهود ظاهرة في تقرير توحيد الأسماء والصفات والرد على المخالفين فيه مع إيضاح نبذة مختصرة من جهودهم هذه ، وقد رتبهم بحسب وفياتهم على النحو التالي:

1- الشيخ الإمام : محمد بن عبد الوهاب (1115-

1206 هـ .

¹(?) محمود شاكر ، شبه جزيرة العرب "نجد" ، ص 11 .

هو الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمد بن مشرف التميمي .

ولد -رحمه الله- في بلدة العيينة بنجد سنة 1115هـ ، حيث نشأ بها وقرأ القرآن حتى حفظه وأتقنه قبل بلوغه ، ثم اشتغل بطلب العلم وساعده في ذلك البيئة العلمية التي كانت حوله ، حيث كان جده سليمان بن علي⁽¹⁾ من أفقه العلماء في نجد ، وكان أبوه عبد الوهاب⁽²⁾ هو قاضي العارض في وقته . حفظ الشيخ القرآن وهو صغير ، وقرأ في فنون العلم ، وصار له فهم قوي ، وهمة عالية في طلب العلم . فطلب التفسير والحديث ، وأظهر الله له من أصول الدين ، ما خفي على غيره ، وكذلك ما كان عليه أهل السنة ، في توحيد الأسماء والصفات ، والإيمان . وبالإضافة لما تقدم فقد أكب الشيخ محمد على كتب السنة ومسانيد الأئمة ، واعتنى كثيراً بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، كما درس كذلك السيرة والتاريخ

¹(?) انظر: السحب الوابلة لابن حميد (2/413) ، تراجم متأخري الحنابلة لابن حمدان ص68 ، علماء نجد للبسام (2/366) ، الأعلام (3/130) .

²(?) انظر: علماء نجد (5/40) .

الإسلامي ، وألم بثقافة عصره في جميع علوم الدين
والعربية⁽¹⁾.

دعوته : يخبر الشيخ عبدالرحمن بن حسن -رحمه الله- عن
مبدأ دعوة جده الشيخ محمد بن عبدالوهاب-رحمه الله- بقوله
: (وقد أخبر شيخنا رحمه الله : أنه كان في ابتداء طلبه
العلم ، وتحصيله في فن الفقه وغيره ، لم يتبين له الضلال
الذي كان الناس عليه من عبادة غير الله ... ثم إن الله
جعل له نعمة ، في مطالعة كتب التفسير والحديث ، وتبين
له من معاني الآيات المحكمات ، والأحاديث الصحيحة : أن
هذا الذي وقع فيه الناس من هذا الشرك : أنه الشرك الذي
بعث الله رسله وأنزل كتبه بالنهي عنه ، وأنه الشرك الذي
لا يغفره الله لمن لم يتب منه . فبحث هذا الأمر مع أهله ،
وغيرهم من طلبة العلم ، فاستنار قلبه بتوحيد الله ، الذي
أرسل الله به رسله ، وأنزل به كتبه ، فأعلن بالدعوة إليه ،
وبذل نفسه لذلك على كثرة المخالفين ...)⁽²⁾.

¹(?) كما تلقى الشيخ محمد بن عبدالوهاب العلم على يد عدد كبير من
العلماء الأعلام ، فمن هؤلاء : الشيخ عبدالله بن محمد بن عبداللطيف
الشافعي الإحسائي، والشيخ المحدث محمد بن حياة السندي ، والشيخ
عبدالله بن إبراهيم بن سيف آل سيف انظر: مشاهير علماء نجد ص 17-18.

²(?) الدرر السنية في الأجوبة والمسائل النجدية ، جمع : عبدالرحمن بن
محمد بن قاسم ، (13-12/12) .

وهكذا بدأ الشيخ بإنكار ماشاهده من مظاهر البدع والشرك حتى وقع بينه وبين أهل بلدة حريملاء جدال وخصام ، وبعد وفاة والده سنة ألف ومائة وثلاث وخمسين للهجرة ، أعلن الشيخ محمد بن عبد الوهاب دعوته دعوة التوحيد ، وأخذ ينشر شرائع الإسلام ، ويكاتب أهل بلدان نجد يأمرهم بعبادة الله ، وبينهاهم عن التعلق بغير الله من الأولياء والصالحين والأشجار والأصنام ، وأخذ يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويعاقب عليه بعد ماتبعه على الحق أناس من أهل حريملاء . ولكن دعوة الشيخ لم تلبث فيها حتى تسلط على الشيخ بعض من المفسدين الذين لم يعجبهم ما قام به الشيخ من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر ، فهمّوا أن يفتكوا بالشيخ لكن الله سلمه منهم ، فانتقل - رحمه الله - إلى بلدة العيينة التي لم يهنأ له المقام فيها حتى خرج منها نحو الدرعية فوصلها وحل ضيفاً بها على أحد تلامذته وهو الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن سويلم⁽¹⁾ ، فلما علم بمقدمه أمير الدرعية محمد بن سعود بن محمد ابن مقرن⁽²⁾ أسرع بالمسير إليه ودخل عليه في

¹(?) انظر: علماء نجد (4/211) .

²(?) انظر: الأعلام (6/138) .

دار ابن سويلم وقابله بالبشر والحفاوة العظيمة والإكرام⁽¹⁾.

وهناك تم اللقاء والاتفاق التاريخي بين الإمامين محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود رحمهما الله على المساندة والمؤازرة للدعوة السلفية وتعاقدوا على نشرها بكل ما أوتوا من قوة وحجة .

وأخذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب عند ذلك بمكاتبة الناس وهو في الدرعية وعلى الأخص الرؤساء والعلماء يوضح لهم معنى الإسلام وحقيقة التوحيد ، ويحضهم على اتباع شرع الله وسنة رسوله ﷺ ، ويأمرهم بنبذ البدع والإشراك والإقلاع عن أكل الرشا وأكل السحت ، وأخذ يزيل ما وقع في

¹(?) يصف المؤرخ عثمان ابن بشر رحمه الله هذا اللقاء التاريخي وما جرى فيه بقوله: (فلما تحقق محمد (ابن سعود) معرفة التوحيد ، وعلم ما فيه من المصالح الدينية والدنيوية ، قال له : يا شيخ ، إن هذا دين الله ورسوله الذي لا شك فيه ، وابشر بالنصرة لك ولما أمرت به ، والجهاد لمن خالف التوحيد ، ولكن أريد أن أشرط عليك اثنتين : نحن إذا قمنا في نصرتك ، والجهاد في سبيل الله ، وفتح الله لنا ولك البلدان ، أخاف أن ترحل عنا وتستبدل بنا غيرنا . والثانية أن لي على الدرعية قانوناً آخذه منهم في وقت الثمار ، وأخاف أن تقول : لا تأخذ منهم شيئاً ، فقال الشيخ : أما الأولى فابسط يدك ، الدم بالدم ، والهدم بالهدم ، وأما الثانية فلعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك الله من الغنائم ما هو خير منها) عنوان المجد في تاريخ نجد ، تحقيق: د. محمد الشثري ، (1/35) .

نفوسهم وقام من الشبهات ، وذلك عن طريق المراسلات والمكاتبات⁽¹⁾ .

فمن الناس من قبل من الشيخ ودان له بدعوة الإسلام الصحيح ، وهجر البدع ، وتخلّى عن عبادة الأوثان ، ومنهم من استكبر وأبى وعادى وأفتى بحل دم الشيخ ، ودم إخوانه الموحدين وأنصاره ، ووجوب غزوهم في أرضهم وعقر دارهم .

يقول الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ موضحاً موقف الشيخ من هؤلاء : (عند ذلك أمر الشيخ محمد بن عبدالوهاب بالجهاد دفاعاً عن النفس والأهل والمال ، ورداً لعادية الشرك وطغيان الضلال ، فحينئذ شمر الإمام محمد بن سعود بن محمد بن مقرن عن ساعد الجد ولبى نداء الواجب واستجاب لداعي الجهاد فحمل علم الإسلام ورفع راية التوحيد .. فأعز الله به الدين وأظهر به دعوة الإسلام والتوحيد...) (2) .

وانتشرت بهذا دعوة التوحيد لتشمل نجداً كلها ، وأغلب ربوع الجزيرة العربية ماعدا الحرمين الشريفين ، على يد

¹(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص30 .

²(?) مشاهير علماء نجد ص31 .

الشيخ المجدد الإمام محمد بن عبد الوهاب يؤازره في ذلك ، ويعاضده الإمام محمد بن سعود رحمهما الله .

وفاته : وفي سنة 1206هـ توفي الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- عن واحد وتسعين عاماً قضاها في تحصيل العلم ونشره ، والقيام بدعوة الإسلام الصحيح والتوحيد.

مؤلفاته : وقد ترك الشيخ -رحمه الله- مؤلفات كثيرة ، فمن ذلك: "كتاب التوحيد" الذي هو حق الله على العبيد ، وهو من أنفس ما كتبه الشيخ ، و"كشف الشبهات" ، و"الأصول الثلاثة" ، و"مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد" ، و"كتاب الكبائر" ، و"كتاب أصول الدين" ، و"كتاب فضل الإسلام" ، و"مسائل الجاهلية" ، و"القواعد الأربعة" ، و"رسالة في الرد على الرافضة" ، و"مختصر الإنصاف والشرح الكبير" ، و"مختصر زاد المعاد" ، و"مختصر السيرة النبوية" ، و"مجموع الحديث" ، و"آداب المشي إلى الصلاة" ، و"استنباط القرآن" . وله مجموعة من الرسائل والفتاوى والنصائح جلها في التوحيد، والتحذير من الشرك⁽¹⁾.

¹(?) انظر: مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب ، جمع: عبدالعزيز الرومي وآخرون ، ود. صالح بن عبدالله العبود ، عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي ، ص 118-152 ، ود. عبدالله بن محمد الطريقي ، معجم مصنفات الحنابلة (6/20-32) . وانظر في ترجمة الشيخ محمد بن عبد الوهاب : حسين بن غنام ، تاريخ نجد

جهوده : رغم أن قضية الشيخ محمد بن عبد الوهاب الأولى كانت في إعادة تحقيق توحيد العبادة في بلاد نجد وما جاورها ، وتنقية عقائد أهلها من شوائب الشرك والبدعة المخالفة للتوحيد الخالص ، ورغم أن المخالفات العقدية في باب الأسماء والصفات لم تكن ظاهرة في زمنه على نحو ما كان في توحيد العبادة⁽¹⁾ إلا أن ذلك لم يمنعه - رحمه الله - من بيان توحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته ومحاولة تقرير المنهج الحق فيه بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع ، وذلك في رسائله وردوده ، فمن ذلك :

- ما ضمَّنه الشيخ - رحمه الله - في رسالته القيمة إلى أهل القصيم - لما سأله عن عقيدته - من تقرير لحقيقة توحيد الأسماء والصفات كما في قوله : (بل أعتقد أن الله

سبحانه وتعالى : ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، فلا أنفي عنه ما وصف به نفسه ، ولا أحرف الكلم عن مواضعه ،

، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد ، ص 81. ومشاهير علماء نجد ص 16 ، وروضة الناظرين (2/178) ، وعلماء نجد (1/125) ، وأحمد بن حجر آل أبوطامي "الإمام المجدد محمد ابن عبد الوهاب ودعوته الإصلاحية وعقيدته السلفية وثناء العلماء عليه" تعليق الشيخ عبدالعزيز بن باز . ومسعود الندوي "محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفتري عليه" ، ترجمة وتعليق عبدالعليم البستوي .

¹(?) كما يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب في نفاة الصفات : (ونحن بحمد الله قد خلت ديارنا من المبتدعة أهل هذه المقالات) الدرر السنية (11/450) .

ولا ألحد في أسمائه وآياته، ولا أكيف، ولا أمثل صفاته
تعالى بصفات خلقه...) ⁽¹⁾ إلخ ما ذكره .

- وكتب الشيخ -رحمه الله- رسالة في بيان الواجب تجاه الألفاظ المجملة في باب الأسماء والصفات مع بيان منهج أهل السنة إجمالاً في هذا التوحيد⁽²⁾.

- وبوب -رحمه الله- في كتابه "التوحيد"⁽³⁾ بآبواب متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات وما يجب فيه ك"باب: من جحد شيئاً من الأسماء والصفات" و"باب: احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لذلك" و"باب: قول الله تعالى: چچچچچچچچچچ الأعراف: ۱۸۰⁽⁴⁾.

2- الشيخ حمد بن ناصر بن معمر (1160-1225 هـ).

حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر التميمي ، النجدي ،
الشيخ ، العلامة .

1(?) الدرر السنية : (1/29) .

2(?) انظر: الدرر السنية (12-3/5).

3(?) وهو من أنفس ما كتبه الشيخ من مؤلفات ، ولذلك فقد لقي عناية عظيمة من العلماء. انظر في ذلك : عبدالإله الشايع ، "عناية العلماء بكتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبدالوهاب" .

⁴(?) انظر: كتاب التوحيد ، تحقيق: د.عبدالعزیز بن عبدالرحمن السعيد وآخرون ، ص(106 ، 116 ، 124) .

ولد في العيينة عام 1160هـ ونشأ بها ، ثم انتقل إلى الدرعية ، ولازم إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، كما أخذ عن الشيخ سليمان بن عبد الوهاب ، وأخذ العربية عن الشيخ حسين بن غنام⁽¹⁾ وغيره ، وتولى القضاء في الدرعية ، وصنف ، ودرس ، وأفتى .

وقد بعثه الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود⁽²⁾ إلى مكة لمناظرة علمائها سنة 1211هـ فظهر عليهم ، ثم بعثه سعود بن عبدالعزيز⁽³⁾ لما استولى على الحجاز سنة 1221هـ إلى مكة مشرفاً على أحكام قضاتها ، توفي -رحمه الله- سنة 1225هـ .

مؤلفاته : من مؤلفاته رحمه الله : "الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب" ، و "الفواكه العذاب في معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب" ، و "حقيقة التوحيد والعبادة والفرق بين دعاء العادة والعبادة" وله رسائل وأجوبة وفتاوى مختصرة عديدة⁽⁴⁾ .

¹(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص185 ، علماء نجد (2/56) .

² (?) انظر: الأعلام (4/27) .

³ (?) انظر: علماء نجد (2/242) ، الأعلام (3/90) .

⁴(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص202 ، تراجم متأخري الحنابلة ص14 ، روضة الناظرين (1/83) ، علماء نجد (2/121) ، الأعلام (2/273) ، معجم مصنفات الحنابلة (6/50) .

جهوده : كان للشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- جهوده العلمية في تقرير مسائل توحيد الأسماء والصفات ، فمن ذلك:

كتابه : "الفواكه العذاب في معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب" الذي ذكر فيه معتقده ومعتقد إمام الدعوة في صفات الله تعالى ، حيث تناول فيه: المعتقد الحق في آيات وأحاديث الصفات مع التوسع في مناقشة بعض الصفات كما في صفة "الاستواء" و"العلو" مبيناً أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة السلف ، وخلاصة معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في هذا الجانب⁽¹⁾.

¹(?) وقد طبع الكتاب باسمين مختلفين: أحدهما: " الفواكه العذاب في معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (في الصفات)" بتحقيق: الشيخ عبدالرحمن التركي . وقد ذكر المحقق أن هذا العنوان هو الأرجح على غيره لوجوده على مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بخط الناسخ خلافاً للعناوين الأخرى ، وأما لفظة (في الصفات) فهي من إضافة المحقق مراعاة لموضوع الرسالة كما أشار إلى ذلك. انظر مقدمة المحقق: ص30-34 - والاسم الآخر للكتاب: "التحفة المدنية في العقيدة السلفية " بتحقيق: الشيخ عبدالسلام العبدالكريم . وقد ذكر المحقق أن هذا العنوان وجده مكتوباً على مخطوط ورد إليه وقد نُسخ في نفس تاريخ وفاة المؤلف سنة 1225هـ . انظر: ص9-11. كما طبع الكتاب ضمن مجموع الدرر السنية على هيئة سؤال ورد للشيخ عن معتقده ومعتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في آيات وأحاديث الصفات (3/53-159) .

- وفي جواب له مشترك مع أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب بين الشيخ -رحمه الله- المعتقد الحق في النصوص القرآنية الواردة في صفات الله تعالى⁽¹⁾.
- كما كتب -رحمه الله- جواباً في تقرير رؤية الله تعالى في الآخرة مستدلّاً بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والفطرة ، كما ضمنه الرد على نفاة الرؤية⁽²⁾.

3- الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب (1200-1233 هـ).

سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب ، الفقيه ، المحدث ، الأصولي .
ولد بالدرعية عام 1200 هـ ، وأخذ العلم عن والده الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب ، وعمه الشيخ حسين بن محمد بن عبد الوهاب⁽³⁾ ، والشيخ حمد بن معمر ، والشيخ حسين بن غنام وغيرهم .
قال عنه ابن بشر⁽⁴⁾: (كان آية في العلم ، له المعرفة التامة في الحديث ، ورجاله ، وصحيحه ، وحسنه ، وضعيفه ، والفقه ، والتفسير ، والنحو ، وكان آمراً بالمعروف ناهياً

¹(?) انظر: الدرر السنية (17-3/12) .

²(?) انظر: الدرر السنية (3/29) .

³(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص 28 ، علماء نجد (2/63) .

⁴(?) انظر: علماء نجد (5/70) .

عن المنكر ، لاتأخذه في الله لومة لائم ... وكان له مجالس كثيرة في التدريس ، وصنف ، ودرس ، وأفتى ، وضرب به المثل ، في زمنه بالمعرفة⁽¹⁾.

وقد أرسله الإمام سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود قاضياً في مكة ، ثم عاد منها وصار قاضياً في الدرعية ، واختاره الإمام سعود مدرساً في قصره في مجلس علم كبير .

وشى به -رحمه الله- بعض المنافقين إلى إبراهيم باشا⁽²⁾ عندما استولى على الدرعية عام 1233هـ ، فغدر به وأمر الجند أن يطلقوا عليه رصاص بنادقهم دفعة واحدة ففعلوا ، رحمه الله.

مؤلفاته: "تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد"، و"الدلائل في عدم موالة أهل الشرك"، و"حاشية على المقنع"، و"تحفة الناسك بأحكام المناسك"، و"أوثق عرى الإيمان" بالإضافة إلى فتاوى ورسائل متنوعة⁽³⁾.

¹(?) عنوان المجد في تاريخ أهل نجد : (338-1/337) .

²(?) انظر: الأعلام (1/70) .

³(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص44 ، روضة الناظرين (2/122) ، علماء نجد (2/341) ، معجم مصنفات الحنابلة (6/60) ، وعبدالله بن محمد الشمراني ، الإمام المحدث سليمان بن عبدالله آل الشيخ : حياته وآثاره .

جهوده: وقد كان للشيخ -رحمه الله- جملة من التقارير العلمية القيمة في باب الأسماء والصفات وذلك في شرحه "تيسير العزيز الحميد" على كتاب التوحيد لجده الشيخ محمد بن عبد الوهاب⁽¹⁾.

4- الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب (1165-1244 هـ).

عبدالله ابن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، ولد - رحمه الله- في الدرعية عام 1165 هـ ، ونشأ في بيت والده نشأة دينية صالحة وجو علمي ، فقرأ القرآن وحفظه ثم شرع في قراءة العلم على والده الإمام محمد بن عبد الوهاب ، وكان -رحمه الله- صاحب فهم جيد ، وحافظة قوية ، فكسب من العلوم الشرعية والعربية الشيء الكثير حتى أصبح عالماً في الأصول ، مبرزاً في التفسير والحديث وأصولهما ، مطلعاً في العقائد ومقالات الفرق الإسلامية .

تولى -رحمه الله- الزعامة الدينية والعلمية بعد وفاة والده الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-، وأخذ في نشر

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، تحقيق : زهير الشاويش . وفيه تقرير الشيخ سليمان لجملة من مسائل الأسماء والصفات في المواضع التالية: ص 9، 10، 15 ، 17 ، 19 ، 22 ، 27 ، 131 ، 134 ، 174 ، 479 ، 504-497 ، 573 ، 552-562 .

الدعوة الإصلاحية والرد على ما آثاره المخالفون حولها من شبه ، وخصوصاً من المنتسبين لبعض الطوائف كالرافضة⁽¹⁾ والزيدية⁽²⁾ ، ولم يزل -رحمه الله- هو المرجع في الأعمال الدينية والشؤون الشرعية للدولة السعودية الأولى حتى سقوطها ، فنقل مع أسرته من آل الشيخ عام

¹ (?) طائفة من أهل البدع ، سمووا بذلك لرفضهم زيد بن علي بن الحسين لما تولى الشيخين ، ومن مسمياتهم الشيعة والإمامية والجعفرية والاثني عشرية ، وأصولهم أربعة : الإمامة ، التوحيد ، والعدل ، والنبوة . وتحت كل منها جملة من البدع ، وقد سلكوا في باب الأسماء والصفات مسلك المعتزلة ، كما غلب عليهم الغلو في أئمتهم ولذا كانت الإمامة أعظم الأصول لديهم. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (5) ، الملل والنحل للشهرستاني (1/162) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (52). وللإستزادة انظر: الحسن بن موسى النوبختي ، فرق الشيعة ، وأيضاً : د. ناصر القفاري ، أصول مذهب الشيعة الإثني عشرية عرض ونقد .

² (?) طائفة من أهل البدع ، ينسبون إلى زيد بن علي بن الحسين الذي خرج على هشام بن عبد الملك وبوع له في الكوفة ثم قتله الأمويين ، كان يرى تفضيل علي بن أبي طالب ﷺ على سائر الصحابة ويتولى الشيخين ولهذا رفضته الرافضة ، كما يرى وجوب الخروج على أئمة الجور ، وبهذا يعتقد غالب الزيدية ، وأما في باب الصفات والإيمان والقدر فهم مشابهون لمعتقد المعتزلة ، كما أنهم مجمعون على تكفير مرتكب الكبيرة وهم عدة فرق . انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء للملطي (33) ، مقالات الإسلاميين للأشعري (65-74) ، الملل والنحل للشهرستاني (1/154) .

1233هـ واستقر في القاهرة حيث مكث فيها حتى وافته
المنية -رحمه الله- عام 1244هـ.

مؤلفاته: كتب الشيخ -رحمه الله- عدداً من المؤلفات
منها: "جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة
والزيدية"، و"مختصر السيرة النبوية"، ورسالة "الكلمات
النافعة في المكفرات الواقعة"، و"منسك" في الحج
بالإضافة لرسائل وفتاوى كثيرة⁽¹⁾.

جهوده : كان للشيخ -رحمه الله- جهوده العلمية في تقرير
عقيدة السلف في باب توحيد الأسماء والصفات والرد على
المخالفين في ذلك ، منها :

¹(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص48 ، روضة الناظرين)

1/327) ، علماء نجد (1/169) ، معجم مصنفات الحنابلة (6/80) .

وللاستزادة انظر: ناصر بن سليمان السعوي ، الشيخ عبدالله بن محمد بن
عبد الوهاب ومنهجه في تقرير العقيدة مع دراسة وإخراج كتابه "جواب أهل
السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية" رسالة ماجستير بكلية أصول
الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

- كتابه: "جواب أهل السنة النبوية في نقص كلام الشيعة⁽¹⁾ والزيدية" رد فيه على أحد

علماء الزيدية⁽²⁾ في جملة من المسائل العقدية منها مايتعلق بجانب الصفات: كنفية لصفة العلو والفوقية ، وادعائه تأويل السلف لبعض الصفات ، ونفية لرؤية الله في الآخرة ، ورميه دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومذهب أهل السنة بالتشبيه والتجسيم ، ونفي جملة من الصفات

¹ (?) يطلق اسم الشيعة على من قالوا بإمامة علي ؑ نصاً ووصية ، إما جلياً أو خفياً ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن ولده ، واعتبروا مسألة الإمامة من أركان الدين ، وهم فرق وطوائف ، منهم غلاة كالقرامطة والإسماعيلية والرافضة وهم فرق ، ومنهم دون ذلك كالزيدية وهم فرق أيضاً . انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص5 وما بعدها ، والفرق بين الفرق للبغداد ص22، الملل والنحل للشهرستاني (1/162) ، وانظر للاستزادة : فرق الشيعة للنوبختي ، ومنهاج السنة النبوية لابن تيمية .

² (?) الشيخ عبدالله بن محمد رحمه الله لم يفصح باسم المردود عليه ولا أحد ممن ترجم للشيخ أو تطرق لذكر الكتاب ، وقد ذكر محقق الكتاب أنه جاء في أحد النسخ المخطوطة تعليق نصه : (هذا الجواب للشيخ عبدالله ابن الإمام محمد بن عبد الوهاب ، رداً على آل الكبسي من كبار الطائفة الزيدية من أهل أبي عريش ، في أوائل القرن الثالث عشر في إمارة عبدالعزيز -رحمه الله- ذكره الشيخ عبدالرحمن بن حسن). انظر: الشيخ عبدالله بن محمد ومنهجه في تقرير العقيدة للسعوي ص236 .

كالاستواء لأجل شبهة التجسيم ، وإيراده لبعض العبارات
المجملة في باب الصفات⁽¹⁾.

- وأجاب الشيخ عبدالله بن محمد -رحمه الله- على سؤال
حول رجلين تنازعا ، فقال أحدهما: إن الله كلم موسى
تكليماً ، وإن الله كتب التوراة بيده . وقال الآخر: إن الله
كلم موسى بواسطة، وإن الله لم يكتب التوراة بيده⁽²⁾.
- وكتب -رحمه الله- رسالة فيما وقع فيه الاختلاف من
آيات الصفات وأحاديثها ، بين فيها حقيقة مذهب السلف
في صفات الله تعالى ، ثم بين ما وقع فيه أهل الكلام من
حيرة واضطراب في باب الصفات ، وموقف أئمة السلف
منهم مضيفاً جملة من الردود عليهم⁽³⁾.

5- الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين (1194-1282 هـ) .

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن
عبد الله بن سلطان بن خميس ، الملقب ، بـ"أبا بطين" ،
الشيخ ، الإمام ، مفتي الديار النجدية .

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (222-4/48) .

²(?) انظر: الدرر السنية (31-3/30) .

³(?) انظر: الدرر السنية (53-3/33) .

ولد في روضة سدير عام 1194هـ وبها نشأ، وقرأ بها على الشيخ محمد بن طراد الدوسري⁽¹⁾ ، ولازمه ملازمة تامة ، فمهر في الفقه مهارة تامة وفاق أقرانه في سن مبكر ، ثم ارتحل إلى شقراء ، واستوطنها، فقرأ على قاضيها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الحصين⁽²⁾ ، وكان يستعين به على كثير من المشاكل القضائية، ثم رحل إلى الدرعية، فقرأ على علمائها حتى فاق ، وصار يشار إليه بالبنان ، وفي سنة 1220هـ لما استولى الإمام سعود بن عبد العزيز على الحرمين الشريفين عينه قاضياً على الطائف وملحقاته فجلس فيه سنتين ، وفي ولاية الإمام عبد الله بن سعود⁽³⁾ صار قاضياً على عمان ، ثم ولاه الإمام تركي قضاء الوشم ، ثم ضم إليه قضاء سدير .

وفي سنة 1248هـ أرسله الإمام تركي إلى عنيزة قاضياً ، ثم رجع إلى بلده ، ثم رغب فيه أهل القصيم أن يكون لهم قاضياً ، ومفتياً ، ومدرساً ، وخطيباً، وإماماً، فقدم عنيزة وقرأ عليه كثير من الطلبة حتى اعتزل القضاء عام 1270هـ ، حيث استقر في شقراء لنشر العلم ، ونفع

¹(?) انظر: السحب الوابلة (3/919) ، علماء نجد (6/147) .

²(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص206 ، علماء نجد (3/454) .

³(?) انظر: الأعلام (4/89) .

المسلمين ، ولم يزل على ذلك حتى توفاه الله عام 1282هـ.

مؤلفاته: وقد كتب الشيخ عبدالله أبابطين -رحمه الله- عدداً من المؤلفات فمن ذلك: "تأسيس التقديس في الرد على ابن جرجيس" ، و"الانتصار في الرد على ابن جرجيس" ، و"حاشية على شرح المنتهى للبهوتي" ، و"مختصر إغاثة اللفهان" لابن القيم ، و"حاشية على الروض المربع" ، و"تعليقات على شرح الدرّة المضية للسفاريني" ، بالإضافة إلى رسائل وفتاوى مختلفة⁽¹⁾.

جهوده : كان للشيخ -رحمه الله- جهوده العلمية في باب الأسماء والصفات ويتضح ذلك من خلال رسائله وأجوبته وتعليقاته ، فمن ذلك :

- تعليقاته على شرح السفارينية "لوامع الأنوار البهية" للعلامة السفاريني⁽²⁾، حيث كان غالبها في تقرير مسائل توحيد الأسماء والصفات، فمن ذلك: تعليقه على قول

¹(?) انظر في ترجمته: السحب الوابلة (2/626) ، مشاهير علماء نجد ص 235 ، تراجم متأخري الحنابلة ص 88 ، روضة الناظرين (1/336) ، علماء نجد (4/225) ، الأعلام (4/94). وللاستزادة انظر: د.علي بن محمد العجلان ، الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين مفتي الديار النجدية : حياته وآثاره ، وجهوده في نشر عقيدة السلف مع تحقيق رسالته الرد على البردة .

السفاريني: "إن القديم نعت لله وهو اسم من أسمائه"⁽¹⁾،
وقوله: "دلت على وجوده -تعالى- الحوادث"⁽²⁾، وتقسيمه
أهل السنة إلى ثلاث فرق: أثرية، وأشعرية، وماتريدية⁽³⁾،
وقوله: "صفاته كذاته قديمة"⁽⁴⁾، وقوله: "يجب له تعالى
صفة الإرادة ويراد منها المشيئة"⁽⁵⁾.

² (?) محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني ، النابلسي ،
الحنبلي ، شمس الدين ، أبو العون ، محدث ، فقيه ، أصولي
صوفي ، مؤرخ ، مشارك في بعض العلوم . ولد بسفارين من قرى
نابلس سنة 1114هـ ، ونشأ بها ، ثم رحل إلى دمشق. من تصانيفه
الكثيرة: البحور الزاهرة في علوم الآخرة ، لوامع الأنوار البهية شرح
الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية ، شرح ثلاثيات مسند
الإمام أحمد. توفي بنابلس سنة 1188هـ انظر: الأعلام (6/14) ، معجم
المؤلفين (3/65) .

¹ (?) وقد طبعت هذه التعليقات مع الشرح ، انظر: محمد السفاريني الحنبلي
، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة
الفرقة المرضية (1/38) .

² (?) انظر: لوامع الأنوار البهية (1/43) .

³ (?) انظر: لوامع الأنوار البهية (1/73) .

⁴ (?) انظر: لوامع الأنوار البهية (1/112) .

⁵ (?) انظر: لوامع الأنوار البهية (1/145) .

- وكتب -رحمه الله- رسالة في حكاية مناظرة وقعت له
حول كلام الله تعالى هل هو مخلوق أم لا؟ وخطأ من زعم
أن الخلاف في ذلك لفظي⁽¹⁾.

- وناقش الشيخ قول بعض شراح عقيدة الشيباني⁽²⁾ على
قوله:

وخصص موسى ربنا بكلامه **** على طور ناداه واسمعه
الندا .

¹(?) انظر: الدرر السنية (255-3/231)، والرسائل والمسائل النجدية (114-2/96).

²(?) وهي قصيدة تبلغ ثمانين بيتاً أوضح فيها الشيباني عقيدته مطلعها :
سأحمد ربي طاعة وتعبداً **** وانظم عقداً في العقيدة أوحداً . انظر:
عبدالله بن إبراهيم الأنصاري ، مجموعة المتون في مختلف الفنون ، ص
624-619 .

حين وافق الأشاعرة⁽¹⁾ في إنكار علو الرب تبارك وتعالى ،
وعدم تكلمة سبحانه بالحروف والصوت⁽²⁾.

- وأجاب - رحمه الله- عن حديث : ((خلق الله آدم بيده على صورته))⁽³⁾ ورد على أهل التأويل فيه مبيناً الحق في معنى الحديث⁽⁴⁾. واستدرك في جواب له على السيوطي⁽⁵⁾ حين

¹ (?) طائفة كلامية تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري بعد رجوعه عن مذهب الاعتزال ، قالوا : بإثبات سبع صفات فقط دل العقل عليها، هي : السمع والبصر والعلم والكلام والقدرة والإرادة والحياة . وقالوا : إن كلام الله هو المعنى القائم بالذات والعبارات والحروف دلالات عليه فقط ، والإيمان عندهم هو التصديق بالقلب والعمل من فروعه لامن أصله . انظر: الملل والنحل للشهرستاني (1/94) ، والفصل لابن حزم (3/4، -106) ، وللاستزادة انظر: د. عبدالرحمن بن صالح المحمود ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة .

² (?) انظر: الدرر السنية (260-3/255) ، والرسائل والمسائل النجدية (2/217) .

³ (?) سيأتي تخريج الحديث برواياته عند إثبات صفة الصورة لله تعالى ضمن مبحث الصفات الذاتية .

⁴ (?) انظر: الدرر السنية (264-3/260) ، والرسائل والمسائل النجدية (223-2/221) .

⁵ (?) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري ، الطولوني ، المصري ، السيوطي ، الشافعي ، جلال الدين ، أبو الفضل ، عالم مشارك في أنواع من العلوم.

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ قُلُوبُهُمْ مُّخْطَاطَةٌ﴾ المائدة: 120، (وخص العقل ذاته فليس عليها بقادر...) (1) (2).

- وكتب الشيخ ردّاً على عبد المحمود الكشميري⁽³⁾ - ضمن رسالته إلى الشيخ عبد الرحمن بن حسن - حين قال:
(الحمد لله المتوحد بجميع الجهات ...) (4). كما كتب ردّاً على

ولد عام 849 هـ ونشأ بالقاهرة يتيماً ، وقرأ على جماعة من العلماء ، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزوياً عن أصحابه جميعاً فألف أكثر كتبه. من مؤلفاته الكثيرة: "الدر المنثور في التفسير المأثور"، "الإتقان في علوم القرآن"، "المزهر في اللغة"، "الجامع الصغير" في الحديث . توفي عام 911 هـ. انظر: شذرات الذهب (8/51) ، البدر الطالع (1/328) ، معجم المؤلفين (2/82).

¹(?) جلال الدين السيوطي وجمال الدين المحلي ، تفسير الجلالين ، ص161 .

²(?) الدرر السنية : (264-3/266) ، الرسائل والمسائل النجدية : (225-2/227) .

³(?) لم أقف له على ترجمة .

⁴(?) الدرر السنية : (267-3/268) .

من زعم أن المراد بعلم الله معلومه⁽¹⁾، وذكر في جواب له
الاعتبارات التي تتعلق بكل صفة من صفات الله تعالى⁽²⁾.
- وكتب -رحمه الله- جواباً على سؤال ورد إليه حول معنى
الإحصاء الوارد في قوله ﷻ : ((إن لله تسعة وتسعين
اسماً، من أحصاها دخل الجنة))⁽³⁾⁽⁴⁾.

6- الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (1193-1285) هـ .

عبدالرحمن بن حسن ابن الشيخ الإمام محمد بن
عبدالوهاب- ولد في الدرعية عام 1293هـ ، وحفظ القرآن
في التاسعة ولزم دروس العلم ، وقرأ على جده الشيخ
محمد ثم لازم علماء الدرعية بعد وفاته فقرأ على الشيخ
حمد بن ناصر بن معمر ، وعلى عمه الشيخ عبدالله بن
محمد بن عبدالوهاب ، والشيخ حسين بن غنام. ثم جلس
لطلاب العلم يدرسهم التوحيد والفقه ثم ولي قضاء
الدرعية ، وعند خروج طوسون بن محمد باشا لقتال أهل
الدعوة السلفية جند الشيخ عبدالرحمن نفسه فصحب

¹(?) انظر: الدرر السنية (3/3/269) .

²(?) انظر: الدرر السنية (270-3/271) .

³(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب : التوحيد ، باب : إن لله مائة اسم إلا
واحداً. (6/2691) برقم (6957).

⁴(?) انظر: الدرر السنية (274-3/275) .

الإمام عبدالله بن سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود⁽¹⁾، وقاتل وحضر الوقائع والحروب التي حصلت ، وبعد سقوط الدرعية نقله إبراهيم بن محمد باشا إلى مصر وذلك عام 1233هـ حيث بقي فيها ثمان سنوات حتى تولى بعدها الإمام تركي بن عبدالله بن سعود⁽²⁾ البلاد وطلب من الشيخ القدوم عليه في نجد ، فقدم الشيخ عام 1241هـ وقام بمؤازرة الإمام حتى استقر الأمن وساد النظام والعدل ، فتفرغ لنشر العلم وتولى قضاء الرياض ، وراجت سوق العلم في نجد وألف -رحمه الله- الكتب والرسائل والردود على خصوم الدعوة فأعاد الحياة العلمية لنجد وللجزيرة العربية ، وانتهت إليه رئاسة علماء نجد حتى توفي -رحمه الله- عام 1285هـ.

مؤلفاته: وقد ألف الشيخ عبدالرحمن بن حسن -رحمه الله- العديد من المؤلفات والردود فمن ذلك: "القول الفصل النفيس في الرد على داود بن جرجيس"، و"المقامات"، و"بيان الحجة في الرد على صاحب اللجة"، و"بيان كلمة التوحيد والرد على الكشميري عبدالمحمود"، و"فتح المجيد شرح كتاب التوحيد"، و"قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة سيد المرسلين"، و"الرد والردع"، و"الإيمان والرد

¹ (?) انظر: الأعلام (4/89) .

² (?) انظر: الأعلام (2/84) .

على أهل البدع" إلى غير ذلك من الرسائل والأجوبة
والفتاوى العديدة⁽¹⁾.

جهوده : وقد كان للشيخ - رحمه الله - تقريراته المهمة في
بيان توحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته فمن ذلك :

- ما كتبه الشيخ في جواب مفصل حول مسائل في توحيد
الأسماء والصفات ، وفيه :

بيانه لمذهب السلف في الصفات إجمالاً ، وموقفهم من
الألفاظ المحدثه في هذا الباب ومراد المبتدعة من إطلاقها
، وأيضاً توضيحه للصفات الاختيارية وبيان أدلتها وتقرير
أئمة السلف لها ، وكذلك تقريره لصفة الكلام لله تعالى
ورده على المخالفين فيها مستدلاً على ذلك بنصوص
الكتاب والسنة والإجماع⁽²⁾.

¹(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص78 ، روضة الناظرين (1/201) ، الأعلام (3/304) ، معجم مصنفات الحنابلة (6/144). وللاستزادة
انظر: خالد بن عبدالعزيز الغنيم ، الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ
وطريقته في تقرير العقيدة .

²(?) انظر: الدرر السنية (3/159-208) .

- كما كتب - رحمه الله - رداً على أهل التأويل المذموم
كناظم جوهرة التوحيد⁽¹⁾⁽²⁾. ورد على الذين ينتسبون إلى
الأشعري⁽³⁾ حين وصفوا الرب بصفات المعدومات
والجمادات⁽⁴⁾.

¹(?) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني ، المالكي ،
المصري ، برهان الدين ، أبو اسحاق ، من علماء الحديث وأصوله ،
والكلام ، والفقه . واللقاني نسبة إلى لقانة من قرى مصر. من
مؤلفاته : "قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" ،
"جوهرة التوحيد" ، "حاشية على مختصر خليل" ، "توضيح ألفاظ
الآجرومية". توفي سنة 1041هـ انظر: الأعلام (1/28) ، معجم المؤلفين
(1/8) .

²(?) انظر: الدرر السنية (3/210) .

³(?) علي بن إسماعيل بن إسحاق يرجع نسبه إلى أبي موسى عبد
الله بن قيس الأشعري ، اليماني ، البصري ، أبو الحسن ، متكلم ،
مشارك في بعض العلوم ، تنسب إليه الطائفة الاشعرية . ولد
بالبصرة عام 270هـ وسكن بغداد ، أخذ الاعتزال عن أبي علي
الجبائي ثم فارقه وترك الاعتزال وأظهر ذلك ، ورد على الملحدة
والمعتزلة والشيعة والجهمية والخوارج وغيرها. من تصانيفه الكثيرة :
"مقالات الإسلاميين واختلافات المصلين" ، "الفصول في الرد على
الملحدين والخارجين عن الملة" ، "الرد على ابن الراوندي". توفي
ببغداد عام 330هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (1/113) وفيات الأعيان
(3/284) الوافي بالوفيات (20/137) .

⁴(?) انظر: الدرر السنية (3/210-211) .

- وأجاب -رحمه الله- على سؤال حول معتقد: الجهمية⁽¹⁾،
والرافضة، والمعتزلة⁽²⁾⁽³⁾، ورد على من زعم: أن الأدلة
الدالة على استواء الله على عرشه لا تمنع أن يكون
مستوياً على غيره مبيناً ثبوت الاستواء والعلو لله تعالى⁽⁴⁾.
- وحرر -رحمه الله- جواباً في الرد على الأشاعرة في
نفهم للعلو⁽⁵⁾، وفند قولهم: "إن القرآن عبارة عن كلام

¹ (?) طائفة من أهل البدع ، تنسب إلى الجهم بن صفوان السمرقندي ، قالوا : بنفي الأسماء والصفات عن الله تعالى ، ونفوا قدرة العباد على أفعالهم وإرادتهم لها وزعموا أنهم مجبورين عليها ، والإيمان لديهم هو المعرفة المجردة لايزيد ولاينقص إلى غير ذلك. انظر: التنبيه والرد للملطي (96) ، مقالات الإسلاميين للأشعري (132) ، الملل والنحل للشهرستاني (1/86) .

² (?) طائفة كلامية ظهرت في أوائل القرن الثاني ، سلكت منهجاً عقلياً مجرداً ومتطرفاً في بحث العقائد الإسلامية ، رأسها واصل بن عطاء ، وهم فرق مختلفة يجمعهم القول بالأصول الخمسة وهي : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد ستروا تحت هذه الأصول معاني باطلة خلاف ما يتبادر منها . انظر: التنبيه والرد (35) ، مقالات الإسلاميين (155) ، الملل والنحل (1/43) ، وللاستزادة انظر: عواد المعتقد ، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها .

³ (?) انظر: الدرر السنية (212-3/208) و(225-3/222) .

⁴ (?) انظر: الدرر السنية (221-3/214) .

⁵ (?) انظر: الدرر السنية (224-3/223 ، 227-226) .

الله" (1) ، وأعقب هذا بذكر حكم نفاة الصفات (2) ، ثم أردف ذلك بالرد على من اطلق عبارة: "الحمد لله الذي تحيرت العقول في مبدأ أنواره، وتاهت الأبواب في صمديته وكنه ذاته" (3).

7- الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن

حسن آل الشيخ (1225-1293هـ).

عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسين بن الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب ، الشيخ ، الإمام ، العالم ، المجاهد . ولد في الدرعية عام 1225هـ ، وقرأ بها القرآن ، ورحل منها عند سقوطها عام 1233هـ مع والده وأسرتة إلى الديار المصرية، وأقام بها أكثر من ثلاثين سنة ، درس خلالها على علماء من نجد ومن مصر (4) حتى برع -رحمه الله- وتميز في العلم والفضل .

¹(?) انظر: الدرر السنية (3/224) .

²(?) انظر: الدرر السنية (3/225) .

³(?) انظر: الدرر السنية (229-3/228) .

⁴(?) من أشهر شيوخه : والده الشيخ عبدالرحمن بن حسن ، والشيخ عبد الرحمن بن عبد الله ابن محمد بن عبد الوهاب، والشيخ محمد بن محمود بن محمد الجزائري الحنفي ، والشيخ إبراهيم بن محمد الباجوري شيخ الجامع الأزهر في زمنه وغيرهم ، انظر: مشاهير علماء نجد ص70-71.

وفي سنة 1264هـ عاد إلى نجد في زمن الإمام المصلح فيصل بن تركي⁽⁵⁾، ولحق بأبيه، وجلس في الرياض لطلاب العلم، ونظراً لما عرفه عنه من غزارة علم وسعة اطلاع، وقدرته على المناظرة تم بعثه إلى الأحساء لتقرير عقيدة السلف، ونشر الدعوة فأقام بها سنتين، وبعد ذلك رجع إلى الرياض، فعمل هو ووالده على مؤازرة الإمام فيصل بن تركي، فملاً نجداً في زمانهما علماً وأعادا إلى الدعوة السلفية قوتها ونشاطها بعد ما حصل لها من الفتن والاضطرابات.

وكان المترجم إلى جانب ما اتصف به من العلم والفضل قوي الشخصية صادق اللهجة مخلصاً لدينه ووطنه، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، غيوراً على حرمة الإسلام.

مؤلفاته: وقد كتب رحمه عدداً من الكتب والرسائل والردود فمن ذلك: "تأسيس التقديس في الرد على داود بن جرجيس"، و"منهاج التأسيس في كشف شبهات ابن جرجيس"، و"مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام"، و"البراهين الإسلامية في الرد على الشبهات الفارسية"، و"تحفة الطالب والجليس في الرد على ابن جرجيس"، و"الإتحاف في الرد على الصحاف"،

⁵(?) انظر: الأعلام (5/164).

"عيون الرسائل والأجوبة على المسائل" إلى غير ذلك من الرسائل والأجوبة والفتاوى⁽¹⁾.

جهوده : رغم أن الفترة التاريخية التي نشأ فيها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن اتسمت بكثرة الفتن والمحن التي تعرضت لها الدعوة السلفية إلا أن ذلك لم يمنع الشيخ من أن يكون له جهوده العلمية في سبيل نشر الدعوة وبيان المعتقد الصحيح ، ومن ذلك جهوده في باب توحيد الأسماء والصفات وبيان حقيقة مذهب السلف فيه بما كتبه -رحمه الله- من رسائل وأجوبة وتقريرات في هذا الموضوع ، فمن ذلك :

- ما كتبه -رحمه الله- حول من حرف معنى الاستواء لله تعالى وزعم أنه الإستيلاء ، مبيناً أن مذهب الجهمية -نفاة الصفات- هو أصل منشأ هذه المقالة ، ثم نقل أقوال أهل العلم في تضليل هذا المذهب ، واتفاقهم على إثبات هذه الصفة لله تعالى ، كما ناقش من سأله عن عبارة: "استوى

¹(?) انظر في ترجمته: مشاهير علماء نجد ص70 ، تراجم متأخري الحنبلة ص15 ، روضة الناظرين (1/303) ، علماء نجد (1/202) ، معجم مصنفات الحنبلة (6/157) ، وللاستزادة انظر: الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب ، عيون الرسائل والأجوبة على المسائل ، دراسة وتحقيق : حسين محمد بوا ، مقدمة المحقق (1/63-117) .

من غير مماسة"، و"كيف كان تعالى قبل استوائه على عرشه"⁽¹⁾.

- وكتب -رحمه الله- رداً على أوراق وردت من جهة عمان ، كتبها بعض المبتدعة في مسألة الصفات ، بين فيها الشيخ أصل مذهب نفي الصفات ، ورد قول هؤلاء المبتدعة في عدم اختصاص العرش بالاستواء ، مبيناً أهمية تعظيم النصوص التي دلت على ذلك ، كما رد عليهم في نفيهم لعلو الله تعالى⁽²⁾.

- كما كتب -رحمه الله- رسالة في الرد على من أثبت نصوص الصفات لفظاً دون اعتقاد

¹(?) انظر: الدرر السنية (294-3/284) ، والرسائل والمسائل النجدية (3/221) .

²(?) انظر: الدرر السنية (309-3/294) .
64

حقيقتها ومادلت عليه من المعاني ، وتمسك بمذهب
المفوضة⁽¹⁾ في نصوص الصفات⁽²⁾.

- وقرر -رحمه الله- في جواب له إثبات صفة النور لله
تعالى ، وبين أنواع إضافة هذه الصفة للخالق عز وجل
مستنبطاً ذلك من نصوص الكتاب والسنة⁽³⁾.

8- الشيخ حمد بن علي بن عتيق (1227- 1301 هـ) .

حمد بن علي بن محمد بن عتيق بن راشد بن حميضة ،
الشيخ ، العالم .

ولد في الزلفي عام 1227هـ ونشأ بها ، وحفظ القرآن
الكريم ، ثم قدم الرياض سنة 1253هـ وقرأ بها على

¹(?) مادة فوض في اللغة ومشتقاتها تأتي على عدة معان منها : الرد إلى
الشيء والتحكيم فيه والتوكيل ، وكذلك بمعنى التساوي والاختلاط
والاشتراك . معجم مقاييس اللغة (4/460) ، لسان العرب (7/210) .
وأما التفويض في نصوص الصفات فالمراد به عند القائلين به : هو "صرف
اللفظ عن ظاهره ، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه ، بل يترك
ويفوض علمه إلى الله تعالى ، بأن يقال : الله أعلم بمراده" . انظر: محمد
محي الدين عبد الحميد ، النظام الفريد بتحقيق جوهرة التحقيق ص128 .
وللاستزادة انظر: أحمد القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات
عرض ونقد .

²(?) انظر: الدرر السنية (3/309-314) .

³(?) انظر: الدرر السنية (3/314-318) .

الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب،
ولازم دروسه ومجالسه ، كما قرأ على الشيخ عبد اللطيف
بن عبد الرحمن بن حسن ، والشيخ عبد الرحمن بن عبد
الله بن عدوان⁽¹⁾ وغيرهم .

تولى قضاء الخرج ، والدلم ، وحوطة بني تميم ، ثم
الحلوة ، ثم الأفلاج . وقد تصدر لنشر العلم بحلقات
الدروس وأقبل عليه الطلبة ، وكان يفتي وهو في العقد
الثالث من عمره ، وهو على درجة عالية من التقى
والصلاح ، توفي -رحمه الله- في الأفلاج عام 1301هـ.

مؤلفاته : وقد كتب -رحمه الله- جملة من المؤلفات فمن
ذلك: "إبطال التنديد باختصار فتح المجيد"، و"بيان النجاة
والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك"، و"الدفاع
عن أهل السنة والاتباع"، و"الفرقان المبين بين مذهب
السلف وابن سبعين"، و"رسالة في التحذير من السفر إلى
بلاد المشركين"، و"رسالة في وجوب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر" إلى غير ذلك من الرسائل والأجوبة
والفتاوى المختلفة⁽²⁾.

¹(?) انظر: علماء نجد (3/98) .

²(?) انظر في ترجمته: مشاهير علماء نجد ص244 ، تراجم متأخري الحنابلة
ص129 ، روضة الناظرين (1/88) ، علماء نجد (2/84) ، معجم مصنفات

جهوده : كان للشيخ -رحمه الله- بعض الردود القيمة في تقرير عقيدة السلف في توحيد الأسماء والصفات ، فمن ذلك:

- ماكتبه الشيخ -رحمه الله- جواباً في بيان الفرق بين مذهب الأئمة الأربعة ومذهب المبتدعة⁽¹⁾ في الصفات⁽²⁾.
- وكتب -رحمه الله- رسالة قيمة إلى صديق خان -رحمه الله-⁽³⁾، نبه فيها على أخطاء وقعت في تفسيره في مسائل

الحنابلة (6/177) .

¹(?) وهم : ابن عربي وابن الفارض وابن سبعين والتلمساني كما جاء في الدرر السنية (3/346) .

²(?) انظر: الدرر السنية : (3/346-358) وقد طبعت باسم : "الفرقان المبين بين مذهب السلف وابن سبعين" .

³(?) محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني ، البخاري ، القنوجي ، الهندي ، أبو الطيب ، عالم ، أمير ، مشارك في أنواع من العلوم . ولد في قنوج بالهند سنة 1248هـ ، وتعلم في دهلي ، وسافر إلى بهوبال . من تصانيفه الكثيرة : "أبجد العلوم" ، "فتح البيان في مقاصد القرآن" في التفسير ، "غصن البان المورق بمحسنات البيان" ، "الإقليد لأدلة الاجتهاد والتقليد" . توفي سنة 1307هـ . الأعلام (6/167) ، معجم المؤلفين (3/358).

الصفات بسبب إيراده لبعض عبارات المتكلمين⁽¹⁾ في هذا الباب⁽²⁾.

9- أحمد بن إبراهيم ابن عيسى (1253-1329 هـ).

أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبدالله بن عيسى ، من بني زيد .

ولد في شقراء سنة 1253 هـ ، ونشأ في حجر والده فتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن ، ثم شرع في القراءة عليه في التوحيد والفقه والحديث ، كما أخذ عن الشيخ عبدالله أبابطين ، ثم سافر إلى الرياض فأخذ عن الشيخ عبدالرحمن بن حسن ، وابنه الشيخ عبداللطيف بن

¹ (?) المتكلمون أو أهل الكلام هم كل من سلك المنهج الكلامي في أبواب العقيدة كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية وغيرهم . وعلم الكلام الذي اشتغل به هؤلاء: هو العلم الذي يقوم على إثبات العقائد الدينية عن طريق الأدلة العقلية . وأما سبب تسميته بعلم الكلام فقليل: لأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه ، ولأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم ، ولأنه أكثر العلوم خلافاً وتنازعاً فيحتاج فيه إلى كثرة الكلام مع المخالفين والرد عليهم . انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي (1/31 ، 46) ، وللاستزادة انظر: د. سليمان بن صالح الغصن ، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً .

² (?) انظر: الدرر السنية (13/23-33) .

عبدالرحمن . ثم سافر إلى مكة للحج فأقام فيها للعبادة والتزود من العلم ، وأخذ عن علمائها في ذلك الوقت ، واشتغل بالتجارة والدعوة وقد تحقق على يديه نشر عقيدة السلف بين علماء الحجاز. وفي عام 1317هـ تولى قضاء الجمعة وسدير لعبدالعزیز بن رشید⁽¹⁾ حتى عام 1326هـ، حيث بقي بعد ذلك في الجمعة حتى وفاته -رحمه الله- سنة 1329هـ .

مؤلفاته : وقد كتب الشيخ -رحمه الله- جملة من المؤلفات فمن ذلك: "توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم"، و"تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي"، و"الرد على شبهات المستعنيين بغير الله"، و"تهديم المباني في الرد على النبهاني" إلى غير ذلك⁽²⁾.

¹(?) انظر: الأعلام (4/25) .

²(?) انظر في ترجمته: مشاهير علماء نجد ص260 ، تراجم متأخري الحنابلة ص120 ، روضة الناظرين (1/69) ، علماء نجد (1/436) ، الأعلام (1/89) ، معجم مصنفات الحنابلة (6/216). وللاستزادة انظر: عبدالعزیز بن إبراهيم الجبرين ، الشيخ أحمد بن عيسى ومنهجه في تقرير العقيدة مع تحقيق كتابه "تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي" ، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

جهوده : كان للشيخ -رحمه الله- جهوده العلمية في تقرير عقيدة السلف في باب الأسماء والصفات ، ويظهر ذلك من خلال كتبه وردوده التي ألفها ، فمن ذلك :

- شرحه على نونية العلامة ابن القيم الموسوم بـ "توضيح المقاصد وتصحيح القواعد" والنونية في جملة مباحثها تدور حول مسائل الأسماء والصفات الإلهية والرد على المخالفين فيها، وقد اعتنى الشارح -رحمه الله- بتقرير هذه المسائل بأدلة الكتاب والسنة والإجماع ، وماورد عن أهل السنة والجماعة في إثباتها وعلى وجه الخصوص تقارير العلامة ابن القيم وشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية.

- كما ألف -رحمه الله- كتابه القيم "تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي"⁽¹⁾ الذي تضمن مناقشات وتقارير لمسائل عديدة في باب توحيد الأسماء والصفات

¹(?) وسبب تأليفه للكتاب أن أحد المعاصرين له من أهل مدراس قد ألف كتاباً عنوانه : "التنبيه بالتنزيه" قام فيه بتحريف آيات الصفات وأحاديثها وصرفها عن مدلولها على طريقة المعطلة، ثم ضمّن كتابه هذا الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته "الحموية" وكذلك الرد على الذهبي في كتابيه "العرش" و"العلو" واستمد في كتابته هذه مما كتبه أحمد بن يحيى الحلبي في رده على الرسالة الحموية . انظر مقدمة المؤلف لكتابه "تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي" ، ص 5-6 .

، وضح فيها الشيخ مذهب أهل السنة والجماعة مستدلاً بالأدلة النقلية والعقلية .

10- الشيخ سليمان بن سحمان (1268 تقريباً - 1349 هـ) .

سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان الخثعمي، الشيخ ، العلامة ، صاحب الردود القويمة.

ولد في قرية السقا التابعة لمدينة أبها ، ونشأ بها في أحضان والده حيث قرأ عليه القرآن حتى حفظه ، ثم أخذ يلقيه مبادئ العلوم ، وفي سنة 1280هـ نرح والده إلى نجد واصطحب معه ابنه سليمان ، وهناك أخذ في القراءة على الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، وعلى ابنه عبد اللطيف بن عبد الرحمن ولازم الأخير ملازمة تامة.

وفي سنة 1284هـ انتقل مع والده إلى الأفلاج فقرأ على الشيخ حمد بن عتيق ولازمه سبعة عشر عاماً، ثم رجع إلى الرياض بعد وفاة الشيخ حمد ، وقويت صلته بالشيخ عبد الله بن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن فحضر دروسه ، وكان جيد الخط فتولى الكتابة للإمام عبد الله بن الإمام فيصل بن تركي⁽¹⁾ مدة من الزمن ، ورحل معه إلى مدينة حائل وبقي بها بعد عودة الإمام عبد الله بن فيصل إلى

¹(?) انظر: الأعلام (4/113) .

الرياض، وأكب على نسخ الكتب، ثم رجع إلى الرياض سنة 1309 هـ ، وتفرغ للتأليف والردود ، وبعد أن استولى الملك عبد العزيز⁽¹⁾ -رحمه الله- على الرياض واستقرت له الأمور قوي جانب المترجم فأخذ يحامي عن الإسلام ويرد على المبتدعين. وقد كف بصره عام 1331 هـ حتى وفاته - رحمه الله- عام 1349 هـ .

مؤلفاته : وقد كتب الشيخ ابن سحمان -رحمه الله- العديد من المؤلفات منها : "الأسنة الحداد في الرد على علوي الحداد"، و"الصواعق المرسلة الشهابية في الرد على الشبه الشامية"، و"الضيء الشارق في رد شبهات الماذق المارق"، و"إرشاد الطالب إلى أهم المطالب"، و"تنبيه ذوي الأبواب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة"، و"إقامة الحجة والدليل وإيضاح المحجة والسييل"، و"كشف الشبهتين"، و"منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع"، و"تبرئة الشيخين الإمامين من تزوير أهل الكذب والمين"، و"تأييد مذهب السلف وكشف شبهات من حاد وانحرف" إلى غير ذلك من الردود بالإضافة إلى أجوبة على مسائل ، وفتاوى ، وله

¹(?) انظر: الأعلام (4/19) .

منظومات وأشعار عديدة في بيان معتقد أئمة الدعوة والرد على خصومهم⁽¹⁾.

جهوده : تميز الشيخ ابن سحمان -رحمه الله- في جانب الردود على خصوم دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب حيث نافح -رحمه الله- في بيان حقيقة معتقد أئمة الدعوة ، والرد على كل شبهة افترأها أعداء الدعوة عليهم ، ومن ذلك بيانه لحقيقة معتقد الأئمة في باب توحيد الأسماء والصفات والرد على شبهات الخصوم في هذا الباب، ويظهر ذلك من خلال مايلي :

- ألف -رحمه الله- كتاب : "تأييد مذهب السلف وكشف شبهات من حاد وانحرف ودعي باليماني شرف" رد به على

¹(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص290 ، تراجم متأخري الحنابلة ص16 ، روضة الناظرين (1/126) ، علماء نجد (2/399) ، الأعلام (3/126) ، معجم مصنفات الحنابلة (6/280). وللاستزادة انظر: محمد بن حمود الفوزان ، الشيخ سليمان بن سحمان وطريقته في تقرير العقيدة مع دراسة وإخراج كتابه "الحجج الواضحة الإسلامية في رد شبهات الرافضة والإمامية" .

شرف اليماني⁽²⁾، حين رمى أتباع الدعوة بالتجسيم ، وقال :

عليكم بطريقة الأشعرية والماتريدية⁽¹⁾⁽²⁾.

- كما حرر كتاب: "تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة" ، وهو عبارة عن ملحوظات علمية وتنبيهات -غالبها في باب الصفات والألفاظ المجملة فيها- على كل من كتاب: "الكواكب الدرية" و"القول السديد" للشيخ محمد بن عبد العزيز ابن مانع -رحمه الله-⁽³⁾.
- ورد على مذهب التفويض ، حين تحدث عن قول القائل :

²(?) شرف اليماني ، نزيل البحرين ، وإمام وخطيب أحد جوامعها ، كان حياً عام 1323هـ . انظر: مقدمة "تأييد مذهب السلف" لابن سحمان ضمن الدرر السنية (12/503) ، وابن سحمان وطريقته في تقرير العقيدة للفوزان ص126.

¹ (?) الماتريدية : طائفة كلامية تنسب إلى أبي منصور الماتريدي ، يوافقون الأشاعرة في كثير من أصولهم ، ويشتون ثمان صفات فقط لله تعالى ، ويقولون بأن كلام الله نفسي ، وأن القرآن حكاية عن كلام الله تعالى ، ويوافقون المرجئة في الإيمان بأنه تصديق القلب فقط . انظر: أبي منصور الماتريدي ، التوحيد . وأيضاً : أبي اليسر البزدوي ، أصول الدين ص(2) ، وللاستزادة انظر: د. أحمد الحربي ، الماتريدية دراسة وتقويماً .

²(?) انظر: مقدمة الرد ضمن الدرر السنية (504-12/503) .

³(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة ص2-3 .

مذهبن تفويض أي صفاته **** وتحريمنا ما ثم أن نتكلما⁽¹⁾.
كما نظم الشيخ سليمان بن سحمان-رحمه الله- قصائد في
الرد على المخالفين في هذا الباب⁽²⁾.

11- الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي) (1307 - 1376 هـ .

عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل
سعدي، الشيخ ، العالم ، الفقيه ، الأصولي ، المحقق .

ولد في عنيزة سنة 1307هـ ، وتوفي والداه وهو صغير
فعاش يتيم الأبوين. وتربى في كنف أخيه الأكبر حمد⁽³⁾،
فنشأ المترجم نشأة صالحة كريمة ، حيث أقبل على العلم
بجد ونشاط وهمة وعزيمة ، فحفظ القرآن الكريم ، وأخذ
العلم عن علماء بلده ، وانقطع للعلم حتى أدرك في صباه
ما لا يدركه غيره في عمر طويل .

¹(?) انظر: الدرر السنية (3/367-370) .

²(?) كالنبهاني والزهاوي وغيرهم من خصوم الدعوة. انظر: سليمان بن
سحمان ، ديوان عقود الجواهر المنضدة الحسان ، تعليق : عبدالرحمن بن
سليمان الرويشد ، ص 94 - 98 ، 152-153 ، 281-282 .

³(?) انظر: روضة الناظرين (1/219) .

قرأ على الشيخ إبراهيم بن حمد بن جاسر⁽¹⁾، والشيخ صالح بن عثمان القاضي⁽²⁾، وكان أكثر مشايخه ملازمة له ، وقرأ عليه وعلى غيره في علم التفسير ، والحديث ، والمصطلح ، والأصول ، والعربية .

وكان -رحمه الله- لا يصرفه عن حلق الذكر ومجالس الدرس صارف ، فاجتمع إليه الطلبة من بلده ومن غيرها واستفادوا منه ، كما وردت عليه الأسئلة العديدة فأجاب عليها بالأجوبة السديدة ، وكان واسع المعرفة فخرج عن مألوف بلده من الاهتمام بالفقه الحنبلي فقط إلى الاطلاع على كتب التفسير ، والحديث ، والتوحيد، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم حيث فتقت ذهنه ووسعت مداركه فخرج عن طور التقليد إلى طور الاجتهاد المفيد. توفي -رحمه الله- في عيزة عام 1376هـ .

مؤلفاته : وقد كان للشيخ السعدي -رحمه الله- العديد من المؤلفات في شتى الفنون فمن ذلك: تفسيره للقرآن المسمى "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان"، و"القواعد الحسان لتفسير القرآن"، و"بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار"، و"القول

¹(?) انظر: علماء آل سليم (2/203) ، روضة الناظرين (1/41) ، علماء نجد (1/277) .

²(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص331 ، علماء نجد (2/517) .

السديد في مقاصد التوحيد"، و"توضيح الكافية الشافية لابن القيم"، و"التوضيح والبيان لشجرة الإيمان"، و"الأدلة القواطع في إبطال أصول الملحدين"، و"الرياض الناضرة والحدائق المنيرة الزاهرة في العقائد والفنون المتنوعة الزاخرة"، و"إرشاد أولي البصائر والألباب لمعرفة الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب"، و"الفواكه الشهية في الخطب المنبرية"، و"الفتاوى السعدية" إلى غير ذلك من الرسائل والمنظومات العلمية العديدة⁽¹⁾.

جهوده : تميز الشيخ السعدي -رحمه الله- بسعة العلم وشمولية الاطلاع في شتى الفنون ، ولا أدل على هذا من تنوع مؤلفاته ومصنفاته في شتى العلوم الشرعية. وقد كان له -رحمه الله- عناية فائقة في باب توحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته بل يعد من أكثر أئمة الدعوة عناية بهذا الجانب ، ويظهر ذلك من خلال تقريراته وتقعيداته وردوده التي دونها في مؤلفاته في هذا الموضوع ، فمن ذلك :

¹(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص392 ، روضة الناظرين (1/220) ، علماء آل سليم (2/295) ، علماء نجد (3/218) ، الأعلام (3/340) ، معجم مصنفات الحنابلة (7/8) . وللاستزادة انظر: عبدالرزاق بن عبدالمحسن العباد ، الشيخ عبدالرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة .

- عقد الشيخ -رحمه الله- في تفسيره فصلاً بين فيه معاني أسماء الله الحسنی الواردة في القرآن وما تضمنته من الصفات على سبيل الإجمال ، بأسلوب واضح وعبارة سهلة كما هي طريقة الشيخ في تفسيره⁽¹⁾، كما قرر -رحمه الله- مسائل توحيد الأسماء والصفات في مواضع عديدة من تفسيره لآيات الأسماء والصفات في القرآن⁽²⁾.

- كما وضع -رحمه الله- شرحاً مختصراً على نونية ابن القيم سماه: "توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية" قرر فيه العديد من مسائل الأسماء والصفات وناقش المخالفين فيها⁽³⁾.

¹ (?) انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، اعتناء : سعد بن فواز الصميل ، (30-1/23) .

² (?) انظر على سبيل المثال : تفسيره لسورة الفاتحة (34-1/31) . ، وتفسيره للآيات: البقرة/(34، 255) ، الأنعام/1 ، الأعراف/54، التوبة/96 ، هود/61 .

³ (?) انظر: توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ، اعتناء : أشرف عبدالمقصود . انظر على سبيل المثال : إثباته لصفة الكلام وبيانه لأنواع المخالفين ومقالاتهم والرد عليهم ص55-82 ، إثبات علو الله تعالى بالأدلة النقلية 95-112 ، الرد على أهل التأويل الفاسد 113-126 ، انحراف طريقة المعطلة عن أهل الاستقامة وأثرهم السيئ 129-168 ، إثبات أسماء الله الحسنی وبيان ما دلت عليه 180-204 ، المراد بالإلحاد في أسمائه تعالى وأقسام الملحدين 207-209 .

- كما كتب -رحمه الله- تعليقات مختصرة وقيمة على متن العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية غالبها في مسائل الأسماء والصفات⁽¹⁾.

12- الشيخ محمد بن عبدالعزيز ابن مانع (1300-1385 هـ)

محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن مانع ، آل شبرمة ، التميمي ، الشيخ ، الفقيه ، المؤرخ ، الأديب .

ولد في عنيزة سنة 1300هـ ونشأ بها ، وقرأ القرآن وبعض المختصرات على علماء عنيزة وبريدة ، ثم رحل في طلب العلم إلى البصرة ، وبغداد ، واستقر في الأزهر فلازم

¹(?) انظر: التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة ، تحقيق : على حسن عبدالحميد. انظر على سبيل المثال: تفسيره لبعض المصطلحات في توحيد الأسماء والصفات ص16-18، تفسيره لآية الكرسي وما تضمنته من الأسماء والصفات ص23-26، بيانه لأنواع الصفات الذاتية والفعلية ص39-41 ، أنواع المخالفين لأهل السنة في الأسماء والصفات ص47-48، إثبات علو الله وفوقيته ص63-65، القرآن كلام الله والمخالفين فيه ص67-69.

دروس الشيخ محمد عبده⁽¹⁾، ثم انتقل إلى دمشق فقرأ على الشيخ جمال الدين محمد القاسمي⁽²⁾، ثم انتقل إلى بغداد ف لازم الشيخ محمود شكري الآلوسي⁽³⁾، ثم رجع إلى بلده عنيزة .

وفي سنة 1331هـ دعي للتدريس ومكافحة التبشير في البحرين فأجاب ، ثم استدعاه أمير قطر فولاه الوعظ والإفتاء والقضاء ثم دعاه الملك عبد العزيز آل سعود سنة 1358 هـ فدرس في الحرم المكي وولي رئاسة محكمة التمييز بمكة ، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإرشاد ، وفي عام 1365 هـ تم تعيينه مديراً عاماً للمعارف ثم أسند إليه رئاسة دار التوحيد وبقي بها إلى أن تم تحويل هذه المديرية إلى وزارة للمعارف.

وفي عام 1374 هـ طلبه حاكم قطر فرحل إليها وصار مشرفاً على سير التعليم فيها وإصلاح مناهجه ، وصار هو المستشار في الأمور الدينية .

أصيب -رحمه الله- بمرض فسافر إلى بيروت للعلاج وأجريت له عملية توفي على إثرها في عام 1385هـ ونقل جثمانه -رحمه الله- إلى قطر .

¹(?) انظر: الأعلام (6/252) .

²(?) انظر: الأعلام (2/135) .

³(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص468 ، الأعلام (7/172) .

مؤلفاته : وقد كتب الشيخ ابن مانع -رحمه الله- جملة من المؤلفات منها: "مختصر عنوان المجد في تاريخ نجد لابن بشر"، و"سبل الهدى في شرح شواهد قطر الندى"، و"الكواكب الدرية لشرح الدرّة المضية"، و"إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب"، و"القول السديد فيما يجب لله على العبيد"، و"الأجوبة الحميدة على الأسئلة المفيدة" إلى غير ذلك من الرسائل المختلفة⁽¹⁾.

جهوده : كان للشيخ ابن مانع جهوده العلمية التي حاول من خلالها بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات ، فمن ذلك :

- كتابه "الكواكب الدرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية" وهو اختصار لشرح السفاريني -رحمه الله- لمنظومته الدرّة المضية ، وقد أضاف في كتابه هذا جملة من الفوائد والإيضاحات والاستدراكات العقدية منها ما يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات⁽²⁾.

¹(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص411 ، روضة الناظرين (2/293 ، علماء آل سليم (2/459) ، علماء نجد (6/100) ، الأعلام (6/209) ، معجم مصنفات الحنابلة (7/68) .

²(?) انظر: الكواكب الدرية لشرح الدرّة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية ، تحقيق : أشرف بن عبدالمقصود ، مقدمة المحقق (31-34) .

- وكتب -رحمه الله- تعليقات مفيدة في توحيد الأسماء والصفات في حاشيته على متن العقيدة الطحاوية⁽³⁾.

13- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1311 - 1389 هـ)

محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، مفتي البلاد السعودية ، ورئيس قضااتها ، الشيخ ، العلامة ، المحقق .

ولد في مدينة الرياض عام 1311هـ ونشأ بها ، وقرأ القرآن ثم حفظه ، وشرع في طلب العلم ، فقرأ على والده إبراهيم بن عبد اللطيف⁽²⁾ في مختصرات العلوم، وقد فقد بصره وهو في السادسة عشر من عمره، وقرأ على الشيخ سعد بن حمد بن عتيق ، والشيخ حمد بن فارس⁽³⁾.

عينه الملك عبد العزيز -رحمه الله- خلفاً لعمه الشيخ عبدالله بن عبداللطيف في الفتيا والتدريس ، وفي عام 1373 هـ³(?) انظر: العقيدة الطحاوية مع حاشية العلامة الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع ، اعتناء : أشرف بن عبدالمقصود . انظر على سبيل المثال : بيانه لمعتقد أهل السنة في القرآن ص27-28 ، ومسألة رؤية الله ص29-32 ، واستدراكه على الطحاوي إطلاقه بعض الألفاظ المجملة في حق الله تعالى ص33-36 ، والرد على من قال بخلق القرآن ص50-51 .

²(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص125 ، روضة الناظرين (1/40) ، علماء نجد (1/340) ، الأعلام (1/48) .

³(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص288 ، علماء نجد (2/97) .

أنشئت دار الإفتاء والإشراف على الشئون الدينية تحت رئاسته ، وفي عام 1376 هـ أنشئت رئاسة القضاة تحت رئاسته في نجد والمنطقة الشرقية والمنطقة الشمالية ، وفي عام 1378 هـ ضمت رئاسة القضاة في المنطقة الغربية إليه فصار رئيس قضاة المملكة العربية السعودية . وفي عام 1370 هـ تم افتتاح المعهد العلمي بالرياض ثم تبعه إنشاء كلية الشريعة وكلية اللغة العربية، وما تلا ذلك من معاهد علمية في مدن المملكة كلها تحت إشرافه . وفي عام 1381 هـ أنشئت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رئاسته، مع قيامه برئاسة دور الأيتام ، والإشراف على الرئاسة العامة لتعليم البنات ، ورئاسة المعهد العالي للقضاء ، والمجلس الأعلى لرابطة العالم الإسلامي ، والمجلس الأعلى للقضاء .

وقد بذل جل وقته -رحمه الله- للتدريس حتى تخرج على يديه كبير من علماء هذه البلاد ، توفي -رحمه الله- سنة 1389 هـ .

مؤلفاته : من مؤلفاته رحمه الله: "الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم"، و"الجواب المستقيم في جواز نقل مقام إبراهيم"، و"نصيحة عامة نافعة إلى جميع المسلمين"، و"تحكيم

القوانين" بالإضافة إلى العديد من الفتاوى والأجوبة والرسائل التي جمعها الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن قاسم تحت مسمى "فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ"⁽¹⁾.

جهوده : كان للشيخ -رحمه الله- جهوده العلمية والدعوية العظيمة في توضيح وبيان عقيدة أهل السنة والجماعة ، ومن ضمن ما اعتنى الشيخ ببيانه إيضاحه لحقيقة توحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته على وفق ما جاءت به الأدلة والنصوص الشرعية والرد على المخالفين في ذلك ، ويظهر هذا من خلال ما ألفه الشيخ من رسائل وردود وأجوبة وفتاوى في تقرير هذا الجانب ، فمن ذلك :

- ألف -رحمه الله- رسالة بعنوان: "الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم" نقد

¹(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص169 ، روضة الناظرين (2/316) ، علماء نجد (1/242) ، الأعلام (5/306) ، معجم مصنفات الحنابلة (7/94) . وللاستزادة انظر: محمد بن عبدالرحمن آل إسماعيل، الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأثر مدرسته في النهضة العلمية والأدبية في البلاد السعودية .

فيها قول السيوطي في الإتيان: "إن جبريل ؑ أخذ القرآن من اللوح المحفوظ وجاء به إلى محمد ؑ" (1)(2).
- وألف رسالة في الرد على الشيخ محمد الصواف (3)-رحمه الله- حين ألف كتاباً بعنوان: "عدة المسلمين في معاني الفاتحة وقصار السور من كتاب رب العالمين" نقل فيه عن

¹(?) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، الإتيان في علوم القرآن ، تحقيق: سعيد المندوب (1/119) .

²(?) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ ، جمع : محمد بن عبدالرحمن بن قاسم ، (1/214-239) .

³(?) محمد محمود الصواف ، العراقي ، الشيخ ، الداعية ، ولد في الموصل سنة 1333هـ وتلقى تعليمه فيها ، ورحل إلى القاهرة والتحق بالأزهر وحصل فيه على شهادة العالمية ، ثم استقر في مكة وعمل بكلية الشريعة ، اختاره الملك فيصل بن عبدالعزيز ليكون مبعوثاً خاصاً له إلى كثير من الملوك والرؤساء. من مؤلفاته : "أثر الذنوب في هدم الأمم والشعوب" و"المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام" و"عدة المسلمين في معاني الفاتحة وقصار السور من كتاب رب العالمين". توفي سنة 1413هـ . انظر: تنمة الأعلام للزركلي (2/219-221) .

تفسير الطبرسي الرافضي⁽¹⁾ ما يدل على نفي الصفات
دون تعقيب منه⁽²⁾.

- كما كان له -رحمه الله- العديد من الفتاوى والأجوبة
والردود حول مسائل في باب الأسماء والصفات⁽³⁾.

¹(?) الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي الطوسي ، السبزواري ، الشيعي ، أبو علي ، مفسر ، مشارك في بعض العلوم. من آثاره : "مجمع البيان في تفسير القرآن" ، "إعلام الوري بأعلام الهدى"، "حقائق الأمور في الأخبار"، "غنية العابد ومنية الزاهد" توفي سنة 584 هـ. انظر: معجم المؤلفين (2/622).

²(?) وهذه الرسالة القيمة بين فيها الشيخ -رحمه الله- ثمان مسائل مهمة ، وهي : 1- الواجب في باب الأسماء والصفات وتقريره. 2- بيان طريقة أهل السنة والجماعة في هذا الباب ، وعقيدة الجهمية وأتباعهم فيه. 3- طريقة القرآن والسنة في إثبات الصفات ونفيها. 4- هدي الصحابة والتابعين ومن تبعهم على الحق في إثبات صفة العلو ، والاستواء ، وذكر الأدلة: من القرآن، والسنة، والعقل، والفطرة على ذلك. 5- ذكر بعض الأدلة الدالة على إثبات صفة الضحك والفرح. 6- الإشارة إلى طائفة من أقوال السلف في الأسماء والصفات عموماً ، وفي العلو والاستواء خصوصاً. 7- بيان أقسام الناس في آيات الصفات وأحاديثها. 8- ذكر بعض المراجع في هذا الموضوع . فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (13/127-142) .

³(?) انظر على سبيل المثال في المجلد الأول من فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : حكم تعليق التمايم من القرآن أو أسماء الله وصفاته ص95-98، الفرق بين دعاء الصفة والقسم بها ص118، المنطق وعلم الكلام والاستدلال بهما ص199، الرد على شارح زاد المستقنع في

14- الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم (1319 - 1392 هـ) .

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم، القحطاني، النجدي ، الشيخ ، الفقيه ، المحقق .

ولد في البير من قرى المحمل سنة 1319هـ ونشأ بها ، وقرأ بها القرآن ومبادئ العلوم، ثم رحل إلى مدينة الرياض وقرأ على الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن ، والشيخ حمد بن فارس ، والشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري⁽¹⁾ وغيرهم .

تأويله لصفة الرحمة ص201-202، الرد على ابن قدامة في قوله في نصوص الصفات: "وجب الإيمان به لفظاً" ص202-203، تسمية الله بالقديم والأزلي ص204، تسمية الله بالمفتي الأكبر ص205-206، المراد بمعية الله ص212-213، حكم القول بأن كلام الله قديم ص213-214.

¹(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص381 ، تراجم متأخري الحنابلة ص114 ، روضة الناظرين (2/9) ، علماء نجد (4/265) ، الأعلام (4/99) .

قام برحلات كثيرة وبجهود علمية جبارة لجمع وترتيب وإخراج الكتب والرسائل والفتاوى العلمية من خزائن المكتبات في الدول العربية والأجنبية مع ما يعانيه من مرض عضال ، فكان -رحمه الله- يسافر للعلاج ولكن ذلك لا يشغله عن المجهود الكبير الذي يسعى لجمعه من كتب ومخطوطات نادرة، وقد كان كثير المطالعة في كتب الأصول والفروع والعربية والتاريخ والأنساب مع ما أوتيته من قوة في الحفظ ، وسرعة في الفهم حتى كان مثار الإعجاب من مشايخه وجلسائه.

عمل -رحمه الله- مدة في مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ، ثم تولى إدارة المكتبة السعودية بالرياض ، وأخيراً اعتزل الأعمال حتى وافاه أجله عام 1392هـ .

مؤلفاته: وقد كتب الشيخ ابن قاسم -رحمه الله- جملة من المؤلفات منها: "شرح أصول الأحكام" ، و"السيف المسلول على عابد الرسول" ، و"وظائف رمضان" ، و"حاشية الدرة المضية" ، و"حاشية كتاب التوحيد" ، و"حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع" ، و"تراجم علماء الدعوة السلفية" ، و"حاشية على مقدمة التفسير" إلى غير ذلك ، كما قام رحمه بخدمة العلم وطلابه حين جمع فتاوى شيخ

الإسلام ابن تيمية ، وكذلك فتاوى ورسائل علماء الدعوة في "الدرر السنية في الأجوبة النجدية"⁽¹⁾.

جهوده : كان للشيخ ابن قاسم -رحمه الله- جهوده العلمية المتميزة في حفظ الإرث العلمي لأئمة الدعوة في نجد -رحمهم الله- وذلك في مجموع: "الدرر السنية في الأجوبة النجدية" ، ومن ذلك الإرث ماورد عنهم في باب توحيد الأسماء والصفات من الأجوبة والفتاوى والرسائل والردود حيث جمع الشيخ ما يتعلق بذلك في المجلد الثالث من هذا المجموع تحت مسمى: "كتاب الأسماء والصفات". كما أورد -رحمه الله- بعض الردود في هذا الباب ضمن الجزئين الحادي والثاني عشر المتعلقين بردود أئمة الدعوة⁽²⁾.

-كما كان للشيخ -رحمه الله- جهده العلمي الخاص به في باب توحيد الأسماء والصفات، فمن ذلك :

¹(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص432 ، روضة الناظرين (1/235) ، علماء نجد (3/202) ، الأعلام (3/336) ، معجم مصنفات الحنابلة (7/106) ، وللاستزادة انظر: عبدالمك القاسم ، الشيخ عبدالرحمن بن قاسم : حياته وسيرته ومؤلفاته .

²(?) انظر على سبيل المثال رد الشيخ ابن سحمان على شرف اليماني في الدرر السنية : (12/503) .

- وضع الشيخ -رحمه الله- حاشية على كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب تضمنت تقرير وبيان جملة من مسائل الأسماء والصفات⁽¹⁾.

- كما كتب -رحمه الله- حاشية قيمة على نظم الدرّة المضية للسفاريني ضمنها تقرير مذهب أهل السنة والجماعة على جملة من مسائل الأسماء والصفات⁽²⁾.

15- الشيخ فالح بن مهدي آل مهدي (1352-1392 هـ) .

فالح بن مهدي بن سعد بن مبارك آل مهدي ، الدوسري ، الشيخ ، المحقق.

¹(?) انظر: حاشية كتاب التوحيد . وفيها : حكم من جحد شيئاً من الأسماء والصفات وأنواعهم ص292-293 ، أسماء الله حسنى وتوقيفية والمراد بإحصائها ص337-338 ، الإلحاد في أسماء الله وأنواع الملحدين ص338-339 .

²(?) انظر: حاشية الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية . وفيها : حكم تسمية الله بالقديم ص9-10 ، بيانه للفرقة الناجية والفرق المخالفة ص22-23 ، استدراكه على الناظم في شرحه نسبته تفويض السلف للصفات ص24-25 ، بيانه لأنواع الصفات ص31-32 ، استدراكه على الناظم إطلاق جملة من الألفاظ المجملة في حقه تعالى ص38-40 ، بيانه للصفات الفعلية والذاتية لله تعالى وأمثلتها مع الاستدلال لها ص41-44 .

ولد في ليلى من إقليم الأفلاج سنة 1352هـ ونشأ بها ، وفي عام 1362هـ كف بصره فانصرف لحفظ القرآن حتى أتمه وأتقنه ، ثم سافر إلى الرياض وهو في الثالثة عشرة من عمره فدرس على الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ ، ثم على الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، ثم التحق بمعهد الرياض العلمي وبعده التحق بكلية الشريعة ، وفي عام 1378هـ عين مدرساً بمعهد الرياض العلمي إلى عام 1381هـ حيث نقل إلى التدريس بكلية الشريعة في الرياض حتى وفاته سنة 1392هـ ، وقد أخذ عنه كثير من طلبة العلم في معهد الرياض العلمي ، وفي كلية الشريعة بالرياض .

مؤلفاته : من مؤلفاته رحمه الله: "التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية" ، و"السلف بين القديم والجديد" ، و"منظومة في الحث على طلب العلم"⁽¹⁾.

جهوده : كان للشيخ -رحمه الله- عنايته الفائقة بتقرير مسائل توحيد الأسماء والصفات ، وذلك من خلال أهم مؤلفين له ، وهما :

¹(?) انظر في ترجمته : مشاهير علماء نجد ص428 ، روضة الناظرين (2/155) ، علماء نجد (5/370) ، الأعلام (5/133) ، معجم مصنفات الحنابلة (7/104) .

- "التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية" لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وهي رسالة عظيمة الشأن في بيان أصول وقواعد اعتقاد السلف الصالح -رضوان الله عليهم- في باب التوحيد والصفات والشرع والقدر⁽¹⁾. وقد قام الشيخ ابن مهدي -رحمه الله- بشرحها شرحاً جميلاً بين فيه معاني العبارات والمصطلحات، وأنواع التقسيمات، وشرح الأدلة وفسرها ، وفصل فيما أجمله ابن تيمية واختصره من الإشارات والإحالات، وترجم للفرق والطوائف وأعلامهم ومن ينتسب إليهم، وناقش المخالفين في مسائل الأسماء والصفات في ضوء القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام في التدمرية⁽²⁾.

¹(?) انظر: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية ، التدمرية : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ، تحقيق: د.محمد بن عودة السعوي ، مقدمة المحقق 3-21 .

²(?) انظر: التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ، تصحيح وتعليق: د. عبدالرحمن بن صالح المحمود . ومما جاء فيها : الأصل في باب الأسماء والصفات وماورد عن السلف فيه ص(30) ، الطوائف التي زاغت عن سبيل المرسلين ص(43) ، مذهب الفلاسفة في الصفات ص(52) ، أصل تسمية المعتزلة ص(55) ، فساد مقالة هذه الطوائف ص(56) ، ما يترتب على نفي الجهمية للصفات ص(90) ، اتفاق المسميات في الأسماء والصفات لايوجب تماثلها ص(97) ، مراد النفاة بحلول الحوادث والأعراض والأغراض ص(98) ، مناقشة نفاة الصفات في تسميتهم تعطيلهم توحيداً ص (103) ، الأشاعرة يسلكون فيما ينفونه إما التأويل أو التفويض ص(114) ، يلزمهم في المعنى المصروف إليه مثل مايلزمهم في المعنى المصروف عنه ص(92)

- رسالة "السلف بين القديم والجديد" والتي رد فيها على الشيخ عبدالرحمن حبنكة الميداني⁽¹⁾-رحمه الله- في كتابه: "العقيدة الإسلامية وأسسها" حين قرر: أن ظاهر نصوص الصفات التشبيه والتمثيل لله تعالى بخلقه ، ومن ثم فلا بد من تأويلها بصرفها عن معناها الذي هو ظاهرها إلى معنى آخر ليس هو مقتضى اللفظ ونسب هذه الطريقة إلى الخلف ، أو الحكم عليها بأنها غير واضحة المعنى ولا بينة المراد فتكون من المتشابه الذي يفوض

117)، قياس التمثيل والشمول ص(129)، المثل الأعلى ص(130)، كل نفي وصف به الرب نفسه فهو متضمن لإثبات المدح والكمال ص(146)، الأقوال المجملة تشتمل على حق وباطل ص(165) جعل ظاهر النصوص التشبيه خطأ من وجهين ص(177)، أربعة محاذير يقع فيها من نفي شيئاً من صفات الله ص(195)، معاني الاستواء ص(200)، الصفات مترادفة لدلالاتها على ذات واحدة ومتباينة من جهة اختلاف المعنى ص(238)، التشابه والإحكام العام والخاص ص(243)، معنى التشبيه عند المعطلة ص(272)، الفرق بين التشبيه والتمثيل ص(274) .

¹(?) عبدالرحمن بن حبنكة الميداني ، الدمشقي ، العالم ، الداعية ، ولد سنة 1345هـ بدمشق ونشأ فيها ، درس بمعهد التوجيه الإسلامي لوالده وتخرج منه ثم درّس فيه علوم الشريعة ، سافر إلى مصر وحصل على شهادة العالمية فيها في مجال التربية ، ثم سافر إلى الرياض وتولى التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود ثم جامعة أم القرى بمكة زهاء ثلاثين عاماً. من مؤلفاته العديدة: "العقيدة الإسلامية وأسسها" و"معارج التفكير ودقائق التدبر" في تفسير القرآن ، و"أجنحة المكر الثلاثة (التبشير، الاستشراق، الاستعمار). توفي بدمشق سنة 1425هـ. انظر: عائدة الجراح ، عبدالرحمن حبنكة الميداني العالم المفكر المفسر .

معناه إلى الله وزعم أن هذه هي طريقة السلف⁽¹⁾، كما رد الشيخ فالح -رحمه الله- في هذه الرسالة على الشيخ على الطنطاوي⁽²⁾ -رحمه الله- في كتابه: "فصول إسلامية" حين: نسب إلى مذهب السلف - في عدة مواضع- تفويض نصوص الصفات وعدم إثبات معناها⁽³⁾.

¹(?) انظر: عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني ، العقيدة الإسلامية وأسسها ، ص216-221 ، وانظر في رد الشيخ فالح: السلف بين القديم والجديد ، ص 5-7 ، 20 ، 28 .

²(?) علي بن مصطفى الطنطاوي ، الشيخ ، الفقيه ، الأديب ، ولد بدمشق سنة 1327هـ وتلقى تعليمه فيها ، تخرج من كلية الحقوق بدمشق وشغل عدداً من الوظائف التعليمية ثم القضائية ، كتب مقالات عديدة في الصحف والمجلات تميزت بالجانب الأدبي، واستقر في مكة آخر حياته وقدم برامج إعلامية للإذاعة والتلفاز في السعودية على مدى خمسة وعشرين عاماً. من مؤلفاته العديدة: "في سبيل الإصلاح" و"فصول إسلامية" و"مقالات في كلمات" توفي بمكة سنة 1420هـ. انظر: مجاهد مأمون ديرانية ، على الطنطاوي أديب الفقهاء وفقه الأدباء .

³(?) علي الطنطاوي ، فصول إسلامية ، ص156-157 . وانظر في رد الشيخ فالح : السلف بين القديم والجديد ص16-17 ، 21 ، 25 ، 29 ، 36.

الباب الأول : منهج أئمة الدعوة في تقرير توحيد الأسماء والصفات.

وفيه أربعة فصول :

- الفصل الأول : مصادر التلقي عند أئمة
الدعوة في تقرير توحيد الأسماء والصفات .**
- الفصل الثاني : القواعد المنهجية عند أئمة
الدعوة في توحيد الأسماء .**
- الفصل الثالث : القواعد المنهجية عند أئمة
الدعوة في توحيد الصفات .**
- الفصل الرابع : القواعد المنهجية في قضية
النفي والإثبات والألفاظ المجملة .**

**الفصل الأول : مصادر التلقي عند أئمة
الدعوة في تقرير توحيد الأسماء
والصفات.**

وفيه مبحثان :
المبحث الأول : الكتاب والسنة .
**المبحث الثاني : الإجماع والفطرة وآثار
السلف .**

المبحث الأول : الكتاب والسنة .

تمهيد :

مسائل الاعتقاد هي من أمور الغيب التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالوحي المنزل ، وقد بين تعالى في كتابه ، ورسوله ﷺ فيما صح من خبره مسائل الاعتقاد بياناً واضحاً وشافياً لم يحتج معهما إلى ماسواهما .

ومعرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته أصل هذه المسائل لا بد أن يتلقى مما جاء به الكتاب والسنة ، وهذا ما يقرره أئمة الدعوة -رحمهم الله- في كتبهم ورسائلهم .

يقول إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله :
(وقد تبين : أن الواجب طلب علم ما أنزل الله على رسوله من الكتاب والحكمة ، ومعرفة ما أراد بذلك ، كما كان عليه الصحابة والتابعون ، ومن سلك سبيلهم ، فكل ما يحتاج إليه الناس فقد بينه الله ورسوله ، بياناً شافياً كافياً ، فكيف أصول التوحيد والإيمان ، ثم إذا عرف ما بينه الرسول ، نظر في أقوال الناس ، وما أرادوا بها ، فعرضت على الكتاب والسنة والعقل الصريح ، الذي هو موافق للرسول ، فإنه الميزان مع الكتاب ، فهذا سبيل الهدى⁽¹⁾ .

¹(?) الدرر السنية : (2/15) .

وبين الشيخ أحمد بن عيسى-رحمه الله- أن العقيدة
والشريعة إنما تتلقى من الكتاب والسنة لا من غيرهما ،
فيقول: (اعلم أرشدك الله تعالى أنه قد قام البرهان
والإجماع على أنه لا يجوز لأحد أن يعدل عما في الكتاب
والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها إلى ما أحدثه بعض
الناس ... وليس لأحد أن يضع للناس عقيدة ولا عبادة من
عنده ، بل عليه أن يتبع ولا يبتدع ، ويقتدي ولا يبتدي)⁽¹⁾.
ويؤكد الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- على أن الكتاب
والسنة هما مصدر التلقي في باب معرفة الله ، بقوله:
(فينبغي للمؤمن: أن يبذل مقدوره ومستطاعه في معرفة
الأسماء والصفات ، وتكون معرفته سالمة من داء التعطيل
، ومن داء التمثيل ... بل تكون المعرفة متلقة من الكتاب
والسنة ، وما روي عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان)
(2) .

فالوحيين من الكتاب والسنة يمثلان في نظر أئمة الدعوة
مصدر التلقي لمسائل الاعتقاد ، وخصوصاً في باب معرفة
الله تعالى بأسمائه وصفاته .

¹(?) أحمد بن إبراهيم بن عيسى الحنبلي النجدي ، الرد على شبهات
المستعنيين بغير الله ، تحقيق : عبدالسلام عبدالكريم ، ص 12 .

²(?) المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ، (3/108) .

ولهذا نجد أن الاستدلال بالأدلة النقلية قد احتل مساحة عظيمة في حديثهم ومؤلفاتهم فكثيراً ما يورد أئمة الدعوة -رحمهم الله- النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة للاستدلال على صحة ما ذهبوا إليه واختاروه من الأقوال في المسألة المراد بيانها وتقريرها⁽¹⁾، وكذلك في باب الرد على المخالف يلتزمون إيراد الأدلة المختلفة من الكتاب والسنة في الرد على قول كل مخالف ، بل قد يتوسعون في ذلك بحسب أهمية المسألة ليضيفوا لها أقوال أئمة السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب وغيرهم في بيان معاني هذه النصوص وتفسيرها بما يوضح الحق ويرد على كل شبهة باطلة فيها⁽²⁾.

¹(?) انظر على سبيل المثال : كتاب "التوحيد" في متنه وتبويباته القائمة على نصوص الكتاب والسنة : ص 7-9 ، 12-13 ، 15-18 ، 20-21 .. إلخ ، و"كشف الشبهات" انظر مثلاً : 156-161 ، والكتابين ضمن المجلد الأول من مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، و"تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد" للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ : 3-7 ، و"الفواكه العذاب في معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب" للشيخ حمد بن معمر : 55-88 ، و"العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين" للشيخ حسين بن غنام حيث قصد بهذا الكتاب جمع أحاديث أصول الدين وما يناسبها من آيات القرآن مع شرحها وتقريرها بما يناسب من البيان. انظر: ص 27 ، وكذلك ص 31-38 ، و"توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة ابن القيم" للشيخ أحمد بن عيسى : (1/397-439).

²(?) انظر على سبيل المثال : رسالة "جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية" للشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ضمن

وفي المطلبين التاليين سيتناول البحث جانبين مهمين
يتعلقان بمسألة التلقي من الكتاب والسنة عند أئمة الدعوة
وهما :

الأول: حرص أئمة الدعوة على التلقي من الكتاب والسنة .
الثاني: منهج أئمة الدعوة في الاستدلال بالكتاب والسنة .

الرسائل والمسائل النجدية : (4/114-116)، و"الضياء الشارق في رد
شبهات الماذق المارق" للشيخ سليمان بن سحمان: 111-114 ، و"تنبيه
النيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي" للشيخ أحمد بن عيسى:
52-48.

المطلب الأول : حرص أئمة الدعوة على التلقي من الكتاب والسنة .

لقد حرص أئمة الدعوة -رحمهم الله- على التلقي من الكتاب والسنة في أصول الدين وفروعه ، ويظهر هذا الأمر جلياً فيما قرره أئمة الدعوة في كتبهم ورسائلهم وردودهم .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (وبالجمله :
فالذي أنكره: الاعتقاد في غير الله ، مما لا يجوز لغيره ؛
فإن كنت قلته من عندي فارم به ؛ أو من كتاب لقيته ليس
عليه عمل فارم به كذلك ؛ أو نقلته عن أهل مذهبي فارم
به ، وإن كنت قلته عن أمر الله ورسوله ، وعما أجمع عليه
العلماء في كل مذهب ، فلا ينبغي لرجل يؤمن بالله واليوم
الآخر : أن يعرض عنه ، لأجل أهل زمانه ، أو أهل بلده ،
وأن أكثر الناس في زمانه أعرضوا عنه)⁽¹⁾.

ويشير الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ إلى
أهمية موافقة ما جاء في الكتاب والسنة وعدم مجاوزتهما ،
بقوله: (فقد قدمنا: أن مذهب السلف وأئمة الإسلام عدم

¹(?) الدرر السنية: (1/76) .

الزيادة والمجازرة لما في الكتاب والسنة ، وأنهم يقفون وينتهون حيث وقف الكتاب والسنة وحيث انتهيا⁽¹⁾ .

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله : (وأما طريقة أهل السنة والجماعة في هذا الباب فهي : أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، ووصفه رسول الله ﷺ ، لا يتجاوزون القرآن والحديث)⁽²⁾ .

ولما أراد الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ - رحمه الله- أن يلخص عقيدة أئمة الدعوة -رحمهم الله- وصفها بقوله: (وبالجمله ، فعقيدة القوم: تحكيم الكتاب والسنة والأخذ بأقوال سلف الأمة ، وأئمتها كالأئمة الأربعة وأمثالهم ، في باب وجوب إخلاص العبادة لله ومحبهه، والإنابة إليه ، وتعظيمه ، وطاعته ، وفي باب معرفته بصفات كماله، ونعوت جلاله ، فيثبتون له ما أثبتته الله تعالى لنفسه ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تشبيه ، ولا تمثيل)⁽³⁾ .

- ومن مظاهر حرص أئمة الدعوة على التلقي من الكتاب والسنة : "عدم قبولهم للقول المجرد عن الدليل" ، وهذه المسألة من أصول أئمة الدعوة المنهجية .

¹(?) الدرر السنية: (3/289) .

²(?) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم : (13/132) . وانظر: الشيخ عبدالرحمن بن قاسم ، السيف المسلول على عابد الرسول ، ص176 .

³(?) الدرر السنية : (1/502) .

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ: (ومن أصولهم: أنهم يقولون بوجوب رد ما تنازعت فيه الأمة ، إلى كتاب الله وسنه رسوله ، ولا يقبلون قولاً مجرداً عن دليل ينصره وبرهان يعضده ، بمجرد نسبته إلى شيخ ، أو متبوع غير الرسول ، لاسيما: من خالف هدي القرون المفضلة ، وما درج عليه أوائل هذه الأمة)⁽¹⁾.

-ومن مظاهر حرصهم على التلقي من الكتاب والسنة :
"اعتقادهم وجوب الرجوع والرد عند التنازع والاختلاف إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ" ، كما أمر تعالى بذلك في قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا رُسُلَ اللَّهِ وَالْأَمْرَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾
النساء: ٥٩. يقول العلامة ابن كثير⁽²⁾-رحمه الله- في هذه الآية :
(قال مجاهد وغير واحد من السلف أي إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع

¹(?) الدرر السنية: (1/503) .

²(?) إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير ابن زرع البصري ، ثم الدمشقي ، الشافعي المعروف بابن كثير ، عماد الدين ، أبو الفداء ، محدث ، مؤرخ ، مفسر ، فقيه . ولد سنة 700هـ بجندل من أعمال بصرى ، ثم انتقل إلى دمشق ، ونشأ بها. من تصانيفه : تفسير القرآن العظيم ، مختصر علوم الحديث لابن الصلاح ، البداية والنهاية في التاريخ . توفي بدمشق سنة 774هـ . انظر: الدرر الكامنة (1/445) ، معجم المؤلفين (1/373) .

في ذلك إلى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى:

﴿...الشورى: ١٠﴾⁽¹⁾.

يقول الشيخ عبدالله أبا بطين حول معنى هذه الآية :
(ولما كان قد سبق في علم الله وقضائه أنه سيقع الاختلاف
بين الأمة أمرهم ، وأوجب عليهم عند التنازع الرد إلى كتابه
وسنة نبيه ، قال تعالى: ﴿...النساء: 59﴾⁽²⁾.

ثم يستبطن -رحمه الله- ما دلت عليه الآية بقوله : (دلت
الآية على أن من لم يرد عند التنازع إلى كتاب الله وسنة
نبيه فليس بمؤمن لقوله تعالى: ﴿...﴾ فهذا شرط
ينتفي المشروط بانتفائه ، ومحال أن يأمر الله الناس بالرد
إلى ما لا يفصل النزاع ، لاسيما في أصول الدين...) ⁽³⁾.
وهذا المنهج هو الحق الذي يجب اتباعه إذ هو طريق النجاة
عند حصول الاختلاف ، كما يقرر ذلك الشيخ سليمان بن
سحمان -رحمه الله- بقوله: (والعلماء رحمهم الله تعالى
كثيراً ما يتنازعون في المسائل ويختلفون فيها بحسب

¹(?) إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ، تفسير القرآن العظيم ، (1/519)

²(?) عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز أبا بطين ، الانتصار لحزب الله
الموحدين والرد على المجادل عن المشركين ، تحقيق : الوليد بن
عبدالرحمن الفريان ، ص 87 .

³(?) المرجع السابق : ص 88 .

اجتهادهم ، وقل مسألة إلا وفيها نزاع ، وإذا كان ذلك كذلك ، فالواجب على من نصح نفسه وأراد نجاتها ، وكان من من أهل العلم أن ينظر القول الذي يدل عليه الكتاب والسنة من الأقوال المتنازع فيها اتباعاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا إِلَهُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ذُو الْحِكْمِ﴾ [آل عمران: ٥٩]. فإن طاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد في كل حال ، وأقوال أهل الإجماع والمفتين والحكام وغيرهم إنما اتبعت لكونها تدل على طاعة الله ورسوله^(١).

- ومن أعظم مظاهر حرص الأئمة -رحمهم الله- على التلقي من الكتاب والسنة : "ردهم على شبهات المنحرفين في ترك الاستدلال بالكتاب والسنة".

فمن تلك الشبهات التي حاربها أئمة الدعوة -وكانت سبباً في الإعراض عن الكتاب والسنة- القول: بأن معاني الكتاب والسنة لا يعرفهما إلا المجتهد من العلماء .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الرد على هذا الزعم: (الأصل السادس: رد الشبه التي وضعها الشيطان ، في ترك القرآن والسنة ، واتباع الآراء والأهواء المتفرقة المختلفة ؛ وهي أن القرآن والسنة لا يعرفها إلا المجتهد المطلق ؛ والمجتهد هو: الموصوف بكذا وكذا، أو صافاً لعلها لا توجد تامة في أبي بكر وعمر! . فإن لم يكن الإنسان

¹(?) الشيخ سليمان بن سحمان ، تحقيق الكلام في مشروعية الجهر بالذكر بعد السلام ، تحقيق : عبدالسلام عبدالكريم ، ص 56-57 .

كذلك فليعرض عنهما فرضاً حتماً لاشك ولا إشكال فيه ؛
ومن طلب الهدى منهما فهو إما زنديق ، وإما مجنون ،
لأجل صعوبة فهمهما!! فسبحان الله وبحمده: كم بين الله
سبحانه شرعاً وقدرأً، خلقاً وأمرأً في رد هذه الشبهة
الملعونة من وجوه شتى، بلغت إلى حد الضروريات العامة)
(1)

ويضيف الشيخ محمد بن عبد الوهاب في موضع آخر: (فمن
زعم أن القرآن لا يقدر على الهدى منه ، إلا من بلغ رتبة
الاجتهاد ، فقد كذب على الله في خبره أنه هدى ، فإنه
على هذا القول الباطل لا يكون هدى إلا في حق واحد من
الآلاف المؤلفة ، وأما أكثر الناس فليس هدى في حقهم)⁽²⁾.
ومن شبهات أهل البدع في ترك الاستدلال بالكتاب والسنة
قولهم: إن أهل الأهواء الضالة يستدلون بالكتاب والسنة
مما يمنع من الرد عليهم بمثل هذه الأدلة⁽³⁾.
ويجيب الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ على هذه
الشبهة بقوله: (فلا ريب أن هذا القول-مع فسادة عقلاً

¹(?) الدرر السنية : (1/174) .

²(?) الدرر السنية: (331-12/330) .

³(?) أشار الشيخ عبدالرحمن بن حسن في بداية رده على هذه الشبهة أنها
وردت في رسالة لرجل من أهل فارس دون أن يسميه ، انظر: الدرر
السنية (11/350) .

وشرعاً- من حيل أهل البدع والضلال ، ليصرفوا قلوب
الجهال ، عن قبول أدلة الكتاب والسنة ، وهذا إنما تفرع
عن ذلك الأصل الفاسد ، وهو كراهة الحق ، وعداوة أهله.
ومن لم يقبل الدليل من الكتاب والسنة ، امتنع عليه
معرفة الحق من الباطل ، فإذا لم يعرف الحق بدليله ، لم
يبق هناك ما يمنعه ، من عقائد أهل الأهواء والضلال ، لأنه
إذا جهل الحق ضل عنه ، وغلب عليه الباطل ، كحال أكثر
الخلق ، فإنهم لما غاب عنهم الدليل ، ضلوا عن سواء
السبيل (1).

ويأتي حرص أئمة الدعوة على التلقي من الكتاب والسنة
منطلقاً من عدة أمور :

**أحدها : أن الهداية والسعادة والنصرة في اتباع
ما جاء في الكتاب والسنة .**

فأئمة الدعوة -رحمهم الله- يعتقدون أن الهداية والسعادة
والرشاد إلى طريق الحق لا تكون إلا باتباع ما جاء في
الكتاب والسنة فمن اعتصم بهما هدي ومن أعرض عنهما
ضل (2).

¹(?) الدرر السنية : (352-11/351) .

²(?) انظر: الفواكه العذاب في معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب : ص55-

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (وإذا كانت سعادة الأولين والآخرين هي: باتباع المرسلين ؛ فمن المعلوم : أن أحق الناس بذلك أعلمهم بآثار المرسلين واتباعهم لذلك ؛ فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم المتبعون لها ، هم أهل السعادة في كل زمان ومكان ؛ وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة ؛ وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة⁽¹⁾ .

ويقول الشيخ حسين ابن غنام⁽²⁾ رحمه الله : (اعلم أن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، والقرآن العظيم هو الصراط المستقيم ، الذي لا يؤمه إلا الأتقى ، ولا يعدل عن نوره إلا الأشقى ، فمن التمس الهدى من غيره ضل ، ومن أضاع منه نصيبه زل ، ونحن ثبت ما أثبتته

¹(?) الدرر السنية: (2/21) .

²(?) حسين بن أبي بكر آل غنام ، التميمي . ولد بالأحساء ونشأ بها ، قرأ على علماء بلده من آل مبارك وآل عبدالقادر وغيرهم في الفقه المالكي وعلوم العربية والأدب والشعر، ولما قامت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب انتقل إلى الدرعية واتصل بإمام الدعوة وقرأ عليه وعلى كبار تلاميذه ، فشرب الدعوة وغرست بقلبه حتى صار من كبار المدافعين عنها ، أخذ عنه: الشيخ ناصر بن حمد بن معمر وابنه عبدالعزيز والشيخ سليمان بن عبدالله. من مصنفاته : "روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام"، "العقد الثمين في شرح أصول الدين". توفي سنة 1225 هـ . انظر: مشاهير علماء نجد ص147 ، روضة الناظرين (1/76) علماء نجد (2/56) .

القرآن ، وننفي من الشفاعة مانفى ، ولاندين الله إلا بذلك)
(1)

ويبين الشيخ إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ⁽²⁾ -
رحمه الله- فضل القرآن وأنه حياة القلب وهدايته ، بقوله:
(فكما أن الروح حياة البدن، فالقرآن حياة القلوب ؛ فإذا
عرف الإنسان ، أن القلب يموت بفقد القرآن ، كما يموت
البدن بفقد الروح ؛ عرف قدر القرآن ، وأن طلب الهدى
من غيره ضلال وهوان ؛ فالروح للحياة ، والنور للهداية)⁽³⁾.
ولما كان الكتاب والسنة هما سبيل الهداية والرشاد في
باب معرفة الله تعالى ، فقد وجب إذاً الاعتقاد الجازم بما
جاء فيهما ، كما يقول الشيخ أحمد بن عيسى: (بل الواجب

¹(?) الشيخ حسين بن غنام ، العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين ،
تحقيق : محمد بن عبدالله الهيدان ، ص167.

²(?) إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب ، الشيخ ،
المحدث ، الفقيه ، ولد في الرياض 1276هـ - وقرأ على أخيه الشيخ
عبد اللطيف بن عبدالرحمن والشيخ حمد بن عتيق ، رحل إلى الهند فأخذ عن
المحدث نذير الدهلوي ، وسافر إلى مصر فقرأ على علماء الأزهر، وعاد إلى
الرياض فجلس للتدريس والإفتاء فنفع الله بعلمه ، من تلامذته: الشيخ
إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ والشيخ عبدالله العنقري .من مؤلفاته :
الجوابات السمعية في الرد على الأسئلة الروافية، ورد على أمين حنش.
توفي سنة 1319هـ. انظر: مشاهير علماء نجد ص122 ، تراجم متأخري
الحنابلة ص99 ، علماء نجد (1/557) ، الأعلام (1/295) .

³(?) الدرر السنية : (334/ 3) .

الذي لا ريب فيه جزم العقيدة باتباع كتاب الله المجيد ،
وتنزيه الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
تنزيل من حكيم حميد ، وصحيح سنة رسول الله ﷺ وحسنها
، وما عليه سلف الأمة وأئمتها ، فهذا هو سبيل النجاة
ومذهب الحق⁽¹⁾.

وكما أن الكتاب والسنة سبب الهداية والسعادة في نظر
أئمة الدعوة ، فهما أيضاً سبب النصر والنجاة لديهم لمن
تمسك بهما .

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ -رحمه
الله- مبيناً سبب انتصار دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب
على أعدائها ، وانتشارها في بقاع مختلفة : (ولذلك : صار
لشيخنا شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ،
ولطائفة من أنصاره من الملك والظهور والنصر ، بحسب
نصيبهم وحظهم من متابعة نبيهم ﷺ والتمسك بدينه ، فقهروا
جمهور العرب من الشام إلى عمان ، ومن الحيرة إلى
اليمن ، وكلما كان أتباعهم وأنصارهم أقوى تمسكاً كانوا
أعز وأظهر ، وربما نال منهم العدو وحصل عليهم من
المصائب ما تقتضيه الذنوب ، والمخالفة والخروج عن
متابعة نبيهم ، وما يعفوا الله عنه من ذلك أكثر وأعظم .
والمقصود : أن كل خير ونصر وعز وسرور حصل ، فهو

¹(?) تنبيه النبيه والغبي لابن عيسى ص23 .

بسبب: متابعة الرسول ﷺ وتقديم أمره في الفروع والأصول
(1).

الثاني : كفاية الكتاب والسنة في مسائل الاعتقاد وأحكام الدين عموماً .

فالوحي من الكتاب والسنة كفيل بجميع ما يحتاجه العباد
في أمور دينهم من أصول وفروع ، ومتى تم علم العبد بهما
حصل له الكفاية والشفاء والهداية في كل أبواب العلم ،
ولم يحتج معهما إلى رأي أو قياس إلا في بيان حكمهما
واستنباط أسرارهما(2).

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي : (ولهذا كان الكتاب
والسنة كافيين كل الكفاية في أحكام الدين وأصوله
وفروعه ، فكل متكلف يزعم أنه لابد للناس في معرفة
عقائدهم وأحكامهم إلى علوم غير علم الكتاب والسنة من
علم الكلام وغيره ، فهو جاهل مبطل في دعواه) (3).
ولكن هذه الكفاية والهداية لابد فيها من توفر شرط وانتفاء
مانع ، فأما الشرط فهو الإقبال التام على الكتاب والسنة ،
وبذل الجهد في معرفة معانيهما. وأما المانع الذي لابد من
دفعه فهو كل ما عارض نصوص الكتاب والسنة من

¹(?) الدرر السنية: (1/465) .

²(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ، ص 235 .

³(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/395) .

المذاهب والمقالات والعوائد التي جرت عليها أكثر الخليفة ، حتى أوجبت لهم مخالفة الوحيين⁽¹⁾ .

الثالث : أن نشأة الانحراف العقدي في الأمة

سببه الإعراض عن كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ .

يقول الشيخ محمد بن سلطان⁽²⁾ -رحمه الله- : (واعلم : أن الضلال استولى على كثير من المتأخرين ، لنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم ، وإعراضهم عما بعث الله به محمداً من البينات والهدى ، وتركهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين)⁽³⁾ .

ومن أعظم ما وقع في الأمة من الانحراف ما حصل في باب معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته ، كما يبين ذلك الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ بقوله :
(فاعلم: أن أمر المسلمين مازال مستقيماً في القرن الأول ، والقرن الثاني، على ماكان عليه السلف الصالح ، في أفضل أبواب العلم وأشرفها وأوجبها، وهو: باب معرفة

¹(?) انظر: الكافية الشافية للسعدي ص 237 .

²(?) محمد بن سلطان ، ولد في بلدة ثادق حوالي سنة 1210هـ ، قرأ على الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب وابنه الشيخ عبداللطيف وعلى غيرهما ، عينه الإمام تركي بن عبدالله آل سعود قاضياً في بلدة "عركة" القريبة من الرياض ، وأقره على منصبه أيضاً الإمام فيصل بن تركي. توفي سنة 1298هـ . انظر: علماء نجد (5/544) .

³(?) الدرر السنية : (12/479) .

الله ، بصفات كماله ، ونعوت جلاله ؛ وفي: باب عبادته
وحده لا شريك له. ثم دخل في أمور المسلمين مع ولاية
الأمر، من قصر في باب العلم باعه... فطلبوا علوم
الأوائل ، من أهل منطق اليونان واستحسنوها ؛ وتركوا
السنة والقرآن ، وما فيهما من الأحكام ⁽¹⁾.

المطلب الثاني : منهج أئمة الدعوة في الاستدلال بالكتاب والسنة .

¹(?) الدرر السنية : (2/342) .

يقوم منهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- في الاستدلال بالكتاب والسنة على عدد من الأصول التي يتضح من خلالها منهجيتهم -رحمهم الله- في هذه المسألة العظيمة ، فمن هذه الأصول:

1- أدلة الكتاب والسنة حجة واجبة الاتباع

لايجوز العدول عنها .

وهذه المسألة أصل عظيم عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- ، ولهذا لما سئل أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب حسين وعبد الله عن معتقد إمام الدعوة ، أجابوا بأن معتقدهم ومعتقدهم هو اتباع ما جاء في أدلة الكتاب والسنة ، كما قالوا رحمهم الله: (عقيدة الشيخ رحمه الله تعالى التي يدين الله بها ، هي : عقيدتنا ، وديننا الذي ندين الله به ؛ وهو: عقيدة سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ؛ وهو : اتباع ما دل عليه الدليل من كتاب الله تعالى ، وسنة رسول الله ﷺ ، وعرض أقوال العلماء على ذلك ؛ فما وافق كتاب الله وسنة رسوله قبلناه وأفتينا به ، وما خالف ذلك رددناه على قائله)⁽¹⁾.

وحيث ثبت الدليل من الكتاب والسنة فلايجوز العدول عنه كما يقرر ذلك الشيخ أحمد بن عيسى بقوله: (اعلم أرشدك الله تعالى أنه قد قام البرهان والإجماع على أنه

¹(?) الدرر السنية : (3/219) .

لا يجوز لأحد أن يعدل عما في الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها إلى ما أحدثه بعض الناس ... وليس لأحد أن يضع للناس عقيدة ولا عبادة من عنده ، بل عليه أن يتبع ولا يبتدع ، ويقتدي ولا يبتدي⁽¹⁾ .

وأدلة الكتاب والسنة هي الميزان لأقوال العلماء فما كان أقرب منها إلى الدليل فهو الأقرب للحق ، كما يشير إلى ذلك الشيخ عبدالرحمن بن قاسم بقوله : (والواجب على كل مكلف إذا بلغه الدليل أن ينتهي إليه ويعمل به ، وإن خالفه من خالفه كائناً من كان ، كما قال تعالى : **مَنْ يُضِلَّهُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَبِيلَهُ** : ٣ ، فإذا قرأ كتب العلماء ونظر فيها ، وعرف أقوالهم ، وجب عليه أن يعرضها على ما في الكتاب والسنة ... وبذلك يعرف من هو أسعد بالدليل من العلماء فليتبعه)⁽²⁾ .

2- وجوب العمل بالمحكم والإيمان

بالمتشابه من نصوص الكتاب والسنة.

النصوص الشرعية تنقسم باعتبار وضوحها إلى محكم ومتشابه. فالمحكم : ما اتضح معناه بحيث لم يشته به غيره.

¹(?) الرد على شبهات المستعنيين بغير الله ، ص 12 .

2(?) حاشية كتاب التوحيد : ص 278-279 .

وأما المتشابه: فهو ما شابه غيره من وجه دون وجه ،
بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو غيره⁽¹⁾.

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله : (إن الله سبحانه قسم
الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم ومتشابه ، وجعل
المحكم أصلاً للمتشابه ، وأماً له يرد إليه ، فما خالف ظاهر
المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم . وقد اتفق
المسلمون على هذا ، وأن المحكم هو الأصل والمتشابه
مردود إليه)⁽²⁾ . ولما كان الأمر على هذا النحو ، صار من
منهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- الاستدلال بالنصوص
الواضحة المحكمة التي لا لبس فيها عملاً واعتقاداً ،
وتقديمها على النصوص المتشابهة .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (ترك الدليل
الواضح ، والاستدلال بلفظ متشابه ، هو من طريق أهل
الزيغ ، كالرافضة والخوارج ، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾^٧ ، والواجب على كل مسلم : اتباع المحكم ،

¹(?) انظر: التدمرية لابن تيمية : ص105. وسيأتي بيان أنواع المحكم
والمتشابه وأمثلهما في قاعدة: "نصوص الصفات ليست من المتشابه"
ضمن القواعد المنهجية لأئمة الدعوة في توحيد الصفات .

²(?) شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، الصواعق المرسله
على الجهمية والمعتلة ، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله ، (2/772) .

فإن عرف معنى المتشابه ، وجده لا يخالف المحكم بل يوافقه ⁽¹⁾.

ويقول الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمه الله : (القرآن الكريم فيه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فيرد المتشابه إلى المحكم ، ولا يضرب كتاب الله بعضه ببعض ، وكذلك السنة: فيها محكم ومتشابه فيرد متشابهها إلى المحكم ، ولا يضرب بعضها ببعض ، فكلام النبي لا يتناقض بل يصدق بعضه بعضاً ، والسنة توافق القرآن ولاتناقضه ، وهذا أصل عظيم يجب مراعاته) ⁽²⁾ .

ويقول الإمام سعود بن عبدالعزيز آل سعود ⁽³⁾ رحمه الله : (ولسنا بحمد الله : نتبع المتشابه من التنزيل ، ولا نخالف ما عليه أئمة السنة من التأويل ؛ فإن الآيات التي استدللنا

⁽¹⁾ الدرر السنية : (4/8) .

⁽²⁾ الشيخ حمد بن ناصر بن معمر ، مجموعة الرسائل والمسائل والفتاوى ، ص51 .

⁽³⁾ سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود بن محمد بن مقرن بن مرخان بن إبراهيم بن موسى بن ربيعة بن مانع بن ربيعة المريدي الحنفي ، وأسرة آل سعود من بني حنيفة ، ولد الإمام سعود في الدرعية سنة 1165هـ ، وأخذ العلم عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب فكان يلزم دروسه في الحديث والفقه وغير ذلك ، كان موفقاً موصوفاً بالذكاء والعلم والأدب ، تولى الحكم بعد وفاة أبيه سنة 1218هـ فكان يعقد مجالس للعلم والعلماء في قصره . توفي سنة 1229هـ . انظر: علماء نجد (2/242) الأعلام (3/90) .

بها على كفر المشرك، وقتاله هي من الآيات المحكمات
في بابها، لا من المتشابهات).⁽¹⁾

3- السنة النبوية مبينة للقرآن الكريم

موضحة له .

ومن أصول أئمة الدعوة في الاستدلال ، اعتقادهم أن
السنة النبوية لها المنزلة العظمى في توضيح النصوص
والأحكام القرآنية ، فليست بمعزل عن القرآن عند
الاستدلال به ، بل هي قرينة له ، مبينة لمراذه ، موضحة
لمقصوده.

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل
الشيخ : (وهنا أصول ، أحدها: أن السنة والأحاديث النبوية ،
هي المبينة للأحكام القرآنية ، وما يراد من النصوص
الواردة في كتاب الله في باب معرفة حدود ما أنزل الله ،
كمعرفة المؤمن والكافر ، والمشرک والموحد ، والفاجر
والبر ، والظالم والتقى ، وما يراد بالموالاة والتولي ونحو
ذلك من الحدود)⁽²⁾.

وفي أهمية تقديم القول الذي تدل عليه السنة على كل
رأي ، يقول الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل

¹(?) الدرر السنية : (1/290) .

²(?) الدرر السنية: (1/477) .

الشيخ⁽¹⁾ رحمه الله : (وإذا بانّت لنا سنة صحيحة عن رسول الله ﷺ عملنا بها ، ولا نقدم عليها قول أحد كائناً من كان ، بل نتلقاها بالقبول والتسليم ، لأن سنة رسول الله ﷺ في صدورنا أجل وأعظم من أن نقدم عليها قول أحد ، فهذا الذي نعتقده وندين الله به)⁽²⁾.

وسبب تقديم السنة عند أئمة الدعوة استحالة أن يكون النبي ﷺ لم يبين للأمة في سنته المراد بآيات القرآن -ومن ذلك مايتعلق بآيات الصفات- ولهذا يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ في أحد ردوده: (ومن زعم: أن الرسول ﷺ لم يبين للأمة ما يراد من هذه الآيات ، وما يعتقدونه في ربهم ، فهو من أضل الناس وأجهلهم ؛ بل

¹(?) محمد بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب ، ولد بالرياض سنة 1282هـ ونشأ بها ، طلب العلم علي يد أخيه الشيخ عبدالله بن عبداللطيف وكذلك على الشيخ حمد بن عتيق ، تولى قضاء القويعة ثم الوشم ، وذهب إلى عسير والحجاز مرشداً وداعياً إلى الله ، ثم تولى قضاء الرياض وتصدى للتدريس والإفتاء حتى استفاد منه خلق كثير. من تلامذته: الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ وأخوه عبداللطيف بن إبراهيم . من مؤلفاته: "الدعوة إلى حقيقة الدين" و"حقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب" و"الهجرة تجب من بلاد الشرك إلى بلاد الإسلام" و"رسائل وأجوبة" ، توفي في الرياض سنة 1367هـ. انظر: مشاهير علماء نجد ص146 ، روضة الناظرين (2/267) ، علماء نجد (6/134) ، الأعلام (6/218) .

²(?) الدرر السنية: (4/106) .

هذا: محال شرعاً وعقلاً ؛ كيف يبين كل شيء حتى الخراءة ، ويدع أصل الأصول ملتبساً لا يبينه ، ولا يعلمه أمته حتى يجيء بعض الخلف ، ويبينون للأمة العقيدة الصحيحة في ربهم؟! والرسول وأصحابه : قد أعرضوا عن ذلك، ولم يبينوه؟. وهذا لازم لقولكم، لزوماً لا محيد عنه)⁽¹⁾.

4- التثبت في رواية الحديث ، وترك

الاحتجاج بما لا يصح منه .

لما كانت النصوص الحديثية تنقسم إلى مقبول قد توافرت فيه شروط الصحة ، ومردود وهو ما تخلف فيه شرط أو أكثر من هذه الشروط⁽²⁾. كان الواجب على كل مسلم التثبت عند رواية هذه النصوص . وهذا مما يؤكد عليه أئمة الدعوة -رحمهم الله- ويقررونه في منهج الاستدلال . يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في أحد ردوده : (جزمك بأن النبي ﷺ قال : اطلبوا العلم ولو من الصين)⁽³⁾؛

¹(?) الدرر السنية: (1/505) .

²(?) انظر: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق: نور الدين عتر ، ص11-12. وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، (1/63).

³(?) هذا الحديث لا أصل له ، فيه أبو العاتكة ، قال البزار : "اطلبوا العلم ولو بالصين" لا يعرف أبو العاتكة ولا يدري من أين هو فليس لهذا الحديث أصل. مسند البزار (1/175) ، وقال فيه ابن عدي : منكر الحديث . الكامل في

فلا ينبغي أن يجزم الإنسان على رسول الله ﷺ بما لا يعلم صحته ، وهو القول بلا علم ، فلو أنك قلت : وُروى ، أو ذكر فلان ، أو ذكر في الكتاب الفلاني ، لكان هذا مناسباً ؛ وأما الجزم بالأحاديث التي لم تصح فلا يجوز ، فتفتن لهذه المسألة ، فما أكثر من يقع فيها⁽¹⁾.

ويبين الشيخ حمد بن ناصر بن معمر-رحمه الله- موقف أئمة الدعوة من الأحاديث التي في أسنادها مقال، بقوله: (وقولنا في هذه الأحاديث: إنا نؤمن بما صح منها ، وبما اتفق السلف على إمراره وإقراره ، فأما ما في إسناده مقال ، واختلف العلماء في قبوله ، وتأويله ، فإننا لا نتعرض له بتقرير بل نرويه في الجملة ، ونبين حاله)⁽²⁾.

ويبين الشيخ محمد بن عبدالعزيز ابن مانع-رحمه الله- أنه لا يصح الاعتقاد بمضمون الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، بقوله: (وأما الأحاديث الضعيفة، إما لضعف رواتها، أو جهالتهم ، أو لعلّة فيها، فلا يجوز أن يقال بها ، ولا اعتقاد ما

ضعفاء الرجال (4/118) ، وقال البيهقي : هذا الحديث شبه مشهور، وإسناده ضعيف ، وقد روي من أوجه كلها ضعيفة . شعب الإيمان ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول ، (2/253) .

¹(?) الدرر السنية : (1/108) .

²(?) الدرر السنية : (3/66) .

فيها ، بل وجودها كعدمها كما صرح بذلك الإمام
الموفق⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾.

5- الاعتماد على تفسير أئمة السلف

لنصوص الكتاب والسنة .

ومن منهج أئمة الدعوة في الاستدلال اعتمادهم على
تفسير أئمة السلف لأدلة الكتاب والسنة ، وخصوصاً عند
تقريرهم لمسائل الاعتقاد والاستدلال لها.
يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب-رحمه الله-
مؤكدًا ومعللاً هذا الأمر: (فالذي نحن عليه اتباع كتاب الله
وسنة رسوله ﷺ ، والاعتماد على تفسير الأئمة لكتاب الله
وسنة رسوله ، لأنهم أعلم بكتاب الله منا ، فإذا اختلفوا في
مسائل الفروع ، عرضنا أقوالهم ورددناها إلى كتاب الله
وسنة رسوله ، فما كان أقرب إلى ذلك اتبعناه ، كما أمرنا

¹(?) أي الموفق ابن قدامه المقدسي-رحمه الله- حيث يقول : (ينبغي أن
يعلم أن الأخبار الصحيحة التي ثبتت بها صفات الله تعالى هي الأخبار
الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قبلها السلف ونقلوها ولم ينكروها
ولا تكلموا فيها ، وأما الأحاديث الموضوعة التي وضعها الزنادقة ليلبسوا بها
على أهل الإسلام ، أو الأحاديث الضعيفة إما لضعف رواتها ، أو جهالتهم ، أو
لعلة فيها لا يجوز أن يقال بها ، ولا اعتقاد ما فيها ، بل وجودها كعدمها ، وما
وضعه الزنادقة فهو كقولهم الذي أضافوه إلى أنفسهم) ذم التأويل ،
تحقيق: بدر البدر، (1/47) .

²(?) الكواكب الدرية : ص381 .

الله بذلك في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ النساء: ٥٩^(١).

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله :
(فأهل نجد اليوم ، أهل الدعوة الإسلامية ومن أخذ عنهم ،
إنما يعتمدون في معاني الكتاب والسنة ، على مصنفات
أهل السنة والجماعة)^(٢).

المبحث الثاني : الإجماع والفطرة وآثار السلف .

وفيه ثلاثة مطالب :

¹(?) الدرر السنية : (4/24) .

²(?) الدرر السنية : (11/354) .

- المطلب الأول : الإجماع .
- المطلب الثاني : الفطرة .
- المطلب الثالث : آثار السلف .

المطلب الأول : الإجماع .

الإجماع لغة واصطلاحاً :
الإجماع في اللغة : مصدر أجمع ، يقال: أجمع يجمع
إجماعاً فهو مجمع . والإجماع يطلق على معنيين :
الأول: العزم على الشيء والتصميم عليه ، يقال: أجمع
فلان على كذا ، بمعنى عزم عليه ، وأجمع القوم على كذا

بمعنى عزموا عليه، ومنه قوله تعالى: **چڻ ٿڃ يونس: ٧١**، أي اعزموا عليه .

والثاني: الاتفاق على أي شيء ، فيقال: أجمع القوم على كذا أي اتفقوا عليه ، ومنه قوله **ﷻ**: ((لاتجتمع أمتي على ضلالة))⁽¹⁾ أي لايتفقون عليها⁽²⁾. وهذا المعنى هو الأنسب للمعنى الاصطلاحي كما سيأتي.

وأما الإجماع في الاصطلاح فقد اختلف الأصوليون في تعريفه تبعاً لاختلافهم في شروطه ، حيث ذكروا فيه شروطاً اتفقوا منها على : أن يكون الإجماع بين العلماء المجتهدين⁽³⁾ من المسلمين⁽⁴⁾، وأن يكون الإجماع باتفاق

¹(?) أخرجه أبوداود بنحوه في كتاب: الفتن ، باب: ذكر الفتن ودلائلها (4/98) برقم (4253)ـ ، والطبراني (3/292) برقم (3440) كلاهما من طريق أبي مالك الأشعري **ﷻ**. ولفظه عند أبي داود: ((إن الله أجاركم من ثلاث خلال: أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً ، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق ، وأن لا تجتمعوا على ضلالة)) وضعفه الألباني لانقطاعه كما في السلسلة الضعيفة رقم (1510) سوى جملة الإجماع في آخر الحديث فلها طرق أخرى تتقوى بها. انظر: السلسلة الصحيحة حديث رقم (1331) .

²(?) انظر: مختار الصحاح للرازي ص61 ، والمصباح المنير للفيومي ص 60-61 ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (1/479)ـ ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ص917-918 .

³(?) انظر: عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، روضة الناظر وجنة المناظر ، تحقيق: د.عبدالعزیز السعيد ، ص135 .

⁴(?) انظر: المرجع السابق ص138.

جميع المجتهدين لابعضهم⁽¹⁾، وكونهم أحياء حين انعقاد هذا الإجماع⁽²⁾.

ولهذا عرفه الأصوليون بقولهم: "هو اتفاق مجتهدي عصر من العصور من أمة محمد ﷺ بعد وفاته على أمر ديني"⁽³⁾.

وينقسم الإجماع إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة :

1- فباعتبار (ذاته) ينقسم الإجماع إلى: إجماع قولي وسكوتي.

فالإجماع القولي وهو الصريح: "أن يتفق قول الجميع على الحكم بأن يقولوا كلهم: هذا حلال، أو حرام"، ومثله أن

¹(?) انظر: علي بن محمد بن علي ابن اللحام البجلي الحنبلي ، المختصر في أصول الفقه ، تحقيق: د. محمد مظهر بقا ، ص 75-76 . وروضة الناظر لابن قدامة ص 142 ، وأيضاً : محمد بن أحمد الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار ، شرح الكوكب المنير ، تحقيق: د.محمد الزحيلي- د.نزيه حماد ، (2/229) .

²(?) انظر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الفقيه والمتفقه ، تحقيق : عادل الغراز (1/429) . وروضة الناظر لابن قدامة ص 147، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (2/231 - 236).

³(?) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص 74. وانظر أيضاً في تعريفه : محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، المحصول في علم الأصول ، تحقيق : طه جابر العلواني ، (4/19) . وروضة الناظر لابن قدامة ص 130-131، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (2/210-211) . ، ومحمد الأمين الشنقيطي ، مذكرة في أصول الفقه ، ص 179 . وانظر في توضيح قيود التعريف: محمد حسين الجيزاني ، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة ، ص 162 .

يفعل الجميع الشيء، فهذا إن وجد فهو حجة قاطعة بلا نزاع⁽¹⁾.

والإجماع السكوتي أو الإقرار هو: "أن يشتهر القول أو الفعل من البعض فيسكت الباقي عن إنكاره"⁽²⁾. وقد اختلف العلماء في حجية الإجماع السكوتي، فبعضهم اعتبره حجة قاطعة، وبعضهم لم يعتبره حجة أصلاً، وبعضهم جعله حجة ظنية. وسبب الخلاف هو: أن السكوت محتمل للرضا وعدمه⁽³⁾.

2- وينقسم الإجماع باعتبار (أهله) إلى: إجماع عامة وخاصة⁽⁴⁾.

فالإجماع العامة هو إجماع عامة المسلمين على ما علم من

¹(?) انظر: الفقيه والمتفقه للبغدادي (1/429)، ومجموع الفتاوى (19/268-268)، ومذكرة في أصول الفقه للشنقيطي ص179.

²(?) انظر: الفقيه والمتفقه للبغدادي (1/429).

³(?) لذلك فإن الإجماع السكوتي لا يمكن إطلاق الحكم عليه ، بل لا بد من النظر في القرائن وأحوال الساكتين ، وملابسات المقام ، فإن غلب على الظن اتفاق الكل ورضا الجميع به فهو حجة ظنية ، وإن حصل القطع باتفاق الكل فهو حجة قطعية، وإن ترجحت المخالفة وعدم الرضا فلا يعتد به . انظر: محمد الغزالي ، المستصفى ، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي ، ص151 . ومجموع الفتاوى (267-19/268) ، ومذكرة في أصول الفقه للشنقيطي ص187-188.

⁴(?) انظر: محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة ، تحقيق: أحمد شاكر ، (358 ، 359) . والفقيه والمتفقه للبغدادي (1/434) .

الدين بالضرورة، كالإجماع على وجوب الصلاة والصوم والحج، وهذا قطعي لا يجوز فيه التنازع.

وإجماع الخاصة دون العامة هو ما يُجمع عليه العلماء ، كإجماعهم على أن الوطاء مفسد للصوم، وهذا النوع من الإجماع قد يكون قطعياً، وقد يكون غير قطعي، فلا بد من الوقوف على صفته للحكم عليه.

3- وينقسم الإجماع باعتبار (عصره) إلى: إجماع الصحابة رضي الله عنهم، وإجماع غيرهم⁽¹⁾.

فإجماع الصحابة يمكن معرفته والقطع بوقوعه، ولا نزاع في حجته عند القائلين بحجية الإجماع. وأما إجماع غير الصحابة ممن بعدهم فإن أهل العلم اختلفوا فيه من حيث إمكان وقوعه، وإمكان معرفته والعلم به، أما القول بحجته فهو مذهب جمهور الأمة كما سيأتي.

4- وينقسم الإجماع باعتبار (قوته) إلى: إجماع قطعي وظني⁽²⁾.

فالإجماع القطعي مثل إجماع الصحابة المنقول بالتواتر خاصة، والإجماع على ما عُلم من الدين بالضرورة ، والإجماع الظني كالإجماع السكوتي الذي غلب على الظن

¹(?) انظر: روضة الناظر لابن قدامة ص 147 ، مجموع الفتاوى (11/341) .

²(?) انظر: روضة الناظر لابن قدامة ص 154، مجموع الفتاوى (19/267) - (270) .

فيه اتفاق الكل.

وقد اتفق أهل العلم على أن الإجماع حجة شرعية يجب اتباعها ، والمصير إليها⁽¹⁾، ولم يخالف في حجته سوى النظام⁽²⁾ من المعتزلة ، والإمامية ، والخوارج⁽³⁾⁽⁴⁾.

¹(?) انظر: محمد بن إدريس الشافعي ، جماع العلم ، ص38 ، مجموع الفتاوى (11/341) ، مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي ص179-180.

²(?) ابراهيم بن سيار بن هانئ النظام ، أبو اسحاق ، من أئمة المعتزلة ، كان شاعراً أديباً ، تبحر في علوم الفلسفة وكتبها، وانفرد بآراء شنيعة تابعت فيها فرقة من المعتزلة سميت بالنظامية ، اتهم بالزندقة. من تصانيفه : النكت ، وله شعر جمع بخمسين ورقة، وروى عنه الجاحظ كثيراً من الحكايات. توفي سنة 231هـ. انظر: تاريخ بغداد (6/97 ، لسان الميزان (1/67) ، الأعلام (1/43) ، معجم المؤلفين (1/30) .

³(?) طائفة من أهل البدع ، حذر منهم النبي ﷺ وأمر بقتالهم ، ظهوروا في صدر الإسلام ، وخرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ وقتلوه ، وهم فرق كثيرة يجمعهم القول بإكفار عثمان وعلي والحكمين وأصحاب الجمل ، وتكفير مرتكب الكبيرة ، ووجوب الخروج على الإمام الجائر . انظر: التنبيه والرد للملطي (47) ، ومقالات الإسلاميين للأشعري (86) ، والملل والنحل للشهرستاني (1/114) والاستزادة انظر: د. غالب عواجي، الخوارج تاريخهم وآرائهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها .

⁴(?) انظر: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص 129 . والملل والنحل للشهرستاني (1/57) ، والبحر المحيط للزركشي (129

وقد دل على حجية الإجماع عدة أدلة منها :

1- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ هَذِهِ صِيغَةُ الْإِجْمَاعِ﴾ النساء: ٥٩. ووجه الاستدلال بهذه الآية: أن الله توعّد من اتبع غير سبيل المؤمنين فدل على أنه حرام ، فيكون اتباع سبيل المؤمنين واجباً ، إذ ليس هناك قسم ثالث بين اتباع سبيل المؤمنين ، واتباع غير سبيل المؤمنين⁽¹⁾.

2- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ الْأُمَّةَ بِأَمْرٍ مِنْهُمْ وَلَا يَعْزِمُوا عَلَيْكُمْ شَيْئًا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَلَا تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ الْأُمَّةَ الَّتِي كَفَرَتْ وَآلُ الْكَافِرِينَ هُمْ أُولَئِكَ عَذَابُهُمْ شَدِيدٌ﴾ النساء: ٨٠. ففي هذه الآية وصف تعالى هذه الأمة بأنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر، فلو قالت الأمة في الدين بما هو ضلال لكانت لم تأمر بالمعروف في ذلك ولم تنه عن المنكر فيه ، فثبت أن إجماع هذه الأمة حق ، وأنها لا تجتمع على ضلالة⁽²⁾.

(491-43/490).

¹(?) انظر: محمد بن إدريس الشافعي ، أحكام القرآن ، تحقيق : عبدالغني عبدالخالق، (1/39) . وعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي ، الإحكام في أصول الأحكام ، (4/526). وروضة الناظر لابن قدامة ص131، ومحمد بن بهادر الزركشي ، البحر المحيط في أصول الفقه ، تحقيق : محمد تامر ، (3/491) ، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (1/357) .

²(?) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار (2/217)، مجموع الفتاوى (176/19-177) ، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (1/357) .

3- قوله تعالى: **يُحْفَظُ فَعْقَهُمْ قَفْجًا** حَجَجَ البقرة: ١٤٣.

والوسط من كل شيء خياره والعدل منه. فالآية تضمنت وصف الله تعالى للأمة بالعدالة والشهادة فدل على أن قبول قولهم واجب ، لأنه لا يجوز أن يصفهم بالعدالة فيجعلهم شهداء على الناس ثم لا يقبل قولهم ولا يجعله حجة ⁽¹⁾.

4- قوله ﷺ : ((إن أمتي لا تجتمع على ضلالة...))⁽²⁾ .
قال الشوكاني رحمه الله⁽³⁾ : (وتقرير الاستدلال بهذا الحديث أن عمومهم ينفى وجود الضلالة ،

¹(?) انظر: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، قواطع الأدلة في علم الأصول ، تحقيق : محمد حسن الشافعي ، (463-1/464) . والمحصل للرازي (4/89) .

²(?) أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن ، باب: السواد الأعظم (2/1303) برقم (3950) عن أنس بن مالك . وهذه اللفظة صحيحة بشواهدا دون تنمة الحديث فإنه ضعيف كما ذكر الألباني . انظر: ضعيف ابن ماجه برقم (3940) ، وصحيح مشكاة المصابيح برقم (173،174) .

3(?) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن الشوكاني ،
الخلواني ، ثم الصنعاني ، أبو عبد الله ، مفسر ، محدث ، فقيه ،
أصولي ، مؤرخ ، أديب ، نحوي . ولد بهجرة شوكان سنة 1173هـ ،
ونشأ بصنعاء ، وولي القضاء . من تصانيفه الكثيرة : "البدر الطالع
بمحاسن من بعد القرن السابع" ، "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق
من علم الأصول" ، "فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من
علم التفسير" ، "الدر النضيد في إخلاص التوحيد" ، وله شعر . توفي
بصنعاء سنة 1250هـ . انظر: الأعلام (6/298) ، معجم المؤلفين (3/541) .

والخطأ ضلالة ، فلا يجوز الإجماع عليه فيكون ما أجمعوا عليه حقاً)⁽¹⁾.

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا بد للإجماع من دليل يستند إليه ، حيث لا يمكن أن يكون إجماع الأمة عن هوى ، أو قولاً على الله بغير علم⁽²⁾.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولا يوجد مسألة يتفق الإجماع عليها إلا وفيها نص)⁽³⁾.

ويتضح موقف أئمة الدعوة -رحمهم الله- من الإجماع والاستدلال به من خلال مايلي :

أولاً : تعريفهم للإجماع ، ومنزلته لديهم .

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي مبيناً تعريف الإجماع ومنزلته : (وأما الإجماع فهو اتفاق العلماء المجتهدين على حكم حادثة ، فمتى قطعنا بإجماعهم وجب الرجوع إلى إجماعهم ، ولم تحل مخالفتهم ، ولا بد أن يكون هذا الإجماع مستنداً إلى دلالة الكتاب والسنة)⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ محمد بن علي الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، ص118. وانظر: روضة الناظر لابن قدامة ص132.

⁽²⁾ انظر: مجموع الفتاوى (19/178) ، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (2/218) .

⁽³⁾ مجموع الفتاوى (19/195) .

⁽⁴⁾ مؤلفات السعدي : (4/12) .

فالسعدي -رحمه الله- يعرف الإجماع بما يقارب تعريف الأصوليين له ، ثم يقرر أن هذا الإجماع متى قطع بصحته فهو حجة واجب الاتباع كما اتفق عليه أهل السنة والجماعة خلافاً لبعض المبتدعة⁽¹⁾.

ولئن كان أهل العلم قد اتفقوا على حجية الإجماع وأهمية الاستدلال به فإن أئمة الدعوة -رحمهم الله- ليسوا بمعزل عن ذلك ، بل لهم من ذلك نصيب وافر .

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ عن استدلال الشيخ محمد بن عبدالوهاب بالإجماع: (فجميع أهل العلم والأئمة الراسخين يحكون الإجماع ، ويحتجون به لأنفسهم ، وينصرون به أقوالهم ... والطرق التي يعرف بها الإجماع القطعي معروفة عند أهل العلم ، مقررّة في محلها لاتخفى على مثل شيخنا ، فإذا احتج بالإجماع قبل منه وأخذ عنه ، فإن القول ما قالت حذام)⁽²⁾.

وبين الشيخ السعدي حجية الإجماع في تفسيره لقوله

تعالى: ﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ حُجُجُكُمُ مِنَ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى أَنْ إِجْمَاعُ هَذِهِ

الْأُמَّةُ حُجَّةٌ ، وَأَنَّهَا مَعْصُومَةٌ مِنَ الْخَطَا ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ

¹(?) كالنظام من المعتزلة والإمامية والخوارج . انظر: الفرق بين الفرق للبغدادى ص129، والملل والنحل للشهرستاني (1/57) .

²(?) عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، مصباح الظلام ،

تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله الزبير آل حمد ، ص95 .

توعد من خالف سبيل المؤمنين بالخذلان والنار، وسبيل المؤمنين مفرد مضاف يشمل سائر ما المؤمنون عليه من العقائد والأعمال ، فإذا اتفقوا على إيجاب شيء أو استحبابه أو تحريمه أو كراهته أو إباحته ، فهذا سبيلهم فمن خالفهم في شيء من ذلك بعد انعقاد إجماعهم عليه ، فقد اتبع غير سبيلهم (1) .

وبين الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ أن الإجماع دليل شرعي مستند إلى دليل نقلي في قوله : (الإجماع دليل شرعي بالاتفاق ولا بد أن يستند الإجماع إلى دليل من الكتاب والسنة ، وقد يخفى ذلك الدليل على بعض العلماء) (2) .

فالإجماع عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- حجة شرعية له منزلته العظيمة متى ما توافرت شروطه، وهو موجب للعمل بمضمونه وما دل عليه سواء في مسائل الفروع أو الأصول.

وهذا الموقف منهم امتداد لمنهج أهل السنة والجماعة في تقريرهم للإجماع الشرعي واعتباره أحد مصادر التلقي

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/357) وانظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله ص322 ، وفتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص 277 .

²(?) الرسائل والمسائل النجدية (2/12) .
134

بالإضافة للكتاب والسنة بل وتشنيعهم على من قدح في حجته⁽¹⁾.

ومن أنواع الإجماع التي يستدل بها أئمة الدعوة الإجماع السكوتي أو الإقرارى ، يقول الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب-رحمه الله- في جواب حول حكم الأخذ بهذا الإجماع : (الذي عليه أكثر الفقهاء ، من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، أن الأمر إذا اشتهر بين الصحابة رضي الله عنهم ، فلم ينكره منهم أحد ، كان إجماعاً ، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد خيرهم أصحاب محمد ﷺ فاختارهم لصحبة نبيه ﷺ فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)⁽²⁾.

ويقرر الشيخ سليمان بن سحمان-رحمه الله- هذا النوع من الإجماع بقوله : (ولا يلزم من ذكر الإجماع على مسألة ، أو قضية ، أو فتوى أن يبعث إلى جميع الأمة ، ويشاورهم على فعلها ، ولا يكون إجماعاً إلا ما كان كذلك ، وهذا لم يقله أحد من العلماء ، بل الذي ذكر أهل العلم أن الصحابي أو الواحد من العلماء إذا قال قولاً أو قضى بقضيته ،

¹(?) انظر: جماع العلم للشافعي ص38 ، روضة الناظر لابن قدامة ص147، مجموع الفتاوى (11/341).

²(?) الدرر السنية : (32-3/31) وقد تقدم في أقسام الإجماع بيان معنى الإجماع السكوتي وحجته .

فانتشرت وظهرت ولم يكن لها مخالف من الصحابة ، أو فعل ذلك أحد من التابعين ، ولم يعرف له مخالف أن ذلك إجماع⁽¹⁾.

ثانياً: استناد مقالات أئمة الدعوة إلى الإجماع .

لما كان الإجماع بشروطه حجة شرعية عند أئمة الدعوة فقد انتهج الأئمة -رحمهم الله- نقل الإجماع وموافقته في تقرير مايعرضون له من مسائل أصول الدين ، ومنها مايتعلق بتوحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته . يقول الشيخ سليمان بن سحمان عن إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب : (والشيخ -رحمه الله- لا يعرف له قول انفرد به عن سائر الأمة ، بل ولا عن أهل السنة والجماعة منهم ، وجميع أقواله في هذا الباب -أعني مادعا إليه من توحيد الأسماء والصفات وتوحيد العمل والعبادات- مجمع عليه عند المسلمين ، لا يخالف فيه إلا من خرج عن سبيلهم ، وعدل عن مناهجهم كالجهمية والمعتزلة ، وغلاة عباد القبور. بل قوله مما أجمعت عليه الرسل ، واتفقت عليه الكتب)⁽²⁾.

¹(?) الشيخ سليمان بن سحمان النجدي الحنبلي ، تبرئة الشيخين الإمامين من تزوير أهل الكذب والمين ، ص 140 .

²(?) الشيخ سليمان بن سحمان ، الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق ، تحقيق: عبدالسلام عبدالكريم ، ص161-162 .

ومن منهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- نقل إجماعات أهل السنة عند تقرير المسائل العقدية والرد على المخالف فيها.

ففي تقرير حول مسألة رؤية الله تعالى يقول أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، والشيخ حمد بن ناصر بن معمر: (وأما رؤية الله تعالى يوم القيامة ، فهي ثابتة عندنا ، وأجمع عليها أهل السنة والجماعة ، والدليل على ذلك: الكتاب ، والسنة ، والإجماع)⁽¹⁾.

وينقل الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- الإجماع في مسألة علو الله تعالى، واستوائه على عرشه بقوله: (وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها ، على أن الله سبحانه فوق سماواته ، على عرشه بائن من خلقه ، والعرش وما سواه ، فقير إليه ، وهو غني عن كل شيء ، لا يحتاج إلى العرش ، ولا إلى غيره ، ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله)⁽²⁾.

وفي جانب الرد على المخالف يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ في أحد ردوده: (وأما ما زعمه من أن الأدلة الدالة على استوائه على عرشه، لا تمنع أن يكون مستوياً على غيره- فالجواب، أن

¹(?) الدرر السنية : (3/28) ، وانظر: (3/30) .

²(?) الدرر السنية : (3/58) وانظر: (62-3/61) .

نقول: قد أجمع أهل السنة والجماعة ، قديماً وحديثاً ، على أنه لا يجوز أن يوصف الله بما لم يصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ ، ومن وصفه بغير ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ ، فهو جهمي، ضال مضل⁽¹⁾.

ومن أصول أئمة الدعوة تفريقهم بين مسائل الإجماع ، ومسائل الاجتهاد عند الرد على المخالف ، ولهذا يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب : (ثم اعلموا وفقكم الله: إن كانت المسألة إجماعاً ، فلا نزاع ، وإن كانت مسائل اجتهاد ، فمعلومكم أنه لا إنكار في من يسلك الاجتهاد ، فمن عمل بمذهبه في محل ولايته ، لا ينكر عليه ؛ وأنا أشهد الله وملائكته ، وأشهدكم أني على دين الله ورسوله ، وإني متبع لأهل العلم ، غير مخالف لهم)⁽²⁾.

ثالثاً: ردهم على من نسب إليهم إنكار الإجماع .

لما كان أئمة الدعوة -رحمهم الله- يثبتون الإجماع لكن بشروطه التي يقررها جمهور الأئمة والعلماء ، وينفون الإجماعات التي يحكيها أهل البدع لأنفسهم ، فقد نسب

¹(?) الدرر السنية : (3/214) .

²(?) الدرر السنية : (1/58) .

إليهم بعض المخالفين أنهم ينكرون الإجماع وحجيته مطلقاً ولا يأخذون به⁽¹⁾.

يبين الشيخ سليمان بن سحمان براءة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من هذه الفرية بقوله: (ما أنكر الشيخ إلا إجماع أهل الكفر بالله ، والإشراك به: على عبادة غير الله ، وجعلهم معه آلهة وأنداداً يستغيثون بهم ، ويلجئون إليهم في الرغبات ، والرهبات ، والطلبات...) ⁽²⁾ إلى أن قال رحمه الله: (وخرق هذا الإجماع واجب على كل مسلم ، وليس هذا هو الإجماع الذي يشير إليه العلماء ، الذي من خالفه فقد ضل ، وإنما هذا هو إجماع من ضل عن الصراط المستقيم) ⁽³⁾.

ويقول الشيخ فوزان السابق رحمه الله: (ونحن لا ننكر الإجماع ، ومذهبنا فيه مذهب إمامنا الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - تعالى ، وإنما ننكر الإجماع الذي يزعمه المقلدون المحرفون . وهو الذي لا يستند إلى كتاب الله

⁽¹⁾ هذه الدعوى أوردها الزهاوي كما نقل عنه الشيخ سليمان بن سحمان في رده عليه. انظر: الضياء الشارق ص 210 . والحاج مختار كما ذكرها عنه الشيخ فوزان السابق في رده عليه. انظر: فوزان السابق ، البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار ، ص 123 .

⁽²⁾ الضياء الشارق لابن سحمان : ص 166-167 ، وانظر: تبرئة الشيخين ص 144 .

⁽³⁾ الضياء الشارق : ص 166-167 .

وسنة نبیه ﷺ وما لم تتفق جميع أئمة المسلمين المقتدى بهم على صحته⁽¹⁾.

ويقول الشيخ سليمان بن سحمان في رده على الزهاوي⁽²⁾ الذي نسب إلى أئمة الدعوة نفي الإجماع : (وقوله: الثالث نفي الإجماع وإنكاره . فأقول : هذا كذب فإننا نعتقد أنه الأصل الثالث ، وأن الأمة لا تجتمع على ضلاله ، لكن ننكر إجماع عباد القبور ، وأفراخ المتفلسفة ، وأنباط الفرس والروم ، ومن نحا نحوهم ، وحذا حذوهم)⁽³⁾ .

المطلب الثاني : الفطرة .

¹(?) البيان والإشهار : ص123-124 ، وانظر أيضاً : ص139 ، 166-167 .

²(?) جميل صدقي بن محمد فيضي الزهاوي ، شاعر ، عالم بالفلسفة والعلوم الطبيعية والفلكية وغيرها. ولد ببغداد سنة 1279هـ ، وأتم دراسته فيها ، وعين عضواً في مجلس المعارف ، انتخب نائباً عن بغداد ، ثم عين عضواً في مجلس الأعيان العراقي. من آثاره : دواوين شعره ، الفخر الصادق في الرد على منكري التوسل والكرامات والخوارق. توفي ببغداد سنة 1354هـ. انظر: الأعلام (2/137) معجم المؤلفين (1/505) .

³(?) الضياء الشارق: ص210 .

أولاً: الفطرة لغة وشرعاً.

الفطرة في اللغة مشتقة من كلمة قَطَرَ ، والتي ترجع معانيها إلى : التشقق ، والابتداء ، والخلق.

جاء في لسان العرب: (قَطَرَ الشيء يفطره قَطْراً فانفطر ، و فطره: شقه . وتفطر الشيء: تشقق . والقَطْر: الشق، وجمعه قُطُور . وفي التنزيل العزيز: ج ج ج ج ج الملك: ٣...ومنه قوله تعالى: ج ب ج الانفطار: ١ ، أي انشقت.

وفي الحديث: قام رسول الله ﷺ حتى تفطرت قدماه أي انشقتا... وقال أبو الهيثم: الفِطْرَةُ الخلقة التي يُخْلَقُ عليها المولود في بطن أمه ؛ قال: وقوله تعالى: ج ر ر ك ك ج الزخرف: ٢٧، أي خلقتني... وقَطَرَ الشيء أنشأه ، وقَطَرَ الشيء بدأ...⁽¹⁾ .

وفي مختار الصحاح: (والفِطْرَةُ بالكسر الخِلقة ، والقَطْرُ الشق يقال قَطَرَهُ فانفطر، وتفطر الشيء تشقق ، والقَطْرُ أيضا الابتداء والاختراع وباب الأربعة نَصَرَ ، قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه: كنت لا أدري ما فاطر السماوات

¹(?) لسان العرب : (5/55) .

حتى أتاني أعرابيان، يختصمان في بئر فقال أحدهما : أنا
قَطَرْتَهَا أَيِ ابْتَدَأْتُهَا⁽¹⁾ ⁽²⁾.

فمعنى الفطرة في اللغة يرجع إلى التشقق ، والخلق ،
والابتداء ، والمعنيان الأخيران يناسبان المعنى الاصطلاحي
كما سيأتى .

الفطرة في اصطلاح الشرع :

وردت مادة (قَطَر) ومشتقاتها في القرآن الكريم في اثني عشر موضعاً ترجع معانيها إلى الخلق والابتداء والتشقق ، وهي المعاني اللغوية للفظة^(٣) ، وأما كلمة (الفِطْرَة) على هيئة المصدر فقد وردت في آية واحدة من القرآن ، وهي قوله تعالى : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِّهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَ أَمْسَانِ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .

وأما في السنة فقد وردت كلمة (الفِطْرَة) مصدراً في أحاديث كثيرة ، أشهرها حديث أبي هريرة ؓ في الصحيحين

¹(?) انظر: محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (7/159) . وأيضاً: عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، (3/255) .

2(?) مختار الصحاح : ص 241 .

³(?) انظر تفسير هذه الآيات : الأنعام/79 ، هود/51 ، الإسراء/51، مريم/90 ، طه/72 ، الأنبياء/56 ، الروم/30، يس/22 ، الشورى/5، الزخرف/27 ، المزمّل/18 ، الانفطار/1، لدى كل من: الطبري في جامع البيان ، والسيوطي في الدر المنثور ، والسعدي في تفسير الكريم الرحمن .

: لدين الله⁽¹⁾. بل حكى الحافظ ابن عبد البر في التمهيد إجماع أهل التأويل على أن المراد بالفطرة هنا هي الإسلام⁽²⁾.

يقول الحافظ ابن كثير في تفسيره لهذه الآية : (يقول تعالى فسدد وجهك واستمر على الدين الذي شرعه الله لك من الحنيفية ملة إبراهيم التي هداك الله لها وكملها لك غاية الكمال ، وأنت مع ذلك لازم فطرتك السليمة التي فطر الله الخلق عليها فإنه تعالى فطر خلقه على معرفته ، وتوحيده ، وأنه لا إله غيره...وسنذكر في الأحاديث أن الله

⁽³⁾ مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المخزومي مولاهم ، المكي ، المقرئ ، المفسر ، الحافظ ، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي ، سمع عائشة وأبا هريرة وأم هانئ وعبد الله بن عمر وابن عباس ولزمه مدة ، وقرأ عليه القرآن ، روى عنه : قتادة والأعمش وأيوب السختياني وغيرهم . توفي سنة 103هـ. انظر: حلية الأولياء (3/279) ، تذكرة الحفاظ (1/92) .

⁽⁴⁾ عكرمة بن عبد الله البربري الأصل ، مولى عبد الله بن عباس ، أبو عبد الله ، مفسر ، من التابعين ، روى عن ابن عباس وعائشة وغيرهما ، وروى عنه الشعبي والنخعي. توفي سنة 105هـ. انظر: حلية الأولياء (3/326) ، صفة الصفوة (2/103) .

⁽¹⁾ انظر: جامع البيان للطبري (40/21-42) ، وانظر: اسماعيل ابن عمر بن كثير الدمشقي ، تفسير القرآن العظيم ، (3/523) .

⁽²⁾ انظر: التمهيد (18/72) ، وأشار هنا إلى أن الحافظ ابن عبد البر ، وإن كان يرى الإجماع على تفسير الفطرة بالإسلام في الآية الواردة ، فإنه لا يرى هذا التفسير للفطرة في حديث أبي هريرة ، انظر: التمهيد : (18/68) وما بعدها.

تعالى فطر خلقه على الإسلام ، ثم طرأ على بعضهم
الأديان الفاسدة كاليهودية والنصرانية والمجوسية (1).
الثاني: حديث أبي هريرة ؓ : ((ما من مولود إلا يولد على
الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تُتَّخِذُ
البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء)) ثم يقول
أبو هريرة ؓ - اقرؤوا إن شئتم : ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَتُؤْتَى الْيَهُودُ وَنَصَارَى وَعَبَرَى أَنْ يَقُولُوا هَذِهِ نَفْسُ اللَّهِ فِي الْفِطْرَةِ بِاللَّهِ﴾⁽²⁾ .
والقول المختار عند أئمة السلف -رحمهم الله- أن المراد
بالفطرة الواردة في هذا الحديث هي الإسلام ، فمما ورد
عنهم :

1- أن الإمام البخاري -رحمه الله- في صحيحه عقد باباً
لهذا الحديث فقال باب: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾ الروم: ٣٠ ، لدين
الله...والفطرة الإسلام (ثم أورد تحت هذا الباب حديث
أبي هريرة المتقدم ، وهذا يدل على أن معنى الفطرة
عنده الواردة في الآية والحديث هي الإسلام⁽³⁾ .

¹(?) تفسير القرآن العظيم : (3/523) .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) صحيح البخاري (4/1792) برقم (4497) .

2- ماورد عن ابن شهاب الزهري -رحمه الله-(^(١)) أنه قال:
((يصلى على كل مولود متوفى ، وإن كان لِغِيَّةٍ(^(٢))، من أجل
أنه ولد على فطرة الإسلام))(^(٣)) ، ثم استدل على قوله
بحديث أبي هريرة: ((كل مولد يولد على الفطرة...)) ، وقول
أبي هريرة بعده : چۆۋۈۋۇڭ ئۇچۇر بېج الروم: ٣٠ .

3- قال الإمام أحمد رحمه الله: من مات أبواه وهما
كافران حكم بإسلامه ، واستدل بحديث: ((كل مولود يولد
على الفطرة...)) فدل على أنه فسر الفطرة بالإسلام(^(٤)).
وقد دل حديث أبي هريرة على أن الفطرة هي الإسلام ،
وذلك من وجوه متعددة منها :

¹(?) أحمد بن أبي بكر واسمه القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف القرشي ، أبو مصعب ، الزهري ، المدني ، الفقيه ، قاضي مدينة رسول الله ﷺ وعالمها ، ولد سنة 150هـ ، سمع مالكا وطائفة ، وروى عنه الجماعة سوى النسائي بواسطة. توفي سنة 242هـ. انظر: تهذيب الكمال (1/278) ، الكاشف (1/191) .

2(?) ولد لِغَيْةٍ : أي من زنا ، ومراده أنه يصلي على ولد الزنا ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه لأنه محكوم بإسلامه تبعاً لأمه وكذلك من كان أبوه مسلماً دون أمه. انظر: لسان العرب (3/167) ، فتح الباري (3/221) .

³(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجنائز ، باب : إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه. (1/456) برقم (1292) .

4(?) انظر: فتح الباری (3/248).

1- الروايات المختلفة لهذا الحديث مثل رواية: ((ما من مولود يولد إلا وهو على الفطرة)) ، وفي أخرى: ((إلا على هذه الفطرة))⁽¹⁾.

2- تفسير الراوي وهو أبوهريرة للحديث بالآية ، حيث قال في آخر الحديث : اقرؤوا إن شئتم ﴿وَوُضِعَ الْبِطْنُ فِي بَيْتِ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ ، وتفسير الراوي هنا له أهميته فهو أعلم بما روى. الروم: ٣٠ ، وقوله : ((فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه)) يدل على أن المراد بالفطرة الإسلام حيث اقتصر في أحوال التبديل على ملل الكفر دون ملة الإسلام ، ولو كانت الفطرة هنا شيئاً غير الإسلام ، لكان الرسول ﷺ قد ذكر الإسلام من جملة ما ذكر من الأديان ، لأنه الدين الذي تتغير الفطرة بتحولها عنه وليس ، بتحولها إليه⁽²⁾.

4- قوله : ((كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء))⁽³⁾ فيه تشبيه المولود في ولادته عليها بالبهيمة الجمعاء ، وهي الكاملة الخلق ، ثم تشبيهه إذا خرج عنها بالبهيمة التي جدعها أهلها فقطعوا أذننها ، وهذا دليل على أن الفطرة هي الفطرة المستقيمة ، وما يطرأ على

¹(?) أخرج الروايتين مسلم في صحيحه كتاب: القدر ، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين. (4/2048) برقم (2658) .

²(?) انظر: فتح الباري لابن حجر (3/250) .

³(?) تقدم تخريجه .

المولود من التهويد والتنصير بمنزلة الجدع والتغيير في ولد البهيمة⁽¹⁾.

5- ورود كلمة ((الفطرة)) في الحديث معرفة باللام إشارة إلى معهود ، وهو قوله تعالى فطرة الله ، وهي الفطرة الممدوحة⁽²⁾.

الثالث: حديث عياض بن حمار ؓ عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه -جل وعلا- وفيه :

((إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم⁽³⁾ عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً))⁽⁴⁾، وقد صرح هذا الحديث بأن الناس كلهم على الحنيفية ، والحنيف في كلام العرب يطلق على المستقيم المخلص ولا استقامة أكثر من الإسلام ، كما جاء أيضاً في بعض

¹(?) انظر: درء التعارض (8/387) ، ومحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، حاشية تهذيب سنن ابن داود ، (12/318) . وشفاء العليل (1/248) .

²(?) انظر: حاشية تهذيب السنن لابن القيم (12/318) .

³(?) أي استخففتهم فجالوا معهم في الضلال ، يقال: جال واجتال إذا ذهب وجاء ، واجتال الشيء إذا ذهب به ، والجائل الزائل عن مكانه . النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (1/317) ، شرح مسلم للنووي (17/197) .

⁴(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب: الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار. (4/2197) برقم (2865) .

الروايات: ((حنفاء مسلمين))⁽¹⁾، وهذا يدل على أن الخلق ،
أول ما خلقوا وفطروا على الإسلام⁽²⁾.

المراد بالقول إن الفطرة هي الإسلام :

بعد أن تقرر أن المراد بالفطرة الإسلام ، فإنه ينبه هنا إلى أنه ليس المراد من ذلك أن المولود حين يخرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويريده ، وذلك لقوله تعالى: ﴿يُفِطِرُكُمْ فِي هَٰذَا دِينِهِ﴾⁽³⁾ ، ولكن فطرة هذا المولود موجبة مقتضية لدين الإسلام لقربه ومحبته ، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار بخالقه ومحبته ، وإخلاص الدين له ، وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئاً بعد شيء بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض⁽³⁾⁽⁴⁾.

ثانياً: استدلال أئمة الدعوة بالفطرة .

¹(?) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (17/363) برقم (997) ، وانظر: التمهيد لابن عبد البر (18/73) ، فتح الباري لابن حجر (3/248) .

²(?) انظر: فتح الباري (3/248) .

³(?) انظر: شفاء العليل لابن القيم (289-1/288) .

⁴(?) للاستزادة في مسألة "الفطرة" انظر: علي بن عبد الله القرني ، الفطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها . ود. عبد الله بن محمد القرني ، المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها (262-213) ، وعثمان بن علي حسن ، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (218-185) .

يقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن الفطرة هي الإسلام⁽¹⁾ ، ويرى الشيخ عبدالرحمن السعدي بأن الفطرة في النصوص تأتي أيضاً بمعنى : الخِلة التي خلق الله عباده عليها ، وجعلهم مفطورين عليها : على محبة الخير وإيثاره ، وكراهة الشر ودفعه ، والإخلاص لله ، والتقرب إليه⁽²⁾ . ويقسم الشيخ السعدي -رحمه الله- الشرائع الإلهية المتعلقة بالفطرة إلى نوعين : أحدهما: يطهر القلب والروح ، وهو الإيمان بالله وتوابعه : من خوفه ورجائه ، ومحبته والإنابة إليه . والنوع الثاني: ما يعود إلى تطهير الظاهر ونظافته ، ودفع الأوساخ والأقذار عنه⁽³⁾ . - والفطرة السليمة عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- تعتبر أحد الأدلة الصحيحة التي يستدل بها الأئمة في تقريرهم لمسائل الاعتقاد ، ومن ذلك مسائل الأسماء والصفات ، ويظهر منهجهم في الاستدلال بالفطرة من خلال المسائل التالية :

1- الفطرة من وسائل المعرفة :

¹ (?) انظر: الدرر السنية (1/290) عن الإمام سعود بن عبدالعزيز .

² (?) انظر: مؤلفات السعدي (2/49) .

³ (?) انظر: مؤلفات السعدي (2/50) .

2- الاستدلال بالفطرة على وجود الله تعالى :

1(?) مؤلفات السعدى : (5/1/248) .

152

يقول الشهرستاني رحمه الله⁽¹⁾ : (فما عدت هذه المسألة - توحيد الربوبية - من النظريات التي يقام عليها برهان ، فإن الفطر السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها ، وبديهة فكرتها ، على صانع حكيم ، عالم ، قدير...)⁽²⁾ . وهذا ما يقرره أئمة الدعوة رحمهم الله : أن معرفة وجود الله مستقرة في الفطر كما هو مذهب السلف - رحمهم الله -⁽³⁾ . وبهذا الدليل يوضح أئمة الدعوة أن الخلاف الواقع بين الرسل عليهم السلام وأقوامهم لم يكن في الإقرار بوجود الله بل في إخلاص العبادة له سبحانه وهو ما أنكره المشركون .

¹(?) محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ، الشافعي ، أبو الفتح ، فقيه ، حكيم ، متكلم على مذهب الأشعري . ولد بشهرستان سنة 469هـ ، أخذ الفقه عن أبي نصر القشيري وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري ، رحل إلى بغداد وأقام بها ووعظ ، وسمع الحديث بنيسابور وكتب عنه السمعاني. من تصانيفه : الملل والنحل ، تلخيص الأقسام لمذاهب الانام ، نهاية الإقدام في علم الكلام ، والمصارعة. توفي بشهرستان سنة 548هـ . انظر: طبقات الشافعية الكبرى (1/323) ، وفيات الأعيان (1/610) .

²(?) محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، نهاية الإقدام في علم الكلام ، تصحيح : الفرد جيوم ، ص 124 .

³(?) انظر: عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ، قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين ،

دراسة وتحقيق: بشير عيون ، ص 37 .
153

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ : (فالخصومة بين الرسل وأممهم ، ليست في وجود الرب ، وقدرته على الاختراع ؛ فإن الفطر ، والعقول دلتهم على وجود الرب ، وأنه رب كل شيء ومليكه ، وخالق كل شيء ، والمتصرف في كل شيء ، وإنما كانت الخصومة في ترك ما كانوا يعبدونه من دون الله)⁽¹⁾.

ومعرفة وجود الخالق سبحانه وتعالى وإن كانت من الأمور الفطرية ، إلا أنه قد يعتري الفطر من العوارض الفاسدة ما يجعل بعض الناس بحاجة إلى الاستدلال بالنظر لإثبات هذه المسألة ، ولهذا يقول الشيخ فالح آل مهدي رحمه الله : (العلم بوجود الله أمر ضروري فطري ، وإن كان يحصل لبعض الناس ما يخرجهم إلى الطرق النظرية ...)⁽²⁾.

3- الاستدلال بالفطرة على وحدانية الله

تعالى :

إن قلوب بني آدم وإن كانت مَفْطُورَةٌ على الإقرار بالله تعالى والتصديق به ، إلا أنه قد يعرض لهذه الفطرة ما يفسدها ويخرجها عما فطرت عليه ، ولكن هذه الفطرة تظهر أحياناً عند حلول الخطوب الجسيمة ، والمصائب

⁽¹⁾ الدرر السنية: (2/234) وانظر: تيسير العزيز الحميد ص6 ، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين ، دحض شبهات على التوحيد من سوء فهم لثلاثة أحاديث ، دراسة وتحقيق: عبدالسلام بن برجس عبدالكريم ، ص12.

⁽²⁾ مؤلفات السعدي: (539/5 - 540) .

الشديدة ، فيجد المشرك - مثلاً - نفسه تستغيث بالله تعالى ، طبعاً وجبلة ، لا تكلفاً وحيلة ، فنجدها تلجأ إلى ربها موحدة مخلصه له تعالى دون ماسواه كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّىٰ وَخَبَرَ﴾ العنكبوت: ٦٥، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْجِعُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ الإسراء: ٦٧، ولهذا لم تأت الرسل لتعريف الناس بالخالق ووجوده ، وإنما أتت للدعوة إلى توحيده الذي دلت عليه الفطر فكانت أحد براهينه القوية ، كما يبين ذلك الشيخ السعدي بقوله : (ومن براهين وحدانية الله أن الفطر والعقول مضطرة إلى معرفتها بباريها والاعتراف بوحدانيته ، فإن الخلق مفطورون على جلب المنافع ودفع المضار ، ومن المعلوم لكل عاقل أن حاجة النفس إلى خالقها ، وإلهها أعظم من جميع الحاجات ، وضرورتها إليه تفوق كل الضرورات ، فهي مضطرة إلى علمها بأنه خالقها وحده ، مالکها وحده ، ومبقيها وحده ، وممدها بمنافعها وحده ، فطرة الله التي فطر الناس عليها ، ذلك الدين القيم ، ولم يخرج من هذه الفطرة إلا من اجتالتهم الشياطين وحولت فطرهم وغيرتها بالعقائد الفاسدة والخيالات الضالة من الآراء الخبيثة والنظريات الخاطئة)^(١)

^(١) مؤلفات السعدي: (5/1/248) .

ويقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ في قوله تعالى :
﴿يُؤْثِرُونَ مَا فِي الْأَرْضِ أَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُ الْإِلَهُ الْوَاحِدُ الَّذِي
لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ مِمَّا يُشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ
الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ، لِأَنَّ الْقُلُوبَ مَفْطُورَةٌ عَلَى ذَلِكَ، فَمَتَى
جَاءَ الْاضْطِرَارُّ رَجَعَتِ الْقُلُوبُ إِلَى الْفِطْرَةِ، وَزَالَ مَا
يُنَازِعُهَا، فَالْتَجَأَتْ إِلَيْهِ وَأَنَابَتْ إِلَيْهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ (1).

4- الاستدلال بالفطرة على علو الله تعالى :

مسألة الإقرار بعلو الله تعالى وفوقيته على خلقه من
الأمور التي دلت عليها الفطر السوية بالإضافة إلى الشرائع
السمائية . فالخلق كلهم على اختلاف أجناسهم وألوانهم
يلجئون إلى الخالق سبحانه بالنظر إلى جهة العلو دون
غيرها من الجهات يدفعهم إلى ذلك ضرورة فطرية يجدونها
في قلوبهم.

وإثبات العلو لله تعالى مما يقرره أئمة الدعوة -رحمهم
الله- مستدلين لذلك بدليل الفطرة ، كما يقول الشيخ حمد
بن معمر رحمه الله : (والله تعالى قد فطر العباد - عربهم
وعجمهم - على أنهم إذا دعوا الله توجهت قلوبهم إلى
العلو ، ولهذا قال بعض العارفين : ما قال : عارف قط يا
الله إلا وجد في قلبه قبل أن يتحرك لسانه معنى بطلب
العلو ، لا يلتفت يمناً ولا يسرة ، بل قد فطر الله على ذلك

¹(?) تيسير العزيز الحميد : ص 198 .

جميع الأمم في الجاهلية والإسلام ، إلا من اجتالته
الشياطين عن فطرته (⁽¹⁾) .

ويقول الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ رحمه الله :
(فإن الله تعالى قد فطر العباد - عربهم وعجمهم - على
أنهم إذا دعوا الله توجهت قلوبهم إلى العلو ، ولا يقصدونه
تحت أرجلهم ، ولهذا قال تعالى : ﴿وَوُودُواْ وَفُؤُورًا﴾ ج الروم:
٣٠ ، وقال ﴿ كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو
ينصرانه أو يمجسانه ⁽²⁾ . ولما أتى النبي ﴿ بأمة أعجمية
للعنق فقال لها رسول الله: أين الله ؟ قالت: في السماء.
قال: من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله. فقال: هي مؤمنة
وأمر بعنقها ⁽³⁾ ⁽⁴⁾ .

ويبين الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- كيف أن علو الله
تعالى على خلقه معلوم بدليل الفطرة بقوله : (والمقصود
أن علو الله سبحانه فوق جميع مخلوقاته يعلم بطريق
العقل الموافق لصريح نصوص الكتاب والسنة . فهو معلوم
بالنص ، كما هو معلوم بالفطرة الضرورية التي يشترك

¹(?) الفواكه العذاب: ص85-86 ، وانظر: الدرر السنية (3/74) .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: المساجد ومواضع الصلاة ، باب:
تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة (1/381-382) برقم (537).

⁴(?) فتاوى الشيخ محمد بن ابراهيم: (135/13-136) .

فيها جميع بني آدم ، وكل من كان بالله أعرف وله أعبد
ودعاؤه له أكثر وقلبه له أذكر كان علمه الضروري بذلك
أقوى وأكمل)⁽¹⁾.

ولما كان الإقرار بعلو الله تعالى من المسائل الضرورية
في قلوب الخلق ، فإن نفاة العلو من المعطلة لم
يستطيعوا نفي هذا الأمر ، ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن
تيمية : (وهذا موضع الحكاية المشهورة عن الشيخ العارف
أبي جعفر الهمداني لأبي المعالي الجويني لما أخذ يقول
على المنبر: كان الله ولا عرش. فقال يا أستاذ دعنا من
ذكر العرش -يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع- أخبرنا عن
هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا ، فإنه ما قال عارف
قط: يا الله ، إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو ، لا
تلتفت يمنة ولا يسرة ، فكيف ندفع هذه الضرورة عن
قلوبنا؟. قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ، وقال: حيرني
الهمداني! حيرني الهمداني!)⁽²⁾.

وبين الشيخ السعدي كيف أن الفطرة ترد على المعطلة
من نفاة العلو ، بقوله: (لكن المعطلة على أصلهم الفاسد

¹(?) التحفة المهدية : ص198 ، وانظر: الرسائل والمسائل النجدية (4/352) عن الشيخ عبدالرحمن بن حسن و (2/20) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن ، والدرر السنية (11/283) عن الشيخ عبدالرحمن بن حسن ، و(11/374) عن الشيخ عبداللطيف .

²(?) مجموع الفتاوى (4/44) .

ينفون عنه علو الذات ويفسرونه بالوجهين الآخرين⁽¹⁾ ، وهذا هضم منهم لهذا المعنى العظيم ، وإنكار لعلوه الذي فطر الله عليه الخليفة . فإنه ماتوجه متوجه من البرية إلى الله إلا رفع قلبه وطرفه إلى الله لا يلتفت يمنه ولا يسرة ، وهذه الفطرة لا يستطيع المعطلون تبديلها . ولو رجعوا إلى أنفسهم لوجدوا هذا المعنى مركزاً في فطرهم ، ولكن العقائد الباطلة مسيطرة على الفطر وعلى كل حقيقة ، ونهاية ما يوردونه على هذا الأمر المقطوع به شكوك وشبهات لاتعارض العلم واليقين ، فإن علوه معلوم بالضرورة نقلاً وعقلاً وفطرة⁽²⁾ .

⁽¹⁾ يشير الشيخ بذلك إلى علو القدر والعظمة وعلو القهر والجبروت اللذين يقر بهما المعطلة ، انظر: توضيح الكافية الشافية ص 96 .

⁽²⁾ توضيح الكافية الشافية ص 96 .

المطلب الثالث : آثار السلف .

المراد بآثار السلف :

الآثار جمع أثر ، و الأثر الخبر ، وما بقي من رسم الشيء ،
والحديث المأثور هو الذي يخبر به الناس بعضهم بعضاً ،
وينقله خلف عن سلف⁽¹⁾.

وأما السلفُ ، فجاء في مختار الصحاح : (سَلَفَ يَسْلُفُ
بالضم سَلَفًا بفتحين أي مضى. والقوم السُّلَافُ المتقدمون
، وسَلَفُ الرجل آبؤه المتقدمون والجمع أسلافٌ و سُلَافٌ ،
والسَّلَفُ بفتحين أيضاً نوع من البيوع)⁽²⁾.

والسلف في اصطلاح علماء العقيدة هم: الصحابة
والتابعون لهم بإحسان وتابعوهم وأئمة الإسلام العدول
ممن اتفقت الأمة على إمامتهم وعظم شأنهم في الدين⁽³⁾.

¹(1) انظر: مختار الصحاح : ص13 ، القاموس المحيط : ص435 ، لسان
العرب : (4/6) .

²(2) مختار الصحاح : ص152، وانظر: القاموس المحيط : ص 1060، لسان
العرب : (9/158) .

³(3) انظر: د. مصطفى حلمي ، السلفية بين العقيدة الإسلامية والفلسفة
الغربية ، ص3-4 ، ود.إبراهيم البريكان ، تعريف الخلف بمنهج السلف ، ص
13 . وانظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (3/118) ، والكواكب الدرية
لابن مانع ص 382 ، والتحفة المهدية لابن مهدي ص31 .

ومنه يظهر أن مصطلح "السلف" يطلق بالأصالة على أهل القرون الثلاثة المفضلة من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ثم يلحق بهم من سار على نهجهم وسلك مسلكهم في الدين أصوله وفروعه⁽¹⁾.

وفيما يلي سيتناول البحث موقف أئمة الدعوة -رحمهم الله- من السلف الصالح رضوان الله عليهم ، وما ورد عنهم من الآثار في باب الاعتقاد ، وذلك من خلال المسائل التالية :

أولاً : المقصود بالسلف عند أئمة الدعوة .

يبين الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- المقصود بالسلف ، في قوله: (والمراد بالسلف الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وكل من سلك طريقهم فهو سَلَفِي نسبة إليهم ، ومعنى السلف المتقدمون بعكس الخلف فإنهم المتأخرون ، فمن جاء بعد القرون المفضلة ، وسلك طريقة المبتدعين فهو من الخلف ، ومن هؤلاء السلف الإمام أحمد ، ونعيم بن حماد ، ومحمد بن إدريس الشافعي، والإمام مالك ابن أنس...)⁽²⁾ ثم ذكر جملة من أعلام السلف أهل السنة

⁽¹⁾ انظر: السلفية لحلمي: ص3-4، تعريف الخلف بمنهج السلف للبريكاني: ص13 .

⁽²⁾ التحفة المهدية : ص 31 .

والجماعة ، وطرفاً مما جاء عنهم من آثار في باب
الصفات⁽¹⁾.

ويدخل أئمة الدعوة -رحمهم الله- في وصف السلفية كل من
وافق معتقده معتقد السلف ، مالم يتلبس ببدعة
مخرجة عن هذا المعنى ، كما يقول الشيخ محمد ابن مانع
رحمه الله :

(ومن السلف: الأئمة المجتهدون الذين يقولون الحق ، وبه
كانوا يعدلون ثم من تبعهم بإحسان ، وقفى أثرهم ، عاملاً
بطريقتهم إلى آخر الزمان ، لم يغير ولم يبدل ما كانوا
يقولون ويعتقدون ، وهؤلاء هم الذين أراد عليه الصلاة
والسلام بقوله: ((ما أنا عليه اليوم وأصحابي))⁽²⁾...⁽³⁾ .
ومن عرف عنه -عند أئمة الدعوة- اتباع منهج السلف في
الاعتقاد كإثبات صفات الله تعالى الواردة في النصوص
فإنه يوصف بالسلفية .

¹(?) انظر: المرجع السابق ص 31 .

²(?) أخرجه الطبراني في الأوسط (8/22) برقم (7840) وفي الصغير (2/29) برقم (724) ، والحاكم في المستدرک (1/218) برقم (444) عن أنس بن مالك ؓ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (1/189) : وفيه عبدالله بن سفيان قال العقيلي لا يتابع على حديثه هذا ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات .

³(?) الكواكب الدرية لابن مانع ص 382 .
162

يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمه الله- في وصفه لأحد علماء الدعوة ، وهو الشيخ أحمد بن مشرف رحمه الله⁽¹⁾ : (والذي نعلم عنه : صحة المعتقد في توحيد الأنبياء والمرسلين ، الذي جهله أكثر الطوائف ، كذلك : هو رجل سَلَفِي ، يثبت من صفات الرب تعالى ما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ﷺ ، على ما يليق بجلال الله وعظمته)⁽²⁾ .

ثانياً : انتساب أئمة الدعوة لمعتقد السلف .

لقد نشأت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- على أساس التمسك بكتاب الله تعالى ، وسنة نبيه ﷺ ، وانتهاج معتقد السلف الصالح ، ومن ذلك ما يتعلق بتوحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته.

ومن طالع مؤلفات إمام الدعوة وتلامذته ، ومن بعدهم من المنتسبين للدعوة يظهر له ذلك جلياً ، فهذا الشيخ

¹(?) أحمد بن علي بن حسين آل مشرف ، التميمي ، الشيخ ، الشاعر . ولد في الأحساء ودرس على علمائها ، كان كفيف البصر منذ طفولته ، أولع بقراءة كتب الأدب ودواوين الشعر ، ونظم كثيراً من القصائد في مناسبات مختلفة ، ولاه الإمام فيصل بن تركي آل سعود قضاء الأحساء وقره عليها ابنه عبدالله الفيصل . مؤلفاته : له مجموعة من القصائد في بيان العقيدة السلفية منها "جوهرة التوحيد" ، "الشهب المرمية على المعطلة والجهمية" وغيرها جمع شعره في ديوان كبير باسم "ديوان ابن مشرف" . توفي في الأحساء سنة 1285 هـ . انظر: علماء نجد (1/502) .

²(?) الدرر السنية: (1/319) .

عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ - رحمه الله - يصف
معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - وطريقته في
باب معرفة الله ، بقوله :

(قد عرف واشتهر واستفاض من تقارير الشيخ ومراسلاته
، ومصنفاته المسموعة المقروءة عليه ، وما ثبت بخطه
وعرف واشتهر من أمره ودعوته ، وما عليه الفضلاء
والنبلاء من أصحابه وتلامذته : أنه كان على ما كان عليه
السلف الصالح ، وأئمة الدين أهل الفقه والفتوى في باب
معرفة الله ، وإثبات صفات كماله ، ونعوت جلاله التي
نطق بها الكتاب العزيز ، وصحت بها الأخبار النبوية ،
وتلقاها أصحاب رسول الله ﷺ بالقبول والتسليم يثبتونها
ويؤمنون بها ، ويمرونها كما جاءت من غير تحريف ولا
تعطيل ، ومن غير تكيف ولا تمثيل)⁽¹⁾ .

ويقول الشيخ حمد بن ناصر بن معمر - رحمه الله - في بيانه
لمعتقد ومعتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب : (فمذهبنا
مذهب السلف : إثبات بلا تشبيه ، وتنزيه بلا تعطيل ، وهو
مذهب أئمة الإسلام كمالك ، والشافعي ، والثوري ،
والأوزاعي ، وابن المبارك ، والإمام أحمد ، وإسحاق بن

⁽¹⁾ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، منهاج التأسيس
والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس ، ص 56 . وانظر كذلك :
الدرر السنية (1 / 516) ، والبيان والإشهار للشيخ فوزان السابق ص 70 .
164

راهويه، وهو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم ... ومذهب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: هو ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة المذكورون ، فإنه يصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ ، ولا يتجاوز القرآن والحديث ، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين الذين هم أعلم الأمة بهذا الشأن نفياً وإثباتاً، وهم أشد تعظيماً لله وتنزيهاً له عما لا يليق بجلاله (1).

ويقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (الذي نعتقد وندين الله به ، هو مذهب سلف الأمة وأئمتها ، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، من الأئمة الأربعة وأصحابهم ، رضي الله عنهم أجمعين ، وهو الإيمان بذلك والإقرار به، وإمراره كما جاء ، من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تعطيل؛ قال الله تعالى: ﴿ قُلْ قُلْ جِئْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِّنْ لَّدُنِّيَّ فَاتَّقُوا اللَّهَ أَتَقُونَ اللَّهَ وَلَمْ تُحِطُوا بِمَا لَوْ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ الْكِتَابَ فِي ثَوْبٍ مَّوَسَّىٰ فَلَا تَصِفُوهَا بِشَيْءٍ مِّنْ أَمْرِ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الحديد: ١١٥] ، فثبت بالكتاب لهم أن من اتبع سبيلهم فهو على الحق، ومن خالفهم فهو على الباطل؛ فمن سبيلهم في الاعتقاد: الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه ، التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله ﷺ من غير زيادة عليها ولا نقصان منها ولا تجاوز لها ؛ ولا تفسير ولا تأويل لها ، بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين، بل

¹(?) الفواكه العذاب: ص 46-49 .

أقروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها، صادق لا شك في صدقه⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ فوزان السابق -رحمه الله- مبيناً لأحد خصوم الدعوة اتباع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب للسلف ورجوعها إليهم ، وما للسلف من علو المكانة ورفعة المنزل ، بقوله:

(وأما إن كان قصده أننا ندعي اتباع السلف الصالح والرجوع إليهم ، واتباع سبيلهم قولاً وعملاً ، فهذا ما ندين الله تعالى به وندعوا إليه ، بل نقر إقراراً أصولياً لا إلزامياً بأن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، ومن تبعهم من أئمة الهدى والدين -كالأئمة الأربعة وأمثالهم ومن سلك سبيلهم إلى يوم القيامة- كانوا على الكتاب والسنة ، وبهم نطق الكتاب ، وبه نطقوا ، وبهم قامت السنة وبها قاموا . فهم أعلام الهدى ، ومصابيح الدجى ، وقد جاهدوا في دين الله حق جهاده ، والذب عنه حتى لقوا ربهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين)⁽²⁾.

وكثيراً ما يشير أئمة الدعوة -رحمهم الله- إلى انتسابهم لأئمة السلف وأعلامهم ، وخصوصاً في المسائل التي وقع فيها الابتداع كمسائل الأسماء والصفات .

¹(?) الدرر السنية : (34-3/33) .

²(?) البيان والإشهار : ص 28 .

يقول الشيخ عبد الله محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- بعد أن ذكر أقسام الناس ومسالكتهم في نصوص الصفات: (والصواب في ذلك القطع بالطريقة السلفية؛ وهي اعتقاد الشافعي، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وهي: اعتقاد المشائخ المقتدى بهم، كالفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهم؛ فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة نزاع في أصول الدين، وكذلك أبو حنيفة رحمه الله؛ واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان؛ وهو ما نطق به الكتاب والسنة في التوحيد والقدر وغير ذلك) ⁽¹⁾. ثم ذكر -رحمه الله- بعضاً من آثار السلف مستشهداً بها ⁽²⁾.

ثالثاً : ترغيب أئمة الدعوة في الأخذ بمذهب السلف .

من تأمل ماسطره وقرره أئمة الدعوة -رحمهم الله- في كتبهم ورسائلهم يلحظ حرصهم وترغيبهم على الأخذ بماورد في الكتاب والسنة ، ثم يقرنون ذلك بالحث على سلوك مذهب السلف الصالح ، واقتفاء طريقتهم في الاعتقاد -

¹(?) الدرر السنية : (3/49) .

²(?) انظر: الدرر السنية : (50-3/49) .
167

وخصوصاً ما يتعلق بمعرفة الله بأسمائه وصفاته- ففيها العلم النافع الذي يعصم الإيمان من الفتن والمشتبهات . يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ : (فالواجب على من له مهمة في الخير ، وطلب العلم أن يبحث عن مذهب السلف وأقوالهم في هذا الأصل العظيم ، الذي قد يكفر الإنسان بالغلط فيه ، ويعرف مذاهب الناس في مثل ذلك ، وأن يطلب العلم من معدنه ومشكاته ، وهو ما جاء به ﷺ من الكتاب والحكمة ، وما كان عليه سلف الأمة ... فإذا وفق العبد لهذا وبحث عن تفاسير السلف وأئمة الهدى ورزق مع ذلك معلماً من أهل السنة فقد احتضنته السعادة ، ونزلت به أسباب التوفيق والسيادة)⁽¹⁾ . وقد بين الأئمة -رحمهم الله- ثمرة اتباع هذا المنهج ترغيباً في سلوكه والأخذ به ونبذ ما خالفه . فقررُوا : أنه باتباع السلف والأخذ بهديهم وسلوك طريقتهم ، والسكوت عما سكتوا عنه ، يزول عن المؤمن شبهات كثيرة ، وبدع وضلالات شهيرة ، أحدثها المتأخرون بعدهم ، كالكلام في تأويل آيات الصفات ، وأحاديثها بالتأويلات المستكرهة التي لم تعهد عن الصحابة ، والتابعين لهم

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية (121/2-122) .

باحسان ، فإنهم سكتوا عن تفسير ذلك بالتأويلات الباطلة ، وقالوا: أمروها كما جاءت ⁽¹⁾.

كما يقرر الأئمة أن الإعراض عن النصوص ومخالفة منهج السلف فيها من أعظم أسباب الضلال الذي استولى على كثير من متأخري هذه الأمة في باب الأسماء والصفات. يقول الشيخ عبدالله بن محمد عبدالوهاب: (ومن تأمل ما ذكرنا علم أن الضلال والتهوك ، إنما استولى على كثير من المتأخرين بسبب نبذهم كتاب الله وراء ظهورهم ، وإعراضهم عما بعث الله به محمداً ﷺ من البينات والهدى ، وتركهم البحث عن طريق السابقين والتابعين لهم باحسان ، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله باقراره على نفسه وشهادة الأمة على ذلك) ⁽²⁾.

رابعاً : إبرازهم لمنهج السلف وخصوصاً في باب الأسماء والصفات .

لقد حرص أئمة الدعوة -رحمهم الله- على إبراز منهج السلف الصالح ، ونشره من خلال الوسائل الممكنة ، وذلك بياناً للحق الذي يدينون الله به ، وتبصرة للأمة بسبيل النجاة ،

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (208-1/207) .

²(?) الرسائل والمسائل النجدية : (1/55) ، وانظر: مجموع الفتاوى (5/12) .

وخصوصاً في المسائل التي وقع فيها الانحراف والابتداع بين الناس كمسائل الأسماء والصفات ، ويتضح ذلك من خلال تقريرهم للمسائل التالية :

1- أن السلف عرفوا الحق في باب الأسماء والصفات ، ولم يقصروا في تبليغه .

ووجه ذلك : أنه لا يجوز شرعاً وعقلاً أن تكون القرون المفضلة الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم غير عالمين ، وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك إما عدم العلم ، وإما اعتقاد نقيض الحق ، وكلاهما ممتنع في حقهم⁽¹⁾.

ويستدل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله- لهذه المسألة بأمرين :

الأول : أن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة ، يكون البحث عن هذا الباب-أي ما ينبغي اعتقاده في الرب وصفاته- والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه ، وهذا أمر معلوم بالفطرة ، فكيف إذا كان في مثل منزلة السلف رضوان الله عليهم في حرصهم على الخير وطلبهم للحق .

¹(?) انظر: فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (13/131) .

الثاني : أن القول بأنهم كانوا معتقدين فيه غير الحق لا يعتقده مسلم ، ولا عاقل عرف أتباع محمد ﷺ على بصيرة من الأمر⁽¹⁾.

2- موافقة مذهب السلف لنصوص الكتاب والسنة في باب الصفات .

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ -رحمه الله- مقررًا هذه المسألة : (فقد قدمنا أن مذهب السلف وأئمة الإسلام ، عدم الزيادة والمجاورة لما في الكتاب والسنة ، وأنهم يقفون وينتهون حيث وقف الكتاب والسنة وحيث انتهيا . قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله . وذلك لعلمهم بالله وعظمته في صدورهم وشدة هيبتهم له وعظيم جلاله)⁽²⁾.

3- لم ينقل عن السلف ما يخالف النصوص الواردة في باب الأسماء والصفات .

وهذا ما يؤكد أئمة الدعوة حيث ينفون عن السلف مشابھتهم لشيء من مقولات أهل البدع في هذا الباب . يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله : (ثم ليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله ﷺ ، ولا عن

¹(?) انظر: فتاوى الشيخ محمد بن ابراهيم (13/131) .

²(?) الرسائل والمسائل النجدية : (3/122) .

أحد من سلف الأمة لا من الصحابة ، ولا من التابعين لهم
بإحسان حرف واحد يخالف ذلك لا نصاً ولا ظاهراً ، ولم
يقل أحد منهم إن الله ليس في السماء ، ولا أنه ليس على
العرش ، ولا أنه بذاته في كل مكان ، ولا أن جميع الأمكنة
بالنسبة إليه سواء ...)⁽¹⁾ .

- ولما كان مذهب السلف -رحمهم الله- قائم على إثبات ما
جاء من النصوص في وصف الله تعالى ، فقد ظن بعض
من قل علمه بمنهجهم ، أن مذهب السلف يقف عند مجرد
الإثبات اللفظي لنصوص الأسماء والصفات مع تفويض
مادلت عليه من المعاني اللائقة بجلال الله وكماله ،
متمسكاً ببعض العبارات الواردة عن السلف كقولهم :
(أمروها كما جاءت بلا كيف)⁽²⁾ .

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (1/56) .

²(?) هذا الأثر ورد عن جمع من الأئمة كالأوزاعي والثوري ومالك بن أنس و
الليث بن سعد من طريق الوليد بن مسلم بسند صحيح كما ذكر ذلك ابن
بطة العكبري واللالكائي والبيهقي وابن قدامة ، انظر: أبو عبدالله عبيدالله
بن محمد بن بطة العكبري ، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ، تحقيق:
عثمان عبدالله الأثيوبي، (3/242)ـ ، وشرح أصول الاعتقاد أهل السنة
والجماعة ، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان الغامدي ، (3/527) . و أحمد بن
الحسين البيهقي ، الاعتقاد ، تحقيق: أحمد عصام الكاتب ، ص118 . و ذم
التأويل لابن قدامة ص20 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى ()
(1/446).

وقد رد أئمة الدعوة -رحمهم الله- على هذه الفرية ، مبينين أن السلف أثبتوا معاني النصوص الواردة في وصف الله تعالى وإنما فوضوا علم كیفيتها التي لم يأت بيانها في النصوص .

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (وتمر آيات الأسماء والصفات ، وتجري على ظاهرها ، وتقر كما جاءت في كتاب الله ، دالة على ما فيها ، من معاني صفات الكمال ، ونعوت الجلال ... وإذا قال السلف : أمروها كما جاءت بلاكيف ، فإنما نفوا علم الكيفية ، ولم ينفوا حقائق الأسماء والصفات)⁽¹⁾.

ويقول الشيخ فالح آل مهدي رحمه الله : (فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا : بلاكيف ، فقولهم: "أمروها كما جاءت" يقتضي إبقاء دلالتها على ماهي عليه ، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال : أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة ، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت)⁽²⁾ .

¹(?) عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ، حاشية مقدمة التفسير ، ص 88 .

²(?) السلف بين القديم والجديد لابن مهدي : ص 14 .

ومثل هذه العبارة ماورد عن بعض السلف من قولهم:
بوجوب ترك تفسير الصفات وعدم التعرض لها⁽¹⁾، فقد
أجاب عليها الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب -رحمه
الله- بقوله :

(فإن كلام الأوزاعي ، وغيره من أهل السنة معناه أنهم
لا يفسرون ، ولا يكيّفون صفات الله كالاستواء على العرش
، والنزول ، والمجيء ، والغضب ، والرضا ، والمحبة ، وغير
ذلك من الصفات ، فيقولون مثلاً في الاستواء : الاستواء
معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب والسؤال عنه
بدعة...ومن أول الاستواء بالاستيلاء فذاك هو الذي فسر،
وهذا تأويل الجهمية والمبتدعة الضالين)⁽²⁾.

فالتفسير بهذا الإطلاق عند بعض السلف يتناول تكيف
الصفات ، ويتناول أيضاً التفاسير الباطلة لأرباب البدع ،
وليس مرادهم بهذا التفسير الذي هو بيان المعنى الصحيح
في ضوء ما دلت عليه اللغة وظاهر النصوص .

يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله :
(تفسير الصفات -الذي نفينا في كلامنا وذكرنا نفيه عن
السلف- هو تأويل آيات الصفات وأحاديثها بتأويلات الجهميّة

¹(?) انظر: اعتقاد أهل السنة اللالكائي (3/432) ، وأيضاً : شمس الدين
محمد بن أحمد الذهبي ، العلو للعلي الغفار، تحقيق: أشرف عبدالمقصود ،
ص153 . ومجموع الفتاوى لابن تيمية (5/50) .

²(?) الرسائل والمسائل النجدية : (4/99) .

والمعتزلة ، الذين يفسرون الاستواء بالاستيلاء ، والفوقية بالقهر، واليد بالنعمة ، وما أشبه ذلك ... فكل هذا من التفسير المردود المبتدع المحدث في الدين⁽¹⁾.

- وفي ختام هذا المطلب فإن أئمة الدعوة -رحمهم الله- يؤكدون على مسألتين مهمتين:

الأولى : أهمية ضبط ما جاء من الآثار عن السلف لتمييز السنة من البدعة . كما يشير إلى ذلك الشيخ حسين ابن غنام -رحمه الله- ، بقوله: (وفي هذه الأزمان التي بعد العهد فيها بعلوم السلف ، يتعين ضبط ما نقل عنهم من ذلك كله ، لتمييز به ما كان من العلم موجوداً في زمانهم ، وما حدث من ذلك بعدهم ، فيعلم بذلك السنة من البدعة)⁽²⁾.

الثانية : أن جهل كثير من المتأخرين بمذهب السلف ، هو سبب تجهيلهم للسلف ، وتقديم أقوال الخلف عليهم⁽³⁾.

ولهذا يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (وكثير من الناس لا يعرف حقيقة كلام السلف والأئمة ، ومنهم من

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (4/101) .

²(?) العقد الثمين لابن غنام : ص 157 .

³(?) الخلف : بتسكين اللام وفتحها ما جاء من بعد ، يقال هو خَلَفَ سوء من أبيه وخَلَفَ صدق من أبيه بالتحريك ، وقيل خَلَفَ وخَلَفَ سواء في الخير والشر ، ويطلق الخلف في مقابل السلف ، فالسلف للمتقدم والخلف للمتأخر. انظر: تهذيب اللغة للأزهري (7/168) ، مختار الصحاح للرازي (95) ، الكليات للكفوي (428) .

يعظمهم ، ويظن أنه متبع لهم مع أنه مخالف من حيث لا يشعر ، ومنهم من يظن أنهم كانوا لا يعرفون أصول الدين ، ولا تقريرها بالدلائل البرهانية ، وذلك لجهلهم بعلمهم ، بل لجهلهم بما جاء به الرسول ﷺ من الحق ، الذي تدل عليه الدلائل العقلية مع السمعية ، بل فضلوا طريقة الخلف على طريقة السلف ، حيث ظنوا أن طريقة السلف ، هي : مجرد الإيمان ، بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ، ولا فهم لمراد الله ورسوله منها⁽¹⁾.

ثم يضيف رحمه الله : (وظنهم هو الذي أوجب لهم نبذ الكتاب والسنة ، وأقوال الصحابة والتابعين ، وراء ظهورهم ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف)⁽²⁾.

¹(?) حاشية مقدمة التفسير لابن قاسم : ص132-133 .

²(?) حاشية مقدمة التفسير : ص133 ، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (5/9) والصواعق المرسله لابن القيم (1/163) .

الفصل الثاني : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في توحيد الأسماء .

وفيه عشر قواعد :

القاعدة الأولى : أسماء الله تعالى كلها حسنى .
القاعدة الثانية : أسماء الله تعالى توقيفية .
القاعدة الثالثة : أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف

.

القاعدة الرابعة : أسماء الله تعالى دالة على
الذات والصفات بالمطابقة والتضمن والالتزام.
القاعدة الخامسة : باب الخبر عن الله أوسع من
باب الأسماء والصفات.

القاعدة السادسة : أسماء الله تعالى غير
محصورة بعدد معين .

القاعدة السابعة : الإلحاد في أسماء الله تعالى وأنواعه وحكمه .

القاعدة الثامنة : أسماء الله تعالى مشتقة .

القاعدة التاسعة : أسماء الله وأسماء المخلوقين تتفق عند الإطلاق ، وتختلف عند الإضافة والتخصيص .

القاعدة العاشرة : أسماء الله لا يصح أن تذكر إلا معرفة .

الفصل الثاني : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في توحيد الأسماء .

تمهيد :

القواعد جمع قاعدة ، والقاعدة في اللغة : أساس البناء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ ﴾ البقرة: ١٢٧ ، وقواعد البيت أساسه- بالكسر- جمع أُسٌّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَبْ بَبْ ﴾ النحل: ٢٦ .

وفي مختار الصحاح : (القواعد أساطين البناء التي تعدّه ، من قولهم: بنى أمره على قاعدة)^(١) . وهي من الأمور

^(١) مختار الصحاح للرازي ص 257 ، لسان العرب لابن منظور (3/362) .

الحسية إلا أنها استعملت في الأمور المعنوية ، ومن ذلك قواعد العلوم .

والقاعدة في الاصطلاح : الضابط أو الأمر الكلي ينطبق على جزئيات.⁽¹⁾

أهمية دراسة القواعد المنهجية :

- لدراسة القواعد المنهجية في كل فن وعلم فوائد جمة للباحث والمجتهد في هذا العلم ، فمن ذلك :
- 1- أن هذه القواعد تجمع فروع هذا العلم ومسائله التي قد تتعارض ظواهرها تحت رابط واحد يسهل الرجوع إليه ويقرب تناوله .
 - 2- أن دراسة هذه القواعد تسهل على العلماء غير المختصين في هذا العلم الإطلاع عليه ، واستيعابه وفهم مسائله .

¹(?) انظر: المصباح المنير للفيومي (2/510)ـ وعلي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، ص219 . والمعجم الوسيط : (2/748) .

3- أن دراسة مثل هذه القواعد توضح للباحث وجوه الاختلاف وأسبابه بين المذاهب والطوائف⁽¹⁾.

اعتناء أئمة الدعوة بالقواعد المنهجية :

لقد اعتنى أئمة الدعوة -رحمهم الله- بالقواعد المنهجية كثيراً ، فهذا الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ يبين اهتمام إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب بالقواعد المعينة على فهم مسائل أصول الدين كما في رسائله "الأصول الثلاثة"⁽²⁾ ، و"القواعد الأربعة"⁽³⁾ التي وضعها ، بقوله: (كل مسألة ينبني عليها مسائل يسميها العلماء قاعدة ، وقد صنف العلماء كتباً كباراً وسموها بالقواعد ، فمنها ما هو من أصول الفقه كالقواعد لابن عبدالسلام الشافعي ، وابن اللحام الحنبلي ، وهو كتاب ضخيم كبير الحجم ، وهذه القواعد التي وضعها شيخنا -رحمه الله- ، أحق بهذا الاسم

¹ (?) انظر: د. محمد صدقي البورنو ، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، ص21-22 .

² (?) انظر: "ثلاثة الأصول" ضمن المجلد الأول من مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، تحقيق : ناصر الطريم (185-196) .

³ (?) انظر: "القواعد الأربعة" ضمن المجلد الأول من مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، تحقيق: عبدالعزيز السعيد (199-202) .

من غيرها ، لما ينبني عليها من أصول الدين ، فإن معرفه
توحيد الربوبية من توحيد الإلهية لا يسع أحداً جهله ⁽¹⁾ .
ويبين الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- أهمية معرفة
القواعد والأصول واثقانها لأي علم ⁽²⁾ ، بقوله : (ومعلوم أن
الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان ، والأصول
للأشجار ، لاثبات لها إلا بها ، والأصول تبني عليها الفروع ،
والفروع تثبت وتقوى بالأصول ، وبالقواعد والأصول يثبت
العلم ويقوى وينمى نماء مطرداً ، وبها تعرف مآخذ الأصول
، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشبه كثيراً ، كما
أنها تجمع النظائر والأشباه التي من جمال العلم جمعها ،
ولها من الفوائد الكثيرة غير ما ذكرنا) ⁽³⁾ .

¹(?) الدرر السنية : (365-11/366) .

²(?) يعد الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- من أبرز علماء الدعوة
اهتماماً بالتقعيد في مؤلفاته حيث خص عدداً من كتبه للحديث عن هذا
الجنب فمن ذلك : كتاب القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم
البديعة النافعة ، وكتاب القواعد الحسان لتفسير القرآن ، وله أيضاً منظومة
في القواعد الفقهية ، وكتاب الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد
والضوابط والأصول وهو وإن كان منتقى من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية
وتلميذه ابن القيم إلا أن انتقائه لهذه القواعد وجمعها في كتاب مستقل يدل
على اهتمامه بها . انظر: الشيخ عبدالرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح
العقيدة للعباد : ص 43، 113 .

³(?) عبدالرحمن بن ناصر السعدي ، طريق الوصول إلى العلم المأمول
بمعرفة القواعد والضوابط والأصول ، ص 4 .

ولأجل أهمية القواعد والأصول في نظر أئمة الدعوة واعتنائهم بها ، فقد كان لهم -رحمهم الله- في أصول الاعتقاد -ومنها ما يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات- قواعد منهجية انطلقوا منها في تقرير مسائل هذا التوحيد وتوضيحه سواء في ما يتعلق بجانب أسماء الله تعالى ، أو فيما يتعلق بصفاته سبحانه ، أو ما له علاقة بالنفي والإثبات والألفاظ المجملة في هذا الباب عموماً. وفي هذا الفصل سيتناول البحث : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في توحيد الأسماء .

القاعدة الأولى : أسماء الله تعالى كلها حسنى .

وصف الله تعالى أسمائه بأنها حسنى في أربعة مواضع من القرآن ، كما في قوله تعالى: ﴿جَجْجِ جِجْجِ جَچْچِ چِچْچِ﴾ الأعراف: ١٨٠، وقوله: ﴿كَكَكَ كِكْكِ كَكْکْ کِکْکِ﴾ الإسراء: ١١٠،

ويضيف الشيخ سليمان بن حمدان⁽¹⁾ -رحمه الله- حول هذه الآية : (أخبر تعالى أن له أسماء وأنها حسنى ، أي قد بلغت الغاية في الحسن فلا أحسن منها ولا أكمل .. فأسماءه أحسن الأسماء كما أن صفاته أكمل الصفات فلا يعدل عما سمي به نفسه إلى غيره)⁽²⁾ .
ويبين الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ مصدر الحسن في أسمائه تعالى ، بقوله :
(فأسماءه كلها حسنى لأنها تدل على الكمال المطلق ، والجلال المطلق ، والصفات الجميلة ، فنثبت ما أثبتته الرب لنفسه وما أثبتته رسوله ، لانعطله ولانلحد فيه ، ولانشببه صفات الخالق بصفات المخلوق)⁽³⁾ .

¹(?) سليمان بن عبدالرحمن بن محمد آل حمدان ، الشيخ ، الفقيه ، ولد في الجمعة سنة 1322هـ ونشأ فيها ، حفظ القرآن وطلب العلم على يد الشيخ عبدالله العنقري والشيخ إبراهيم بن عيسى ، ولي القضاء في الطائف ، ثم تولى إمامة وخطابة المسجد النبوي والتدريس فيه ، ثم نقل إلى رئاسة القضاء في مكة ، كان معروفاً بالعدل والعفة والصدع بالحق. من مصنفاته: "الدر النضيد على أبواب التوحيد" و"تراجم متأخري الحنابلة" و"رسالة في أحكام المناسك". توفي في الطائف سنة 1397هـ. انظر: روضة الناظرين (1/149) ، علماء نجد (2/295) معجم مصنفات الحنابلة (7/129).

²(?) الدر النضيد : ص 367 .

³(?) الرسائل والمسائل النجدية : (3/320) .

ويضيف الشيخ عبدالرحمن السعدي حول هذا المعنى :
(وكذلك هو الجميل في أسمائه فإنها كلها الحسنى بل
أحسن الأسماء على الإطلاق وأجملها ، قال تعالى: ﴿حَسْبُ جُجْ
جُجْ الأعراف: ١٨٠ ، وقال تعالى: ﴿حَسْبُ جُجْ مريم: ٦٥ ، فكلها دالة
على غاية الحمد والمجد والكمال ، لا يسمى باسم منقسم
إلى كمال وغيره (١).

ومن الأحكام المستفادة من هذه القاعدة في وصف أسماء
الله تعالى بأنها حسنى تضمنها للصفات ، وذلك أن أسماء
الرب تبارك وتعالى كلها أسماء مدح ، ولو كانت ألفاظاً
مجردة لا معاني لها ، لم تدل على المدح ، وقد وصفها الله
بأنها حسنى كلها ، فقال: ﴿حَسْبُ جُجْ الأعراف: ١٨٠ ، وذلك
لدالتها على أوصاف الكمال (٢).

وهذا ما يقرره أئمة الدعوة -رحمهم الله- كما يقول الشيخ
السعدي رحمه الله : (أسماء الحسنى كلها أعلام
وأوصاف دالة على معانيها ، وكلها أوصاف مدح وحمد وثناء

¹(?) الحق الواضح المبين ضمن "المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ
عبدالرحمن بن ناصر السعدي" (3/226) ، وانظر: تيسر العزيز الحميد ص
480 .

²(?) انظر: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، جلاء الأفهام في فضل
الصلاة على محمد خير الأنام ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط و عبدالقادر
الأرنؤوط ، ص 172 . وايضاً: د. محمد التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة
في أسماء الله الحسنى ، ص 403 .

، ولذلك كانت حسنى فلو كانت أعلاماً محضة⁽¹⁾ لم تكن حسنى (2).

ويبين الشيخ عبدالرحمن بن قاسم -رحمه الله- أن كل صفة كمال فإن لله تعالى أحسن اسم منها وأكمله ، بقوله:
(فله سبحانه من كل صفة كمال أحسن اسم وأكمله وأتمه معنى ، وأبعده عن شائبة النقص ، فله من صفة العليم علمه بكل شيء ، دون العالم الفقيه ، والسميع سمعه بكل شيء ، دون السامع ، والرحيم رحمة بالمؤمنين ، دون الشفيق ، والكريم الجود والكرم دون السخي ، وهكذا فأسماءه أحسن الأسماء ، كما أن صفاته أكمل الصفات)⁽³⁾.

ومما يستفاد أيضاً من كون أسماء الله كلها حسنى: أن الأسماء المتقابلة أو المزدوجة يجب أن تجري مجرى الاسم الواحد ، ولا يفصل بينها حين دعاء الله تعالى والثناء عليه بها لأن الكمال والحسن في هذه الأسماء لا يحصل إلا باقترانها ، وذلك مثل : المعطى المانع ، النافع الضار ،

¹(?) المحض الشيء الخالص . ومنه المَحْض وهو اللبن الخالص الذي لم يخالطه الماء حلواً كان أو حامضاً . انظر: مختار الصحاح ص291 ، و لسان العرب (7/227) .

²(?) الحق الواضح المبين : ص267 .

³(?) حاشية كتاب التوحيد : 337 .

الخافض الرافع ، العفو المنتقم ، القابض الباسط ، المقدم المؤخر... إلخ⁽¹⁾ .

وقد قرر الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ -رحمه الله- صحة هذا المنهج ، وذلك حين جعل ما يطلق عليه تعالى من الأسماء قسمين⁽²⁾:

الأول: ما يطلق عليه تعالى مفرداً . وهو غالب الأسماء : كالقدير ، والسميع ، والبصير ، والحكيم ، فهذا يسوغ أن يدعى به مفرداً ومقترناً بغيره . فتقول : يا عزيز ، يا حكيم ، يا قدیر ، يا سميع ، يا بصير ، وإن انفرد كل اسم . وكذلك في الثناء عليه ، والخبر عنه .

الثاني : ما لا يطلق عليه مفرداً بل مقروناً بمقابله : كالمانع ، والضرار ، والمنتقم ، والمذل ، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله ، فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو والعزيز والمعز . فهو المعطي المانع ، الضرار النافع ، المنتقم العفو ، المعز المذل .

والعلة في ذلك : أن الكمال في اقتران كل اسم من هذه الأسماء بمقابله ، لأنه يراد به أنه المتفرد بالربوبية ، وتدبير الخلق ، والتصرف فيهم إعطاء ومنعاً ، ونفعاً وضرراً ، وانتقاماً ، وإعزازاً وإذلالاً . وأما الثناء عليه بمجرد المنع

¹(?) انظر: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، (1/161) .

²(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص555 .
188

والانتقام والإضرار فلا يسوغ ، فهذه الأسماء المزدوجة
يجري الاسمان منها مجرى الاسم الواحد ، الذي يمتنع
فصل بعض حروفه من بعض. ولذلك لم تجيء مفردة ، ولم
تطلق عليه إلا مقترنة . فلو قلت : يا صار ، يامانع ، يامذل
، لم تكن مثنياً عليه ، ولا حامداً له حتى تذكر مقابلتها⁽¹⁾.
ويؤكد الشيخ عبدالرحمن السعدي على هذا المنهج ، بقوله :
(هذه الأسماء الكريمة من الأسماء المتقابلات التي لا ينبغي
أن يثنى على الله بها إلا كل واحد منها مع الآخر ، لأن
الكمال المطلق من اجتماع الوصفين ، فهو القابض للأرزاق
والأرواح والنفوس ، والباسط للأرزاق والرحمة والقلوب .
وهو الرافع لأقوام قائمين بالعلم والإيمان ، الخافض لأعدائه
، وهو المعز لأهل طاعته وهذا عز حقيقي ، فإن المطيع لله
عزيز وإن كان فقيراً ليس له أعوان ، المذل لأهل معصيته
وأعدائه ذلاً في الدنيا والآخرة)⁽²⁾.
ومما يستفاد أيضاً من هذه القاعدة :
أن ما كان من الأسماء يحتمل مدحاً وذماً فإنه لا يسمى
الله به ولا يدخل في أسمائه ، لأن أسمائه تعالى حسنى أي
بالغة في الحسن لا يخالطها النقص بأي وجه من الوجوه .

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 555-556 .

²(?) الحق الواضح المبين : ص 258 .
189

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله : (وما كان مسماه منقسماً إلى كامل وناقص ، لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى كالشيء والمعلوم ، ولذلك لم يسم بالمرید ، ولا بالمتكلم ، وإن كان له الإرادة ، والكلام لانقسام مسمى « المرید » و « المتكلم » ، وهذا من دقيق فقه الأسماء الحسنی فتأمله)⁽¹⁾.

وقد أورد الشيخ السعدي -رحمه الله- هذه المسألة المهمة لما قرر أن أسماء الله حسنى فبين : أن الاسم متى كان منقسماً إلى حمد ومدح ، وإلى ما هو غير ذلك ، لم يدخل بمطلقه ضمن أسماء الله : كالمرید والصانع والفاعل ونحوها فهذه ليست من الأسماء الحسنی ، فصفاته كلها صفات كمال محض ، فهو موصوف بأكمل الصفات ، وله أيضاً من كل صفة كمال أحسن اسم وأكملة وأتمه⁽²⁾. ولهذا فإن الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ -رحمه الله- يرى أن المنهج الصحيح في هذه الأسماء أنها لا تطلق عليه تعالى إلا مقيدة كما جاءت في النصوص ، كلفظ الفاعل والصانع ، فإنها لا تطلق على الله في أسمائه الحسنی إلا بهذا القيد كما في قوله تعالى: ﴿وَوُجِّدَ الْبُرُوجُ: ١٦﴾ ، ﴿وَجُجِّجَ

¹(?) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، تحقيق: محمد حامد الفقي ، (415/3-416) .

²(?) انظر: الحق الواضح المبين ص 267 .
190

إبراهيم: ٢٧، وقوله: ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ النمل: ٨٨، فإن اسم الفاعل والصانع منقسم المعنى إلى ما يمدح عليه ويذم ، فلهذا المعنى -والله أعلم- لم يجيء في الأسماء الحسنى المرید ، كما جاء فيها السميع البصير ، ولا المتكلم الأمر الناهي ، لانقسام مسمى هذه الأسماء ، بل وصف نفسه بكمالاتها ، وشرف أنواعها .

ومن هنا يعلم خطأ بعض المتأخرين الفاحش في اشتقاقه له سبحانه من كل فعل أخبر به عن نفسه اسماً مطلقاً ، وأدخاله في أسمائه الحسنى ، فاشتق منها اسم الماكر والمخادع والفاتن والمضل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (1)

القاعدة الثانية : أسماء الله تعالى توقيفية .

المراد بالتوقيف هنا: هو الوقوف على نص الشارع فلا يجوز الكلام في هذا الباب بطريق القياس أو الاشتقاق اللغوي بل يكتفى بما وردت به نصوص الشرع لفظاً ومعنى (2). وسبب ذلك أن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النص لقوله تعالى:

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 554 .

²(?) وأصل التوقيف : هو تفعيل من الوقف ، والياء للنسبة ، والوقف في اللغة : مادة تدل على الحبس والمنع ، ومنه التوقيف . لسان العرب (9/360). وانظر: د.إبراهيم بن محمد البريكاني ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، ص 137 .

ولأن تسميته تعالى بما لم يسم به نفسه ، أو إنكار ماسمى به نفسه جناية في حقه تعالى ، فوجب سلوك سبيل الأدب والاقتصار على ما جاء به النص⁽¹⁾ .

يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ : (فعليك بمراعاة ما أطلقه سبحانه على نفسه من الأسماء

ويضيف أيضاً رحمه الله : (فصل الخطاب في أسماء الله الحسنی ، هل هي توقيفية أم لا ؟. وحاصله أن ما يطلق عليه من باب الأسماء والصفات توقيفی ، وما يطلق عليه

²(?) تيسير العزيز الحميد : ص 553 .

من باب الأخبار لا يجب أن يكون توقيفياً ، كالقديم والشيء
والموجود، والقائم بنفسه، والصانع ونحو ذلك⁽¹⁾.

ويقول الشيخ محمد ابن مانع معلقاً على قول السفاريني-
رحمه الله- عن أسماء الله الحسنی : لكنها في الحق
توقيفية **** لنا بذا أدلة وفيه⁽²⁾.

(الأسماء الحسنی في القول الحق المعتمد توقيفية بنص
الشرع ، وورود السمع بها ، فلا يطلق على الله إلا ما
أطلقه على نفسه ، أو ما أطلقه عليه رسوله ﷺ ... لأن ما
لم يثبت عن الشارع لم يكن مأذوناً في إطلاقه عليه ،
والأصل المنع حتى يقوم دليل الإذن ، فإذا ثبت كان توقيفياً)
(3).

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله : (والواجب
في أسمائه الحسنی وصفاته العليا أن تثبت على ما جاء به
الكتاب والسنة على الوجه اللائق بجلال الله وعظمته ، فلا
ينفى منها اسم ولا ينفى من معانيها صفة ، ولا تشبه
بصفات المخلوقين)⁽⁴⁾.

¹(?) تيسير العزيز الحميد : ص 554 .

²(?) محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي ، الدرة المضية في عقد أهل الفرقة
المرضية ، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود ، ص 52 .

³(?) الكواكب الدرية : ص 66-67 .

⁴(?) الحق الواضح المبين : ص 267 .

وبناء على هذه القاعدة فإن أئمة الدعوة -رحمهم الله- لا يثبتون شيئاً من الأسماء لله تعالى إلا ما دل عليه الكتاب أو صحيح السنة أو الإجماع ، وبالتالي فهم ينكرون كل اسم لا يُستند في تقريره إلى هذه المصادر .

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله- فيمن سَمى الله تعالى باسم القديم :

(الصحيح أن القديم ليس من أسماء الله ، وجاء في حديث أظنه ضعيفاً في سنن ابن ماجه⁽¹⁾ . وجاء ما هو أكمل منه وأثبت ، وهو (الأَوَّلُ) فقلوه : (القديم) بناءً على الحديث المذكور، فلا يثبت به فرع من الفروع ، فضلاً عن إثبات أصل من الأصول وهو أسماء الله)⁽²⁾ .

وقد فصل الشيخ عبدالرحمن بن قاسم في مسألة إطلاق لفظ "القديم" عليه تعالى فيبين رحمه الله : أن القديم لم يأت ابتداء في أسماء الله تعالى ، وعليه فإن ما ليس له

¹(?) يشير الشيخ إلى حديث أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: ((إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً ، إنه وتر يحب الوتر ، من حفظها دخل الجنة. وهي الله الواحد الصمد ..)) إلخ الحديث ، وفيه ذكر تسعة وتسعين اسماً لله عز وجل منها القديم . أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب : الدعاء ، باب : أسماء الله عز وجل (2/1269) برقم (3861). والحديث أصله في الصحيحين دون زيادة سرد هذه الأسماء فإنها ضعيفة ، انظر: ضعيف ابن ماجه للألباني برقم (3851) .

²(?) فتاوى الشيخ محمد بن ابراهيم : (1/204) .

أصل في النص والإجماع لم يجز قبوله ولارده حتى يعرف معناه . والقديم في لغة العرب هو المتقدم على غيره⁽¹⁾، فلا يختص بما لم يسبقه عدم وهو الخالق عزوجل- ولهذا فإن أريد به الذات التي لا صفة لها كما هو قول المبتدعة فهذا باطل. وإن أريد أنه سبحانه القديم الأزلي بجميع صفاته ، الذي لم يزل ولايزال ، لا ابتداء لوجوده ، ولا انتهاء له ، وأنه لم يسبق وجوده عدم ، فهذا حق⁽²⁾ .

ولما سُئل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن إطلاق اسم (المفتي الأكبر) على الله تعالى ، أجاب -رحمه الله- بقوله : (فهذا الإطلاق غير صحيح ، ولم نسمع بأحد من أهل العلم أطلق على الباري تعالى اسم (المفتي الأكبر) فليس من الأسماء الحسنى بلا شك . وأما إسناد الإفتاء إليه تعالى في القرآن بصيغة الفعل المقيد ، وهو قوله: ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾^{١٧٦} ، فلا إشكال في ذلك. ولكن لا يستلزم تسميته باسم المفتي الأكبر، فإن باب الأفعال أوسع من باب الأسماء كما بيَّنه العلامة ابن القيم في كتبه⁽³⁾)⁽⁴⁾ .

¹(?) انظر: لسان العرب لابن منظور : (12/456) .

²(?) انظر: حاشية الدرة المضية ص 9-10 ، وأيضاً : حاشية كتاب التوحيد ص 32 .

³(?) انظر: بدائع الفوائد: (161-1/162) .

⁴(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (1/205) .

القاعدة الثالثة : أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف⁽¹⁾.

¹(?) العَلَم هو اسم يعين مسماه مطلقاً بلا قيد ، كما قال ابن مالك في ألفيته : اسم يعين المسمى مطلقاً *** علمه كجعفر وخرنقا. انظر: عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (1/122) . وبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (1/118) .

وأما الوصف: فهو عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه. أي يدل على الذات بصفة كأحمر فإنه بجوهر حروفه يدل على معنى مقصود وهو الحمرة. انظر: التعريفات للجرجاني ص 326 .

هذه القاعدة المتقررة عند أهل السنة والجماعة هي لبيان أن أسماء الله تعالى كما أنها أعلام دالة على ذاته سبحانه ، فهي أيضاً متضمنة لصفات مشتقة من هذه الأسماء . يقول ابن القيم رحمه الله : (أسماء الرب تعالى ، وأسماء كتبه ، وأسماء نبيه ﷺ هي أعلام دالة على معان هي بها أوصاف ، فلا تُضادُّ فيها العلمية الوصف بخلاف غيرها من أسماء المخلوقين ، فهو الله الخالق البارئ المصور القهار فهذه أسماء له دالة على معان هي صفاته)⁽¹⁾ . فأسماء الله تعالى أعلام : باعتبار دلالتها على مسمى واحد هو الله تعالى ، وذات واحدة هي ذاته سبحانه ، وهي بهذا الاعتبار مترادفة .

كما أن أسماءه جل وعلا أوصاف : باعتبار دلالة كل اسم منها على معنى يخصه ، وهي بهذا الاعتبار متباينة ، لاختلاف كل اسم منها في معناه عن معنى الاسم الآخر . فالحي ، العليم ، القدير ، السميع ، البصير ، الرحمن ، الرحيم ، العزيز ، الحكيم ، كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله سبحانه وتعالى ، لكن معنى الحي غير معنى العليم غير معنى القدير وهكذا⁽²⁾ .

¹(?) جلاء الأفهام : ص 171 .

²(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين ص 9 ، وأيضاً : بدائع الفوائد لابن القيم (1/162) .

ويقرر أئمة الدعوة هذه القاعدة العظيمة عند أهل السنة والجماعة في أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف ، كما يقول الشيخ محمد ابن مانع -رحمه الله- ملخصاً دلالة هذه القاعدة :

(ولأسمائه الحسنی اعتباران : أحدهما: من حيث الذات .
والثاني: من حيث الصفات . فهي بالاعتبار الأول : مترادفة . وبالاعتبار الثاني : متباينة)⁽¹⁾ .

ويقرر الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ هذه القاعدة بقوله : (وأسماءه تتضمن صفاته ، ليست أعلام محضة ، كاسمه : العليم ، والقدير ، والرحيم ، والكريم ، والمجيد ، والسميع ، والبصير ، وسائر أسمائه الحسنی سبحانه وتعالى)⁽²⁾ .

ويقول الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- شارحاً قول ابن القيم في نونية :

أسماءه أوصاف مدح كلها **** مشتقة قد حملت لمعان⁽³⁾ .

¹(?) الكواكب الدرية : ص66 ، وانظر: طريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي : ص270 .

²(?) ملخص منهاج السنة : ص71 ، وانظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله : ص498 ، وقرة عيون الموحدين للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص226 ، وفتح المجيد : ص381 .

198

(ذكر الناظم رحمه الله في أول الأبيات ، أن أسماءه سبحانه أوصاف مدح ، فهي أعلام وأوصاف ، والوصف فيها لا ينافي العلمية بخلاف أوصاف العباد ، فإنها تنافي علميتهم ، لأن أوصافهم مشتركة ، ففاتها العلمية المختصة ، بخلاف أوصافه تعالى)⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ عبدالرحمن السعدي حول قول ابن القيم المتقدم في نونية :

(يعني أن أسماءه الحسنی كلها أعلام وأوصاف دالة على معانيها ، وكلها أوصاف مدح وحمد وثناء ، ولذلك كانت حسنی فلو كانت أعلاماً محضة لم تكن حسنی)⁽²⁾.

³(?) ابن قيم الجوزية ، الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ، قابل أصولها وضبطها : أيوب هديمي الجزائري ، ص 239 .

¹(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/252) .

²(?) الحق الواضح المبين : ص 276 .

وينقل الشيخ عبدالرحمن الدوسري -رحمه الله-⁽¹⁾ اتفاق السلف على معنى هذه القاعدة بقوله:
(من الأصول المتفق عليها عند سلف الأمة وأئمتها
المعتبرين ، الإيمان بأسماء الله وصفاته وأحكامهما ،
فيؤمنون. مثلاً بأنه رحمن رحيم ذو الرحمة التي اتصف بها ،
المتعلقة بالمرحوم بلا تشبيه ، ولا تمثيل ، ولا تحريف ، ولا
تعطيل... فجميع النعم أثر من آثار رحمته ، وهكذا في سائر
الأسماء ، يقال في العليم أنه عليم ذو علم يعلم به كل
شيء ، قدير ذو قدرة يقدر على كل شيء ، وبتوفيق الله
للسلف لهذه القاعدة عصمهم مما وقع به الخلف...)⁽²⁾.

¹(?) عبدالرحمن بن محمد بن خلف بن عبدالله الفهد آل نادر ، الدوسري ،
الشيخ ، الداعية . ولد في البحرين سنة 1332هـ وسافر به والده إلى
الكويت حيث نشأ هناك ، ودرس بها وتعلم وبقي بها أكثر عمره يزاول
التجارة ، درس الفقه والتوحيد على الشيخين عبدالله بن دحيان وصالح
الدويش ، وكان مولعاً بكتب البحث والمناظرة والردود مما صار له الأثر
القوي في تكوينه العلمي والروحي ، كانت له أنشطة كثيرة في العلم
والوعظ عن طريق المحاضرات في المساجد والمدارس والأسواق وله
كتابات في بعض الصحف. من مصنفاته: صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير
القرآن العظيم ، الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة ، من هم المنافقون ،
كيف نحارب إسرائيل. توفي في لندن أثناء رحلته للعلاج سنة 1399هـ.
انظر في ترجمته : مقدمة صفوة الآثار والمفاهيم (1/9) ، علماء آل سليم (2/291) ، روضة الناظرين (3/89) ، علماء نجد (3/163) ، معجم مصنفات
الحنابلة (7/153) .

وينكر أئمة الدعوة -رحمهم الله- على من نفى معنى هذه القاعدة ، وادعى أن أسماء الله تعالى محضة ، لا تتضمن معاني تدل عليها كما هو قول المعتزلة⁽¹⁾. بل يعدون من أنواع الإلحاد في أسمائه تعالى: إنكار معانيها وجحد ما دلت عليه من الأوصاف .

يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ مبيناً أنواع الإلحاد في أسماء الله الحسنى:

(ورابعها: تعطيل الأسماء الحسنى عن معانيها وجحد حقائقها ، كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إنها ألفاظ مجردة ، لا تتضمن صفات ولا معاني ، فيطلقون عليه اسم السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم ، ويقولون لا حياة له ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به ، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعاً ولغة وفطرة ، وهو يقابل إلحاد المشركين. فإن أولئك أعطوا من أسمائه وصفاته لألهتهم ، وهؤلاء سلبوا كماله ، وجحدوها وعطلوها ، وكلاهما ألحد في أسمائه)⁽²⁾.

⁽²⁾ (؟) عبدالرحمن بن محمد الدوسري ، صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير القرآن العظيم ، (1/39) .

⁽¹⁾ (؟) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص155 ، والإبانة عن أصول الديانة ، تحقيق : فوقية حسين محمود ، ص158 ، والفرق بين الفرق للبغدادي ص 93 ، والملل والنحل للشهرستاني (1/44).

ويقرر الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمه الله- أن جحود ما دلت عليه الأسماء الحسنی من المعاني والأوصاف كجحود ألفاظ هذه الأسماء ، بقوله: (قال تعالى : **چژژژژککککگگگگچ** الإسراء: ١١٠ . الرحمن اسمه وصفته ، والرحمة وصفه القائم به ، فإذا كان المشركون جحدوا اسماً من أسمائه الذي دل على كماله تعالى فجحود معناه كجحود لفظه ، فإن الجهمية يزعمون أنها لا تدل على صفة قائمة بالله تعالى ، وتبعهم على ذلك طوائف من المعتزلة والأشاعرة فلهذا كفرهم كثير من السلف)^(١).
ويضيف الشيخ عبدالرحمن بن قاسم : (فمن جحد شيئاً من أسماء الله وصفاته من الفلاسفة والجهمية والمعتزلة ونحوهم ، فله نصيب من الكفر ، بقدر ما جحد من الاسم أو الصفة . وإن أقر بجنسها لكن زعم أنها أعلام محضة ، لا تدل على صفات قائمة به تعالى ، فجحود معنى هذا الاسم ونحوه من الأسماء كجحود لفظه ، فإن الجهمية يزعمون أنها لا تدل على صفة قائمة بالله تعالى ، وتبعهم على ذلك

^٢(?) تيسير العزيز الحميد : ص 561 ، وانظر: بدائع الفوائد (1/169) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/255).

^١(?) قرّة عيون الموحدين : ص 198 .
202

طوائف من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم ، فهذا كفرهم
كثير من أهل السنة) (2).

فمنهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- في إثباتهم لأسماء الله
الحسنى لا يتوقف على مجرد الإثبات لهذه الأسماء الواردة
في النصوص بل يعتقدون أنها دالة على معاني وأوصاف
في غاية الكمال اللائق بالله تعالى ، وإذا كانت أسماءه
سبحانه قد بلغت الغاية في الحسن فإن ما تضمنته هذه
الأسماء من المعاني والأوصاف هي الغاية في الكمال
اللائق به سبحانه .

القاعدة الرابعة : أسماء الله تعالى دالة على الذات والصفات بالمطابقة والتضمن والالتزام.

²(?) حاشية كتاب التوحيد : ص 292 .
203

دلالة الأسماء الحسنى قسمان :

الأول : دلالة عامة . وهي الدلالة على العلمية والوصفية ، وهذا القسم لاعلاقة له بدلالة الأفراد المعينة من أسماء الله بل هي دلالة مطلقة من حيث هي أسماء حسنى لله تعالى ، وقد تقدم الكلام عليها في القاعدة السابقة .
الثاني : دلالة خاصة . وهي مستفادة من كل اسم من أسماء الله الحسنى بعينه ، وهي مادل لفظها على الذات وخصوص صفة ، كدلالة اسم (الرحمن) على ذات الرب وصفة الرحمة⁽¹⁾.

وهذه الدلالة الخاصة تنقسم إلى: دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام⁽²⁾. كما يقرر ذلك أئمة الدعوة - رحمهم الله- في كتبهم .

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- مبيناً هذه الدلالات: (أسماء الله كلها حسنى ، وكلها تدل على الكمال المطلق والحمد المطلق . وكلها مشتقة من أوصافها ، فالوصف فيها لاينافي العلمية ، والعلمية لاتنافي الوصف . ودلالاتها ثلاثة أنواع :

1- دلالة مطابقة : إذا فسرنا الاسم بجميع مدلوله .

¹(?) انظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكان ص238 ، وأيضاً : الشيخ عبدالعزيز الرشيد ، التنبيهات السننية على العقيدة الواسطية ، ص24 .

²(?) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (1/162) .

2- ودلالة تضمن : إذا فسّرناه ببعض مدلوله .
3- ودلالة التزام : إذا استدللنا به على غيره من الأسماء التي يتوقف هذا الاسم عليها⁽¹⁾.
ثم يفسر -رحمه الله- هذه الدلالات على وجه التفصيل مبيناً أن الدلالة نوعان : دلالة لفظية ، ودلالة معنوية عقلية .
فالدلالة اللفظية قسمان :
دلالة (مطابقة) إن أعطيت اللفظ جميع ما دخل فيه من المعاني ، لأن اللفظ طابق المعنى من غير زيادة ولا نقص .

ودلالة (تضمن) إن أعطيته بعض المعنى ، لأن المعنى المذكور بعض اللفظ وداخل في ضمنه .
وأما الدلالة المعنوية العقلية (دلالة الإلتزام) : فهي خاصة العقل والفكر الصحيح ، لأن اللفظ بمجرد لا يدل عليها ، وإنما ينظر العبد ويتأمل في المعاني اللازمة لذلك اللفظ الذي لا يتم معناها بدونه وما يشترط له من الشروط .
وهذه الدلالات تجري في جميع الأسماء الحسنى ، كل واحد منها يدل على الذات وتلك الصفة دلالة "مطابقة" ، ويدل على الذات وحدها أو على الصفة وحدها دلالة "تضمن" ،

¹(?) توضيح الكافية : ص 207 ، وانظر: طريق الوصول إلى العلم المأمول : ص 269-270 .

ويدل على الصفة الأخرى اللازمة لتلك المعاني "دلالة التزام"⁽¹⁾.

ويمكن أن يمثل لهذه القاعدة باسم (الرحمن) لله تعالى :
فهو يدل على الذات وحدها وعلى الرحمة وحدها دلالة (تضمن) ، وعلى الأمرين دلالة (مطابقة) ، ويدل على الحياة الكاملة والعلم المحيط والقدرة التامة ونحوها دلالة (التزام). لأنه لا توجد الرحمة من دون حياة الراحم وقدرته الموصلة لرحمته للمرحوم ، وعلمه به وبحاجته⁽²⁾.
يقول الشيخ أحمد بن عيسى-رحمه الله- شارحاً قول ابن القيم في النونية :

ودلالة الأسماء أنواع ثلث **** ث كلها معلومة ببيان⁽³⁾.
(شرع الناظم رحمه الله تعالى في بيان أنواع الدلالات الثلاثة ، وهي المطابقة ، والتضمن ، والالتزام ، وذلك مثل مأمثل به الناظم ، وهو لفظة الرحمن ، فإنها دلت على الصفة المشتق منها ، وعلى ذات الرب سبحانه ، لكن

¹(?) انظر: الحق الواضح المبين للسعدي: ص266 ، وأيضاً: مجموع الفتاوى (7/185) ، مدارج السالكين : (1/30).

²(?) انظر: الحق الواضح المبين للسعدي ص266-267 .

³(?) الكافية الشافية : ص238 .

دلالته على إحداهما بالتضمن ، وأما دلالتها على الصفة التي لم يشتق منها اللفظ كالحياة ، والعلم ، فهي بالالتزام (1).
ويؤكد الشيخ السعدي -رحمه الله- أهمية هذه القاعدة بقوله :
(وهذه القاعدة تنفعك في جميع النصوص الشرعية ،
فدلالتها الثلاث كلها حجة ، لأنها معصومة محكمة) (2).
فهذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة لها أهمية في
معرفة دلالات أسماء الله الحسنى ، ويعلم بهذه القاعدة
عدة أمور :

- 1- أن نفي شيء من هذه الدلالات يعتبر من الإلحاد
في أسماء الله ، كإلحاد من قال: لادلالة لهذه
الأسماء على الصفات (3).
- 2- أن هذه الدلالات متغايرة ، ولله تعالى من كل دلالة
منها كمالاً مغايراً لكمال الدلالة الأخرى .
- 3- أن هذه الدلالات متعلقة بكل اسم من أسمائه
تعالى مفرداً بذاته (4).

¹(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/252) .

²(?) توضيح الكافية الشافية : ص 207 .

³(?) انظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ : ص 561 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/255).

⁴(?) انظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى ، تقديم: حسنين محمد مخلوف ، (2/314) . والقواعد الكلية للبركان ص 240 .

القاعدة الخامسة : باب الخبر عن الله أوسع من باب الأسماء والصفات.

الْخَبَرُ بالتحريك: واحد الْأَخْبَارِ ، وَالْخَبَرُ: ما أَتَاكَ من تَبَأٍ
عَمَّنْ تَسْتَحِيرُ⁽¹⁾ ، والخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته ،
فإن وافق لفظ الخبر النسبة الخارجية كان صدقاً ، وإن
خالفها بأن لم يوافق لفظه الواقع الخارجي كان كذباً⁽²⁾ .
والمراد به هنا كل ما يجوز إطلاقه على الله وذلك بمعنى
من المعاني على طريق الخبر ، سواء كان مما ورد فيه
نص من الكتاب والسنة لا يدل على التسمية أو الوصف به ،
أو لم يأت فيه نص مما يدل على المدح دون الذم ، أو لا
تفيد مدحاً أو ذماً لذاتها ، فيجوز شرعاً أن يخبر عنه تعالى
بهذه الأوصاف دون تسميته أو وصفه بها .
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (ويفرق بين دعائه
والإخبار عنه ، فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى . وأما الإخبار
عنه فلا يكون باسم سيئ ، لكن قد يكون باسم حسن ، أو

¹(?) انظر: مختار الصحاح ص 87 ، لسان العرب (4/227) .

²(?) انظر: لوامع الأنوار للسفاريني : (14-1/13) .

باسم ليس بسيئ ، وإن لم يحكم بحسنه ، مثل : اسم شيء ، وذات ، وموجود ، إذا أريد به الثابت⁽¹⁾ .

وهذا هو منهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- في تقريراتهم حيث يرون أن باب الخبر عن الله تعالى أوسع من باب الأسماء والصفات .

يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ رحمه الله : (ما يطلق عليه من باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يطلق عليه من باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً ، كالقديم والشيء والموجود ، والقائم بنفسه ، والصانع ونحو ذلك)⁽²⁾ .

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (فلا يعدل عما سمى الله به نفسه إلى غيره ، كما لا يتجاوز ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ﷺ ، إلى ما وصفه به المبطلون ، وما يطلق عليه سبحانه من باب الأسماء والصفات توقيفي ، بخلاف الإخبار فلا يجب أن يكون توقيفياً)⁽³⁾ .

¹(?) مجموع الفتاوى : (6/142) وبدائع الفوائد لابن القيم : (1/161).

²(?) تيسير العزيز الحميد : ص554.

³(?) حاشية كتاب التوحيد : ص337 .
209

وكذلك الأفعال الواردة في حق الله تعالى يقال فيها ما يقال في هذه القاعدة ، فما يطلق على الله تعالى من أفعاله أوسع مما يسمى أو يوصف به تعالى⁽¹⁾ .
وأئمة الدعوة -رحمهم الله- لا يكتفون بتقرير هذه القاعدة المنهجية بل يطبقونها عملياً في فتاواهم وأجوبتهم وردودهم .

يقول الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- فيمن جعل لفظ (الصورة) من أسماء الله تعالى :
(فاعلم أن من أدخل اسم الصورة في أسماء الله قد أخطأ أقيح خطأ ، لأن باب الأفعال والإخبار عن الله أوسع من باب الأسماء ، ولفظ الصورة لم يذكره أحد من علماء أهل السنة والجماعة في عقائدهم . وإنما ذكر ذلك بعض من ينسب إلى أهل السنة ، [ممن]⁽²⁾ اشتق من أسماء الله تعالى أسماء وأوصاف لم يذكرها الله ولا رسوله إلا على سبيل الإخبار)⁽³⁾ .

وفي جواب له يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله- فيمن اطلق على الله اسم "المفتي الأكبر":

¹(?) انظر: فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (206-1/205) ، وتنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص52.

²(?) في المطبوع : فمن .

³(?) تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص52 .
210

(فهذا الإطلاق غير صحيح ، ولم نسمع بأحد من أهل العلم أطلق على الباري تعالى اسم ((المفتي الأكبر)) فليس من الأسماء الحسنی بلا شك. وأما إسناد الافتاء إليه تعالى في القرآن بصيغة الفعل المقيد وهو قوله: **يُحِبُّهُ** النساء: ١٧٦ ، فلا إشكال في ذلك . ولكن لا يستلزم تسميته باسم المفتي الأكبر ، فإن باب الأفعال أوسع من باب الأسماء كما بينه العلامة ابن القيم في كتبه⁽¹⁾⁽²⁾ .

ويستفاد من هذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة أن ما يطلق على الله تعالى من الألفاظ نوعان :
الأول : لفظ جاء به النص من الكتاب والسنة ، وهو أنواع :

- 1- ما جاء على سبيل التسمية والوصف ، أو على سبيل الوصف دون التسمية .
- 2- أفعال أطلقها تعالى على نفسه ولم يتسم فيها باسم الفاعل كأراد وشاء وأحدث ولم يسم نفسه بالمرید والمشیء والمحدث ، كما لم يسم نفسه بالصانع والفاعل والمتقن وغير ذلك من الأسماء ، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء والأوصاف⁽³⁾ .

¹(?) انظر: بدائع الفوائد: (161-1/162) .

²(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (205-1/206) .

³(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص 52 .

3- أفعال أطلقها تعالى على نفسه مقيدة ولم يتسم

منها باسم ، كما في قوله تعالى: چچچچچچ النساء:

١٤٢. وقوله: چچچچچچ آله عمران: ٥٤. وقوله

عزوجل: چچچچچچ التوبة: ٦٧.

فالنوع الأول والثاني يصح الإخبار بهما عن الله لأن باب

الخبر أوسع من باب الأسماء والصفات والأفعال ، وأما

النوع الثالث فلا يخبر به عن الله بإطلاق لما فيه من

الدلالة على معنى مضموم بل يقيد في إطلاقه على نحو

ما جاء به النص .

الثاني : لفظ لم يأت به النص ، وهو أنواع :

1- ألفاظ كلية عامة لائقة بالله تعالى كالشيء

والموجود .

2- ألفاظ خاصة بالله لا تطلق على غيره مثل القائم

بنفسه وواجب الوجود .

3- أسماء ينقسم معناها إلى ممدوح ومذموم كالمتكلم

والمريد ونحوه .

4- ألفاظ مجملة تحتل الحق والباطل كالحيز

والجوهر⁽¹⁾ والحد والجهة وغيرها .

¹ (?) الجوهر : الجوهر والذات والماهية والحقيقة كلها ألفاظ مترادفة ،

والمشهور فيما بين الفلاسفة استعمال الجوهر بمعنى الموجود القائم

بنفسه وبمعنى الذات والحقيقة ، وبين المتكلمين هو بمعنى المتحيز

بالذات ، ومعنى القيام بنفسه أن يصح وجوده من غير محل يقوم به ،

فالنوع الأول والثاني من الألفاظ يجوز الإخبار بهما مطلقاً عن الله لما تتضمنه من إثبات معان صحيحة في حق الله لازم فيها ، وأما الثالث فلا يستعمل في باب الخبر منه إلا ماتجرد للمدح ، والنوع الرابع لا يخبر به عن الله لما في الألفاظ المجملة من معاني حقة وباطلة بل لابد من الاستفصال عن مراد قائلها ل يتميز الحق فيها من الباطل⁽¹⁾.

القاعدة السادسة : أسماء الله تعالى غير

محصورة بعدد معين .

مذهب سلف الأمة وأئمتها وقول جمهور العلماء : أن أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين ، ولم يخالفهم في هذا إلا طائفة كابن حزم⁽²⁾ مستدلاً بحديث أبي هريرة ؓ

وقيل في تعريفه: الجوهر ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع . انظر: الكليات للكفوي (346) ، التعريفات للجرجاني (104) .
¹ (?) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (161-1/162) ، مجموع الفتاوى (6/142) ، تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان آل الشيخ ص553 ، تنبيه ذوي الأبواب السليمة لابن سحمان : ص52 ، الأسئلة والأجوبة الأصولية للسلمان ص55 ، القواعد الكلية للبريكان ص67-68.

² (?) محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أبو محمد ، أصله من فارس ، ولد بقرطبة من بلاد الأندلس سنة 384 هـ ، وكان حافظاً عالمًا بعلوم الحديث وفقهه مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة بعد أن كان شافعي المذهب فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر ، كما كان متفناً في علوم جمة ، زهد في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه ، وجمع من الكتب في علوم الحديث والمصنفات والمسندات شيئاً كثيراً وسمع سماعاً جمًا . من مصنفاته العديدة : "الإحكام في أصول الأحكام" ، "المحلى" ، "الفصل في الملل

في صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ قال: ((إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة))⁽¹⁾⁽²⁾. يقول النووي⁽³⁾-رحمه الله- في رده على هذا الاستدلال: (واتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى ، فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين ، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة ، فالمراد بالإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا بالإخبار بحصر الأسماء ، ولهذا

والأهواء والنحل". توفي سنة 456هـ انظر: وفيات الأعيان (3/325) ، البداية والنهاية (12/91) .

¹(?) تقدم تخريجه .

²(?) انظر: شفاء العليل ص 377 ، وانظر في مذهب ابن حزم : المحلى ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي ، (1/30) .

³(?) يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي ، الدمشقي ، الشافعي ، محيي الدين ، ابوزكريا ، فقيه ، محدث ، حافظ ، لغوي . ولد بنوى من اعمال حوران سنة 631هـ، وقرأ القرآن بها ، وقدم دمشق ، فسكن المدرسة الرواحية ، وقرأ الفقه وأصوله والحديث وأصوله والمنطق والنحو وأصول الدين ، وولي مشيخة دار الحديث بعد شهاب الدين أبي شامة . من تصانيفه الكثيرة : المنهاج في شرح صحيح مسلم ، روضة الطالبين وعمدة المفتين في فروع الفقه الشافعي ، تهذيب الأسماء واللغات ، رياض الصالحين . توفي بنوى سنة 677هـ . انظر: طبقات الشافعية الكبرى (8/395) ، وشذرات الذهب (5/245) .

جاء في الحديث الآخر: ((أسألك بكل اسم سميت به نفسك
أواستأثرت به في علم الغيب عندك))⁽¹⁾⁽²⁾.

وقد استدل جمهور العلماء على مذهبهم في عدم حصر
: أسماءه تعالى بعدد معين ، بمايلي

1- حديث ابن مسعود ؓ عن النبي ﷺ قال : ((ما أصاب أحداً
قط هم ولا حزن ، فقال: اللهم إني عبدك بن عبدك بن
أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك
، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو علمته أحداً
من خلقك ، أو أنزلته في كتابك ، أو استأثرت به في علم
الغيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري
وجلاء حزني وذهاب همي ، إلا أذهب الله همه وحزنه
وأبدله مكانه فرجاً. قال فليل يا رسول الله : ألا نتعلمها ،
فقال: بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها))⁽³⁾.

والشاهد من الحديث قوله ﷺ : ((أواستأثرت به في علم
الغيب عندك)) فهو دليل على أن أسماءه تعالى أكثر من

¹(?) تقدم تخرجه .

²(?) يحيى بن شرف بن مري النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، (17/5) .

³(?) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (1/391) برقم (4318) ، وابن حبان
في صحيحه (3/253) برقم (972). وصحح إسناده الألباني في كتابه :
التوسل أنواعه وأحكامه ص31 ، وفي السلسلة الصحيحة برقم (199) .

تسعة وتسعين ، وأن له أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيب عنده⁽¹⁾.

يقول ابن القيم-رحمه الله- في معنى الحديث : (فجعل أسماءه ثلاثة أقسام : قسم سمى به نفسه فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم ولم ينزل به كتابه ، وقسم أنزل به كتابه فتعرف به إلى عبادہ ، وقسم استأثر به في علم غيبه فلم يطلع عليه أحد من خلقه ولهذا قال :
(« استأثرت به » أي انفردت بعلمه)⁽²⁾.

2- ومما استدل به جمهور أهل العلم ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: ((اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك))⁽³⁾ .
والشاهد من الحديث هو قوله ﷺ : ((لا أحصي ثناء عليك)) .
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (فأخبر أنه ﷺ لا يحصي ثناء عليه ، ولو أحصى أسمائه لأحصى صفاته كلها ،

¹(?) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص277، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي: ص70 .

²(?) بدائع الفوائد : (1/166) .

³(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الصلاة ، باب: ما يقال في الركوع والسجود (1/352) برقم (486) .

فكان يحصى الثناء عليه ، لأن صفاته إنما يعبر عنها بأسمائه (1).

3- ويدل أيضاً على عدم انحصار أسماء الله بعدد معين قول النبي ﷺ في حديث الشفاعة : ((..ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي)) (2).

يقول ابن القيم-رحمه الله- بعد إيرادِه لهذا الحديث:(وتلك المحامد هي تفي بأسمائه وصفاته) (3). وهذا ما يذهب إليه أئمة الدعوة - رحمهم الله - كما يقرر ذلك الشيخ سليمان بن عبد الله آل

الشيخ بقوله : (واعلم أن الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصر ولا تحد بعدد ، فإن لله تعالى أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيب عنده ، ولا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل ، كما في الحديث الصحيح : ((أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من

¹(?) درء تعارض العقل والنقل (3/332-333)، وانظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي ص72 .

²(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب:التفسير ، باب: ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً (4/1746) برقم (4435) ، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الإيمان ، باب: أدنى أهل الجنة منزلة (1/185) برقم (194).

³(?) بدائع الفوائد : (1/166) وانظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان آل الشيخ ص560.

خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك)) رواه أحمد وابن حبان في صحيحه وغيرهما⁽¹⁾⁽²⁾.

ثم يناقش -رحمه الله- من استدل بحديث أبي هريرة ؓ : ((إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة))⁽³⁾ بأن قوله ؓ المتقدم جملة واحدة ، وقوله: ((من أحصاها دخل الجنة)) صفة لا خبر مستقبل ، والمعنى: له أسماء متعددة شأنها وصفها أن من أحصاها دخل الجنة ، وهذا كقولك : لفلان ألف شاة أعدها للأضياف فلا يدل على أنه لا يملك غيرها ، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه⁽⁴⁾.

وهذا ما ذهب إليه أيضاً الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ : أن أسماء الله تعالى غير منحصرة في عدد معين ، مستدلاً بحديث ابن مسعود ؓ المتقدم وفيه : ((أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو أنزلته في كتابك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك)) وما كان في علم الغيب عنده سبحانه فلا يمكن الإحاطة بعدده⁽⁵⁾.

¹(?) تقدم تخريجه .

²(?) تيسير العزيز الحميد : ص 559 .

³(?) تقدم تخريجه .

⁴(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 560 .
218

القاعدة السابعة : الإلحاد في أسماء الله تعالى وأنواعه وحكمه .

الإلحاد لغة : مشتق من مادة (لَحَد) ، وَأَلْحَدَ في دين الله أي حاد عنه وعدل .. ومنه اللَّحْدُ الشق في جانب القبر⁽¹⁾.
يبين الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمه الله-
معنى الإلحاد في اللغة بقوله: (وأصل الإلحاد في كلام العرب : العدول عن القصد . والميل والجور والانحراف .
ومنه اللحد في القبر ، لانحرافه إلى جهة القبلة عن سمت الحفر)⁽²⁾.

[illegible]

⁵(?) انظر: فتح المجيد : ص 398 ، وأيضاً : النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنی للنجدی (52-1/49) .

¹(?) انظر: مختار الصحاح ص280 ، ولسان العرب: (338-3/339) .

²(?) فتح المجيد : ص 389 ، وقرة عيون الموحدين : ص 226 .

³(?) انظر: بدائع الفوائد (1/169) ، والتحفة المهدية لابن مهدي: ص 33 .

مال عن الوسط ، ومنه الملحد في الدين : المائل عن الحق إلى الباطل⁽¹⁾.

والإلحاد في أسماء الله تعالى عند أئمة الدعوة يشمل عدة أنواع⁽²⁾:

أحدها : أن تسمى الأصنام بها . كتسمية المشركين اللات من الإله ، والعزى من العزيز ، وتسميتهم الصنم إلهاً ، وهذا إلحاد حقيقة ، فهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة.

¹(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/252) ، توضيح الكافية الشافية للسعدي ص209.

²(?) انظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان آل الشيخ ص560-561 ، وأيضاً: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/253) ، وبدائع الفوائد لابن القيم (1/169) .

الثاني : تسميته بما لا يليق بجلاله. كتسمية النصارى له أباً وتسمية الفلاسفة⁽¹⁾ له موجباً بذاته ، أو علة فاعلة بالطبع ، ونحو ذلك .

الثالث : وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص. كقول أخبث اليهود: إنه فقير ، وقولهم: إنه استراح بعد أن خلق خلقه ، وقولهم : يد الله مغلولة ، وأمثال ذلك مما هو إلحاد في أسمائه وصفاته .

الرابع : تعطيل الأسماء الحسنى عن معانيها ، ووجد حقائقها. كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم : إنها ألفاظ مجردة ، لا تتضمن صفات ، ولا معاني ، فيطلقون عليه اسم السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم ، ويقولون لا حياة له ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به ، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعاً ولغة وفطرة ، وهو يقابل إلحاد المشركين . فإن أولئك أعطوا من أسمائه

¹ (?) الفلاسفة طائفة ينسبون إلى الفلسفة ، وهي كلمة يونانية الأصل

مركبة من لفظين : "فيلا" أي محب ، و"سوفيا"

أي الحكمة ، فمعناها: محب الحكمة. من معتقداتهم الفاسدة : القول بقدوم العالم ، وإنكار علم الله تعالى ، وإنكار

النبوات ، وإنكار البعث وحشر الأجساد وغيرها . انظر: الملل والنحل للشهرستاني (2/3) ، اعتقادات فرق المسلمين

والمشركين (91). وابن قيم الجوزية ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (

(2/256) .

وصفاته لألّٰهتهم ، وهؤلاء سلبوا كماله ، وجحدوها وعطلوها ، وكلاهما ألحد في أسمائه .

الخامس : تشبيه صفاته تعالى بصفات خلقه تعالى الله عن ذلك . وهو إلحاد في مقابله إلحاد المعطلة ، فإن أولئك نفوا صفات كماله وجحدوها ، وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه فجمعهم الإلحاد ، وتفرقت بهم طرقه .

ويرى الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- أن الإلحاد في أسماء الله تعالى يجمعه أمران:

أحدهما : إثبات المشاركة لأحد من خلقه في أسمائه الحسنی .

والثاني : نفي أسمائه نفياً كلياً ، أو إثباتها مع نفي ماتضمنته من الصفات .

كما يقول رحمه الله: (وحقيقة الإلحاد فيها : هو الميل بها عن الاستقامة . إما بإثبات المشاركة فيها لأحد من الخلق ، كإلحاد المشركين الذين اشتقوا لألّٰهتهم من صفات الله ما لا يصلح إلا لله ، كتسميتهم اللات من الإله ، والعزى من العزيز ، ومناة من المنان ، وكل مشرك تعلق بمخلوق اشتق لمعبوده من خصائص الربوبية والإلهية ما برر له عبادته .

... وإما نفي صفات الله ، وإثبات أسماء لاحقيقة لها ، كما فعل (الجهمية) ومن تفرع عنهم . وإما بجحدها وإنكارها رأساً إنكاراً لوجود الله كما فعل زنادقة الفلاسفة (1). ولا شك بأن الإلحاد بجميع أنواعه محرم ، لأن الله هدد الملحدين بقوله سبحانه : **چچچچچچچچچچ** الأعراف: ١٨٠ ، فمنه مايكون شركاً ، أو كفراً ، أو بدعة بحسب ماتقتضيه الأدلة (2).

وما تقدم من تحريم الإلحاد في أسماء الله تعالى بجميع صورته وأنواعه هو منهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- فهذا إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- يعد الإلحاد في الأسماء والصفات من مسائل الجاهلية التي خالف بها النبي ﷺ قومه حيث يقول : (الثامنة والثلاثون: الإلحاد في الصفات ، كقوله تعالى: **چچچچچچچچچچ** فصلت: ٢٢ ، التاسعة والثلاثون: الإلحاد في الأسماء ، كقوله: **چٹٹٹٹٹ** الرعد: ٣٠) (3).

وبين الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- ذم الله تعالى للملحدين في قوله سبحانه : **چچچچچچچچچچ** چچچچچچچچچچ (1) (توضيح الكافية الشافية : ص 209 ، وانظر: مؤلفات السعدي : (3/46) ، وطريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي : ص 270 ، والتحفة المهدية لابن مهدي : ص 34-35 .

(2) (انظر: القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين ص 20 .

(3) (الدرر السنية : (2/139) .

[illegible]

2 (؟) تيسير العزيز الحميد : ص 561 ، وانظر: بدائع الفوائد لابن القيم (1/170).

القاعدة الثامنة : أسماء الله تعالى مشتقة⁽¹⁾ .

لما كانت أسماء الله تعالى أعلاماً دالة على الوصفية⁽²⁾ ،
كان الوصف مصدراً لها وهي مشتقة منه ، وذلك لأمرين :

¹ (?) الاشتقاق هو نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة . وينقسم إلى : الاشتقاق الأكبر وهو: أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج نحو نعق من النهق ، اشتقاق الصغير وهو: أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضرب ، الاشتقاق الكبير هو: أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جذب من الجذب . والمعنى الثاني هو المقصود هنا ، انظر: التعريفات للجرجاني ص 43-44 .

² (?) كما تقدم في القاعدة الثالثة : أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف .

وينبغي على اشتقاق الأسماء من الصفات ، دلالة الصفات
على الأسماء ، لأن صدق المشتق لا ينفك عن صدق
المشتق منه ⁽¹⁾.

¹ انظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكان ص 255 .

226

نحو الحي ، بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل ،
فلا يقال:حي⁽¹⁾.

ويضيف في موضع آخر :

(والأسماء تدل على الصفات ، وهي مشتقة منها ، وصفاته
دلت على أسمائه ، وتوضيح ذلك أنه لما اتصف سبحانه
بالرحمة اشتق له منها اسم الرحمن وهكذا)⁽²⁾.
وقد أنكر بعض العلماء القول : باشتقاق لفظ الجلالة كابن
العربي⁽³⁾ ، وابن حزم معللين ذلك بأن الاشتقاق يلزمه مادة

هاء غير مصدر بها نحو عمل . انظر: شرح ابن عقيل (145-2/146) .

¹ (?)توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/252) وانظر: بدائع الفوائد لابن القيم (1/162) .

² (?)توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (1/128) .

³ (?)محمد بن عبد الله بن محمد ، المعافري ، الأندلسي ، الأشبيلي ، المالكي ، المعروف بابن العربي ، أبو بكر ، عالم مشارك في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب والنحو والتاريخ وغير ذلك . ولد بأشبيلية سنة 468هـ ، وولي القضاء بها ، ودخل بغداد ، وسمع بها ، ولقي بالقاهرة والاسكندرية جماعة من المحدثين ، ثم عاد إلى الأندلس. من تصانيفه الكثيرة : "عارضة الأحوزي شرح جامع الترمذي" ، "المحصول في الأصول" ، "قانون التأويل في تفسير القرآن". توفي بفاس سنة 543هـ . انظر: وفيات الاعيان (4/296) ، البداية والنهاية (12/228) ، معجم المؤلفين (3/464) .

يشترك منها ، واسمه تعالى قديم ، والقديم لا مادة له ،
فيستحيل الاشتقاق⁽¹⁾ .

وقد ناقش الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ هذا القول
-في معرض حديثه عن اشتقاق لفظ الجلالة- بأنه : لا ريب
إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى الذي ذكره فهذا باطل .
ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى ، ولا ألمّ
بقلوبهم ، وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى ، وهي
الإلهية من لفظ الجلالة (الله) ، كسائر أسمائه الحسنى ،
كالعليم ، والقدير ، والغفور ، والرحيم ، والسميع ، والبصير
فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلاريب ، وهي
قديمة ، والقديم لا مادة له ، فما كان جوابكم عن هذه
الأسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسم الله تعالى .
ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية
لمصادرها في اللفظ والمعنى ، لا أنها متولدة منه تولد
الفرع من أصله . وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه
أصلاً وفرعاً ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر ، وإنما
هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة⁽²⁾ .

¹ (?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/12) ، وبدائع
الفوائد لابن القيم (1/162-163) ، والإحكام لابن حزم (4/421) .

² (?) انظر: تيسير العزيز الحميد : ص 10 .
228

ويؤكد على هذا المعنى الشيخ عبدالرحمن الدوسري-رحمه الله- بقوله : (واسم (الله) هو الجامع لجميع الأسماء الحسنى والصفات العلى ، وقد تقدم اشتقاقه من الإله ، وجميع الأسماء مشتقة من هذا الاسم المبارك . وقد أنكر بعض العلماء القول بالاشتقاق حذراً من الاشتقاق المادي المستمد من أصل آخر ، أو المتولد تولد الفرع من أصله . ولكن حقيقة الأمر: أن القائلين بالاشتقاق وهم الكثرة ، لم يريدوا هذا المعنى ، ولم يخطر على بالهم ، وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى ... فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاقاً مادياً وإنما هو اشتقاق تلازم سُمي المتضمن بكسر الميم مشتقاً ، والمتضمن بفتح الضاد والميم مشتقاً منه ، ولا محذور في اشتقاق أسمائه سبحانه بهذا المعنى ، لأننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى ، لا أنها متولدة منه تولد الفرع من أصله) (1) .

القاعدة التاسعة : أسماء الله وأسماء المخلوقين

تتفق عند الإطلاق ، وتختلف عند الإضافة

والتخصيص.

من تأمل النصوص الواردة في أسماء الله تعالى يجد أن الله سبحانه قد سمي نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء ، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه

¹ (؟)صفوة الآثار : (450-2/449) .

فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم
مضافة إليهم توافق أسماءه تعالى عند إطلاقها ، وتختلف
عنها عند إضافتها وتخصيصها ، ولا يلزم من اتفاق الاسمين
تماثل مسماهما واتحاده .

ولهذا نجد في نصوص القرآن أن الله سمي نفسه حياً
فقال سبحانه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ البقرة: ٢٥٥، وسمى بعض عباده
بذلك فقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ الروم: ١٩، وليس هذا الحي
مثل هذا الحي فالأول اسم لله مختص به ، والثاني اسم
للحي المخلوق مختص به ، وانما يتفقان إذا أطلقا وجردا
عن التخصيص ، وهذا الإطلاق وجوده في العقل والذهن لا
في الخارج ، ومثل هذا الأمر يقال في جميع أسماء الله
وصفاته^(١).

وهذه القاعدة المنهجية في أسماء الله تعالى متقررّة عند
أئمة الدعوة -رحمهم الله- ولهذا يقول الشيخ فالح آل مهدي :
(فبين أسماء الله وأسماء المخلوقات تواطؤ ، وتوافق في
اللفظ والمعنى العام المطلق ، فعند القطع عن الإضافة
والتخصيص يحصل التوافق بينهما ، وحينما يحصل
التخصيص يمتاز كل منهما بما يناسبه ويليق به ، وكذلك
خصائص الله التي لا يتصف بها سواه ، فإنه لا اشتراك في
شيء من ذلك بين الخالق والمخلوق ، وكذلك خصائص

^١ (؟) انظر: التدمرية لابن تيمية ص 21-22 .

المخلوق التي لا يتصف بها إلا مخلوق ، هذا أيضاً لا شركة فيه بين الخالق والمخلوق (¹) .

ويؤكد أئمة الدعوة -رحمهم الله- على أن هذا الاتفاق والتواطؤ في التسمية الذي يقرره أهل السنة والجماعة بين أسماء الله تعالى وصفاته ، وبين أسماء بعض خلقه وصفاتهم عند الإطلاق لا يقتضي الوقوع في التشبيه بين الخالق والمخلوق الذي يزعمه المبتدعة ، ولهذا يبين الشيخ حمد بن عتيق-رحمه الله- في رده على من زعم ذلك ⁽²⁾ أن هذا القول من أعظم التلبيس لوجهين :

الأول : أنه كذب على السلف والأئمة ، فإنهم لم يقولوا : إن أسماء الرب ، تشبه أسماء الخلق .
والثاني : أنه إذا قيل : إن الله سميع ، بصير ، عليم ، حلیم ؛ وقيل في بعض المخلوقين مثل ذلك ، لم يلزم : أن يكون الرب مشابهاً لخلق ، ولا أن أسماءه ، وصفاته ، مشابهة لأسماء خلقه ، وصفاتهم فليس الرحيم كالرحيم ؛ ولا الحلیم كالحلیم ، كذلك ليس العلم كالعلم ؛ ولا السمع كالسمع . بل علم الرب تعالى ، وحلمه ، وسمعه ، وبصره ، وجميع

¹ (?) التحفة المهدية : ص68-69 وانظر: ص64 .

² (?) ذكر الشيخ في أول رده أنه ورد إليه رسالة من بعض أهل القصيم حول شبهة ذكرها أحد المبتدعة وفيها: أن الأئمة الأربعة ، وبعض من نسبهم إلى العلم كابن عربي وابن الفارض وابن سبعين والتلمساني قد اطلقوا أن صفات الله تشابه صفات العبد . انظر: الدرر السنية (346-3/347) .

صفاته كاملة ، مبرأة من جميع العيوب والنقائص ، منزهة عن ذلك ؛ ولا يعلم كيف هي إلا هو ؛ وعلم الكيفية ممتنع على جميع الخلق⁽¹⁾.

ويوضح الشيخ أحمد بن عيسى-رحمه الله- أن ما جاء في النصوص من التشابه بين أسمائه تعالى وأسماء خلقه في المعنى دون الحقيقة له نظائر في نصوص الشرع ، كما أخبر تعالى في نصوص الكتاب والسنة أن في الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وخمراً ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى ، ولكن ليس هو مثله ، ولا حقيقته كحقيقته . فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه ، لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته⁽²⁾.

وفائدة هذا التشابه في المسميات والمعاني دون الكيفيات كما يقرر الشيخ : أن الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما في الشاهد⁽³⁾.

¹ (?) انظر: الدرر السنية (352-3/353) .

² (?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (2/14) .

³ (?) انظر: المرجع السابق بنفس الجزء والصفحة .

وفهم هذه القاعدة والأصل العظيم في : أن الاتفاق في التسمية لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقية والكيفية " هو الفرقان المبين بين أهل السنة والجماعة وبين المبتدعة في باب توحيد الأسماء والصفات. كما يقرر ذلك الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله : وذلك أن أهل البدع ، لمّا لم يفهموا من أسماء الرب وصفاته ، إلا ما يليق بالمخلوق ، ظنوا : أنهم إذا أثبتوا لله سمعاً ، وبصراً ، وقدرة ، وحلماً ، أن ذلك يلزم منه التشابه ، بين الخالق والمخلوق - تعالى الله وتقدس - فعند ذلك ذهبوا إلى تحريف النصوص وتأويلها ، ونفي ما دلت عليه ، مما يليق بالرب تعالى ؛ فأول مذهبهم: تشبيه وتمثيل ؛ وآخره تحريف وتعطيل⁽¹⁾. ويرى الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- أن الأسماء والصفات الإلهية نوعان :

أحدها : ما يختص به الرب تبارك وتعالى فلا يصح إطلاقها على أحد من خلقه .

الثاني : ما يصح إطلاقه على المخلوقين لكن ليس من جميع الوجوه ، بل يثبت في اللفظ والمعنى دون الحقيقة والكيفية .

ولهذا يقول رحمه الله : (فالأسماء والصفات نوعان منها : نوع يختص به الرب مثل الإله ، ورب العالمين ونحو ذلك ،

¹ (؟) انظر: الدرر السنية (3/354) .
233

فهذا لا يثبت للعبد بحال ، ومن هنا ضل المشركون الذين جعلوا لله أنداداً . والثاني : ما يوصف به العبد في الجملة - كالحى والعالم والقادر - فهذا لا يجوز أن يثبت للعبد مثلما يثبت للرب أصلاً ، فإنه لو ثبت له ما ثبت له للزم أن يجوز على أحدهما مايجوز على الآخر ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه⁽¹⁾ .

فهذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة مهمة في بيان الفارق بين ما جاء في النصوص من اطلاق الأسماء والصفات على الخالق عز وجل واطلاقها على المخلوق ، وأن هذا الاتفاق في الإطلاق إنما هو في المسميات والمعاني دون الحقائق والكيفيات . وتتضح أهمية هذه القاعدة بالنظر إلى مناهج المبتدعة لما خلطوا بين هذه المسميات فاعتقدوا في ظاهرها التمثيل بين الخالق والمخلوق مما أدى بهم إلى تعطيل هذه الأسماء والصفات إما بنفيها كلياً أو بنفي الصفات دون الأسماء أو بنفي بعض الصفات دون بعض ، وشبهتهم اعتقاد التمثيل ومكمن خطأهم في عدم فهم هذا الأصل .

¹ (؟) التحفة المهدية : ص 97-98 .

القاعدة العاشرة : أسماء الله لا يصح أن تذكر إلا معرفة .

أسماء الله الحسنی لا یصح ذکرها إلا معرفة ولا یصح تنکیرها ، وهذا مما تختص به أسماءُہ تعالی عن أسماء المخلوقین ، ولهذا لم یأت ذکرها فی النصوص إلا علی هذا النحو ، كما فی قوله تعالی : ﴿لَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾^{٢٣} .
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الْكِتَابَ طَرَفًا﴾^{٢٤}

وهذه القاعدة قد أشار إليها الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ - رحمه الله - بقوله :

(الثاني : أن السلام مصدر بمعنى السلامة ، وهو المطلوب المدعو به عند التحية ، لأنه يُنكر بلا ألف ولام ، فيجوز أن يقول المسلم : سلام عليكم ، ولو كان اسماً من أسماءه تعالی لم يستعمل كذلك ، بل كان يطلق عليه معرفةً كما يطلق على سائر أسماء الحسنی .

فيقال : السلام ، المؤمن ، المهيمن ، فإن التنكير لا يصرف اللفظ إلى معين ، فضلاً عن أن يصرفه إلى الله وحده .
بخلاف الْمُعَرَّف فإنه ينصرف إليه تعييناً إذا ذكرت أسماءه الحسنی . ويدل على ذلك عطف الرحمة ، والبركة عليه

في قوله : سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ولأنه لو كان اسماً من أسمائه تعالى لم يستقم الكلام بالإضمار ، وذلك خلاف الأصل ولا دليل عليه ، لأنه ليس المقصود من السلام هذا المعنى ، وإنما المقصود منه الإيذان بالسلامة خبراً ودعاء⁽¹⁾.

الفصل الثالث : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في توحيد الصفات .

¹ (؟) تيسير العزيز الحميد : ص 564 .
236

وفيه ثمان قواعد :

القاعدة الأولى : وجوب الإيمان بجميع ما وصف الله تعالى به نفسه ، وما وصفه به رسوله ﷺ ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

القاعدة الثانية : صفات الله تعالى توقيفية .

القاعدة الثالثة : النبي ﷺ قد بلغ أمته ، وأوضح لهم جميع ما ينبغي اعتقاده في صفات الله تعالى .

القاعدة الرابعة : تنزيه صفات الله تعالى عن مماثلة صفات المخلوقين .

القاعدة الخامسة : صفات الله معلومة المعنى مجهولة الكيف .

القاعدة السادسة : نصوص الصفات ليست من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله .

القاعدة السابعة : وجوب إثبات صفات الله على الحقيقية ، ونفي المجاز عنها .

القاعدة الثامنة : ما يضاف إلى الله تعالى إما أوصاف أو أعيان .

الفصل الثالث : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في توحيد الصفات .

تمهید :

توحيد الصفات أحد أنواع التوحيد الذي بعثت به الرسل وأنزلت به الكتب ، فالله واحد في أسمائه وصفاته كما هو واحد في ألوهيته وربوبيته ، قال تعالى: ﴿بِذِيْكَ الْحَمْدُ﴾

فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَالسَّنَةُ النَّبَوِيَّةُ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا قَدْ دَلَّ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ تَعَالَى إِمَّا نَصًّا أَوْ ظَاهِرًا ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ

فَقَالَ : **چڈژژړچ طه: ٥، وقال: چؤؤ**

﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا﴾ وقال: چتدژژژژ الرحمن: ۲۷. ووصف نفسه على لسان رسوله ﷺ ، فمن ذلك قوله ﷻ : ((ينزل ربنا - تبارك وتعالى- كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ ، ومن

يسألني فأعطيه؟ ، ومن يستغفرني فأغفر له؟^(١) . إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث .

ثم بين سبحانه أنه لا مثيل له ولا كفو ولا نظير في هذه

الصفات فقال: **چڈٹڈٹڈٹچ الشوری: ۱۱** .

والباحث في ما قرره وأثبتته أئمة الدعوة -رحمهم الله- في توحيد الصفات يجد أن تقريراتهم وآرائهم في هذا الباب تركز على عدد من القواعد المنهجية التي ينطلق منها أئمة الدعوة في بيان ما يعتقدونه وينتهجونه في صفات الله تعالى .

وفي هذا الفصل سيتناول البحث هذه القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في توحيد الصفات ، والتي دل عليها كلام الأئمة -رحمهم الله- وما أثبتوه في كتبهم وأجوبتهم ومؤلفاتهم .

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الدعوات ، باب: الدعاء نصف الليل (5/2330) برقم (5962) ، ومسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها ، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه (1/521) برقم (758) .

**القاعدة الأولى : وجوب الإيمان بجميع ما وصف
الله تعالى به نفسه ، وما وصفه به رسوله ﷺ ، من
غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا
تمثيل⁽¹⁾ .**

من القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- في باب
توحيد الصفات ، اعتقادهم بوجوب الإيمان بجميع صفات
الله تعالى التي وصف بها نفسه ، أو وصفه بها رسوله ﷺ
من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ،
كما قال تعالى : **يُحَذِّثُ الَّذِينَ اتَّبَعُوا** الشورى: ١١ .

¹(?) التحريف والتعطيل والتكييف والتمثيل أربعة مصطلحات مهمة في
توحيد الأسماء والصفات ينص أئمة الدعوة رحمهم الله دوماً على نفيها عند
بيانهم لمعتقدهم في هذا الباب ، وتفسيرها لديهم على النحو التالي :

1- التحريف : هو تفسير النصوص بالمعاني الباطلة التي لاتدل عليها بوجه
من الوجوه .

2- التعطيل : نفي المعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة . والتحريف
والتعطيل قد يكونا متلازمين إذا أثبت المعنى الباطل ونفي المعنى
الحق ، وقد يوجد التعطيل بلا تحريف كما في قول النافين للصفات ،
أوقول المفوضة الذين يزعمون أن ظاهرها غير مراد دون أن يثبتوا لها
معنى .

3- التكييف : وهو البحث عن كنه الصفات .

4- التمثيل : وهو أن يقال في صفات الله هي مثل صفات المخلوقين .

انظر: التبيهات اللطيفة للسعدي ص17-18، والتحفة المهدية لابن

مهدي ص273-274 .

وهذه القاعدة من تأملها وعلمها حق العلم ، تبين له عظمتها ، وأنها أصل كبير فعن طريقها يوزن إيمان المؤمنين ، وفي تحقيق معناها يتفاوت أرباب اليقين ، إذ كيف لا يكون ذلك ، ومدارها على التصديق بخبر الله وخبر رسوله ﷺ والركون إليهما ، في جميع مرافق الدين ، ولا سيما ما يتعلق بما يجب لله رب العالمين من صفات كماله ، ونعوت جلاله ⁽¹⁾.

يقول الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- في تقريره لهذه القاعدة الجلية :

(فيجب علينا الإيمان بكل ما نطق به الكتاب والسنة من صفات الرب جل وعلا ، ونعلم أنها صفات حقيقة لا تشبه صفات المخلوقين ، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات ، فصفاته لا تشبه الصفات ، فلا نمثل ، ولا نعطل ، وكل ما أخبر الله به ، وأخبر به رسوله فيجب الإيمان به ، سواء عرفنا معناه ، أو لم نعرفه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة ، وأئمتها ، مع أن عامته ، منصوص عليه في الكتاب والسنة) ⁽²⁾.

ويضيف الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (فكل وصف جاء في كتاب الله ، وصح عن نبيه ﷺ ، فهو ثابت له تعالى ، وموصوف به ، من غير تمثيل بشيء من خلقه ،

¹(?) انظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكان ص134 .

²(?) الدرر السنية : (3/78) .

ومن غير تكيف ، نمره كما جاء ، ولا نحرفه عن مواضعه ،
ونصدق به ، ونقره على ما دل عليه من معناه ، ونفهمه
على ما يليق بجلال الله تعالى وعظمته (¹).
ولما كانت هذه القاعدة متقررة عند أئمة الدعوة -رحمهم
الله- فقد كان منهجهم الإيمان الكامل بجميع الصفات
الثابتة لله تعالى في نصوص الكتاب والسنة لا يفرقون بين
ما ثبت بطريق السمع أو الخبر ، وبين ما ثبت بطريق
السمع والعقل ، ولا بين الصفات الذاتية ولا الفعلية
أو الاختيارية (²) ، بل يؤمنون بجميع ما صح به النقل عن الله
وعن رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكيف
ولا تمثيل .

فهذا الشيخ سليمان بن سحمان يبين إثبات الشيخ محمد
بن عبد الوهاب للصفات الخيرية بقوله : (قد كان الشيخ
محمد رحمه الله وأتباعه يثبتون اليد والوجه لله تعالى ،
ويصفون الله بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ، وما
وصفه به السابقون الأولون ، لا يتجاوزون القرآن والحديث)
(³) .

¹ (؟) حاشية الدرة المضية : ص 40 .

² (؟) سيأتي التعريف بهذه التقسيمات للصفات ضمن الفصل الثاني من
الباب الثاني .

³ (؟) الضياء الشارق : ص 180 .

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي في تفسيره لقوله

تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاسُولُهُ بِخُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ البقرة: ٢١٠ :

(وهذه الآية وما أشبهها دليل لمذهب أهل السنة والجماعة ،
المثبتين للصفات الاختيارية، كالاستواء، والنزول، والمجيء،
ونحو ذلك من الصفات التي أخبر بها تعالى عن نفسه، أو
أخبر بها عنه رسوله ﷺ ، فيثبتونها على وجه يليق بجلال الله
وعظمته، من غير تشبيه ولا تحريف، خلافا للمعطلة على
اختلاف أنواعهم)⁽¹⁾.

وإيمان أئمة الدعوة بجميع الصفات دون استثناء ، أو تمييز
نوع منها دون آخر هو الموافق لما عليه السلف الصالح
رضوان الله عليهم ، كما يقول الشيخ أحمد بن عيسى رحمه
الله :

(السلف لم يفرقوا بين نوع وآخر من الصفات ، ودعوى
أن السلف فرقوا بين الصفات ففوضوا بعضها ، وحملوا
بعضها ، وهي صفات المعاني على الحقيقة من أظهر
الكذب وأبينه . فإن الباب واحد عند السلف وأتباعهم فهم
يؤمنون بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله من
غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تشبيه ولا تعطيل)⁽²⁾.

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/154) .

²(?) تنبيه النبيه : ص 98 .

وهذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة هي مما أجمع عليه أهل السنة والجماعة ، كما يبين ذلك الشيخ محمد ابن مانع -رحمه الله- في قوله: (اعلم أن الذي عليه أهل السنة والجماعة قاطبة ، متقدمهم ومتأخرهم : إثبات الصفات التي وصف الله بها نفسه ، ووصفه بها رسول الله ﷺ على ما يليق بجلال الله وعظمته ، إثباتاً بلا تمثيل ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قال تعالى : ﴿لَا تُشَبِّهُ شَيْئًا وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)(¹) .

ويضيف الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (أثبتت الفرقة الناجية ، النصوص القرآنية ، والأحاديث النبوية في الصفات ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، هذا الذي أجمع عليه السلف ، وتمسكوا بالتنزيه لله تعالى عن العيوب والنقائص)(²) .

وأئمة الدعوة المنتسبين لأهل السنة والجماعة لا يكتفون بالإثبات المجرد لأسماء الله تعالى وصفاته ، بل يعتقدون بوجوب الإيمان بأحكام هذه الصفات وما دلت عليه ، ولهذا يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله : (واعلم أن من القواعد المتفق عليها بين سلف الأمة وأئمتها، الإيمان بأسماء الله وصفاته وأحكام الصفات ، فيؤمنون مثلاً بأنه رحمن رحيم ، ذو الرحمة التي اتصف بها المتعلقة

¹(?) الكواكب الدرية : ص 81 .

²(?) حاشية الدرة المضية : ص 23 .

بالمرحوم ، فالنعم كلها أثر من آثار رحمته ، وهكذا في سائر الأسماء . يقال في العليم: إنه عليم ذو علم ، يعلم به كل شيء ، قدير ذو قدرة يقدر على كل شيء ⁽¹⁾ .

فدلت هذه القاعدة الجليلة عند الأئمة على وجوب الإثبات والإيمان بجميع ما ورد به النص من صفات الله تعالى دون استثناء لصفة دون أخرى ، أو نوع من الصفات دون آخر ، إذ الباب في توحيد الصفات واحد يجب الإيمان به لفظاً ومعنى كما جاءت به النصوص الصحيحة من الكتاب والسنة .

القاعدة الثانية : صفات الله تعالى توقيفية .

صفات الله توقيفية بمعنى أن إثباتها متوقف على نص الشارع ، فلا يثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته .

والعقل لا يمكنه أن يستقل بإدراك ما يستحقه تعالى من الصفات فوجب الوقوف في ذلك على النص ، ومن المقرر أنه لا سبيل للعلم بصفات أي موصوف إلا بإحدى طرق ثلاث : إما رؤية ذاته ، وإما رؤية المثل ، وإما بالخبر الصادق .

فالأول والثاني باطلان في حق الله تعالى ، لأنه سبحانه لا يُرى في الدنيا ، ولأنه ليس كمثله شيء ، فتعين المصير إلى الثالث ، وهو: خبر الله عن نفسه -وهو تعالى أعلم

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/31) .
245

بنفسه- أو خبر الرسول ﷺ عن ربه ، إذ هو لا ينطق عن
الهوى فوجب الوقوف على ماورد به الكتاب والسنة ⁽¹⁾.
وهذه القاعدة أصل عظيم من الأصول التي يقوم عليها
توحيد الأسماء والصفات عند أهل السنة والجماعة ، إذ إن
كثيراً من مسائل هذا التوحيد قائمة في مبناها على هذا
الأصل ، وذلك أن مايجري إطلاقه على الله تعالى قسمان :
الأول : مايطلق على الله مراداً به صفة من صفاته أو
اسماً من أسمائه . وذلك بأن تدل النصوص القرآنية والآثار
النبوية على أن هذا اللفظ المعين استعمل استعمالاً دالاً
على صفة من صفات كماله ، أو على اسمه المختص به ،
فالمتعين هنا الرجوع إلى ما دل عليه النص من الكتاب
والسنة فلا يتعدى ويراعى مع اثبات لفظه إثبات معناه وما
دل عليه .

الثاني : مايطلق على الله في سياق خبري لإثبات ماله من
الكمال ، والأمر في هذا أوسع من الأول إذ لا توقيف فيه .
فيجوز أن يخبر عن الله بكل ما لازم فيه أصلاً. سواء كان
دالاً على معنى حسن كالأسماء والصفات ، أو معنى ليس
بسيء وإن لم يوصف بالحسن ⁽²⁾ .

¹(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين ص31 .

²(?) انظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكاني ص139-141 ،
والقواعد المثلى لابن عثيمين ص25 .

بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ﷺ ، ولا يتجاوز القرآن والحديث ، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين الذين هم أعلم الأمة بهذا الشأن نفيًا وإثباتًا⁽¹⁾.

ويقول الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله : (قد كان الشيخ محمد رحمه الله وأتباعه، يثبتون اليد والوجه لله تعالى، ويصفون الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، وما وصفه به السابقون الأولون، لا يتجاوزون القرآن والحديث)⁽²⁾.

ويؤكد الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ -رحمه الله- ضرورة تطبيق هذه القاعدة عند إطلاق أي لفظ في حق الله تعالى نفيًا وإثباتًا ، بقوله : (فعليك بمراعاة ما أطلقه سبحانه على نفسه من الأسماء والصفات ، والوقوف معها ، وعدم إطلاق ما لم يطلقه على نفسه ما لم يكن مطابقًا لمعنى أسمائه وصفاته ، وحينئذ فيطلق المعنى لمطابقته لها دون اللفظ ، ولا سيما إذا كان مجملًا أو منقسمًا أو ما يمدح به وغيره)⁽³⁾.

ويقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب مبيّنًا استناده في تقرير صفة "العلو" لله بمادل عليه الدليل من

¹(?) الدرر السنية : (3/55) ، والفواكه العذاب : ص49.

²(?) الضياء الشارق : ص180 .

³(?) تيسير العزيز الحميد : ص553 .

الكتاب والسنة : (ويقال أيضاً استنادنا في هذه المسألة ليس إلى قول الأوزاعي خاصة ، ولا إلى قول من هو أجل من الأوزاعي ، وإنما استنادنا في هذه المسألة وأمثالها من صفات الله إلى نصوص الكتاب والسنة ، وإجماع أهل العلم من السلف الصالح)⁽¹⁾ .

ثم إن أئمة الدعوة بعد تقريرهم للصفات الإلهية الواردة في الأدلة ، يطالبون كل مخالف في باب الصفات بالدليل المستند إليه في قوله .

يقول الشيخ عبدالله أبابطين -رحمه الله- بعد تقريره لصفة الكلام لله تعالى: (ثم ليعلم : أن معتقدنا في إثبات الصفات على الكتاب والسنة ، فمهما جاء فيها ، فهو الحق والصدق ، لا يجوز التعرّيج على ما سواه ، ولا الالتفات إلى هذيان يخالفه، فإن الله تعالى: أمرنا بالأخذ بكتابه ، والاقتداء برسوله ... وها نحن قد بينا: أن قولنا في الكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ، فهاتوا أن في الكتاب أو السنة ، أو قول صحابي، أو إمام مرضي ، أن الله لم يتكلم ، أو أنه يتكلم مجازاً ، أو أن كلامه مخلوق ، أو أنه لا يتكلم بحرف وصوت ، ولن تجدوا إلى ذلك سبيلاً)⁽²⁾ .

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (104-4/103) .

²(?) الدرر السنية : (255-3/254) .

وبين الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ -رحمه الله- أن هذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة هي من الأصول المعتبرة عند أهل السنة والجماعة ، بقوله : (ومن الأصول المعتبرة ، والقواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة ، أن الله تعالى لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز ذلك أهل العلم والإيمان ، ولا يتكلفون علم ما لم يصف الرب تبارك وتعالى به نفسه ، وما لم يصفه به رسوله ﷺ . والله أكبر وأجل وأعظم في صدور أوليائه وعباده المؤمنين من أن يتكلموا في صفاته بمجرد آرائهم واصطلاحاتهم وعبارات متكلمهم)⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله : (وأما طريقة أهل السنة والجماعة في هذا الباب فهي: أن يوصف الله بما وصف به نفسه ووصفه رسول الله ﷺ ، لا يتجاوز القرآن والحديث، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل)⁽²⁾.

ويلخص الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- ما تقدم من كلام أئمة الدعوة -رحمهم الله- في هذه القاعدة ، بقوله :

(فالأصل فيه أن يوصف الله بما وصف به نفسه في كتابه

¹(?) الرسائل النجدية : (3/113) ، وانظر: عيون الرسائل والأجوبة على المسائل للشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن: (1/364) و (2/546)

²(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (13/132) .

السراج المنير ، الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور ، وأنزل معه الكتاب ، ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من دينهم ، إلى ما بُعث به من الكتاب والحكمة ، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله ، بإذن ربه على بصيرة ، محال مع هذا وغيره ، أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً ، ولم يميز ما يجب لله من الأسماء الحسنى ، والصفات العلى ، وما يجوز عليه ، وما يمتنع عليه ، فإن معرفة هذا أصل الدين ، وأساس الهداية ، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب ، وحصلته النفوس ، وأدركته العقول⁽¹⁾.

يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- مبيناً دلالة النقل على استحالة أن يقع من النبي ﷺ أي تقصير في تبليغ الأمة ما يتعلق بمعرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته :

(ومن المحال أيضاً: أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته ، كل شيء حتى الخراءة⁽²⁾، وقال: ((تركتكم على البيضاء

¹(?) الدرر السنية (3/38) عن الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب .

²(?) من الخراء بالضم وهي العذرة . تهذيب اللغة (7/226) لسان العرب (1/64) ، وهو يشير بهذا إلى الأثر الوارد عن سلمان الفارسي ﷺ قال: قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم يعلمكم حتى يعلمكم الخراءة. فقال أجل: ((إنه نهانا أن يستنجي أحداً بيمينه ، أو يستقبل القبلة ، ونهى عن الروث

ليلها كنهارها، لا يزيع عنها بعدي إلا هالك⁽¹⁾، وقال فيما صح عنه أيضاً: ((ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم))⁽²⁾ ، وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله ﷺ ، وما طائر يقلب جناحيه في السماء ، إلا ذكر لنا منه علماً⁽³⁾؛ وقال عمر بن الخطاب ﷺ : قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً، فذكر به بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه، رواه البخاري⁽⁴⁾ (5).

ثم يضيف -رحمه الله- مبيناً دلالة العقل على ما تقدم بقوله :

والعظام ، وقال لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار)) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الطهارة ، باب: الاستطابة (1/224) برقم (262).

¹(?) أخرجه ابن ماجه في سننه في المقدمة ، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (1/16) برقم (43)ـ ، والإمام أحمد في مسنده (4/126) برقم (17182) .

²(?) أخرجه مسلم في صحيحه بنحوه في كتاب: الإمارة ، باب: وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول (3/1472) برقم (1844) .

³(?) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (2/155) برقم (1647) .

⁴(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: بدء الخلق ، باب: ماجاء في قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ قَتْلًا مَكْرُومًا﴾ الروم: ٢٧، (3/1166) برقم (3020) .

⁵(?) الدرر السنية : (39-3/38) .

(محال مع هذا: أن يترك تعليمهم ما يقولونه بالسنتهم وقلوبهم ، في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف ، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب ، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية ، وزبدة الرسالة الإلهية ، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة !. أن يُظن أنه قد وقع من الرسول صلوات الله وسلامه عليه إخلال بهذا ! ثم إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن يكون خير أمته ، وأفضل قرونها ، قصرُوا في هذا الباب ، زائدين فيه أو ناقصين عنه)⁽¹⁾. ويقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ مقررًا هذه المسألة : (ومن زعم : أن الرسول ﷺ لم يبين للأمة ما يراد من هذه الآيات⁽²⁾ ، وما يعتقدونه في ربهم، فهو من أضل الناس وأجهلهم ؛ بل هذا : محال شرعاً وعقلاً ؛ كيف يبين كل شيء حتى الخراءة ، ويدع أصل الأصول ملتبساً لا يبينه ولا يعلمه أمته حتى يجيء بعض الخلف، ويبينون للأمة العقيدة الصحيحة في ربهم؟. والرسول وأصحابه قد

¹(?) الدرر السنية : (3/39) .

²(?) أي آيات الصفات الواردة في القرآن ، ويلحق بها أيضاً أحاديث الصفات الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم .
254

أعرضوا عن ذلك، ولم يبينوه ؟. وهذا لازم لقولكم ، لزوماً
لا محيد عنه⁽¹⁾.

وهذا الأصل الذي سار عليه أئمة الدعوة -رحمهم الله- هو
طريقة أهل السنة والجماعة في باب الصفات ، وخلاصته:
الاعتقاد الجازم بأن النبي ﷺ قد بلغ أمته وبين لهم ما يجب
اعتقاده في باب صفات الله تعالى بياناً واضحاً لا لبس فيه

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله : (وأما
طريقة أهل السنة والجماعة في هذا الباب فهي: أن
يوصف الله بما وصف به نفسه ووصفه رسول الله ﷺ ...
ويعلمون أن ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ
ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف
مقصود المكلّم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم هو الله جل
وعلا، أو الرسول صلى الله عليه وسلم الذي هو أفصح
الخلق مطلقاً من جميع الوجوه، وأعلمهم بما يقول)⁽²⁾.
وهذه القاعدة التي يقررها أئمة الدعوة مهمة في الرد على
المعطلة نفاة الصفات ومناقشتهم وإزالة شبههم .

¹(?) الدرر السنية : (1/505) ، وانظر: الضياء الشارق لابن سحمان ص181

²(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (13/132) .

فمن ذلك هذه المناقشة التي عقدها الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- مع معطلة الصفات. وهي بأن يقال للمعطّل: هل تعترف أن محمداً ﷺ كان يعرف ربه ؟. فلا بد أن يقول نعم . فيقال له : هل كانت نصيحته لأُمته كاملة تامة لا يمكن أن يساويه فيها أحد ؟. فلا بد أن يقول : نعم . فيقال له : هل كان فصيحاً بليغاً مقتدرّاً على التعبير عن المعاني المقصودة بالألفاظ الجليلة الفصيحة ، فمعاني كلامه أجل المعاني ، وألفاظه أفصح الألفاظ ؟. فلا بد أن يقول نعم ؛ لأن هذه الأمور الثلاثة في حق النبي ﷺ لا يمكن أن يَنازع فيها مسلم يعظم الرسول.

وبعد هذه المقدمات الثلاث التي ناقشها الشيخ مع نفاة الصفات من المعطلة وهي :

- أن النبي ﷺ كان يعرف ربه حق المعرفة .
- وأنه ﷺ كان ناصحاً لأُمته تمام النصح .
- كما أنه قد أوتي كمال الفصاحة والبلاغة في الحديث والبيان .

بعد ذلك يرتب السعدي -رحمه الله- النتيجة لما تقدم بأنه : إذا علم بالضرورة أن هذه الأمور الثلاثة قد كملت فيه ﷺ على أكمل وجه ، كان من أعظم المحال أن يكتُم ما يجب لله من العلو والفوقية ، وصفات الكمال ويفصح بضد ذلك.

بل لما كان ﷻ كامل العلم بربه وبدينه ، فهو أعلم الخلق وأخشاهم لربه ، وكان بالمؤمنين رحيمًا، أرحم بهم من آبائهم وأمهاتهم وأنفسهم ، وأبلغ الخلق وأقدرهم على التعبير عن المعاني النافعة ، علمهم ﷻ ما لم يكونوا يعلمون ، وقد بين للناس جميع ما يحتاجون إليه ، خصوصًا الأمور المهمة ، والعقائد الدينية ، والأصول الإيمانية ⁽¹⁾ .

ثم يبين -رحمه الله- ما يلزم على مقالة نفاة الصفات لو كانت صحيحة بقوله : (فلو كان الحق فيما يقوله النفاة ، والنبى ﷻ لم يصرح بشيء منه بل صرح بضده ، وجعل الأمر موكولاً لعقول الناس وآرائهم الضعيفة لزم انتفاء هذه الأمور الثلاثة كلها. وهذا لا يفوه به مسلم يؤمن بالله ورسوله) ⁽²⁾ .

فهذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة في "أن النبى ﷻ قد بلغ أمته ، وأوضح لهم جميع ما ينبغي اعتقاده في صفات الله تعالى" أصل عظيم في بيان كفاية النصوص في باب أسماء الله وصفاته ، وذلك أنه إذا كمل البلاغ من الرسول ﷻ في هذا الباب حصل بذلك الكفاية والاستغناء به عما سواه ، وصار بالإضافة لما جاء في كتاب الله هما

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية ص 109 .

²(?) توضيح الكافية الشافية : ص 110 ، وانظر: الصواعق المرسله (1/324) .

المصدر الصحيح الذي ينبغي التلقي منه ما يتعلق بمعرفة
الله تعالى .

القاعدة الرابعة : تنزيه صفات الله تعالى عن مماثلة صفات المخلوقين .

من القواعد والأصول المتفق عليها بين سلف الأمة وأئمتها
تنزيه الله تعالى في أسمائه ، وفي صفاته ، وفي أفعاله
عن مماثلة أحد من خلقه كما دل على ذلك النقل والعقل .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (فالذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، فإنه قد علم بالشرع مع العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ ثَوَّىٰ الشَّوْرَىٰ: ١١﴾ ، ﴿يٰٓمَرْيَمُ: ٦٥﴾ وقال تعالى: ﴿ثُمَّ ثَوَّىٰ الْإِخْلَاصَ: ٤﴾^(١) .

وما ذكره شيخ الإسلام من هذه النصوص وغيرها مما لم يذكره ، دليل ظاهر على أن نصوص الشرع جميعها دالة على تنزيه الله تعالى في ذاته وأسماءه وصفاته وأفعاله عن مماثلة أحد من خلقه . فمن ادعى أن شيئاً من نصوص الشرع يقتضي التمثيل ، فقد افترى على هذه النصوص ، وضل عن فهمها ، وتأولها على غير مرادها .

وقد دل "العقل" على تنزيه الله سبحانه عن مماثلة أحد من خلقه ، حيث إن المثليين: يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويجب له ما يجب له ، ويمتنع عليه ما يمتنع

¹(?) أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني ، شرح العقيدة الأصفهانية ، تحقيق: إبراهيم سعيدي ، ص 25 . وانظر: درء تعارض العقل والنقل (4/144) .

عليه ، فلو كان المخلوق مماثلاً للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع ، والخالق يجب وجوده وقدمه ، بخلاف المخلوق الذي يستحيل وجوب وجوده وقدمه ، بل يجب حدوثه وإمكانه ، فلو كانا متماثلين للزم اشتراكهما في ذلك⁽¹⁾.

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (وكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإن الله منزّه عنه حقيقة ، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه ، واستلزام الحدوث سابقة العدم ، ولافتقار المحدث إلى محدث ، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى. ومذهب السلف هذا بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله)⁽²⁾.

¹(?) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص25 ، ومجموع الفتاوى (5/329) ومابعدھا . وطريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي ص(43-44) .

²(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (13/132) ، وانظر: الضياء الشارق لابن سحمان ص180 ، وانظر إلى أوجه عقلية أخرى في القواعد المثلى لابن عثيمين ص30-31 .

وهذه القاعدة ركن عظيم وهي مما ينبني عليه الاعتقاد في توحيد الله تعالى بأسماءه وصفاته ، ولهذا يؤكد عليها أئمة الدعوة -رحمهم الله- كثيراً .

يقول الشيخ حمد بن معمر منزهاً صفات الله تعالى عن مماثلة صفات المخلوقين وذلك ضمن بيانه لمعتقدده ، ومعتقد إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب :
(بل نعتقد : أن الله جل اسمه في عظمته وكبريائه، وحسن أسمائه وعلو صفاته، ولا يشبهه به شيء من مخلوقاته، وأن ما جاء من الصفات مما أطلقه الشرع على الخالق وعلى المخلوق؛ فلا تشابه بينهما في المعنى الحقيقي، إذ صفات القديم بخلاف صفات المخلوق ، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذلك صفاته لا تشبه الصفات، وليس بين صفاته ، وصفات خلقه إلا موافقة اللفظ)⁽¹⁾ .

ثم يضرب -رحمه الله- مثلاً في أن المشابهة في أحد الوجوه لا تقتضي المماثلة من جميع الوجوه : في أن الله سبحانه قد أخبر في نصوص الكتاب والسنة أن في الجنة لحماً ، ولبناً ، وعسلاً ، وماء ، وحريراً ، وذهباً ، وهذه الأسماء لا تشابه مما في الدنيا إلا في الأسماء والمعاني كما قال ابن عباس ؓ : ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا

¹(?) الدرر السنية : (3/57) .

الأسماء⁽¹⁾ ؛ فإذا كانت المخلوقات الغائبة ، ليست مثل هذه الموجودة مع اتفاقها في الأسماء ، فالخالق جل وعلا ، أعظم علواً ومباينة لخلقه ، من مباينة المخلوق للمخلوق ، وإن اتفقت الأسماء⁽²⁾.

وأئمة الدعوة -رحمهم الله- في إثباتهم لهذه القاعدة يقررون : أن تنزيه الخالق تعالى لا يتعارض مع إثبات الصفات ، ولهذا فتنزيههم لله تعالى تنزيه من غير تعطيل ، كما أن إثباتهم من غير تمثيل. فلا يقعون فيما وقع فيه المعطلة من دعوى أن إثبات الصفات لله تعالى تشبيه للخالق جل وعلا بالمخلوق ، وتنزيه الله تعالى في هذا الأمر يكون بنفي الصفات عنه بزعمهم⁽³⁾. ولاشك أن هذا

¹(?) انظر: جامع البيان للطبري (1/172) ، والدر المنثور للسيوطي (1/96) .

²(?) انظر: الدرر السنية (3/57) . ، وأيضاً : التحفة المهدية ص 123 ، والتدمرية ص 47 .

³(?) المعطلة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية على اختلاف مراتبهم في التعطيل متفقون في دعوى أن مانفوه عن الله تعالى من الأسماء والصفات ، إنما هو لأجل تنزيه الله تعالى ونفي التشبيه بينه وبين المخلوقين .

انظر في رد هذه الشبهة : توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/212) ، وانظر في الفرق بين تنزيه أهل السنة وتنزيه المعطلة : محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، الروح ، ص 262 .

الاعتقاد الباطل عند المعطل يترتب عليه عدة محاذير
يلخصها الشيخ حمد بن معمر في عدة أمور :

أحدها : أن هذا المعطل مَثَلٌ ما فهم من النصوص بصفات
المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

ثانياً : أنه نفى تلك الصفات عن الله بلا علم ، فيكون
معطلاً لما يستحقه الرب من صفات الكمال ونعوت الجلال
، وعطل ما أثبتته الله ورسوله ﷺ من صفات الإلهية اللائقة
بجلال الله وعظمته .

ثالثاً : أنه وصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات
الجمادات ، وصفات المعدومات ، فيكون قد عطل صفات
الكمال التي يستحقها الرب ، ومثله بالمنقوصات
والمعدومات وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات
، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات ، فجمع في الله
وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل ، فيكون ملحداً في
أسمائه وآياته⁽¹⁾.

وما ذكره الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- يمكن أن يمثل
له بكثير من الصفات الإلهية التي أنكرها المعطلة بدعوى

¹(?) انظر: الدرر السنية (3/70) ، وأيضاً : التحفة المهدية لابن مهدي ص

195-197 ، والتدمرية لابن تيمية ص79-81.

نفي التشبيه كنفي علوه تعالى على المخلوقات ،
أواستوائه على عرشه حيث ظنوا أن وصف الله تعالى
بالاستواء على العرش مثلاً كوصف استواء الإنسان على
ظهر الفلك والأنعام ، كما في قوله تعالى: **يَتَذَكَّرُ**
فَقُفُّوا قَعَجْجْ الزخرف: ١٢ - ١٣ .

فيخيل لهذا المعطل لله وصفاته ، أنه إذا كان مستوياً على
العرش ، كان محتاجاً إليه ، كحاجة المستوي على الفلك
والأنعام ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً مع أنه تعالى غني
عن العرش وغيره ، وكل ما سواه مفتقر إليه ^(١) .

وحقيقة الأمر أن كل معطل ممثل وكل ممثل معطل :
- أما المعطل فتعطيله هو جرده للصفات ، وأما تمثيله فهو
من جهة أنه اعتقد أن إثبات الصفات لله يستلزم التشبيه
فأخذ في نفي الصفات فراراً من ذلك ، فمثل أولاً وعطل
ثانياً .

- وأما الممثل فتمثيله هو تشبيهه صفات الخالق بصفات
المخلوق ، وأما تعطيله فمن وجوه ثلاثة :

أولاً : أنه عطل نفس النص الذي أثبت الصفة حيث صرفه
عن مقتضى ما يدل عليه ، فإن النص دال على إثبات صفة
تليق بالله لا على مشابهة الله لخلقه .

¹(?) انظر: الدرر السنية (71-3/70) ، وأيضاً : التدمرية لابن تيمية ص 81 .

ثانياً : أنه إذا مثل الله بخلقه فقد عطله عن كماله الواجب ، حيث شبه الرب الكامل من جميع الوجوه بالمخلوق الناقص.

ثالثاً : أنه إذا شبه الله بخلقه فقد عطل كل نص يدل على نفي مشابهة الله بخلقه مثل قوله تعالى: **﴿ثُمَّ ثَبَّتْ﴾** الشورى: ١١، **﴿ثُمَّ ثَبَّتْ﴾** الإخلاص: ٤^(١).

وبين الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- خلاصة المقال في هذه المسألة بقوله :

(وخلاصة القول أن النفاة يطلقون اسم التشبيه على ما يعتقدونه مقتضياً للجسمية ، وهو إثبات الصفات . وهذا الحكم منهم مبناه على القول بتماثل الأجسام ، والمثبتون لأسماء الله وصفاته ينازعونهم في هذا الحكم . فليس إثبات الصفات تشبيهاً ، بل هو التوحيد ، وليست الأجسام متماثلة ، فليست السماء كالأرض ، ولا الخبز كاللبن ، ولا الحديد كاللحم ، وهكذا سائر الأجسام)^(٢).

^١(?) انظر: التحفة المهدية لابن مهدي ص 196-197.

^٢(?) التحفة المهدية : ص 284 .

القاعدة الخامسة : صفات الله معلومة المعنى مجهولة الكيف .

المراد بهذه القاعدة بيان أن صفات الله تعالى معلومة لنا باعتبار ، ومجهولة باعتبار آخر ، فهي معلومة باعتبار أصل معناها ، وأما باعتبار الكيفية التي هي عليها فمجهولة كما دل على ذلك السمع والعقل⁽¹⁾ .

فمن أدلة "السمع" على أن نصوص الصفات معلومة المعنى ، قوله تعالى : **جَجَجْ جَجَجْ جَجَجْ** ص: ٢٩ ، وقوله سبحانه : **جَدَدُ دُدُّ زَجْ** الزخرف: ٣ ، وقوله أيضاً : **جَثْثُ ثُثْ فُ** قُ **جْ** النحل: ٤٤ ، ففي هذه الآيات أمر تعالى بتدبر القرآن كله لابعضه ، والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه ، وكون القرآن عربياً ليعقله من يفهم العربية يدل على أن معناه معلوم ، وإلا لما كان هناك فرق بين أن يكون بالعربية أو غيرها . كما أن بيان النبي ﷺ القرآن للناس شامل لبيان لفظه ، وبيان معناه⁽²⁾ .

¹(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين : ص38 ، التدمرية لابن تيمية: ص 89 ، التحفة المهدية لابن مهدي: ص215.

²(?) انظر: القواعد المثلى ص38 ، التدمرية ص89 ، التحفة المهدية ص 215-216 ، والسلف بين القديم والجديد ص11.

يقول الشيخ حمد بن معمر في معرض ذكره لمعتقده ،
ومعتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في نصوص
الصفات : (ولا يقال: هي ألفاظ لا تعقل معانيها ، ولا يعرف
المراد منها، فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب
إلا أمانى ، بل هي آيات بينات ، دالة على أشرف المعاني
وأجلها، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم
والإيمان، إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قامت
حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم كذلك) (2).

²(?) الفواكه العذاب : ص 50 ، والدرر السنية: (3/55) ، وانظر: الرسائل والمسائل النجدية (3/346) ، و السلف بين القديم والجديد لابن مهدي : ص

ويقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ :
(وأهل السنة وأهل العلم والفتوى: لا يكتفون بمجرد
الإيمان بألفاظ الكتاب والسنة في الصفات ، من غير
اعتقاد لحقيقتها ، وما دلت عليه من المعنى ؛ بل لابد من
الإيمان بذلك)⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (لا يخفى أن
مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب
والسنة من أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى ، واعتقاد أن
هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز ، وأن
لها معاني حقيقة تليق بجلال الله وعظمته ، وأدلة ذلك أكثر
من أن تحصر...)⁽²⁾.

كما ينكر أئمة الدعوة -رحمهم الله- على كل من تسب إلى
السلف عدم إثبات معاني الصفات ورماهم بالتفويض في
ذلك ، لما في هذا القول من الافتراء على السلف ، وهم
الذين شاهدوا تنزل الوحي ، ونقلوا الدين إلينا كاملاً ،

11. وانظر: جملة من الآثار الواردة عن السلف في إثبات الصفات إجمالاً
وتفصيلاً في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/412)
ومابعدا .

¹(?) الدرر السنية : (2/312) .

²(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/203) ، وانظر: تنبيه النبيه
لابن سحمان : ص 88 ، وطريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي : ص
11 .

وكانوا أحرص الناس على تعلم العلم ، وفهمه ، والعمل به⁽¹⁾ .

ولهذا يقول الشيخ حمد بن معمر رحمه الله : (فهذا الظن من أجهل الناس بعقيدة السلف . وهذا الظن يتضمن استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وسائر الصحابة ، وأنهم كانوا يقرؤون هذه الآيات، ويروون حديث النزول، وأمثاله، ولا يعرفون معنى ذلك، ولا ما أريد به، ولازم هذا الظن: أن الرسول ﷺ كان يتكلم بذلك، ولا يعرف معناه، فمن ظن أن هذه عقيدة السلف، فقد أخطأ في ذلك خطأ بيناً؛ بل السلف رضي الله عنهم أثبتوا لله حقائق الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، فكان مذهبهم مذهباً بين مذهبين، وهدى بين ضالين ، خرج من مذهب المعطلين والمشبهين، كما خرج اللبن: چقق ققج چچ النحل: ٦٦)⁽²⁾ .

¹(?) كما يقول ابن مسعود ﷺ عنه: ((كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن ، والعمل بهن)) وكما يقول أبو عبد الرحمن السلمي رحمه الله: ((حدثنا الذين كانوا يقرئونا : أنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ ، فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل ، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً)) انظر: جامع البيان للطبري (1/60) ، والدر المنثور للسيوطي (2/69) ، وانظر أيضاً : التحفة المهدية لابن مهدي ص215.

²(?) الدر السنية : (3/76-77) ، وانظر: السلف بين القديم والجديد ص8 ، والصواعق المرسله : (2/426) . وعلي بن علي بن محمد بن أبي العز

وصفات الله كما أنها معلومة باعتبار المعنى كما تقدم ،
فهي مجهولة الكيف بالنسبة لنا ، وإن كنا ثبت لها كيفية
في علم الله تعالى . لأنه سبحانه أخبرنا عن صفاته ، ولم
يطلعنا على كيفيتها كما قال سبحانه: ﴿يَبْدِئُ طه: ١١٠﴾ ،
وقوله: ﴿ثُمَّ يَكُونُ الْخَوْضُ فِيهَا دَاخِلًا فِي عَمُومِ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُ الْيَقِينُ ذُكُودًا وَثُورًا كَكَدَّكَ بَكَّ بَكَّ كَكَ كَكَ الْأَعْرَافُ: ٣٣﴾ ، وعموم
النهي في قوله سبحانه: ﴿يَجْعَلُ الْيَقِينُ ذُكُودًا وَثُورًا كَكَ بَكَّ بَكَّ كَكَ الْأَعْرَافُ: ٣٣﴾ ، وعموم
الإسراء: ٣٦ ، وقد دل العقل: على أن الشيء لا تعرف كيفية
صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته ، أو العلم بنظيره المساوي
له ، أو بالخبر الصادق عنه ، وكل هذه الطرق منتفية في
كيفية صفات الله عز وجل فوجب بطلان تكييفها^(١) ٥
ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُ الْيَقِينُ ذُكُودًا وَثُورًا كَكَ بَكَّ بَكَّ كَكَ الْأَعْرَافُ: ٣٣﴾ ، قالوا: الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ،

والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وكذلك قال ربيعة
شيخ مالك⁽¹⁾.

يقول الشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ بعد إيراد
لهذا الأثر عن الإمام مالك : (فأثبت مالك -رحمه الله-
الاستواء ، ونفى علم الكيفية ، وكذلك اعتقادنا في جميع
أسماء الرب وصفاته، من الإيمان باللفظ ، وإثبات الحقيقة
، ونفي علم الكيفية)⁽²⁾.

وعلى هذا النهج سار أئمة الدعوة في نفي العلم بكيفية
صفات الله تعالى ، ونسبة علم ذلك إلى الخالق جل وعلا ،
ولهذا يقول الشيخ حمد بن معمر في بيان عقيدته وعقيدة
إمام الدعوة: (فلا ننفي عنه ما وصف به نفسه، ولا نحرف
الكلم عن مواضعه، ولا نلحد في أسماء الله وآياته، ولا

¹(?) هذا الأثر ورد عن أم سلمة رضي الله عنها وربيعة شيخ مالك والإمام
مالك بن أنس رحمهم الله ، وقد أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد
أهل السنة (398-3/397). وابن بطة في الإبانة (164-3/163) وصح
إسناده عن مالك وربيعة وضعفه عن أم سلمة ، وأخرجه: ابن قدامة
المقدسي في إثبات صفة العلو ، تحقيق: بدر البدر ، ص(109 ، 119) .
والذهبي في العلو ص(81) وقال فيه : (هذا القول محفوظ عن جماعة
كربيعة الرأي ومالك الإمام وأبي جعفر الترمذي ، فأما عن أم سلمة فلا
يصح لأن أبا كنانة ليس بثقة وأبو عمير لا أعرفه) .

²(?) الدرر السنية : (1/571) وانظر: (2/316) .

نكّيف ، ولا نمثل صفاته بصفات خلقه ؛ لأنه سبحانه لا سمي له ، ولا كفو له ، ولا ند له ، ولا يقاس بخلقه⁽¹⁾ .

ويجمع الشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ في معتقده بين إثبات معاني الصفات وتفويض كیفيتها بقوله : (ونؤمن بأسماء الله تعالى وصفاته ، ونثبت ذلك على ما يليق بجلاله وعظمته ، إثباتاً بلا تمثيل ، وننزه الله عما لا يليق بجلاله ، تنزيهاً بلا تعطيل ، ونعتقد أن الله سبحانه وتعالى مستوٍ على عرشه .. فنؤمن باللفظ ، ونثبت حقيقة الاستواء ، ولا نكّيف ، ولا نمثل لأنه لا يعلم كيف هو إلا هو)⁽²⁾ .

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (أما كنه الصفة ، وكيفيتها ، فلا يعلمه إلا الله سبحانه ، إذ الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف ، فكما لا يعلم كيف هو إلا هو فكذلك صفاته ، وهو معنى قول مالك : والكيف مجهول)⁽³⁾ .

ويوضح الشيخ عبدالرحمن بن قاسم - رحمه الله - أن معنى هذه القاعدة هو حقيقة معتقد السلف وأئمة أهل السنة - رحمهم الله - بقوله : (ولم يقل أحد من السلف ، ولا من الأئمة المتبوعين ، لا أحمد ولا غيره ، بإدخال أسماء الله وصفاته ، أو بعض ذلك ، في المتشابه الذي استأثر الله

¹(?) الدرر السنية : (3/54) .

²(?) الدرر السنية : (1/571) .

³(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/203) .

بعلم معانيه ، ولا جعلوها بمنزلة الكلام الأعجمي ، الذي لا يفهم ، بل هي عندهم : معلومة المعاني ، مجهولة الكيف (1)

فمنهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- كما دلت عليه هذه القاعدة يجمع بين أمرين عظيمين في إثبات صفات الله تعالى :

الأول : إثبات ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة من صفات الله تعالى لفظاً ومعنى كما يليق بجلال الله وكماله .

الثاني : تفويض علم كيفية صفاته تعالى إليه ، مع اعتقاد أن لها كيفية حقيقية تليق بالله تعالى لانعلمها.

القاعدة السادسة : نصوص الصفات ليست من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله .

¹(?) حاشية الدرة المضية : ص 24 .

على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك. والإحكام:
هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا
التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود
الفاصل بينهما.⁽¹⁾

والتشابه الخاص بين أمرين من وجه دون آخر يمكن أن يمثل له -عند أئمة الدعوة- بما بين أسماء الله تعالى وصفاته ، وأسماء وصفات المخلوقين من تشابه في اللفظ والمعنى دون الكيف .

فالذين لا يفرقون بين هذه الصفات يظنون أنهم إذا أثبتوا الصفات لله شبهوه بالمخلوقات، ومن الناس من يهتدي لمعرفة ما يحصل به الاشتراك ، وما يحصل به الاختلاف بين المتشابهين، وهؤلاء هم الذين اثبتوا لله ما أثبتته لنفسه، وما أثبتته له رسوله ⁽²⁾.

¹(?) التدمرية : ص105.

246. (?)² انظر: التحفة المهدية لابن مهدي ص 246 .
275

عليه اتباع الراسخين في العلم في قولهم: چؤؤؤؤؤچ آل
عمران: ٧)^(١).

ولهذا كان على من اشتبه عليه فهم شيء من الصفات
الإيمان والتسليم المطلق مع اعتقاد أن الخالق عز وجل
منزه عن كل شائبة نقص .

وهذا هو المنهج الشرعي الواجب الذي اتبعه وأمر به
السلف -رحمهم الله- كما قال ابن عباس- رضي الله عنهما-
حين رأى رجلاً انتفض لما سمع حديثاً عن النبي ﷺ في
الصفات استنكاراً لذلك ، فقال: ((ما فرق هؤلاء ، يجدون
رقة عند محكمه ، ويهلكون عند متشابهه))^(٢).

وقد بين الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ -رحمه الله- في
تعليقه على أثر ابن عباس هذا ، أن قوله: "ما فرق هؤلاء"
يحتمل وجهين^(٣) :

أحدهما: أن تكون ما استفهامية إنكارية ، وفَرَّق بفتح الفاء
والراء هو الخوف والفرع ، أي ما فزع هذا وأضرابه من
أحاديث الصفات ، واستنكارهم لها ، والمراد الإنكار عليهم.
والثاني: أن يكون بفتح الفاء وتشديد الراء ، ويجوز

^١(?) الدرر السنية : (4/8) مجموعة الرسائل والمسائل والفتاوى لابن معمر
ص51 .

^٢(?) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه بنحوه (11/423) برقم (20895) .

^٣(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 501-502 .
277

تخفيفها ، وما نافية أي: ما فرَّق هذا ، وأضرابه بين الحق والباطل ، ولا عرفوا ذلك ، فلهذا قال يجدون رقة ، وهي ضد القسوة أي ليناً ، وقبولاً للمحكم ، ويهلكون عند متشابهه أي ما يشتبه عليهم فهمه .

ثم يقول رحمه الله : (فالمتشابه أمر نسبي إضافي فقد يكون مشتبهاً بالنسبة إلى قوم ، بيناً جلياً بالنسبة إلى آخرين ، ولهذا قال النبي ﷺ لما خرج على قوم يتراجعون في القرآن فغضب ، وقال: ((بهذا ضلَّت الأمم قبلكم باختلافهم على أنبيائهم ، وضرب الكتاب بعضه ببعض ، وإن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً ، ولكن نزل لأن يصدق بعضه بعضاً ، فما عرفت منه فاعملوا به ، وما تشابه عليكم فآمنوا به))⁽¹⁾⁽²⁾ .

كما يقرر أئمة الدعوة أن مذهبهم ، ومذهب السلف إثبات الصفات لله تعالى ، والإقرار بمعانيها الدالة عليها ، ورد علم الكيف إلى الخالق جل وعلا ، كما ينكرون على من جعل نصوص الصفات بألفاظها ، ومعانيها من قبيل المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله⁽³⁾ .

¹(?) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (2/181) برقم (6702) .

²(?) تيسير العزيز الحميد : ص 502 .

³(?) وهو قول جملة من العلماء وأهل الكلام قديماً وحديثاً : فمن ذلك كلام الرازي في أساس التقديس حيث خصص القسم الثاني من كتابه لماسماه

278

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (ولم يقل أحد من الصحابة ولا التابعين ، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم بإدخال أسماء الله تعالى وصفاته ، أو شيء منها في المتشابه الذي استأثر الله بعلم معانيه أو لا معنى له ، بل هي حق على حقيقتها ، ولها معاني حقيقية فهمها السلف على ما يليق بجلال الله وعظمته ، وبالتالي فسروها بما يخالف تأويل الجهمية وأضرابهم ، وما قاله النفاة أنها من المتشابه دعوى بلا برهان)⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر: (ومن قال تفسيره ، وبيان مراده لا يعلمه إلا الله ، فقد خالف الصحابة والتابعين ، الذين فسروا القرآن من أوله إلى آخره ، ووصفوا الله بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ﷺ على ما يليق بجلال الله)⁽²⁾.

: (تأويل المتشابهات من الأخبار والآيات) انظر: محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، أساس التقديس في علم الكلام ، ص 67 وما بعدها . وكذلك السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (2/13) . ومرعي بن يوسف الكرمي المقدسي ، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ص 60 . ومحمد بن عبدالعظيم الزرقاني ، مناهل العرفان في علوم القرآن ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، (2/205) .

¹(?) حاشية كتاب التوحيد: ص 296 ، وانظر: حاشية مقدمة التفسير : ص 64-65 ، وتنبيه ذوي الألباب السليمة : ص 32-33 .

²(?) حاشية الدرة المضية : ص 24 .

ويرد الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- على من زعم أن
ظاهر نصوص الصفات التشبيه والتمثيل لله بخلقه ، وعليه
فلا بد من صرفها عن معناها الذي هو ظاهرها ، وذلك من
وجهين:

الأول: أن تيسير القرآن للذكر ينافي حمله على التأويل
المخالف لحقيقته وظاهره ، فقد أنزل الله الكتاب شفاء
لما في الصدور وهدى ورحمه للمؤمنين ، ولذلك كانت
معانيه أشرف المعاني ، وألفاظه أفصح الألفاظ وأبينها.
ومعلوم أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب لم يكن
ميسراً له بل كان معسراً عليه ، وإذا أريد من المخاطب
أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني ، أو يدل
على خلافه فهذا من أشد التعسير .

الثاني: أن القول بأن هذه النصوص غير واضحة المعنى ،
ولابينة المراد معناه أن الرسول ﷺ حين بلغ ما أنزل إليه لم
يعرف معاني ما أنزل الله من آيات الصفات ، ولا جبريل
يعرف معاني الآيات ، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك .
وإذا تبين بطلان هذا القول كان الحق في أن نصوص
الصفات هذه من المحكم الواضح البين ، والمجهول من

ذلك إنما هو في كیفیتها ، ولا فرق في ذلك بين بعضها
والبعض الآخر⁽¹⁾.

وبهذا يعلم أنه لا ينبغي إطلاق القول بأن نصوص الصفات
من المتشابه ، لأن هذا القول صار محتملاً وموهماً ، ولأنه
لم يطلقه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، فالأولى
الابتعاد عنه ، أو الاستفصال عن المعنى المراد به في ضوء
ما تقدم بيانه⁽²⁾.

¹(?) انظر: السلف بين القديم والجديد ص 8-11 ، وأيضاً : مجموع الفتاوى
لابن تيمية (13/275) و (5/34) .

²(?) انظر: منهج ودراسات لآيات الصفات للشنقيطي: ص 38 ، التحفة
المهدية لابن مهدي ص 246 .

القاعدة السابعة : وجوب إثبات صفات الله على الحقيقة ، ونفي المجاز عنها .

يقسم علماء اللغة الكلام إلى حقيقة ومجاز . فالحقيقة : هي اللفظ الدال على موضوعه الأصلي ، وهي لغوية وعرفية وشرعية كالأسد والدابة والصلاة . وأما المجاز فهو: ما أريد به غير المعنى الموضوع له كقولنا : زيد أسد⁽¹⁾ . وقد اتفق القائلون بالمجاز على أن الأصل في الكلام الحقيقة ، وأن المجاز على خلاف الأصل . فالأصل أن يحمل اللفظ المجرد على حقيقته لا على مجازه إلا عند حصول قرينة تخرجه عن هذا الأصل⁽²⁾ .

¹(?) انظر: أبي الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار ، (2/442) . وعبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تحقيق: د. محمد التنجي ، ص276- وضياء الدين نصرالله بن محمد الموصلي ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، (1/281) . - جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق: فؤاد علي منصور ، (1/281) .

²(?) انظر: المحصول للرازي (1/475) ، وعلي بن عبد الكافي السبكي ، الإيهام في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ، تحقيق: جماعة من العلماء ، (1/314) .

وهناك أمور يمكن أن يفرق بها بين الحقيقة والمجاز ، منها :

- 1- التنصيص: وذلك بأن يقول الواضع : هذا حقيقة ، وذلك مجاز ، أو يذكر حداً ، أو خاصة لكل منهما .
- 2- أن يسبق المعنى إلى أفهام أهل اللغة عند سماع اللفظ بدون قرينة ، فيعلم بذلك أنه حقيقة فيه .
- 3- صحة النفي للمعنى المجازي ، وعدم صحته للمعنى الحقيقي في نفس الأمر ، كما في قولك: « رأيت أسداً يخطب » ، فيصح أن ينفي فيقال: ليس بأسد بل رجل .
- 4- إذا عُلِّقَت الكلمة بما يستحيل تعليقها به ، علم أنها في أصل اللغة غير موضوعة له ، فيعلم كونها مجازاً فيه . وذكروا لذلك من الأمثلة قوله تعالى: ﴿ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ ﴾ [البقرة: 254] ، وهناك فروق غير ماذكر لاتخلو من مناقشة ، أو قد تكون داخلية في هذه⁽¹⁾ .

وهذا التقسيم للكلام إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث ، لم يكن معروفاً عند العرب ، ولا في صدر الإسلام وحتى قرونه الثلاثة الأولى .

¹(?) انظر: المحصول للرازي (1/461) ، وإرشاد الفحول للشوكاني : ص

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ، لم يتكلم به أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم : كمالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو: كالخليل، وسيبويه ، وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم ... وإنما هذا اصطلاح حادث ، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ، ونحوهم من المتكلمين... فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة ، وظهرت أوائله في المائة الثالثة)⁽¹⁾.

لقد كان للقول بالمجاز أثر كبير في تحريف كثير من النصوص الشرعية عن معانيها الحقيقية ، وظهر هذا الأمر جلياً فيما يتعلق بنصوص الأسماء والصفات حيث فتح القول بالمجاز باباً واسعاً لتحريفها لجأ إليه المتكلمون إذا ما عجزوا عن الطعن في أصل ثبوت تلك الأسماء والصفات .

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي⁽²⁾ -رحمه الله- في حديثه عن المجاز : (وبهذا الباطل توصل المعطلون إلى نفي

¹(?) مجموع الفتاوى: (89-7/88) وانظر: (20/452) ، والرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز ضمن مجموع الفتاوى (6/351) وفي مذاهب الناس في هذه المسألة : مجموع الفتاوى (89-7/88) ، إرشاد الفحول للشوكاني ص

صفات الكمال والجلال الثابتة لله تعالى في كتابه وسنة نبيه ﷺ ، بدعوى أنها مجاز ، كقولهم في استوى : استولى ، وقس على ذلك غيره من نفيهم للصفات عن طريق المجاز (1).

ولهذا فإن أهل السنة والجماعة مجمعون على أن الأصل في صفات الله الحقيقة لا المجاز ، كما نقل ذلك الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله - في قوله : (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز) (2) .

²(?) محمد الأمين بن محمد المختار ابن الأمين الجكني ، الشنقيطي ، العلامة ، الزاهد ، الفقيه ، الأصولي . ولد سنة 1325هـ في شنقيط بموريتانيا ، حفظ القرآن في العاشرة وتلقى مبادئ العلوم الشرعية والعربية وفقه مالك من علماء بلده ، درّس في بلاده ومارس القضاء ، ثم رحل لمكة للحج ، والتقى بعدد من علماء المسجد النبوي الذين أعجبوا به وسعوا في بقائه فتم تعيينه للتدريس بالمسجد النبوي ، ثم انتقل للتدريس بالمعهد العلمي بالرياض ثم كلية الشريعة ، ثم صار عضواً في رابطة العالم الإسلامي بالإضافة لعضوية الجامعة الإسلامية وهيئة كبار العلماء . من مؤلفاته : "أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن" ، "منسك في الحج" . توفي بمكة سنة 1393هـ . انظر: علماء نجد (6/371) .

¹(?) مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي ص69 ، وانظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/255) .

²(?) التمهيد لابن عبد البر : (7/145) .

وعلى هذا النهج سار أئمة الدعوة -رحمهم الله- فهم متفقون على الإقرار بصفات الله تعالى على الحقيقة ، ونفي المجاز عنها .

يقول الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- في معرض ذكره لمعتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: (فلا نعطل، ولا نمثل، ولا نؤول ... بل نقول: له ذات حقيقة، ليست كالذوات، وله صفات حقيقة لا مجازاً، ليست كصفات المخلوقين)⁽¹⁾.

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله :
(لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى ، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز ، وأن لها معاني حقيقة تليق بجلال الله وعظمته ، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصر)⁽²⁾.
وينظم الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- هذا المعتقد لأئمة الدعوة بقوله :

ووحده في أسمائه وصفاته**** ولا تتأولها كراي المفند.
فنشهد أن الله حق بذاته**** على عرشه من فوق سبع
مجد.

¹(?) الدرر السنية : (3/77) و(3/78) ، وانظر: الضياء الشارق :ص181 .

²(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/203) .

عليه استوى من غير كيف وبائن**** عن الخلق حقاً قول كل موحد.

وأن صفات الله حق كما أتى**** بها النص من أي ومن وقول أحمد.

بكل معانيها فحق حقيقة**** وليست مجازاً قول أهل التمرّد⁽¹⁾.

فأئمة الدعوة -رحمهم الله- متفقون على أن المجاز لا يدخل في أسماء الله وصفاته وأن الأصل فيها الحقيقة ، وأما دخول المجاز في نصوص الشرع الأخرى فالخلاف فيها لديهم أوسع ، مع إقرارهم بوجوده في اللغة⁽²⁾ ، وإن كان الأصل في الألفاظ عموماً الحقيقة ولا ينقل إلى المجاز إلا بقرائن دالة عليه .

يقول الشيخ عبدالله أبابطين رحمه الله : (وأما وقوع المجاز في القرآن ففيه خلاف بين الفقهاء حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية⁽³⁾ ، وذكر أن أكثر الأئمة لم يقولوا: إن في القرآن مجازاً ، ورد القول بوجود ذلك في القرآن واستدل بأدلة كثيرة .

¹(?) الدرر السنية : (1/581) .

²(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (2/97) عن الشيخ عبدالله أبابطين .

³(?) انظر: مجموع الفتاوى (89-7/88) .
287

وعلى تقدير جواز وجوده في القرآن ، فمن المعلوم: أنه لا يجوز صرف الكلام عن حقيقته ، حتى تجمع الأمة على أنه أريد به المجاز ، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك ، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل أحد ما ثبت شيء من العبادات ، ولبطلت العقود كلها كالأنكحة والطلاق والأقارب وغيرها . وجلّ الله أن يخاطب الأمة إلا بما تفهمه العرب من معهود مخاطباتها ، مما يصح معناه عند السامعين⁽¹⁾.

القاعدة الثامنة : ما يضاف إلى الله تعالى إما أوصاف أو أعيان⁽²⁾.

¹(?) الدرر السنية : (3/233) .

²(?) الأعيان جمع عين ، وفي مختار الصحاح : ((وعين الشيء نفسه يقال هو هو بعينه ، ولا آخذ إلا درهمي بعينه)) ص: 223 ، وانظر: لسان العرب (13/309) .

هذه القاعدة فيها بيان أنواع المضاف إلى الله ، والمراد بالإضافة هي النسبة إليه تعالى في الكتاب والسنة ، وهي نوعان : صفات وأعيان .

فالصفات : كالعلم ، والقدرة ، والكلام ، والحياة ، والرضا ، والغضب ، ونحو ذلك.

فهذه دلت بالإضافة فيها على أنها إضافة وصف له قائم به ليست مخلوقه ، لأن الصفة لاتقوم بنفسها ، بل لابد لها من موصوف تقوم به فإذا أضيفت إليه علم أنها صفة له ⁽¹⁾.

وأما الأعيان : فإنها إذا أضيفت إلى الله تعالى ، فلها حالتان:

الأولى: أن تضاف بالجهة العامة التي يشترك فيها المخلوق ، مثل كونها مخلوقة ومملوكة ومقدرة ، ونحو ذلك. فهذه إضافة عامة مشتركة كقوله سبحانه: **چد چد چد** لقمان: ١١.

والثانية : أن تضاف لمعنى يختص بها المضاف عن غيره . مثل بيت الله ، وناقة الله ، وعبدالله ، وروح الله ، فهذه تقتضي التشريف ، والعناية ، وأنها امتازت عن غيرها من الأعيان بما يناسب السياق ⁽²⁾.

¹(?) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (7/265) .

²(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى: (318-1/319) ، ودرء تعارض العقل والنقل (7/265) . .

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- مقررًا هذه القاعدة :

(فصل: في التفريق بين ما يضاف إلى الله من الأعيان ، والأوصاف . وكذلك ما أخبر أنه منه . وحاصل ذلك : أن الذي يضيفه الله إلى نفسه :

إما أعيان : يخصها بهذه الإضافة المقتضية للاختصاص والتشريف مثل: عبدالله ، وناقة الله ، وبيت الله ، ومثله: چ كـ الفرقان: ٦٣. فهذه أعيان قائمة بأنفسها ، وهي من جملة المخلوقات ، لكنه أضافها لنفسه تفضيلاً لها على غيرها وتعظيماً.

وإما إضافة أوصاف : كعلم الله ، وقدرته ، وإرادته ، وكذلك كلامه ، وحياته ، فهذه الإضافة تقتضي قيامها بالله ، وأنه موصوف بها^(١).

ثم يمثل لذلك ببعض ما أخبر تعالى أنه منه في القرآن : فإن كان "أعياناً" كقوله تعالى : چ كـ الفرقان: ٦٣ الجاثية: ١٣، فهذه منه خلقاً وتقديراً .

وإن كان ذلك "أوصافاً" كقوله : چ كـ الزمر: ١، دل على أن ذلك من صفاته لامتناع قيام الصفة بنفسها^(٢).

¹(?) توضيح الكافية الشافية : ص 67 .

²(?) انظر: المرجع السابق بنفس الصفحة .

وهذه القاعدة متقررة عند أهل السنة والجماعة ، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (المضاف إذا كان معنى لا يقوم بنفسه ، ولا بغيره من المخلوقات وجب أن يكون صفة لله تعالى ، قائماً به ، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوق مربوب . وإن كان المضاف عيناً قائمة بنفسها كعيسى ، وجبريل ، وأرواح بني آدم امتنع أن تكون صفة لله تعالى ، لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة)⁽¹⁾ إلى أن قال رحمه الله :

(لكن الأعيان المضافة إلى الله تعالى على وجهين ، أحدهما: أن تضاف إليه من جهة كونه خلقها ، وأبدعها فهذا شامل لجميع المخلوقات كقولهم سماء الله ، وأرض الله . والوجه الثاني : أن يضاف إليه لما خصه الله به من معنى يحبه ، ويرضاه ويأمر به كما خص البيت العتيق بعبادة فيه لا تكون في غيره)⁽²⁾.

ويستفاد من هذه القاعدة المهمة عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- ، مايلي :

- 1- أن إضافة الذوات إلى الله تعالى إضافة خلق ، كما أن إضافة المعاني إليه سبحانه إضافة صفات .

¹(?) درء تعارض العقل والنقل : (7/265) .

²(?) المرجع السابق : (7/265) ، وفتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص43 ، .

2- أن فيها بيان الفرق بين خلق الله وبين صفاته من
جهة الإضافة .

**الفصل الرابع : القواعد المنهجية عند أئمة
الدعوة في قضية النفي والإثبات ، والألفاظ
المجملّة .**

وفيه مبحثان :

**المبحث الأول : القواعد المنهجية عند أئمة
الدعوة في قضية النفي والإثبات .**
**المبحث الثاني : القواعد المنهجية عند أئمة
الدعوة في قضية الألفاظ المجملّة .**

المبحث الأول : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في قضية النفي والإثبات.

وفيه ثلاث قواعد :

**القاعدة الأولى : صفات الله نوعان : مثبتة
ومنفية .**

**القاعدة الثانية : النصوص الشرعية جاءت بنفي
مجمل ، وإثبات مفصل لأسماء الله وصفاته .**

**القاعدة الثالثة : النفي في حق الله يتضمن إثبات
كمال الضد .**

المبحث الأول: القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في قضية النفي والإثبات.

تمهيد :

المتأمل في نصوص الكتاب والسنة التي جاءت في أسماء الله وصفاته يلحظ أنها تقوم على أصليين عظيمين : نفي وإثبات.

فالنفي يراد به تنزيه الباري عما لا يليق بجلاله وما ينافي كماله. وحاصل هذا النوع : يعود إلى تنزيه الله عن مشاركة أحد من المخلوقين له في شيء من صفات كماله أو في حق من حقوقه وخصائصه ، وإلى حفظ صفات كماله عن أمور ثلاثة :

عن تشبيهها بصفات المخلوقين ، أو نفيها عن الله ، أو نفي بعض معانيها .

والإثبات مبناه على إثبات جميع صفات الله الموجودة في الكتاب والسنة والأسماء الحسنى ومعانيها على وجهها الصحيح ، والتفقه في معرفة معانيها ، والتعبد لله بها⁽¹⁾.
فالإثبات والنفي مما وصف الله به نفسه في نصوص الكتاب والسنة ، كما جمع تعالى بينهما

¹ (؟) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص 178-180 .

فيما وصف وسمى به نفسه في قوله سبحانه: **جذت تثت**
بج الشورى: ١١⁽¹⁾.

وفي هذا المبحث سيتم عرض القواعد المنهجية عند أئمة
الدعوة -رحمهم الله- المتعلقة بمسألة الإثبات والنفي
للصفات الواردة في حقه تعالى كما جاءت بها نصوص
الكتاب والسنة ، والتي سيتضح من خلالها منهج الأئمة -
رحمهم الله- في تقرير وبيان هذه المسألة كما سيأتي .

القاعدة الأولى : صفات الله نوعان : مثبتة ومنفية ⁽²⁾.

¹ (?) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، العقيدة الواسطية ، ص8

² (?) ويعبر عنها أيضاً بالصفات الثبوتية والسلبية بدلاً عن المثبتة والمنفية ،
والسلب والنفي في اللغة بينهما فرق من جهة المعنى ، وذلك أن السلب

تنقسم الصفات الإلهية باعتبار اتصاف الله تعالى بها من عدمه ، إلى قسمين :
صفات مثبتة وصفات منفية ، أو صفات ثبوتية وصفات نفي

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- مفسراً هذه القاعدة : (فإن الله يوصف بالإثبات: وهو إثبات محامده بالثناء عليه وتمجيده ، ويوصف بالنفي: وهو نفي العيوب والنقائص عنه سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً)⁽¹⁾.
ويقول الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- في بيان وصف الله تعالى بالنفي والإثبات: (ووصفه سبحانه بالإثبات ونفي مماثلة المخلوقات هو محض التوحيد ، ونفي صفاته هو محض الشرك والتعطيل ، فلو لم يكن له علم ولا قدرة ،

يطلق على أخذ الشيء ونزعه بقهر أو خلسة عكس النفي ، فإنه مطلق التنحية والرد والإبعاد ، انظر: لسان العرب: مادة نفي (15/336) ، ومادة سلب (1/471) . ولهذا فالتعبير بالصفات المنفية أسلم من جهة المعنى ، لما قد يفهم من التعبير بالسلبية ، أن هناك من سلب الله عز وجل هذه الصفات ، وهو ملحظ مهم من جهة المعنى ، لهذا اخترت التعبير بلفظ النفي دون السلب . وللتوسع في معنى هذين المصطلحين والفرق بينهما انظر: أرزقي محمد سعيداني ، النفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السنة والجماعة والمعتلة ، ص28-41 .

¹(?) الفتاوى الكبرى (5/14) ، وانظر: مجموع الفتاوى : (3/35) ، والقواعد المثلى لابن عثيمين: 25-26 .

ولا سمع ولا بصر ، ولم يقم به فعل لما يريد ، ولا يمكن أن
يشار إليه لكان العدم المحض كفوّاً له⁽¹⁾.

والصفات الثبوتية : هي الصفات التي تدل على معنى
ثبوتي ووجودي⁽²⁾.

أو هي: ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه ، أو على لسان
رسوله ﷺ من صفات الكمال ، التي لا نقص فيها بوجه من
الوجوه⁽³⁾.

وأمثلة هذه الصفات كثيرة جداً في الكتاب والسنة ، فمنها
صفة : العلم ، والحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع ،
والبصر ، والكلام ، والرضا ، والغضب ، والوجه ، واليدين ،
والعلو ، والاستواء ، وغير ذلك .

وضابط هذه الصفات الثبوتية : أنها كل صفة ورد إثباتها لله
عز وجل في كتابه ، أو على لسان رسوله ﷺ سواء كانت
صفة معنوية ، أو خبرية ، أو فعلية .

¹(?) التحفة المهدية : ص 145 ، وانظر: التدمرية ص 57 .

²(?) انظر: د. محمد أمان الجامي ، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة
النبوية ، ص 203 .

³(?) انظر: المصدر السابق ص 203 ، وأيضاً : محمد بن صالح العثيمين ،
شرح العقيدة الواسطية، تحقيق: سعد الصميل ، (1/142) ، والقواعد
المثلى : 25-26 .

فهذه الصفات يجب إثباتها لله تعالى كما جاءت لأنها جميعها صفات مدح وكمال ، فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر. ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات المنفية ⁽¹⁾.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله :
(والرب سبحانه موصوف بصفات الكمال التي لا غاية فوقها ، منزّه عن النقص بكل وجه ، فيمتنع أن يكون له صفة مثل في شيء من صفات الكمال) ⁽²⁾.
وأما الصفات المنفية فهي: مانفاه الله عزوجل عن نفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله ⁽³⁾ .
أوهي : الصفات التي تقع في سياق النفي ، أي التي تدخل عليها أداة النفي ، مثل (ما) ، و(لا) ، و(ليس) ⁽⁴⁾ .
وأمثلتها في النصوص كثيرة ، منها : الموت ، والجهل ، والعجز ، والنوم ، والنسيان ، والظلم ، واتخاذ الصاحبة ، أو الولد ، أو الشريك ، ونحو ذلك .

¹(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين 26 .

²(?) ملخص منهاج السنة : ص 68 .

³(?) انظر: القواعد المثلى 26 .

⁴(?) انظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسنة للجامي ص(201 ، 203).

يدل على أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال الثابتة
له ، فدل على نفي المشاركة والمماثلة وهو مما ينزه
تعالى عنه⁽¹⁾.

**القاعدة الثانية : النصوص الشرعية جاءت بنفي
مجمل ، وإثبات مفصل لأسماء الله وصفاته .**
المتأمل لطريقة الكتاب والسنة في ذكر أسماء الله
وصفاته نفيًا وإثباتًا ، يجد أنها تعتمد في الأصل على الإثبات

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (4/135) وأيضاً: ملخص منهاج السنة
للشيخ عبدالرحمن بن حسن : ص68.

المفصل والنفي المجمل ، وأنه لا يأتي خلاف هذا الأصل إلا قليلاً ، ولعلة معينة.

ولهذا كان منهج السلف وطريقتهم هي طريقة الكتاب والسنة في وصف الله تعالى ، فالإثبات لديهم على سبيل التعيين لكل فرد من أفراد الأسماء والصفات ، وضده الإثبات المجمل لها .

والنفي عندهم إنما يرد على سبيل العموم والشمول لكل فرد من أفراد ما يضاد الكمال من النقائص والعيوب ، وضده النفي المفصل لها⁽¹⁾.

وهذه المنهج في أسماء الله وصفاته نفياً وإثباتاً مما سار عليه أئمة الدعوة -رحمهم الله- تقريراً لها ، ورداً على المخالفين فيها.

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (وأما مذهب السلف في باب أسماء الله وصفاته نفياً وإثباتاً ، فإنهم يعتقدون أن الله بعث رسله بنفي مجمل وإثبات مفصل ، أما النفي: فإنهم ينفون عن الله ما لا يليق بجلاله وعظمته نفياً مجملاً. وأما الإثبات المفصل: فإنهم يثبتون له من الأسماء والصفات إثباتاً مفصلاً)⁽²⁾.

¹(?) انظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكاني ص153 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى: (147-1/148) و (2/336) .

²(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (13/133) .

وأما الإثبات المفصل: فكقوله تعالى: ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يُحْيِي﴾ في البقرة: ٢٥٥. وقوله تعالى: ﴿يُفْقِّحُ﴾ التحريم: ٢، ﴿يُثَبِّتُ﴾ الشورى: ١١، وفي مواضع متعددة: ﴿يُثَبِّتُ﴾ في إبراهيم: ٤، وقوله: ﴿يُثَبِّتُ﴾ في البقرة: ١٤ - ١٦، وقوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ﴾ في الحديد: ٣^(١).

فأئمة الدعوة -رحمهم الله- يقررون أن ما جاء في الكتاب والسنة من إثبات الصفات جاء على طريقة التفصيل ، مثل

²(?) المرجع السابق : (13/133) .

وصفة تعالى بالاستواء ، والعلم ، والقدرة ، والمحبة ،
والرضا إلى غير ذلك من صفات الكمال ، وما جاء في
الكتاب والسنة من نفي -كنفي مماثلة أحد من الخلق
للباري سبحانه- جاء على طريقة النفي الإجمالي ، كقوله
تعالى: **يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّ عَلَيْهِمْ** ، وقوله سبحانه: **يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّ عَلَيْهِمْ**
الشورى: ١١ ، ونحو ذلك. فنفي سبحانه المماثلة مطلقاً ،
والمشابهة والمساماة مطلقاً ، ولم ينف المماثلة في شيء
معين كأن يقول: لا سمي له في علمه ، أو في استوائه ،
أو لا مثل له في محبته ، أو كلامه ونحو ذلك^(١) .
وهذه القاعدة هي طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات
الصفات لله تعالى ، بخلاف منهج المخالفين لهم من
المتكلمين الذين يجمعون في الإثبات ويفصلون في النفي^(٢)

¹(?) انظر: التحفة المهدية لابن مهدي ص 36-37 .

على وجه التفصيل كل ما جاء به الكتاب والسنة من صفات الله ونعوته.

والمعطلون يثبتون مجملًا وينفون مفصلاً ، يثبتون ألفاظاً مجملَةً لا تسمن ولا تغني من جوع ، نفياً مفصلاً لجميع الصفات والأفعال لله . فأَي الفريقين أحق بإتباع الكتاب والسنة (!؟)⁽¹⁾.

وقد يأتي النفي في حق الله تعالى مفصلاً على خلاف الاستعمال الغالب ، وذلك لسبب أو أكثر من الأسباب التالية ، فمن ذلك:

1- نفى ما ادعاه الكاذبون في حقه تعالى من النقائص،

كما في قوله: ﴿يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ مريم: ٩١ - ٩٢.

2- دفع توهم النقص في كماله سبحانه ، كما في قوله

تعالى: ﴿لَا يَأْخُذُ بِهِ شَيْءٌ وَلَٰكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الأنبياء: ١٦، وقوله أيضاً: ﴿قَدْ جَاءَ جَعْلُهُ أَجْلُهُ﴾ ق: ٣٨⁽²⁾.

3- تهديد الكافرين في مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ البقرة: ٧٤⁽³⁾.

4- توسيع دائرة الإثبات بإثبات ما يصاد هذه الصفات المنفية من صفات الكمال.

¹(?) توضيح الكافية الشافية: ص 234 .

²(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين ص 28 .

³(?) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (1/207) .

فنفي السنة والنوم إثبات لكمال حياته ، وإحاطة علمه ،
وكمال قدرته ، ونفي الصاحبة والولد إثبات لصمديته
وعظمته وهكذا⁽¹⁾.

ولهذا فإن أئمة الدعوة يقررون أن كل نفي مفصل جاء في
النصوص لصفة من صفات الله تعالى فهو لسبب خاص
بهذه الصفة المنفية خرج بها عن القاعدة العامة المتضمنة
للإثبات المفصل والنفي المجمل.

يقول الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- مبيناً وجه النفي
المفصل في قوله تعالى: چپپپچ الإخلاص: ٣: (وأما قوله
تعالى: چپپپچ الإخلاص: ٣، فهي من باب النفي المفصل ،
لأنه صفة معينة ، وقد خرجت هذه الآية عن القاعدة
والأغلبية ، وهي أن طريقة القرآن في النفي "الإجمال"،
وذلك لسببين:

الأول: أن اليهود والمشركين نسبوا الولد إلى الله فرد الله
عليهم ، ونفي هذه الصفة بعينها . والثاني : أن الولد
والولادة صفة كمال في المخلوق ، فنفيت لئلا يتوهم أن
الله متصف بها ، فهي وإن كانت وصف كمال في المخلوق

¹(?) انظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكان ص156 ، وللتوسع
في أسباب النفي المفصل انظر: النفي في باب صفات الله عزوجل
لسعيداني ص113 .

إلا أنه كمال مقترن بالنقص ، هذا هو السبب في خروج هذه الآية عن القاعدة ، ولها نظائر قليلة ⁽¹⁾.

القاعدة الثالثة : النفي في حق الله يتضمن إثبات كمال الضد .

من القواعد التي يبنى عليها منهج أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات نفياً وإثباتاً، أن كل صفة نفاها تعالى عن نفسه فإنها متضمنة لأمرين :

الأول : انتفاء هذه الصفة . والثاني : ثبوت كمال ضدها ⁽²⁾. يقول ابن القيم -رحمه الله- مقررّاً هذه القاعدة : (فينبغي أن تعلم في هذا قاعدة نافعة جداً ، وهي أن نفي الشبه ، والمثل ، والنظير ليس في نفسه صفة مدح ، ولا كمال ، ولا يحمد به المنفي عنه ذلك بمجردة فإن العدم المحض الذي هو أخس المعلومات وأنقصها يُنفي عنه الشبه ،

¹(?) التحفة المهدية : ص 37-38 .

²(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين ص 27 .

والمثل ، والنظير ، ولا يكون ذلك كمالاً ومدحاً إلا إذا تضمن كون من نفي عنه ذلك قد اختص من صفات الكمال ، ونعوت الجلال بأوصاف باين بها غيره ، وخرج بها عن أن يكون له نظير ، أو شبه (1) .

فالنفي لا يكون فيه كمال ولا يمدح به صاحبه إلا إذا تضمن إثبات كمال ضده ، وإلا أصبح النفي محضاً ، والنفي المحض عدم محض فضلاً أن يمدح به الموصوف . ولهذا كانت طريقة الكتاب والسنة في النفي هو النفي المستلزم لإثبات الكمال (2) .

وهذه القاعدة المنهجية هي طريقة أئمة الدعوة في إثبات النفي في صفات الله تعالى . كما يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- مقررّاً هذه القاعدة : (فإن كل ما يمدح به الرب -تبارك وتعالى- من النفي فلا بد أن يتضمن ثبوتاً ، بل وكذلك كل ما يُمدح به شيء من الموجودات من النفي فلا بد أن يتضمن ثبوتاً ، وإلا فالنفي المحض معناه عدم محض ، والعدم المحض ليس بشيء ، فضلاً عن أن يكون صفة كمال) (3) .

¹(?) الصواعق المرسلّة: (4/1367) .

²(?) انظر: التدمرية لابن تيمية ص 57-58 .

³(?) الرسائل والمسائل النجدية : (4/135) .

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله : (وهذه قاعدة مفيدة أن النفي المقصود به المدح ، لا بد أن يكون متضمناً لضدة ، وهو الكمال ، لأن النفي عدم ، والعدم المحض ، لا مدح فيه)⁽¹⁾.

ويمثل الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- لما جاء في القرآن من النفي في حق الله المتضمن لإثبات صفات الكمال ، بما ذكره سبحانه في آية الكرسي في عدة مواضع منها⁽²⁾ :

- فمن ذلك قوله سبحانه : ﴿لَا يَأْخُذُ بِهِ شَيْءٌ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُ عَنِ السَّاعَةِ لَيَخْبُرُ﴾ البقرة: ٢٥٥ ، فنفي أخذ السنة والنوم له مستلزم لكمال حياته وقيوميته ، فإن النَّوم أخو الموت ، ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون.

- وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ فِي أَفْئُونٍ مِنْ شَيْءٍ لَهُ يَذُوقُونَ الْعَذَابَ﴾ البقرة: ٢٥٥ ، فنفي الشفاعة بدون إذنه مستلزم لكمال ملكه .

- ومنها قوله: ﴿لَا يَخْلُقُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ البقرة: ٢٥٥ ، بَيَّنَّ أنهم لا يعلمون من علمه إلا ما علمهم إياه ، كما قالت الملائكة:

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/35) ، وانظر: التحفة المهدية لابن مهدي ص146.

²(?) انظر: الرسائل والمسائل النجديّة (4/136) .

چېدېتدثڅچ البقرة: ٣٢ ؛ فكان في هذا النفي إثبات أنه عالم ،
وأن عباده لا يعلمون إلا ما علمهم إياه .

- وأيضاً في قوله تعالى: چ□□□□□□□□□□ البقرة: ٢٥٥، أي: لا
يثقله ولا يكربه ، وهذا النفي يتضمن كمال قدرته ، فإنه مع
حفظه السماوات والأرض لا يثقل ذلك عليه ، كما يثقل
على من في قوته ضعف ، وهذا كقوله: چققچچچچچچچ
چچچچ ق: ٣٨، فتَرَّه نفسه عن اللغوب ومعناه الإعياء والتعب
كما ذكر أهل اللغة⁽¹⁾⁽²⁾.

فهذه القاعدة المهمة تمثل المنهج الشرعي الذي جاءت به
نصوص الكتاب والسنة في النفي الوارد في حق الله تعالى
، ولهذا فقد اعتنى أئمة الدعوة بتقريرها والتزامها كما هي
طريقة ومنهج أهل السنة والجماعة .

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (5/256) ، لسان العرب لابن
منظور (1/742).

²(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (136-4/135) وأيضاً: التحفة
المهدية لابن مهدي ص 147-149 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن
عيسى (213-2/210) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (111-17/109).

المبحث الثاني : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في قضية الألفاظ المجملة .

وفيه قاعدتان :
**القاعدة الأولى: وجوب مراعاة ألفاظ الشارع في
أسماء الله وصفاته نفيًا وإثباتًا .**
**القاعدة الثانية : الواجب في الألفاظ المجملة
التوقف فيها نفيًا وإثباتًا مع الاستفصال عن مراد
قائلها .**

المبحث الثاني : القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في قضية الألفاظ المجملة .

تمهيد :

الألفاظ المستعملة في حق الله تعالى نفيّاً وإثباتاً لاتخلو
من أحد نوعين :

الأول : لفظ ورد في الكتاب أو السنة أو الإجماع . فهذا لفظ
يجب القول بموجبه سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه ، وذلك
لأن الرسول ﷺ لا يقول إلا حقاً ، والأمة لاتجتمع على ضلالة .
وهو إما أن يكون من باب الإثبات فيجب إثباته كما جاء في
الكتاب والسنة سواء كان خبراً ، أو وصفاً ، أو كلاهما .

كصفة السمع ، والبصر ، والكيد ، والمكر .

أو يكون مما ورد في باب النفي فيجب نفيه على طريقة
الكتاب والسنة ، كنفي التمثيل ، والسنة ، والنوم ونحوها .
وأما النوع الثاني : فهو لفظ لم يرد به دليل

شرعي ، كالألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة ،
كلفظ الجوهر والجسم والجهة ونحوها⁽¹⁾ .

¹(?) انظر: القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكان ص197.

وهذا النوع من الألفاظ يسمى الألفاظ المجملة ، وهي: كل لفظ لم يرد في الشرع ، واحتمل معناه حقاً وباطلاً لامن حيث دلالة وضعاً ، ولكن من جهة تعدد معانيه ، وتنوع مدلولاته بحسب الاصطلاحات والاستعمالات⁽¹⁾.

وفي هذا المبحث سيتناول البحث منهج أئمة الدعوة في التعامل مع هذه الألفاظ من خلال القواعد المنهجية الآتية .

¹(?) انظر: المرجع السابق ص196 ، وأيضاً : الرسائل والمسائل النجدية (2/226) للشيخ عبدالله أبا بطين ، والدرر السنية (3/78) لابن معمر ، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/296) ، الصواعق المرسلة لابن القيم (4/1439) .

القاعدة الأولى : وجوب مراعاة ألفاظ الشارع

في أسماء الله وصفاته نفيًا وإثباتًا .

لما كان باب الأسماء والصفات الإلهية من الأمور الغيبية ،
والعقل لا يمكنه أن يستقل بإدراك ما يستحقه تعالى من
الأسماء والصفات ، وجب الوقوف في ذلك على النص ،
ومراعاة ألفاظ الشارع فيها نفيًا وإثباتًا .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (والأحسن في هذا الباب
مراعاة ألفاظ النصوص فيثبت ما أثبت الله ورسوله باللفظ
الذي أثبتته ، وينفي ما نفاه الله ورسوله كما نفاه ، وهو أن
يثبت النزول والإتيان والمجيء ، وينفي المثل والسمي
والكفو والند)⁽¹⁾.

ويقول إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-
مبينًا مذهب السلف في التزام ألفاظ الشرع في باب
الأسماء والصفات نفيًا وإثباتًا : (مذهب الإمام أحمد وغيره
من السلف ، أنهم لا يتكلمون في هذا النوع ، إلا بما تكلم
الله به ورسوله ، فما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته رسوله
أثبتوه ؛ مثل الفوقية ، والاستواء ، والكلام والمجيء وغير
ذلك. وما نفاه الله عن نفسه ونفاه عنه رسوله نفوه ؛
مثل: المثل ، والند ، والسمي وغير ذلك.

¹(?) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني ، بيان تلبيس الجهمية ، تحقيق:

محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، (1/622) .

وأما ما لا يوجد عن الله ورسوله إثباته ولا نفيه ؛ مثل :
الجوهر ، والجسم ، والعرض ؛ والجهة ، وغير ذلك ، لا
يثبتونه (1) .

ويؤكد الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ على ضرورة
مراعاة لفظ الشارع في إطلاق أسماء الله وصفاته ، بقوله
: (فعليك بمراعاة ما أطلقه سبحانه على نفسه من
الأسماء والصفات ، والوقوف معها ، وعدم إطلاق ما لم
يطلقه على نفسه ما لم يكن مطابقاً لمعنى أسمائه
وصفاته ، وحينئذ فيطلق المعنى لمطابقته لها دون اللفظ ،
ولا سيما إذا كان مجملاً أو منقسماً أو ما يمدح به وغيره)
(2) .

فدلت هذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة : على أن
الواجب على كل مسلم النظر في باب الأسماء والصفات
من خلال ما جاءت به نصوص الكتاب والسنة فما أثبتته الله
ورسوله أثبتته ، وما نفاه الله ورسوله نفاه ، وأن يعتصم
بالألفاظ الواردة في هذا نفيّاً وإثباتاً (3) .

¹(?) الدرر السنية : (3/6) .

²(?) تيسير العزيز الحميد : ص 553 .

³(?) انظر: الضياء الشارق لابن سحمان ص 249 .

القاعدة الثانية : الواجب في الألفاظ المجملة التوقف فيها نفيًا وإثباتاً مع الاستفصال عن مراد قائلها .

الألفاظ المستعملة في حق الله على نوعين :
الأول: لفظ ورد به الكتاب والسنة والإجماع . وهو في باب
توحيد الأسماء والصفات إما أن يكون خبراً ، أو صفة ،
أو كلاهما . جاء إثباته أو نفيه في حقه تعالى .
الثاني : لفظ لم يرد به دليل شرعي كالألفاظ التي تنازع
فيها أهل الكلام كلفظ الجوهر والجسم والجهة ونحوها ،
وهو المقصود بـ"الألفاظ المجملة" .
وهذه الألفاظ المجملة الواجب فيها كما هو مذهب السلف
التوقف نفيًا وإثباتاً ، والاستفصال من قائلها عن مراده بها ،
فإن بين معنى حقاً قبل ، وإن بين معنى باطلاً رد ، مع أن
الواجب أن يُعبر بالألفاظ الشرعية الواردة ⁽¹⁾ .

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (2/226) للشيخ عبدالله أبا بطين ،
والدرر السنية (3/78) لابن معمر ، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/296) ، الصواعق المرسله لابن القيم (4/1439) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا ، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه ، حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقا قبل ، وإن أراد باطلاً رد ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى ، كما تنازع الناس فى الجهة والتحيز وغير ذلك)⁽¹⁾.

فدلت هذه القاعدة المنهجية على أن الواجب عدم استعمال هذه الألفاظ المجملة ، وذلك لعدة أمور :

- 1- أن هذه الألفاظ مبتدعة شرعاً ، فمستعملها مبتدع فى الدين بما ليس فيه .
- 2- أن باب الأسماء والصفات منوط بالنصوص ، والنصوص لم تأت باستعمالها ولا نفيها .
- 3- أن فيها إجمالاً يجعلها محتملة للحق الموافق لمعاني الكتاب والسنة ، والباطل المخالف لهما ، فيلتبس الأمر بينهما⁽²⁾.
- 4- عدم استعمال السلف لها لا إثباتاً ولا نفيًا .

¹(?) التدمرية لابن تيمية : ص 65-66 .

²(?) انظر: الصواعق المرسله لابن القيم (926-3/927) .
316

5- أنها تفضي إلى التنازع في الأمة والاختلاف ، فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة ومعان مشتبّهة .

6- أن هذه الألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك⁽¹⁾ .

وعلى نحو منهج السلف سار أئمة الدعوة في التعامل مع هذه الألفاظ المائلة التي كثيراً ما يوردها المتكلمون في مقالاتهم ومناقشاتهم .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (والمقصود : أن الأئمة كأحمد وغيره لما ذكر لهم أهل البدع الألفاظ المائلة ، كلفظ : الجسم ، والجوهر ، والحيز ، لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات ، ولا على إطلاق النفي)⁽²⁾ . إلى أن قال :

(وقد تبين لكم الصواب ، أن عقيدة أهل السنة هي السكوت ؛ من أثبت بدعوه ، ومن نفى بدعوه ؛ فالذي يقول : ليس بجسم ، ولا ، ولا ، هم : الجهمية ، والمعتزلة ؛

¹(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان: ص7-8 ، الدرر السنية : (3/79) عن الشيخ حمد بن معمر ، الضياء الشارق لابن سحمان: ص205 ، تنبيه النبيه لابن عيسى : ص22 ، والقواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكاني: ص198-199 .

²(?) الدرر السنية : (8-3/7) .

والذين يثبتون ذلك ، هو: هشام وأصحابه ؛ والسلف بريئون من الجميع؛ من أثبت بدعوه، ومن نفى بدعوه⁽¹⁾.

ويبين الشيخ عبد الله أبا بطين-رحمه الله- أن هذه القاعدة هي طريقة أهل السنة في كل لفظ لا يوجد في الكتاب ولا في السنة ، ولا في كلام أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين ، لا نفيه ولا إثباته.

فإنهم لا يثبتون ولا ينفون مثل هذا اللفظ إلا بعد الاستفسار عن معناه . فإن وجد معناه مما أثبتته الرب لنفسه أثبت ، وإن وجد مما نفاه الرب عن نفسه نفى ، وإن وجد اللفظ أثبت به حق وباطل وكان مجملًا يراد به حق وباطل ، فهذا اللفظ لا يطلق نفيه ولا إثباته، وذلك كلفظ: الجسم، والجوهر، والجهة ونحوها. مع كراهة السلف والأئمة إجمالاً للكلام المحدث لاشتماله على كذب وباطل، وقول على الله بلا علم⁽²⁾.

ويبين الشيخ سليمان بن سحمان-رحمه الله- أن سبب كراهة استعمال هذه الألفاظ المجملة التي أطلقها أهل الكلام يرجع إلى أن هذه الألفاظ مبتدعة مخترعة ، لم يرد بنفيها

¹(?) المرجع السابق : (8-3/7) .

²(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (227-2/226) ، وأيضاً: تنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص 8 .

ولا إثباتها كتاب ولا سنة ولا قول صاحب ، ولا أحد من أئمة
التابعين ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين الذين يعتد
بقولهم في هذا الباب⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- معنى آخر في
كراهة إطلاق مثل هذه الألفاظ يرجع إلى أن أهل الكلام
أثبتوا في هذه الألفاظ معاني باطلة مخالفة للكتاب والسنة
والعقل الصريح ، كما أدخلوا في نفيهم لها نفي أنواع من
الحق دلت عليه النصوص .

فإنهم أدخلوا في مسمى الجسم والعرض⁽²⁾ والجوهر
والمتحيز وحلول الحوادث⁽³⁾ وأمثال ذلك. من الألفاظ التي

¹(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة ص 7 .

² (?) العرض -بالتحريك- عند المتكلمين هو : ما لا يقوم بذاته ، أو هو
الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل. كاللون المحتاج في
وجوده إلى جسم يحله ويقوم هو به . انظر: التعاريف للمناوي (510) ،
الكليات للكفوي (625) .

³(?) مصطلح حلول الحوادث عند المتكلمين مما لم يرد نفيه ولا إثباته في
كتاب ولا سنة ، ولهذا فهو من الألفاظ المجملة التي ينبغي التفصيل فيها ،
فإن أريد به أنه ليس تعالى محلاً للتغيرات ، والاستحالات ، أو أنه لا يحل
بذاته شيء من مخلوقاته المحدثه، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن له،
فهذا نفي صحيح . وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية كالكلام والغضب
والرضا والنزول وغيرها ، وهذا المعنى هو ما يقصده المتكلمون عند نفيه
فهذا نفي باطل . وتسميتهم لهذه الصفات بالحوادث اصطلاح بدعي أحدثه
أهل الكلام ليس عليه دليل من اللغة ولا العرف ولا الشرع . انظر: مجموع
الفتاوى لابن تيمية (6/91) . ودرء التعارض (2/12) ، وشرح العقيدة

نفوها أموراً مما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ ،
كنفي كلامه وعلوه ، ورؤيته لأن رؤيته على اصطلاحهم لا
تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم ، ثم يقولون: والله
منزه عن ذلك ، فلا تجوز رؤيته.

وكذلك يقولون: المتكلم لا يكون إلا جسماً متحيزاً ، والله
ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلماً ولا فوق العرش وأمثال
ذلك⁽¹⁾.

ثم يبين الشيخ ابن عيسى أن المنهج الواجب في مناقشة
مثل هؤلاء ممن يطلقون مثل هذه الألفاظ المجملة يكون
بالاستفصال منهم عن مرادهم ومقصودهم بها.
فيقول المناقش لهم : ما تريدون بهذه الألفاظ؟ فإن
فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت ، وإن فسروها
بخلاف ذلك ردت.

ويرى الشيخ ابن عيسى أن سلوك منهج الاستفصال في
الألفاظ المجملة مع هؤلاء فيه نجاة من إشكاليتين :
الأولى : أنه إن امتنع مطلقاً عن التكلم بهذه الألفاظ نفياً
وإثباتاً ، فإنهم قد ينسبونه إلى العجز والانقطاع .
والثانية : أنه إن تكلم بها معهم دون تفصيل فسينسبون
إليه إطلاق تلك الألفاظ التي تحتل حقاً وباطلاً ،

الطحاوية لابن أبي العز (1/189).

¹(?) انظر: تنبيه النبيه : ص 22 .

وسيؤهمون الجهال باصطلاحهم أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي ينزه الله عنها⁽¹⁾.

ويؤكد الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- على هذا المنهج في التعامل مع هذه الألفاظ ، بقوله: (فهذه الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها ، لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها ، فإن كان معنى صحيحاً قبل، لكن ينبغي

¹(?) انظر: المرجع السابق ص22 ، وأيضاً : سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب ، التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ص56-57. وقد وقع خلاف في نسبة هذا الكتاب للشيخ سليمان بن عبدالله : فممن أثبت له إسماعيل باشا في إيضاح المكنون (1/338) وهدية العارفين (1/408) وكحالة في معجم المؤلفين (1/793) والزركلي في الأعلام (3/129) والشيخ عبدالرحمن آل الشيخ في مشاهير علماء نجد ص30 ، وأنكر نسبته الشيخ عبدالله البسام في علماء نجد (2/346-347) ونسبه إلى محمد بن علي بن غريب ، ونقل عن الشيخ سليمان الصنيع أن الكتاب هو من تأليف كل من : الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب والشيخ حمد بن ناصر بن معمر والشيخ محمد بن علي بن غريب. علماء نجد (6/314) ولعل هذا هو الأرجح: وهو أن هذا الكتاب أشترك فيه هؤلاء العلماء ، خاصة إذا ما علمنا أن البسام في علماء نجد رجح نسبته لمحمد بن غريب ، والقاضي في روضة الناظرين (1/328) نسبه للشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب ، والشيخ فوزان السابق في البيان والإشهار ص(45) نسبه للشيخ حمد بن معمر . انظر: د. عبدالعزيز بن محمد العبد اللطيف ، دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض ، ص59-60 ، والإمام المحدث سليمان بن عبدالله آل الشيخ للشمراني ص149-155 .

التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد ، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك⁽¹⁾.

- وفيما يلي أشير إلى جملة من الألفاظ والعبارات المجملة ، التي بين أئمة الدعوة -رحمهم الله- موقفهم منها ، فمن ذلك :

1- ظاهر نصوص الصفات هل هو مراد أم لا ؟⁽²⁾.

من العبارات المجملة التي يطلقها المتكلمون قولهم: "ظاهر النصوص غير مراد". ومقصودهم بهذه العبارة أن نصوص الصفات ظاهرها التشبيه بين الخالق والمخلوق ، ولما كان الخالق جل وعلا منزهاً عن مشابهة أحد من المخلوقين وجب نفي هذا الظاهر ، وادعاء أن ظاهر هذه النصوص غير مراد .

¹(?) تنبيه ذوي الألباب السليمة: ص 7-8 .

² (?) الظاهر ضد الباطن ، و ظَهَرَ الشيء تبين وظهر على فلان غلبه . وظاهر نصوص الصفات هو ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني. انظر: مختار الصحاح للرازي ص 197 ، لسان العرب لابن منظور (4/520) ، والقواعد المثلى لابن عثيمين ص 41 .

يقول الرازي⁽¹⁾ في أساس التقديس: (القسم الثاني: وهو في تأويل المتشابهات من الأخبار والآيات ، والكلام فيه مرتب على مقدمة وفصول ، أما المقدمة : فهي في بيان أن جميع فرق الإسلام مقرون بأنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار ، أما في القرآن فبيانه من وجوه...)⁽²⁾. ثم أخذ في تأويل جملة كبيرة من نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة وشبهته في ذلك أن ظاهر هذه النصوص هو التشبيه ، وأن هذا الظاهر غير مراد.

وقد بين أئمة أهل السنة والجماعة -رحمهم الله- أن ظاهر النصوص -وهو ما يتبادر منها إلى العقل والفهم من المعاني⁽³⁾- يقتضي إثبات الصفات اللائقة بجلال الله

¹ (?) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ، التيمي البكري ، فخر الدين الرازي ، ويعرف بابن الخطيب ، أو بابن خطيب الري ، أبو عبد الله ، من فقهاء الشافعية ، وأئمة المتكلمين ، ولد بالري سنة 544هـ ، وهو من أئمة الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعري بالفلسفة والاعتزال . له مصنفات كثيرة منها: "مفاتيح الغيب" في تفسير القرآن ، "معالم أصول الدين" ، "أساس التقديس" الذي رد عليه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية . توفي بهراة سنة 606هـ . انظر: البداية والنهاية (13/55) ، طبقات الشافعية الكبرى (8/81) .

² (?) أساس التقديس في علم الكلام : ص 67 .

³ (?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/356) ، والقواعد المثلى لابن عثيمين ص 41 .

وعظمته ، فليس الظاهر عندهم ما يماثل صفات المخلوقين ، كما يظنه أهل الكلام .

وبسبب هذا الخطأ والتخليط صار لفظ الظاهر لفظاً مجملاً مشتركاً فلا يقال: الظاهر مراد أو غير مراد إلا بعد الاستفسار عن مقصود القائل بلفظة الظاهر⁽¹⁾.

ولهذا كان الواجب عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- التفصيل في هذه العبارة المجملة كغيرها من العبارات التي تحتمل معنى حقاً وباطلاً ، فما كان من حق فيقبل وما كان باطلاً فيرد .

يقول الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمه الله : (واعلم أن كثيراً من المتأخرين ، يقولون: هذا مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها ، إقرارها على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد ، وهذا لفظ مجمل.

فإن قول القائل: ظاهرها غير مراد . يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين ، وصفات المحدثين ، فلا شك أن هذا غير مراد ، ومن قال هذا فقد أصاب ، لكن خطأ في إطلاق القول أن هذا ظاهر النصوص . فإن هذا ليس هو الظاهر ، فإن إيماننا بما ثبت من نعوته ، كإيماننا بالذات المقدسة ، إذ الصفات تابعة للموصوف ، فنعقل وجود الباري وننزه ذاته المقدسة عن الأشباه ، من غير أن نتعقل

¹(?) انظر: التدمرية لابن تيمية ص 69 .
324

الماهية⁽¹⁾؛ فكَذلك القول في صفاته : نؤمن بها ، ونعقل وجودها ، ونعلمها في الجملة ، من غير أن نتعقلها ، أو نشبهها ، أو نكيفها ، أو نمثلها بصفات خلقه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً⁽²⁾.

وفصل الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- في هذا المعنى بقوله : (فإن قوله : ظاهرها غير مراد. يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين ، مثل أن يُراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلى إليه ، وأن الله معنا ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك ، فلا شك أن هذا غير مراد . ومن قال إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى ، ولكن أخطأ في إطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث . فإن هذا المجال ليس هو الظاهر على ما قد تبين في غير هذا الموضع ، اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس فيكون القائل بذلك مصيباً بهذا الاعتبار معذوراً في هذا الإطلاق ، فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية ، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر أن

¹(?) ماهية الشيء كنهه وحقيقته أخذت من النسبة إلى ما هو أو ما هي .
الكليات للكفوي (863)، المعجم الوسيط (2/892) .

²(?) الدرر السنية : (3/75) ، وانظر: التدمرية لابن تيمية ص67.

هذا ليس هو الظاهر حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام
رسوله حقه لفظاً ومعنى ⁽¹⁾.

2- نفي الجسم أو التجسيم ⁽²⁾.

إطلاق لفظ الجسم في حق الله تعالى لم يرد في الكتاب
والسنة نفيّاً ولا إثباتاً ، بل لم يرد عن أحد من السلف من

¹(?) تنبيه النبيه: ص86 ، وانظر: ص102، 181 .

²(?) وأصل الجسم في اللغة بمعنى الجسد ، والجسم جماعة البدن أو
الأعضاء . انظر: مختار الصحاح ص58 ، ولسان العرب (12/99) . وتوضيح
المقاصد وتصحيح القواعد (213-214) .

أهل القرون الفاضلة⁽¹⁾. وأول من عرف عنه استعمال هذا اللفظ متكلمة الشيعة كهشام ابن الحكم⁽²⁾ وغيره⁽³⁾. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيانه لمعنى لفظ الجسم في اللغة وفي استعمال المتكلمين : (وهذا اللفظ لما كثر استعماله في كلام النظار تفرقوا في معانيه لغة ، وعقلاً ، وشرعاً تفرقاً ضل به كثير من الناس. فإن هذا اللفظ أصله في اللغة هو الجسد⁽⁴⁾... ثم إن أهل النظر استعملوا لفظ الجسد في أعم من معناه في اللغة ، كما فعلوا مثل ذلك في لفظ الجوهر ولفظ العرض ولفظ

¹(?) انظر: مجموع الفتاوى (4/152) .

²(?) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء ، الكوفي ، الشيعي ، أبو محمد ، متكلم ، مناظر. ولد بالكوفة ، ونشأ بواسط ، وسكن بغداد ، وانقطع إلى يحيى بن خالد البرمكي ، ولما حدثت نكبة البرامكة استتر في الكوفة ، حكي عنه مقالات شنيعة في تشبيه الخالق جل وعلا ، وانتسبت إليه طائفة سمو بالهشامية. من مؤلفاته العديدة : "الإمامة" و"الدلالات على حدوث الاشياء" و"الرد على الزنادقة". توفي بالكوفة سنة 230هـ. انظر: الفهرست (1/249) ، الوافي بالوفيات (26/57) ، سير أعلام النبلاء (10/543).

³(?) انظر: مقالات الإسلاميين ص31 ، التبصير في الدين ص120 ، الفرق بين الفرق للبغدادى ص48 ، الملل والنحل (1/184) ، والفصل لابن حزم (5/42) . وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، منهج السنة النبوية ، تحقيق: محمد رشاد سالم ، (2/217) .

⁴(?) انظر: لسان العرب (12/99) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (214-2/213) .

الوجود ولفظ الذات وغير ذلك ، فاستعملوا لفظ الجسم فيما يقوم بنفسه وتمكن الإشارة إليه الحسية المختلفة)⁽¹⁾

ثم يبين -رحمه الله- حدوث هذا اللفظ في الشرع بقوله: (وأما الشرع فالرسل وأتباعهم الذين من أمة موسى وعيسى ومحمد ﷺ لم يقولوا إن الله جسم ، ولا إنه ليس بجسم ، ولا إنه جوهر ، ولا إنه ليس بجوهر ، لكن النزاع اللغوي والعقلي والشرعي في هذه الأسماء ، هو مما أحدث في الملل الثلاث بعد انقراض الصدر الأول من هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء ، والذي اتفقت عليه الرسل وأتباعهم ما جاء به القرآن والتوراة من أن الله موصوف بصفات الكمال ، وأنه ليس كمثله شيء)⁽²⁾.

ولما كان لفظ الجسم والتجسيم مالم يرد في الكتاب ولا السنة اطلاقه في حق الله تعالى لانفياً ولا إثباتاً فقد سلك أئمة الدعوة فيه منهجهم في الألفاظ المجملة .

¹(?) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، تحقيق وتعليق: د. علي بن حسن بن ناصر وآخرون (4/428-430) . وانظر في هذه المقالات: مقالات الإسلاميين ص59-60 ، التوحيد للماتريدي ص38 ، وأساس التقديس للرازي ص65، والكليات للكفوي ص344 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/314-315) .

²(?) الجواب الصحيح (4/432) .

يقول الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله : (فمذهب الوهابية هو مذهب أهل السنة المحضة ، كالإمام أحمد وذويه ، فلا يطلقون لفظ التجسيم لا نفياً ولا إثباتاً)⁽¹⁾ .

وقد علل الشيخ موقف أئمة الدعوة هذا من وجهين : الأول : أن لفظ التجسيم ليس مأثوراً لا في كتاب ولا سنة ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمة المسلمين، فصار من البدع المذمومة. الثاني: أن معناه يدخل فيه حق وباطل⁽²⁾ .

ثم أخذ الشيخ -رحمه الله- في موضع آخر في سرد جملة من الأدلة من الكتاب والسنة الدالة على إثبات صفات الله عز وجل مع بيان أقوال السلف في ذلك ، وكيف زعم المبتدعة أن إثباتها تجسيم ، ثم يرد عليهم نظماً ، ومن ذلك قوله :

فليس بتجسيم ثبوت استوائه **** على عرشه لكنما الفوق يفهم

ويعلم من نص الكتاب وسنة **** لأفضل خلق الله من هو أعلم

أليس على هذا صحابة أحمد **** وأهل الحجا لو كنت ويحك تفهم

¹(?) الضياء الشارق : ص 205 .

²(?) المرجع السابق بنفس الصفحة .
329

وإن لم يكن ما بلغوه هو الهدى****فمن ذا الذي منه
الهدى يتعلم
أولئك هم أهدي سبيلاً ومنهجاً****وإن لم يكونوا المهتدين
فمن هم⁽¹⁾
إلى أن قال رحمه الله :
فإن كان تجسيمياً ثبوت صفاته****لديكم فإني اليوم عبد
مجسم
فسبحانه عن إفكهم وضلالهم****وطغيانهم فالله أعلى
وأعظم⁽²⁾.

ويرد الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب على من زعم
أن إثبات نصوص الصفات يستلزم التجسيم ، وأن مذهب
السلف فيه تشبيه وتجسيم ، بقوله: (السيوطي وغيره من
أهل السنة ينفون عن الله مشابهة المخلوقات ، ومماثلة
الأجسام المصنوعات- فإن قال: إن لازم كلامهم يقتضي
التجسيم والتشبيه. قلنا هذا ممنوع عند أهل السنة، فإنهم
يقولون: إن إثبات الصفات لله تبارك وتعالى ، وإثبات رؤيته
تعالى لا يقتضي ذلك ، ولا يلزم منه التجسيم . ولكن هذا
شأن أهل البدع والضلال ، يردون كتاب الله وسنة رسوله

¹(?) الضياء الشارق : ص 239 .

²(?) الضياء الشارق : ص 240 ، وانظر: التحفة المهدية : ص 98-101 .

بهذه الخرافات الباطلة والجهالات ، والضلالات الكاذبة
الفاسدة⁽¹⁾.

3- لفظ التبعض أو الأبعاض⁽²⁾ .

نفي التبعض أو الأبعاض عن الله تعالى من الألفاظ
المحدثة التي لم ترد في كتاب الله تعالى ، ولا في سنة
نبيه ﷺ نفيّاً ولا إثباتاً .

وقد بين أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن هذا القول مبتدع
مخترع لم يقله أحد من السلف رضوان الله عليهم ، وليس
مذكوراً في عقائد أهل السنة والجماعة ، بل هو من جنس
ما يذكره أهل البدع من قولهم: ليس بجوهر ، ولا عرض ،
ولا جسم ، وليس له أعراض ، ولا أغراض إلى غير ذلك .
ومثله في المعنى قولهم في الخالق تعالى أنه الواحد: أي
الذي لا ينقسم ، ولا يتجزأ . فهو قول مبتدع لم يقل به أحد

¹(?) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية ضمن الرسائل
والمسائل النجدية : (4/113) .

²(?) الأبعاض جمع بعض . وَبَعْضُ الشَّيْءِ وَاحِدٌ أَبْعَاضِهِ ، وبعض كل شيء
طائفة منه ، وَبَعْضُهُ تَبْعِيضٌ أي جزأه فتَبَعَّضَ . انظر: مختار الصحاح ص 37 .
وأنكر الأصمعي دخول الألف واللام على بعض لأنها معرفة من غير ألف ولام
، وخالفه في ذلك سيبويه والأخفش فاستعملوا ذلك في كتبهما . قال
الأزهري: النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكُل وإن أباه الأصمعي .
انظر: تهذيب اللغة (1/311) ، لسان العرب (7/119) .

من سلف الأمة وأئمتها ، بل هو من كلام من ينتسب إلى أهل السنة والجماعة من المتكلمين وغيرهم⁽¹⁾.

وأئمة الدعوة -رحمهم الله- وإن كانوا يقررون : أن الله تعالى منزّه عن مشابهة شيء من المخلوقات سواء في ذواتهم أو صفاتهم أو أبعاضهم كما هو إجماع المسلمين ، لكنهم يحذرون من إطلاق المتكلمين لنفي هذا اللفظ ، لأنهم نفوا لأجله جملة من الصفات الخيرية الثابتة لله تعالى في نصوص الكتاب والسنة .

ولهذا يقول الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- عن هذا اللفظ ، وما يريد المتكلمون بنفيه عن الله تعالى وإنكار بعض اتباعهم على أئمة الدعوة إثباتهم لنصوص الصفات بدعوى نفي الأبعاد والتبعيض: (فأما الأبعاد: فمرادهم بتنزيهه عنها: أنه ليس له وجه ولا يدان ، ولا يمسك السموات على أصبع ، والأرض على أصبع ، والشجر على أصبع ، والماء على أصبع ، فإن ذلك كله أبعاد ، والله منزّه عن الأبعاد -كما ذكره ابن القيم -رحمه الله- عنهم في "الصواعق المرسلّة"⁽²⁾ - فإذا عرفت هذا من قيلهم ، وعقائد قلوبهم ، وأنهم إنما نزّهوه عما يليق بجلاله وعظمته وكبريائه ، وإحاطته بجميع مخلوقاته ، وأنهم ما عرفوا الله

¹(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص 28-30 .

²(?) انظر: الصواعق المرسلّة (3/935) .

حق معرفته، ولا قدره حق قدره ، ولا عظموه حق عظمتهم
، فخرجوا عن المعقول ونبذوا المنقول وراء ظهورهم كأنهم
لا يعلمون، فجاء هؤلاء الضلال الغلاة والملاحدة الجهال ،
فتوهموا أن هذا من قول الوهابية ، وأنهم خرجوا بهذا
القول عن جماعة أهل السنة المحضة ، وما علم هؤلاء
الجهلة أن هذا صريح الكتاب والسنة (1).

4- لفظ الحد في صفات الله (2).

إثبات لفظ الحد ونفيه عن صفات الله تعالى مما لم يأت
إطلاقه عليه تعالى في الكتاب والسنة.
لكن جاء إثبات الحد ونفيه في بعض عبارات السلف -رحمهم
الله- فمما جاء في نفي الحد ماورد عن الإمام أحمد بن
حنبل -رحمه الله- في رواية حنبل عنه أنه سئل عن قوله
تعالى: **قُلْ قُلُوبُهُمْ حديد**؛ ٤، وقوله: **قُلْ قُلُوبُهُمْ حديد**؛ ٤
المجادلة: ٧، قال: علمه . عالم بالغيب والشهادة ، علمه
محيط بالكل ، وربنا على العرش بلا حد ، ولا صفة ، وسع
كرسيه السموات والأرض بعلمه (3).

¹(?) الضياء الشارق : ص230 ، وانظر: التحفة المهدية : ص101 .

²(?) **الْحَدُّ**: القَصْل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حُدود . وفصل ما بين كل شيئين: **حَدٌّ** بينهما .
ومنتهى كل شيء: **حَدُّه** . انظر: مختار الصحاح ص68 ، ولسان العرب (3/140) .

فهو أقرب إليك من حبل الوريد ، وهو بائن من خلقه .
وقال حرب: قلت لإسحاق بن راهويه العرش بحد؟ قال
نعم⁽¹⁾.

وهذه الآثار الواردة عن الأئمة لاتعارض بينها فإن لفظ
(الحد) عند السلف يطلق ويراد به أحد أمرين :
الأول: العلم بالله تعالى وبحقيقة صفاته . ونفي الحد بهذا
الاعتبار المراد به نفي إحاطة أحد من الخلق بذاته سبحانه
كما قال تعالى: **چېږېډچ طه: ١١٠** ، وكيفية صفاته كالاستواء ،
والكلام ، والسمع ، والبصر ، والضحك ، وغير ذلك من
الصفات.

والثاني: ماينفصل به الشيء عن غيره . وإثبات الحد له
سبحانه بهذا المعنى فيه إثبات مباينته تعالى لخلقه ، فنفي
الحد بهذا المعنى فيه نفي لوجود الرب تعالى وإثبات حلوله
في خلقه تعالى الله عن ذلك ، ولهذا قال ابن المبارك

المسلمين وعلماء من أعلام الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ
والصدق والورع والزهد ، ورحل إلى العراق والحجاز واليمن والشام ، وله
مع الشافعي مناظرة في بيوت مكة . من تصانيفه : المسند ، وكتاب
التفسير . توفي سنة 237هـ . انظر: تاريخ بغداد (6/345) ، تاريخ دمشق (8/119)، وفيات الاعيان (1/199).

¹(?) انظر: الإبانة لابن بطة (3/161) .
335

وغيره من السلف في وصف استوائه تعالى على العرش
أنه بحد⁽¹⁾.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم موضحاً معنى (الحد)
في حق الله تعالى الوارد في قول السفاريني رحمه الله :
سبحانه قد استوى كما ورد **** من غير كيف قد تعالى أن
يُحد⁽²⁾

(وقوله : قد تعالى أن يحد. أراد: نفي إحاطة علم الخلق
به أن يحدوه ، أو يصفوه بغير ما أخبر به عن نفسه ، ليتبين
أن العقول لا تحيط بصفاته ، كما قال تعالى: چ بېدېچ طه:
١١٠. قال أحمد: وهو على العرش بلا حد ، كما قال : چ چ چ
چچ يونس: ٣، أي استوى كيف شاء ، ليس كمثله شيء ، ولا
ينافي ما نص عليه هو وغيره من الأئمة ، كابن المبارك ،
قالوا : على العرش بحد ، قال أحمد: هكذا هو عندنا ، يعني
أنه عال على عرشه ، بائن من خلقه . وقد يريد المبتدعة
بنفي الحد معنى باطلاً ، قال ابن القيم : يقولون : ننزه
الله عن الحدود ، والجهات ، إنه ليس فوق السماوات ، ولا

¹(?) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (333-1/332) .

²(?) الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية ص 54 .

على العرش ، ولا يشار إليه ، ونحو ذلك انتهى.⁽¹⁾ فنفي
الحد بهذا المعنى ، نفي لوجود الرب ، تعالى وتقدس⁽²⁾.

ويرى الشيخ سليمان بن سحمان أن لفظ (الحد) في أصله
من الألفاظ المجملة التي لم ترد في حقه تعالى في
الكتاب والسنة لانفياً ولا إثباتاً ، وهي تحمل معنى حقاً وآخر
باطلاً .

ولما كان المتكلمون يطلقونه ويريدون به نفي علوه
سبحانه ، كان الواجب عدم إطلاقه كما يقول رحمه الله :
(فاعلم أن قول الشارح على هذه اللفظة المحتملة
الموهمة المطلقة حيث قال : " تعالى الله أن يحد. وفيه
الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مستوياً على عرشه
أن يحد ، تعالى الله عن ذلك، إذ المحدود محدث ،
والمحدث مفتقر للخالق.." إلى آخر كلامه⁽³⁾ . هو من كلام
أهل البدع من الجهمية وغيرهم ممن نحا نحوهم من

¹(?) انظر: الصواعق المرسلة (3/935) .

²(?) حاشية الدرة المضية : (39-40) . وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد
لابن عيسى(1/450) . وانظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (1/240).

³(?) أي الشيخ محمد بن مانع في كتابه: الكواكب الدرية لشرح الدرة
المضية ص107 .

المتكلمين. فإذا كان هذا هو المفهوم من كلام
الناظم⁽¹⁾ والشارح قطعاً ، ولا محيد عنه ، لإطلاقه ألفاظاً لم
ينطق بها الكتاب والسنة ، ولا نطق بها أئمة السلف
رضوان الله عليهم ، بل المتكلم بها من هؤلاء المبتدعة
يوهمون الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره
المخلوقات، ولا تحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيح.
ولكن مقصودهم هو ما تقدم بيانه عنهم من كلام شيخ
الإسلام آنفاً⁽²⁾. وهو يشير بهذا إلى ما ذكره شيخ الإسلام
ابن تيمية عن إطلاقات المتكلمين للألفاظ المجملة ومنها
لفظ (الحد) وأن مرادهم بنفيه نفي علو الله تعالى على
خلقه ومباينته لهم⁽³⁾.

1- مقولة: الصفات غير الذات ، أو الصفات زائدة عن الذات .

من ألفاظ المتكلمين المجملة مقولة: "الصفات غير الذات
أو زائدة عن الذات". ومرادهم بها أن صفاته تعالى منفصلة

¹(?) أي السفاريني في نظمه "الدرة المضية" حيث قال-رحمه الله- :
سبحانه قد استوى كما ورد **** من غير كيف قد تعالى أن يحد . الدرة
المضية في عقد أهل الفرقة المرضية ص54 .

²(?) تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص41-42 .

³(?) انظر: درء تعارض العقل والنقل (2/11) .

عن ذاته ، ولذا فإن إثباتها مع القول بقدمها يلزم منه إثبات
قدماء معه تعالى⁽¹⁾.

وقبل أن يجاب عن مقولتهم هذه لابد من معرفة أن الذات
الموجودة في نفس الأمر مستلزمة للصفات، فلا يمكن
وجود الذات مجردة عن الصفات، بل ولا يوجد شيء من
الذوات مجرداً عن جميع الصفات ، وذلك أن لفظ "الذات"
تأنيث "ذو"، ولفظ "ذو" مستلزم للإضافة، وهذا اللفظ
مولد، وأصله أن يقال: ذات علم وذات قدرة، وذات سمع،
كما قال الله تعالى: **يُحْيِي وَيُمِيتُ** الأنفال: ٨، ويقال: فلانة ذات
مال وجمال.

ثم لما عُلم أن نفس الرب ذات علم وقدرة، وسمع وبصر،
عُرِّفوا لفظ الذات رداً على من نفى صفاتها، وصار
التعريف يقوم مقام الإضافة، بحيث إذا قيل لفظ الذات
فهو ذات كذا. فالذات لا يكون إلا ذات علم وقدرة، ونحوه
من الصفات لفظاً ومعنى⁽²⁾.

¹(?) وهي شبهة المعتزلة في نفي الصفات ، انظر: أبي الحسين عبدالرحمن
بن محمد الخياط المعتزلي ، الانتصار والرد على ابن الراوندي ، ص 82-83 .
والمواقف للإيجي (3/659) ، بيان تلبس الجهمية لابن تيمية (1/463) .

²(?) انظر: مجموع الفتاوى (342-6/341) و (3/334)ـ ، والرسائل
والمسائل النجدية : (4/144) عن الشيخ عبدالله بن محمد ، وفتح الباري
لابن حجر (13/381) .

ولما كان منهج أئمة الدعوة هو التفصيل في العبارات والألفاظ المجملة فإنهم يفصلون في معنى هذه العبارة عند مناقشتهم للقائلين بها.

يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في مناقشته لهذه العبارة : (أهل السنة والجماعة يقولون: إن الله تبارك وتعالى موجود كامل بجميع صفاته ، فإذا قال القائل: "دعوت الله" أو "عبدت الله"، كان اسم الله متناولاً للذات المتضمنة لصفاتها ، ليس اسم الله اسماً للذات مجردة عن صفاتها اللازمة لها ، وحقيقة ذلك أنه لا يكون نفسه إلا بنفسه، ولا يكون ذاته إلا بصفاته ، ولا يكون نفسه إلا بما هو داخل في مسمى اسمها ، وهذا حق)⁽¹⁾.

ثم يجيب -رحمه الله- على دعوى المتكلمين أن إثبات صفات مع ذات الله يلزم منه تعدد القدماء بقوله : (ولكن قول القائل: إنه يلزم أن يكون مع الله قدماء تلبیس. فإن ذلك يشعر أن مع الله قدماء غيره منفصلة عنه ، وهذا لا يقوله إلا من هو أكفر الناس وأجهلهم بالله كالفلاسفة ؛ لأن لفظ الغير يُراد به ما كان مفارقاً له بوجود ، أو زمان ، أو مكان ، ويُراد به ما أمكن العلم دونه. فالصفة لا تسمى غيراً له ، فعلى المعنى الأول يمتنع أن يكون معه غيره ، وأما على

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (4/132) .

المعنى الثاني فلا يمتنع أن يكون وجوده مشروطاً بصفات،
وأن يكون مستلزماً لصفات لازمة له ⁽¹⁾.

ثم يقرر رحمه الله: أن إثبات المعاني القائمة التي توصف
بها الذات لا بد منها لكل عاقل ، ولا خروج عن ذلك إلا
بجدد وجود الموجودات مطلقاً. وأما من جعل وجود العلم
هو وجود القدرة، ووجود القدرة هو وجود الإرادة، فطرده
هذه المقالة يستلزم أن يكون وجود كل شيء هو عين
وجود الخالق تعالى ، وهذا منتهى الاتحاد ، وهو مما يعلم
بالحس ، والعقل ، والشرع أنه في غاية الفساد، ولا مُخَلَّصٌ
من هذا إلا بإثبات الصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات ⁽²⁾.

وأما قول المتكلمين إن الصفات "زائدة" عن الذات ،
فمقصودهم بذلك ماتقدم من أن صفات الله منفصلة عن
الذات ، وعليه فإن إثباتها يستلزم اثبات قدماء مع الله .

لكن مما ينبغي ملاحظته هنا أن هذه العبارة قد يطلقها
بعض المحققين من أهل السنة ، ومرادهم بذلك أن
الصفات زائدة على ما أثبتته نفاة الصفات من الذات ،

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (4/132) ، وانظر: مجموع الفتاوى (161-17/160) وله أيضاً: الصفدية ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم ، (1/109) .

²(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (4/132) .

فإنهم أثبتوا ذاتاً مجردة لا صفات لها ، فأثبت أهل السنة الصفات زائدة على ما أثبت هؤلاء ، فهي زيادة في العلم والاعتقاد والخبر، لا زيادة على نفس الله جل جلاله، بل نفسه المقدسة متصفة بهذه الصفات، لا يمكن أن تفارقها، ولهذا فإن هناك فرقاً بين أن يقال الصفات زائدة على الذات ، وبين أن يقال الصفات زائدة على اسم الله ، لأنه اسمه تعالى يتناول الصفات والذات جميعاً⁽¹⁾.

6- نفي الجهة والحيز:

لما كان لفظ الجهة⁽²⁾، والحيز⁽³⁾ من الألفاظ المجملة التي لم ترد في الكتاب والسنة ، كان الواجب فيهما كما هو الواجب في غيرها من هذه الألفاظ بعدم إطلاق القول فيها نفياً وإثباتاً ، بل بيان ما فيها من حق وما قد يراد بها من باطل .

ولهذا يناقش الشيخ حمد بن معمر-رحمه الله- من يطلق هذه العبارة بقوله :

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (144/4-145) عن الشيخ عبدالله بن محمد ، ومجموع الفتاوى (17/161) .

²(?) الجهة و الوجهة جميعاً: الموضع الذي تتوجه إليه وتقصده . انظر: لسان العرب (13/556) .

³(?) في مختار الصحاح ص84 : (الحَيِّزُ :بوزن الهين ما انضم إلى الدار من مرافقها ، وكل ناحية حَيِّزٌ ...وانْحَازَ عنه عدل ، وانحاز القوم تركوا مركزهم إلى آخر). وانظر: لسان العرب : (5/343).

(والناطقون بهذه الألفاظ، يريدون معنى صحيحاً، وقد يريدون معنى فاسداً؛ فإذا قال: إن الله في جهة؛ قيل له: ما تريد بذلك؟. أتريد أنها تحصره، وتحيط به ؟ أم تريد أمراً عديمياً، وهو ما فوق العالم؟. فإنه ليس فوق العالم شيء من المخلوقات؛ فإن أردت الجهة الوجودية، وجعلت الله محصوراً في المخلوقات ، فهذا باطل . وإن أردت أن الله تعالى فوق المخلوقات ، بائن عنها ، فهذا حق ، وليس في ذلك: أن شيئاً من المخلوقات ، حصره ، ولا أحاط به، ولا علا عليه؛ بل هو العالي عليها، المحيط بها ... ومن قال: إن الله ليس في جهة؛ قيل له ما تريد بذلك ؟ فإن أراد بذلك: أنه ليس فوق السماوات رب يعبد، ولا على العرش إله يصلى له، ويسجد، ومحمد لم يعرج بذاته إليه؛ فهذا معطل ، وإن قال: مرادي بنفي الجهة، أنه لا تحيط به المخلوقات، فقد أصاب، ونحن نقول به⁽¹⁾).

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله :
(لفظ الجهة قد يراد به ما هو موجود ، وقد يراد به ما هو معدوم ، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق ، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقاً ، والله تعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات ،

¹(?) الدرر السنية : (80-3/79) .

فإنه بائن من المخلوقات . وإن أريد بالجهة أمر عديمي ، وهو ما فوق الفلك فليس هناك إلا الله سبحانه ، فإذا قيل : إنه في جهة ، وكان معنى الكلام أنه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات ، فهو فوق الجميع عالٍ عليه⁽¹⁾ .
فيتلخص من كلام أئمة الدعوة أن لفظ "الجهة" في إطلاقه يراد به أحد أمرين :

الأول : إما أن يراد به أمراً ((موجوداً)) غير الله تعالى ، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق ، فتكون الجهة عندها مخلوقاً ، والله تعالى لا يحصره ، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته فيصح نفي الجهة بهذا الاعتبار .
أو الثاني : وهو أن يراد بالجهة أمراً ((عديمياً)) وهو ما فوق العالم ، فإثبات الجهة بهذا المعنى صحيح ، لأنه ما فوق العالم إلا الله تعالى حيث نهاية المخلوقات ، فهو سبحانه فوقها وعالٍ عليها . والمتكلمون يريدون بنفي الجهة نفي هذا المعنى ، أي علو الله تعالى على خلقه⁽²⁾ .

وكذلك لفظ ((الحيز)) لا بد من الاستفصال فيه عن مراد قائله لاشتماله على حق وباطل . ولهذا يناقش الشيخ حمد بن معمر - رحمه الله - من أطلق هذا اللفظ إثباتاً ونفياً :

¹(?) ملخص منهاج السنة : ص 75 .

²(?) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (242-1/243) ، وأيضاً : التدمرية لابن تيمية : ص 66-67 ، ومنهاج السنة (321-2/325) .

- فمن قال: إن الله متحيز. إن أراد أن المخلوقات تحوزه وتحيط به، فقد أخطأ، وإن أراد أنه محتاز عن المخلوقات بائن عنها عال عليها ، فقد أصاب .

- ومن قال: إنه ليس بمتحيز. إن أراد أن المخلوقات لا تحوزه، فقد أصاب، وإن أراد بذلك أنه ليس بباين عنها، بل هو لا داخل العالم، ولا خارجه، فقد أخطأ ؛ فإن الأدلة كلها متفقة على أن الله فوق مخلوقاته، عال عليها⁽¹⁾.

فلفظ ((الحيز)) لا بد من الاستفصال عن مراد قائله: فإن أراد بوصف الله بالمتحيز أنه بائن عن المخلوقات منفصل عنها فهذا حق . وإن أريد بنفي التحيز أن المخلوقات لا تحوزه ، ولا تحيط به فهذا أيضاً حق ولا شك. لكن المتكلمين لا يريدون بنفي التحيز هذا المعنى ، وإنما مقصودهم بهذا النفي إنكار علوه تعالى⁽²⁾.

¹(?) انظر: الدرر السنية : (3/80) .

²(?) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (2/350) ، تلييس الجهمية (2/128) .

7- نفي التركيب⁽³⁾ .

لفظ التركيب من الألفاظ التي ينفيها المتكلمون عن الله ، وشبهتهم في ذلك أن التركيب لا يكون إلا فيما هو محدث ، والله تعالى منزّه عن مشابهة شيء من المحدثات . ولأجل ذلك نفوا كثيراً من صفات الله مستدلين على ذلك بنفي التركيب⁽²⁾ .

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- عن هذا الاستدلال عند المتكلمين : (فإنهم قرروا هذا الدليل الباطل بقولهم : لو كان موصوفاً بالصفات كالحياة والعلم والقدرة وغيرها كان مركباً ، ولو كان مركباً كان محدثاً . فتعين أن تنفى عنه الصفات ، وأن لا يوصف بوصفٍ زائدٍ

³(?) المركب في اللغة: يطلق ويراد به ما ركه غيره ، أي ألفه ، ومنه قوله تعالى: جج جج جج الانفطار: ٨ ، وقد يطلق ويراد به ما كان متفرقاً فجمعه غيره. والفرق بين المعنيين دقيق إذ الأول لا يشترط أن يكون مفرقاً عكس الثاني . وقد يطلق المركب على ما له أبعاد مختلفة ، كأعضاء الإنسان ، وإن كان كذلك في أصل خلقته مجتمعاً ، لكنه يقبل التفريق والانقسام . كما قد يطلق المركب على ما يقبل التفريق والانفصال ، وإن كان شيئاً بسيطاً كالماء . فنخلص إلى أن المركب له أربعة معان : 1- ما ركه غيره . 2- ما كان مفرقاً فركبه غيره . 3- ما خلق مجتمعاً ، إلا أن له أبعاد قابلة للانقسام والتفريق . 4- ما يقبل الانفصال ولو كان بسيطاً . وهذه المعاني جميعاً لا يصح إطلاقها في حق الله تعالى باتفاق العقلاء . انظر: القاموس المحيط ص 117 ، المعجم الوسيط (1/368) . درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (5/145-146) ، والصواعق المرسلة لابن القيم (2/676) .

²(?) انظر: أساس التقديس في علم الكلام للرازي ص 25 .

على مجرد الذات . فهذا قد أخذه متأخرهم عن متقدمهم ،
وغيروا بذلك عقائد الخلق ، وموهوا على ضعفاء البصائر ،
ونفوا لأجله أجلى الحقائق وأوضحها وأحقها بالإثبات⁽¹⁾ .
ثم يستفصل -رحمه الله- من هؤلاء المتكلمين عن هذا اللفظ
، ومقصودهم به - كما هو منهج أئمة الدعوة - بقوله :
(فيقال لهم: هل تعنون بهذا التركيب: "التركيب الامتزاجي
الاختلاطي" كتركب الإنسان والحيوان من عدة أعضاء ،
ومن الأركان الأربعة . أم تعنون بذلك "تركيب المجاورة"
كتركيب السقف على البنيان ، والجسر على النهر . فإن
عنيتم واحداً من هذين الأمرين لم يلزم شيء منهما في
إثبات صفات الباري التي أثبتها لنفسه ، وأثبتها له رسوله ﷺ
عند أحدٍ من العقلاء . وإن عنيتم " التركيب من الجواهر
الفردة " وهي الجزء الذي لا يتجزأ ، أو من الهيولى
والصورة ، فأكثر العقلاء لا يتصورون الجواهر الفردة فضلاً
عن إثباتها ... وإن عنيتم أنه تركب من الذات والصفات فما
المحذور من هذا الإثبات ، فسموه ما شئتم فلن يترك
بتسمية المبطلين له بالأسماء المنفرة)⁽²⁾ .

¹(?) توضيح الكافية الشافية : ص 168 .

²(?) توضيح الكافية الشافية : 168-169 ، وانظر: ص 170 وفيها تفصيل
للشيخ عن التركيب من الماهية والوجود . وانظر: مجموع الفتاوى (5/336)

ومن هنا فإن أئمة الدعوة -رحمهم الله- يرون أن لفظ "التركيب" يدخل في الألفاظ المجملة التي تحوي معاني صحيحة ، وأخرى باطلة ، توصل بها المبتدعة إلى رد الحق ونصر الباطل ، وعلى هذا فالواجب الامتناع عن إطلاق مثل هذا اللفظ وغيره من هذه العبارات المجملة ، ولا يقال فيها إنها مجرد اصطلاحات ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، لأن الاصطلاح إذا رُد به ما ثبت في الكتاب والسنة ، ومن ذلك صفات الله تعالى فلا بد من رده والتوقف في إطلاقه⁽¹⁾. وفي خاتمة هذا الباب في بيان منهج أئمة الدعوة في تقرير توحيد الأسماء والصفات ، يتضح أن منهج الأئمة -رحمهم الله- في تقرير هذا التوحيد قائم على أصلين مهمين :

الأول : وجوب تلقي وتقرير مسائل توحيد الأسماء والصفات في ضوء ما جاء به الكتاب وصحيح السنة ، باعتبار هذين المصدرين هما الأصل الصحيح للعلم بأسماء الله تعالى وصفاته ، وكذلك يقرر الأئمة مسائل هذا العلم بالاستناد إلى ما دل عليه الإجماع الصحيح والفطرة السليمة وما ثبت من آثار السلف باعتبار هذه المصادر موافقة ومستمدة مما جاء به النقل الصحيح من الكتاب والسنة .

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي 171-172 .

الثاني : قواعد منهجية في توحيد الأسماء والصفات ومايرد فيه من نفي وإثبات وألفاظ مجملة في حق الله ، جمعت شتات المسائل في هذا الباب تحت أصول منهجية واضحة قرر من خلالها أئمة الدعوة -رحمهم الله- معتقدهم في هذا التوحيد ، وقد تميزت هذه القواعد بما يلي :

- 1- أنها مستمدة من مصادر التلقي عند أئمة الدعوة : وهي الكتاب والسنة والإجماع والفطرة وما جاء عن السلف الصالح ، فهذه القواعد تقرر المسائل وفق هذه المصادر الصحيحة .
- 2- موافقة هذه القواعد وما تضمنته من مسائل لمعتقد أهل السنة والجماعة وماقرره أئمتها وعلى وجه الخصوص ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم مع تميز أسلوبهم فيها بالاختصار والاقتصار على أهم المسائل التي وقع الخلاف فيها في باب الأسماء والصفات.
- 3- سهولة العبارة والحرص على تقريب المسألة بما يوضح المقصود مع محاولة استعمال الألفاظ الشرعية ما أمكن والبعد عن المصطلحات المحدثه .
- 4- التحذير دوماً من استعمال وإطلاق العبارات والألفاظ الم جملة المحدثه التي لم ترد في الكتاب

والسنة لما تتضمنه من حق وباطل ، واستفصالهم
عن مراد قائلها.

الباب الثاني : جهود أئمة الدعوة في تقرير توحيد الأسماء والصفات .

وفيه فصلان :
**الفصل الأول : جهود أئمة الدعوة في تقرير
أسماء الله الحسنى .**
**الفصل الثاني : جهود أئمة الدعوة في تقرير
الصفات الإلهية .**

الفصل الأول : جهود أئمة الدعوة في تقرير أسماء الله الحسنى .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حقيقة أسماء الله تعالى

ومنزلة الإيمان بها وثمراته .

المبحث الثاني : مسألة الاسم والمسمى .

المبحث الثالث : معاني الأسماء الحسنى .

الفصل الأول : جهود أئمة الدعوة في تقرير أسماء الله الحسنى .

تمهید :

مما يجب على كل مؤمن الإقرار بأسماء الله تعالى التي أثبتتها سبحانه لنفسه وأمر المؤمنين بإثباتها لأنها أسمائه الحسنى كما قال سبحانه: ﴿حُجَّجٌ بِحُجَّتِهِ﴾^{١٨٠}، وكذلك يجب الإيمان بكل ما صح به الخبر عن رسوله ﷺ من هذه الأسماء الحسنى على ما يليق بجلال الله وكماله .

بل لقد جاء في النصوص الحث على تعلم أسماء الله وحفظها ومعرفة معانيها كما في الحديث الصحيح : ((إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة))⁽¹⁾. ولهذا فقد كان لأئمة الدعوة -رحمهم الله- جهودهم الظاهرة في تقرير أسماء الله الحسنى الواردة في نصوص الكتاب والسنة .

وتتضح جهود أئمة الدعوة في تقرير أسماء الله الحسنى
من خلال المباحث التالية التي سيتناولها هذا الفصل ، وهي :

1(?) تقدم تخريجه .

المبحث الأول : حقيقة أسماء الله تعالى ومنزلة الإيمان بها
وثمراته .

المبحث الثاني : مسألة الاسم والمسمى .

المبحث الثالث : معاني الأسماء الحسنى .

**المبحث الأول : حقيقة أسماء الله ومنزلة
الإيمان بها وثمراته .**

وفيه مطلبان :
المطلب الأول : حقيقة أسماء الله ومنزلة
الإيمان بها .
المطلب الثاني : ثمرات الإيمان بأسماء الله
تعالى .

**المطلب الأول : حقيقة أسماء الله ، ومنزلة
الإيمان بها .**

لما كان لاسبيل إلى تعلم أسماء الله الحسنی ومعرفة
ما تضمنته من المعاني إلا بمعرفة حقيقة هذه الأسماء
وتعيين ضابطها ، كان من المهم فهم هذه الحقائق ومعرفة
المقصود بأسماء الله تعالى الحسنی وتمييزها عن غيرها .

وقريب من هذا التعريف ما ذكره الشيخ عبدالرحمن السعدي في ضابط الأسماء الحسنی في أنها : ((كل اسم دل على صفة كمال لاتحتمل نقصاً))⁽³⁾.

كما يقول -رحمه الله- في تفسيره لقوله تعالى: جج جج جج الأعرف: ١٨٠: (هذا بيان لعظيم جلاله وسعة أوصافه ، بأن له الأسماء الحسنی ، أي: له كل اسم حسن، وضابطه: أنه كل اسم دال على صفة كمال عظيمة ، وبذلك كانت حسنی ، فإنها لو دلت على غير صفة، بل كانت علماً محضاً لم تكن حسنی، وكذلك لو دلت على صفة ليست بصفة كمال، بل إما صفة نقص أو صفة منقسمة إلى المدح والقدح ، لم تكن حسنی، فكل اسم من أسمائه دال على جميع الصفة التي اشتق منها، مستغرق لجميع معناها)⁽²⁾. فالسعدي يرى أن أسماء الله تعالى لها ثلاثة أوصاف : الأول : أن يكون الاسم حسن أو الأسماء حسنی . الثاني : كونه دالاً على صفة مشتقة منه . الثالث : كون هذه الصفة صفة كمال لانقص فيه بوجه من الوجوه . ويرى الشيخ محمد ابن مانع في ضابط آخر بأن أسماءه تعالى:

³(?) تيسير الكريم الرحمن: (2/594).

²(?) المرجع السابق بنفس الجزء والصفحة .

هي : مادل على مجرد ذاته ، كلفظ الجلالة (الله) .

أو : مادل على صفة من صفاته ، كالعالم والقادر⁽¹⁾.

الفرق بين الاسم والصفة :

الاسم والصفة يختلفان من حيث العموم ، فالاسم علم على المسمى ، والصفة معنى قائم بالموصوف ، وأما أسماء الله

وصفاته فالفرق بينهما من عدة وجوه :

أولاً : أن أسماء الله تعالى هي كل ما دل على ذات الله

مع صفات الكمال القائمة به ، مثل القادر، العليم،

الحكيم، السميع، البصير، فإن هذه الأسماء دلت على

ذات الله وعلى ما قام بها من العلم والحكمة والسمع

والبصر.

أما الصفات فهي نعوت الكمال القائمة بالذات كالعلم

والحكمة والسمع والبصر. فالاسم دل على أمرين،

والصفة دلت على أمر واحد⁽²⁾.

ثانياً : أسماء الله مشتقة من صفاته ، فالصفات مصادر

الأسماء الحسنى ، إذ كل اسم مشتق من صفة من

¹(?) انظر: الكواكب الدرية ص 66 .

²(?) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، جمع: الشيخ

أحمد عبدالرزاق الدويش ، (3/116) . وعبدالله بن محمد الغنيمان ، شرح

كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، (1/64) .

ثالثاً: الاسم والصفة يتعلق كل منهما بأنواع من العبادة
تعبدنا الله بها ، يشتركان في بعضها ويفترقان في
البعض الآخر ، فمما يشتركان فيه :

ب- الاستعاذه بأسماء الله وصفاته والاستغاثة بهما ، كما
 في قوله تعالى: ﴿ تَتَذَكَّرُ فِي الْفَلَقِ ﴾ ١ ، ﴿ حَبِيبٍ النَّاسِ ﴾ ١ ،

²(?) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (3/116)ـ ، بدائع الفوائد لابن القيم (1/170) ، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/294).

358

وقوله : « أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ،
وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم »⁽¹⁾، وقوله :
في دعائه: « يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث »⁽²⁾.

ج- الإقسام والحلف بهما كما في قوله تعالى: ﴿...﴾
﴿...﴾ يونس: ٥٣ ، وقوله تعالى عن إبليس
قوله: ﴿...﴾ ص: ٨٢ ، وفي الحديث: « يبقى
رجل بين الجنة والنار، فيقول: يارب اصرف وجهي
عن النار، لا وعزتك لا أسألك غيرها.. »⁽³⁾، وكان أكثر
قسمه : « والذي نفسي بيده ، ومقلب القلوب »⁽⁴⁾.

¹(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب: الصلاة ، باب: ماجاء في الصلاة عند
دخول المسجد (1/127) برقم (466) عن عبدالله بن عمرو بن العاص
رضي الله عنهما . وصحح إسناده الألباني في صحيح الترغيب والترهيب
برقم (1606) .

²(?) أخرجه الترمذي في سننه كتاب: الدعوات عن رسول الله ﷺ ، باب: جامع
الدعوات عن النبي (5/539) برقم (3524) . والنسائي في سننه الكبرى (6/147)
برقم (10405) . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/117) : رجاله
رجال الصحيح غير عثمان ابن موهب وهو ثقة ، وصحح إسناده الألباني في
السلسلة الصحيحة برقم (227) .

³(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الأيمان والنذور ، باب: الحلف بعزة
الله وصفاته وكلماته. (6/2453) برقم (6283) . ومسلم في صحيحه كتاب:
الإيمان ، باب: معرفة طريق الرؤية. (1/166) برقم (182) .

⁴(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الأيمان والنذور ، باب: كيف كانت
يمين النبي (6/2445) برقم (6253).

ومما يفترقان فيه :

أ- دعاء الله إنما يكون بأسمائه الحسنی فيقال: يا الله ، يا سميع ، يا قريب .. ونحو ذلك ، وأما دعاء الصفة فيحرم فلا يقال: يا رحمة الله ، يا عزة الله ، يا قدرة الله ⁽¹⁾.

ب- جواز التعبد بأسماء الله فقط فيقال: عبد الله، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، أما التعبد بصفة من صفات الله فيحرم فلا يقال: عبد الرحمة، عبد المغفرة ونحو ذلك ⁽²⁾.

ج- أن الفعل ينسب إلى الاسم ولا ينسب إلى الصفة فيقال: شاء الله، شاء الرحمن، ولا يقال: شاءت قدرته، ولا شاء القدر، ولا شاءت عنايته ⁽³⁾.

منزلة الإيمان بأسماء الله الحسنی :

يؤكد أئمة الدعوة -رحمهم الله- على منزلة الإيمان بأسمائه تعالى ، ويتضح تعظيمهم لأسماء الله الحسنی من خلال عدة أمور:

¹(?) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، الرد على البكري ، تحقيق: محمد علي عجال ، (1/452) .

²(?) انظر: فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين جمع وترتيب : أشرف عبدالمقصود ، (1/26) .

³(?) انظر: المجموع الثمين من فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع وترتيب : فهد السليمان ، (1/110 ، 113-114) ، ود. بكر أبوزيد ، معجم المناهي اللفظية ، ص313 .

360

1- اعتقادهم وجوب الإيمان بجميع ما ثبت لله

تعالى من الأسماء الحسنى.

حيث يؤكد أئمة الدعوة على وجوب الإيمان بأسماء الله تعالى ، وعدم جواز إنكار شيء منها ، ولهذا عقد إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه "التوحيد" باباً بعنوان: ((من جحد شيئاً من الأسماء والصفات))⁽¹⁾ ومقصوده بذلك أي ما حكمه؟⁽²⁾.

يقول الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ في شرحه لهذا الباب: (ولما كان تحقيق التوحيد بل التوحيد لا يحصل إلا بالإيمان بالله ، والإيمان بأسمائه وصفاته ، نبه المصنف على وجوب الإيمان بذلك)⁽³⁾.

ثم ساق الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- النصوص الدالة على تحريم إنكار شيء من أسماء الله تعالى وصفاته ، ومنها قوله تعالى: ﴿ تَدْعُ فِئْتًا فِئْتًا ﴾ ففجج فججج الرعد: ٣٠. حيث إن هذه الآية نزلت في المشركين لما أنكروا

¹(?) كتاب التوحيد : ص 106 .

²(?) انظر: تيسير العزيز الحميد : 497 .

³(?) المرجع السابق بنفس الصفحة .

اسم الرحمن كما ذكر ذلك قتادة⁽¹⁾، ومجاهد من التابعين⁽²⁾.

وقد ذكر الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ وجه استدلال
إمام الدعوة بهذه الآية: في أن الله تعالى سمى جحود
اسم من أسمائه كفراً ، فدل على أن جحود شيء من
أسماء الله وصفاته كفر ، فمن جحد شيئاً من أسماء الله
وصفاته من الفلاسفة ، والجهمية ، والمعتزلة ونحوهم فله
نصيب من الكفر بقدر ما جحد من الاسم أو الصفة، فإن
الجهمية والمعتزلة ونحوهم ، وإن كانوا يقولون بجنس
الأسماء والصفات فعند التحقيق لا يقولون بشيء ، لأن

¹(?) قتادة بن دعامة بن عرنين بن عمرو بن ربيعة السدوسي ، البصري ، أبو الخطاب ، مفسر ، وأحد علماء التابعين . ولد سنة 60هـ ، أخذ عن أنس بن مالك وجماعة من التابعين منهم سعيد بن المسيب ، كان عالماً حافظاً ، وعاملاً واعظاً. من آثاره: "تفسير القرآن" توفي سنة 117هـ انظر: حلية الأولياء (2/333) ، صفة الصفوة (3/259) البداية والنهاية (9/313).

²(?) أخرج الطبري بسنده عن مجاهد قال: قوله: ج ي پ پ پ ن ن ن ن ت
ت ت ت ط ط ط ف ف ف ق ق ق و و ج ج ج ج ج الرعد: 30 ، قال: هذا
لما كاتب رسول الله ﷺ قریشاً في الحديبية ، كتب بسم الله الرحمن الرحيم
قالوا: لا تكتب الرحمن ، وما ندري ما الرحمن ، ولا نكتب إلا باسمك اللهم ،
قال الله:(وهم يكفرون بالرحمن قل هو ربي لا إله إلا هو). جامع البيان: (13/150)
، وانظر: البغوي ، معالم التنزيل ، تحقيق : خالد بن عبد الرحمن
العك ، (3/19) . وعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في
علم التفسير ، (4/329) . والدرالمثور للسيوطي (651-4/650) .

الأسماء عندهم أعلام محضة لا تدل على صفات قائمة
بالرب تبارك وتعالى ، وهذا نصف كفر الذين جحدوا اسم
الرحمن⁽¹⁾ .

ولهذا كان أئمة الدعوة -رحمهم الله- لا يكتفون في باب
أسماء الله تعالى بمجرد إثبات اللفظ ، بل يقرنون ذلك
بإثبات المعاني التي تضمنتها تلك الأسماء الحسنی⁽²⁾ .

2- الوصية بمعرفة أسماء الله تعالى والعناية بها .

يوصي أئمة الدعوة بتوحيد الأسماء الذي هو حقيقة الإيمان
بالله تعالى ، وما يتضمنه من معرفة أسماء الله الحسنی ،
والتعبد لله تعالى بمقتضاها ، والعمل بما دلت عليه من
المعاني العظيمة .

ولهذا يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ضمن
رسالة له: (فحقيق بالمسلمين ، ولاسيما العلماء ، كبير
عنايتهم ، ومزيد اهتمامهم بمعرفة حقيقة ما بعث الله به
الرسل من أولهم إلى آخرهم ... من توحيد الله تبارك
وتعالى في ربوبيته ، وفي ذاته تبارك وتعالى، وأسمائه
وصفاته وأفعاله)⁽³⁾

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 498 .

²(?) وقد تقدم في القاعدة الثالثة من القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في
باب توحيد الأسماء أن : أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف .

³(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (1/86) .

إلى أن قال رحمه الله : (وَأَن يُوْحِدَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي ذَاتِهِ ، وَأَسْمَائِهِ ، وَصِفَاتِهِ ، وَأَفْعَالِهِ ، بِأَن يُوْمِنَ أَنَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ أَحَدٌ ، فَرد صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد، وَأَنَّهُ حي قيوم، على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وَأَنَّهُ تبارك وتعالى سميع بصير، يرضى، ويسخط، ويحب، ويحب، إلى غير ذلك مما ورد في الكتاب والسنة من أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ تبارك وتعالى)(¹).

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله : (فينبغي للمؤمن الناصح لنفسه أن يبذل ما استطاع من مقدوره في معرفة أسماء الله وصفاته وتقديسه ، ويجعل هذه المسألة أهم المسائل عنده ، وأولاها بالإيثار ، وأحقها بالتحقيق ليفوز من الخير بأوفر نصيب)(²).

3- بيانهم لمنزلة أسماء الله تعالى من خلال النصوص الواردة في فضلها.

¹(?) وجه الشيخ رحمه الله هذه الرسالة إلى حجاج بيت الله سنة 1367هـ ، وضمنها الحديث عن أهم مسائل الدين وأصوله . انظر: فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (86-1-87) .

²(?) مؤلفات السعدي (5/1/83) .
364

ثبت في الحديث الصحيح عن أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال: ((إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة))⁽³⁾.

وقد تعددت عبارات أهل العلم في المراد بالإحصاء الوارد في الحديث فقليل هو الحفظ ، وقليل معرفتها وعقل معانيها مع الإيمان بها ، وقليل هو العمل بمقتضاها⁽²⁾.

³(?) تقدم تخرجه .

²(?) وقد ذكر الخطابي رحمه الله أربعة معان في المراد بالإحصاء ، أحدها: أن المراد به العد حتى تستوفى الأسماء حفظاً مستديلاً بما جاء في رواية مسلم لهذا الحديث: ((من حفظها دخل الجنة)) (4/2062) برقم (2677) ، وهونص في أن الإحصاء بمعنى الحفظ ، الثاني: أن المراد به الإطاعة بأن يطيق العبد الأسماء الحسنى بحسن المراعاة لها والعمل بمقتضاها. الثالث: أن الإحصاء هو العقل والمعرفة لهذه الأسماء. الرابع: أن المراد به قراءة القرآن كاملاً فيكون القارئ قد استوفى الأسماء كلها لأنها موجودة فيه. انظر: أحمد بن محمد الخطابي ، شأن الدعاء ، تحقيق: أحمد الدقاق ، ص 26-29 . واختار الإمام البخاري في صحيحه (6/2691) والخطابي في شأن الدعاء ، والنووي في شرح مسلم (17/5) أن المراد به حفظها. وللاستزادة انظر: أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ، غريب الحديث ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، (1/730) . وحافظ بن أحمد حكيم ، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول ، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر ، (1/125) . والنهج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للنجدي : (56-1/52) .

واختار العلامة ابن القيم أن الإحصاء الوارد في الحديث يشمل هذه المعاني الثلاثة ، حيث جعلها بمثابة المراتب لها :

فالمرتبة الأولى: حفظ ألفاظها وعددها .

والمرتبة الثانية: فهم معانيها ومدلولها .

والمرتبة الثالثة: دعاؤه بها ، كما قال تعالى: ﴿جِئْجِئْجِئْ﴾

الأعراف: ١٨٠.

والدعاء مرتبتان : إحداهما: دعاء ثناء وعبادة . والثاني:

دعاء طلب ومسألة⁽¹⁾.

ولاشك بأن هذا القول جامع لمقالات أهل العلم في هذه

المسألة .

وهو ما اختاره أئمة الدعوة أيضاً كما يقول الشيخ سليمان

بن عبد الله آل الشيخ :

(واعلم أن الدعاء بها أحد مراتب إحصائها الذي قال فيه

النبي ﷺ: ((إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل

الجنة)) رواه البخاري وغيره.

وهي ثلاث مراتب: المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وأسمائها

وعدها. المرتبة الثانية: فهم معانيها ومدلولها. المرتبة

¹(?) انظر: بدائع الفوائد (1/164) .

الثالثة: دعاؤه بها كما في الآية وهو نوعان: دعاء ثناء
وعبادة ، ودعاء طلب ومسألة⁽¹⁾.

وكذلك الشيخ عبدالله أبابطين حيث يقول في جواب له
حول معنى الإحصاء الوارد في الحديث: (وما سألتكم عنه
من معنى قوله ﷻ : ((إن لله تسعة وتسعين اسماً، فمن
أحصاها دخل الجنة))⁽²⁾ فقد ذكر ابن القيم -رحمه الله تعالى- ما
معناه: إن الإحصاء يتناول ثلاثة أمور: الأول: حفظها، الثاني:
معرفة معانيها، الثالث: اعتقاد ما دلت عليه، والعمل
بمقتضاه⁽³⁾⁽⁴⁾.

ولاشك بأن الحديث الوارد في فضل إحصاء أسماء الله دال
على علو منزلة الإيمان بهذه الأسماء ، وأهمية العناية بها ،
ولهذا يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ رحمه الله
:

(لما كان إحصاء الأسماء الحسنی والعمل بها أصلاً للعلم
بكل معلوم ، وكانت سعادة الدنيا والآخرة مرتبة عليها فما
حصل من آثارها للعباد هو الذي أوجب لهم دخول الجنة ،
ولهذا جاء في الحديث الصحيح المتفق عليه أن : ((من

¹(?) تيسير العزيز الحميد: ص 555 .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) بدائع الفوائد: (1/164) .

⁴(?) الرسائل والمسائل النجدية : (5/496) .

أحساها دخل الجنة))⁽¹⁾. وذكرنا مراتب الإحصاء ، لأن العبد محتاج ، بل مضطر إلى معرفتها فوق كل ضرورة ، وقد قيل إن الله قد ذكرها كلها في القرآن ، ولا ريب أن الله تعالى ذكر أكثرها بلفظها ، ومالم يذكره بلفظه ففي القرآن ما يدل عليه⁽²⁾.

4- احترام أسماء الله تعالى والنهي عن التسمي بما يختص بالله منها .

ويدخل في تعظيم أئمة الدعوة لأسماء الله تعالى ، اعتقادهم وجوب احترامها ، وعدم جواز أن يتسمى أحد من المخلوقين بها إذا كانت مما يختص بالله تعالى. وقد بوب إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد باباً بعنوان: ((احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك))⁽³⁾ وذكر فيه حديث أبي شريح ؓ أنه كان يُسمى أبا الحكم ، فقال له النبي ﷺ: ((إن الله هو الحكم وإليه الحكم ، فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين. فقال ما أحسن هذا،

¹(?) تقدم تخرجه .

²(?) تيسير العزيز الحميد : 556 ، طريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي : ص 270 .

³(?) كتاب التوحيد : ص 116 .

فما لك من الولد؟. فقلت: شريح ، ومسلم ، وعبدالله، قال
 فمن أكبرهم؟. قلت شريح. قال: أنت أبو شريح ((⁽¹⁾).
 يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ في شرحه
 لترجمة الباب: (وذلك من تحقيق التوحيد. ويستفاد منه
 المنع من التسمي بهذا ابتداء من باب الأولى، لكن في
 الأسماء المختصة بالله تعالى)⁽²⁾ ثم يعلق على حديث أبي
 شريح الوارد في الباب بقوله:
 (وفيه الدليل على المنع من التسمي بأسماء الله المختصة
 به، والمنع مما يوهم عدم الاحترام لها كالتكني بأبي الحكم)
 (3).

ومن احترام أسماء الله النهي عن رد من سأل بها. وقد
 بوب الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في كتاب
 التوحيد باباً سماه: ((باب: لا يرد من سأل باسم الله))⁽⁴⁾

¹(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب: الأدب ، باب: في تغيير الاسم القبيح (4/289) برقم (4955) ، والنسائي في سننه كتاب: آداب القضاة ، باب: إذا حكموا رجلاً فقضى بينهم (8/226) برقم (5387) وابن حبان في صحيحه (2/257) برقم (504) والحاكم في المستدرک (1/75) برقم (62) ، وصح إسناده الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (811) .

²(?) تيسير العزيز الحميد: ص 533 ، وانظر: حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص 316 .

³(?) تيسير العزيز الحميد: ص 534 .

⁴(?) كتاب التوحيد : ص 128 .

وذكر فيه حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: ((من سأل بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه))⁽¹⁾. ومقصود الشيخ في قوله لا يرد من سأل بالله. أي لأجل تعظيمه سبحانه وإجلاله فإنه يُنهي أن لا يجاب السائل به إلى سؤاله ومطلوبه كما دل الحديث⁽²⁾. ولكن ليس كل سؤال بالله تعالى يجب إجابته بل يجب التفصيل في هذه المسألة.

ولهذا يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله : (ظاهر الحديث النهي عن رد السائل إذا سئل بالله. لكن هذا العموم يحتاج إلى تفصيل بحسب ماورد في الكتاب والسنة، فيجب إذا سئل السائل ماله فيه حق، كبيت المال أن يجاب فيعطى منه على قدر حاجته، وما يستحقه وجوباً، وكذلك إذا سئل المحتاج من في ماله

¹(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب: الزكاة ، باب: عطية من سأل بالله (2/128) برقم (1672) . والنسائي في سننه كتاب: الزكاة ، باب: من سأل بالله عزوجل (5/82) برقم (2567) ، وابن حبان في صحيحه (8/199) برقم (3408) ، والحاكم في المستدرک (2/73) برقم (2369) ، وقال : صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وصحح إسناده الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم (852) .

²(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 570 ، وأيضاً : حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم : ص 347 .

فضل، فيجب أن يعطيه على حسب حاله ومسأله ... وإن كان مضطراً وجب أن يعطيه ما يدفع ضرورته⁽¹⁾.

المطلب الثاني : ثمرات الإيمان بأسماء الله تعالى .

للإيمان بأسماء الله تعالى ثمرات وفوائد عديدة ، قد جاءت الإشارة إليها في النصوص الشرعية ، ولهذا حرص أئمة الدعوة -رحمهم الله- ضمن تقريرهم لأسماء الله الحسنى على بيان هذه الثمرات مع بيان النصوص الدالة على ذلك ، فمن هذه الثمرات :

1- دعاء الله بأسمائه الحسنى .

¹(?) فتح المجيد : ص408 . وقد نقل الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ في تيسير العزيز الحميد ص(570) : اختلاف العلماء في هذه المسألة، هل الأمر بإجابة السائل في الحديث للوجوب أو الاستحباب؟. وأن اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة التفريق بين أن يقصد إلزامه بالقسم فتجب إجابته ، أو يقصد إكرامه فلا تجب عليه، ولهذا أوجب على المقسم في الأولى الكفارة إذا لم يفعل المحلوف عليه دون الثانية، لأنه كالأمر ولا يجب إذا كان للإكرام . انظر: مجموع الفتاوى (1/206) .

عَلَيَّ يا تواب، وارزقني يا رزاق، والطف بي يا لطيف ونحو ذلك⁽¹⁾.

وإذا كان الدعاء نوعان: دعاء مسألة وطلب ، ودعاء عبادة وثناء ، كما يقرره المحققون من أهل العلم⁽²⁾، فإن دعاء الله بأسمائه الحسنی يشمل هذين النوعين عند أئمة الدعوة كما يبين ذلك الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ بقوله:

(واعلم أن الدعاء بها أحد مراتب إحصائها... وهو نوعان: دعاء ثناء وعبادة، ودعاء طلب ومسألة . فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنی وصفاته العلى وكذا لا يسأل إلا بها. فلا يقال يا موجود ، ويا شيء ، ويا ذات ، اغفر لي بل يسأل في كل مطلوب باسم يكون مقتضياً لذلك المطلوب)⁽³⁾. ولما كانت جميع أسماء الله حسنى ، كان الدعاء بها جميعها حسن ومشروع في الأصل ، وإنما ينبغي للداعي مراعاة ما يناسب مطلوبه من هذه الأسماء.

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: چژژژککککگگگگچ الإسرائ: ١١٠: (أي: ليس¹(?) فتح المجيد : ص 408 .

²(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (10/237) ، وبدائع الفوائد لابن القيم (1/164) .

³(?) تيسير العزيز الحميد : ص 555 ، وانظر: الدر النضيد لابن حمدان ص 367 .

له اسم غير حسن، أي: حتى يُنهي عن دعائه به، بل أي اسم دعوتهم به حصل به المقصود، والذي ينبغي أن يدعى في كل مطلوب، بما يناسب ذلك الاسم⁽¹⁾.

2- الثناء على الله تعالى بأسمائه الحسنی.

من أعظم الثناء على الله تعالى، الثناء عليه بأسمائه الحسنی الواردة في الكتاب والسنة. وهي إحدى مراتب الإحصاء لهذه الأسماء التي كانت فضيلتها دخول الجنة كما ثبت به النص.

يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ رحمه الله : (فلا يثني عليه إلا بأسمائه الحسنی وصفاته العلی، وكذا لا يسأل إلا بها)⁽²⁾.

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي - رحمه الله - في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُحِيطُ بِمَا هُمْ فِيهِ مُشْتَرِكُونَ﴾ كُنْ كُتُوبُ وَ ﴿يَسْأَلُ الْغَنَى الْفَقْرَ﴾: الإسرائ: ١١١:

(چ و چ أي: عظمه وأجله بالإخبار بأوصافه العظيمة ، وبالثناء عليه بأسمائه الحسنی ، وبتمجيدہ بأفعاله المقدسة...) ⁽³⁾.

3- التوسل إلى الله بأسمائه الحسنی.

¹(?) تيسيرالكريم الرحمن: (2/941) وانظر: (4/1538).

²(?) تيسيرالعزیز الحمید: ص 555 .

³(?) تيسيرالكريم الرحمن: (2/942) .

التوسل لغة مأخوذ من الوَسِيلَة ، وهي في الأصل ما يتوصل به إلى الشيء وَيَتَقَرَّب به ، وجمعها وسَائِل يقال: وَسَلَ إليه وَسِيلَة وَتَوَسَّل⁽¹⁾.

وأما الوسيلة في الشرع: فهي التقرب إلى الله بطاعته ، ويدخل فيها كل ما أمرنا به الله ورسوله⁽²⁾.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ابتغاء الوسيلة العمل بطاعة الله تعالى ، والتقرب إليه بالصالح من الأعمال)⁽³⁾.

وبهذا المفهوم يعرف أئمة الدعوة -رحمهم الله- التوسل كما يقول الشيخ عبدالله أبابطين رحمه الله: (الوسيلة هي القرية ، والتوسل إلى الله التقرب إليه بطاعته ، واتباع رسوله والافتداء به ، وهذا هو الوسيلة المأمور بها في قوله سبحانه: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ**)⁽⁴⁾.

¹(?) انظر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي ، (5/184) . ومختار الصحاح (338) ، ولسان العرب (11/724) .

²(?) مجموع الفتاوى لابن تيمية (1/247).

³(?) الرد على البكري (1/443) .

⁴(?) عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين ، تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس ، تحقيق: عبدالسلام بن برجس العبدالكريم ، ص145. وانظر: تيسير العزيز الحميد ص435.

ويقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ مبيناً المراد بالوسيلة في قوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَوُسْلِهِمْ غَافِلِينَ﴾ (الوسيلة في شرع الله الذي شرعه على ألسن جميع رسله هي عبادته وحده لا شريك له ، والإيمان به ، وبرسله ، والأعمال الصالحة التي يحبها ويرضاها)⁽¹⁾.

لقد وقع انحراف في فهم مسألة التوسل أدى إلى الخلط في هذه المسألة ، حتى صار التوسل يطلق على صور بدعية ، وأخرى شركية تحت مظلة شبهات مختلفة⁽²⁾. وأصبح مصطلح التوسل بهذا لفظاً مجملاً مشتركاً يحتاج إلى بيان وتفصيل⁽³⁾.

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ :
(والتوسل صار مشتركاً في عرف كثير، فبعض الناس يطلقه على: قصد الصالحين ودعائهم وعبادتهم مع الله، وهذا هو المراد بالتوسل في عرف عباد القبور وأنصارهم،

¹(?) عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، تحفة الطالب والجلس في كشف شبه داود بن جرجيس ، ص 138 .

²(?) انظر: في شبهات المبتدعة حول التوسل ودعواهم إنكار أئمة الدعوة للتوسل وجواب أئمة الدعوة عن ذلك في "دعوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب" للعبد اللطيف ص 241-277 .

³(?) انظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، التوسل والوسيلة ، تحقيق: زهير الشاويش ، ص 48 .

وهو عند الله ورسوله وعند أولي العلم من خلقه: الشرك الأكبر والكفر البواح ، والأسماء لا تغير الحقائق . ويطلق أيضاً: على مسألة الله بجاه الصالحين والأنبياء ، وحقهم على: الله. ويطلق أيضاً: في عُرف السُّنة والقرآن وعُرف أهل العلم بالله ودينه ، على: التوسل والتقرب إلى الله بما شرعه من الإيمان به وتوحيده وتصديق رسله، وفعل ما شرعه من الأعمال الصالحة التي يحبها الرب ويرضاها، كما توسل أهل الغار الثلاثة بالبر والعفة وأداء الأمانة⁽¹⁾. وقد حرص أئمة الدعوة لأجل هذا على توضيح هذا المصطلح ، والتفريق بين ما هو مشروع منه وما هو مبتدع .

¹(?) مصباح الظلام ص286 ، وانظر: تحفة الطالب والجلس للشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل شيخ ص139 ، ومنهاج التأسيس والتقديس ص17 .

يقول الشيخ سليمان بن عبدالرحمن العُمري⁽¹⁾ -رحمه الله-
مبيناً ما يشرع من التوسل وما يمنع منه : (أما التوسل
المشروع الذي جاءت به السنة وتواترت به الأحاديث ، وهو
التوسل والتوجه إلى الله بأسمائه وصفاته وبالأعمال
الصالحة كما فعل أهل الغار⁽²⁾ ، وكما فعل أمير المؤمنين

¹(?) سليمان بن عبدالرحمن بن محمد بن عمر بن مبارك بن عبدالله
العُمري ، الشيخ ، العلامة ، الزاهد ، الفقيه . ولد في عينة عام 1298هـ ،
وقرأ القرآن مجوداً عند آل دافع ، ثم طلب العلم على يد الشيخ صالح
العثمان القاضي وعبدالله بن مانع ورحل إلى بريدة فقرأ على الشيخ محمد
بن عبدالله آل سليم ثم رحل إلى الرياض فقرأ على الشيخ عبدالله بن
عبد اللطيف وسعد بن عتيق. في عام 1346هـ اختاره الملك عبدالعزيز
ليتولى الإشراف على الشؤون الدينية بالمسجد النبوي والإمامة والتدريس
فيه مع رئاسة المحكمة المستعجلة بالمدينة المنورة فلبث فيها خمسة عشر
عاماً ، وفي عام 1359هـ تولى الشيخ قضاء حريملاء ، ثم مالبث أن تولى
قضاء الأحساء مدة ثلاثة عشر عاماً حتى طلب الإعفاء عام 1373هـ. من
مصنفاته: "رسالة في التوسل"، "رسالة إلى أهل المدينة"، "وظائف
رمضان"، "رسالة في النهي عن التفرق". توفي في الأحساء سنة 1375هـ.
انظر: علماء آل سليم (6-1/5) (244-2/229) ، مشاهير علماء نجد 391 ،
روضة الناظرين (149-1/147) ، علماء نجد (319-2/308) . وسليمان بن
عبدالرحمن العُمري، وظائف رمضان ، تحقيق: رياض العُمري، ص1-19 .

²(?) كما جاء في الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الذكر
والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب: قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح
الأعمال (4/2099) برقم (2743) ، وفيه : ((بينما ثلاثة نفر يتمشون أخذهم
المطر ، فأووا إلى غار في جبل ، فانحطت على فم غارهم صخرة من
الجبل فانطبقت عليهم ، فقال: بعضهم لبعض ، انظروا أعمالا عملتموها

عمر بالعباس ومعاوية بيزيد بن الأسود توسلوا بدعائهم ،
فمثل هذا لا يقال: أتحاشى وأنهى عنه، وأحذر منه. وأما
التوسل بالنبي ﷺ بذاته بعد موته ، أو بغيره من الأنبياء
والصالحين فعلى مدعي الجواز إثبات الدليل الشرعي على
جوازه ، فلم يوجد ولن يوجد ، وأما المنع من ذلك فقد وجد
والحمد لله ، وذلك من أفعال الصحابة رضوان الله عليهم
كما في صحيح البخاري أن عمر بن الخطاب ﷺ استسقى
بالعباس فقال: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا
فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فأسقنا فيسقون.⁽¹⁾ فبين
عمر رضي الله عنه أنهم كانوا يتوسلون به في حياته
فيسقون ، وتوسلهم به هو أنهم يسألونه أن يدعوا الله لهم
فيدعو ويدعون معه فيتوسلون بدعائه)⁽²⁾.

ويقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن التوسل المشروع
الذي جاء في الكتاب والسنة، أنواع: كالتوسل بأسماء الله
صالحة لله فادعوا الله تعالى بها لعل الله يفرجها عنكم (...)) فذكر كل واحد
منهم عملاً صالحاً توسل إلى الله به ففرج تعالى عنهم كما جاء في آخر
الحديث .

¹(?) تقدم تخريجه .

²(?) سليمان بن عبد الرحمن العُمري ، رسالة في التوسل ، ص4-5 . وقد
بين الشيخ رحمه الله في هذه الرسالة القيمة موقف أئمة أهل السنة
إجمالاً وأئمة الدعوة على وجه الخصوص من مسألة التوسل والرد على
بعض شبهات أهل التوسل البدعي. انظر: تقاربط جملة من العلماء على
هذه الرسالة ص21-26.

وصفاته ، والتوسل بالأعمال الصالحة ، والتوسل بدعاء
الرجل الصالح وهذه الأنواع دلت عليها نصوص الكتاب
والسنة .

يقول الشيخ عبدالعزيز الحصين رحمه الله⁽¹⁾ : (فلم يبق إلا
التوسل بالأعمال الصالحة، كتوسل المؤمنين بإيمانهم في
قولهم: چۆۆۆۆۆۆۆ چۆچ آل عمران: ١٩٣، وكتوسل أصحاب الصخرة
المنطبقة عليهم، وهم: الثلاثة نفر، توسلوا إلى الله
بأعمالهم الصالحة التي تقربهم وتحببهم إلى ربهم، رواه
البخاري في صحيحه⁽²⁾. لأنه وعد أنه: يستجيب الذين آمنوا
وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله. وكسؤاله تعالى
بأسمائه الحسنی وصفاته العلی، قال الله تعالى: چچچچ
چچ الأعراف: ١٨٠، وكالأدعية المأثورة في السنن: ((اللهم إني

¹(?) عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد الحصين ، التميمي ،
النجدي ، الشيخ ، العالم ، الزاهد . ولد في الوقف من قرى الوشم سنة
1154هـ ، حفظ القرآن ودرس على الشيخ إبراهيم بن محمد بن إسماعيل ،
ثم رحل إلى الدرعية فقرأ على الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ حمد بن
ناصر بن معمر ، أرسله الإمام عبدالعزيز بن محمد آل سعود إلى والي مكة
لمناظرة علمائها وعاد موفقاً ، ثم أرسله ثانية للمناظرة فدرس بالمسجد
الحرام ، تولى قضاء الوشم ، وأخذ عنه كثير من العلماء منهم الشيخ
عبدالله أبابطين وأخوه الشيخ محمد . من مؤلفاته : "رسالة في معنى
العبادة" وأجوبة في مسائل عديدة. توفي سنة 1237هـ انظر: مشاهير علماء
نجد ص206 ، علماء نجد (3/454) .

²(?) تقدم تخرجه .

أَسْأَلُكَ بِأَنْ لَكَ الْحَمْدُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْهَنَّانُ، الْبَدِيعُ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ))⁽¹⁾ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ .
وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ المائدة: ٣٥، فإنها
القربة التي تقرب إلى الله وتقرب فاعلها منه، وهي
الأعمال الصالحة)⁽²⁾.

فالتوسل بأسماء الله الحسنى أحد أنواع التوسل
المشروعة عند أئمة الدعوة ، وقد استدلل الشيخ عبدالله
بن محمد بن عبدالوهاب على جواز هذا النوع من التوسل
بما جاء في السنة الصحيحة عن النبي ﷺ من الأدعية الدالة
على سؤال الله تعالى بأسمائه الحسنى كحديث : ((اللهم
إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت المنان، بديع
السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام))⁽³⁾ وحديث :
((اللهم إني أسألك بأنك أنت الله، لا إله إلا أنت، الأحد
الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد))⁽⁴⁾.

¹(?) تقدم تخريجه .

²(?) الدرر السنية : (2/186) .

³(?) تقدم تخريجه .

⁴(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب: الصلاة ، باب: الدعاء (2/79) برقم (1495) ، والنسائي في سننه كتاب: السهو ، باب: الدعاء بعد الذكر (3/52). وابن ماجه في سننه كتاب: الدعاء ، باب: اسم الله الأعظم (2/1268) برقم (3858) والإمام أحمد في مسنده (3/158) برقم (12632) ، وابن حبان في صحيحه (3/175) برقم (893) ، والحاكم في المستدرک (1/683)

والحديث الآخر: ((أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَ بِهِ
نَفْسِكَ، أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلِمَتْهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ
اسْتَأْثَرَتْ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ))⁽¹⁾⁽²⁾.

وقد عقد إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد باباً بعنوان: "باب: قول الله تعالى: ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾".

أراد به الشيخ رحمه الله: الرد على من يتوسل بذوات
الأموات ، وبيان أن المشروع هو التوسل بالأسماء
والصفات والأعمال الصالحة⁽⁴⁾.

4- الرقية بأسماء الله الحسنى .

الرقية هي العَوَدة التي يُرقى بها صاحب الآفة كالحمل والصرع وغير ذلك من الآفات⁽⁵⁾.

برقم (1856) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ،
وصح إسناده الألباني في سنن أبي داود برقم (1495) .

1(?) تقدم تخريجه .

2(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (1/73).

³(?) كتاب التوحيد ص 124 .

4(?) انظر: قرة عيون الموحدين للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ص 224.

⁵ (؟) انظر: النهاية في غريب الأثر (2/254) ، مختار الصحاح (127) ، لسان العرب (14/331) .

فالرقية والعوذة بمعنى واحد ، ومعناها في اللغة يشمل ما كان مشروعاً أو ممنوعاً ، فالكل يطلق عليه رقية .
والرقية المشروعة : هي الرقية -العوذة- بما كان من القرآن الكريم، والأدعية النبوية الثابتة الصحيحة . ولهذا بوب الإمام البخاري -رحمه الله- لهذه الرقية بقوله: (باب: الرقى بالقرآن والمعوذات) ، وأورد فيه حديث عائشة رضي الله عنها: ((أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات ، فلما ثقل كنت أنفث عليه بهن ، وأمسح بيد نفسه لبركتها))⁽¹⁾.
وقد نص العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته .
الثاني : أن يكون باللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره .

الثالث : أن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى⁽²⁾.

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الطب ، باب: الرقى بالقرآن والمعوذات (5/2165) برقم (5403) .

²(?) انظر: فتح الباري لابن حجر : (10/195). وانظر في تفصيل هذه الشروط: معارج القبول للحكمي (509-2/503)ـ ، ود.فهد السحيمي ، أحكام الرقى والتمائم ، ص36-41 .

وقد جاء في الرقى عموماً بعض الأحاديث التي تفيد الجواز ، وفي بعضها الآخر النهي عنها.

ولهذا لما عقد الشيخ محمد بن عبدالوهاب في كتاب التوحيد باباً عن الرقى سماه: ((باب: ماجاء في الرقى والتمايم)) ولم يذكر لها حكماً عاماً ، وذلك لأن الرقى أنواع لكل منها حكم يخصه⁽¹⁾.

يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ : (ولما كانت الرقى على ثلاثة أقسام: قسم يجوز ، وقسم لا يجوز ، وقسم في جوازه خلاف⁽²⁾ . لم يجزم المصنف بكونهما من الشرك ، لأن في ذلك تفصيلاً بخلاف لبس الحلقة والخيط ونحوهما لما ذكر فان ذلك شرك مطلقاً)⁽³⁾.

فالرقية الجائزة عند الشيخ محمد بن عبدالوهاب هي ماكانت خالية من الشرك ، كما يقول رحمه الله : (الرقى هي التي تسمى العزائم⁽⁴⁾ ، خص منه

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان آل الشيخ ص129 .

²(?) ومقصوده بما في جوازه خلاف هي الرقى التي تكون بغير العربية أو بما لايفهم معناه ، انظر: تيسير العزيز الحميد ص 133 .

³(?) تيسير العزيز الحميد ص129 .

⁴(?) في القاموس المحيط : العزائم أي الرُقَى ، أو هي آيات من القرآن تقرأ على ذوي الآفات رجاء البُراء . ص(1468) . وفي لسان العرب: والعزائم الرُقَى وَعَزَمَ الرَّاقِي كَأَنَّهُ أَقْسَمَ عَلَى الدَّاءِ ، وَعَزَمَ الْحَوَاءُ إِذَا اسْتَخْرَجَ الْحَيَّةَ...، وعزائم القرآن الآيات التي تقرأ على ذوي الآفات لما

الدليل ما خلا من الشرك فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحُمّة ⁽¹⁾ ⁽²⁾. يشير الشيخ بهذا إلى ما جاء في حديث أنس بن مالك ﷺ قال: ((رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين والحُمّة والنَّملة ⁽³⁾)) ⁽⁴⁾.

وكذلك رخص النبي ﷺ في غير هذه الأمراض كما في حديث عوف بن مالك ﷺ قال: كنا نرقي في الجاهلية فقلنا: يا رسول الله ، كيف ترى في ذلك؟. فقال: ((اعرضوا علي رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك)) ⁽⁵⁾ وهو ما اختاره

يُرجى من البرء بها. (12/400) .

¹(?) الحُمّة : بتخفيف الميم السُّم ، وقد تشدد ، وتطلق على إبرة العقرب للمجاورة لأن السم يخرج منها. فالحمة : لفظ عام يشمل سم جميع أنواع ذوات السموم. انظر: النهاية في غريب الأثر (1/1054) ، ولسان العرب (14/201) .

²(?) كتاب التوحيد ص29 ، وانظر: تيسير العزيز الحميد ص131 .

³(?) النملة : قروح تخرج في الجنب ، شبهت بالنملة لتفشيتها وانتشارها وجمعها نمل وقيل النمل. معجم مقاييس اللغة (5/482) ، النهاية في غريب الأثر (5/119) ، لسان العرب (11/680) .

⁴(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: السلام ، باب: استحباب الرقية من العين والنملة والحمة (4/1725) برقم (2196) .

⁵(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: السلام ، باب: لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك (4/1727) برقم (2200) .

الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ في شرحه لهذا
الباب⁽¹⁾.

وصفة هذه الرقية أن تكون بآيات من القرآن ، وأبأسماء
الله الحسنی ، أو بالأدعية المأثورة عن النبي ﷺ⁽²⁾.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ : (الرقى
الموصوفة بكونها شركاً هي الرقى التي يستعان فيها بغير
الله ، وأما إذالم يذكر فيها إلا بأسماء الله وصفاته وآياته ،
والمأثور عن النبي ﷺ ، فهذا حسن جائز ، أو مستحب)⁽³⁾.
فالرقية بأسماء الله الحسنی مشروعة بل هي مستحبة
عند أئمة الدعوة كما تقدم ، حيث دلت النصوص الشرعية
على هذا ، فالقرآن مشتمل عليها ، وقد ورد في السنة
مايدل على ذلك :

فعن أبي سعيد الخدري ﷺ : ((أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ
فقال: يا محمد اشتكيت؟ فقال: نعم. قال: باسم الله
أرقيك ، من كل شيء يؤذيك ، من شر كل نفس أو عين
حاسد الله يشفيك ، باسم الله أرقيك))⁽⁴⁾.

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص131-132 ، والرسائل والمسائل النجدية
(3/209).

²(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص131 .

³(?) فتح المجيد ص126 .

⁴(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: السلام ، باب: الطب والمرض والرقى
(4/1718) برقم (2186) .

وقد نقل الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله - إجماع العلماء على جواز الرقية بأسماء الله تعالى حيث يقول : (قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً بين العلماء في جواز الرقية من العين أو الحُمة ، وهي لدغة العقرب وما كان مثلها ، إذا كانت الرقية بأسماء الله عز وجل ومما يجوز الرقي به)⁽¹⁾ .
 -ومن الرقى ما يعلق على الإنسان وغيره لدفع الآفات عنه من أي شيء كان ، وهو ما يعرف بالتمائم⁽²⁾ .
 وقد عرفها الشيخ محمد بن عبد الوهاب بقوله: (التمائم : شيء يعلق على الأولاد من العين)⁽³⁾ .
 فظاهر كلام الشيخ أن ما عُلق لدفع العين وغيرها فهو تميمة من أي شيء كان ، وهو ما اختاره حفيده الشيخ سليمان بن عبدالله⁽⁴⁾ .

¹(?) يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ، تحقيق: سالم محمد عطا-محمد علي معوض ، (8/405) .

²(?) وفي النهاية لابن الأثير (1/197) : (التمائم : جمع تميمة ، وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين -في زعمهم- فأبطلها الإسلام) . وانظر: تهذيب اللغة للأزهري (14/184) . ، ، والتمهيد لابن عبد البر (163-17/162) .

³(?) كتاب التوحيد ص29. وانظر: مجموع الفتاوى (265-1/264) .

⁴(?) انظر: تيسير العزيز الحميد : ص133 .
 387

والتمائم الشركية لاختلاف بين أهل العلم - ومنهم أئمة الدعوة - في تحريمها. لقول النبي ﷺ كما في حديث ابن مسعود ﷺ: ((إن الرقى والتمائم والتولة شرك))⁽¹⁾. ولكن الخلاف واقع في تعليق التمام من القرآن وأسماء الله تعالى وصفاته والأدعية النبوية الثابتة كما يقول إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (لكن إذا كان المعلق من القرآن فرخص فيه بعض السلف ، وبعضهم لم يرخص فيه ، ويجعله من المنهي عنه ، منهم ابن مسعود ﷺ)⁽²⁾.

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (والتمائم شيء يعلق على الأولاد يتقى به العين . وهذا المعلق إما أن يكون من القرآن ، أو من أسماء الله وصفاته ، أو لا يكون. فإن لم يكن من القرآن ولا من أسماء الله وصفاته فلا نعلم خلافاً بين أهل العلم في منعه وتحريمه واعتباره شركاً

¹(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب: الطب ، باب: في تعليق التمام (4/9) برقم (3883) ، وابن ماجه في سننه كتاب: الطب ، باب: تعليق التمام (2/1166) برقم (3530) ، والإمام أحمد في مسنده (1/381) برقم (3615) ، وابن حبان في صحيحه (13/456) برقم (6090) ، والطبراني في معجمه الكبير (10/213) برقم (10503) ، وصحح إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (331) .

²(?) كتاب التوحيد ص 29 .

بالله. وإن كانت من القرآن أو من أسماء الله وصفاته فقد
اختلف علماء السلف في حكم تعليقها ⁽¹⁾.

وقد فصل الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ -رحمه الله-
في حكاية الخلاف في هذه المسألة مبيناً أن العلماء من
الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق
التمائم التي من القرآن وأسماء الله وصفاته إلى
طائفتين ⁽²⁾:

الأولى : ذهبت إلى جواز ذلك . وهو قول عبدالله بن عمرو
بن العاص وغيره ، وهو ظاهر ما روي عن عائشة ، وبه قال
أبو جعفر الباقر ⁽³⁾ ، وأحمد في رواية ، وحملوا الحديث على
التمائم الشركية ، أما التي فيها القرآن وأسماء الله
وصفاته فكالرقية بذلك ⁽⁴⁾ ، وهو ظاهر اختيار ابن القيم ⁽⁵⁾.

¹(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (1/96) .

²(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 134 .

³(?) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، القرشي ،
الهاشمي ، أبوجعفر ، المشهور بالباقر وهو من بقر العلم أي شقه فعرف
أصله وخفيه ، ولد في المدينة سنة 56 هـ ، روى عن أبيه وجديه الحسن
والحسين وجابر وابن عمر وطائفة ، وعنه ابنه جعفر الصادق وعطاء وابن
جريح وأبو حنيفة والأوزاعي والزهري وغيرهم ، يعد من فقهاء التابعين ،
وممن اتفق الحفاظ على الاحتجاج به ، وهو أحد الأئمة الاثنى عشر الذين
تبجلهم الشيعة الإمامية وتقول بعصمتهم . توفي سنة 118 هـ. انظر: حلية
الأولياء (3/180) ، تاريخ دمشق (4/268) ، سير أعلام النبلاء (4/401) .

وقالت الثانية : لا يجوز ذلك . وبه قال ابن مسعود ، وابن عباس ، وهو ظاهر قول حذيفة ، وعقبة بن عامر ، وابن عكيم رضي الله عنهم ، وبه قال جماعة من التابعين منهم أصحاب ابن مسعود ، وأحمد في روايه اختارها كثير من أصحابه وجزم بها المتأخرون⁽¹⁾ .

وقد ذكر الشيخ سليمان -رحمه الله- أن أصحاب هذا القول احتجوا بعدة أمور⁽²⁾:

⁴(?) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (5/43-44) وقد عقد المصنف رحمه الله في كتاب الطب باباً أسماه : ((من رخص في تعليق التعاويذ)) وذكر فيه من رخص بذلك من الصحابة كعبدالله بن عمرو بن العاص ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وأبي جعفر الباقر وابن سيرين وعطاء بن أبي رباح والضحاك رحمهم . وهو اختيار الإمام مالك كما ذكره عنه ابن عبد البر في التمهيد (17/161) ، واختاره البيهقي في السنن (9/350) ، وابن عبد البر في التمهيد (17/160) ، وابن حجر في الفتح (6/142) ، وهو ظاهر قول ابن تيمية في الفتاوى (64/19-65). لكن يلحظ هنا أن جمهور القائلين بهذا القول يرون أن تعليق التمايم الجائز إنما يكون بعد نزول البلاء لا قبله .

⁵(?) انظر: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق: شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط ، (4/358) .

¹(?) جامع الترمذي (4/403) ، مسند الإمام أحمد (1/381) ، ، مصنف ابن أبي شيبة (5/35-36) ، وسنن البيهقي (9/350) ، ومحمد بن مفلح المقدسي ، الآداب الشرعية والمنح المرعية ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط - عمر القيام ، (2/443) ، ومحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، (6/199) .

²(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 134 .
390

الأول : عموم النصوص الواردة في النهي عن التمايم ،
التي لم تفرق بين التمايم من القرآن وغيرها بخلاف الرقى
فقد اختلفت النصوص فيها .

الثاني : أن الصحابة الذين رروا حديث النهي عن التمايم
فهموا العموم كعبدالله ابن مسعود ، وابن عباس ، وعبدالله
بن عكيم .

الثالث : أن القياس على الرقية قياس مع الفارق . فكيف
يقاس التعليق الذي لا بد فيه من ورق أو جلود ونحوهما
على ما لا يوجد ذلك فيه ، فهذا إلى الرقى المركبة من حق
وباطل أقرب .

وإلى هذا القول يميل أئمة الدعوة⁽¹⁾، كما نص الشيخ
عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ على أن هذا القول هو
الصحيح لوجوه ثلاثة⁽²⁾:

الأول: عموم النهي ولا مخصص للعموم .
والثاني: سد الذريعة ؛ فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس
كذلك.

والثالث: أنه إذا عُلق فلا بد أن يمتنه المعلق بحمله معه
في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك .

¹(?) كما يُشعر به كلام الشيخ محمد بن عبدالوهاب في كتاب التوحيد ص
29 ، وحفيده الشيخ سليمان بن عبدالله في تيسير العزيز الحميد ص 134.

²(?) انظر: فتح المجيد ص 128.

واختار هذا القول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ بعد
حكايته للخلاف في هذه المسألة بقوله : (وهذا القول -
أعني تحريم تعليقها- هو قول الإمام أحمد اختاره جمع من
أصحابه ، وجزم به المتأخرون منهم ، وهذا هو الصحيح من
وجوه) ثم ذكر الأوجه السابقة⁽¹⁾ . واختاره كذلك الشيخ
عبدالرحمن بن قاسم في حاشيته على كتاب التوحيد⁽²⁾ ،
بينما ذهب الشيخ السعدي إلى أن تعليق التائم من القرآن
والأدعية النبوية خلاف الأولى⁽³⁾ .

¹(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (1/96) .

²(?) انظر: حاشية كتاب التوحيد ص 86 ، واختاره الشيخ حافظ الحكمي
في معارج القبول (2/510) .

³(?) انظر: القول السديد في مقاصد التوحيد (ضمن المجلد الثالث من
المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي) ص19 .

المبحث الثاني : مسألة الاسم والمسمى .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الجانب اللغوي لمسألة الاسم والمسمى.

المطلب الثاني: الجانب العقدي لمسألة الاسم والمسمى.

المبحث الثاني : مسألة الاسم والمسمى .

تمهيد :

مسألة الاسم والمسمى أو أسماء الله هل هي مخلوقة أم غير مخلوقة ⁽¹⁾ من المسائل المحدثّة التي لم يتعرض لها علماء أهل السنة ابتداء . وإنما اضطروا للخوض فيها لما أظهره أهل الباطل من آراء فاسدة أوجبت الرد عليها من علماء أهل السنة نصرة للحق وإظهاراً له ، ودحضاً للباطل وزيفه .

ولأجل هذا فقد شغلت هذه المسألة حيّزاً من كتب أهل السنة ، واستوجبت عناية أهل العلم بها. كيف لا وهي تتعلق بجانب مهم من مسائل الاعتقاد ألا وهو أسماء الله تعالى . ولعل من المهم قبل الحديث عن هذه المسألة أن أعرض عرضاً مجملًا لأشهر الأقوال في هذه المسألة ، وذلك على النحو التالي :

¹(?) إنما عبرت عن المسألة بالاسم والمسمى لشهرة المسألة بهذا الاسم في كتب الاعتقاد. انظر: محمد بن الطيب الباقلاني ، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر ، ص258 . وشعب الإيمان للبيهقي (1/125) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (2/204) ، ومحمد بن محمد الغزالي ، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنی ، تحقيق: بسام عبدالوهاب الجابي ، ص24 ، وقاعدة في الاسم والمسمى لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (6/185) . والمواقف للإيجي (3/302) ، وسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، شرح المقاصد في علم الكلام ، (2/169) .

أولاً : قول أهل السنة والجماعة :

معتقد أهل السنة والجماعة في هذه المسألة . أنهم يؤمنون بأن الله تعالى هو الذي سَمَّى نفسه بأسمائه الحسنی وتكلم بها حقيقة ، وهي غير مخلوقة كما أنها ليست من وضع البشر.

ثانياً : المخالفون لأهل السنة في هذه المسألة ، وهم فريقان :

الأول: الجهميَّة والمعتزلة :

ومعتقدهم في المسألة على النقيض من معتقد أهل السنة ، فهم يقولون: إن أسماء الله مخلوقة ، وإن الله ليس هو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء ، وكذلك لم يتكلم بها حقيقة ، وإنما خلقها في غيره ، أو سماه بها بعض خلقه .

الفريق الثاني: الكلابية⁽¹⁾ والأشاعرة والماتريديَّة .

¹ (?) طائفة كلامية ينسبون إلى عبدالله بن سعيد بن كلاب ، قالوا : إن صفاته تعالى لا هي هو ولا غيره ، وأن الصفات لا تتغير فالعلم لا هو القدرة ولا هو غيرها وكذلك سائر الصفات ، كما أنهم لم يفرقوا بين أسمائه تعالى وصفاته ولا بين صفات الذات والفعل. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص(169، 298، 547-548) . وللاستزادة انظر: هدى الشلاحي ، آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

وهؤلاء أظهروا موافقة أهل السنة في اللفظ ، لكنهم
أبطنوا موافقة الجهمية والمعتزلة في المعنى.
فهم قالوا : إن أسماء الله غير مخلوقة . وليس مقصودهم
بهذا موافقة أهل السنة في مقالتهم ؛ بل مرادهم بهذه
العبارة أن الله بذاته غير مخلوق ، وهذا مما لا نزاع فيه مع
الجهمية والمعتزلة.
وأطلقوا القول بأن التسميات مخلوقة ، والتسميات عندهم
هي الأسماء كالعليم والعزيز و الرحيم ...إلخ ، وبذلك
وافقوا الجهمية والمعتزلة في المعنى⁽¹⁾.
وسيتناول هذا المبحث الحديث في مسألة الاسم والمسمى
من خلال المطلبين التاليين :
المطلب الأول : الجانب اللغوي لمسألة الاسم والمسمى .
المطلب الثاني : الجانب العقدي لمسألة الاسم
والمسمى .

¹(?) انظر في هذه الأقوال: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/185-192) ،
ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنی للتميمي ص 339
وما بعدها.

المطلب الأول : الجانب اللغوي لمسألة الاسم والمسمى .

فهم الجانب اللغوي مهم في توضيح مسألة الاسم والمسمى ، وذلك قبل الحديث عنها من الناحية العقدية ، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره . والجانب اللغوي في هذه المسألة يتضح من خلال عدد من المسائل اللغوية على النحو التالي :

1- أصل اشتقاق الاسم :

اختلف النحاة في أصل اشتقاق "الاسم" على قولين:
الأول: وهو مذهب البصريين أنه مشتق من "السُّمو". لأن السمو في اللغة هو العلو يقال سما يسمو سموّاً إذا علا ، ومنه سميت السماء سماء لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى وهو العلوُّ والارتفاع .

الثاني: وهو مذهب الكوفيين أنه مشتق من "الوسم". لأن
الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى
وعلمة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دل
على المسمى فصار كالوسم عليه فلهذا قلنا إنه مشتق من
الوسم⁽¹⁾.

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ : (
البصريين والكوفيين اختلفوا في الاسم من حيث هو ، هل
هو مشتق من السمو ، أو من السمة ؟. ذهب البصريون
إلى الأول ، والكوفيون إلى الثاني. وأصله عند البصريين:
سمو على وزن فعل ... وأما على مذهب الكوفيين ،
فأصله: وسم على وزن فعل، حذفت فاء الكلمة وهي الواو
اعتباطاً ، ثم عوض عنها همزة الوصل. وعلى هذا فوزنه
اعل)⁽²⁾.

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ :

¹(?) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق: د.مهدي
المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ، (7/318). وعبد الرحمن بن محمد بن
أبي سعيد الأنباري النحوي ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين
البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، (1/6) .

²(?) الدرر السنية (4/125) . والرسائل والمسائل النجدية (3/251-
252) .

(والاسم مشتق من السمو وهو العلو. وقيل: من الوسم وهو العلامة ؛ لأن كل ما سمي فقد نوه باسمه ووسم)⁽³⁾.
والراجح من القولين ماذهب إليه البصريين من أن الاسم مشتق من السمو .

وذلك أن مذهب الكوفيين وإن كان صحيحاً من جهة المعنى فإنه فاسد من جهة اللفظ ، وذلك لعدة أوجه :
الأول : أن الهمزة في أول كلمة "اسم" همزة التعويض اتفاقاً ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف لام الفعل لا حذف الفاء . كما في "ابن" أصلها بنو ، حذفت لامها التي هي الواو في آخرها وعوض عنها الهمزة في أولها . فالقياس فيما حذف منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاءه أن يعوض بالهاء في آخره ، فدل على أن الاسم مشتق من السمو لامن الوسم .
الثاني: أنك تقول أسميته ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول وسمته ، فلما لم تقل إلا أسميت دل على أنه من السمو .

الثالث: أنك تقول في تصغيره سُمي ، ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره وسيم ، كما يجب أن تقول في تصغير زنة وزينة وفي تصغير عدة وعيدة ، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

³(?) فتح المجيد : ص 7 .

الرابع: أنك تقول في تكسيره أسماء ، ولو كان مشتقاً من
الوسم لوجب أن تقول أوسام
وأواسيم ، فلما لم يجر أن يقال إلا أسماء دل على أنه
(1) مشتق من السمو لا من الوسم .

فهذه الأوجه ترجح ماذهب إليه البصريين من أن الاسم
مشتق من السمو. فالسمو والعلو بمعنى واحد وهو
مناسب للاسم الذي مقصوده إظهار المسمى وبيان ، وما
ليس له اسم فانه لا يذكر ولا يظهر ولا يعلو ذكره بل هو
كالشيء الخفى الذى لا يعرف .

ولهذا يقال الاسم دليل على المسمى وعلم على المسمى
ونحو ذلك ، ولهذا كان أهل الإسلام والسنة الذين يذكرون
أسماء الله يعرفونه ويعبدونه ويحبونه ويذكرونه ويظهرون
ذكره . والملاحدة الذين ينكرون أسماءه تعرض قلوبهم عن
معرفته وعبادته ومحبته وذكره (2).

2- تعريف الاسم في اللغة :

للاسم تعريفات كثيرة (3) ذكرها النحاة من أشهرها :

¹(?) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأنباري (16-1/6) ،
وأبو البركات الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ص 30 .
ومجموع الفتاوى (209-6/207) .

²(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/209) .

³(?) ذكر الأنباري في أسرار العربية (34-33) : أن النحويين ذكروا له حدوداً
تنيف على السبعين ، ومنهم من لم يحده كسيويه بل ذكره بمثاله فقال :

- الاسم : كل لفظ دل على معنى مفرد⁽¹⁾.

- الاسم : اللفظ الموضوع للدلالة⁽²⁾.

- الاسم : هو اللفظ الدالُّ على المسمَّى⁽³⁾.

- الاسم : هو القول الدال على المسمَّى⁽⁴⁾.

ويمكن تلخيص هذه العبارات بالقول إن الاسم هو : اللفظ أو القول الدال على المسمى .

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- مقررًا هذا الأمر : (ومن المعلوم أن الاسم دال على المسمى)⁽⁵⁾.

3- الفرق بين "الاسم" و"المسمَّى" و"التَّسمية":

يجب التفريق بين هذه الألفاظ الثلاثة ؛ لأن منشأ الغلط في هذه المسألة من إطلاق هذه الألفاظ لغير معانيها التي لها ، فلا يفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني ، وتنزيل ألفاظها عليها⁽⁶⁾.

ف"الاسم" هو: اللفظ الدال على المسمَّى .

الاسم رجل وفرس .

¹(?) انظر: أسرار العربية لابن الأنباري ص33-34 .

²(?) انظر: المقصد الأسنى للغزالي ص27 .

³(?) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (1/21) .

⁴(?) انظر: مجموع الفتاوى (6/192) .

⁵(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/358) .

⁶(?) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم : (1/21) .

وأما "المسمى" فهو: الشيء الموجود في الأعيان أو الأذهان.

وأما "التسمية" فهي: فعل المُسمَّى و وضعه الاسم للمُسمَّى⁽¹⁾.

والتسمية: مصدر سَمَّى يُسمَّى تسمية. فالتسمية تُطَق بالاسم وتكلَّمُ به ، وليست هي الاسم نفسه⁽²⁾.

فهنا ثلاث حقائق "اسم" و "مسمى" و "تسمية" كـ "حلية" و "مُحلى" و "تحلية"، و "علامة" و "معلم" و "تعليم"، ولا سبيل إلى جعل لفظين منهما مترادفين على معنى واحد، لتباين حقائقها، وإذا جعلت الاسم هو المسمى، بطل واحد من هذه الثلاثة ولا بدَّ⁽³⁾.

4- هل الاسم هو المسمى في اللغة ؟ .

من خلال ما تقدم يتبين الفرق بين "الاسم" و "المسمى" و "التسمية"، ولذلك ينبغي التنبيه على الحقائق التالية : الأولى: أن الاسم في أصل الوضع ليس هو المسمى . فالعرب يقولون: أَجَلُّ مَسْمَى ، ولا يقولون: أَجَلُّ اسْمٌ .

ويقولون: مَسْمَى هذا الاسم كذا ، ولا يقول أحد: اسْمُ هذا

¹(?) انظر: المرجع السابق : (22-1/21) ، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/69) .

²(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/195) .

³(?) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم : (22-1/21) . ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله للتميمي ص349 .

الاسم كذا . ويقولون: باسم الله ، ولا يقولون بمسمى الله
(1).

الثانية: أن الاسم ليس هو المسمى. وإن كان قد يراد به
المسمى مع أنه في نفسه "اسم" وليس هو المسمى.
وذلك لأن الاسم يتناول اللفظ والمعنى المتصور في القلب
، وقد يراد به مجرد اللفظ ، وقد يراد به مجرد المعنى ،
فإنه من "الكلام" والكلام اسم للفظ والمعنى وقد يراد به
أحدهما ، وهذا يعني أن الاسم تارة يراد به المسمى ، وتارة
يراد به اللفظ الدالُّ عليه.

فإذا قلت: قال الله تعالى ، واستوى الله على عرشه ،
وخلق الله السموات والأرض. فهذا المراد به المسمى
نفسه. وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي،
والرحمن من أسماء الله، والرحمن وزنه فعلان، والرحمن
مشتق من الرحمة، فالاسم هنا هو اللفظ الدال على
المسمى⁽²⁾.

3- أن اسم هذه الألفاظ الألف و السين والميم لا هو
المسمى الذي هو الذات ، ولا يُراد به المسمى الذي هو

¹(?) انظر: بدائع الفوائد (1/21) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن
عيسى (1/69) .

²(?) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص 277 .
403

الذات ، ولكن يراد به مسماه الذي هو الاسم ، كأسماء الله
الحسنى في قوله تعالى: **چچچچ** الأعراف: ١٨٠^(١).
4- أن التسمية هي النطق بالاسم والتكلم به ، وليست هي
الاسم نفسه ، فيجب التفريق بين الاسم والتسمية، كما
يجب التفريق بين الاسم والمسمى، فكل واحد من هذه
الألفاظ له مدلوله الذي يختصُّ به^(٢).

المطلب الثاني : الجانب العقدي في مسألة الاسم والمسمى .

لتوضيح الجانب العقدي في مسألة الاسم والمسمى يحسن
التعرف على أصل المسألة ، وأساسها الذي تعود إليه .
فأصل هذه المسألة هو مسألة "صفات الله تعالى" فقول
كل فريق مبنيٌّ على قوله في صفات الله تعالى على وجه
العموم ، وفي صفة الكلام على وجه الخصوص .

¹(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/201) .

²(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (203-6/201) ، معتقد أهل السنة
والجماعة في أسماء الله للتميمي ص350-351 .
404

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (فالقول في أسمائه هو نوع من القول في كلامه)⁽³⁾.
ولهذا اختلف الناس في مسألة الاسم والمسمى على النحو التالي :

أولاً : قول أهل السنة والجماعة .

يثبت أهل السنة والجماعة صفات الله على الحقيقة ،
ويؤمنون بأن الله متصف بصفة الكلام حقيقة ، وأنه سبحانه
قد سمى نفسه بأسماء تكلم بها ، وأن هذه الأسماء ليست
من وضع البشر ، فهي غير مخلوقة .

ويؤمنون بأن أسماء الله الحسنى التي في القرآن من
كلامه عز وجل ، وكلامه غير مخلوق ، بل هو صفة من
صفاته ، فإذا كان القرآن غير مخلوق ، ولا يقال : إنه غير
الله ، فكيف يقال إن بعض ما تضمنه وهو أسماؤه مخلوقة
وهي غيره⁽²⁾.

وهذا المذهب هو حقيقة قول أئمة الدعوة -رحمهم الله-
وما يعتقدونه .

يقول الشيخ سليمان بن سحمان : (كلامه تعالى داخل في
مسمى اسمه ، فالله تعالى اسم للذات الموصوفة بصفات

³(?) مجموع الفتاوى (6/186) .

²(?) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (1/18) .

الكمال، ومن تلك الصفات صفة الكلام، كما أن علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره غير مخلوق، ولا يقال إنه غير الله، فكيف يقال إن بعض ما تضمنه وهو أسماؤه مخلوقة، وهي غيره، فقد حصص الحق بحمد لله، وانحسم الإشكال، وأن أسماؤه الحسنی التي في القرآن من كلامه، وكلامه غير مخلوق⁽¹⁾.

ويقول الشيخ عبدالله أبابطين رحمه الله : (وأيضاً من زعم أن القرآن مخلوق، فقد زعم أن اسم الله في القرآن مخلوق، فيلزمه أن من حلف بالله الذي لا إله إلا هو، لا يحنث، لأنه حلف بشيء مخلوق)⁽²⁾.

وقد استدل أهل السنة والجماعة -ومنهم أئمة الدعوة- على أن أسماء الله تعالى غير مخلوقة بما يلي:
1- حديث: ((ما أصاب عبداً قط همٌّ ولا غمٌّ ولا حزنٌ فقال: اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من

¹(?) الدرر السنية : (1/30) و (1/572) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ .

²(?) الرسائل والمسائل النجدية : (2/109) ، وانظر: الدرر السنية (3/248) ، وتيسير العزيز الحميد ص174.
406

خلقك، أو استأثرت به في علمك الغيب عندك...»⁽³⁾
الحديث.

والشاهد من الحديث قوله: ((أسألك بكل اسم هو لك ،
سميت به نفسك)) .

فقد دلّ الحديث على أن أسماء الله غير مخلوقة ؛ وأنه
سبحانه هو الذي تكلم بها وسمى بها نفسه فلم يسمه بها
أحد من خلقه⁽¹⁾.

2- أن أسماء الله من كلامه ، وكلامه تعالى غير مخلوق ،
فأسماءه غير مخلوقة ، فهو المسمّى لنفسه بتلك
الأسماء .

3- أن الله عز وجل يسأل ويستعاذ به بهذه الأسماء ، ولو
كانت مخلوقة لم يجز أن يسأل بهذه الأسماء أو يستعاذ بها
(2).

يقول الشيخ عبدالله أبابطين مقررّاً هذه المسألة : (فلما
كان مستقراً عند العلماء أن الاستعاذة بالله عبادة له ،

³(?) تقدم تخريجه .

¹(?) انظر: شفاء العليل ص 277 .

²(?) انظر: كتاب التوحيد ص 41 للشيخ محمد بن عبدالوهاب، و تيسير
العزیز الحمید للشيخ سليمان بن عبدالله ص 174 ، وفتح المجيد للشيخ
عبدالرحمن بن حسن 164 ، وقرة عيون الموحدين ص 82 ، والرسائل
والمسائل النجدية (1/66) و الدرر السنية (11/126) ، والشيخ عبدالله بن
محمد بن عبدالوهاب ، الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة ، ص 356.

قالوا : لا تجوز الاستعانة بمخلوق، فلما كان هذا الأصل مستقراً عندهم ، استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق لأنه ثبت عن النبي ﷺ الاستعانة بكلمات الله التامات فعلاً منه وقولاً⁽¹⁾، وهذا من حجة أهل السنة على الجهمية القائلين بخلق القرآن -يقولون- لو كان القرآن مخلوقاً امتنعت الاستعانة به⁽²⁾.

4- أن اليمين بهذه الأسماء منعقدة ، فمن حلف باسم من أسماء الله فهو حالف بالله ، ولو كانت الأسماء مخلوقة لما جاز الحلف بها ؛ لأن الحلف بغير الله شرك بالله⁽³⁾. قال الإمام الشافعي : (من حلف باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ؛ لأن اسم الله غير مخلوق ، ومن

¹(?) كما في حديث خولة بنت حكيم السلمية قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من نزل منزلاً ، ثم قال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك)) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب: في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره (4/2080) برقم (2708).

²(?) تأسيس التقديس : ص 83 .

³(?) انظر: الرسائل والمسائل النجديّة : (2/109) ، والدرر السنية (3/248) كلاهما عن الشيخ عبدالله أبابطين ، وتيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ ص174.

حلف بالكعبة أو بالصفاء أو المروة فليس عليه كفارة لأنه مخلوق ، وذلك غير مخلوق)⁽¹⁾ أي أسماء الله .

5- أن أسماء الله مشتقة من صفاته⁽²⁾ ، وصفاته قديمة

به ، فأسمائها قديمة كذلك غير مخلوقة .

يقول الشيخ أحمد بن عيسى : (إذا أطلق الاسم عليه تعالى جاز أن يشتق منه المصدر والفعل ، فيخبر عنه فعلاً أو مصدرًا نحو السميع البصير القدير)⁽³⁾ .

ويضيف في موضع آخر : (والأسماء تدل على الصفات ، وهي مشتقة منها ، وصفاته دلت على أسمائه ، وتوضيح ذلك أنه لما اتصف سبحانه بالرحمة اشتق له منها اسم الرحمن وهكذا)⁽⁴⁾ .

وقد اتفق قول أهل السنة في الرد على من زعم بأن أسماء الله مخلوقة ، وقال بأن الاسم غير المسمى. ولذلك كان معروفاً عند أئمة أهل السنة مثل الإمام أحمد وغيره

¹(?) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (2/211) .

²(?) كما تقدم تقريره في قاعدة أسماء الله مشتقة ضمن القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في توحيد الأسماء .

³(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى : (2/252) وانظر: بدائع الفوائد لابن القيم (1/162) .

⁴(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (1/128) ، تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان آل الشيخ ص10 ، صفوة الآثار للشيخ الدوسري (2/449-450) .

إنكارهم على الجهمية الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة ،
فيقولون الاسم غير المسمى ، وأسماء الله غيره ، وما كان
غيره فهو مخلوق ⁽¹⁾.

قال الإمام أحمد رحمه الله: (لسنا نشك أن أسماء الله عز
وجل غير مخلوقة ؛ لسنا نشك أن علم الله غير مخلوق ،
فالقرآن من علم الله وفيه أسماء الله ، فلا نشك أنه غير
مخلوق ، وهو كلام الله عز وجل ، لم يزل متكلماً به) ⁽²⁾.
فهذا هو موقف أهل السنة والجماعة من أصل المسألة
ومن دعوى من قال بأن أسماء الله مخلوقة ، وأطلق
القول بأن "الاسم غير المسمى".

أما موقفهم من القول نفسه هل يقال: الاسم هو المسمى
أو غير المسمى ، ونحو ذلك من الألفاظ . فلاهل السنة
والجماعة تجاه ذلك أربعة مواقف ، متفقة جميعاً في
مضمونها وإن اختلفت في ألفاظها وتعبيراتها ، وهذه
المواقف هي:

الموقف الأول: الإمساك عن القول في المسألة نفياً وإثباتاً
، فلا يقال: "الاسم هو المسمى" ، ولا يُقال: "الاسم غير
المسمى". إذ إن كلا الإطلاقين بدعة ⁽³⁾.

¹(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/185-186) .

²(?) الإبانة لابن بطة : (1/88) .

³(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/187) .

وهذا القول اختاره إبراهيم الحربي⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾، وذكره أبو جعفر الطبري⁽³⁾ في الجزء الذي سمّاه صريح السنة⁽⁴⁾.

الموقف الثاني: الاسم للمسمى . وهذا قول أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد ، وهو الذي دلت عليه النصوص كما قال تعالى: ﴿جَجِجَ الْأَعْرَافُ﴾: ١٨٠.

وقال تعالى: ﴿جُتُّوا فِي هَهْجٍ طَهُ: ٨﴾. وقال تعالى: ﴿ثُرْتُرْتُرْك كَكَكَكَ كَكْكَكَكَ الْإِسْرَاءُ: ١١٠﴾ وقوله ﴿:)) إِنْ لِلَّهِ تَسْعَةُ وَتَسْعِينَ اسْمًا))﴾^(٥).

¹(?) ابراهيم بن اسحاق بن بشير بن عبد الله الحربي ، أبو اسحاق ، محدث ، فقيه ، أديب ، لغوي . أصله من مرو ، ولد سنة 198هـ ، ومات ببغداد. من مصنفاته العديدة : غريب الحديث ، الأدب ، التيمم ، المغازي ، ومناسك الحج . توفي سنة 285هـ . انظر: صفة الصفوة (410-2/404) ، شذرات الذهب (2/190) .

2(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/187).

³(?) محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، أبو جعفر ، إمام ، مفسر ،
مقرئ ، محدث ، مؤرخ ، فقيه ، أصولي ، مجتهد . ولد بآمل
طبرستان سنة 224هـ ، وطوف الاقاليم ، واستوطن بغداد ، واختار
لنفسه مذهباً في الفقه. من تصانيفه : جامع البيان في تأويل آي
القرآن ، تاريخ الامم والملوك ، تهذيب الآثار ، اختلاف الفقهاء .
توفي ببغداد سنة 310هـ . انظر: تاريخ بغداد (2/162) ، طبقات
الشافعية الكبرى (3/120) ، سير أعلام النبلاء (14/267).

⁴(?) أبوجعفر محمد بن جرير الطبري ، صريح السنة ، تحقيق: بدر يوسف المعتوق ، ص26-27 .

5(?) تقدم تخريجه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (وأما الذين يقولون الاسم للمسمى كما يقوله أكثر أهل السنة فهؤلاء وافقوا الكتاب والسنة والمعقول) (1).

ويقول ابن القيم: (وإذا قلت الله اسم عربي ، والرحمن اسم عربي ، والرحمن من أسماء الله ، والرحمان وزنه فعلان ، والرحمن مشتق من الرحمة ونحو ذلك ، فالاسم ههنا للمسمى ولا يقال غيره) (2).

الموقف الثالث: الاسم من المسمى . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (كان في كلام الإمام أحمد أن هذا الاسم من أسمائه الحسنی، وتارة يقول: الأسماء الحسنی له) (3). وهذا القول أيضاً لأبي بكر بن أبي داود السجستاني (4). ومقصوده

¹(?) مجموع الفتاوى (206/6-207) .

²(?) شفاء العليل : ص 277 .

³(?) مجموع الفتاوى (198/6) .

⁴(?) عبدالله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو بكر بن أبي داود السجستاني ، عالم ، محدث ، حافظ ، ولد سنة 203هـ ورحل به والده من سجستان وطاف به شرقاً وغرباً ، وأسمعه من علماء ذلك الوقت بخراسان وأصبهان وفارس والبصرة وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والشام ومصر والجزيرة . صنف المسند والسنن والتفسير والقراءات والناسخ والمنسوخ وغير ذلك . توفي سنة 316هـ انظر: طبقات الحنابلة (2/51) ، لسان الميزان (3/293) .

أن الله هو المسمى لنفسه بأسمائه الحسنی ، وأن لها معاني دالة عليها ⁽¹⁾.

الموقف الرابع: الاسم هو المسمى . وهذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة ، وإن كان قد أنكره أكثر أهل السنة عليهم . وممن قال به اللالكائي ⁽²⁾ في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ⁽³⁾ . وهؤلاء جعلوا الاسم ليس هو اللفظ ، بل هو المراد باللفظ "أي المسمى" فهم يقولون: إنك إذا قلت: يا زيد! يا عمر! فليس مرادك دعاء اللفظ ، بل مرادك دعاء المسمى باللفظ ، وذكرت الاسم ، فصار المراد بالاسم هو المسمى .

¹(?) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (2/212) .

²(?) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي ، الشافعي ، اللالكائي ، أبو القاسم ، فقيه ، محدث ، حافظ ، متكلم . قدم بغداد فاستوطنها ، ودرس الفقه الشافعي على أبي حامد الاسفراييني ، وتوفي بالدينور في رمضان كهلا . من مصنفاته : مذاهب أهل السنة ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، وكتاب رجال الصحابة . توفي سنة 418هـ انظر: تاريخ بغداد (14/70) ، طبقات الشافعية (1/197) .

³(?) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (2/204) ، وممن قال به السجزي في رسالته إلى أهل زبيد والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة والبعوي في شرح السنة ، انظر مجموع الفتاوى (6/188) .

فهؤلاء نظروا إلى المسألة من جهة أن أسماء الأشياء إذا
ذُكِرت في الكلام المؤلف فإنما المقصود هو المسميات ،
فقالوا: " الاسم هو المسمى " أي يراد به المسمى.
وهذا لا ريب فيه ، فإنه إذا أخبر عن الأشياء قَدْ ذُكِرت
أسمائها فقليل مثلاً : محمدٌ رسول الله وخاتم النبيين، وكَلَّمَ
الله موسى تكليماً، فليس المراد أن هذا اللفظ هو
الرسول، وهو الذي كلمه الله، وكذلك إذا قيل: جاء زيد ،
واشهد على عمرو ، وفلانٌ عدلٌ ، ونحو ذلك ، فإنما تُذكر
الأسماء ويُراد بها المسميات ⁽¹⁾.

ثانياً : موقف المبتدعة من المسألة :

أ- موقف الجهمية والمعتزلة :
استغل الجهمية والمعتزلة الفرق اللغوي بين الاسم
والمسمى ، فعبروا بلفظة "غير" ، فقالوا: الاسم غير
المسمى ، وهي كلمة حق أرادوا بها باطل.
لفظة "غير" تحتل وجهين ، أحدهما حق ، والآخر باطل .
أما وجه الحق: فهو متعلق بالجانب اللغوي الذي يفصل بين
الاسم والمسمى، فإن الأسماء التي هي الأقوال ليست

¹(?) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي

ص368 ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (189-6/188) .

نفسها هي المسمّيات ، وهذا لا يناع فيه أحد من العقلاء
(1).

وليس هذا هو مقصود الجهمية المعتزلة في قولهم: الاسم
غير المسمى .

وأما وجه الباطل فهو : أن الله كان ولا اسم له ، حتى خلق
لنفسه اسماً ، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم .
وهذا هو مراد الجهمية والمعتزلة ، فهم يقولون في أسماء
الله إنها غيره ، كما يقولون في كلام الله إنه غيره ، ونحو
ذلك (2).

ومن أجل هذا المقصد الفاسد منع أهل السنة القول بأن
"الاسم غير المسمى" دفعا للباطل الذي أراده هؤلاء .
وقد نقل الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه "تنبيه ذوي
الألباب السليمة" عن ابن القيم ما قرره في رده على
مذهب المعتزلة في هذه المسألة (3) من أن أسمائه تعالى
داخلة في مسمى اسمه ، وإن كان لا يطلق على الصفة

¹(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/203) ، وبدائع الفوائد لابن القيم
(1/21) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (68-1/69)

²(?) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص 277 .

³(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص 77 ، بدائع الفوائد لابن القيم :
ص 22-23 .

وحدها أنها إله يخلق ويرزق فليست صفاته وأسماءه غيره،
وليست هي نفس الإله.

ثم بين الشيخ أن بلاء القوم من لفظة "الغير" فإنها يراد بها
معنيين :

أحدهما: المغاير لتلك الذات المسماة بالله. وكل ما غير
الله مغايرة محضة بهذا الاعتبار فلا يكون إلا مخلوقاً .
والثاني : يراد به مغايرة الصفة للذات إذا جردت عنها. فإذا
قيل علم الله وكلام الله غيره بمعنى أنه غير الذات
المجردة عن العلم والكلام كان المعنى صحيحاً ، ولكن
الإطلاق باطل.

وبهذا أجاب أهل السنة المعتزلة القائلين بخلق القرآن ،
قالوا: كلامه تعالى داخل في مسمى اسمه، فالله تعالى
اسم للذات الموصوفة بصفات الكمال، ومن تلك الصفات
صفة الكلام كما أن علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره
غير مخلوق، ولا يقال إنه غير الله، فكيف يقال إن بعض ما
تضمنه وهو أسماء مخلوقة، وهي غيره⁽¹⁾.

¹(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة ص 77 ، وبدائع الفوائد لابن القيم :
ص 22-23 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/70) .

ثم يضيف الشيخ ابن سحمان : (إذا تبين هذا فقد كان معلوماً بالاضطرار أن أسماء الله وصفاته من الله ، وإنها داخله في مسمى اسمه لا مغايرة له ولا منفصلة عنه)⁽²⁾.

ب- موقف الأشاعرة والماتريدية :

قالوا: باتّحاد الاسم والمسمّى . فلفظ "اسم" الذي هو الألف والسين والميم جعلوه هو المسمى ، وقالوا باتحادهما . كما جعل هؤلاء الأسماء هي التسميات ، فالتسمية عندهم: هي الأقوال المؤلفة من الحروف . فجعلوا التسمية هي الاسم ، وجعلوا الاسم عين المسمّى⁽²⁾.

فخلاصة دعوى هؤلاء تقوم على أمرين:

أ- أن لفظ "اسم" الذي هو "ألف- سين- ميم" معناه: ذات الشيء ونفسه.

2- وأن الأسماء مثل: "زيد وعمرو" هي التسميات وليست هي أسماء المسميات.

وكلاهما باطل مخالف لما يعلمه جميع الناس من جميع الأمم ولما يقولونه ؛ فإنهم يقولون: إن "زيداً وعمراً" ونحو ذلك هي أسماء الناس.

⁽²⁾ تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص 78 .

⁽²⁾ انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (191/6-192)، المواقف للإيجي (

303/3) ، شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني (2/169) .

و"التسمية": جعل الشيء اسماً لغيره ، هي مصدر "سميته، تسمية" إذا جعلت له اسماً. و"الاسم": القول الدال على المسمى . ليس الاسم الذي هو لفظ "اسم" أي: "ألف- سين- ميم" هو "المسمى"؛ بل قد يُراد به المسمى؛ لأنه حكم عليه ودليل عليه . وهم تكلفوا هذا التكلف ليقولوا: إن اسم الله غير مخلوق، ومرادهم أن الله غير مخلوق، وهذا مما لا تنازع فيه الجهمية والمعتزلة. وبالتالي هم وافقوا الجهمية والمعتزلة في المعنى ، ووافقوا قول من قال من أهل السنة: "الاسم هوالمسمى" في اللفظ فقط ⁽¹⁾.

ولقد أنكر قولهم جمهور الناس من أهل السنة وغيرهم ⁽²⁾، حتى بعض كبار الأشاعرة

¹(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/191) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/69) ، وانظر في تفصيل أقوال المبتدعة والإجابة عنها : معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله للتميمي ص369- 392 .

²(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/191) .

كالغزالي⁽³⁾ والرازي حيث ذهبوا إلى أن لفظ الاسم والمسمى والتسمية ألفاظ متباينة⁽⁴⁾.

ويتلخص من مسألة الاسم والمسمى هذه عدة أمور :

- 1- أن هذه المسألة مما أحدثه أهل البدع من المسائل الكلامية ، وكلام أئمة أهل السنة فيها إنما كان لبيان الحق ورد شبهات المبتدعة وما رتبوه على هذه المسألة من القول بأن أسماء الله تعالى مخلوقة .
- 2- أن القول بأن الاسم هو المسمى ليس في أصل وضع اللغة ، ومن قال بتماثلهما فهو مخالف لما تعرفه العرب من لغتها من أن هناك فرقاً بين الاسم والمسمى والتسمية .

³(?) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي ، المعروف بالغزالي ، حجة الاسلام ، أبو حامد ، متكلم ، فقيه ، أصولي ، صوفي ، مشارك في أنواع من العلوم . ولد بخراسان سنة 450هـ ، وطلب الفقه لتحصيل القوت ، ثم لزم أبي المعالي الجويني بنيسابور ، وندب للتدريس بنظامية بغداد ، ثم أقبل على العبادة والسياحة ، فخرج إلى الحجاز فحج ثم إلى دمشق فالقدس فالاسكندرية ، ثم عاد إلى وطنه بطوس ولزم الانقطاع. من تصانيفه الكثيرة : "إحياء علوم الدين" و"تهافت الفلاسفة" و"الوجيز في فروع الفقه الشافعي". توفي سنة 505هـ انظر: وفيات الاعيان (1/586) طبقات الشافعية الكبرى (6/191) شذرات الذهب (4/10) .

⁴(?) انظر: المقصد الأسنى للغزالي ص24 ، ولوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي ، ص21 .

3- الجانب العقدي في هذه المسألة مرتبط بمسألة إثبات الصفات الله تعالى وعلى وجه الخصوص صفة الكلام ، فالمبتدعة لما جعلوا كلام الله مخلوقاً صيروا أسمائه كذلك ، بخلاف أهل السنة فإنهم لما أثبتوا الكلام لله على أنه صفة له غير مخلوق قالوا : بأن أسمائه غير مخلوقة أيضاً لأنها من كلامه .

4- تنوعت الاستدلالات الشرعية لأهل السنة على أن أسمائه تعالى غير مخلوقة ، فتارة يستدلون بما جاء في النصوص من أن الله سبحانه هو من تسمى بهذه الأسماء لم يسمه بها أحد من خلقه ، وتارة يستدلون على ذلك بما يدل على أن كلامه تعالى غير مخلوق ولا شك أن أسمائه تعالى من كلامه فتكون غير مخلوقة ، كما أنهم يستدلون على هذه المسألة بما جاء في النصوص الكثيرة من الدعاء والتوسل والاستعاذة وعقد الأيمان بأسمائه تعالى ولو كانت مخلوقة لما جاز ذلك ، فدل على أن أسمائه تعالى غير مخلوقة .

5- أهل السنة والجماعة وإن اختلفت عباراتهم في مسألة هل الاسم هو المسمى ؟ إلا أنهم متفقون على أن الاسم دال على المسمى ، كما أنهم

متفقون على أن أسمائه تعالى ليست غيرم بمعنى
أنها مخلوقة له ، لأنها من كلامه سبحانه وهو صفة
من صفاته غير مخلوق .

6- أن من أطلق القول بأن الاسم غير المسمى من
المبتدعة كالجهمية والمعتزلة ، وإن كان في
مقالتهم وجه حق من جهة اللغة كما أن فيه موافقة
للمعقول في أن الأسماء ليست هي المسميات عند
عامة العقلاء ، إلا أن هذا المعنى ليس هو المقصود
في كلامهم فإنهم أرادوا الوصول بذلك إلى أن
تكون أسمائه تعالى غيره بمثابة مخلوقاته البائنة
عنه تعالى ، كما زعموا مثل ذلك في كلامه حين
زعموا أنه غيره .

المبحث الثالث : معاني الأسماء الحسنى .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : معنى اسم الجلالة (الله).

المطلب الثاني : معاني بقية الأسماء الحسنى.

المبحث الثالث : معاني الأسماء الحسنى .

لا أعظم حاجة وضرورة من معرفة النفوس بربها ومليكتها
الذي لا غنى لها عنه طرفة عين ، ولا صلاح لها ولا زكاء إلا
بمعرفته وعبادته .

وكلما كان العبد أعرف بأسماء ربه وما يستحقه من صفات
الكمال ، وما ينزه عنه مما يضاد ذلك ، كان أعظم إيماناً
بالغيب ، واستحق من الثناء والمدح بحسب معرفته .
وموضع هذا تدبر أسمائه الحسنى التي وصف وسمى بها
نفسه في كتابه وعلى لسان رسله ، فيتأملها العبد اسماً
اسماً ، ويعرف معنى ذلك ، وأن له تعالى في ذلك الاسم
أكمله وأعظمه وأن هذا الكمال والعظمة ليس له منتهى ،
وأن كل ما ناقض هذا الكمال بوجه من الوجوه فإن الله
تعالى منزله مقدس عنه .

ولما كانت معرفة الله هي أصل الإيمان بالغيب وأعظمه
وأجله قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: ((إن لله تسعة
وتسعين اسماً ، مائة إلا واحد ، من أحصاها دخل الجنة))⁽¹⁾.
أي ضبط ألفاظها وأحصى معانيها وتعقلها في قلبه وتعبد
الله بها ، وتقرب بمعرفتها إلى رب العالمين⁽²⁾.

ومن هنا فقد عني أئمة الدعوة بإيضاح ما دلّت عليه أسماء
الله تعالى الحسنى من المعاني العظيمة اللائقة بجلال الله

¹(?) تقدم تخريجه .

²(?) انظر: مؤلفات السعدي (5/1/83) .
423

تعالى وكماله وتنزيهه سبحانه عن كل ما ينافي ذلك ،
وتظهر هذه العناية من خلال عدة أمور :
أولاً : تقريرهم في قواعدهم المنهجية أن أسماء الله
تعالى دالة على معاني وأوصاف.
كقولهم: "أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف" ، وقولهم:
"أسماء الله مشتقة" . بمعنى أن أسماء الله تعالى كما أنها
أعلام دالة على ذاته سبحانه ، فهي أيضاً متضمنة لصفات
ومعاني مشتقة من هذه الأسماء .
يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ : (وأسماءه
تتضمن صفاته ، ليست أعلام محضة ، كاسمه : العليم ،
والقدير ، والرحيم ..، وسائر أسمائه الحسنى سبحانه
وتعالى)⁽¹⁾ .
ثانياً : اعتقادهم أن الإيمان بأسماء الله تعالى لابد أن
يتضمن الإيمان بما دلت عليه هذه الأسماء من معاني ،
فلا يجوز لديهم إثبات اللفظ دون المعنى .

¹(?) ملخص منهاج السنة : ص71 ، وانظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ
سليمان آل الشيخ : ص10 ، وقرة عيون الموحدين للشيخ عبدالرحمن بن
حسن ص226 ، وفتح المجيد : ص381 ، والكواكب الدرية لابن مانع : ص
66 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى : (2/252) ، طريق
الوصول إلى العلم المأمول للسعدي : ص270 ، صفوة الآثار والمفاهيم من
تفسير القرآن العظيم للدوسري (1/39) .

ولهذا يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ: (لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى ، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز ، وأن لها معاني حقيقة تليق بجلال الله وعظمته ، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصر...) ⁽¹⁾.

فمنهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- في إثباتهم لأسماء الله الحسنى لا يتوقف على مجرد الإثبات لهذه الأسماء الواردة في النصوص بل لابد من اعتقاد أنها دالة على معاني وأوصاف في غاية الكمال اللائق بالله تعالى ، وإذا كانت أسماءه سبحانه قد بلغت الغاية في الحسن فإن ما تضمنته هذه الأسماء من المعاني والأوصاف هي الغاية في الكمال اللائق به سبحانه .

ثالثاً : إنكار أئمة الدعوة -رحمهم الله- على من ادعى أن أسماء الله تعالى محضة ، لا تتضمن معاني تدل عليها ⁽²⁾،

¹(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/203)، وانظر: الدرر السنية : (2/312) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ، وتنبيه النبيه لابن عيسى : ص88 ، وطريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي : ص11 .

²(?) كما زعمت المعتزلة ، انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص155 ، والإبانة ص158 ، والفرق بين الفرق للبغدادى ص93 ، والملل والنحل للشهرستاني (1/44) .

واعتبارهم هذا القول من أنواع الإلحاد في أسماء الله الحسنى⁽¹⁾، واعتقادهم أن جحود معاني الأسماء كجحود ألفاظها⁽²⁾.

رابعاً : الوصية منهم بأهمية تعلم معاني هذه الأسماء الحسنى ، وتحقيق العبودية لله تعالى بمقتضى ما دلت عليه.

وفي هذا يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله :
(فينبغي للمؤمن الناصح لنفسه أن يبذل ما استطاع من مقدوره في معرفة أسماء الله وصفاته وتقديسه ، ويجعل هذه المسألة أهم المسائل عنده ، وأولاها بالإيثار ، وأحقها بالتحقيق ليفوز من الخير بأوفر نصيب)⁽³⁾.

بل إن الشيخ -رحمه الله- يوضح منهجاً وطريقة لتعلم أسماء الله الحسنى ومادلت عليه : وذلك بأن يجمع المرء الأسماء الحسنى الواردة في القرآن والسنة ، فيتدبرها ويعطي كل اسم منها عموم ذلك المعنى وكماله .

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله ص561 ، وأيضاً : بدائع الفوائد (1/169) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/255).

²(?) انظر: قرة عيون الموحدين للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص198، وحاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص292 .

³(?) انظر: مؤلفات السعدي (5/1/83) .
426

فإذا تدبر اسم (الله) -على سبيل المثال- عرف أن الله تعالى له جميع معاني الإلهية ، وهي كمال الصفات والانفراد بها ، وعدم الشريك في الأفعال لأن المألوه إنما يؤله لما قام به من صفات الكمال فيحب ويخضع له لأجلها⁽¹⁾.

وسيتناول هذا المبحث جهود أئمة الدعوة -رحمهم الله- في تقرير معاني هذه الأسماء الحسنى ، وحيث كان مرجع هذه الأسماء لاسم الجلالة (الله) ، ولأهمية فهم معنى هذا الاسم لفقه معنى شهادة أن لا إله إلا الله فقد اعتنى أئمة الدعوة -رحمهم الله- بتقرير معنى هذا الاسم على نحو خاص ، ولهذا فقد تم إفراده في مطلب مستقل ، ثم يليه بقية الأسماء الحسنى بحسب ما جاء من تقارير لأئمة الدعوة -رحمهم الله- .

¹(?) المرجع السابق : (84-5/1/83) .

المطلب الأول : معنى اسم الجلالة (الله) .

اسم الجلالة (الله) عَلم على الرب تبارك وتعالى مأخوذ من الإله ، وأصله أَلَه يألِه بالفتح فيهما إلهةً أي عَبَدَ ، ومنه قرأ بن عباس رضي الله عنهما: (ويذكر وإلهتكَ) بكسر الهمزة أي وعبادتكَ⁽¹⁾.

وإلهٌ على وزن فِعال بمعنى مفعول ، لأنه مألوه أي معبود ، كقولنا: إمام بمعنى مُؤتم به ، فلما أُدخلت عليه الألف واللام حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرتِه في الكلام .

¹(?) انظر: جامع البيان للطبري (1/54) ، زاد المسير لابن الجوزي (1/9) ،

تفسير القرآن العظيم لابن كثير (1/20).

والآلهة الأصنام سمووا بذلك لاعتقاد أتباعها أن العبادة تحقق لها ، والتأليه التعبيد ، والتأله التنسك والتعبد⁽²⁾. ومنه قول رؤبة بن العجاج⁽³⁾ :

لله در الغانيات المده **** سبحن واسترجعن من تأله⁽³⁾. فاسم الجلالة (الله) أصله الإله بمعنى مألوه أي معبود ، وهذا المعنى اللغوي هو الموافق للمعنى الشرعي كما في قوله تعالى عن المشركين لما دعاهم النبي ﷺ لعبادة الله وحده : جججج جججج ججج ص: ٥⁽⁴⁾.

²(?) انظر: مختار الصحاح ص9 ، القاموس المحيط ص1603 ، لسان العرب (469-13/467) ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، غريب الحديث ، تحقيق: د. عبدالله الجبوري ، (3/728) ، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (1/156) .

³(?) رؤية بن العجاج ، البصري ، التميمي ، أبو محمد ، شاعر ، راجز . والعجاج لقب واسمه أبو الشعثاء عبد الله ابن رؤية ، كان بصيراً باللغة ، قيماً بحواشيها وغريبها. له ديوان رجز ليس فيه شعر سوى الأراجيز. توفي سنة 145هـ انظر: تاريخ دمشق (18/212) وفيات الأعيان (2/303) .

³(?) رؤية بن العجاج ، ديوان رؤية بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه :
وليم بن الورد البروسى ، ص 165 .

⁴(?) انظر: جامع البيان للطبري (13/124)، زاد المسير لابن الجوزي (7/102)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (4/28).

وهذا المعنى هو اختيار أئمة الدعوة -رحمهم الله- وما يقررونه في معنى اسم الجلالة (الله) ، وأنه إله بمعنى مألوه أي معبود .

يقول الشيخ عبدالله أبا بطين : (وأما الإله ، فهو: الذي تأله القلوب بالمحبة ، والخضوع ، والخوف ، والرجاء ؛ وتوابع ذلك من: الرغبة ، والرغبة ، والتوكل ، والإستغاثة ، والدعاء ، والذبح ، والنذر ، والسجود ؛ وجميع أنواع العبادة: الظاهرة والباطنة . فهو إله ، بمعنى: مألوه ؛ أي: معبود)⁽¹⁾. ويرى أئمة الدعوة أن اسم (الله) تعالى مشتق وليس بجامد كما هو منهجهم في أسماء الله الحسنی⁽²⁾ .

يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة : (فالصحيح أنه مشتق من آل الرجل: إذا تعبد ، كما قرأ ابن عباس: (ويذكر وإلهتك)، أي: عبادتك ، وأصله الإله ، أي: المعبود ، فحذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة ، فالتقت اللام التي هي عينها مع اللام التي للتعريف ، فأدغمت إحداهما في الأخرى ،

¹(?) الدرر السنية : (2/296) ، وانظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله ص10 ، وفتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص7-8 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (13-1/12) .

²(?) انظر قاعدة : أسماء الله تعالى مشتقة ، ضمن القواعد المنهجية لأئمة الدعوة في توحيد الأسماء .

فصارتا في اللفظ لهماً واحدة مشددة ، وفخمت تعظيماً
فقل: الله⁽¹⁾.

وإذا كان الإله هو المعبود ، فإن أئمة الدعوة يقررون في
كتبهم وأجوبتهم أن معنى شهادة لا إله إلا الله ، أي :
لامعبود بحق إلا الله ، ويعظمون من قدر هذه المسألة
لتعلقها بجانب توحيد الله تعالى وإخلاص العبادة له سبحانه
، ويبينون خطأ المخالفين في هذه المسألة ممن جعلوا
معنى (الإله) في كلمة الشهادة أنه الخالق أو القادر على
الاختراع⁽²⁾.

وقد بين الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ -رحمه الله-
خطأ هذا القول من وجهين⁽³⁾:
أحدهما: أنه قول مبتدع . لا يعرف عن أحد قاله من العلماء
، ولا من أئمة اللغة المتقدمين بل قد ورد عنهم خلاف ذلك
، وأن الإله بمعنى المألوه ، فيكون هذا القول باطلاً .

¹(?) تيسير العزيز الحميد : ص 9-10 ، وانظر: فتح المجيد ص 7 ، وتوضيح
المقاصد وتصحيح القواعد (1/12) .

²(?) انظر: المواقف للإيجي (3/314) .

³(?) انظر: تيسير العزيز الحميد : ص 59 ، وأيضاً : توضيح المقاصد وتصحيح
القواعد لابن عيسى (2/261) ، وسليمان بن سحمان ، الصواعق المرسلة
الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ، تحقيق: عبدالسلام بن برجس
العبدالكريم ، ص 310 . ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/226) .

الثاني: على تقدير تسليمه. فهو تفسير باللازم للإله الحق ،
فان اللازم له أن يكون خالقاً قادراً على الاختراع ، ومتى
لم يكن كذلك فليس بإله حق وإن سمي إلهاً ، وليس مراده
أن من عَرَف أن الإله هو القادر على الاختراع فقد دخل
في الإسلام ، فان هذا لا يقوله أحد ، ولو قدر أن بعض
المتأخرين أراد ذلك فهو مخطيء ، يرد عليه بالدلائل
السمعية والعقلية.

وأما الشيخ عبدالله أبابطين فقد بين رحمه الله : أن جميع
العلماء من المفسرين ، وشرح الحديث ، والفقه ، وغيرهم
، يفسرون الإله ، بأنه: المعبود. وأن تفسير الإله بأنه القادر
على الاختراع ؛ إنما هو غلط من المتكلمين ، وزلة عظيمة
لهم ، إذا تصوره العامي العاقل تبين له بطلانه . ووجه ذلك
:

أن هذا القائل لم يستحضر ما حكاه الله عن المشركين في
مواضع من كتابه من أن مشركي العرب وغيرهم ، يقولون
بأن الله هو القادر على الاختراع ، وهم مع ذلك مشركون ؛
ومن أبعد الأشياء: أن عاقلاً يمتنع من التلفظ بكلمة يقر
بمعناها ، ويعترف به ليلاً ونهاراً ، هذا ما لا يفعله من له
أدنى مسكة من عقل⁽¹⁾.

¹(?) انظر: الدرر السنية (2/298) وأيضاً : الانتصار لحزب الله الموحدين
للشيخ عبدالله أبي بطين ص28 ، والدرر السنية (2/246-247) عن الشيخ
432

[illegible]

ويتلخص من كلام أئمة الدعوة -رحمهم الله- عدة أمور :

1- أن اسم الجلالة (الله) مشتق لا جامد كما هي بقية الأسماء الحسنى ، وأصله من ألّه يألّه إذا تعبد ، فهو إله بمعنى مألّوه أي معبُود ، وهذا ما دلت عليه أقوال أئمة اللغة واتفق عليه علماء الشريعة ، ولم يخالف في هذا إلا بعض المتأخرين ممن تأثر بمنهج أهل الكلام .

2- أن تفسير معنى شهادة أن لا إله إلا الله مرتبط بتفسير لفظ الجلالة (الله) ، ولهذا فالخطأ في فهم المقصود بلفظ الشهادة عند المتكلمين سببه الخطأ في تفسير معنى اسم الجلالة .

3- أن اسم الجلالة (الله) دال على جميع الأسماء
الحسنى والصفات العليا ، كما أن هذه الأسماء

¹(?) تيسير العزيز الحميد: ص 9 .

جميعها ترجع إلى معنى هذا الاسم ، فكانت بمثابة
الصفات له ، ولأجل هذه المنزلة قيل في اسم
الجلالة إنه اسم الله الأعظم .

المطلب الثاني : معاني بقية الأسماء الحسنى .

يقرر أئمة الدعوة أن لأسماء الله الحسنى معاني حقيقية
تليق بها ، وأن هذه المعاني معلومة لنا ليست بمجهولة ،
فقد وردت هذه الأسماء في مواضع عديدة من كتاب الله
الذي أمر تعالى بتدبره ، وفهم معناه ، كما قال سبحانه : ﴿

جج ججج ججج جج ص: ۲۹، وقوله تعالى : چڈڈڈڈڈج الزخرف: ۳
، ولو لم تكن نصوص هذه الأسماء معقولة المعنى لما أمر
تعالى بتدبرها وفهمها .

ولهذا يقرر أئمة الدعوة وجوب الإيمان بما ثبت من أسماء الله تعالى لفظاً ومعنى⁽¹⁾ ، كما يرون أهمية تعلم معاني أسماء الله الحسنى وفهم مدلولها باعتبار ذلك إحدى مراتب إحصائها ، والذي جاء في فضله قول النبي ﷺ : ((إن لله تسعة وتسعين اسماً ، من أحصاها دخل

الحنة (((2)(3).

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي مبيناً أهمية التفقه في معاني أسماء الله تعالى كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ثَبَّتْنَاكَ مِمَّا تَشْتَكِي﴾ النساء: ١٤٩، بقوله: (وفي هذه

¹(?) انظر: فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/203)، وأيضاً : الدرر السنية : (2/312) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ، وتنبيه النبيه لابن عيسى : ص88 ، وطريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدى : ص11 .

$(?)^2$ تقدم تخريجه .

³(?) انظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ : ص 555 ، والرسائل والمسائل النجدية : (5/496) عن الشيخ عبدالله أبابطين ، وبدائع الفوائد لابن القيم (1/164) .

الآية إرشاد إلى التفقه في معاني أسماء الله وصفاته ، وأن الخلق والأمر صادر عنها ، وهي مقتضية له ، ولهذا يعلل الأحكام بالأسماء الحسنى ، كما في هذه الآية⁽¹⁾.

وللشيخ السعدي مزيد عناية في بيان هذا الجانب ، ففي تفسيره للقرآن عقد -رحمه الله- فصلاً للحديث عن معاني أسماء الله تعالى الواردة في القرآن⁽²⁾، يقول فيه :

(وقد تكرر كثير من أسماء الله الحسنى في القرآن بحسب المناسبات ، والحاجة داعية إلى التنبيه إلى معانيها الجامعة فنقول...)⁽³⁾.

ثم أخذ -رحمه الله- في سرد أسماء الله الحسنى الواردة في القرآن اسماً اسماً ، وأحياناً يذكر جملة منها إذا كانت متقاربة المعنى ثم يبين معانيها ، ومدلولاتها ، وآثارها بأسلوب سهل وواضح .

فمن ذلك على سبيل المثال قوله في اسم الله (الفتاح) : (الفتح الذي يحكم بين عبادة بأحكامه الشرعية ، وأحكامه القدريّة ، وأحكام الجزاء ، الذي فتح بلطفه بصائر

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/377) .

²(?) انظر: المرجع السابق (30-1/23) .

³(?) المرجع السابق : (1/23) .

الصادقين ، وفتح قلوبهم لمعرفة ومحبتة والإنابة إليه ،
 وفتح لعباده أبواب الرحمة والأرزاق المتنوعة ، وسبب لهم
 الأسباب التي ينالون بها خير الدنيا والآخرة: ﴿يُؤْتِيهِم مِّنْ ذَلِكْ فَيَمْتَلِكُوا﴾
 ﴿يُؤْتِيهِم مِّنْ ذَلِكْ فَيَمْتَلِكُوا﴾ ﴿يُؤْتِيهِم مِّنْ ذَلِكْ فَيَمْتَلِكُوا﴾ (٢) (١).

ويقول في اسمي (القدوس والسلام) : (القدوس ، السلام أي المعظم المنزه عن صفات النقص كلها ، وأن يماثله أحد من الخلق ، فهو المتنزه عن جميع العيوب ، والمتنزه عن أن يقاربه أو يماثله أحد في شيء من الكمال

چ٦٣ث٦چ الشورى: ١١ ، چ٦٣ث٦ث٦چ الإخلاص: ٤ ، چ٦٣پ٦پ٦چ مريم: ٦٥، چ٦٣و٦و٦چ البقرة: ٢٢ ، فالقدوس كالسلام ينفيان كل نقص من جميع الوجوه ، لأن النقص إذا انتفى ثبت الكمال كله

(2)

ولما ذكر ابن القيم -رحمه الله- في نونية "الكافية الشافية" أسماء الله الحسنى ضمن حديثه عن التوحيد القولي الثبوتي -إثبات الأسماء والصفات لله-⁽³⁾ أخذ الشيخ

1(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/27) .

2(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/25).

3(?) بدءاً من قوله : هذا ومن توحيدهم إثبات أو **** صاف الكمال لرنا الرحمن . انظر: الكافية الشافية ص226-238 .

السعدي في شرحه على النونية في تفصيل معاني هذه
الأسماء ، وإيضاح ماتضمنته⁽¹⁾.

فمن ذلك ما بينه في معنى اسم الله (اللطيف) حيث يقول:
(ومن أسمائه الحسنی : ((اللطيف)) الذي لطف علمه حتى
أدرك الخفايا والخبايا ، وما احتوت عليه الصدور ، وما في
الأرض من خبايا البذور. ولطف بأوليائه وأصفيائه فيسرهم
لليسرى ، وجنبهم العسرى ، وسهل لهم كل طريق يوصل
إلى مرضاته وكرامته ، وحفظهم من كل سبب ووسيلة
توصل إلى سخطه ، من طرق يشعرون بها ، ومن طرق لا
يشعرون بها. وقَدَّرَ عليهم أموراً يكرهونها لينيلهم ما يحبون
، فلفظ بهم في أنفسهم فأجرأهم على عوائده الجميلة
وصنائه الكريمة . ولطف لهم في أمور خارجة عنهم لهم
فيها كل خير وصلاح ونجاح ، فاللطيف مقارب لمعاني
الخير الرؤوف الكريم)⁽²⁾.

ومن أسمائه تعالى الحسنی اسمي: (الرحمن ، الرحيم)
وقد جاء هذين الاسمين مقترنين في مواضع من كتاب الله
، فمن ذلك : قوله تعالى : چپچ الفاتحة: ٣ ، وقوله سبحانه:
چىيدچچچچچچچچ البقرة: ١٦٣ ، وقوله: چچچچچچچچ النمل:

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية ص (180-206) .

²(?) توضيح الكافية الشافية ص 191 .
439

وقد ذكر الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ أن بعض أهل العلم يرى أن اسم (الرحمن) أوسع معنى من (الرحيم) كما يدل عليه البناء ، وكذلك لأن الرحمن اسم عام في جميع أنواع الرحمة يختص به الله تعالى ، وأما الرحيم فإنما هو في جهة المؤمنين⁽¹⁾.

ولكن هذا القول يشكل عليه بعض النصوص كقوله تعالى: **چ گبگ گبگ چ** البقرة: 1٤٣، وقوله **ﷻ** في الحديث: ((رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما))⁽²⁾.

ولهذا اختار الشيخ سليمان أن الصواب أن يقال: إن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه ، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم ، فكان الأول للوصف والثاني للفعل.

¹(?) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (1/21) .

²(?) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (6/109) برقم (29866) - ، والطبراني في معجمه الكبير (20/159) برقم (332) - ، والحاكم في المستدرک (1/696) برقم (1898) وقال: حديث صحيح غير أنهما لم يحتجا بالحكم بن عبد الله الأيلي ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/186) - : رجاله ثقات .

فالأول وهو (الرحمن) دال على أن الرحمة صفته تعالى ،
والثاني وهو (الرحيم) دال على أنه يرحم خلقه برحمته.
ومن أراد فهم هذا المعنى فليتأمل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ﴾
الأحزاب: ٤٣، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ﴾ التوبة: ١١٧، ولم يجئ قط (رحمن بهم) ،
فعلم أن رحمن هو الموصوف بالرحمة ، و(رحيم) هو
الراحم برحمته ، والرحمن الرحيم نعتان لله تعالى ^(١) .

ولما ذكر تعالى في آخر سورة الحشر جملة من أسمائه الحسنى ، وهو أكثر موضع وردت فيه أسماءه تعالى مجتمعة ، أخذ الشيخ السعدي -رحمه الله- ببيان معاني هذه الأسماء وما دلت عليه من الأوصاف العظيمة .

[illegible]

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد : ص15 ، وهو اختيار ابن القيم في بدائع الفوائد (1/28) .

ولا لغيره شيئاً. ثم وصف نفسه بعموم العلم ، الشامل لما غاب عن الخلق وما يشاهدونه ، وبعموم رحمته التي وسعت كل شيء ووصلت إلى كل حي ، ثم كرر ذكر عموم إلهيته وانفراده بها ، وأنه المالك لجميع الممالك ، فالعالم العلوي والسفلي وأهله ، الجميع ممالك لله فقراء مدبرون- (الْقُدُّوسُ السَّلَامُ) أي: المقدس السالم من كل عيب وآفة ونقص ، المعظم الممجّد ، لأن القدوس يدل على التنزيه عن كل نقص ، والتعظيم لله في أوصافه وجلاله .

(الْمُؤْمِنُ) أي: المصدق لرسله وأنبيائه بما جاءوا به بالآيات البينات ، والبراهين القاطعات ، والحجج الواضحات. (الْعَزِيزُ) الذي لا يغالب ولا يمانع ، بل قد قهر كل شيء ، وخضع له كل شيء. (الْجَبَّارُ) الذي قهر جميع العباد ، وأذعن له سائر الخلق، الذي يجبر الكسير ، ويغني الفقير. (الْمُتَكَبِّرُ) الذي له الكبرياء والعظمة ، المتنزه عن جميع العيوب والظلم والجور. (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ) وهذا تنزيه عام عن كل ما وصفه به من أشرك به وعانده (¹) .
ثم يضيف رحمه الله :

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (1810-4/1809) .

(هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ) لجميع المخلوقات (الْبَارِئُ)
للمبروءات (الْمُصَوِّرُ) للمصورات ، وهذه الأسماء متعلقة
بالخلق والتدبير والتقدير ، وأن ذلك كله قد انفرد الله به ،
لم يشاركه فيه مشارك. (لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) أي: له
الأسماء الكثيرة جدا، التي لا يحصيها ولا يعلمها أحد إلا الله
هو، ومع ذلك، فكلها حسنى أي: صفات كمال، بل تدل على
أكمل الصفات وأعظمها، لا نقص في شيء منها بوجه من
الوجوه ، ومن حسنها أن الله يحبها، ويحب من يحبها،
ويحب من عباده أن يدعوه ويسألوه بها⁽¹⁾.

ومن هنا فقد كان لأئمة الدعوة -رحمهم الله- جهودهم في
بيان وإيضاح معاني أسماء الله الحسنى الواردة في الكتاب
والسنة ، وقد تميزت هذه الجهود بما يلي :

- 1- اعتمادهم في تقرير معاني أسماء الله الحسنى
على المصادر التي وردت فيها وهي الكتاب والسنة
، فلا أعلم بكلام الله من الله ولا أعلم بكلام رسوله
ﷺ مما جاء عن رسول الله ﷺ . وهذا المنهج امتداد
لمنهج السلف في تفسير النصوص الشرعية كما
قال الشافعي رحمه الله: ((آمنت بالله وبما جاء

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (4/1810) .
444

عن الله على مراد الله ، وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ((⁽¹⁾.

2- استفادتهم من كلام المتقدمين من أئمة أهل اللغة ، إضافة لما جاء عن السلف -رحمهم الله- ، والترجيح عند الاختلاف بما ذكره المحققين منهم كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم⁽²⁾.

3- إعمالهم لجميع المعاني الممكنة لكل اسم من أسماء الله تعالى ، لأن تنوع المعاني هو تنوع في الكمال ، والله مستحق لجميع أنواع الكمال الذي لا يعتريه نقص .

4- تركيزهم على المعاني التي وقع فيها الخلاف ، لبيان الصواب من الخطأ كما في تقريرهم لمعنى اسم الجلالة (الله) .

¹(?) عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، لمعة الاعتقاد ، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر ، ص10. وانظر: الرسائل والمسائل النجدية (6-1/5) عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، و(4/1/131) عن الشيخ عبدالله بن محمد ، وتيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله ص 502 .

²(?) انظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله : ص15. وفتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص7 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/12) .

5- الحرص على تقرير المعنى بأقرب عبارة موافقه
لنصوص الشرع والبعد عن المعاني المحدثه
والمصطلحات الكلامية ، كقول المتكلمين في معنى
اسم الجلالة (الله) إنه القادر على الاختراع .

الفصل الثاني : جهود أئمة الدعوة في تقرير الصفات الإلهية .

وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : الصفات الذاتية لله تعالى .
المبحث الثاني : الصفات الفعلية لله تعالى .
المبحث الثالث : رؤية الله تعالى .

الفصل الثاني : جهود أئمة الدعوة في تقرير الصفات الإلهية .

تمهيد :

قبل بيان جهود أئمة الدعوة -رحمهم الله- في تقرير الصفات الإلهية لله تعالى ، يحسن الحديث عن حقيقة صفات الله تعالى ومنزلتها وأقسامها عند أئمة الدعوة ، وهذا الحديث يتضمن ثلاث مسائل :

أولاً : حقيقة صفات الله .

الصفات جمع صفة ، والوصف والصفة كلاهما مصدر وصفت الشيء وصفاً وصفة . والصفة : التحلية والنعمة . يقول ابن منظور: (وصف الشيء له وعليه وصفاً وصفة :حلاه ، والهاء عوض من الواو)⁽¹⁾.

¹(?) لسان العرب : (9/356) .

وأما الصفة في اصطلاح النحاة فهي: النعت ، والنعت هو اسم الفاعل نحو ضارب ، أو المفعول نحو مضروب ، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو: مِثْلُ وشِبْهه ، وما يجري مجرى ذلك⁽¹⁾.

ويعرف الجرجاني⁽²⁾ "الصفة" بقوله : (الصفة : هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات . وذلك نحو طويل ، وقصير ، وعاقل وأحمق وغيرها ، وهي الأمانة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها)⁽³⁾.

وهل هناك فرق بين الصفة والوصف ؟ .

فالنحويون على أنهما بمعنى واحد ، وأما المتكلمون فيرون أن الصفة خلاف الوصف فالصفة هي الهيئة ، والوصف القول .

¹(?) انظر: مختار الصحاح للرازي ص340 ، ولسان العرب لابن منظور (9/357) .

²(?) علي بن محمد بن علي الجرجاني ، الحسيني ، الحنفي ، ويعرف بالسيد الشريف ، أبو الحسن ، عالم ، حكيم ، مشارك في أنواع من العلوم . ولد بجرجان سنة 740هـ . من تصانيفه الكثيرة : "حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني في الأصول" ، "حاشية على تفسير البيضاوي" ، "وحاشية على المطول للتفتازاني في المعاني والبيان" ، "التعريفات" . توفي بشيراز سنة 816هـ. انظر: البدر الطالع (1/488) ، معجم المؤلفين (2/515) .

³(?) التعريفات : ص 157 .

يقول الراغب في المفردات: (الوصف: ذكر الشيء بحليته ونعته ، والصفة: الحالة التي عليها الشيء من حليته ونعته كالزّنة التي هي قدر الشيء) (1).

وفصل العكبري (2) في هذه المسألة بقوله : (فأَمَّا (الصفة (فهي عند النحويّين بمنزلة الوصف ، وأصلها (وُصفَة) فحذفت واوها كما حذفت في (عدة ، وزنة) . وأَمَّا المتكلمون فيفرون بين الوصف والصفة ، فالوصف: لفظ الواصف كقولك ظريف وعالم ، والصفة: هي المعنى العام الموصوف (3).

¹(?) المفردات في غريب القرآن ، ص525 .

²(?) عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري الأصل ، البغدادي ، الحنبلي ، الضرير ، محب الدين ، أبو البقاء ، نحوي ، فقيه، فرضي ، لغوي ، مقرئ ، مفسر ، محدث . ولد ببغداد سنة 538هـ ، قرأ القراءات على ابن عساكر البطايحي ، وتخرج به خلق كثير. من تصانيفه الكثيرة : "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن" ، "التلخيص في الفرائض"، "اللباب في علل البناء والاعراب"، "شرح المقامات الحريية". توفي ببغداد سنة 616هـ . انظر: وفيات الاعيان (3/100) ، شذرات الذهب (5/67) .

والذي اختاره المحققون من أهل العلم أن كلاً من الوصف والصفة يطلقان على القول تارة ، وعلى المعنى أو الهيئة تارة أخرى .

فالصفة والوصف تارة يراد بهما : الكلام الذي يوصف به الموصوف . كقول الصحابي في قل هو الله أحد : ((أحبها لأنها صفة الرحمن))⁽¹⁾.

وتارة يراد بهما : المعاني التي دل عليها الكلام . كالعلم والقدرة ⁽²⁾.

والصفة شرعاً : هي المعنى القائم بالموصوف ⁽³⁾.

وصفات الله: نعوت الكمال القائمة بذات الله سبحانه .
أما توحيد الصفات عند أئمة الدعوة : فهو أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ﷺ نفيًا وإثباتًا على ما يليق بجلاله سبحانه ، إثباتًا من غير تمثيل ، وتنزيها من غير تعطيل .

³(?) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، الباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: د. عبدالإله النبهان ، (1/404).

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد ، باب: ما جاء في دعاء النبي ﷺ إلى توحيد الله تبارك وتعالى (6/2685) برقم (6940) ، ومسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها ، باب: فضل قراءة قل هو الله أحد (1/557) برقم (813) .

²(?) انظر: مجموع الفتاوى (3/335) .

³(?) انظر: المرجع السابق (3/335) .

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله :)
وأما الثالث من أنواع التوحيد ، فهو : أن نصف الله تعالى
بما وصف به نفسه ، ووصفه رسوله ، على ما يليق بجلال
الله ، إثباتاً بلا تمثيل ، وتنزيهاً بلا تعطيل ؛ فإن صفات
الرب تعالى وأسماءه ، تدل على كمال الرب تعالى ،
وتنفي عن الله ما نفى عن نفسه، ونفى عنه رسوله ﷺ ، من
كل ما ينافي كمال حياته وقيوميته ، وكمال غناه ، كما نزه
الله عنه نفسه ، ونزّهه عنه رسوله ﷺ كما قال: چڈتثتثٹ

(۱) .

ثانياً : منزلة الإيمان بصفات الله .

يقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- عِظم منزلة الإيمان
بصفات الله تعالى ، إذ لا يتم إيمان مسلم بالله وتوحيده له
إلا بالإقرار بها .

يقول إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-
 في بيانه لمنزلة توحيد الله بصفاته :
 (وأما توحيد الصفات: فلا يستقيم توحيد الربوبية ، ولا توحيد
 الألوهية ، إلا بالإقرار بالصفات ، لكن الكفار: أعقل ممن
 أنكر الصفات)⁽²⁾.

¹(?) الدرر السنية : (8/232) .

وهذا النوع من التوحيد يجب الإيمان به ، وبكل ما تضمنه من الإيمان بصفات الله الثابتة في الكتاب والسنة ، والاعتقاد أن هذه الصفات ثابتة له تعالى على الحقيقة ، وأنها لا تشابه صفات المخلوقين .

يقول الشيخ حمد بن معمر رحمه الله : (فيجب علينا الإيمان بكل ما نطق به الكتاب والسنة من صفات الرب جل وعلا ، ونعلم أنها صفات حقيقة لا تشبه صفات المخلوقين ، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات ، فصفاته لا تشبه الصفات ، فلا نمثل ولا نعطل ، وكل ما أخبر الله به ، وأخبر به رسوله فيجب الإيمان به ، سواء عرفنا معناه أو لم نعرفه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن عامته منصوص عليه في الكتاب والسنة)⁽¹⁾ .

²(?) الدرر السنية : (2/73) ، ووجه كلام الشيخ : "الكفار أعقل ممن أنكر الصفات" أن المشركين كانوا مقرين بخالق متصف بالصفات ولكنهم يشركون معه في العبادة ، وأما منكرو الصفات فيؤمنون بخالق لهم مستحق للعبادة وحده لا شريك له لكنه عندهم لا يتصف بأي صفة وهذا وجه التناقض في قولهم .

¹(?) الدرر السنية : (3/78) وانظر: مجموع مؤلفات السعدي (5/2/301) ، حاشية الدرة المضية : ص40 .

وإيمان أئمة الدعوة بجميع الصفات دون استثناء ، أو تمييز نوع منها دون آخر هو الموافق لما عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم الذين لم ينقل عنهم ما يخالف ذلك⁽²⁾. كما أن الإيمان بصفات الله تعالى عند أئمة الدعوة يشمل الإيمان بآثار هذه الصفات في الكون والنفس ، والعمل بما تقتضيه هذه الآثار والمعاني ، وهذا هو حقيقة الإحصاء لأسماء الله الحسنى وما دلت عليه من الصفات⁽²⁾.

ثالثاً : أقسام الصفات الإلهية .

الصفات الإلهية الواردة في الكتاب والسنة لا تخلو أن تكون إما صفات مثبتة وإما أن تكون صفات منفية (سلبية) .

ويقسم أهل السنة والجماعة الصفات الثبوتية الواردة في حق الله تعالى -وهي غالب الصفات- إلى قسمين ، هما :

صفات ذاتية ، وصفات فعلية . ثم كل منها إلى خبرية وعقلية ، وقد استنبط أهل السنة هذا التقسيم للصفات من استقراءهم لنصوصها في الكتاب والسنة ، وتتبعهم لمواضع ورودها ، فإله -عز وجل- قد أثبت لنفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ صفات الكمال ، وهذه

²(?) انظر: تنبيه النبيه لابن عيسى ص 98 .

²(?) انظر: مؤلفات السعدي (3/221) .

الصفات منها ما هو ملازم للذات أزلاً وأبداً وهي الصفات الذاتية ، ومنها ما يحدث بمشيئته وقدرته من صفاته الفعلية والتي إذا شاء فعلها وإذا شاء لم يفعلها⁽¹⁾، ثم هذه الصفات الذاتية والفعلية منها ما طريق إثباته ورود (الخبر) فقط فهي ذاتية خبرية أو فعلية خبرية ، ومنها ما طريق إثباته العقل بالإضافة إلى السمع⁽²⁾. وهذا ما يعتقده أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن هذا التقسيم للصفات الإلهية هو الحق الذي ينتظم جميع الصفات الإلهية الواردة في الكتاب والسنة ، وهو الموافق لمنهج أهل السنة والجماعة⁽³⁾.

يقول الشيخ السعدي رحمه الله : (من الأصول المتفق عليها بين السلف التي دلت عليها النصوص أن صفات البارئ قسمان: صفات ذاتية لاتنفك عنها الذات : كصفة الحياة ،

¹(?) انظر: التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية للسعدي ص40 .

²(?) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (2/222) ، القواعد المثلى لابن عثيمين ص 29 ، ويرى الشيخ السعدي أن جميع الصفات التي دل عليها السمع وحده والتي دل عليها العقل مع السمع كلها سمعية عقلية . انظر: الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية ، دراسة وتحقيق: د. وليد الميس ، ص130-131 .

³(?) انظر: فتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن : ص 326-327 ، والرسائل والمسائل النجدية (3/212) ، والدرر السنية (1/491) ، ومؤلفات السعدي : (3/7 ، 264) ، والكواكب الدرية لابن مانع : ص108 .

والعلم ، والقدرة ، والقوة ، والعزة ، والملك ، والعظمة ،
والكبرياء ونحوهما كالعلو المطلق .
وصفات فعلية : تتعلق بها أفعاله في كل وقت وآن وزمان ،
ولها آثارها في الخلق والأمر ، فيؤمنون بأنه تعالى فعال لما
يريد ، وأنه لم يزل ولا يزال يقول ويتكلم ويخلق ويدبر
الأمور وأن أفعاله تقع شيئاً فشيئاً...⁽¹⁾ .
ويقول الشيخ عبدالله أبابطين -رحمه الله- مبيناً الفرق
بين الصفات الذاتية والفعلية :
(صفات الله تعالى قسمان :
صفات ذاتية : كالحياة والعلم والقدرة والوجه واليدين
ونحوها فهذه قديمة بلا ريب إذ أنها صفات لازمة لله
تعالى .

وصفات فعلية : وهي التي تتعلق بمشيئته وحكمته فإن
اقتضت حكمته فعلها فعَلها ، وإن اقتضت حكمته أن
لا يفعلها لم تكن ، وهذا مثل الخلق والرزق والإحياء والإماتة
والكلام والنزول والاستواء وغير ذلك من صفات فعله ،
فهذا يكون قديم النوع أو الجنس ، وإن كانت آحاده توجد
شيئاً فشيئاً ، وحيناً وآخر)⁽²⁾ .

¹(?) التبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية: ص 40 .
وانظر: مؤلفات السعدي : (3/264) ، الدرر السنية : (490-1/491) عن
الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن .

²(?) لوامع الأنوار للسفاريني: (1/112) هامش (1) .

ويقرر الشيخ عبدالرحمن بن قاسم -رحمه الله- إيمان أئمة الدعوة بالصفات الذاتية والفعلية على حد سواء بقوله :
(فسائر الصفات الذاتية ، من الحياة ، والقدرة ... وسائر صفات الأفعال ، من الاستواء ، والنزول ... ونحوها ، الثابتة لله تعالى ، بالكتاب ، والسنة : نؤمن بها ، ونصدق بها ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير زيادة ولا نقصان)⁽¹⁾.

فأئمة الدعوة يقررون أن صفات الله تعالى تنقسم باعتبار تعلقها (بذاته) سبحانه إلى قسمين:
الأول : صفات ذاتية . ضابطها : أنها ملازمة لذات الله تعالى لا تنفك عنها بحال .

والثاني : صفات فعلية . ضابطها : أنها تنفك عن الذات ، أوتتعلق بالمشيئة إن شاء تعالى فعلها وإن لم يشأ لم يفعلها . وكلا النوعين يجتمعان في أنهما صفات له تعالى أزلاً وأبداً ، لم يزل تعالى متصفاً بهما ماضياً ومستقبلاً لائقان بجلاله تعالى .

وهذا التقسيم يتميز بشموليته لجميع الصفات الثبوتية لله تعالى الواردة في الكتاب والسنة ، فإن ما أثبتته الله تعالى لنفسه من الصفات وأثبتته له رسوله ﷺ لا يخرج عن هذين القسمين .

¹(?) حاشية الدرة المضية : ص 31-32 .
456

كما تظهر أهمية هذا التقسيم وشموليته لصفات الله تعالى بالنظر إلى مواقف الطوائف المخالفة في هذه المسألة ، وهم :

- 1- المعتزلة ومن وافقهم : حيث أثبتوا لله تعالى ذاتاً مجردة عن الصفات ، وزعموا أن الله لا يقوم به صفة ولا أمر يتعلق بمشيئته واختياره وهو قولهم: لا تحله الأعراض ولا الحوادث ، وبذلك نفوا قيام الصفات الذاتية والفعلية بالله تعالى، وجعلوا إضافة الصفات إلى الله تعالى إما من باب إضافة المُلْك والتشريف ، أو من إضافة وصف (أي القول) من غير قيام معنى به⁽¹⁾.
- 2- المتأخرين من الأشاعرة ومعهم الماتريدية : حيث نفوا جميع الصفات الثبوتية ما عدا الصفات السبع وهي: العلم

¹ (?) انظر: الانتصار للخياط المعتزلي ص2-83 ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (147/6-148 ، 520-521) ، ومنهاج السنة (1/423) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/207) ، والرسائل والمسائل النجدية : (4/132) عن الشيخ عبدالله بن محمد .

والحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام⁽¹⁾، وزاد
الماتريدية صفة ثامنة وهي: (التكوين)⁽²⁾ (3).

3- الكلاية ومن وافقهم من قدماء الأشاعرة وغيرهم:
يثبتون الصفات الذاتية وينفون الأفعال الاختيارية ، ولم

¹(?) انظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري : (76-77)ـ ،
والمواقف في علم الكلام للإيجي (3/68) ، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء
والصفات للشنقيطي ص12. وانظر في نقد هذا التقسيم : مجموع الفتاوى
(16/374)ـ ، ومنهاج السنة (2/295)ـ ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة
للمحمود (3/1049)ـ .

² (?) التكوين يراد به إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود ، ويرى
الماتريدية أن جميع صفات الأفعال المتعدية لله تعالى ترجع إلى هذه
الصفة ، وقولهم في صفات الأفعال المتعدية أو التكوين يقوم على
أصلين : الأول: أن الفعل غير المفعول ، أو التكوين غير المكون ، وهذا
حق دل عليه السمع والعقل. والثاني: القول بأزلية التكوين وعدم تعلقه
بمشيئة الله وقدرته. فالفعل أو التكوين عندهم ملازم لذات الرب
ولا تعلق له بمشيئته وإرادته وإنما المتجدد هو المفعول المخلوق. وهم
بهذا القول الباطل نفوا الأفعال الاختيارية لله تعالى التي دلت عليها
النصوص . انظر: التوحيد للماتريدي : ص47 ، شرح الفقه الأكبر للقاري
ص22 ، شرح المقاصد للتفتازاني (2/108). وانظر في نقد مذهبهم في
باب الأسماء والصفات: الماتريدية دراسة وتقويماً للحربي (217-
356)ـ .

³(?) انظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص51-53 ، وشرح الفقه الأكبر
للقاري ص33 ، 35 .

يثبتوا لله أفعالاً تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته ، بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته كالمحبة⁽¹⁾.

4- الكرامية⁽²⁾ ومن وافقهم : يثبتون الصفات ، ومن ذلك ما يتعلق بمشيئته وقدرته ، ولكن ذلك عندهم حادث بعد أن لم يكن ، وأنه تعالى يصير موصوفاً بما يحدث بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن كذلك ، وقالوا: لا يجوز أن تتعاقب عليه الحوادث وهي الصفات بزعمهم . وفرقوا في هذه الحوادث بين تجددتها ولزومها ، فقالوا بنفي لزومها دون حدوثها⁽³⁾. وستتناول المباحث التالية جهود أئمة الدعوة -رحمهم الله- في تقرير الصفات الإلهية على ضوء هذا التقسيم الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، وارتضاه أهل السنة والجماعة ، وتابعهم عليه أئمة الدعوة ، مع بيان ما يلحق بذلك من مسألة الرؤية لله تعالى في الآخرة.

¹(?) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص 169-171 ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/520) ، ومنهاج السنة (423-1/424) .

²(?) الكرامية : إحدى فرق المرجئة سمووا بذلك نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني ، قالوا : إن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب ، وأن الكفر هو الجحود والإنكار باللسان . وكانوا يثبتون الصفات إلا أنهم ينتهون بها إلى التجسيم والتشبيه ، وهم عدة طوائف . انظر: الملل والنحل للشهرستاني (1/108) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركيين للرازي (67) .

³(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (524-6/525) .

المبحث الأول : الصفات الذاتية لله تعالى .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الصفات الذاتية الخيرية لله تعالى .

المطلب الثاني : الصفات الذاتية العقلية لله تعالى .

المبحث الأول : الصفات الذاتية لله تعالى .

الصفات جمع صفة ، والذاتية نسبة إلى الذات .
وسميت الصفات الذاتية بذلك لملازمتها لذات الله تعالى
أزلاً وأبداً ، فهي لاتنفك عنها بوجه من الوجوه كصفة
الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والوجه ، واليدين ، والسمع
، والبصر إلى غير ذلك .

وبهذا يعرفها أئمة الدعوة -رحمهم الله- كما يقول الشيخ
عبدالله أبابطين : (صفات الله تعالى قسمان: صفات
ذاتية. كالحياة والعلم والقدرة والوجه واليدين ونحوها
فهذه قديمة بلا ريب إذ أنها صفات لازمة لله تعالى...) (1)

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله : (صفات
البارئ قسمان: صفات ذاتية لاتنفك عنها الذات : كصفة
الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والقوة ، والعزة ، والملك ،
والعظمة ، والكبرياء ونحوهما كالعلو المطلق) (2).

¹(?) لوامع الأنوار للسفاريني (1/1129) هامش (1) ، وانظر: حاشية الدرة
المضنية لابن قاسم : ص43 .

²(?) التبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية : ص40 .

ويضيف الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ في وصفه لله تعالى : (فله الجلال الكامل ، والجمال الكامل ، والمجد والعزة التي لا تضاهي ولا تماثل ؛ فهذه أوصاف ذاتية لا تنفك عنه في حال من الأحوال)⁽¹⁾.

فالصفات الذاتية عند أئمة الدعوة يضبطها أمران : الأول: أنها لا تنفك عن الذات بل هي لازمة لها أزلاً وأبداً ، أي إن الذات لا تخلو من الاتصاف بهذه الصفات في أي حين .

والثاني: أنها لا تتعلق بالقدرة والمشئنة. سواء كانت مما دل عليه السمع والعقل: كالحياء ، والعلم ، والقدرة ، والقوة ونحوها ، أو مما دل عليه السمع فقط: كالصورة ، والوجه ، والعينين ، واليدين ونحوها .

ويتضح الفرق بين الصفات الذاتية والفعلية بعقد مقارنة بين صفتين منهما ، فعلى سبيل المثال صفة "الحياة" لله تعالى من الصفات الذاتية لملازمتها لذات الله أزلاً وأبداً ، فلا يتصور أن يكون تعالى غير متصف بها في أي حين .

بينما نجد من الصفات الفعلية مثلاً صفة "الرضى" له سبحانه ، والتي توجد في حين دون آخر ، فتكون عند فعل الطاعة لأهلها كما قال تعالى : **چکککگگگگگگگچ**

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (3/112) ، والدرر السنية (3/278) .

الفتح: ١٨ ، وتنتفي عند فعل المعصية كما قال سبحانه :
چچیدیدچ الزمر: ٧ ، وقوله: چڑ ککککگگگگچ التوبة: ٩٦ ،
فهي غير ملازمة للذات دائماً بل هي متعلقة بمشيئة
الله تعالى إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها ، وهكذا
يقال في بقية الصفات الفعلية .

يقول الشيخ عبدالله أبابطين رحمه الله :
(ومن المعلوم أنه يوجد الفرق بين صفة الحياة والقدرة
مثلاً وبين صفة الاستواء ، فإن الأول لاشك أن الله
موصوف به أزلاً وأبدأً جل وعلا ، وأما الاستواء فلم يكن إلا
بعد خلق العرش ، وكذلك صفة نزوله إلى السماء الدنيا ،
وإن كانت الصفات الفعلية قديمة الجنس فلم يزل الله
تبارك وتعالى فعالاً لما يريد فتنبه للفرق بينهما)^(١) .

وقد اعتنى أهل السنة بتقرير الصفات الذاتية لله تعالى ،
فهذا الإمام ابن خزيمة^(٢) يفتح كتابه "التوحيد" بإثباتها مبيناً
^١(?) لوامع الأنوار للسفاريني (1/112) هامش (1) .

^٢(?) محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر
السلمي ، النيسابوري ، الشافعي ، أبو بكر ، إمام الأئمة ، محدث ،
فقيه. ولد بنيسابور سنة 222هـ ، وطاف البلاد في طلب العلم
وسماع الحديث ، روى عن إسحاق بن راهويه ، وتفقه علي المزني
وغيره ، وروى عنه البخاري ومسلم في غير الصحيحين . من تصانيفه
الكثيرة : "المختصر الصحيح" ، "التوحيد وإثبات صفات الرب". توفي
بنيسابور سنة 311هـ . انظر: طبقات الشافعية الكبرى (3/109) ، سير
أعلام النبلاء (14/365) ، شذرات الذهب (2/262).

ما يميزها عن غيرها من الصفات ، كما يقول في صفة
الوجه: (باب ذكر إثبات وجه الله الذي وصفه بالجلال
والإكرام في قوله: چتدژدژدژدژ الرحمن: ٢٧، ونفى عنه الهلاك
إذا أهلك الله ما قد قضى عليه الهلاك مما قد خلقه الله
للفناء لا للبقاء -جل ربنا- عن أن يهلك شيء منه مما هو
من صفات ذاته...) (1).

وممن عرّف الصفات الذاتية من مثبتة الصفات
البيهقي (2) -رحمه الله- حيث يقول : (فصفات ذاته ما
يستحقه فيمالم يزل ولا يزال ، وهو على قسمين:
أحدهما عقلي ، والآخر سمعي. فالعقلي: ما كان طريق
إثباته أدلة العقول مع ورود السمع به...وأما السمعي:

¹(?) أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات
الرب عز وجل ، تحقيق: د.عبدالعزیز الشھوان ، (1/24) . وانظر: قوله في
صفة العلم (1/22) ، وصفة العزة (1/63) ، وصفة الیدين (1/195).

²(?) أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي ،
الخراساني ، الشافعي ، أبو بكر ، محدث ، فقيه .
ولد سنة 384هـ ، غلب عليه الحديث ، ورحل في طلبه ، وسمع ،
وصنف فيه كثيراً ، حتى قيل : تبلغ تصانيفه ألف جزء . من مصنفاته
: "كتاب السنن الكبير" في الحديث ، "المبسوط في نصوص
الشافعي" ، "شعب الإيمان" ، "دلائل النبوة" ، "مناقب الشافعي" . توفي
بنيسابور سنة 458هـ انظر: وفيات الاعيان (1/75) ، طبقات الشافعية
الكبرى (4/8) ، شذرات الذهب (3/304) .

فهو ما كان طريق إثباته الكتاب والسنة فقط كالوجه واليدين والعين ، وهذه أيضاً صفات قائمة بذاته⁽¹⁾ .
وبنحو ذلك يعرفها الباقلاني⁽²⁾ في قوله : (صفات ذاته : هي التي لم يزل ولا يزال موصوفاً بها وهي الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر...)⁽³⁾ .
ومن أئمة أهل السنة الذين قرروا هذا النوع من الصفات شيخ الإسلام ابن تيمية حيث أشار في مواضع من كتبه إلى أحكام هذه الصفات التي تميزها عن غيرها .

¹(?) الاعتقاد : ص 70-71 ، وانظر: شعب الإيمان : (1/113) .

²(?) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري ، ثم البغدادي ، المعروف بالباقلاني ، أبو بكر ، القاضي ، المالكي ، الأصولي ، متكلم على مذهب الأشعري. ولد بالبصرة سنة 338 هـ ، وسكن بغداد ، سمع بها الحديث ، ورد على المعتزلة والشيعة والخوارج والجهمية وغيرهم. من تصانيفه : "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل" ، "إعجاز القرآن" ، "أسرار الباطنية" ، "هداية المسترشدين في الكلام". توفي ببغداد سنة 403 هـ انظر: تاريخ بغداد (5/379) ، وفيات الأعيان (4/296) ، شذرات الذهب (3/169) .

³(?) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل : (298-299) ، البيهقي والباقلاني وإن كانا من كبار الأشاعرة إلا أنهما وافقا أهل السنة هنا في حد الصفات الذاتية ولذا أوردت كلامهما هنا .

فيقول في درء التعارض: (وقد عرف أن كلاً من الصفات الذاتية ملازمة للآخرى ، والصفات ملازمة للذات)⁽¹⁾.

كما يبين في موضع آخر عدم تعلق هذا النوع بالقدرة والمشئنة ، فيقول عند ذكره لأقسام الصفات: (الأقسام ثلاثة: أحدها: ما توصف به الذات مع عدم تعلق القدرة والمشئنة به كالحياة)⁽²⁾.

وكذا ابن القيم -رحمه الله- ذكر ما يميز هذا النوع من الصفات عن الصفات الفعلية ، وذلك في ثانيا كلامه عن صفة الغضب حيث يقول: (وأما غضبه -تبارك وتعالى- وسخطه فليس من صفاته الذاتية ، التي يستحيل انفكاكه عنها بحيث لم يزل ولا يزال غضبان)⁽³⁾.

وبمثل عناية أهل السنة بهذه الصفات الذاتية نجد أن أئمة الدعوة -رحمهم الله- قد اعتنوا ببيان هذه الصفات الإلهية ، وإثباتها على ما يليق بجلال الله تعالى ، وسيتناول هذا المبحث جملة من هذه الصفات وجهود أئمة الدعوة -

¹(?) درء التعارض (3/393) ، وانظر: مجموع الفتاوى (6/357) ، (12/438) ، منهاج السنة (2/377) .

²(?) الصفدية : (2/88) .

³(?) حادي الأرواح : ص261 .

رحمهم الله- في تقريرها ، وذلك من خلال المطلبين
التاليين:

المطلب الأول : الصفات الذاتية الخبرية .
المطلب الثاني : الصفات الذاتية العقلية .

المطلب الأول : الصفات الذاتية الخبرية .

الصفات الذاتية الخبرية : هي الصفات القائمة بذاته
تعالى ، والتي ثبتت بطريق الخبر أي الكتاب والسنة
فقط ، كصفة الوجه واليدين والعينين وغير ذلك⁽¹⁾ .
وقد كان لأئمة الدعوة -رحمهم الله- جهود في تقرير هذا
النوع من الصفات الذاتية للخالق جل وعلا ، فمن ذلك :
- صفة " **الوجه** " لله تعالى :

حيث دلت النصوص من الكتاب والسنة على إثبات هذه
الصفة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته ، كما في

¹(?) انظر: الاعتقاد للبيهقي ص70-71 .
467

قوله تعالى: ﴿تَدْعُ ثَدًىٰ تَدْعُ﴾ الرحمن: ٢٧، وقوله: ﴿كَبَّكَ بِكَبَّكَ﴾ القصص: ٨٨، وقوله سبحانه: ﴿ثَرَزْتُكَ بِكَ﴾ البقرة: ٢٧٢، وقوله: ﴿كَبَّكَ بِكَبَّكَ﴾ الرعد: ٢٢، وغير ذلك من النصوص. كما أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات هذه الصفة ^(١) كما يقول الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - بعد أن أورد جملة من الآيات التي تثبت صفة الوجه لله تعالى: (فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز ، وتهامة ، واليمن ، والعراق ، والشام ، ومصر ، مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبتته الله لنفسه ، نقر بذلك بالسنتنا ، ونصدق ذلك بقلوبنا ، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين ، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين ، وجل ربنا عن مقالة المعطلين) ^(٢) .

وصفة الوجه لله تعالى من الصفات الذاتية الخيرية التي يثبتها ويقررها أئمة الدعوة - رحمهم الله - كما يقول الشيخ سليمان بن سحمان: (قد كان الشيخ محمد رحمه الله وأتباعه ، يثبتون اليد ، والوجه لله تعالى ، ويصفون الله بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ، وما وصفه به السابقون الأولون ، لا يتجاوزون القرآن والحديث) ^(٣) .

^١ (?) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (1/26) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإلكائي: (3/412) .

^٢ (?) كتاب التوحيد: (1/26) ، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإلكائي: (3/412) .

^٣ (?) الضياء الشارق: ص 180 .

وقد عقد إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في كتاب التوحيد باباً بعنوان: (باب: لا يسأل بوجه الله إلا الجنة) ، وذكر فيه حديث جابر ؓ قال : قال رسول الله ﷺ: ((لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة))⁽¹⁾ ثم ذكر فيه عدة مسائل منها :

(الأولى: النهي عن أن يسأل بوجه الله إلا غاية المطالب .
الثانية: إثبات صفة الوجه...)⁽²⁾ .

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمه الله- في شرحه لهذا الباب :

(وحديث الباب من جملة الأدلة المتواترة في الكتاب والسنة على إثبات الوجه لله تعالى ؛ فإنه صفة كمال ، وسلبه غاية النقص والتشبيه بالناقصات)⁽³⁾ .

ويضيف الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ -رحمه الله- مبيناً ما تضمنه الحديث :

(وفيه إثبات الوجه خلافاً للجهمية ونحوهم ، فإنهم أَوَّلُوا الوجه بالذات وهو باطل ، إذ لا يسمى ذات الشيء

¹(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب: الزكاة ، باب: كراهية المسألة بوجه الله تعالى (2/127) برقم (1671) ، والبيهقي في السنن الكبرى (4/199) برقم (7678) ، وضعف الألباني إسناده كما في سنن أبي داود برقم (1671).

²(?) كتاب التوحيد : ص 129 .

³(?) فتح المجيد : ص 459 .

وحقيقته وجهاً ، فلا يسمى الإنسان وجهاً ، ولا تسمى يده وجهاً ، ولا تسمى رجله وجهاً. والقول في الوجه عند أهل السنة كالقول في بقية الصفات ، فيثبتونه لله على ما يليق بجلاله وكبريائه من غير كيف ، ولا تحديد ، إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل (1).

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (من الصفات الثابتة له ، صفة الوجه ، بلا كيف ، قال تعالى : ﴿ ذُجِّجَ الرَّحْمَنُ ﴾ ٢٧، ﴿ كَبَّيْكَ كَبَّيْكَ ﴾ القصص: ٨٨، وفي الحديث: ((أعوذ بنور وجهك ..))^(٢)، وغير ذلك)^(٣).

وممن فصل في تقرير هذه الصفة من أئمة الدعوة الشيخ أحمد بن عيسى في شرحه على نونية ابن القيم ، حيث بين أن هذه الصفة من الصفات الثابتة لله تعالى على الحقيقة ،

¹(?) تيسير العزيز الحميد : 573 .

2(؟) وتتمه الحديث : ((أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات ، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة أن تنزل بي غضبك أو تحل علي سخطك ، لك العتبى حتى ترضى ولا حول ولا قوة إلا بك)) عن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ، وقد أخرجه: الضياء المقدسي في المختارة (9/181) برقم (162)ـ ، والدلمي في مسنده الفردوس (1/464) برقم (1888)ـ ، وضعف إسناده الألبانى فى السلسلة الضعيفة برقم (2933) .

³(?) حاشية الدرة المضية : ص 41 .

وأن المجاز منتفي عنها خلافاً لما زعمه المعطلة من المعتزلة وغيرهم⁽¹⁾، كما يقول رحمه الله :

(وجه الرب سبحانه حيث ورد في الكتاب والسنة فليس بمجاز بل على حقيقته. واختلف المعطلة في جهة التجوز في هذا : فقالت طائفة: لفظ الوجه زائد. والتقدير ويبقى ربك ، إلا ابتغاء ربه الأعلى ، ويريدون ربهم. وقالت فرقة: الوجه بمعنى الذات. وهذا قول أولئك وان اختلفوا في التعبير عنه . وقالت فرقة: ثوابه وجزاؤه فجعله هؤلاء مخلوقاً منفصلاً ، قالوا لأن الذي يراد هو الثواب⁽²⁾ .

وقد بين الشيخ ابن عيسى أن هذه الأوجه من التأويل الفاسد ، والتي حمل عليها المبتدعة لفظ "الوجه" الوارد في النصوص باطلة لعدة أمور :

أحدها : أنه لا يعرف في لغة من لغات الأمم وجه الشيء
بمعنى ذاته ونفسه ، وغاية ما شبه به المعطل وجه الرب
أن قال: هو كقول القائل وجه الحائط ، ووجه الثوب ،
ووجه النهار ، فيقال للمعطل المشبه به: ليس الوجه في

¹(?) يقول القاضي عبد الجبار الممعتزلي: (المراد بالوجه في قوله تعالى: جِبْكِجْبِكْجَكْجَكْجَكْ نـ جـ القصص: ٨٨ ، أي: ذاته ، والوجه بمعنى الذات مشهور في اللغة ، يقال وجه هذا الثوب جيد : أي ذاته جيدة ...) شرح الأصول الخمسة ، ص 227 . وانظر: مقالات الإسلاميين للأشعري(218) ، وأساس التقديس في علم الكلام للرازي ص91 ، الموافق للإيجي : (3/145).

²(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/299) .

ذلك بمعنى الذات. بل هذا مبطل لقولك فان وجه الحائط أحد جانيه فهو مقابل لدبره ، ومثل هذا وجه الكعبة ودبرها ، فهو وجه حقيقة ولكنه بحسب المضاف اليه فلما كان المضاف اليه بناء كان وجهه من جنسه ، وكذلك وجه الثوب أحد جانيه وهو من جنسه ، وكذلك وجه النهار أوله ولا يقال لجميع النهار وهكذا.

الثاني : أن حمل "الوجه" في النصوص على الثواب المنفصل من أبطل الباطل. فان اللغة لا تحتل ذلك ، ولا يعرف أن الجزاء يسمى وجهاً في المجاز ، وأيضاً فالثواب مخلوق ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه استعاذ بوجه الله⁽¹⁾ ، ولا يظن برسول الله ﷺ أن يستعيز بمخلوق ، كما لا يظن به أن يسأل الله لذة النظر إلى وجهه⁽²⁾ وهو ثواب مخلوق.

¹(?) كما أخرج البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: لما نزلت هذه الآية : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَ هَهُ هَهُ هَهُ ﴾ ج الأنعام: ٦٥ ، قال النبي ﷺ : ((أعوذ بوجهك. فقال: (أو من تحت أرجلكم) فقال النبي ﷺ أعوذ بوجهك. قال: (أويلبسكم شيعاً) فقال النبي ﷺ هذا أيسر)) انظر: كتاب: التوحيد ، باب: قول الله تعالى: (كل شيء هالك إلا وجهه) القصص/88 ، (6/2694) برقم (6971) .

² (?) كما أخرج النسائي في سننه عن عمار بن ياسر ﷺ أنه سمع من رسول الله ﷺ دعوات ومنها قوله ﷺ :

((..وأسألك لذة النظر إلى وجهك)) انظر: كتاب: الصلاة ، باب: نوع آخر من الدعاء (3/54) برقم (1305) .

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه (10/442) برقم (19647) ، وابن حبان في صحيحه (5/305) برقم (1971) .

الثالث : أن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ، وجميع أهل السنة والحديث ، والأئمة الأربعة وأهل الاستقامة من أتباعهم ، متفقون على أن المؤمنين يرون وجه ربهم في الجنة ، وهي الزيادة التي فسر بها النبي ﷺ والصحابة قوله تعالى: **يَجِبِبِبِبِج** يونس: ٢٦⁽¹⁾، فمن أنكر حقيقة الوجه لم يكن للنظر عنده حقيقة ، ولا سيما إذا أنكر الوجه والعلو فيعود النظر عنده إلى خيال مجرد⁽²⁾.

- ومن الصفات الذاتية الخبرية صفة " **اليدِين** " لله تعالى

وصحح إسناده الألباني في سنن النسائي برقم (1305).

²(?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (302-2/300). ، وقد نقل الشيخ هذه الأوجه وغيرها من كلام ابن القيم رحمه الله ، انظر: محمد الموصلي ، مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة لابن القيم ، تحقيق: سيد إبراهيم ، (398-2/386) .

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَسْتَسْقِئُ مِنْ يَدَيْهِ وَيَشْرَبُ مِنْ يَدَيْهِ﴾ [١] المائدة: ٦٤. وقوله سبحانه: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ الْوَسْطَى﴾ [٢] ص: ٧٥.

وأما من السنة: فحديث أبي موسى الأشعري [٣]: ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مَسِيءَ النَّهَارِ ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مَسِيءَ اللَّيْلِ ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا)) [٤] (١).

ومنها: حديث الشفاعة ، وفيه: ((فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُونَ : يَا آدَمُ! ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ؛ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ...)) [٥] (٢).

وكذلك: حديث أبي سعيد الخدري [٦]: ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! فَيَقُولُونَ: لَبِيكُ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ...)) [٧] (٣).

وهذا ما يقرره أهل السنة والجماعة في عقائدهم ، كما يقول الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- في كتابه "التوحيد": (باب : ذكر إثبات اليد للخالق الباري عز وجل وعلا ، والبيان أَنَّ

¹(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: التوبة ، باب: قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة (4/2113) برقم (2759) .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع أحدها كتاب: الأنبياء ، باب: قصة يأجوج ومأجوج (3/1221) برقم (3170) ، وأخرجه مسلم في صحيحه في مواضع أحدها كتاب: الإيمان ، باب: قوله: يقول الله لآدم اخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين (1/201) برقم (222) .

الله تعالى له يدان كما أعلمنا في محكم تَنْزِيلِهِ...⁽¹⁾، ثم سرد جملة من الآيات تدل على ذلك ، ثم قال: (باب ذكر البيان من سنة النبي ﷺ على إثبات يد الله جل وعلا موافقاً لما تلونا من تَنْزِيلِ ربنا لا مخالفاً ، قد تَرَّه الله نبيه وأعلى درجته ورفع قدره عن أن يقول إلا ما هو موافق لما أنزل الله عليه من وحيه)⁽²⁾ .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (إِنَّ لله تعالى يدين مختصتان به، ذاتيتان له كما يليق بجلاله)⁽³⁾.

وقد قرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- إثبات صفة "اليدين" للخالق جل وعلا كما جاء في النصوص الصحيحة من الكتاب والسنة⁽⁴⁾ .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في مسائل كتاب التوحيد بعد إيراده لحديث ابن عمر ﷺ في صحيح مسلم : ((يطوي الله السماوات يوم القيامة ، ثم يأخذهن

¹(?) كتاب التوحيد لابن خزيمة : (1/118) .

²(?) كتاب التوحيد لابن خزيمة : (1/119) وانظر نحوه : محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده ، الرد على الجهمية ، تحقيق: د.علي فقيهي ، ص35 .

³(?) مجموع الفتاوى : (6/263)ـ ، وانظر: أبوبكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، اعتقاد أئمة الحديث ، تحقيق : د.محمد الخميس ، ص51 ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (3/412) .

⁴(?) انظر: الضياء الشارق لابن سحمان ص182-187.

بيده اليمنى ، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين السبع ، ثم يأخذهن بشماله ، ثم يقول: أنا الملك ، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟...⁽¹⁾ : (الخامسة : التصريح بذكر اليدين ، وأن السماوات في اليد اليمنى ، والأرضين في الأخرى . السادسة : التصريح بتسميتها الشمال)⁽²⁾ .

وبين الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- أن لفظ "اليد" قد جاء في القرآن على ثلاثة أنواع :
الأول : المفرد . كقوله تعالى: ﴿يَبْطِشُ الْفَوْسُ بِالْيَمِينِ﴾ وقوله: ﴿يَبْطِشُ الْفَوْسُ بِالْيَمِينِ﴾
بـ يـ بـ الملك: ١.

الثاني : المثنى . كقوله: ﴿يَبْطِشُ الْفَوْسُ بِالْيَمِينِ﴾ المائدة: ٦٤ ، وكقوله: ﴿يَبْطِشُ الْفَوْسُ بِالْيَمِينِ﴾
بـ يـ بـ ص: ٧٥.

الثالث : الجمع . كقوله: ﴿يَبْطِشُ الْفَوْسُ بِالْيَمِينِ﴾ يس: ٧١.
فإذا ذكرت اليد مثناة ، فإنه تعالى يضيف الفعل إلى نفسه بضمير الإفراد ، ثم يعدي الفعل بالباء إليها ، كما قال تعالى : ﴿يَبْطِشُ الْفَوْسُ بِالْيَمِينِ﴾ ص: ٧٥ . فتكون صريحة في الدلالة على الصفة .
وأما إذا ذكرها بصيغة الجمع فإنه يضيف العمل إليها ولا يعدّ الفعل بالباء ، فلا يحتمل بـ يـ بـ ص: ٧٥ ، من المجاز ، ما

¹(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: صفة القيامة والجنة والنار ، (4/2148) برقم (2788) .

²(?) كتاب التوحيد : ص 150 .

يحتمله چې پېچ يس: 71، فإن كل أحد يفهم من قوله: عملت
أيدينا ، ما يفهمه من قوله: عملنا ، وخلقنا⁽¹⁾.

فأئمة الدعوة -رحمهم الله- يشبتون لله تعالى هذه الصفة
كما يشبتون بقية الصفات ، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ،
ومن غير تكليفٍ ولا تمثيلٍ ، كما قال الإمام مالك رحمه الله :
(الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ،
والسؤال عنه بدعة)⁽²⁾.

يقول الشيخ حمد بن معمر رحمه الله :
(وهذا الجواب من مالك في الاستواء ، شاف كاف في
جميع الصفات ؛ مثل : النزول ، والمجيء ، واليد ،
والوجه ، وغيرها)⁽³⁾ .

ويضيف في موضع آخر : (وأما أهل السنة والجماعة :
فيصفون الله بجميع ما وصف به نفسه ، كما يليق بجلاله
وعظمته ... ويشبتون صفة اليدين ، كما يليق بجلاله وعظمته
، وكذلك صفة الوجه الكريم ، كما يليق بجلاله وعظمته)⁽⁴⁾.
ويقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم : (ومن الصفات
الثابتة له تعالى ، بنص الكتاب والسنة ، صفة اليدين ، قال

¹(?) انظر: الدرر السنية : (81-3/80) ، والفواكه العذاب : ص 97-98 .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) الدرر السنية : (14-1/13) .

⁴(?) الدرر السنية : (3/25) .

تعالى: ﴿يُحِبُّ يُحِبُّ﴾ الفتح: ١٠، ﴿يُحِبُّ﴾ المائدة: ٦٤، ﴿يُحِبُّ﴾ ص:

٧٥، ﴿يُحِبُّ﴾ الزمر: ٦٧... وغير ذلك مما ثبت مما لا يحصى ،

فيداه صفتان من صفات ذاته ، بإجماع السلف^(١).

ولهذا ينكر أئمة الدعوة على من عطل هذه الصفة الثابتة

لله تعالى ، وفسرها بغير معناها ،

كما يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب رحمه الله

: (تفسير الصفات -الذي نفينا في كلامنا وذكرنا فيه عن

السلف- هو تأويل آيات الصفات وأحاديثها بتأويلات الجهميّة

والمعتزلة ، الذين يفسرون الاستواء بالاستيلاء ، والفوقية

بالقهر، واليد بالنعمة ، وما أشبه ذلك ... فكل هذا من

التفسير المردود المبدع المحدث في الدين)^(٢).

وقد بين الشيخ أحمد بن عيسى أن تأويل صفة اليد لله

تعالى بالنعمة أو القدرة عند المعتزلة ومتأخري الأشاعرة

يعود في أصله إلى قول الجهمية^(٣)، فإن الأشعري وقدماء

أصحابه على إثبات هذه الصفة لله تعالى على الحقيقة^(٤).

^١(?) حاشية الدرة المضية : ص41-42 .

^٢(?) الرسائل والمسائل النجدية : (4/101) .

^٣(?) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري : ص218 ، وأساس التقديس في

علم الكلام للرازي: ص99 ، والمواقف للإيجي: (3/145) .

^٤(?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/307)ـ ، وقد أطال

الأشعري رحمه الله الكلام في تقرير صفة اليد لله تعالى والرد على

وقد ذكر الشيخ -رحمه الله- عدة أوجه في الرد على تأويل المعطلة لليد بالنعمة ، فمن ذلك :

1- أن العرب وإن كانت تسمى النعمة يداً ، وتسمى يد الإنسان يداً ، لكنها إذا أرادت يد الذات جعلت على قولها علماً ودليلاً يعقل به السامع أنها أرادت يد الذات ، وإذا أرادت يد النعمة جعلت على قولها علماً ودليلاً يعقل السامع من كلامها أنها تريد يد النعمة ، ولا تجعل كلامها مشتبهاً على سامعه ، ومن ذلك قول الشاعر:

ناولت زيدا بيديَّ عطية **** يد بها رمى كتاباً مخضب⁽¹⁾ .

فدل بهذا القول على يد الذات بالمناولة ، وبالباء حين قال: بيديَّ ، فجعل الباء استقصاء للعدد حين لم يكن له غير يدين ، وقال الآخر حين أراد يد النعمة :

اشكر يدين لنا عليك وأنعماً **** شكراً يكون مكافياً للمنع .

فدل على يد النعمة بقوله: لنا عليك ، ثم قال: وأنعماً ، ثم قال: يدين ، فجعل النون مكان الياء لم يستقص بهما العدد .

المخالفين في كتابه الإبانة عن أصول الديانة ص125-140 ، وانظر: مقالات الإسلاميين ص290.

¹(?) هذا البيت والذي يليه لم أقف على قائله ، وقد أوردهما الموصلي في اختصاره للصواعق المرسلة لابن القيم دون أن ينسبهما . انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص380 .

2- أن الله تعالى لم يسم في كتابه يداً بنعمة ، ولم يسم نعمة يداً ، بل سمى سبحانه اليد يداً والنعمة نعمة في جميع القرآن .

3- وقد كان أكثر قسم النبي ﷺ إذا أقسم أن يقول: ((والذي نفس محمد بيده))⁽¹⁾، وهذا لا يليق به النعمة⁽²⁾.

وفي جواب للشيخ حمد بن معمر حول معتقده ، ومعتقد الشيخ محمد بن عبدالوهاب في نصوص الصفات ، ومنها قوله تعالى: **چپ پپچ الفتح: ١٠**. بين الشيخ -رحمه الله- أن هذه النصوص دالة على إثبات الصفات لله تعالى ، ومن ذلك صفة اليد للخالق جل وعلا ، على ما يليق بجلاله وعظمته ، إثباتاً من غير تمثيل ، وتنزيهاً من غير تعطيل ،

¹(?) قسم النبي ﷺ بهذه الصيغة ورد في أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما فمن ذلك ما جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، والذي نفس محمد بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله)) (62445) برقم (6255) ، وكذلك ما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((والذي نفس محمد بيده ، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار)) (1/134) برقم (153) .

²(?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (2/ 307-308) .

ثم أخذ في الرد على من أول هذه الصفة بالفعل أو القدرة لينفي إثبات هذه الصفة ⁽¹⁾.

ثم يورد الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- جملة من نصوص السنة الدالة على إثبات هذه الصفة ، مبيناً وجه دلالتها في الرد على من أول هذه الصفة بالقدرة ، فمن تلك النصوص :

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : ((إن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثاً: خلق آدم بيده ؛ وغرس جنة الفردوس بيده ، وكتب التوراة بيده))⁽²⁾. ووجه الدلالة : أنه لو كانت اليد هي القدرة ، لم يكن لها اختصاص بذلك ، ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على شيء مما خلق بالقدرة .

ومثل هذا يقال في النصوص الأخرى التي تبين فضل آدم وخاصيته في أن الله تعالى خلقه بيده ، كما ثبت عنه أن أهل الموقف يأتون آدم ، فيقولون: ((أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء))⁽³⁾.

¹(?) انظر: الدرر السنية (3/81) ، الفواكه العذاب : ص 98 .

²(?) أخرجه بنحوه الديلمي في مسنده الفردوس (1/118) برقم (675) .

³(?) تقدم تخريجه .

وكذلك خاصية كتابة تعالى لألواح موسى بيده دليل على
ثبوت هذه الصفة ، ولو كان المراد القدرة لما كانت له
فضيلة بذلك إذ كل شيء مخلوق بقدرته تعالى ، ولهذا قال
آدم لموسى عليهما السلام ، في حاجته له: ((اصطفاك
الله بكلامه ، وخط لك الألواح بيده))⁽¹⁾⁽²⁾.

ومن الصفات الذاتية الخيرية صفة "**العينين**" لله تعالى :
وهي ثابتة لله عز وجل بأدلة الكتاب والسنة ، ولذا فأهل
السنة والجماعة يعتقدون أن الله عَزَّ وَجَلَّ له عينان تليقان

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: القدر ، باب: تحاج آدم وموسى عند
الله (6/2439) برقم (6240) ، ومسلم في صحيحه كتاب: القدر ، باب:
حجاج آدم وموسى عليهما السلام (4/2042) برقم (2652) .

²(?) انظر: الدرر السنية : (83-3/81) ، الفواكه العذاب : ص 98-103 .
وأيضاً: الصواعق المرسلة لابن القيم: (1/236) ومابعدھا ، وانظر في الرد
على نفاة اليد : الإبانة عن أصول الديانة للأشعري : ص 125 ، تمهيد الأوائل
وتلخيص الدلائل للباقلاني : ص 297 ، وبيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ()
1/42) ، ومختصر الصواعق المرسلة للموصلی: (386-2/370) ، فتح
الباري لابن حجر : (13/393) .

به لا يعلم كيفيتها إلا هو تعالى كما قال سبحانه : چذتتت

ٹٹچ الشوری: ۱۱ .

فمن أدلة هذه الصفة من الكتاب : قوله تعالى : چ

چ هود: ۳۷ . وقوله : چ ٹٹف ف فف ف چ طه: ۳۹ .

وقوله: چ الطور: ۴۸ .

وأما الأدلة من السنة فمنها : حديث أبي هريرة : ((أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية چ النساء: ۵۸ ، فوضع إبهامه على أذنه ، والتي تليها على عينيه))⁽¹⁾.

وكذلك حديث أنس : ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ - وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى ، كَأَن عَيْنَهُ عَنَبَةٌ طَافِيَةٌ)) رواه البخاري ومسلم⁽²⁾.

¹(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب : السنة ، باب: الجهمية (4/233) برقم (4728) ، وابن حبان في صحيحه (1/498) برقم (265) ، والطبراني في الأوسط (9/133) برقم (9334) ، وصحح الألباني إسناده كما في سنن أبي داود برقم (4728) .

(فواجب على كل مؤمن أن يثبت لخالقه وبارئه ما ثبتت الخالق البارئ لنفسه من العين ، وغير مؤمن من ينفي عن الله تبارك وتعالى ما قد ثبتته الله في محكم تنزيله ببيان النبي ﷺ الذي جعله الله مبيناً عنه عز وجل)⁽¹⁾.

وصفة "العينين" لله تعالى من الصفات التي يثبتها أئمة الدعوة -رحمهم الله- ضمن تقريرهم للصفات الذاتية الخيرية لله تعالى .

²(?) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع أحدها كتاب: التوحيد ، باب : باب قول الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَهُ ذِكْرُهُ﴾ طه: ٣٩ ، وقوله جل ذكره: ﴿ثُمَّ رَدَّ الْقَمَرُ﴾ ١٤. (6/2695) برقم (6972) ، ومسلم في صحيحه في مواضع أحدها كتاب: الإيمان ، باب: ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال (1/155) برقم (169) .

²(?) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : (3/412) .

ق چ طه : ٣٩ ، چ □ □ چ الطور : ٤٨ ، چ ژ چ القمر : ١٤ ، فدلآ الآيات :
أن لله تعالى عینین^(١) .

ثم یبین الشیخ ابن قاسم رحمه الله : أن ما جاء فی هذه
الصفة من النصوص بصیغة الجمع لا یعارض إثبات العینین
لله تعالى ، وذلك أن المثنی إذا أضيف إلى نون العظمة
فإنه یأتی بصیغة الجمع ؛ كما أن ما جاء فی النصوص
الصحیحة الصریحة كقوله □ : ((فإن الله لیس بأعور...))^(٢)
دلیل على إثبات العینین لله تعالى حقيقة على ما یلیق
بذاته وعظمته ، لا كأعین المخلوقین^(٣) .

ومن الصفات الذاتیة الخبریة صفة " الصورة " للخالق
جل وعلا :

والصُورة فی اللغة: بضم الصاد الشکل ، جمعها صور ،
وهی ما تتميز به الأشياء عن غیرها من الشکل والهیئة
والحقیقة والصفة. یقال: صورة الفعل کذا وكذا أي هیئته ،
وصورة الأمر کذا وكذا أي صفته^(٤) .

^١(?) حاشیة الدرة المضیة : ص ٤٢ .

^٢(?) تقدم تخریجه .

^٣(?) انظر: حاشیة الدرة المضیة : ص ٤٢ ، والرسائل والمسائل النجدیة : (٤/١٤٥)
عن الشیخ عبدالله بن محمد .

^٤(?) انظر: معجم مقاییس اللغة لابن فارس (٣/٣٢٠) ، النهایة لابن الأثیر (٥٨/٣-٥٩) ، تاج العروس للزبیدی (٣٥٧-١٢/٣٥٩) . والصورة ضربان :
٤٨٥

فالصورة في اللغة بمعنى: "هيئة الشيء القائم بنفسه ، وخلقته وشكله" ⁽¹⁾ .

وقد دل على ثبوتها لله تعالى الأحاديث الصحيحة من السنة النبوية ، كما في حديث أبي هريرة ؓ في رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ، وفيه : ((فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربكم. فيقولون: أنت ربنا، فيعرفونه...))⁽²⁾ ، وكذلك حديث: ((رأيت ربي في أحسن صورة...))⁽³⁾ .

أحدهما : محسوس يدركه الخاصة والعامة ، كصورة الإنسان والفرس وغيره يدرك بالمعينة والرؤية . والثاني : معقول يدركه الخاصة دون العامة ، كالصورة التي اختص الانسان بها من العقل والرؤية والمعاني التي خص بها شيء بشيء . وإلى الصورتين أشار تعالى بقوله: ﴿جاء الأعراف: ١١﴾

چٹن ٹچ غافر: ٦٤، چچ چچ چچ الانفطار: ٨ . انظر: المفردات للراغب الأصفهاني ص 289 .

1 (?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (3/320).

²(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد ، باب: قول الله تعالى: **چپ**
چ القيامة: ٢٢، (6/2704) برقم (7000) . ومسلم في صحيحه كتاب:
الإيمان ، باب: معرفة طريق الرؤية (1/164) برقم (182) .

³(?) أخرجه الدارمي في سننه (2/170) برقم (2149) ، والطبراني في المعجم الكبير (1/317) برقم (938) ، وأخرجه بنحوه الترمذي في سننه كتاب: تفسير القرآن ، باب: ومن سورة ص (5/367) برقم (3234) عن ابن عباس ؓ بلفظ : ((أتاني ربي في أحسن صورة..)) ، وصحح إسناده

486

وعن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: ((خلق الله آدم على صورته ، طوله ستون ذراعاً...))⁽¹⁾. وعنه عن النبي ﷺ قال: ((إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه ، فإن الله خلق آدم على صورته))⁽²⁾. وجاء من طريق جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر ؓ قال: قال رسول الله ﷺ : ((لا تقبخوا الوجه ، فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن تعالى))⁽³⁾.

الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (3169) .

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الاستئذان ، باب: السلام (5/2299) برقم (5873) ، ومسلم في صحيحه كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير (4/2183) برقم (2841) .

²(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: البر والصلة والآداب ، باب: النهي عن ضرب الوجه (4/2017) برقم (2612) .

³(?) أخرجه : عبدالله بن الإمام أحمد في السنة (1/268) ، وابن أبي عاصم في السنة (1/229) ، وابن خزيمة في التوحيد (86-1/85) ، والآجري في الشريعة (3/1152) ، والطبراني في معجمه الكبير (12/430) ، والدارقطني في الصفات (37) . وقد اعل الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- هذا اللفظ من هذا الطريق بثلاث علل : أحدها : أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده ، فأرسله الثوري ولم يقل: "عن ابن عمر". والثانية : أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت . والثالثة : أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس لم يعلم أنه سمعه من عطاء .

انظر: التوحيد لابن خزيمة (1/87) . وقد ذكر الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم (1167) علة رابعة لهذه الرواية وهي:

فدلت هذه النصوص على إثبات صفة الصورة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته ، فتثبت كبقية الصفات الواردة في الكتاب والسنة .

أن جرير بن عبد الحميد قد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ، وأيد هذا بأنه رواه مرة عند ابن أبي عاصم (1/229) رقم (518) بلفظ: "على صورته" دون لفظة "الرحمن" . ثم أفاض في هذا الموضوع في بيان ضعف الحديث في ضوء ما ذكره بعض أهل العلم ومجيباً على المخالفين في ذلك .

وقد ورد لحديث ابن عمر هذا شواهد :

- منها : حديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : ((إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه ، فإن الله خلق آدم على صورة وجهه)) . أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (1/227-228) برقم (528) من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة . وذكر الألباني: أن إسناده صحيح لكنه شكك في ثبوت لفظة (على صورة وجهه) وأن المحفوظ في الطرق الصحيحة (على صورته) ، كما أن سعيد بن أبي عروبة قد خولف في إسناده عن قتادة .

- وحديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : ((من قاتل فليجنب الوجه ، فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن)) . أخرجه ابن أبي عاصم (1/230) برقم (521) من طريق ابن أبي مريم ، حدثنا ابن لهيعة ، عن أبي يونس سليم بن جبير ، عن أبي هريرة . وذكر الألباني : أن إسناده ضعيف ، لضعف ابن لهيعة . انظر: السنة لابن أبي عاصم مع ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني (1/227-230) .

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية على ما ذكره ابن خزيمة من العلل بعدة أجوبة منها : أن إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل قد صححا الحديث وهما

يقول ابن قتيبة⁽¹⁾ رحمه الله : (والذي عندي -والله تعالى أعلم- أن الصُّورة ليست بأعجب من اليدين ، والأصابع ، والعين ، وإنما وقع الإلف لتلك لمجيئها في القرآن ، ووقعت

أجل من ابن خزيمة في هذا الشأن ، وأيضاً فإن عطاء إذا أرسل هذا الحديث فلا بد

أن يكون سمعه من أحد خصوصاً أنه بين في إحدى الطريقين أنه أخذه عن ابن عمر فهذا تفسير لما تركه في الطريق الأخرى ولم يكن هذا اختلافاً ، كما أن عطاء رحمه الله من أجل التابعين فإذا أرسل مثل هذا الخبر مما يوجب العلم فلا شك أنه ثابت عنده ولا يمكن أن يكون سمعه من مجهول لا يعرف أو كذاب أو سيء الحفظ ، وأيضاً فإن هذا الخبر قد اشتهر واتفق السلف على روايته فدل على عدم انكارهم له ، وكذلك فقد روي هذا اللفظ من طريق أبي هريرة مما يستشهد به ويعتبر به ، كما أنه قد جاء مثل معنى هذا اللفظ عن بعض الصحابة كابن عباس ، وكذلك جاء مثل معنى هذا اللفظ في كتب الأنبياء السابقين وهذا مما يجوز الاستشهاد به إذا وافق ما جاء في شرعنا ولم يعارضه ، ثم اختار الشيخ رحمه الله أن أقل أحوال حديث ابن عمر أن يكون من قبيل الحسن .

انظر: بيان تلييس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، تحقيق: د.

عبدالرحمن اليحي ، القسم السادس (441-452)

وذهب إلى صحة الحديث ابن حجر في فتح الباري (5/183) حيث يقول: (قلت: الزيادة أخرجها بن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات ، وأخرجها بن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول قال: ((من قاتل فليجنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن)) فتعين أجراء ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه) ،

الوحشة من هذه لأنها لم تأت في القرآن ، ونحن نؤمن بالجميع ، ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حدٍّ⁽¹⁾.

ويثبت أئمة الدعوة -رحمهم الله- صفة "الصورة" لله تعالى كما جاءت في النصوص على ما يليق به تعالى ، ويقررون أن الواجب الإيمان بكل ما ثبت من مثل هذه النصوص وإن اشكل على بعض الناس فهمها.

يقول الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله : (وأما الحديث الذي فيه: ((أن الله لما خلق الخلق ، قامت الرحم...))⁽²⁾ الخ ،

كما ذكر الشيخ حمود التويجري رحمه الله عدة أجوبة عن هذه العلل الأربعة في حديث ابن عمر وعن كلام الألباني في تضعيف شواهد-غالبها مما ذكره شيخ الإسلام- وذلك في كتابه: "عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن"، ص 21-37 .

¹(?) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد ، عالم مشارك في أنواع من العلوم: كاللغة ، والنحو ، وغريب القرآن ومعانيه ، وغريب الحديث ، والشعر ، والفقه ، والأخبار وأيام الناس وغير ذلك . ولد سنة 213هـ وسكن بغداد وحدث بها ، وولي قضاء دينور. من تصانيفه الكثيرة : "غريب القرآن"، "أدب الكاتب"، "عيون الأخبار"، "طبقات الشعراء". توفي سنة 276هـ. انظر: تاريخ بغداد (10/170) ، وفيات الأعيان (3/42) ، شذرات الذهب (2/169) .

¹(?) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تأويل مختلف الحديث ، تحقيق: محمد زهري النجار ، ص 221 .

²(?) أخرجه البخاري بنحوه في صحيحه كتاب: التفسير ، باب: وتقطعوا أرحامهم (4/1828) برقم (4552) ، ومسلم في صحيحه كتاب: البر والصلة والآداب ، باب: صلة الرحم وتحريم قطيعتها (4/1980) برقم (2554) .

وإلى هذا ذهب أكثر المؤولة⁽¹⁾ ، ومن أهل السنة ابن خزيمة حيث قال: (توهم بعض من لم يتحر العلم أن قوله: (على صورته) يريد صورة الرحمن عز ربنا وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر ، بل معنى قوله: (خلق آدم على صورته) الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم ، أراد أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب ، الذي أمر الضارب باجتنا بوجهه بالضرب ، والذي قبح وجهه ، فزجر أن يقول : ووجه من أشبه وجهك ، لأن وجه آدم شبيه وجوه بنيهِ)⁽²⁾. وهذا التأويل لابن خزيمة معدود من غلطاته -رحمه الله- لما سيأتي⁽³⁾.

¹(?) انظر فيمن أنكر هذه الصفة وتأول نصوصها : أبوبكر محمد بن الحسن بن فورك ، مشكل الحديث وبيانه ، تحقيق: موسى محمد علي ، ص45 وما بعدها . وأساس التقديس للرازي ص70 ، وأبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي الحنبلي ، دفع شبه التشبيه بألف التنزيه ، تحقيق: حسن السقاف ، ص144 وما بعدها. وشرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني (2/67) .

² (?) التوحيد : (85-1/84) ، واختار هذا القول ابن حبان حيث قال بعد تخرج هذا الحديث في صحيحه (12/420) : (يريد صورة المضروب ، لأن الضارب إذا ضرب وجه أخيه المسلم ضرب وجهاً خلق الله آدم على صورته) وانظر: فتح الباري لابن حجر (5/183).

³ (?) كما يقول الذهبي في سير أعلام النبلاء (14/374-375) في ترجمة ابن خزيمة : (وقد تأول في ذلك حديث الصورة ، فليعذر من تأول الصفات ، وأما السلف فما خاضوا في التأويل بل آمنوا وكفوا ، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله ، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه وتوحيه لاتباع الحق - أهدرناه ، وبدعناه ، لقل من يسلم

وقد رد أهل السنة هذا التأويل من وجوه كثيرة منها :
- أن هذا التأويل لافائدة فيه في معنى الحديث. كما يقول
ابن قتيبة رحمه الله: (والناس يعلمون أن الله تبارك
وتعالى خلق آدم على خلق ولده ، ووجهه على وجوههم)
(1).

ونص الإمام أحمد على أن القول بأن الضمير يعود إلى
المشتوم أو المضروب هو قول الجهمية وأنه لافائدة في
معناه(2).

وقد ساق شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية
ثلاثة عشر وجهاً في إبطال هذا القول منها(3):

1. أنه في مثل هذا لا يصلح إفراد الضمير بقوله: (على
صورته) ، فإن الله خلق آدم على صورة بنه كلهم ،
فتخصيص واحد لم يتقدم له ذكر بأن الله خلق آدم
على صورته في غاية البعد ، لا سيما وقوله: (وإذا
قاتل أحدكم .. وإذا ضرب أحدكم) عام في كل
مضروب ، والله خلق آدم على صورهم جميعهم ، فلا
معنى لإفراد الضمير.

من الأئمة معنا ، رحم الله الجميع بمنه وكرمه) .

1 (؟) تأويل مختلف الحديث : ص 219 .

2 (؟) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (2/375) .

3 (؟) انظر: بيان تلبيس الجهمية (ط المحققة) القسم السادس (423-423).

2. أن ذرية آدم خلقوا على صورة آدم , لم يخلق آدم على صورهم , فإن مثل هذا الخطاب إنما يقال فيه : خلق الثاني المتأخر في الوجود على صورة الأول المتقدم وجوده. لا يقال : إنه خلق الأول على صورة الثاني المتأخر في الوجود , كما يقال : خلق الخلق على غير مثال , أو نسيج هذا على منوال هذا .-

3. ومنها : أنه إذا أريد مجرد المشابهة لآدم وذريته لم يحتج إلى لفظ خلق على كذا , فإن هذه العبارة إنما تستعمل فيما فطر على مثال غيره , بل يقال إن وجهه يشبه وجه آدم , أو فإن صورته تشبه صورة آدم .

4. ومنها : أنه لو كانت علة النهي عن شتم الوجه وتقبيحه أنه يشبه وجه آدم لنهى أيضاً عن الشتم والتقبيح لسائر الأعضاء , لا يقولن أحدكم قطع الله يدك ويد من أشبه يدك ... إلخ ما ذكره .

القول الثاني : أن الضمير يعود إلى آدم .

وهو مروي عن أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي⁽¹⁾⁽²⁾، ونقله الإمام أحمد عن بعض محدثي البصرة⁽³⁾، ونسبه ابن قتيبة إلى أهل الكلام⁽⁴⁾.

وقد رد الأئمة هذا القول وأبطلوه وبدعوا قائله : فقد قال الإمام أحمد -لما ذكر له قول أبي ثور المتقدم- : (من قال:

¹ (?) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي ، البغدادي ، أبو ثور ، ويقال له أبو عبد الله ، أحد الأئمة فقهاً وعلماً

وورعاً . ولد سنة 170هـ وأخذ عن الشافعي ، وروى عنه وخالفه في أشياء ، وأحدث لنفسه مذهباً اشتقه من مذهب الشافعي وقد جمع في مصنفاته وأقواله بين الحديث والفقه. توفي ببغداد سنة 240هـ . انظر: تاريخ بغداد

(6/65) ، وطبقات الشافعية الكبرى (2/74) .

² (?) انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى (1/309) .

³ (?) انظر: تلبيس الجهمية لابن تيمية (ط- المحققة) القسم السادس (433) .

⁴ (?) انظر: تأويل مختلف الحديث ص219، وقال الرازي في أساس التقديس ص(71) : إنه أولى الأقوال ، وإليه ذهب العراقي في طرح التثريب في شرح التقريب، تحقيق: عبدالقادر محمد علي ، (8/98) .

إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي , وأيُّ صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟⁽¹⁾.

وقال ابن قتيبة : (ولو كان المراد هذا , ما كان في الكلام فائدة , ومن يشك في أن الله تعالى خلق الإنسان على صورته , والسباع على صورها , والأنعام على صورها)⁽²⁾.
وقد ذكر شيخ الإسلام -رحمه الله- تسعة أوجه في إبطال هذا القول , منها⁽³⁾ :

1. أن الله خلق سائر أعضاء آدم على صورة آدم , فلو كان مانعاً من ضرب الوجه أو تقبيحه لوجب أن يكون مانعاً من ضرب سائر الوجوه وتقبيح سائر الصور , وهذا معلوم الفساد في العقل والدين , وتعليل الحكم الخاص بالعلة المشتركة من أقبح الكلام , وإضافة ذلك إلى النبي ﷺ لا يصدر إلا عن جهل عظيم أو نفاق شديد , إذ لا خلاف في علمه وحكمته وحسن كلامه وبيانه .

2. ومنها : أن هذا تعليل للحكم بما يوجب نفيه , وهذا من أعظم التناقض , وذلك أنهم تأولوا الحديث على أن آدم لم يخلق من نطفة وعلقة ومضغة , وعلى أنه لم يتكون في مدة طويلة بواسطة العناصر , وبئسوه قد خلقوا من نطفة ثم من علقه ثم من مضغة , وخلقوا في مدة

¹ (?) طبقات الحنابلة لأبي يعلى : (1/309) .

² (?) تأويل مختلف الحديث : ص219 .

³ (?) انظر: تلييس الجهمية (ط- المحققة) : (434-453) .

عناصر الأرض. فإن كانت العلة المانعة من ضرب الوجه وتقبيحه كونه خلق على ذلك الوجه , وهذه العلة منتفية في بنيه , فينبغي أن يجوز ضرب وجوه بنيه وتقبيحها , لانتفاء العلة فيها , فإن آدم هو الذي خلق على صورته دونهم , إذ هم لم يخلقوا كما خلق آدم على صورهم , التي هم عليها , بل نقلوا من نطفة إلى علقة إلى مضغة ... إلخ.

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى الله جل جلاله . وهو مذهب أهل السنة والجماعة , ولهذا ذكره الإمام أحمد فيما أملاه على بعض أصحابه من أقوال أهل السنة والجماعة⁽¹⁾, ونقل شيخ الإسلام اتفاق السلف عليه من أصحاب القرون الثلاثة الأولى⁽²⁾. وهو اختيار أئمة الدعوة وما يقررونه في معتقدهم وأجوبتهم , ففي سؤال للشيخ عبدالله أبابطين - رحمه الله - عن حديث: ((خلق الله آدم على صورته))⁽³⁾ هل الكناية في قوله: (على

¹ (?) انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى : (1/313) .

² (?) انظر: بيان تلبيس الجهمية (ط- المحققة) : القسم السادس) (373) .

³ (?) تقدم تخريجه .

صورته) راجعة إلى آدم أم لها معنى آخر؟ ، فأجاب رحمه الله :

(هذا الحديث المسؤول عنه ثابت في صحيح البخاري ومسلم ، عن النبي ﷺ قال: ((خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً))⁽¹⁾. وفي بعض ألفاظ الحديث: ((إذا قاتل أحدكم فليترك الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته))⁽²⁾. قال النووي: هذا من أحاديث الصفات ، ومذهب السلف أنه لا يتكلم في معناه، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى ، مع اعتقادنا أن ليس كمثل شئ ، انتهى⁽³⁾.

وقال بعض أهل التأويل: الضمير في قوله: "صورته" راجع إلى آدم ، وقال بعضهم: الضمير راجع على صورة الرجل المضروب ، ورد هذا التأويل بأنه إذا كان الضمير عائداً على آدم فأى فائدة في ذلك؟. إذ ليس يشك أحد أن الله خالق كل شئ على صورته، وأنه خلق الأنعام ، والسباع على صورها ، فأى فائدة في الحمل على ذلك . ورد تأويله بأن الضمير عائداً على ابن آدم المضروب ، بأنه لا فائدة فيه ؛ إذ الخلق عالمون بأن آدم خلق على خلق ولده ، وأن وجهه كوجوههم . ويرد هذا

¹(?) تقدم تخريجه .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) انظر: شرح مسلم للنووي (16/166) .

التأويل كله بالرواية المشهورة: لا تقبحوا الوجه، فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن.)⁽¹⁾.

فاستدل الشيخ بالنظر على أنه لا فائدة في المعنى من عود الضمير في قوله: (على صورته) على آدم ، ولا عوده كذلك على ابن آدم المضروب الذي جاء النهي بسببه ، وهذا مما يضعف كلا هذين القولين.

ثم استدل الشيخ بالأثر للقول الصحيح في هذه المسألة -وهو أن مرجع الضمير إلى الخالق تعالى- بالرواية المشهورة : ((فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن))⁽²⁾ فهو صريح في تفسير مرجع الضمير في الروايات الأخرى .

كما استدل الشيخ أيضاً بما جاء عن الإمام أحمد من روايات متعددة في تضعيف أقوال المخالفين وتقرير أن مرجع الضمير يعود إلى الله تعالى مستدلاً برواية : ((فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن)) .

كما يقول رحمه الله : (وقد نص الإمام أحمد على صحة الحديث ، وإبطال هذه التأويلات ، فقال في رواية إسحاق بن منصور: ((لا تقبحوا الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته)) صحيح. وقال في رواية أبي طالب: من قال: إن الله خلق آدم

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (222-2/221) . ، والدرر السنية : (261-3/260) .

² (?) تقدم تخريجه .

على صورة آدم، فهو جهمي، وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟. وعن عبد الله بن الإمام أحمد قال: قال رجل لأبي: إن فلاناً يقول في حديث رسول الله ﷺ : ((إن الله خلق آدم على صورته)) فقال: على صورة الرجل، فقال أبي: كذب، هذا قول الجهمية، وأي فائدة في هذا؟. وقال أحمد في رواية أخرى: فأين الذي يروى: ((إن الله خلق آدم على صورة الرحمن))؟. وقيل لأحمد عن رجل: إنه يقول: على صورة الطين، فقال: هذا جهمي، وهذا كلام الجهمية، واللفظ الذي فيه على صورة الرحمن رواه الدارقطني، والطبراني، وغيرهما بإسناد رجاله ثقات. قاله ابن حجر⁽¹⁾...وأخرجها ابن أبي عاصم عن أبي هريرة مرفوعاً، قال: ((من قاتل فليجتنب الوجه، فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن)) وصحح إسحاق بن راهويه اللفظ فيه على صورة الرحمن، وأما أحمد فذكر أن بعض الرواة وقفه على ابن عمر، وكلاهما حجة⁽²⁾.
ثم يقرر الشيخ -رحمه الله- الواجب في هذا النص كما هو الواجب في نصوص الصفات :

¹(?) انظر: فتح الباري (5/183) .

²(?) الرسائل والمسائل النجدية : (2/222) ، والدرر السنية : (3/261) ، وانظر في هذه الآثار: السنة لابن أبي عاصم (1/228) ، والسنة لعبدالله بن الإمام أحمد (1/268) ، والإبانة الكبرى لابن بطة : (3/265) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/422) .

(فالذي ينبغي في هذا ونحوه إمرار الحديث كما جاء على الرضى والتسليم ، مع اعتقاد أنه ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير)⁽¹⁾.

فأئمة الدعوة -رحمهم الله- يرون أن "الصورة" صفة لله تعالى يصح وصفه والإخبار عنه بها سبحانه ، فيقال لله صورة تليق بجلاله وعظمته لاتشابه صور المخلوقين ، كما يقال في علمه وقدرته وسمعه وبصره وغير ذلك من الصفات .

ولكن هنا تنبيه ذكره الشيخ سليمان بن سحمان حيث أشار إلى أنه لا يصح أن تجعل الصورة ضمن أسماء الله الحسنى ، لأنها وردت في النصوص على سبيل الوصف والخبر ولم ترد على سبيل الاسم ، ومن المتقرر في قواعد الأسماء - كما تقدم- أن باب الخبر أوسع من باب الأسماء . ولهذا يقول رحمه الله: (فاعلم أن من أدخل اسم الصورة في أسماء الله قد أخطأ أقبح خطأ ، لأن باب الأفعال والإخبار عن الله أوسع من باب الأسماء)⁽²⁾.

وهكذا فإن أئمة الدعوة -رحمهم الله- يشبّهون لله تعالى كل صفة ذاتية خبرية ثبتت في الكتاب والسنة على نحو ماورد في

¹ (؟) الرسائل والمسائل النجدية : (2/223) ، والدرر السنية : (3/262) - (263) .

² (؟) تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص52 .
501

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله: (وكل شيء
ورد من صفات الله ، من نهج اليد ، والوجه ، ونحوها ، كالقدم
، والرجل ، والساق ، نشته كما جاء عن الله ، قال تعالى : ﴿ ٣٦
﴾ ٣٦ ٣٦ ٣٦ الفلم: ٤٢ ، وفي الحديث: ((حتى يضع رب العزة فيها
رجله))^(١) ، وفي رواية: ((فيها قدمه))^(٢) ، ونقر ما أتى عن الله
على مراد الله ، ونؤمن بذلك ونصدق به ، ونعتقد أن له معاني
حقيقة ، على ما يليق بجلال الله وعظمته)^(٣).

²(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الأيمان والنذور ، باب: الحلف بعزة لله وصفاته وكلماته (6/2453) برقم (6284) من حديث أنس بن مالك ؓ قال : ((قال النبي ﷺ : لا تزال جهنم تقول (هل من مزيد) حتى يضع رب العزة فيها قدمه ، فتقول قط قط وعزتك ، يزوى بعضها إلى بعض)) . وكذلك أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (4/2188) برقم (2848) .

502

المطلب الثاني : الصفات الذاتية العقلية .

الصفات الذاتية العقلية : هي الصفات القائمة بذاته تعالى ، والتي يمكن إثباتها بطريق العقل مع ورود الخبر بها من الكتاب والسنة ⁽¹⁾.

فالصفات الذاتية العقلية يشترك في إثباتها الدليل الخبري (السمعي) من الكتاب والسنة بالإضافة للدليل العقلي

¹(?) انظر: الاعتقاد للبيهقي: ص70-71 ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/71-72) منهاج السنة (2/222)، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة للجامي ص 207 .. ويرى الشيخ السعدي أن جميع الصفات التي دل عليها السمع وحده والتي دل عليها العقل مع السمع كلها سمعية عقلية. انظر: الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية ص130-131 .

الدال على ثبوتها، بخلاف الصفات الذاتية الخيرية التي
يستقل بإثباتها الدليل الخبري فقط .

فعلى سبيل المثال : صفة السمع والبصر من صفات الذات العقلية الثابتة بنص الخبر من الكتاب والسنة^(١) ، كما دل "العقل" على ثبوته من جهة أن الخالق تعالى أكمل من المخلوق وإذا كان المخلوق متصفاً بهذه الصفة التي هي كمال لانقص فيه فينبغي أن يكون الخالق الحق متصفاً بهذه الصفات من باب أولى ، ولهذا كان مما استدل به إبراهيم ؑ على أبيه في بطلان عبادة الأصنام أنها لاتسمع ولا تبصر كما قال تعالى مخبراً عنه: ﴿ جِئْتُمْ مَدِينًا وَلَٰكِن لَّا تَسْمَعُونَ آلِهَتِي خَافُوا مِنكَ وَخَذُوا بِآيَاتِكَ حِفْظًا فَلَا يُغْنِي عَنْكَ آِلِهَتُهُمْ أَنُفَرُوا بَكَ وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ فَاعٍ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يُدْرِكُ أَشْيَاءَهُمْ عِلْمٌ وَأَنَّهُ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [سورة هود: ٢٤].

ويشار هنا إلى أن الصفات الذاتية العقلية لله تعالى:
كالحياء والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر لم يقع فيها
خلاف بين مثبتة الصفات على نحو ما وقع في صفات
الذات الخبرية .

ولهذا نجد أن أئمة الدعوة -رحمهم الله- لا يقفون كثيراً عند هذا النوع من الصفات ، بل يكتفون بإثبات هذه الصفات إجمالاً في ضوء ما جاء من نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف إلا أن يقع فيها خلاف بين أهل السنة ومخالفهم

1 (?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص73 .

من مثبتة الصفات كما هو الحال في صفة "العلو"
فيناقشون المخالفين في ذلك موضحين الأدلة النقلية
والعقلية المثبتة لهذه الصفة .

يقول الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- في إثبات هذه
الصفات على سبيل الإجمال : (فهو سبحانه موصوف
بصفات الكمال جميعها من السمع والبصر والعلم والقدرة
والحياة ، وهذه صفات متميزة متغايرة)⁽¹⁾.

فمن الصفات الذاتية العقلية التي يقرها أئمة الدعوة -
رحمهم الله- صفة " العلم " لله تعالى.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ في تعليقه
على حديث: ((أول ما خلق الله القلم...))⁽²⁾: (وفي هذا

¹(?) تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص12 ، وانظر: الصواعق المرسله لابن القيم (3/942) .

²(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب: السنة ، باب: في القدر (4/225) برقم (4700) ، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب: ومن سورة ن (5/424) برقم (3319) ، والطبراني في معجمه الكبير (12/68) برقم (12500) ، والحاكم في المستدرک (2/492) برقم (3693) ، وصحح إسناده الألباني كما في سنن أبي داود برقم (4700) .

الحديث ونحوه: بيان شمول علم الله تعالى وإحاطته بما كان ويكون في الدنيا والآخرة ، كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ الْغَيْبَاتِ﴾^(١).

وقد بين الشيخ السعدي -رحمه الله- في تقريره لعلم الله تعالى : أن علمه سبحانه محيط بكل شيء ، بالواجبات والممتنعات والممكنات. فيعلم تعالى نفسه الكريمة ونعوته المقدسة وأوصافه العظيمة ، وهي الواجبات التي لا يمكن إلا وجودها ، ويعلم الممتنعات حال امتناعها ، ويعلم ما يترتب على وجودها لو وجدت كما قال سبحانه: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ سِوَىٰ مَا تُحِيطُ بِثَلَاثِينَ﴾ [طه: ٩١].

ويعلم تعالى الممكنات ، وهي التي يجوز وجودها وعدمها ،
ما وجد منها وما لم يوجد ، مما لم تقتض الحكمة إيجادها ،
فهو العليم الذي أحاط علمه بالعالم العلوي والسفلي ،
لا يخلو من علمه مكان ولا زمان ، ويعلم الغيب والشهادة ،
والظواهر والبواطن ، والجلي والخفي . كما قال تعالى: ﴿ ۞
﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ الأنفال: ٧٥ ﴾ ، ثم يقول -رحمه الله- بعد ذلك :
(والنصوص في ذكر إحاطة علم الله وتفصيل دقائق
معلوماته كثيرة جداً لا يمكن حصرها وإحصاؤها)^(٢) .

¹(?) فتح المجيد : ص 477 ، وانظر: الرسائل والمسائل النجدية : (3/95) .

2(?) الحق الواضح المبين : ص 230 .

فإثبات العلم لله عند أئمة الدعوة مشتمل على إثبات العلم السابق واللاحق لما كان وسيكون، ومالم يكن كيف يكون لو وجد ، وأن علمه تعالى شامل ومحيط بكل ما هو من مخلوقاته كما قال تعالى: ﴿لَا يَحِيطُ بِشَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّهِ﴾ الأنفال: ٧٥⁽¹⁾.

ومما يثبته أئمة الدعوة في باب الصفات الذاتية العقلية صفة " الحياة " لله تعالى .

فيعتقدون أنه تعالى حيّ حياة كاملة شاملة لجميع صفات الذات ، ومن كمال حياته سبحانه أنه كامل القدرة نافذ الإرادة والمشئنة⁽²⁾.

يقول الشيخ محمد ابن مانع عن هذه الصفة : (وهي صفة ذاتية ثبوتية قديمة أزلية ، تقتضي صحة العلم والقدرة لاستحالة قيامهما بغير الحي)⁽³⁾.

ومن الصفات الذاتية صفة " الإرادة " لله تعالى .
فيقرر أئمة الدعوة هذه الصفة لله تعالى على الحقيقة كما أتت في النص والإجماع ، كما يقررون أن الإرادة لله تعالى على نوعين :

¹ (?) الرسائل والمسائل النجدية (96-3/94) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن، الكواكب الدرية لابن مانع ص73.

² (?) انظر: الحق الواضح المبين للسعدي ص222 .

³ (?) الكواكب الدرية : ص68 ، وانظر: حاشية الدرة المضية لابن قاسم ص

الأول: إرادة كونية قدرية مرادفة للمشيئة ، فما حصل شيء من الحوادث فهو من قبيل الإرادة الكونية ، لأنها واقعة لا تغير ولا تبدل ، ولهذا يقال : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

الثاني: إرادة شرعية دينية ، وهي متضمنة لكل ما يحبه الله ويرضاه .

ويستدلون للنوع الأول : بمثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] .

و للنوع الثاني : بقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وقوله : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] .
وقوله : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وقوله : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] .
وقوله : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وقوله : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] .

وهاتين الإرادتين بينهما عموم وخصوص مطلق ، يجتمعان في حق المخلص المطيع ، وتنفرد الإرادة الكونية القدرية في حق العاصي^(١).

ومن صفات الذات القائمة به تعالى والتي يثبتها أئمة الدعوة -رحمهم الله- ، صفة " البصر " لله تعالى.

^١(?) انظر: حاشية الدرة المضية لابن قاسم : ص 33-34 ، وأيضاً : الدرر السنية (210-1/208) في جواب لأبناء الشيخ محمد والشيخ حمد بن معمر ، وفتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص 15 ، والرسائل والمسائل النجدية (91-4/90) عن الشيخ عبدالله بن محمد .

فيعتقدون، أنه الله متصف بهذه الصفة القائمة بذاته كما يليق بجلاله تعالى وعظمته .
يقول الشيخ محمد ابن مانع رحمه الله : (ويجب له سبحانه (البصر) وهو صفة قديمة ، قائمة بذاته يتعلق بالمبصرات)
(1)

ويثبت أئمة الدعوة -رحمهم الله- تعالى صفة " **السمع** " لله تعالى ، المشتقة من اسمه تعالى السميع ، ويعتقدون أن الله تعالى متصف بهذه الصفة على نحو لايمثل صفات المخلوقين .

يقول الشيخ السعدي في بيانه لمعنى اسمه تعالى (السميع) : (فالسميع الذي أحاط سمعه بجميع المسموعات ، فكل مافي العالم العلوي والسفلي من الأصوات يسمعها : سرها و علنها ، وكأنها لديه صوت واحد ، لاتختلط عليه الأصوات ، ولاتخفى عليه جميع اللغات

¹(?) الكواكب الدرية لابن مانع ص71 ، وانظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص12، 73 ، والرسائل والمسائل النجدية (4/154) عن الشيخ عبدالله بن محمد ، الدرر السنية (1/531) عن الشيخ إسحاق بن عبدالرحمن آل الشيخ ، ونفس المرجع (3/362) عن الشيخ ابن سحمان ، وأيضاً (3/271) عن الشيخ أبابطين ، وتوضيح الكافية الشافية للسعدي ص183.

، والقريب منها والبعيد والسر والعلاية عنده سواء چکگگ
گگگبگبگگگگگگ گچ الاعد: ١٠)^(١).

ثم يبين الشيخ -رحمه الله- أن سمعه تعالى نوعان :
أحدهما: سمعه لجميع الأصوات الظاهرة والباطنة ، الخفية
والجلية ، وإحاطته التامة بها .

والثاني : سمع الإجابة منه للسائلين والداعين والعابدين فيجيبهم ويشيهم . ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْمِعُوا بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ أَصْوَابًا مَّا تَدْعُونَهُ يَجَسِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذْ يَقُولُ لِخَلْقِهِ إِنِّي آنِسْتُ لَكُمْ رَسُولًا نَبِيًّا وَإِنْ تُبْكُوا مِنْ دَعَائِهِمْ أَوْ أُسْرَفُوا فِي سَمَاعِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذَا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ أَنْ عَابِدُوا اللَّهَ إِلَّا عَلَيْهِمْ لُغْلٌ شَدِيدٌ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ظَالِمُونَ﴾ [٣٩] ، وقول المصلي: سمع الله لمن حمده أي استجاب^(٢).

ومن الصفات الذاتية العقلية عند أئمة الدعوة صفة "**العلو**" لله تعالى ، والتي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة .

ويثبت أئمة الدعوة -رحمهم الله- "**العلو**" لله تعالى من جميع وجوهه الثلاثة :

1- علو الذات : فهو سبحانه مستو على عرشه ، فوق جميع خلقه ، مبين لهم ، وهو مع هذا مطلع على أحوالهم ، مشاهد لهم ، مدبر لأموالهم الظاهرة والباطنة ، متكلم بأحكامه القدريّة وتديراته الكونية وبأحكامه الشرعية .

¹(?) الحق الواضح المبين : ص 228-229 .

229-228. انظر: المرجع السابق ص 510.

2- وعلو القدر : فصفاته تعالى كلها صفات كمال ، وله من كل وصف ونعت أكمله وغايته .

3- وعلو القهر : فقهره تعالى عام لجميع المخلوقات ، فالعالم العلوي والسفلي كلهم خاضعون لعظمته مفتقرون إليه في كل شئونهم⁽¹⁾ .

ولما وقع الخلاف بين مثبتة الصفات في مسألة إثبات علو الذات له تعالى ، فإن أئمة الدعوة قد بينوا هذه المسألة بياناً شافياً مستدلين بأنواع الأدلة المختلفة في تقرير هذه المسألة .

يقول الشيخ حمد بن معمر في بيانه لمعتقده ، ومعتقد إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نصوص الصفات : (وهذا كتاب الله ، من أوله إلى آخره ، وهذه سنة رسول الله ﷺ ، وهذا كلام الصحابة والتابعين وسائر الأئمة ، قد دل ذلك بما هو نص أو ظاهر ، في أن الله سبحانه فوق العرش ، مستو على عرشه ؛ ونحن نذكر من ذلك بعضه)⁽²⁾ . ثم ساق -رحمه الله- جملة وافرة من

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي : ص180-181 ، وأيضاً : الدرر السنية : (3/215) عن لشيخ عبدالرحمن بن حسن .

²(?) الدرر السنية : (58/3-59) .

نصوص الكتاب والسنة والإجماع الدالة على إثبات العلو لله تعالى⁽¹⁾.

إلى أن قال رحمه الله : (والمقصود: أن نصوص الكتاب والسنة ، قد نطقت ؛ بل قد تواترت بإثبات علو الله على خلقه ، وأنه فوق سماواته ، مستو على عرشه ، استواء يليق بجلاله ، لا يعلم كيفيته إلا هو)⁽²⁾.

وقد ذكر ابن القيم في نونيته واحداً وعشرين نوعاً من الأدلة على إثبات مسألة العلو للخالق جل وعلا ، كل نوع منها تحته أفراد عديدة ، كما يقول رحمه الله :
ولقد أتانا عشر أنواع من الـ**** منقول في فوقية الرحمن .

مع مثلها أيضاً تزيد بواحد **** ها نحن نسردها بلا كتمان⁽³⁾.

وقد وضع الشيخان ابن عيسى وابن سعدي -رحمهما الله- أنواع هذه الأدلة في شرحهما على النونية ، كما أضاف الشيخ ابن عيسى في شرحه العديد من النقول من كتب

¹(?) انظر: المرجع السابق (69-3/59) .

²(?) المرجع السابق : (3/69) .

³(?) الكافية الشافية : ص101 .

الناظم وغيره من أئمة أهل السنة والجماعة في تقرير أدلة العلو لله تعالى⁽¹⁾ .

فمن أنواع أدلة " العلو " لله تعالى ، التي وضحها السعدي -رحمه الله- في شرحه مايلي:

الأول : الإخبار بأنه تعالى استوى على عرشه في سبعة مواضع من القرآن معروفة .
وكلها جاءت بلفظ چكگچ⁽²⁾ . فإن "على" تدل على العلو والارتفاع ، وهذا نص لا يقبل الاحتمال ولا الاشتباه في معناه .

الثاني : التصريح بلفظ العلو . وقد تكرر في الكتاب وصفه بالعلي الأعلى ، وذلك يدل على أنه العلي الأعلى بكل وجه ومعنى ، واعتبار علو الذات والصفات ، وعلو القدر والعظمة ، وعلو القهر والجبروت . لكن المعطلة على أصلهم الفاسد ينفون عنه علو الذات ويفسرونه بالوجهين الأخيرين ، وهذا هضم منهم لهذا المعنى العظيم ، وإنكار لعلوه الذي فطر الله عليه الخليفة .

¹(?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى : (517-1/396) ، وتوضيح الكافية الشافية للسعدي : ص95-111 .

² (?) والمواضع هي : الأعراف/54 ، يونس/3 ، الرعد/2 ، طه/5 ، الفرقان/59 ، السجدة/4 ، الحديد/4 .
513

الثالث : التصريح بالفوقية لله تعالى : تارة مقرونة بـ " من " كقوله : چاڭڭڭوچ النحل: ٥٠، وتارة غير مقرونة كقوله : چاڭڭڭوچ الأنعام: ١٨.

والمقرون بـ "مِنْ" نص في معناه لا يقبل التأويل ، والآخر هو ظاهر في المراد ، وقد يقبل التأويل على وجه ضعيف لكن إذا دل الدليل ، وهنا دل الدليل على تعيين المعنى الظاهر .

والفوقية وصف ثابت لله تعالى لا يمكن أن يكون إلا كذلك.
وله الفوقية المطلقة : فوقية الذات ، وفوقية القدر ،
وفوقية القهر .

الرابع : عروج الروح والملائكة إليه تعالى. كما في قوله سبحانه : چېږې پېر د چاچاچاچاچاچا المعارج: ٤. وقوله تعالى: چتر رږک کدگنگ گدگې گېگېگنگ السجدة: 5.

الخامس : التصريح بصعود بعض المخلوقات ، والأعمال إلى الله تعالى من العمل الصالح والكلم الطيب ، والملائكة والأرواح كما وردت بذلك النصوص الكثيرة .

فقد تواترت الأحاديث الصحيحة والحسنة في معراج النبي ﷺ إلى ما فوق السماوات السبع⁽¹⁾ ، وأن عروجه إلى الله ،

1 (?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب : الإيمان ، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات ، (145-1/146) برقم (162) من حديث أنس بن مالك ﷺ الطويل في قصة الإسراء بالنبي ﷺ ، والشاهد فيه العروج بالنبي ﷺ بين السماوات حتى بلغ السماء السابعة .

وإخباره برفع عيسى بن مريم ﷺ إليه ، وكذلك ما في الأحاديث والآثار من ارتفاع دعوات المضطرين والمظلومين إلى الله⁽¹⁾ ، وذلك كله صريح في علو الله ، وفوقيته ، ومباينته لخلقه .

السادس والسابع : إخباره أن القرآن العظيم نزل منه ، وأنه تنزيل منه في عدة آيات ، ومن المعلوم أن النزول لا يكون إلا لمن هو فوق عباده ، ومن هو عالٍ عليهم . وكذلك ما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ في نزوله تعالى إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول: ((من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟))⁽²⁾ ، فهذا كله دليل على علوه تعالى وارتفاعه .

الثامن : ما أخبر به تعالى عن رفعته وعظمته في سورة غافر ، في قوله : **جَوَّجْنَا** غافر: ١٥ ، فإن فعلاً فيها بمعنى مفعول ، وأن معناه مرفوعة درجاته ، لرفعته وارتفاعه وعلو شأنه وكماله.

¹ (?) كما أخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : ((دعوة المظلوم تحمل على الغمام وتفتح لها أبواب السماوات ، ويقول الرب تبارك وتعالى وعزتي لأنصرنك ولو بعد حين)) ، وصحح إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (870) .

² (?) تقدم تخريجه .

التاسع : إخباره بأنه في السماء. كقوله : چچچچچ الملك :
١٦. ومعناها عند جميع المفسرين معنى العلو ، وأن معناها
أنه فوق العالم كله ، أو أن "في" بمعنى "على" ، وليس
معناها أن السماوات تحصره وتحيط به فإنه أعظم
وأجل^(١).

العاشر : إخبار النصوص باختصاص بعض المخلوقات بأنها
عند الله .

كقوله : چچچ ه ههچ الأنبياء: ١٩. وقول النبي ﷺ : ((إن الله
كتب كتاباً فهو عنده على العرش: إن رحمتي سبقت
غضبي))^(٢). فإن هذا دليل وبرهان على علوه تعالى على
عباده ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكان أشرف المخلوقات
وأدناها وجميع الذوات عنده في القرب سواء كما قال ذلك
الجهمية .

الحادي عشر: إشارته ﷺ إلى العلو حين خطب الناس يوم
عرفة . وقال : ((هل بلغت ؟ قالوا نعم ، فأشار بإصبعه إلى
السماء يشير إلى الله ، وينكبها إلى الناس يقول: اللهم
اشهد))^(٣). وهذا برهان على علوه وارتفاعه .

^١ (?) انظر: جامع البيان للطبري (29/7)، أضواء البيان للشنقيطي (241-8/240)، تيسير الكريم الرحمن (4/1860).

^٢ (?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد ، باب: (وكان عرشه على الماء) (6/2700) برقم (6986) .

الثاني عشر: أن الله وصف نفسه وسماها بأنه الظاهر .
وقد فسرهُ ۞ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحة إذ
قال في دعائه واستفتاحه : ((..وأنت الظاهر فليس فوقك
شيء))⁽¹⁾. فهذا تفسير صريح من الصادق المصدوق .
وقرره بنفي ضده بقوله : "فليس فوقك شيء" .
وهذا هو المفهوم من لفظ الظاهر ، فإن الظاهر يدل على
العلو فكلما علا الشيء ظهر وبان ، كما أنه كلما سفل
خفي واستتر كما هو مشاهد في المركز الأسفل لهذا
العالم ، وأن أعلاه ومحيطه أظهرها وأوسعها . فالله أعظم
من ذلك وأعلى ، فالعلو والظهور كل منهما مقتض للآخر
فهما متلازمان .

الثالث عشر: ما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي
۞ مع دلالات القرآن المتعددة في رؤية أهل الجنة ربهم

³(?) أخرجه أبوداود في سننه كتاب: المناسك ، باب: صفة حجة النبي ۞
(2/185) برقم (1905) ، وابن ماجه في سننه كتاب: المناسك ، باب: حجة
رسول الله (2/1025) ، ۞ برقم (3074) ، والبيهقي في سننه (5/8) برقم (8609) ،
وصحح إسناده الألباني كما في صحيح سنن أبي داود برقم (1905) ،
وأصل الحديث في صحيح مسلم من حديث جابر ۞ الطويل في
بيان صفة حج النبي ۞ وفيه : ((..فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء
وينكتها إلى الناس اللهم اشهد اللهم اشهد ثلاث مرات)) انظر: كتاب الحج ،
باب : حجة النبي (2/890) ، ۞ برقم (1218)

¹(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ،
باب: مايقول عند النوم وأخذ المضجع (4/2084) برقم (2713) .

تعالى . فإن هذه النصوص من أعظم البراهين على علو الله ، ولهذا لا يمكن للمعطل أن يثبت الرؤية إثباتاً صحيحاً على وجهٍ يعقل حتى يثبت علو الله على خلقه . فإنه إذا أثبت الرؤية ونفي العلو كقول أكثر " الأشاعرة " فإنه يُسأل ويقال له: من أين يرى ربنا ، هل من تحتنا أو يميننا أو شمالنا أو خلفنا أو أمامنا ؟ وهذا باطل. فلا بد أن يضطر ويقول: من فوقنا إذا لم يكابر ، فإن الرؤية المعقولة المعروفة تقتضي مقابلة الرائي للمرئي ، فمن زعم خلاف ذلك فقد كابر المحسوس⁽¹⁾.

الرابع عشر: أنه ﷻ قال للجارية : أين الله ؟⁽²⁾. وأجاب السائل له "أين الله" بجواب الأين ، فقال: في السماء. ولم يجبه بجواب مَن الله؟ كما هو قول "الجهمية". وهذا الذي أراد ﷻ وهو الذي فهمه السائل وكل سامعٍ لم يتمكن منه مذهب "الجهمية". فدل ذلك دلالة قاطعة على علو الله على خلقه ، وأن الجواب السديد الصحيح لمن سأل أين الله أن يقال له : فوق عرشه عالٍ على خلقه .

¹(?) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (3/347) . وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في مبحث الرؤية من هذا الفصل.

²(?) تقدم تخرجه .

الخامس عشر: إجماع الكتب السماوية والرسل عليهم الصلاة والسلام على التصريح بعلو الله على خلقه وفوقيته

السادس عشر: إجماع أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين وتابعيهم من أئمة المسلمين المعتمدين⁽¹⁾.

السابع عشر: ما أخبر به تعالى عن موسى ﷺ وعن فرعون . وذلك حين دعاه موسى إلى ربه ، فأنكر فرعون دعوته ، وقال لوزيره هامان على وجه التكذيب لموسى والتهكم به :

چُرڙ ککڪگگگ گگگبپ بگبگگ گگگ چ غافر: ۳۶ - ۳۷. فهدا
صریح فی تکذیبہ لموسیٰ فی قوله إن الله فوق السماوات
والخلق کلهم .

الثامن عشر: أن الله تعالى قد نزه نفسه عن النقائص والعيوب. فكل نقص وتمثيل قد نفاه عن نفسه ، فلو كانت مقالة المعطلين النافين لعلو الله على عرشه فوق مخلوقاته ومباينته لهم حقاً ، لنزه نفسه عن العلو والفوقية ، فكيف والأمر بالعكس فهو يبدي ويعيد في ذكر علوه وفوقيته ، ويقرر ذلك بكل دليل وبرهان .

¹(?) انظر في هذه الإجماعات : إجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم : ص 111 وما بعدها .

التاسع عشر: أن يقال للمعطل : هل تعترف أن محمدا ﷺ كان يعرف ربه ؟ فلا بد أن يقول نعم . فيقال له : هل كانت نصيحته لأمته كاملة تامة لا يمكن أن يساويه فيها أحد ؟ فلا بد أن يقول : نعم. فيقال له : هل كان فصيحاً بليغاً مقتدراً على التعبير عن المعاني المقصودة بالألفاظ الجليلة الفصيحة ؟ فلا بد أن يقول نعم ؛ لأن هذه الأمور الثلاثة في حق النبي ﷺ لا يمكن أن ينزع فيها مسلم يعظم الرسول . فإذا علم بالضرورة أن هذه الأمور الثلاثة قد كملت فيه على أكمل وجه كان من أعظم المحال أن يكتف ما يجب لله من العلو والفوقية وصفات الكمال ويفصح بضد ذلك . ولو كان الحق فيما يقوله النفاة ، والنبي ﷺ لم يصرح بشيء منه بل صرح بضده ، وجعل الأمر موكولاً لعقول الناس وآرائهم الضعيفة للزم انتفاء هذه الأمور الثلاثة كلها ، وهذا لا يفوه به مسلم يؤمن بالله ورسوله .

العشرون: من البراهين الدالة على علو الله على خلقه واستوائه على عرشه . وهو ما يحصل من مجموع الأدلة السابقة وغيرها ، فإنه يحصل من سرد أنواعها وأفرادها ونصوصها وقواطعها ما يوصل إلى اليقين الاضطراري والعلم الضروري الذي لا يمكن دفعه ، ويحصل الجزم التام الذي لا ريب فيه بعلو الله وارتفاعه واستوائه على عرشه .

الحادي والعشرون: أنه ورد في الكتاب والسنة ذكر مجيء الله للفصل بين عباده . كما في قوله تعالى: ﴿جَٰبِئُكُمْ بِبَٰرِئٍ مِّنْهُم مَّا كَانُوا يَٰمُرُونَ بَعْدَ أَٰلِهِمْ يَوْمَ يُنْفَخُ ٱلْكَوْكَبُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، فإذا ثبت وتقرر مجيئه سبحانه كان معلوماً أنه يأتيهم من فوقهم لامن بقية جهاتهم كما تقدم في الرؤية ^(١).

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ بعد أن استعرض جملة من النصوص الدالة على إثبات العلو : (وهذا القدر الذي ذكرنا ، كافٍ في بيان ما عليه أهل السنة والجماعة ، من علو الله تعالى على جميع المخلوقات ، واستوائه على عرشه ، وقد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة على ذلك ؛ ولو ذهبنا نذكر ما ورد في ذلك لاحتمل مجلداً) ^(٢).

ويقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ : (وأما قوله: إنكم تعتقدون العُلُوَّ ، فنعم نعتقده ونُشْهِدُ اللهَ عليه ، وكل مسلم عرف الله بأسمائه وصفاته يعتقد أنه هو العلي

^١(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي : ص 95-111 ، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم : ص 45 وما بعدها ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى : (1/396-517) .

^٢(?) الدرر السنية : (3/218) .

الأعلى ، الذي على العرش استوى ، وعلى الملك احتوى (⁽¹⁾ .

ولا يقتصر إثبات العلو لله تعالى عند أئمة الدعوة على الأدلة النقلية بل إن مقتضى الفطرة السليمة دال على ثبوت هذه الصفة والإيمان بها ، كما يقرر ذلك الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب بقوله : (وأما وصف الرب بالفوقية فقد صرحت الآيات الكريمة بذلك ، وكذلك الأحاديث الثابتة المتواترة ، وأجمعت عليه الأمم عربهم وعجمهم ؛ لأن الله فَطَرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا مَنْ شَدَّ وَاجْتَالَته الشياطين عن فطرته التي فطره الله عليها) ⁽²⁾ .

ثم يناقش الشيخ نفاة العلو مناقشة عقلية متضمنة مايلزم من نفي هذه الصفة، بقوله :

(يا سبحان الله ! ، كيف لم يقل الرسول ﷺ يوماً من الدهر ، ولا أحد من سلف الأمة : هذه الأحاديث والآيات لا تعتقدوا ما دلت عليه ، لكن اعتقدوا الذي تقتضي مقاييسكم ؛ فإنه الحق ، وما خالفه فلا تعتقدوه وانفوه . ولزم هذه المقالة أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيراً لهم في أصل دينهم ؛ لأن

¹(?) المسائل والرسائل النجدية : (4/1/102) وانظر: الدرر السنية (3/58) و (3/218) .

²(?) المسائل والرسائل النجدية : (4/1/102) .

مرَّدهم قبل الرسالة وبعدها واحد، وإنما الرسالة زادتهم
شقاءً وضللاً. ونحن لم نصف الله بالفوقية، وإنما هو -
سبحانه- هو الذي وصف نفسه بذلك، فبطل قول
المعترض⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ حمد بن عتيق -رحمه الله- في تقريره لهذه
المسألة : (فله العلو الكامل من جميع الوجوه ، علو الذات
، وعلو القهر ، وعلو القدر ؛ هذا مذهب أهل السنة
والجماعة الذي اجتمعوا عليه ، وبدعوا وضلوا من خالفه
من الجهمية النافية ؛ وعليه يدل الكتاب والسنة وكلام
سلف الأمة ، وذكر ابن القيم له مائة دليل من القرآن في
كافيته ، واستدل عليه بإحدى وعشرين وجهاً ، وذكر عليه
إجماع المرسلين ، وليس في كتاب الله ولا في سنة
رسوله ﷺ ولا جاء عن أحد من السلف المقتدى بهم حرف
واحد يخالفه)⁽²⁾.

ثم استعرض -رحمه الله- جملة من أدلة إثبات العلو لله
تعالى من الكتاب والسنة⁽³⁾.

وينظم الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- معتقده في
النصوص الدالة على علو الله تعالى بقوله :

¹(?) المرجع السابق : (4/1/102) .

²(?) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد : ص 258-259 .

³(?) انظر: المرجع السابق ص 259 .

بل كان فيهن إثبات العلو له **** سبحانه وتعالى مثل ما
وصفا
بالقدر والقهر والذات التي ارتفعت **** عن كفر من رام
تعطيلا لها فنفا
على السماوات فوق العرش مرتفعاً **** مبايناً لجميع
الخلق متصفا
بكل أوصافه العليا التي كملت **** وليس هذا بحمد الله
فيه خفا
فلم نؤول كما قد قاله عمها **** ونتبع الجهم فيما قال
وانصرفا
ولم نجسم كما قالوا بزعمهم **** بل ثبت الفوق
والأوصاف والشرفا⁽¹⁾.

¹(?) الدرر السنية : (12/507) والضياء الشارق ص 237-242. وانظر في
هذه المسألة : الفواكه العذاب في معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب لابن
معمر ص(106) وما بعدها، فتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص(51،
195-196) وقرة عيون الموحدين ص(20-21 ، 93) ، والرسائل
والمسائل النجدية (82/3-83 ، 88) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن
، و(176/2/2-177) عن الشيخ عبدالله أبابطين ، والصواعق المرسله
الشهابية لابن سحمان ص68-70 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن
عيسى (385/1-532) . ، وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (134/13-136) .

**المبحث الثاني : الصفات الفعلية لله
تعالى .**

وفيه مطلبان :
المطلب الأول : جهود أئمة الدعوة في
تقرير صفة الكلام لله تعالى .
المطلب الثاني : جهود أئمة الدعوة في
تقرير صفة الاستواء لله تعالى .

المبحث الثاني : الصفات الفعلية لله تعالى .

الصفات جمع صفة ، والفعلية نسبة إلى الفعل . والفعل لغة : العمل .

قال ابن فارس: (الفاء والعين واللام أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره ، من ذلك: فعلت كذا أفعله فعلاً ، وكانت من فلان فعلة حسنة أو قبيحة)⁽¹⁾.

وقال ابن منظور: (الفعل: كناية عن كل عمل متعدد أو غير متعدد ، فعل يفعل فَعْلًا وفِعْلًا ، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح، والاسم الفعل والجمع الفِعال...)⁽²⁾.
الصفات الفعلية في اصطلاح أهل السنة :

¹(?) معجم مقاييس اللغة : (4/511) .

²(?) لسان العرب : (11/528) .

لقد أخبر تعالى في مواضع من كتابه أنه: چ ڈ ڈ ڈچ۔ آل عمران: ٤٠، الحج: 18، و چ ڈ ڈچ البقرة: ٢٥٣، الحج: 14، وأنه: چ □ □ چ۔ هود: 107، البروج: 16، ووصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله □ بما يليق به من هذه الأفعال في أكثر من ألف دليل من القرآن والسنة⁽¹⁾ ، فأخبر أنه يخلق ويرزق ، ويحيي ويميت ، ويأتي وينزل ، ويحب ويبغض إلى غير ذلك من صفات أفعاله . وهذا النوع من الصفات كثر المخالفون فيه ، وتفرقت مذاهبهم ، فصار له النصيب الأكبر من كلام أئمة أهل السنة ومؤلفاتهم ، فهو معترك النزال وميدان الخصومة بينهم وبين أهل البدع من أهل التعطيل ، ومناقشة أهل السنة لأهل البدع في هذه الصفات يصب في عدة محاور رئيسة ، وهي:

1- إثبات هذه الأفعال بأدلة الكتاب والسنة ، وإثبات أنها قائمة بذات الله فهي ليست بآئمة عنه ولا مخلوقة له⁽²⁾ .

¹(?) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص 155.

²(?) انظر: رد الدارمي على بشر المريسي ص (93-94) ، مجموع الفتاوى (16/184 ، 317) ، شرح العقيدة الأصفهانية : ص 63 ، شفاء العليل لابن القيم: ص 155 .

ولهذا يذكر الإمام أبو عثمان الصابوني⁽¹⁾ في بيان عقيدة السلف أنهم سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه ، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه ، ثم يضيف : (وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت به الأخبار الصالح)⁽²⁾. ثم ذكر منها: الإرادة والمشية ، والقول والكلام ، والرضى والسخط ، والحب والبغض ، والفرح والضحك وغيرها⁽³⁾. وهذا مذهبهم إجمالاً ثم يفصلون الكلام في ذلك صفة صفة فيذكرون أدلتها من الكتاب والسنة وآثار السلف⁽⁴⁾.

¹(?) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل النيسابوري ، الصابوني ، شيخ الإسلام ، أبو عثمان ، فقيه ، محدث ، مفسر ، خطيب واعظ. جلس للوعظ وعمره عشر سنين ، كان شيخ خراسان في زمانه ، أخذ عنه أبوبكر بن فورك وأبي إسحاق الإسفرائيني. من مصنفاته : عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، الأربعون حديثاً. توفي بنيسابور سنة 494هـ انظر: طبقات الشافعية الكبرى (4/271) شذرات الذهب (3/282) .

²(?) الإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني ، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، تحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع ، ص165.

³(?) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني : ص165.

⁴(?) انظر في هذا النهج : كتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد ، والتوحيد لابن منده ، والتوحيد لابن خزيمة ، والإبانة لابن بطة ، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي وغيرها .

2- أنه تعالى لم يزل ولا يزال متصفاً بالفعل ، بمعنى أن جنس الفعل قديم له فلم يتجدد له وصف لم يكن له .

فهو لم يزل تعالى خالقاً رازقاً مدبراً محياً مميتاً فعالاً
لما يريد ، وإن كانت آحاد تلك الصفات تحدث شيئاً
فشيئاً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة قيام فعل الله
به: (هو يقع بمشيئته وقدرته شيئاً فشيئاً لكنه لم يزل
متصفاً به ، فهو حادث الآحاد وقديم النوع ، كما يقول
ذلك من يقوله من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من
أصحاب الشافعي وأحمد)⁽¹⁾.

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه
الله : (الذي عليه أهل السنة والجماعة من المحققين
قيام الأفعال بالله سبحانه، وأن الفعل يقع بمشيئته تعالى
وقدرته شيئاً فشيئاً، ولم يزل متصفاً به. فهو حادث الآحاد
قديم النوع، كما يقول ذلك أئمة أصحاب الحديث وغيرهم
من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، كما قال
تعالى: ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ يس: ٨٢. فأتى بالحروف الدالة

¹(?) منهاج السنة النبوية (2/379) ، وانظر: (1/425) ، مجموع الفتاوى)

على الاستقبال والأفعال الدالة على الحال والاستقبال أيضاً. وذلك في القرآن كثير⁽¹⁾.

3- أن هذا النوع متعلق بقدرة الله ومشئته ، فيحدث إذا شاء تعالى ومتى شاءه .

وهذه المحاور المأخوذة من الكتاب والسنة كانت هي الأساس في تعريف أهل السنة للصفات "الفعلية" ، والتي يطلق عليها أيضاً الصفات "الاختيارية" لتعلقها بالمشيئة .

يقول شيخ الإسلام في تعريفها: (هي الأمور التي يتصف بها الرب -ﷻ- فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته، مثل كلامه وسمعه وبصره وإرادته ومحبه ورضاه ورحمته وغضبه وسخطه، ومثل خلقه وإحسانه وعدله، ومثل استوائه ومجيئه، وإتيانه ونزوله ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة)⁽²⁾.

وهذه المحاور المتقررة عند أهل السنة هي أيضاً ما يبنى عليه أئمة الدعوة تعريفهم للصفات الفعلية ، كما أنها منطلقهم في تقرير هذه الصفات ومناقشة المخالفين فيها .

¹(?) فتح المجيد : ص 489 .

²(?) مجموع الفتاوى (6/217).

فهذا الشيخ عبدالله أبابطين -رحمه الله- يوضح معنى الصفات الفعلية ويضرب أمثلة لها فيقول في كلامه على أقسام الصفات:

(...صفات فعلية : وهي التي تتعلق بمشيئته وحكمته ، فإن اقتضت حكمته فعلها فعلها ، وإن اقتضت حكمته أن لا يفعلها لم تكن ، وهذا مثل الخلق والرزق والإحياء والإماتة والكلام والنزول والاستواء وغير ذلك من صفات فعله فهذا يكون قديم النوع أو الجنس ، وإن كانت أحاده توجد شيئاً فشيئاً وحيثاً وآخر)⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ السعدي في معرض تقسيمه للصفات الإلهية إلى ذاتية وفعلية :

(...صفات فعلية : تتعلق بها أفعاله في كل وقت وآن وزمان ، ولها آثارها في الخلق والأمر ، فيؤمنون بأنه تعالى فعّال لما يريد ، وأنه لم يزل ولا يزال يقول ويتكلم ويخلق ويدبر الأمور وأن أفعاله تقع شيئاً فشيئاً)⁽²⁾.

وهذه الأفعال القائمة به سبحانه نوعان :

أفعال لازمة متعلقة بذاته : كالاستواء والنزول والمجيء والإتيان وغيرها .

¹(?) لوامع الأنوار (1/112) ، هامش (1) .

²(?) التبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية : ص 40 .

وأفعال متعددة متعلقة بخلقه : كالخلق والرزق والإحياء والإماتة وغيرها ⁽¹⁾.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (والفعل نوعان : لازم ، ومتعدد فالاستواء ، والإتيان ، والنزول ، أفعال لازمة ، لا تتعدى إلى مفعول ، بل هي قائمة بالفاعل. والخلق ، والرزق ، والإحياء ، والإماتة ، والهدى ، والنصر ، ونحو ذلك ، يتعدى إلى مفعول) ⁽²⁾.

والصفات الفعلية يمكن تقسيمها بالنظر إلى طريق الاستدلال إلى قسمين :

الأول: صفات فعلية خبرية : وهي ما لا يمكن الاستدلال عليها إلا بطريق الخبر أو السمع ، كالاستواء ، والنزول ، والإتيان ، والغضب ، والرضا ، والفرح ، والضحك ونحو ذلك .

الثاني: صفات فعلية عقلية : وهي ما دل العقل مع الخبر على إثباتها، كالخلق والرزق والإحياء والإماتة .

وكثير من هذه الصفات يمكن الحكم عليه بأنه صفة ذات وفعل : "الكلام" فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية لأن الله -تعالى- لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية : ص 206 ، وأيضاً : درء التعارض لابن تيمية (2/5) ، مجموع الفتاوى: (323-5/324 ، 528) ، (21-8/19) .

²(?) حاشية الدرة المضية : ص 27 .
532

الكلام صفة فعلية تتعلق بمشيئته يتكلم متى شاء بما شاء⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضًا صفة « الرحمة فإنه لم يزل رحيمًا ، وبالرحمة موصوفًا ، والرحمة صفة ذاتية ، وصفة فعل بتعلقها بالمشيئة والقدرة »⁽²⁾.

لقد حرص أئمة الدعوة -رحمهم الله- على بيان هذا النوع من الصفات ، وتقريره بمادلت عليه النصوص من الكتاب والسنة مقتدين في ذلك بنهج السلف الصالح رضوان الله عليهم ، وما سطره أئمة أهل السنة والجماعة بيانًا للحق وردًا على أهل الباطل الذين كثرت شبهاتهم حول هذه الصفات الفعلية للخالق جل وعلا .

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم -رحمه الله- في تقريره لجملة من صفات الله الفعلية :

(فكل وصف جاء في كتاب الله ، وصح عن نبيه ﷺ بثبته ، من غير تمثيل؛ من ذلك : وصفه بالرحمة ، قال تعالى : ڇڏ

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص58 ، القواعد المثلى لابن عثيمين ص25 ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (6/219) - (12/133) . (13/169) (16/389) ، والصفدية (2/167) .

²(?) الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية لابن سعدي ص(128) ، وانظر ص(120) .

ٹٹ ٹچ الأعراف: ١٥٦، چچچچچچ الزخرف: ٣٢، فنصفه بها على ما يليق بجلال الله ، وليست كرحمة المخلوق.

وقوله^(١) : "ونحوها". كالمحبة ، والرضا ، والغضب ، ونحو ذلك ، قال تعالى : چچچچ التوبة: ٤، چچچ آل عمران: ١٤٦، چچ المائدة: ٥٤، چچچچ المجادلة: ٢٢، وقال : چچگگگچ النساء: ٩٣، فهو سبحانه المستحق أن يكون له كمال المحبة دون ما سواه ، وهو سبحانه يحب ما أمر به ، ويحب عباده المؤمنين ، ويغضب ، ويرضى ، فنصفه سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه على ما يليق بجلاله ، هذا مذهب أهل السنة والجماعة^(٢).

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي في تفسيره لقوله تعالى : چچچچچچچچچچ البقرة: ٢١٠: (وهذه الآية وما أشبهها دليل لمذهب أهل السنة والجماعة ، المثبتين للصفات الاختيارية، كالاستواء، والنزول، والمجيء، ونحو ذلك من الصفات التي أخبر بها تعالى عن نفسه، أو أخبر

¹(?) أي السفاريني في منظومته الدرة المضية ، في قوله ص(55) : من رحمة ونحوها كوجهه *** ويده وكل ما من نهجه .

²(?) حاشية الدرة المضية : ص41 .

بها عنه رسوله ﷺ ، فيثبتونها على وجه يليق بجلال الله وعظمته من غير تشبيه ولا تحريف، خلافا للمعطلة على اختلاف أنواعهم (1).

ولما كانت طريقة أئمة الدعوة -رحمهم الله- التوسع في تقرير ما كثر فيه الخلاف من صفات الله تعالى ، فقد كان لهم جهود ظاهرة في تقرير صفتين عظيمتين من الصفات الفعلية كثر الخوض فيهما من نفاة الصفات وهما : صفة الكلام لله تعالى ، وصفة الاستواء . وسيتناول البحث فيما يلي جهود أئمة الدعوة في تقرير هاتين الصفتين من خلال المطلبين التاليين .

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/154)ـ ، وانظر في تقرير جملة من الصفات الفعلية : مؤلفات السعدي (3/245) تقرير لصفة القرب لله تعالى ، وتنبيه النبيه والغبي لابن عيسى: ص(174-176) تقرير لصفتي المجيء والإتيان لله تعالى والرد على المخالفين برود نقلية وعقلية ، وحاشية الدرة المضية لابن قاسم : ص(42-43) تقرير لصفتي النزول والخلق لله تعالى .

**المطلب الأول : جهود أئمة الدعوة في
تقرير صفة الكلام لله تعالى .**

يعتقد أهل السنة والجماعة أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يتكلم ويقول وينادي ، وَأَنَّ كلامه تعالى بصوت وحرف ، كما يعتقدون أَنَّ القرآن من كلامه ، مُتَرَلِّ غير مخلوق ، وَأَن كلام الله تعالى صفة ذاتية فعلية ، ذاتية باعتبار أصله و فعلية باعتبار آحاده . وقد دل على هذا النصوص المتواترة من الكتاب والسنة والإجماع .

[illegible]

وأما أدلة السنة فكثيرة منها :

1- حدیث احتجاج آدم وموسیٰ علیہما السلام وفیہ: ((قال

له آدم : يا موسى! اصطفاك الله بكلامه...)) (1).

2- حديث قصة الإفك وقول عائشة رضي الله عنها :
((لَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقْرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ
بَأْمَرٍ يَتْلَى...)) (2).

3- حديث أبي سعيد الخدري : ((إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! فَيَقُولُونَ : لَبِيكَ رَبَّنَا
وَسَعْدِيكَ. فيقول : هل رضيتم؟...)) (3).

4- حديث ابن عباس : ((بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ ...
وقال : أبشر بنورين أوتيتهنَّ لم يؤتهما نبي قبلك : فاتحة
الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة ، لن تقرأ بحرف منهما ؛ إلا
أعطيته)) (4).

¹(?) تقدم تخريجه .

²(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: المغازي ، باب: حديث الإفك (4/1521 برقم (3910) .

³(?) تقدم تخريجه .

⁴(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها ، باب:
فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة والحث على قراءة الآيتين من آخر
البقرة (1/554) برقم (806) .

5- حديث أبي سعيد الخدري   مرفوعاً : ((يقول الله : يا آدم! فيقول : لبيك وسعديك ، فينادى بصوت: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذَرِيَّتِكَ بَعْثاً إِلَى النَّارِ))⁽¹⁾.

فمادت عليه هذه النصوص من إثبات الكلام لله تعالى على ما يليق بجلاله هو حقيقة معتقد أهل السنة والجماعة وما أجمعوا عليه ، وكلام أئمتهم دال على هذا ⁽²⁾.

يقول الإمام البخاري: (وإنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ينادي بصوتٍ يسمعه من بَعْدٍ كما يسمعه من قَرَبٍ ، فليس هذا لغير الله جل ذكره ، وفي هذا دليل أَنَّ صوت الله لا يشبه أصوات الخلق ؛ لأنَّ صوت الله جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب ، وأنَّ الملائكة يصعقون من صوته ؛ فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا) ⁽³⁾. وقال عبدالله بن الإمام أحمد ⁽⁴⁾ : (

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التفسير ، باب: (وترى الناس سكارى) (4/1767) برقم (4464) .

²(?) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (2/227) وما بعدها .

³(?) محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري الجعفي ، خلق أفعال العباد ، تحقيق : د. عبدالرحمن عميرة ، ص98 .

⁴(?) عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبدالرحمن ، ولد سنة 213هـ ، حدث عن أبيه ويحيى بن معين وأبي بكر بن شعبة ، وروى عنه أبو القاسم البغوي وأبو بكر الخلال ، سمع المسند من أبيه وهو ثلاثون ألف حديث والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً. من مصنفاته : زوائد مسند الإمام أحمد ، وزوائد كتاب الزهد لأبيه ، وكتاب السنة. توفي سنة 290هـ . انظر: المقصد

سألت أبي -رحمه الله- عن قوم يقولون: لما كلم الله عز وجل موسى لم يتكلم بصوت ، فقال أبي: بلى إن ربك عز وجل تكلم بصوت ، هذه الأحاديث نروها كما جاءت ⁽¹⁾.
ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (واستفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة السُّنَّة ؛ أنه سبحانه ينادي بصوت ؛ نادى موسى ، وينادي عباده يوم القيامة بصوت ، ويتكلم بالوحي بصوت ، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال : إِنَّ الله يتكلم بلا صوت أو بلا حرف ، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف) ⁽²⁾.

الأرشد (2/5) معجم المؤلفين (2/226) .

¹(?) السنة لعبدالله بن الإمام أحمد : ص 280 .

²(?) مجموع الفتاوى (12/304) و(545-6/513) . وانظر: الرد على الجهمية للدارمي ص 155 ، صريح السنة للطبري ص 18 ، والإبانة للأشعري ص 63 ، والتوحيد لابن خزيمة (1/349) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (2/216) . وعبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي ، حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة ، تحقيق : عبدالله بن يوسف الجديع ، ص 17 .

وقد اختلفت مقالات الناس في مسألة الكلام على عدة أقوال ، منها⁽¹⁾:

1- أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من معاني إما
من العقل الفعال عند بعضهم أو من غيره وهذا قول
الصابئة⁽²⁾ والمتفلسفة

أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه ، وهذا قول 2-
المعتزلة⁽³⁾ .

3- أنه معنى واحد قائم بذات الله ، هو الأمر والنهي
والخبر والاستخبار ، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ،

¹(?) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (254-1/256) ، ومنهاج السنة لابن تيمية (359-2/363) .

² (?) الصابىء في الأصل : هو التارك لدينه إلى دين غيره ، والصابئة سموا بذلك لأنهم تركوا دين التوحيد إلى عبادة النجوم وتعظيمها ، وأشهر من عرف عنه ذلك قوم إبراهيم ؑ . وهم يعتقدون : أن مدبر العالم وخالقه هي الكواكب السبعة والنجوم ، فكانوا يعبدونها عند ظهورها ولما كان لابد من غروبها اتخذوا لها صوراً وأصناماً فعبدوها ، وعبادتهم سابقة لعبادة أهل الأصنام . انظر: الملل والنحل (2/5) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص 90 .

³ (?) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ص 528 ، وهو قول الخوارج وأكثر الزيدية والرافضة كما في مقالات الإسلاميين للأشعري ص 582 ، ومنهاج السنة لابن تيمية (2/249) .

وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا ، وهذا قول ابن كلاب⁽⁴⁾،
ومن

⁽¹⁾. وافقه كالأشعري وغيره

أنه حروف وأصوات لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن -4

⁽²⁾. متكلماً ، وهذا قول الكرامية وغيرهم

⁴(?) عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان ، البصري ، أبو محمد ، محدث ، متكلم . توفي قبل سنة 240 هـ . له تصانيف في الرد على المعتزلة ، منها : "كتاب الصفات" ، "كتاب خلق الأفعال" ، و"الرد على المعتزلة" توفي بعد سنة 240 هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (2/299) ، لسان الميزان (3/290) ..

¹(?) انظر: علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري ، رسالة إلى أهل الثغر ، تحقيق : عبدالله بن شاكر الجنيدي ، ص221-224. ومقالات الإسلاميين ص584-585 ، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص283 ، والاعتقاد للبيهقي ص94 ، والمواقف للإيجي (3/129) .

² (?) انظر: مجموع الفتاوي (6/161-162)، والفرق بين الفرق للبغدادى ص206-207، والملل والنحل

للشهرستاني (1/109-110) .

5- أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في

غيره ، وهذا قول أبي منصور الماتريدي⁽¹⁾⁽²⁾.

6- أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء ، وهو يتكلم به بصوت يسمع ، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً ، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة .

أما معتقد أئمة الدعوة -رحمهم الله- في مسألة الكلام فيقوم على ما دلت عليه النصوص المتواترة في الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة من إثبات صفة الكلام لله تعالى على ما يليق بجلاله ، وأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يتكلم ويقول وينادي ، وأنَّ كلامه تعالى بصوت وحرف ، وأنَّ القرآن من كلامه مُتَرَلِّ غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود . وهناك أصلان عظيمان يبني عليهما أئمة الدعوة معتقدهم في كلام الله تعالى :

أحدهما : أن الله موصوف بالكلام وكلامه نعتة ووصفه .

¹(?) محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ، السمرقندي ، أبو منصور، متكلم ، أصولي . توفي بسمرقند . تفقه على أبي بكر الجوزجاني، وتفقه عليه القاضي السمرقندي. من تصانيفه : "شرح الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة" ، "تأويلات أهل السنة" ، "بيان وهم المعتزلة" ، "تأويلات القرآن" ، "وماخذ الشرائع في أصول الفقه" . توفي بسمرقند سنة 333هـ. انظر: طبقات الحنفية (2/130) معجم المؤلفين (3/692) .

² (?) انظر: التوحيد للماتريدي ص(57-58) .

الثاني : أن كلامه تعالى متعلق بمشيئته وقدرته ، فيتكلم إذا شاء كيف يشاء بما يشاء .

فالكلام من صفات الذات لقيامه بها ، ومن صفات الأفعال الواقعة بمشيئته وقدرته ، والله لم يزل كاملاً ، والكلام بلا ريب من صفات الكمال ⁽¹⁾.

ويشير إلى هذين الأصلين أئمة الدعوة من أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ حمد بن معمر بقولهم :
(واعلم أن صفة الكلام لله تعالى قديمة أزلية لا ابتداء لها كسائر صفات الله تعالى من الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، وسائر الصفات؛ لأنه تبارك وتعالى، هو الأول فليس قبله شيء، بجميع صفاته، لم تتجدد بوصفه، كما يقوله بعض أهل الأهواء والبدع من الكرامية، ومن سلك سبيلهم ... والقرآن: تكلم به سبحانه بمشيئته وقدرته ، وذلك أن أهل السنة والجماعة يثبتون الأفعال الاختيارية من الكلام وغيره من الصفات، كما أنه سبحانه كلم موسى بمشيئته وقدرته؛ ويكلم من شاء من خلقه بمشيئته وقدرته، إذا شاء، ومتى شاء، بلا كيف، والله أعلم) ⁽²⁾.
وكلام الله عند أئمة الدعوة له متعلقات عامة عظيمة ، فهو يتكلم تعالى بما يتعلق بذاته ، وصفاته ، وأفعاله ، وبما

¹(?) نظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص58 .

²(?) الدرر السنية : (17-3/16) .

يتعلق بجميع مخلوقاته ، وبالأحكام القدرية ، والأحكام الشرعية ، وأحكام الجزاء ، وكلماته كلها عدل وصدق : صدق في الأخبار ، ومن أصدق من الله قيلاً ، وعدل في الأوامر والنواهي⁽¹⁾.

وتكليمه تعالى لعباده نوعان :
نوع بلا واسطة : كما كلم موسى ؑ والأبوين ، وكما خاطب محمداً ؑ ليلة أسري به إليه ، وكما يخاطب أهل الموقف ، وأهل الجنة في الجنة حين يرونه ويكلمهم ويكلمونه .

والنوع الثاني : تكليمه لعباده بواسطة. إما بالوحي الخاص للأنبياء ، وإما بإرساله إليهم رسولاً يكلمهم من أمره بما يشاء . وقد ذكر الله هذه الأنواع في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ كَلِمَةٍ مَّا تَعْلَمُونَ﴾ الشورى: ٥١⁽²⁾.

ويقرر أئمة الدعوة في معتقدهم : أن كلام الله تعالى على الحقيقة لا مجاز فيه ، كما صرحت بذلك نصوص الكتاب والسنة .

وقد استدلل الشيخ عبدالله أبابطين -رحمه الله- على نفي المجاز في كلام الله بعدة أمور :

¹(?) انظر: مؤلفات السعدي (3/233) .
²(?) انظر: مؤلفات السعدي (3/233) وانظر: الدرر السنية (30-31) و(234-235) .

الآية الأخرى عن العجل: چثثثثثثثثثثطج طه: ٨٩،
فجعل امتناع صفة الكلام والتكلم ، وعدم ملك الضر والنفع
، دليلاً على عدم الإلهية؛ وهذا دليل عقلي سمعي ، على
أن الإله لا بد أن يكلم ويتكلم ، وإلا لم يكن إلهاً^(١).
وأعظم كلام الله هو "القرآن الكريم" الذي تكلم به سبحانه
كما يليق بجلاله ، فإثباته والحديث فيه فرع عن الحديث في
صفة الكلام لله تعالى .

ويقرر أئمة الدعوة رحمهم الله : أن القرآن كلام الله وهو
صفة له منزل غير مخلوق ، تكلم الله به ابتداء وأضافه إلى
غيره إضافة تبليغ ، فالكلام كلام الباري والصوت صوت
القاري ، كما يقول أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب
والشيخ حمد بن معمر في جواب لهم :

(وأما القرآن: فهو صفة لله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة من هذه الأمة ، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، والله سبحانه وتعالى هو الذي تكلم به ، وسمعه جبرائيل من الله ، وبلغه جبرائيل إلى محمد ؛ وبلغه محمد ﷺ إلى أمته ، فالكلام كلام الباري ، والصوت صوت القاري؛ وهذا أمر مفهوم ، معقول عند من لم تغير فطرته التي فطره الله عليها، كما يقال :

¹(?) انظر: الدرر السنية (247-3/234) .

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: بدء الوحي ، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله (1/3) □ برقم(1) .

²(?) الدرر السنية : (15-3-16) وانظر (27/3) وكذلك: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص48 ، والتنبيهات اللطيفة له ص68، وحاشية مقدمة التفسير لابن قاسم : ص14-15 .

الباري سبحانه ، ونزل به على رسول الله ﷺ ولا نقول بقول
الأشاعرة، ولا غيرهم من أهل البدع)⁽¹⁾.

وللشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله- رسالة قيمة
في مسألة نزول القرآن بعنوان : ((الجواب الواضح
المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن))⁽²⁾ ومما
جاء فيها قوله :

(فإن الذي عليه أهل السنة والجماعة قاطبة أن الله تعالى
لم يزل متكلمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وأن جبريل
ﷺ سمع القرآن الكريم من الله تعالى، وبلغه إلى محمد ﷺ ...
والأدلة لأهل السنة والجماعة على هذا الأصل من الكتاب
والسنة والمعقول كثيرة جدًا)⁽³⁾ ثم أخذ -رحمه الله- في
سرد النصوص من الكتاب والسنة الدالة على نزول القرآن
ووجه الاستدلال بها ، وذكر أقوال جملة من محققي أهل
السنة والجماعة⁽⁴⁾.

ويقول الشيخ محمد ابن مانع في بيانه لمذهب السلف في
القرآن :

¹(?) الدرر السنية : (1/572) .

²(?) انظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (1/214-
239) .

³(?) الدرر السنية : (216-1/215) .

⁴(?) انظر: المرجع السابق (239-1/216) .

(اعلم أن مذهب السلف الصالح في "القرآن": أنه كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، تكلم به الله صدقاً ، وسمعه منه جبريل حقاً ، وبلغه محمداً وحياً) (1).
ويضيف الشيخ عبدالرحمن بن قاسم :
(ونعتقد : أن الكلام الذي جاء من الله مع جبرائيل أمينه ، أوحاه إليه من محكم القرآن العظيم ، ومحكم التنزيل ، الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ بواسطة جبرائيل ، هو :كلام الله سبحانه ، تكلم به حقيقة ، كما صرح به في كتابه ، وأجمع عليه السلف ، منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود) (2).

وقول أئمة الدعوة في القرآن: ((منزل غير مخلوق)) ، دلت عليه أدلة كثيرة استدل بها السلف أيضاً ، وردوا بها على من زعم أن القرآن مخلوق فمن ذلك :
1- قوله تعالى: چسں ٹں ٹچ الأعراف: ٥٤، قالوا: لما قال: (ألا له الخلق) لم يبق شيء مخلوق إلا كان داخلاً في ذلك ، ثم ذكر ما ليس بمخلوق ، فقال: (والأمر) وأمره ، هو : قوله تبارك وتعالى فلا يكون مخلوقاً .
2- يقال لمن زعم أن كلام الله مخلوق : وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق؛ فشبهتم الله بخلقه، حين زعمتم أن

¹(?) الكواكب الدرية : ص 77 .

²(?) حاشية الدرة المضية : ص 36 .

كلامه مخلوق؛ ففي مذهبكم: أن الله قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم فتكلم ، وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاماً ، فجمعتم بين كفر وتشبيه ، فتعالى الله عن هذه الصفة .

3- أن العلماء أوجبوا الكفارة على من حلف بالقرآن إذا حنث في يمينه ، فلو كان القرآن مخلوقاً عندهم لم يجز الحلف به ، ولم يوجبوا على الحالف به إذا حنث كفارة

، لأنه حلف بشيء مخلوق⁽¹⁾.

4- من زعم أن القرآن مخلوق ، فقد زعم أن اسم الله في القرآن مخلوق ؛ فيلزمه: أن من حلف بالله الذي لا إله إلا هو لا يحنث ، لأنه حلف بشيء مخلوق .

5- أنه ثبت عن النبي ﷺ الاستعانة بكلمات الله ، وأرشد الأمة إلى ذلك ، فقال فيما ثبت في صحيح مسلم عن خولة بنت حكيم: ((من نزل منزلاً ، فقال: أعوذ بكلمات الله التامات ، من شر ما خلق ، لم يضره شيء ، حتى يرحل من منزله ذلك))⁽²⁾ ففي هذا دليل

¹(?) انظر: أحمد بن حنبل الشيباني ، الرد على الزنادقة والجهمية ، تحقيق: محمد حسن راشد ، ص42 . وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (2/232) .

²(?) تقدم تخريجه .

صريح على أن كلام الله غير مخلوق، لأن الاستعانة
بالمخلوق شرك ، والنبي ﷺ أبعد الناس عن ذلك⁽¹⁾.
وأما قولهم في القرآن ((منه بدأ وإليه يعود)) كما هو قول
السلف : أي إن الله هو المتكلم به ، وهو الذي أنزله من
لده ؛ وليس كما تقوله الجهمية : أنه خلق في الهواء، أو
في غيره، أو بدأ من غير الله ؛ وقولهم : إليه يعود ، أي
يرجع ، أي يوصف به ، وقيل : المراد ما جاء في بعض الآثار
من أنه يسرى بالقرآن في آخر الزمان من المصاحف،
والصدور، فلا يبقى منه كلمة ، ولا في المصاحف منه
حرف⁽²⁾⁽³⁾.

ويعتقد أئمة الدعوة أن القرآن كلام الله حروفه ومعانيه ،
خلافاً لمن زعم أن كلام الله هو المعنى فقط وأن القرآن
¹(?) انظر: الدرر السنية: (247-3/249) والرسائل والمسائل النجدية: (109-2/110) عن الشيخ عبدالله أبا بطين .
²(?) كما جاء عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً : ((أكثروا تلاوة القرآن قبل أن يرفع
، قالوا: هذه المصاحف ترفع ، فكيف بما في صدور الرجال؟. قال: يسرى
عليه ليلاً فيصبحون منه فقراء ، وينسون قول لا إله إلا الله ، ويقعون في
قول الجاهلية وأشعارهم ، وذلك حين يقع عليهم القول)) وفي رواية أخرى
يقول ﷺ : ((ليسرين على القرآن ذات ليلة ولا يترك آية في مصحف ولا في
قلب أحد إلا رفعت)) أخرجه الدارمي في سننه (530/2) برقم (3341-
3343) وينحوم أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (145/6) برقم (30193).
³(?) انظر: الدرر السنية (239/3)، وأيضاً : التنبيهات اللطيفة للسعدي ص
68 ، وحاشية مقدمة التفسير لابن قاسم : ص18-19 ، و فتاوى ورسائل
الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (219-1/220).

عبارة عنه كما هو قول الأشاعرة والكلائية⁽¹⁾، وقد قرروا هذه المسألة في مواضع مختلفة من كتبهم وذكروا الأدلة على صحة معتقدهم ومعتقد أهل السنة والجماعة وردوا على إلزاعات المبتدعة على من أثبت الحرف والصوت في كلام الله⁽²⁾.

يقول الشيخ عبدالله أبا بطين رحمه الله : (ومذهب أهل التوحيد والسنة: أن الله يتكلم بحرف وصوت؛ وأن القرآن كلام الله ، حروفه ومعانيه؛ وأن موسى سمع كلام الله منه بلا واسطة ؛ والقرآن والسنة: يدلان على ذلك دلالة صريحة ، ولله الحمد والمنة)⁽³⁾.

ثم أخذ -رحمه الله- في سرد جملة من نصوص الكتاب والسنة الدالة على إثبات كلام الله حروفه ومعانيه⁽⁴⁾. ولما زعم بعض المبتدعة أنه يلزم من إثبات الحرف في كلام الله المشابهة بين الله تعالى وخلقه ، لأن الحروف

¹(?) انظر: رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص221-224 ، ومقالات الإسلاميين ص584-585 ، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص283 ، والاعتقاد للبيهقي ص94 ، والمواقف للإيجي (3/129) .

² (?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (229-1/225)

³(?) الدرر السنية : (3/232) .

⁴(?) انظر: المرجع السابق بنفس الجزء والصفحة .

يلزمها التعاقب وتقدم بعضها بعضاً فيلزم أن تكون مخلوقة⁽¹⁾ ، أجاب الشيخ على هؤلاء بوجهين⁽²⁾ :
أحدهما: أنه يلزم التعاقب في حق من يتكلم من الخارج ؛
والله سبحانه وتعالى غير موصوف بذلك .
الثاني: أنه واجب على كل مكلف التسليم لما جاء في الكتاب والسنة ، وأن لا يعارض ذلك بزخارف المبطلين
من مثل هذا القول ، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّا ظَاهِرِينَ لَلْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالْبَاطِنُ أَوَّلُ﴾
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَالْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالْبَاطِنُ أَوَّلُ﴾
فمن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ ،
وعلينا التسليم .
ويقول الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- مقررّاً هذه المسألة
ومستدلاً لها :

(وأما: مسألة الحرف والصوت، فتساق هذا المساق؛ فإن
الله تعالى: قد تكلم بالقرآن المجيد، وبجميع حروفه فقال:
(الم) وقال: (المص) وقال: (ق) ، وكذلك جاء في الحديث:
((فينادي يوم القيامة بصوت يسمعه من بعد، كما يسمعه

¹ (?) وهي مقالة الكلاية والأشاعرة والماتريدية ولهذا قالوا : إن القرآن
عبارة عن كلام الله . انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص 585 ،
والفصل في الملل والنحل لابن حزم (3/5) (4/160) ، المواقف للإيجي
(3/129) وانظر في الرد : يحيى بن أبي الخير العمراني ، الإنتصار في
الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ، تحقيق: د. سعود بن
عبد العزيز الخلف ، (591-2/586) . ومجموع الفتاوى (35-36) .

² (?) انظر: الدرر السنية (3/232) وأيضاً : حاشية مقدمة التفسير لابن
قاسم : ص 19 .

من قرب))⁽¹⁾، وفي الحديث: ((لا أقول (الم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف))⁽²⁾⁽³⁾. ثم يضيف رحمه الله :

(فهؤلاء أي الأشاعرة ، ما فهموا من كلام الله إلا ما فهموا من كلام المخلوقين ، فقالوا: إذا قلنا بالحرف ، أدى ذلك إلى القول بالجوارح واللهوات؛ وكذلك: إذا قلنا بالصوت، أدى ذلك إلى الحلق والحنجرة ، عملوا في هذا من التخييط، كما عملوا فيما تقدم من الصفات . والتحقيق هو: أن الله تكلم بالحروف ، كما يليق بجلاله وعظمته؛ فإنه قادر لا يحتاج إلى جوارح ولا إلى لهوات؛ وكذلك: له صوت كما يليق به ، يسمع ، ولا يفتقر ذلك الصوت المقدس إلى الحلق والحنجرة ؛ كلام الله يليق به ، وصوته [كذلك]⁽⁴⁾

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد ، باب: قول الله تعالى: ﴿ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ سَأْ: ٢٣ ، (6/2719) في ترجمة الباب ، وفيه قال البخاري : ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي ﷺ يقول: ((يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الديان)) .

²(?) أخرجه الترمذي في سننه كتاب: فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب: ماجاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر (5/175) برقم (2910) . وابن أبي شيبة في مصنفه (6/118) أحاديث رقم (29932، 29933، 29934) ، وصحح إسناده الألباني كما في سنن الترمذي برقم (2910) .

³(?) الدرر السنية : (27-3/26) .

⁴(?) في المطبوع : وصوته كما يليق به .

يا آدم : فيقول لبيك وسعديك ، فينادي بصوت ، إن الله يأمرك أن تبعث بعثاً إلى النار...⁽¹⁾ ⁽²⁾.

وقد ذكر الشيخ عبدالله أبابطين شبهةً احتج بها من ينفي الصوت في كلام الله ، بأن قال: "الصوت إنما هو أنين جُرمين ، والله سبحانه متقدس عن ذلك"⁽³⁾.

ثم أجاب عليها الشيخ -رحمه الله- بجوابين⁽⁴⁾:
الأول : أن قولهم هذا قياس للخالق على خلقه ، وتشبيه له بعباده ، والله تعالى لا يقاس على مخلوقاته ، ولا يشبه بمصنوعاته كما قال تعالى : **يَذُتْ تَذُتْ تَذُتْ** الشورى: ١١ .
الثاني : أن دعوى التشبيه فيما نفوه تلزمهم في سائر الصفات التي أثبتوها ، فإن العلم لا يكون إلا من قلب ، والنظر لا يكون إلا من حدقة ؛ والسمع لا يكون إلا من **إنخراق**⁽⁵⁾؛ والحياة لا تكون إلا في جسم؛ والله سبحانه

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التفسير ، باب: (وترى الناس سكارى) (4/1767) برقم (4464) ، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان ، باب: قوله يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين (1/201) برقم (222) .

²(?) الدرر السنية : (250-3/251) وانظر: الرسائل والمسائل النجدية : (2/176) .

³(?) انظر: الدرر السنية (3/250) .

⁴(?) انظر: الدرر السنية (253-3/254) .

ثم يستعرض -رحمه الله- اختلاف الفرق حول هذين
الأصلين كما يلي :

- القائلون إنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، وهم طائفتان :
إحداهما : الكلابية ومن تبعهم من الأشعرية أنه معنى قائم
بالنفس لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، وأن الموجود عبارة أو
حكاية عنه ، فالحكاية قول ابن كلاب ، والعبارة قول أبي
الحسن الأشعري ، وبعض أصحاب هؤلاء يقول إن الخلاف
بين القولين لفظي .

والطائفة الأخرى السالمية⁽¹⁾ : قالوا إن ألفاظه ومعانيه
قديمة قائمة بالنفس لا تقبل الحدوث والحروف كلها قديمة
ما زالت موجودة في الأزل والقدم⁽²⁾.

فلما قيل لهم : هذا مخالف للمحسوس المعلوم بالبديهة
أن حروف الكلام طبعاً لا بد أن يسبق بعضها بعضاً !! .

¹ (?) طائفة تنسب إلى أبي الحسن بن سالم ، من متكلمي البصرة ،
وافقوا أهل السنة في الجملة في بعض أصولهم كإثبات الأسماء
والصفات والقضاء والقدر وإثبات خلافة الأربعة وتقديم أبي بكر وعمر
وعدم خلود أحد من أهل القبلة في النار، لكنهم وقعوا في بعض الزلات
منها قولهم : كلام الله قديم بألفاظه ومعانيه وحروفه منذ الأزل ليس
بحدث الآحاد ، ومنها إثباتهم للعلو مع نوع من الحلول . انظر: الفرق
بين الفرق للبغدادى (247) ، وأحمد بن عبدالحليم بن تيمية ، النبوات (143)
، ودرء التعارض (2/321) (10/287) ، ومنهاج السنة (2/499) .

² (?) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (1/157) ، مجموع الفتاوى (6/223) ،
معارج القبول للحكمي (1/379) .

قالوا : إنما ترتيبها بالنسبة إلى سمع الإنسان ، وإلا فهي مازالت متصاحبة مقترنة ، ولاشك أن هذا القول إلى التخليط والهديان أقرب منه للتحقيق .

- وأما القائلون بأن القرآن متعلق بمشيئة الله وقدرته ، فهم أيضاً طائفتان :

إحداهما : الجهمية المعتزلة ، القائلون : بأن القرآن مخلوق ، خلقه الله كما خلق السماوات والأرض ، وأنه خارج عن ذات الله لا يقوم بذاته كلام ولا قول .

فلما قال الناس لهم: هذا أمر معلوم بطلانه ؛ فإن الكلام صفة المتكلم ، والله قد أضافه إلى نفسه إضافة صفة إلى موصوفها ، قالوا : إن إضافته إليه تشريف كإضافة ناقة الله ، وبيت الله ، وعبد الله .

فأجابهم الناس بما هو معروف ومتقرر عند كل أحد مع دلالة الكتاب والسنة إلية ، فقالوا : إن الإضافة نوعان : إحداهما : ما يضيفه الله إلى نفسه من الأعيان . كبيت الله ، وناقة الله ، ونحوهما فهذه الإضافة لبعض المخلوقات تفيد تشريفه وتكريمه بما امتاز به ذلك المضاف من الأوصاف الفاضلة .

والثاني : إضافة معان وأوصاف تقوم بغيرها . كعلم الله ، وقدرته ، وإرادته ، وكلامه ، فهذه الإضافة من باب إضافة

الأوصاف إلى موصوفها ، تقتضي قيامها به ، واتصافه بها ،
ومن خالف هذا الفرق فهو منكر للمحسوسات .

الطائفة الثانية : من القائلين إنه يتعلق بمشيئته وإرادته
انقسموا إلى طائفتين :

إحدهما : الكرامية . قالوا : إن كلامه تعالى متعلق بمشيئته
وقدرته ، وصدقوا في هذا ، ولكن قالوا : إنه حادث النوع .
فجعلوا كلامه تعالى وأفعاله كذلك في هذا سواء كلها حادثة
بعد أن لم تكن ، ولكنها بعد ذلك لاتزال ولا تفنى ولا تبعد .
والثانية : أهل السنة والجماعة . الذين يقوم معتقدهم في
مسألة كلام الله على أصلين عظيمين دل عليهما الكتاب
والسنة :

أحدهما : أن الله موصوف بالكلام وكلامه نعته ووصفه .
الثاني : أن كلامه تعالى متعلق بمشيئته وقدرته ، فيتكلم إذا
شاء كيف يشاء بما يشاء .

فالكلام من صفات الذات لقيامه بها لم يحدث له بعد أن لم
يكن ، ومن صفات الأفعال الواقعة بمشيئته وقدرته ، والله
لم يزل كاملاً ، والكلام بلا ريب من صفات الكمال⁽¹⁾.
وهنا مسألة وهي : هل يقال في كلام الله تعالى إنه قديم ؟

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص52-58 ، وأيضاً : توضيح
المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/279-302) ، فتاوى الشيخ محمد
بن إبراهيم آل الشيخ (1/219-234) .

يقول الشيخ محمد ابن مانع معلقاً على قول السفاريني
في كلام الله :

كلامه سبحانه قديم **** أعى الورى بالنص يا عليم⁽¹⁾ :
(كلامه سبحانه وتعالى قديم حروفه ومعانيه ، غير مخلوق
(⁽²⁾ .

وقد استدرك الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- على
الشيخ ابن مانع قوله هذا ، معللاً استدراكه : بأن إضافة
لفظ "القديم" إلى كلام الله ، هو من جنس وصف صفات
الله بالألفاظ المخترعة التي لم ترد في الكتاب والسنة ،
ولم ينطق بها سلف الأمة وأئمتها ، كما أن كلام الله عند
أهل السنة والجماعة حادث الآحاد قديم النوع ، بمعنى أنه
تعالى يتكلم بمشيئته وقدرته إذا شاء متى شاء كما أن
الكلام ملازم لذاته تعالى لم يحدث له بعد أن لم يكن .
فالاقتصار على القول إن كلامه تعالى قديم لا يدل على
إثبات آحاد الكلام له إذا شاء متى شاء كما قال تعالى : ﴿
يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْحَدِيثَ لِلْإِنسَانِ الْحُكْمَ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾
﴿يس: ٨٢﴾ ، ولهذا فإن بعض المبتدعة قد
يطلقون هذا القول على صفات الله ويريدون بهذا نفي
الصفات الفعلية أو الاختيارية لله تعالى المتعلقة بمشيئته⁽³⁾ .

¹(?) الدرة المضية : ص 53 .

²(?) الكواكب الدرية شرح الدرة المضية : ص 77 .

³(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص 20 .

وممن استدرّك على السفارينى قوله -المتقدم- الشيخ

عبدالرحمن بن قاسم حيث يقول :

(وقوله قديم ، ليس من قول السلف ، وإنما هو قول ابن كلاب ومن تبعه ، أي : إنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، وأجمع أهل السنة والجماعة على أن الله يتكلم كيف شاء ، ومتى شاء)⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله- في بيان مايلحظ على هذه المقولة بقوله: (هذه جاءت في كلام بعض المشاهير كالموفق⁽²⁾ ، وهي ذهول وإلا فهو الأول بصفاته. والذي تنطبق عليه النصوص أن يقال: قديم النوع ، حادث الآحاد. وليس المراد بالحدوث الخلق، بل وجود ما كان قبل غير موجود. فالله كَلَّمَ ، وَيُكَلِّمُ أهل الجنة . وأي شيء في هذا؟! بل هذا من لازم الكمال والحياة . فالحاصل أن الصواب في هذا الباب: أنه أول النوع حادث الآحاد. وأول النوع أسلم من قديم النوع. ونعرف الفرق بين القرآن قديم فانه باطل بحث ، وبين بكلام قديم فانه يحمل على الأولية ، لكن عبارة السلف في ذلك أحسن: لم يزل متكلماً إذا شاء.)⁽³⁾.

¹(?) حاشية الدرة المضية : ص 36 .

² (?) أي الموفق ابن قدامة كما يقول رحمه الله في لمعة الاعتقاد ص(

15): ((ومن صفات الله أنه متكلم بكلام قديم)) .

³(?) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (213-1/214) .

والحق أن استدراك علماء الدعوة -رحمهم الله- في محله
فالقول: إن القرآن قديم ، لم يقله أحد من السلف ، كما أنه
لفظ مجمل يحتمل معنى حقاً وباطلاً ، وقد ستر تحته بعض
المبتدعة معاني باطلة ، ولهذا فإن الواجب التوقف في
إطلاقه ، وأن يستفصل في مراد قائله فيثبت ما فيه من
حق ويرد باطله كما هو المنهج الحق في الألفاظ المجملة
عموماً .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (ولم يقل أحد من
السلف إن نفس الكلام المعين قديماً ، وكانوا يقولون
القرآن كلام الله منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود ، ولم
يقُل أحد منهم إن القرآن قديم ، ولا قالوا: إن كلامه معنى
واحد قائم بذاته. ولا قالوا: إن حروف القرآن أو حروفه
وأصواته قديمة أزلية قائمة بذات الله)⁽¹⁾.

¹(?) مجموع الفتاوى : (12/567) .

المطلب الثاني : جهود أئمة الدعوة في تقرير صفة الاستواء لله تعالى .

صفة الاستواء لله تعالى صفة فعلية خبرية ثابتة لله عز وجل بدلالة الكتاب والسنة⁽¹⁾. وهي صفة كمال وجلال ، مدح عز وجل بها نفسه ، والقرينة على أنها صفة كمال وجلال أن الله ما ذكرها في موضع من كتابه إلا مصحوبة بما يبهر العقول من صفات جلاله وكماله التي هي منها⁽²⁾.
فمن أدلة الكتاب على إثبات صفة الاستواء :

- 1- قوله تعالى : چڈژژچ طه: ٥.
- 2- وقوله : چف ففچ في ستة مواضع : الأعراف/54، يونس/3 ، الرعد/2 ، الفرقان/59 ، السجدة/4 ، الحديد/4.

¹(?) صفة الاستواء يرد بحثها في موضعين ، الأول: في هذا الموضع ضمن الحديث عن الصفات الفعلية (الاختيارية) القائمة بالله ، لأنه تعالى استوى على العرش بعد خلق السماوات والأرض ، فهي صفة متعلقة بمشيئته تعالى وإرادته . والثاني: ضمن الحديث عن علو الله تعالى ، لأن استواءه سبحانه على العرش من أهم أدلة العلو السمعية . انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (122-5/121) .

²(?) انظر: آيات الأسماء والصفات للشنقيطي ص 27 .

ومن السنة : حديث أبي هريرة ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ؐ أخذ بيده ، فقال: ((يا أبا هريرة ، إن الله خلق السماوات والأرضين وما بينهما في ستة أيام ، ثم استوى على العرش...))⁽¹⁾.
ومعنى الاستواء عند السلف يدور على أربعة معان : العلو ، والارتفاع ، والاستقرار ، والصعود⁽²⁾ ؛ كما يقول ابن القيم - رحمه الله - في نونيته :

فلهم عبارات عليها أربع **** قد حصلت للفارس
الطعان

وهي استقر وقد علا وكذلك ار **** تفع الذي ما فيه من
نكران

وكذاك قد صعد الذي هو رابع **** وأبو عبدة صاحب
الشيباني

يختار هذا القول في تفسيره **** أدري من الجهمي
بالقرآن⁽³⁾.

¹(?) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (6/427) برقم (11392)، وانظر نصوص الكتاب والسنة والإجماع في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص45 وما بعدها .

²(?) انظر: جامع البيان للطبري (1/190-194)، معالم التنزيل للبغوي (1/87)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (3/400)، والدرر السنية (3/215) عن الشيخ عبدالرحمن بن حسن، وفتح المجيد : ص502، وتيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله : ص631، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى: (1/439-443) .

³(?) الكافية الشافية : ص115 .

(فأما: السؤال الأول ، فيمن آمن بلفظ الاستواء الوارد في كتاب الله ، لكن نازع في المعنى ، وزعم أنه هو: الاستيلاء ؛ فهذا جهمي معطل ضال ، مخالف لنصوص الكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة ؛ وهذا القول هو المعروف عند السلف عن جهم وشيعته الجهمية؛ فإنهم لم يصرحوا برد ألفاظ القرآن، كالاستواء وغيره من الصفات؛ وإنما خالفوا السلف في المعنى المراد (1).

كما يقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- وجوب الإيمان باستواء الله تعالى على عرشه لفظاً ومعنى ، وذلك لأن الاستواء الذي جاءت به النصوص معلوم المعنى ، وإنما المجهول علم كيفيته. كما قال الإمام مالك : ((الاستواء معلوم ، والكيف مجهول)) (2) فيؤمنون باللفظ الوارد ، ويشبتون الصفة كما جاءت في النصوص على الحقيقة ، مع نفي علم كيفية الصفة .

يقول الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله :
(فنؤمن باللفظ ، ونثبت حقيقة الاستواء ، ولا نكيّف ، ولا نمثل لأنه لا يعلم كيف هو إلا هو ، قال إمام دار الهجرة مالك بن انس رحمه الله -وبقوله نقول- وقد سأله رجل عن الاستواء ، فقال : ((الاستواء معلوم، والكيف مجهول ،

¹(?) الدرر السنية : (284-3/285) .

²(?) تقدم تخريجه .

والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعه ⁽¹⁾ . فأثبت مالك رحمه الله : الاستواء ونفى علم الكيفية، وكذلك اعتقادنا في جميع أسماء الرب وصفاته، من الإيمان باللفظ، وإثبات الحقيقة ، ونفى علم الكيفية ؟) ⁽²⁾ .
والمقصود: أن نصوص الكتاب والسنة كما يقرر أئمة الدعوة قد نطقت بل قد تواترت بإثبات علو الله على خلقه، وأنه فوق سماواته مستو على عرشه، استواء يليق بجلاله، لا يعلم كيفيته إلا هو، فإن قال سائل: كيف استوى على عرشه ؟ قيل له: كما قال ربعة ⁽³⁾ ، ومالك، وغيرهما، الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة . إذ العلم بكيفية الصفة ، يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له ، فكيف

¹(?) تقدم تخريجه .

²(?) الدرر السنية : (1/571) ، وانظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى : (2/15) ، وفتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/210) .

³ (?) ربعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي ، أبو عثمان ، الفقيه ، العالم ، مفتي أهل المدينة وشيخهم المعروف بربيعة الرأي ، سمع أنس بن مالك والسائب بن يزيد وعامة التابعين من أهل المدينة ، وروى عنه مالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج ، توفي سنة 136 هـ . انظر: حلية الأولياء (3/259) ، تاريخ بغداد (8/420) .

تطالبني بكيفية استوائه على عرشه وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟⁽¹⁾.

ومما يعتقد أئمة الدعوة -رحمهم الله- في صفة الاستواء للخالق جل وعلا : أن هذه الصفة مخصوصة بالعرش ، وعليه فلا يجوز القول بإثبات استواء للخالق على غيره ، وذلك لعدة وجوه⁽²⁾:

أحدها : أنه لم يأت في النصوص إثبات استواء له تعالى على غير العرش ، والخالق سبحانه لا يوصف إلا بما وصف به نفسه ، والتجاسر على مقام الربوبية ، بوصفه بما لم يصف به نفسه قول على الله بغير علم .

الوجه الثاني: أن الله سبحانه وتعالى ، يستحق من الصفات أعلاها ، وأجلها ، وأشرفها ؛ والعرش : أعظم المخلوقات ، وهو سقفها الأعلى ، وقد وصفه الله تعالى بالعِظم ، فقال: ﴿تَجَوَّجُ التُّبُورُ: ١٢٩﴾ وقال: ﴿تَجَوَّجُ الْبُرُوجُ: ١٥﴾. فكيف يوصف بالاستواء على ما دونه ، وقد تمدح ، وأثنى على نفسه

¹(?) انظر: الدرر السنية : (3/69) عن الشيخ حمد بن معمر ، وأيضاً: حاشية الدرة المضية لابن قاسم : ص 39 .

²(?) انظر: الدرر السنية (3/302-304) عن الشيخ عبدالطيف بن عبدالرحمن ، وعيون الرسائل والأجوبة على المسائل (2/548-549) ، وأيضاً : الدرر السنية : (3/214) عن الشيخ عبدالرحمن بن حسن ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/433) .

باستوائه عليه ، ووصفه بما لم يصف به غيره من مخلوقاته.

الوجه الثالث: إن قيل إن الاستواء الذي جاء في النصوص لا يمنع من الاستواء على غيره ، وتمثيل ذلك بقول القائل: زيد استوى على الدار ، وأن ذلك لا يعلم منه ، أنه لا يستوي على غيرها ، فهذا جهل عظيم . فإن الكلام يختلف باختلاف حال الموصوف ، وما يليق له من الصفات ؛ وأصل ضلال هذه الطائفة: أنهم فهموا من صفات الله الواردة ، في الكتاب ، والسنة ، ما يليق بالمخلوق، ويختص به ، فلذلك أخذوا في الإلحاد ، بتشبيه المخلوق بالخالق .

الوجه الرابع: أن هذا التمثيل قد نص القرآن على إبطاله ، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ثُبُتَتْ تُثْفِتُ﴾ النحل: ٧٤.

- ولأئمة الدعوة -رحمهم الله- ردود على المبتدعة في مسألة الاستواء ، وخصوصاً فيمن حرف معناه الحقيقي ،

وزعم أن الاستواء الوارد في النصوص هو بمعنى الاستيلاء⁽¹⁾.

ففي جواب مطول للشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ حول مسائل في صفة الاستواء ، يقرر رحمه الله :
أن تأويل الاستواء بالاستيلاء قول ضال مخالف لنصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، وهذا القول معروف عند السلف عن جهم وشيعته ، فإنهم لم يصرحوا برد ألفاظ القرآن كالاستواء وغيره من الصفات؛ وإنما خالفوا السلف في المعنى المراد. وقولهم هذا ، لا يعرف في

¹(?) يقول الرازي في أساس التقديس ص119 : (الدلائل العقلية القاطعة التي قدمنا ذكرها يبطل كونه تعالى مختصاً بشيء من الجهات ، وإذا ثبت هذا ظهر أنه ليس المراد من (الاستواء) الاستقرار فوجب أن يكون المراد هو: الاستيلاء والقهر ، ونفاذ القدر ، وجريان أحكام الإلهية ، وهذا مستقيم على قانون اللغة ، قال الشاعر :

قد استوى بشر على العراق *** من غير سيف ودم مہراق) ، ويقول الإيجي في المواقف (1/207)۔ :- (قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) فإنه يدل على الجلوس ، وقد عارضه الدليل العقلي الدال على استحالة الجلوس في حقه تعالى فيؤول الاستواء بالاستيلاء ، أو يجعل الجلوس على العرش كناية عن الملك ..) .

المسلمين إلا عن الجهم بن صفوان⁽¹⁾، تلميذ الجعد بن درهم⁽²⁾.

وهذا المذهب نشأ من سوء اعتقاد المعطلة ، وعدم فهمهم لما يراد ، وما يليق من المعنى المختص بالله ، فظنوا ظن السوء بالله وصفاته ، ثم أخذوا في نفيها ، وتعطيلها ، وتحريف الكلم عن مواضعه ، والإلحاد في أسمائه ، ولو عرفوا أن ما يثبت لله من الصفات لا يشبه صفات المخلوقات لسلموا من التعطيل .

ثم ينقل الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن : اتفاق أهل السنة على أن الله موصوف بصفات الكمال ونعوت

¹ (?) جهم بن صفوان ، السمرقندي ، أبو محرز ، الضال المبتدع رأس الجهمية وإليه تنسب ، ظهرت بدعته بترمز وقلته سالم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية ، ذهب إلى أن الإيمان بالله هو المعرفة ، وأن الإنسان لا يوصف بالاستطاعة على الفعل بل هو مجبور ونسبة الفعل إليه مجاز ، ووافق المعتزلة في نفي صفات الله الأزلية وزاد عليهم بأشياء ، وقال لا يجوز أن يعلم الله تعالى الشيء قبل خلقه. هلك سنة 128هـ . انظر: لسان الميزان (2/142) ، الوافي بالوفيات (11/161) .

² (?) الجعد بن درهم ، من موالى بني مروان ، أصله من خراسان ، سكن دمشق ، وهو أول من قال بخلق القرآن ، وزعم أن الله لم يكلم موسى تكليماً ولم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولما أظهر هذا القول تطلبه بنو أمية فهرب منهم فسكن الكوفة فلقية فيها الجهم بن صفوان فتقلد هذا القول عنه ، ثم إن خالد بن عبد الله القسري قتل الجعد يوم عيد الاضحى بالكوفة في حدود سنة 125هـ. انظر: البداية والنهاية (9/350) ، سير أعلام النبلاء (5/433) ، لسان الميزان (2/105) .

الجلال، التي جاء بها الكتاب والسنة ، وإنكارهم تعطيل معنى الاستواء ، وتفسيره بالاستيلاء ؛ وبراءتهم من مذهب من قال ذلك ، وعطل الصفات، من الجهمية وأتباعهم⁽¹⁾. وفي جواب للشيخ عبداللطيف على من سأل بقوله: إذا قلت إن الله على العرش استوى، فأخبروني قبل أن يخلق العرش، كيف كان ؟ وأين كان ؟ وفي أي مكان ؟!. فبين رحمه الله : أن كيفية ذلك مجهولة ، كما قال الإمام مالك -رحمه الله- لما سأل عن الاستواء فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول. فأخبر أن الكيف غير معلوم ، لأنه لا يعلم إلا بعلم كيفية الذات ، وقد حُجب العباد عن معرفة ذلك ، لكمال عظمتة ، وعظيم جلاله . وبالجمله: فهذا السؤال، سؤال مبتدعٍ ، جاهلٍ بربه ؛ وكيف يقول: إذا قلت ، إن الله على العرش استوى؟. وهو يسمع: إثبات الاستواء في سبعة مواضع من القرآن . وأما قوله: أين كان قبل أن يخلق العرش ؟. فهذه المسألة: ليس فيها تكيف، ولا ابتداء، وقد خرَّج الترمذي جوابها مرفوعاً من حديث أبي رزين العقيلي ؑ أنه قال: يا رسول الله، أين كان ربنا، قبل أن يخلق الخلق؟ قال: ((في عماء ، ما فوقه هواء ، وما تحته هواء))⁽²⁾ فهذا جواب،

¹ (?) انظر: الدرر السنية (284-3/288) .

² (?) أخرجه الترمذي في سننه كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب: ومن سورة هود (5/288) برقم (3109) ، وابن ماجه في سننه كتاب:

مرفوع إلى النبي ﷺ قد قبله الحفاظ، وصححوه؛ والعماء هو السحاب الكثيف، قال يزيد بن هارون⁽¹⁾ معناه: ليس معه شيء⁽²⁾.

ثم يؤكد -رحمه الله- ماقرره أهل السنة والجماعة: من أنه ليس في إثبات الإِستواء على العرش، ما يوجب الحاجة إليه، أو فقر الرب -تعالى وتقدس- إلى شيء من خلقه؛ فإنه سبحانه هو الغني بذاته عما سواه، وغناه من لوازم ذاته، والمخلوقات بأسرها - العرش فما دونه - فقيرة محتاجة إليه تعالى، في إيجادها، وفي قيامها، لأنه لا قيام لها إلا بأمره، كما قال تعالى: ﴿يَبْدَأُ الْبَيْتَ بِبَيْتٍ﴾ الروم: ٢٥. والسماء: اسم لما علا وارتفع؛ فهو اسم جنس، يقع على العرش، قال تعالى: ﴿جَعَلَ جَعْلَ الْمَلِكِ: ١٦﴾. وبحوله وقوته حملُ العرش، وحملُ حملة العرش؛ وهو الذي: ﴿جَعَلَ كَذَبًا﴾

المقدمة ، باب: فيما أنكرت الجهمية (1/64) برقم (182) ، والطبراني في معجمه الكبير (19/207) برقم (468) ، وضعف الألباني إسناده في سنن الترمذي برقم (3109) .

¹(?) يزيد بن هارون بن زاذي بن ثابت السلمي بالولاء ، الواسطي ، أبو خالد ، محدث ، حافظ ، فقيه ، فرضي ، مفسر ، أصله من بخارى ، وولد بواسط سنة 118هـ. من تصانيفه : "الفرائض" ، و"تفسير القرآن". توفي بواسط سنة 206هـ . انظر: صفة الصفوة (3/17) ، الكاشف (2/391) ، تهذيب التهذيب (11/321) .

²(?) أخرجه عن هارون بن يزيد الترمذي في سننه ، انظر: (5/288) برقم (3109) .

كَبَّجَ فَاطِر: ٤١. وجميع المخلوقات: مشتركون في الفقر،
والحاجة، إلى بارئهم، وفاطرهم.
ولا يظن أحد يعرف ربه، أو شيئاً من عظمته وغناه ومجده،
أنه محتاج إلى العرش أو غيره؛ وإنما يتوهم هذا من هو في
غاية الجهالة والضلالة، أو من لم يعرف شيئاً من آثار النبوة
والرسالة؛ أو من فسدت فطرته، ومسح عقله، بنظره في
كلام الجهمية، وأشباههم، حتى اجتالته الشياطين، فلم يبق
معه أثارة من علم، ولا نصيب من فهم؛ بل استواؤه على
عرشه، صفة كمال وعز وسلطان؛ وهو من معنى اسمه
(الظاهر) ومعناه: الذي ليس فوقه شيء^(١).
وقد لخص الشيخ حمد بن عتيق -رحمه الله- وجوه الرد التي
يتبين بها بطلان تأويل (الاستواء) بالاستيلاء في عشرة
أوجه^(٢):

^١(?) انظر: الدرر السنية (294-3/284) .

^٢(?) انظر: إبطال التنديد للشيخ حمد بن عتيق : ص(264-267)، وقد
لخص الشيخ هذه الأوجه من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية في مجموع
الفتاوى (148-3/144)، وانظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن
عيسى: (1/297) و (1/442). وأيضاً : الشيخ إبراهيم بن عبداللطيف آل
الشيخ ، فتيا في تكفير الجهمية ، تحقيق: عبدالعزيز الزير آل حمد ، ص140

إحداها: أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين ، بل أول من قال ذلك بعض الجهمية والمعتزلة .

الثاني: أن معنى هذه الكلمة مشهور ، ولهذا قال مالك لمن سألته وكذلك ربيعة بن عبد الرحمن: الاستواء معلوم والكيف مجهول ، والإيمان به واجب. لأنه سئل عن الاستواء في الآية لا كيف استوى الناس .

الثالث: أنه إذا كان معلوماً في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلوماً في القرآن .

الرابع: أنه لو لم يكن معنى الاستواء في الآية معلوماً لم يحتج أن يقول: الكيف مجهول ، لأن نفي العلم بالكيف لا ينفي إلا ما قد علم أصله ، كما نقول : إنا نقر بالله ، ونؤمن به ، ولا نعلم كيف هو .

الخامس: أنه لو كان استوى بمعنى استولى الذي هو عام في جميع الموجودات لجاز أن يقال استوى على الماء ، والهواء ، والأرض ، إذ هو مستول على الأشياء كلها ، فلما اتفق المسلمون أنه مستو على العرش ، ولا يقال استوى على هذه الأشياء مع أنه يقال استولى على العرش والأشياء كلها ، علم أن معنى الاستواء خاص بالعرش ليس عاماً .

السادس: أنه أخبر بخلق السماوات والأرض في ستة أيام
ثم استوى على العرش ، وأخبر أن عرشه كان على الماء
قبل خلقهما ، وثبت ذلك في البخاري من حديث عمران بن
حصين⁽¹⁾ ، والله مستول على العرش قبل خلق السماوات
وبعده ، علم أن الاستواء على العرش الخاص به غير
الاستيلاء العام عليه وعلى غيره .

السابع: أنه لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى
استولى ، إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور . ثم
استوى بشر على العراق **** من غير سيف ودم
مهراق.

¹(?) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع أحدها كتاب: التوحيد ، باب:
(وكان عرشه على الماء) (6/2699) برقم (6982) .

ولم يثبت نقل صحيح أنه عربي ولا غيره ، وغير واحد من أئمة اللغة أنكروه ، وقالوا بيت مصنوع لا يعرف في اللغة (1).

الثامن: أنه روى جماعة من أهل اللغة أنه لا يجوز استوى بمعنى استولى إلا فيمن كان منازعاً مغالباً ، فإذا غلب أحدهما صاحبه قيل استوى ، والله لم ينازعه أحد .

التاسع: أنه لو ثبت في لغة العرب لم يجب أنه من لغة العرب العربي ، ولو من لغة العرب العربي لم يجب أن يكون من لغة رسول الله ﷺ . ولو كان من لغته لكان المعنى المعروف في الكتاب والسنة هو الذي يراد به .

العاشر: أن معنى الاستواء كان معلوماً ظاهراً بين الصحابة والتابعين وتابعيهم فيكون التفسير المحدث بعدهم باطلاً قطعاً .

¹(?) ذكر هذا البيت الجوهري في الصحاح (6/2385) ، وابن منظور في لسان العرب (14/414) دون نسبه لأحد ، ونسبه الزبيدي في تاج العروس (38/331) للأخطل . والبيت ليس في ديوان الأخطل المطبوع ، وقد ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (5/146-147) وقال فيه : (ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي ، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه ، وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة . وقد علم انه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته فكيف ببيت من الشعر لا يعرف اسناده ، وقد طعن فيه أئمة اللغة وذكروا عن الخليل ... هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى ، فقال: هذا ما لا تعرفه العرب ، ولا هو جائز في لغتها ، وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله ، فحينئذ حمله على ما لا يعرف حمل باطل) .

لمجرد كلام بعض المولدين، وترك تفاسير الصحابة وأهل العلم والإيمان، فهو: إما زائغٌ ؛ وإما جاهل في غاية الجهالة .

-كما يقرر أئمة الدعوة أن استواءه تعالى على عرشه لا ينافي احاطة علمه سبحانه بخلقه ، فهو سبحانه مستو على عرشه محيط بخلقه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم⁽¹⁾ .

وكذلك يعتقدون أن دنو الله وقربه من بعض خلقه لا يلزم منه خلو عرشه من ذاته تعالى ، كما يقول الشيخ أحمد بن عيسى رحمه الله : (وعند أئمة الإثبات أنه سبحانه ينزل ولا يخلو من العرش ، وأصل هذا أن قربه سبحانه وتعالى ودنوه من بعض مخلوقاته لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش ، ويقرب من خلقه كيف يشاء كما قال ذلك من قاله من السلف)⁽²⁾ .

-وهنا مسألة اختلف فيها أهل العلم ومنهم أئمة الدعوة - رحمهم الله - وهي: هل يقال في استواء الله على العرش أنه من غير مماسة له ؟ أم يُتوقف في ذلك . فذهب الشيخ محمد ابن مانع - رحمه الله - إلى جواز إطلاق هذه العبارة ، كما في قوله :

¹(?) انظر: الدرر السنية (220-3/219) عن الشيخ عبدالرحمن بن حسن .

²(?) تنبيه النبيه والغبي : ص 136 .

(فهو تعالى مستو على العرش على الوجه الذي قاله ،
وبالمعنى الذي أراده ، استواء منزهاً عن المماساة ،
والتمكن ، والحلول) (1). ولما بلغه إنكار بعض علماء الدعوة
عليه قوله : "منزهاً عن المماساة" بحجة أنها لم ترد عن
السلف (2) ، تعجب -رحمه الله- من ذلك ، وكتب ما يؤيد
ماذهب إليه من أقوال محققي أهل السنة وعلمائهم ،
فكان مما استدل به مايلي :

1- مذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في (التدمرية)
بقوله : (وقد علم أنه ماثم موجود إلا الخالق
والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالى
، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته
شيء من مخلوقاته) (3). قال: فهذا الكلام صريح
في عدم مماسة الباري تعالى لشيء من مخلوقاته
، إذ المباين غير مماس ، فالمباينة والمماساة
نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان. وقد خطأ العقلاء -
ومنهم شيخ الإسلام وابن القيم- من يثبت شيئاً
وينفي نظيره ، فالذي يعترف بالمباينة يلزمه عقلاً
الاعتراف بعدم المماساة ، وإلا كابر المعقول وخالف
المنقول .

¹(?) الكواكب الدرية شرح الدرة المضية : ص 93 .

²(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة للشيخ سليمان بن سحمان ص 4 .

³(?) التدمرية : ص 66 .

2- ما صرح به الإمام أحمد في (رده على الجهمية)
حيث قال : (فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما
ادعى على الله أنه مع خلقه ، قال: هو في كل
شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه ، فقلنا: إذا
كان غير مباين ، أليس هو مماس ؟ قال: لا. قلنا:
فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ، ولا
مباين؟ فلم يحسن الجواب. فقال: بلا كيف ، فخدع
جهال الناس بهذه الكلمة وموه عليهم⁽¹⁾. والشاهد
من هذا قوله: ((إذا كان غير أليس هو مماس؟))
فقول أهل السنة: بائن من مخلوقاته ، معناه: غير
مماس لها ، وأما من لم يعترف بالمباينة ، فقد
صرح بكفره إمام أهل السنة .

3- ما نقله ابن القيم في (اجتماع الجيوش) عن الإمام
أحمد من قوله: (وإن الله عز وجل على عرشه
فوق السماء السابعة ، يعلم ما تحت الأرض
السفلى ، وإنه غير مماس لشيء من خلقه ، وهو
تبارك وتعالى بائن من خلقه ، وخلقه بائنون منه)⁽²⁾.
قال ابن مانع : فانظر إلى قول الإمام أحمد: ((وإنه
غير مماس لشيء من خلقه))! وهل يقول مسلم:

¹(?) الرد على الزنادقة والجهمية : ص41 .

²(?) اجتماع الجيوش الإسلامية : ص124.
582

إن العرش ليس من جملة خلقه ، وإن الله ليس
مبايناً له ، حاشاً وكلاً⁽¹⁾.

ثم ذكر الشيخ ابن مانع -رحمه الله- جملة من النصوص عن
أهل العلم في إثبات مباينته تعالى لخلقه وعدم مماسته
لشيء منها⁽²⁾... إلى أن قال : (فهذه نصوص أهل العلم -
كما رأيت- صريحة وظاهرة في نفي المماساة لشيء من
المخلوقات ، والعرش منها ، ومع هذا فإني أطلب الدليل
ممن خالفني . قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ شَيْءٌ﴾ البقرة: ١١١
، وليس لأحد أن يثبت شيئاً أو ينفيه إلا بدليل كما قال شيخ
الإسلام وغيره ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ،
والمصادمة في النقل غير جائزة . قال سبحانه: ﴿لَا يَمَسُّهُ شَيْءٌ﴾
﴿لَا يَمَسُّهُ شَيْءٌ﴾ وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ شَيْءٌ﴾ يونس: ٣٩
(3).

¹ (?) انظر: الشيخ محمد بن عبدالعزيز المانع ، إرشاد الطلاب إلى فضيلة
العلم والعمل والآداب ، تحقيق وتعليق : علي
بن حسن الحلبي ، ص 102-105 .

² (?) حيث يقول في موضع آخر من كتابه : (إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم
والعمل والآداب) ص 107 : (وصرح الشيخ عبدالقادر الجيلاني في (الغنية)
، والأكوسي في (جلاء العينين)، وصديق حسن خان في (الانتقاد الرجح)
بنفي المماساة . وذكر في (لوائح الأسرار) و (الغنية) أن القول بالمماساة
هو قول المجسمة. ونقل في (جلاء العينين) عن ابن الجوزي أنه قال في
أناس يجيزون المماساة: (عليهم اللعنة ، ليسوا بمسلمين .) .

³ (?) إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب ، ص 107-108 .

وزهب جمع من أئمة الدعوة منهم: الشيخ عبداللطيف بن
عبدالرحمن آل الشيخ ، والشيخ سليمان بن سحمان ،
والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى أن عبارة "استوى
على العرش من غير مماسة" من الألفاظ المجملة التي لم
ترد في الكتاب والسنة ، ولا عن سلف الأمة ، وأن الواجب
التوقف في إطلاق مثل هذه العبارة في حق الله تعالى .
يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ :
(ولفظ: ((المماساة)) لفظ مخترع مبتدع ، لم يقله أحد
ممن يقتدى به ويتبع ، وإن أريد به: نفي ما دلت عليه
النصوص من الاستواء والعلو والارتفاع والفوقية ، فهو قول
باطل ، ضال قائله ، مخالف للكتاب والسنة ، ولإجماع
سلف الأمة ، مكابر للعقول الصحيحة ، والنصوص الصريحة
، وهو جهمي لا ريب من جنس ما قبله.
وإن لم يرد هذا المعنى ، بل أثبت العلو والفوقية والارتفاع
الذي دل عليه لفظ الاستواء ، فيقال فيه: هو مبتدع ضال،
قال في الصفات قولاً مشتبهاً موهماً ، فهذا اللفظ: لا
يجوز نفيه ، ولا إثباته ، والواجب في هذا الباب: متابعة
الكتاب والسنة ، والتعبير بالعبارات السلفية الإيمانية ،
وترك المتشابه (¹).

¹(?) الدرر السنية : (3/290) ، ومجموع الرسائل والمسائل النجدية : (123-3/122) .

ويقول الشيخ سليمان بن سحمان مستدرکاً على الشيخ
ابن مانع هذه العبارة :

(ومنها ما ذكره في الكواكب في صفحة أربعة وعشرين
قال في معنى الاستواء: "استواء منزلها عن المماسية
والتمكن والحلول". فاعلم أن هذا القول قول مبتدع مخترع
، لم يذكره أحد من أهل العلم من سلف هذه الأمة وأئمتها ،
الذين لهم قدم صدق في العالمين ، وقد تقرر أن مذهب
السلف وأئمة الإسلام ، عدم الزيادة والمجاوزة لما في
الكتاب والسنة ، وأنهم يقفون وينتهون حيث وقف الكتاب
والسنة وحيث انتهيا.) (1).

واختار الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الأولى ترك
مثل هذه العبارة حيث لم ترد ، والاكتفاء بالقول إن الله
استوى استواء يليق به (2).

فمجمل الخلاف بين الفريقين يكمن : في أن الذين منعوا
من نفي (المماسية) في استوائه تعالى على العرش ،
تمسكوا بأن الأصل في الألفاظ الواردة في حقه تعالى هو
التوقيف على ما جاء في الكتاب والسنة ، وهذه اللفظة مما
لم يرد فيهما فيتوقف في إطلاقها ، كما أن بعض نفاة العلو

¹(?) تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص 4 .

²(?) انظر: رسائل وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/120) .

والاستواء اطلقوا هذه العبارة وأرادوا بها نفي حقيقة استواءه تعالى وعلوه على عرشه .
والذين اطلقوا هذه العبارة من أهل السنة ومنهم الشيخ ابن مانع نظروا إلى أن نفي (المماسية) دل على معنى صحيح ، وهو نفي حلوله تعالى في شيء من خلقه ، ولم يتضمن معنى باطلاً فصح الإخبار به عن الله تعالى⁽¹⁾.
والذي يظهر: أن الأولى ترك مثل هذه العبارة "ابتداء" حيث لم ترد في صفته تعالى في الكتاب والسنة ، إلا إذا احتج إليها في مقام الرد على المخالفين ممن توهموا معنى باطلاً في استوائه تعالى على العرش بأنه تعالى حال فيه ونحو ذلك ، فيبين لهم الأمر بمثل هذه العبارة ونحوها⁽²⁾.

¹(?) يقول الشيخ محمد بن مانع في حاشية كتابه : (إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب) ص106 :
(تنبيه: لو عرف المعارض مسألة الخلاف بيننا وبين الجهمية لما اعترض ، فالجهمية الحلولية قالوا : هو تعالى في كل مكان ، والجهمية النفاة قالوا : لادخل العالم ولاخارجة . وأهل السنة قالوا: هو على عرشه ، بائن من جميع مخلوقاته).

²(?) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية جواباً عاماً في هذه المسألة بعد أن أورد الخلاف فيها ، بقوله : (ولكن نذكر جواباً عاماً فنقول: كونه فوق العرش ثبت بالشرع المتواتر، وإجماع سلف الأمة، مع دلالة العقل ضرورة ، ونظراً أنه خارج العالم فلا يخلو مع ذلك : إما أن يلزم أن يكون مماساً أو مبايناً أو لايلزم ، فإن لزم احدهما كان ذلك لازماً للحق ، ولازم الحق حق . وليس في مماسيته للعرش ونحوه محذور كما في مماسيته لكل مخلوق من

وقريب من هذه المسألة اختلاف أئمة الدعوة في إضافة
لفظ ((الحد))⁽¹⁾ هل يقال في استواء الله تعالى أنه بحد ؟
أم يمنع إطلاقه ، وهو خلاف وقع في بعض عبارات
السلف⁽²⁾.

هذا ما يتعلق بجهود أئمة الدعوة في تقرير صفة الاستواء
لله تعالى ، وما يعتقدونه فيها كما يلخص ذلك الشيخ
سليمان بن سحمان -رحمه الله- بعدة أبيات ضمن نظمه
لمعتقد أئمة الدعوة ، بقوله:
فنشهد أن الله حق بذاته **** على عرشه من فوق سبع
ممجد

النجاسات والشياطين وغير ذلك فإن تنزيهه عن ذلك إنما اثبتناه لوجوب بعد
هذه الاشياء وكونها ملعونة مطرودة لم نشبهه لاستحالة المماسه عليه. وتلك
الأدلة منتفية في مماسته للعرش ونحوه كما روي في مس آدم وغيره ،
وهذا جواب جمهور أهل الحديث وكثير من أهل الكلام. وإن لم يلزم من
كونه فوق العرش أن يكون مماساً أو مبايناً ، فقد اندفع السؤال فهذا
الجواب هنا قاطع من غير حاجة إلى تغيير القول الصحيح في هذا المقام (
بيان تلبيس الجهمية (2/556) .

¹(?) تقدم الحديث عن الخلاف في لفظ ((الحد)) ضمن القاعدة الثانية من
القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في قضية الألفاظ المجملة .
²(?) وإن كان إطلاق الحد هو الغالب في عامة كتب السلف حيث نُقل عن
الإمام أحمد وغيره من أئمة أهل السنة كما ذكر ذلك الدارمي في نقضه
على المريسي ، والقاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات ، والخلال في كتاب
السنة ، والهروي في ذم الكلام وغيرهم . انظر: بيان تلبيس الجهمية (426-
440) .

عليه استوى من غير كيف وبائن **** عن الخلق حقاً قول
كل موحد
وأن صفات الله حق كما أتى **** بها النص من أي ومن
وقول أحمد
بكل معانيها فحق حقيقة **** وليست مجازاً قول أهل
التمرد⁽¹⁾.

المبحث الثالث : رؤية الله تعالى .

¹(?) الدرر السنية : (1/581) .

يؤمن أهل السنة والجماعة برؤية المؤمنين لربهم عياناً في الآخرة⁽¹⁾ ، كما ثبت في نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة .

فالدليل من الكتاب :

- 1- قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّ عَلَيْهِمْ تُخَالِطُ هَذِهِ الْأُمَمَ﴾، الآية ٢٢ - ٢٣.
- 2- قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّ عَلَيْهِمْ تُخَالِطُ هَذِهِ الْأُمَمَ﴾، الآية ٢٦، فالحسنى الجنة ، والزيادة النظر إلى وجهه تعالى ، كما فسرهما بذلك النبي ﷺ⁽²⁾.
- 3- قوله تعالى عن الكفار: ﴿تَدْعُ ثَدْتًا وَتَدْعُ ثَدْتًا﴾، الآية ١٥، فلما حجب الكفار عن الرؤية كان فيه دلالة على إثبات رؤية المؤمنين لربهم⁽³⁾.
- 4- قوله تعالى عن أهل الجنة: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّ عَلَيْهِمْ تُخَالِطُ هَذِهِ الْأُمَمَ﴾، الآية ٣٥، فقد فسر الصحابة "المزيد" هنا بالرؤية ، كما روي عن

¹(?) مسألة رؤية الله تعالى ترد في بحثين ، الأول وهو الأصل : ضمن مسائل اليوم الآخر ، فالإيمان برؤية المؤمنين لربهم في الجنة مما يتضمنه الإيمان باليوم الآخر . والثاني: ضمن الحديث عن أدلة علو الله تعالى ، إذ إن رؤية الله لاتعقل إلا في جهة العلو ، ولذا استدل أهل السنة ومنهم أئمة الدعوة بنصوص الرؤية على إثبات علو الله كما تقدم .

² (?) كما سيأتي بعد قليل في حديث صهيب .

³(?) كما روي عن جملة من السلف كالحسن البصري والإمام مالك والشافعي وغيرهم ، انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (469-3/466) .

علي بن أبي طالب وأنس بن مالك رضي الله
عنهم⁽¹⁾.

ومن أدلة السنة :

1- قوله : ((إنكم سترون ربكم عياناً كما ترون القمر ليلة البدر ، لا تضامون في رؤيته))⁽²⁾.

يقول الشيخ محمد ابن مانع في تعليقه على الحديث:
(والتشبيه للرؤية بالرؤية للمرئي بالمرئي ، كما قاله
الأئمة . والمعنى: ترون ربكم رؤية حقيقية ينزاح معها
الشك ، وتنتفي معها الريب ، كرؤيتكم القمر لاترتابون
ولاتمترون- وفي لفظ ((لاتضامون)) وروي بتخفيف الميم
وضم أوله ، من الضيم. أي لايلحقكم في رؤيته ضيم
ولامشقة. وبتشديدها والفتح-على حذف إحدى التائين-
والأصل لاتتضامون أي لايضام بعضكم بعضاً ، كما يفعل
الناس في طلب الشيء الخفى الذى لايسهل إدراكه ،

¹(?) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/466-469) ، والكواكب الدرية شرح الدرة الماضية لابن مانع ص263 ، وحاشية الدرة الماضية لابن قاسم ص98.

²(?) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها كتاب: التوحيد ، باب: قول الله تعالى : چپپ چ القيامة: ٢٢ ، (6/2703) الأحاديث رقم (6997، 6998، 6999) .

فيتزاحمون عند ذلك ينظرون إلى جهته يضام بعضهم بعضاً ، يريد أنكم ترونه وكل واحد في مكانه (⁽¹⁾) .

2- حديث صهيب ؓ مرفوعاً : ((إذا دخل أهل الجنة الجنة ؛ يقول الله تبارك وتعالى : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب ، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل ، ثم تلا هذه الآية : **حَبِّبْ بَيْتَ** **يُونُسَ** : ٢٦)) ⁽²⁾ .

يقول أبو الحسن الأشعري في بيانه لإجماع أهل السنة والجماعة على رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة : (وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم على ما أخبر به تعالى ، في قوله تعالى : **حَبِّبْ بَيْتَ يُونُسَ** : ٢٢ - ٢٣ ، وقد بين معنى ذلك النبي ؐ ، ودفع إشكاله فيه ؛ بقوله للمؤمنين : ((ترون ربكم عياناً)) ، وقوله : ((ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ؛

¹(?) الكواكب الدرية شرح الدرة المضية : ص 262 .

²(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الإيمان ، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى (1/163) برقم (181) ، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/455) .

لا تُضامون في رؤيته ١١، فبيّن أنّ رؤيته تعالى بأعين
الوجوه. (1).

ويقول ابن قدامة⁽²⁾ : (والمؤمنون يرون ربهم في الآخرة
بأبصارهم ويزورونه ويكلمهم ويكلمونه قال الله تعالى: ﴿يُحِبُّ
بِطِّيْثٍ نَّجِ الْقِيَامَةِ ۖ ٢٢ - ٢٣﴾ وقال تعالى: ﴿تَذْذُلُّهُمْ
الْمُطَفِّفِينَ ۖ ١٥﴾ فلما حجب أولئك في حال السخط دل على
أن المؤمنين يرونه في حال الرضى وإلا لم يكن بينهما
فرق (3).

¹(?) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري : ص 237 .

²(?) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي ،
ثم الدمشقي ، الصالحي ، الحنبلي ، موفق الدين ، أبو محمد ،
عالم ، فقيه ، مجتهد . ولد بنابلس سنة 541هـ ، ارتحل إلى بغداد ،
ثم رجع إلى دمشق وتوفي بها. من تصانيفه العديدة : "البرهان في
علوم القرآن" ، "المغني في شرح الخرقى" ، "ذم التأويل" ، "كتاب
القدر" ، "الروضة في الأصول" ، و"كتاب التواوين" . توفي سنة 620هـ .
انظر: البداية والنهاية (13/99) ، شذرات الذهب (5/88) .

³(?) لمعة الاعتقاد لابن قدامة : ص 20 . وانظر: الرد على الزنادقة
والجهمية للإمام أحمد ص 33 ، وصریح السنة للطبري ص 20 ، والإبانة
للأشعري ص 35 ، وعلي بن عمر الدارقطني ، رؤية الله ، تحقيق: مبروك
إسماعيل مبروك ، ص 21 . والتوحيد لابن خزيمة (2/443) ، وشرح أصول
اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/454) ومابعداها ، وبيان تلبیس
الجهمية لشيخ الإسلام (1/348) ، ومجموع الفتاوى له (6/401) ومابعداها ،
وشرح الطحاوية لابن أبي العز (1/286) ، ومعارج القبول لحافظ حكيم (1/306) .

ويقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- مسألة "رؤية الله تعالى في الآخرة" بناء على ما جاء فيها من أدلة الكتاب والسنة المتواترة وإجماع أهل السنة والجماعة .

يقول إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في بيانه لمعتقدده : (وأومن بأن الجنة والنار مخلوقتان، وأنهما اليوم موجودتان، وأنهما لا يفنيان ؛ وأن المؤمنين يرون ربهم بأبصارهم يوم القيامة، كما يرون القمر ليلة البدر، لا يضامون في رؤيته)⁽¹⁾.

ويجيب أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ حمد بن معمر على سؤال حول معتقدهم في مسألة الرؤية بقولهم :

(وأما رؤية الله تعالى يوم القيامة ، فهي ثابتة عندنا ، وأجمع عليها أهل السنة والجماعة ، والدليل على ذلك : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

¹(?) الدرر السنية : (1/32)ـ ، وانظر (1/574) عن الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ .

أما الكتاب ، فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ٢٢ - ٢٣. وقال المفسرون ، المعنى : أنها تنظر إلى الله عز وجل ، كرامة لهم من الله ، ومن أعظم ما يتنعم به أهل الجنة يوم القيامة ^(١)، كما ورد ذلك في الأحاديث عن رسول الله ﷺ ، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَذُذُ تَذُذُجُ الْمُطَفِّينَ﴾ ١٥. ووجه الدلالة من هذه الآية الكريمة: أن الله أخبر أن الكفار يحجبون عن الله ، فدل ذلك على أن ذلك خاص بهم ، وأن المؤمنين ليسوا كذلك ، بل يرون الله يوم القيامة ، والدليل الذي من القرآن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ بُيُوجُ يُونُسَ﴾ ٢٦، ثبت في صحيح مسلم من حديث صهيب ؓ عن النبي ﷺ أن ذلك هو: ((النظر إلى وجه الله)) ^(٢)... وأما السنة : فثبت في الصحيحين، والسنن، والمسانيد، من حديث جرير بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال - لما سأله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟- قال: ((إنكم سترون ربكم، كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته)) ^(٣) وكذلك ثبت ذلك في أحاديث متعددة عن رسول الله ﷺ؛ وأما الإجماع فقد أجمع

^١(?) انظر: جامع البيان للطبري (29/192) ، والدر المنثور للسيوطي (8/349) ، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (4/1913).

^٢(?) تقدم تخريجه .

^٣(?) تقدم تخريجه .

أهل السنة والجماعة على ذلك، وقد حكى الإجماع غير واحد من العلماء (1).

ويقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- معتقد أهل السنة والجماعة في مسألة الرؤية . وأنهم يعتقدون ما ثبت في الكتاب والسنة المتواترة من أن المؤمنين يرون ربهم تبارك وتعالى كما يرى القمر ليلة البدر ، يرونه في عرصات⁽²⁾ القيامة ثم يرونه في الجنة -كما يشاء الله سبحانه- في أوقات قدرها الرب الرحيم لأوليائه المطيعين ، لتقر أعينهم وتبتهج قلوبهم ، ويزدادوا من معرفته ومحبه ، وأن هذه الرؤية من أكبر النعيم وأجل الفوز العظيم⁽³⁾ .

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ في بيانه لمعتقد أهل السنة في رؤية المؤمنين لربهم : (ويقولون : إن الله تعالى يرى بالأبصار يوم القيامة ، كما يرى القمر ليلة البدر ، يراه المؤمنون ولا يراه الكافرون لأنهم عن الله محجبون ، قال الله تعالى: ﴿تَذُتُّذُتُّجُ الْمُطْفِئِينَ: ١٥﴾ ، وإنَّ

¹(?) الدرر السنية : (30-3/28) ، وانظر: الرسائل والمسائل النجدية (702/5-708) ، والضياء الشارق لابن سحمان ص268 ، شرح الدرة المضية لابن قاسم ص97-98 .

²(?) العرصات: جمع عرصة ، وهي كل موضع واسع لابناء فيه . النهاية في غريب الأثر (3/208) ، لسان العرب (7/53).

³(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص157 ، وأيضاً : مؤلفات السعدي (3/7) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/579) .

موسى سأل الله سبحانه الرؤية في الدنيا ، وأن الله تعالى
تجلى للجبل فجعله دكّا، فأعلمه بذلك أنه لا يراه في
الدنيا ، بل يراه في الآخرة) (1).

ويضيف الشيخ أحمد بن عيسى : (واعلم أن مذهب أهل
السنة والجماعة إثبات رؤيته تعالى في الآخرة ، وقد اتفق
على ذلك الأنبياء والمرسلون وجميع الصحابة والتابعين
وأئمة الإسلام ، وأنكرها أهل البدع كالجهمية والمعتزلة
والباطنية و[الرافضة] (2)، وقد دل القرآن والسنة المتواترة
وإجماع الصحابة وأئمة الإسلام وأهل الحديث على أن الله
سبحانه يرى في القيامة بالأبصار ، كما يرى القمر ليلة البدر
صحوا ، وكما ترى الشمس في الظهيرة) (3).

ثم بين الشيخ رحمه الله : أن حقيقة رؤيته تعالى لا بد أن
تكون إلى جهة العلو لاستحالة رؤيته سبحانه إلى جهة
السفل أو غيرها من الجهات التي لاتليق به .
كما أن من أنكر حقيقة الرؤية في هذه النصوص -رغم
ظهورها- فهو منكر لغيرها مما جاءت به نصوص القرآن
والشرع لأن مصدرها واحد ، ومن أنكر هذه النصوص وآمن

¹(?) منهاج التأسيس والتقديس ص 66 .

²(?) في المطبوع : والرافضين .

³(?) تنبيه النبيه : ص 194.

بغيرها فقد جعل كلام الله ورسوله مفرقاً آمناً ببعضه وكفر بالآخر⁽¹⁾.

ولأئمة الدعوة -رحمهم الله- جهود في الرد على المبتدعة الذين انحرفوا في مسألة الرؤية وهم ثلاث طوائف :
الأولى: تزعم إمكان رؤية الله في الدنيا . وهو مذهب الممثلة ، وبعض متأخري الصوفية⁽²⁾ .

¹(?) انظر: تنبيه النبيه ص194 ، وأيضاً : توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/578).

² (?) الصوفية : طائفة من أهل البدع تنتحل الزهد والتعبد ، ينسبون إلى لبس الصوف -على الراجح- لكثرة لبسهم له ، وهم طوائف مختلفة ، يجمعهم الزهد البدعي ، والتعبد لله تعالى بما لم يشرع من الاحتفالات والرقص والسماع والأذكار البدعية وغير ذلك . انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (72) ، وللاستزادة انظر: محمد الكلابادي ، التعرف لمذهب أهل التصوف . وإحسان إلهي ظهير ، التصوف المنشأ والمصدر .

والثانية : تنفي الرؤية في الدنيا والآخرة . وهو قول
الخوارج والجهمية والمعتزلة والزيدية والإمامية وبعض
المرجئة⁽¹⁾⁽²⁾.

والثالثة : تثبت الرؤية في الآخرة ، ولكنها رؤية علمية
لابصرية. وهو قول الأشاعرة⁽³⁾.

وقد ناقش أئمة الدعوة -رحمهم الله- جملة من شبه منكري
الرؤية بالأدلة النقلية والبراهين العقلية ، فمن ذلك :

¹ (?) المرجئة : هم الذين قالوا بتأخير العمل عن مسمى الإيمان ، وعدم
دخوله فيه . وهم فرق متعددة يجمعهم هذا القول، كما أنهم على مراتب
مختلفة فأكثرهم غلوا من يزعم أن الإيمان : هو مجرد المعرفة
فقط . كما هو قول الجهم بن صفوان ، ومنهم من يجعل الإيمان: هو
الإقرار باللسان ، ومنهم من يقول هو: المعرفة والقول فقط دون
العمل . انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص132، والفرق بين الفرق
للبيهقي ص19، والملل والنحل للشهرستاني (1/139) .

² (?) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري : ص(157، 216) ، والإبانة ص14 ،
والملل والنحل للشهرستاني (1/45) ، والفرق بين الفرق للبيهقي ص94،
والفصل في الملل والنحل لابن حزم (3/2)ـ ، وشرح الأصول الخمسة
للغزالي ص232، ومجموع الفتاوى (2/336-337) ، وتوضيح
المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/578-579) .

³ (?) انظر: أساس التقديس للرازي ص90 ، والمواقف للإيجي (3/157) .

- استدلال المعتزلة بقوله تعالى : ﴿ تَتَذَكَّرُ فِي نَفْسِكَ فَمَقْصِدُكَ ﴾

الأنعام: ١٠٣. على نفي رؤية الله تعالى في الآخرة^(١).

وقد أجاب الأئمة على هذا الاستدلال: بأن الإدراك المنفي في الآية هو الإحاطة ، وهو معنى زائد عن الرؤية ، فمفهوم الآية دل على أنه تعالى يُرى ولكن لا يُدرك .

يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في رده على الزيدي المنكر للرؤية : (ووجه الدلالة من هذه الآية الكريمة: أنه سبحانه نفى إدراك الأبصار له، وأثبت له إدراكها، ونفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية ، فمفهوم الآية أن الله يرى ولا يدرك. وبما ذكرنا فسر الآية حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- كما روى ذلك أئمة التفسير عنه ، كابن جرير وابن أبي حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأى محمد ربه، فقلت: أليس الله يقول : ﴿ تَتَذَكَّرُ فِي نَفْسِكَ فَمَقْصِدُكَ ﴾ الأنعام: ١٠٣ ، فقال لي: لا أم لك ، ذلك نور إذا تجلى بنوره لا يدركه شيء ، قال عكرمة

¹(?) يقول القاضي عبدالجبار المعتزلي بعد إيراده لهذه الآية : (ووجه دلالة الآية: هو ما قد ثبت من أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية ، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر ، ونجد في ذلك تمديحاً راجعاً إلى ذاته ، وما كان من نفيه تمديحاً راجعاً إلى ذاته كان إثباته نقصاً ، والنقائص غير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال)

شرح الأصول الخمسة ص 232 .

لمن قال له لا تدركه الأبصار: ألسنت ترى السماء؟ قال
بلى، قال؟ فكلها ترى؟⁽¹⁾⁽²⁾.

ويبين الشيخ فالح آل مهدي رحمه الله : أن جمهور العلماء
قد فسروا الإدراك هنا بالإحاطة ، فالمنفي هو الإحاطة دون
الرؤية ، والآية ظاهرة في نفي إحاطة الأبصار به سبحانه ،
ولما كان النفي في حق الله تعالى يتضمن كمالاً ، فإن
نفي الرؤية هنا ليس بكمال وإنما الكمال في إثبات الرؤية
مع نفي الإحاطة ، وهذا نظير النفي في قوله تعالى: ﴿يَبْصُرُ
طَهُ: ١١٠﴾. فإن نفي العلم به ليس بكمال ، وإنما الكمال في
إثبات العلم ونفي الإحاطة به علماً ، فهو سبحانه لا يحاط
به رؤية كما لا يحاط به علماً⁽³⁾.

ويضيف الشيخ معنى آخر: وهو أنه ليس كل من رأى شيئاً
يقال أحاط به رؤية ، فإن بين لفظ "الرؤية" و"الإدراك"
عموم وخصوص من وجه ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَبْصُرُ
طَهُ: ١١٠﴾. فمن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَبْصُرُ طَهُ: ١١٠﴾. فمن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَبْصُرُ طَهُ: ١١٠﴾.

¹(?) انظر: تفسير جامع البيان للطبري (27/52) ، والدر المنثور للسيوطي (3/335) .

²(?) جواب أهل السنة النبوية ضمن الرسائل والمسائل النجدية : (4/114) .

³(?) انظر: التحفة المهدية ص 148 ، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (1/498) .

الإدراك مع إثبات الترائي ، فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك⁽¹⁾.

- ومما استدل به المعتزلة على نفي الرؤية قوله تعالى لموسى : **﴿وَجِئْنَاكَ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَاكَ عَلَىٰ هَٰذَا الْأَيْدِ الْوَحِيدِ﴾** ١٤٣ ، وقد أجاب على هذا الاستدلال أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ حمد بن معمر - رحمهم الله - بجوابين :

الأول: أن معنى الآية : أي لن تراني في الدنيا ، وهو اختيار بعض العلماء⁽²⁾.

والثاني: أن الآية دليل على جواز رؤية الله وإمكانها ، وذلك من وجهين :

1- أن موسى **﴿سَأَلَ اللَّهَ رُؤْيَاهُ﴾** وهو أعلم بالله من أن يسأله ما لا يجوز أو يستحيل عليه تعالى .

2- أنه تعالى أجابه بقوله: **﴿وَجِئْنَاكَ بِالْبَيِّنَاتِ﴾** ١٤٣ ، ولم يقل لن أرى أو لن تنظر إلي ، وهناك فرق بين العبارتين.

فتحصل مما تقدم : أن الآية دالة على مذهب أهل السنة والجماعة ، القائلين بإثبات رؤية الله يوم القيامة ، بل هي

¹(?) انظر: التحفة المهدية ص 148-149 ، والضياء الشارق لابن سحمان ص 271-270 .

² (?) انظر: معالم التنزيل للبغوي (2/196) ، زاد المسير لابن الجوزي (3/256) .

رد على مذهب نفاة الرؤية من الجهمية والمعتزلة ومن
تبعهم من أهل الأهواء والبدع⁽¹⁾.

- ولأئمة الدعوة -رحمهم الله- ردود على مذهب الأشاعرة
في قولهم: بإثبات رؤية لا في جهة ، وأن هذه الرؤية قلبية
أو علمية لابصرية⁽²⁾.

وقد ناقش الشيخ عبدالله أبي بطين -رحمه الله- هذه
المقولة : بأن موافقة الأشاعرة لأهل السنة والجماعة في

¹(?) انظر: الدرر السنية (3/29)ـ ، وانظر ردوداً أخرى في الرسائل
والمسائل النجدية (702-5/700) ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (1/289-
291) .

²(?) انظر: أساس التقديس للرازي ص63-64 ، والمواقف للإيجي (3/157)
وموقفهم هذا بناء على أصلهم الفاسد في نفي العلو عن الله تعالى ،
ولاشك أن قولهم هذا باطل لعدة أمور : الأول : أن النصوص المتواترة
الواردة في الرؤية دالة على أن رؤية المؤمنين لربهم إنما تكون في جهة
العلو كما أجمع السلف على ذلك. الثاني: أنهم بهذا خالفوا أئمة مذهبهم
كأبي الحسن الأشعري وغيره الذين أثبتوا الرؤية والعلو وأن الله فوق
العرش. الثالث: أن قولهم هذا غاية في التناقض فإن إثبات الرؤية يقتضي
إثبات العلو ، كما أن نفي العلو يقتضي نفي الرؤية كما هو قول المعتزلة ،
فيلزمهم أحد الأمرين . ولهذا اختار بعض محققيهم كالرازي والغزالي تفسير
الرؤية بأنها -زيادة انكشاف بخلق مزيد من الإدراك لهم- أي إنهم فسروها
بنوع من العلم ، ومن ثم أقروا بأن الخلاف بينهم وبين المعتزلة لفظي .
انظر: بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام (1/360)ـ (2/396) ، 404 ،
418 ، ومجموع الفتاوى (6/32 ، 41) (16/85) ، وموقف ابن تيمية من
الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود (1378-3/1377) .

إثبات الرؤية إنما هو في الظاهر ، حيث زعموا أن معنى الرؤية: زيادة علم يخلقه الله في قلب الناظر ببصره ، لارؤية بالبصر عياناً كما جاءت به النصوص من الكتاب والسنة ، فهم بذلك نافون للرؤية حقيقة⁽¹⁾ .

كما يبين الشيخ السعدي -رحمه الله- أن تفسير الأشاعرة للرؤية: ((أنها انكشاف زيادة علوم ومعارف لأهل الجنة)) ليس عليه دليل من الشرع واللغة والحس ، وهم بهذا جمعوا بين محذورين :

الأول : نفي رؤية الله التي دلت عليها النصوص القرآنية والنبوية .

الثاني : إتيانهم من عند أنفسهم بمعنى لم يرده الله ولا رسوله ﷺ .

ثم يوضح السعدي : أن هذا القول في حقيقته يؤول إلى نفي الرؤية التي دلت عليها النصوص ، ولهذا كان لافرق بين مذهب الأشاعرة والمعتزلة في الرؤية إلا اختلاف عبارات -كما ذكر هذا بعض فضلاء الأشاعرة⁽²⁾- وذلك أن

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (3/144) .

²(?) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (16/85) : (وأما رؤية ما لا نعين ، ولانواجهه ، فهذه غير متصورة في العقل ، فضلاً عن أن تكون كرؤية الشمس والقمر ، ولهذا صار حذاقهم إلى إنكار الرؤية ، وقالوا : قولنا هو قول المعتزلة في الباطن ، فإنهم فسروا الرؤية بزيادة انكشاف ونحو ذلك مما لا تنازع فيه المعتزلة) ، وانظر: بيان تلبس الجهمية (1/360) .

"زيادة معارف أهل الجنة بربهم وانكشاف العلم الذي فسروا به الرؤية" لم يزل مصاحباً لهم في جميع أحوالهم ، وهذا من أعظم ما يبين بطلان هذا التفسير الذي هو تحريف وتمويه⁽¹⁾ .

ومما يتعلق بمبحث الرؤية لله تعالى في الآخرة ، مسألة رؤية أهل الموقف له سبحانه .

فقد اختلف العلماء في هذه الرؤية : هل هي خاصة بالمؤمنين؟ أم يشترك فيها الكفار والمنافقون؟ على ثلاثة أقوال بينهم⁽²⁾ :

الأول: أن الكفار لا يرون ربهم بحال . وهذا قول أكثر العلماء المتأخرين ، واختاره أصحاب الإمام أحمد وغيرهم .
الثاني: أنه يراه من أظهر التوحيد من مؤمني هذه الأمة ، ومنافقيها ، وبعض أهل الكتاب ، وذلك في عرصة القيامة ثم يحتجب عن المنافقين فلا يرونه بعد ذلك . وهذا قول أبي

. (418 ، 404 ، 2/396)

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية : ص103-104 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى(1/428) . وانظر أيضاً في الرد على هذا القول : بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (368-1/357) . (106-2/101) ، (431-421) ، ودرء التعارض (248-1/247) (240-7/239) .

²(?) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (488-6/487) .

بكر بن خزيمة ، وذكر القاضي أبو يعلى⁽¹⁾ نحوه في حديث
إتيانه سبحانه وتعالى لأهل الموقف⁽²⁾.

الثالث: أن الكفار يرونه رؤية تعريف وتعذيب ثم يحتجب
عنهم ليعظم عذابهم . وهذا مقتضى قول من فسر نصوص
اللقاء بالله في القرآن بالرؤية.

وقد ذهب الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- إلى أن
النصوص دالة على رؤية المنافقين لله تعالى في عرصات
القيامة ، وكذلك الكفار قبل أن يحتجب تعالى عنهم ، كما
في قوله : (دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على أن
المنافقين يرونه في عرصات القيامة والكفار أيضاً ، كما في
الصحيحين في حديث التجلي يوم القيامة⁽³⁾) ثم سرد -
رحمه الله- الأقوال الثلاثة المتقدمة في رؤية الله يوم
القيامة⁽⁴⁾ .

¹(?) الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الخليلي ، القزويني ،
القاضي ، أبو يعلى . محدث ، حافظ ، عارف بالرجال والعلل
والإسناد. سمع من علي بن يزيد القزويني المقرئ وغيره ، وروى
عنه أبوبكر المقرئ وأبو حفص بن شاهين. من تصانيفه: "الإرشاد في
معرفة المحدثين". توفي سنة 446هـ. انظر: تذكرة الحفاظ (3/1123) ،
شذرات الذهب (3/274) .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) تقدم تخريجه .

- ومما يلحق بمبحث الرؤية ، مسألة: هل رأى النبي ﷺ ربه عند معراجهِ إلى السماء أم لا ؟.

وهي مسألة خلافية بين أهل السنة والجماعة ، وقع فيها الخلاف بين الصحابة أنفسهم رضوان الله عليهم ، فروي إثباتها عن ابن عباس وسائر أصحابه ، وأبي ذر ، وكعب الأحرار⁽¹⁾⁽²⁾.

كما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال:
(« أتعجبون أن تكون الخلّة لإبراهيم ، والكلام لموسى ،
والرؤية لمحمد ﷺ »)⁽³⁾. وعن عكرمة قال سمعت ابن عباس
وسُئِل: هل رأى محمد ﷺ ربه؟ قال: نعم. قال فقلت لابن

⁴(?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (2/569-570). ، وأيضاً :
الرسائل والمسائل النجدية (5/702) من رسالة لبعض علماء نجد .
¹ (?) كعب الأحرار بن ماته ، يكنى أبا إسحاق ، و هو من حمير من آل ذي
رعين ، كان يهودياً فأسلم وقدم المدينة
ثم خرج إلى الشام فسكن حمص ، روى عن عمر بن الخطاب وصهيب
وعائشة رضي الله عنهم ، توفي في خلافة
عثمان ﷺ سنة 32 هـ . انظر: طبقات ابن سعد (7/445) ، صفة الصفوة (4/203) .

² (?) انظر: فتح الباري لابن حجر (8/608) ، وأيضاً : جامع البيان للطبري (51-27/47) ، والتوحيد لابن خزيمة (2/477) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/512) ، والدر المنثور للسيوطي (7/646-649) .

³(?) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (6/472) برقم (11539) .

عباس: ((أليس يقول الله تعالى: چٹٹ ٹٹٹفچ الأنعام/103.
قال: لا أم لك ذلك نوره ، إذا تجلى بنوره لم يدركه شيء))
(1). وروى عنه من طرق عديدة قال: رأى محمد ﷺ ربه ،
وعنه: رآه بقلبه. وفي رواية مسلم : رآه بفؤاده مرتين⁽²⁾.
وروي نفيها عن عائشة وابن مسعود رضي الله عنهم ،
وورد عن أبي هريرة ﷺ كلا القولين⁽³⁾. كما يدل لذلك مارواه
مسلم في صحيحه وغيره عن مسروق⁽⁴⁾ قال: ((كنت متكئاً
عند عائشة رضي الله عنها. فقالت: يا أبا عائشة ثلاث من
تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت:

¹(?) أخرجه الترمذي في سننه كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب:
ومن سورة النجم (5/395) برقم (3279) .

²(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الإيمان ، باب: معنى قول الله
عز وجل: (ولقد رآه نزلة أخرى) وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء (1/158)
برقم (176) .

³(?) انظر: فتح الباري لابن حجر (8/608) ، وأيضاً : جامع البيان للطبري ()
51-27/47 ، والتوحيد لابن خزيمة (2/477) ، وشرح أصول اعتقاد أهل
السنة والجماعة للالكائي (3/512) ، والدر المنثور للسيوطي (7/646-
649).

⁴(?) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني ، أبوعائشة ، سرق وهو
صغير ثم وجد فسمي مسروق ، من أعلام التابعين ، ثقة ، فقيه ، عابد ،
روى عن جملة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود
وعائشة وعنه: إبراهيم النخعي والشعبي وغيرهم . توفي سنة 63هـ .
انظر: طبقات ابن سعد (6/76) ، صفة الصفوة (3/24) ، تذكرة الحفاظ
(1/49) .

الشورى: (...0\))⁽¹⁾.

608

وقد ذكر الحافظ ابن حجر⁽¹⁾ رحمه الله: أن الآثار الواردة عن ابن عباس في إثبات الرؤية منها ما يدل على مطلق الرؤية ، ومنا ما هو مقيد برؤية الفؤاد ، ولذا فإن الأولى أن يُحمل المطلق على المقيد ، وحينها " يمكن الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة ، بأن يحمل نفيها على رؤية البصر وإثباته على رؤية القلب ، ثم المراد برؤية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد حصول العلم ، لأنه لا كان عالماً بالله على الدوام بل مراد من أثبت له أنه رآه بقلبه أن الرؤية التي حصلت له خلقت في قلبه كما يخلق الرؤية بالعين لغيره⁽²⁾ .

¹ (?) أحمد بن علي بن محمد الكناني ، العسقلاني ، الشافعي ، الشهير بابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل ، محدث ، مؤرخ ، أديب ، شاعر . ولد سنة 773هـ ، رحل في طلب المسموع والشيخوخ إلى القاهرة والشام والحجاز واليمن حتى شهد له العلماء بالحفظ والاتقان فلقب بالحافظ ، ولي القضاء ، واشتغل بالتصنيف ومعظمها كان في الحديث ، والتاريخ ، والأدب ، والفقه ، والأصلين ، حتى بلغت مائة وخمسين مصنفاً . من أشهر مصنفاته : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، الإصابة في تمييز الصحابة ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . توفي سنة 852 هـ . انظر: شذرات الذهب (7/270) ، البدر الطالع (1/87) .

² (?) انظر: فتح الباري (8/608) .

ويدل على عدم حصول الرؤية للنبي ﷺ بعينه ، ما جاء في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي ذر ﷺ وفيه: ((سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟. قال: نور أنى أراه))⁽¹⁾. وكذلك عموم قوله ﷺ في الصحيح : ((تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ))⁽²⁾. وهذا هو ما استقر عليه قول جماهير أهل السنة كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

(وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أحداً من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدنيا ، ولم يتنازعوا إلا في النبي خاصة ، مع أن جماهير الأئمة على أنه لم يره بعينه في الدنيا ، وعلى هذا دلت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي والصحابة وأئمة المسلمين ، ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما ، أنهم قالوا إن محمداً رأى ربه بعينه ، بل الثابت عنهم إما إطلاق الرؤية ، وإما تقييدها بالفؤاد)⁽³⁾. وهذا هو اختيار أئمة الدعوة -رحمهم الله- في هذه المسألة ، فهذا الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ -رحمه الله- يرجح : أن النبي ﷺ لم ير ربه ليلة أسري به ، وأن

¹(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الإيمان ، باب: في قوله ﷺ نور أنى أراه وفي قوله رأيت نوراً (1/161) برقم (178) .

²(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الفتن وشرائط الساعة ، باب: ذكر ابن صياد (4/2245) برقم (169) .

³(?) مجموع الفتاوى (2/335) .

النور الذي رآه النبي ﷺ في حديث أبي ذر -المتقدم- هو الحجاب الذي جاء في الحديث الآخر: ((حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ، ما انتهى إليه بصره من خلقه))⁽¹⁾، وهذا الحجاب هو ما منع النبي ﷺ من رؤية الباري تعالى وتقدس⁽²⁾.

وهذا القول هو اختيار الشيخ السعدي ، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَدَّ ذَاتُكَ النُّجْمَ﴾: ١١. حيث ذكر استدلال من أثبت رؤية النبي ﷺ لربه بهذه الآية ، وأن المقصود بها رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء . ثم اختار -رحمه الله- أن هذا خلاف الصواب ، وأن الذي رآه النبي ﷺ في الآية إنما هو جبريل عليه السلام ، كما يقول :

(ويحتمل أن المراد بذلك ما رأى ﷺ ليلة أسري به ، من آيات الله العظيمة ، وأنه تيقنه حقاً بقلبه ورؤيته ، هذا هو الصحيح في تأويل الآية الكريمة. وقيل: إن المراد بذلك رؤية الرسول ﷺ لربه ليلة الإسراء ، وتكليمه إياه ، وهذا اختيار كثير من العلماء -رحمهم الله- ، فأثبتوا بهذا رؤية الرسول ﷺ لربه في الدنيا.

¹(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الإيمان ، باب: في قوله ﷺ إن الله لا ينام ، وفي قوله: حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه (1/161) برقم (179) .

²(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (3/101) .

ولكن الصحيح القول الأول ، وأن المراد به جبريل عليه السلام ، كما يدل عليه السياق ، وأن محمداً ﷺ رأى جبريل في صورته الأصلية التي هو عليها مرتين ، مرة في الأفق الأعلى تحت السماء الدنيا كما تقدم ، والمرة الثانية فوق السماء السابعة ليلة أسري برسول الله ﷺ ، ولهذا قال: چڑ كككچ النجم: ١٣. أي: رأى محمد جبريل مرة أخرى، نازلًا إليه⁽¹⁾.

فأئمة الدعوة رحمهم الله : يرجحون القول بعدم رؤية النبي ﷺ لربه ليلة أسري به كما هو اختيار جماهير أهل السنة ، والمسألة كما تقدم من مسائل الاجتهاد التي وقع فيها الخلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم .

هذا مايتعلق بتقرير مسائل رؤية الله تعالى في الآخرة ، وهي من المسائل العظيمة ، ومن أشرف ما تهفوا إليه قلوب المؤمنين ، ومن أجل ذلك فقد اجتهد أئمة الدعوة - رحمهم الله- في تقرير ما دلت عليه النصوص من إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الجنة ، وقد تركزت هذه الجهود على عدد من الأصول المهمة ، وهي :

1- تقرير أن رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة مما تواترت به نصوص الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، ولهذا

1(?) تيسير الكريم الرحمن : (4/1731) .
612

فإن نفي الرؤية إنكار لما جاء في الكتاب والسنة ومخالفة لإجماع المسلمين .

2- بيانهم أن ما جاء في بعض النصوص من تشبيه الرؤية برؤية القمر ليلة البدر وبالشمس ليس دونها سحاب ، لا يقتضي تشبيه الخالق تعالى بهذه الأمور ، وإنما هو لبيان كيفية الرؤية لا كيفية المرئي ، أو كما يعبر أئمة الدعوة : "تشبيه للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي" ⁽¹⁾.

3- الرد على شبه المخالفين في مسألة الرؤية ، وهي نوعان: شبه نقلية ، وشبه عقلية. ولذلك فقد تميزت ردودهم بالجمع بين الأدلة النقلية والعقلية معاً في رد شبه منكري الرؤية ، كما تميزت بقلب الدليل على المخالف ، ولهذا نجد أنهم يستعملون أدلة منكري الرؤية في إثباتها ، كما في رددهم على من استدل على نفي الرؤية بقوله تعالى : ﴿ تَبْصُرُ مَا هَاطًا ﴾ الأنعام: ١٠٣ ، وقوله تعالى لموسى ﴿ تَبْصُرُ مَا هَاطًا ﴾ الأعراف: ١٤٣ .

¹ (?) الكواكب الدرية شرح الدرة المضية لابن مانع : ص 262 .

**الباب الثالث : منهج أئمة الدعوة في
الاستدلال على توحيد
الأسماء
والصفات .**

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تقديم النقل على العقل

.

الفصل الثاني : البراهين النقلية .

الفصل الثالث : الأدلة العقلية .

الفصل الأول : تقديم النقل على العقل .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مفهوم الدليل النقلي

وحجته وأقسامه .

المبحث الثاني : مفهوم الدليل العقلي

وحجته وأنواعه .

الفصل الأول : تقديم النقل على العقل .

تمهيد :

المتأمل في ما جاءت به الأنبياء عليهم السلام وما تضمنته رسالتهم يجد أنهم قد بينوا للناس غاية البيان العلوم العقلية والنقلية .

وبيان ذلك على وجه الإجمال أن العلوم قسمان :

الأول : علوم سمعية. تنبني على صدق المتكلم وبيانه.

الثاني: علوم عقلية. تنبني على صحة الفطرة وسلامتها وعدم انحرافها .

أما بيانهم للعلوم السمعية فإنه لا أصدق من الله ورسوله قليلاً وحديثاً ، ولا أعظم وأوضح من بيان الله ورسوله ، وقد تكفل الكتاب والسنة على وجه التفصيل ببيان جميع ما يحتاجه العباد من العقائد ، والأخلاق ، والأعمال ، والحقوق ، والمعاملات تفصيلاً وتوضيحاً لو اجتمعت العقلاء كلهم من أولهم إلى آخرهم لم يقدرُوا أن يأتوا بشيء يقاربه في الحسن ، والتوضيح ، والإحكام ، والتفاصيل الصادقة عن أمور الغيب وعن الأحكام الشرعية ، والمعاملات بين الخلق على اختلاف مراتبها .

وكلما أمعن العقلاء بمعرفة الكتاب والسنة عرفوا من ذلك ما تخضع له العقول ، وتعترف أنه حاو للكمال المطلق من جميع الوجوه .

وأما بيان الله ورسوله "للعلم العقلي" فإن في الكتاب والسنة من البراهين العقلية والأدلة الحسية ، وتنبيه العقول على جميع المطالب العالية ما لو جمعت عند جميع النظار والمتكلمين من البراهين لكان جزءاً يسيراً بالنسبة لما في الكتاب والسنة ، مع وضوح دلالاته وسلامته من الغلط والنقص والاختلال بوجه من الوجوه ، وهي براهين يفهمها العالم والجاهل والذكي والبليد ، ومن يرد نموذجاً لهذا الأصل فليُنظر إلى أهم الأصول وهي: التوحيد ، والرسالة ، وإثبات المعاد ، ماذا في الكتاب والسنة على كل واحد من هذه الأصول الثلاثة ، من الأدلة العقلية الفطرية الواضحة البينة ⁽¹⁾.

وفي هذا الفصل سيتناول البحث مفهوم الأدلة النقلية والعقلية مع بيان حجيتها وأقسامها عند أئمة الدعوة - رحمهم الله - .

¹(?) انظر: مؤلفات السعدي (492-5/1/491) .

المبحث الأول : مفهوم الدليل النقلي وحجته وأقسامه .

الدليل لغة واصطلاحاً :

الدليل لغة : هو المرشد والهادي ، سواء كان أمانة وعلامة ، أو ناصبها وواضعها ، أو ذاكرها والمنبه عليها. وهو فعيل بمعنى فاعل على المبالغة ، كعليم وعالم ، وقدير وقادر ، و(دليل) كذلك معدول عن دالّ ، والمصدر منه دلالة بالفتح والكسر ، والفتح أفصح .

وقد يسمى الدليل "دلالة" تسمية للشيء بمصدره ، ويجمع الدليل على أدلة وأدلاء . والاستدلال هو طلب الدليل ، والمدلول هو مقتضى الدليل ونتيجته⁽¹⁾.

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2/259) ، مختار الصحاح للرازي ص106 ، لسان العرب لابن منظور (248-11/249) ، المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص170 ، والكليات للكفوي ص439 .

وأما ورود لفظ (الدليل) في القرآن فإنما جاء مراداً به ((الأمانة)) و ((العلامة)) ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَفِّحْهُمَ ﴾ الفرقان: ٤٥، كما جاء الفعل منه مراداً به ((الهداية)) و ((الإرشاد)) في قوله سبحانه: ﴿ قَفِّحْهُمْ يَوْمَ الْيُسُفَىٰ ﴾ سبأ: ١٤ ، وقوله: ﴿ قَفِّحْهُمْ يَوْمَ الْيُسُفَىٰ ﴾ ج الصافات: ١٠.

¹ (?)أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ، أبو بكر ، محدث ، مؤرخ ، أصولي . ولد سنة 392هـ ، ونشأ في بغداد ، ورحل وسمع الحديث . من تصانيفه الكثيرة : "تاريخ بغداد" ، "الكفاية في معرفة علم الرواية" ، "الفقيه والمتفقه" ، "الجامع لأدب الراوي والسامع". توفي ببغداد سنة 463هـ . انظر: طبقات الشافعية الكبرى (4/29) ، تاريخ الإسلام (31/85) ، تذكرة الحفاظ (3/1135) .

2. (?) الفقيه والمتفقه : (2/44) .

في المعنى على مجرد الهداية والإرشاد بحسب أصل اشتقاقه⁽¹⁾.

الدليل في الاصطلاح :

يعرف الدليل اصطلاحاً أنه : ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر⁽²⁾.

وقريب من هذا ما يعرفه به الشيخ عبدالله أبابطين بقوله :
(الدليل : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بالغير)⁽³⁾.

وهذا التعريف فيه التنبيه إلى خاصة الدليل وهو : التلازم بينه وبين مدلوله ، إذ هو الطريق الذي يكون منه وصول المستدل إلى مطلوبه ، وكل ما استلزم شيئاً كان دليلاً عليه ، ومالم

يكن ثمت تلازم ، فإنه لا يكون دليلاً⁽⁴⁾.

¹(?) انظر: مواد هذه الكلمات (برهن) (حج) (سلط) (بصر) (أيا) (بين) ومعانيها واستعمالاتها في تهذيب اللغة للأزهري ، ومقاييس اللغة لابن فارس ، والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني ، ولسان العرب لابن منظور .

²(?) انظر: التعريفات للجرجاني ص 140 ، وأيضاً : زكريا بن محمد الأنصاري ، الحدود الأنيقة ، تحقيق: د. مازن المبارك ، ص 80 ، والكلييات للكفوي ص 439 .

³(?) الدرر السنية : (4/115) .

⁴(?) انظر: النبوات لابن تيمية ، ص 202 . والرد على المنطقيين ، ص 201-202.

والدليل عند الأصوليين هو: ما يتوصل بصحيح النظر فيه
إلى علم أو ظن⁽¹⁾.

¹(?) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (1/184) ، وبعضهم يسمي ما أوصل بصحيح النظر إلى العلم دليلاً ، وما أوصل إلى الظن أمانة كالرازي في المحصول (1/106) ، وهو اختيار الآمدي وعزاه للأصوليين. انظر: الأحكام في أصول الأحكام ، تحقيق: د.سيد الجميلي ، (1/27) .وقد عرفه الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ بأنه : ما يستدل به على إثبات الحكم وصحته ، وعزاه للأصوليين والفقهاء . انظر الدرر السنية : (3/281) .

وأما الاستدلال الذي هو النظر في الدليل ، فيعرفه الإيجي⁽¹⁾ بأنه: (الفكر الذي يطلب به علم أو غلبة ظن)⁽²⁾.
وأما النقل : فالمقصود به الكتاب والسنة والإجماع .
والدليل النقلي هو: الدليل من الكتاب والسنة والإجماع⁽³⁾.

حجية الأدلة النقلية :

الأدلة النقلية منها ما هو قطعي ، ومنها ما هو ظني⁽⁴⁾.

¹(?) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي ، الشيرازي ، الشافعي ، عضد الدين . عالم مشارك في العلوم العقلية عارف بالأصليين والمعاني والبيان والنحو والفقه وعلم الكلام . ولد بإيج من نواحي شيراز سنة 708هـ ، وتوفي مسجوناً بقلعة درميان . من مؤلفاته : "الرسالة العضدية في الوضع" ، "شرح منتهي السؤل والامل في علمي الأصول والجدل ، المواقف في علم الكلام" ، و"تحقيق التفسير في تكثير التنوير" . توفي سنة 756هـ . انظر: طبقات الشافعية الكبرى (10/46) ، الدرر الكامنة (3/110) ، شذرات الذهب (6/174) .

²(?) المواقف في علم الكلام : ص116 ، وانظر: شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني ص32 .

³(?) تقدم الحديث عن أنواع الأدلة النقلية : الكتاب والسنة والإجماع باعتبارها مصادر التلقي عند أئمة الدعوة .

⁴(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (3/114) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ، والقطع بمعنى الجزم والعلم واليقين . وهو : اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا مطابقاً للواقع . والظن خلاف اليقين ، وقد يستعمل بمعنى اليقين . وهو: الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض. انظر: مجموع الفتاوى (156-9/157) والمصباح المنير للفيومي (1/320) ، والتعريفات للجرجاني (187) . والظن نوعان: ظن لا يستند إلى

فالدليل القطعي: ما كان قطعي السند والثبوت ، وقطعي الدلالة أيضاً .

وحكم هذا النوع من الأدلة: وجوب اعتقاد موجب علماً وعملاً ، وأنه لا يسوغ فيه الاختلاف ، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء في الجملة ⁽¹⁾.

قال الإمام الشافعي: (أما ما كان نص كتاب بين ، أو سنة مجتمع عليها ، فالعذر فيها مقطوع ، ولا يسع الشك في واحد منها ، ومن امتنع من قبوله استتيب) ⁽²⁾.
وقال أيضاً: (كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصاً بيناً لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه) ⁽³⁾.

علم وهو ما جاء ذمه في القرآن ، والثاني ظن مستند إلى علم لا يدخل في الظن المذموم ، واتباعه والحالة هذه اتباع للعلم لا للظن .
انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (13/110 ، 115) والاستقامة ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم ، (56، 1/51) .

¹(?) انظر: الرسالة للشافعي ص 460 .

²(?) الرسالة : ص 460 .

³(?) المرجع السابق : ص 560 .

فقوله: (لمن علمه). يفيد أن الخلاف في هذا النوع قد يقع من جهة تحقيق المناط⁽¹⁾⁽²⁾.

وأما الدليل الظني: فهو ما كانت دلالة ظاهرة غير قطعية ، أو كان ثبوته غير قطعي. وحكم هذا النوع وجوب العمل به في الأحكام الشرعية باتفاق العلماء المعتبرين ، أما إن تضمن حكماً علمياً عقدياً ، فمذهب السلف أنه لا فرق بين الأمور العلمية والعملية وأن العقائد تثبت بالأدلة الظنية⁽³⁾. وبهذا يعلم بطلان زعم المتكلمين أن نصوص الكتاب والسنة أدلة "لفظية سمعية" لا يحصل بها اليقين ، فإن الوحيين قد اشتملا على أجل المسائل وأوضح البراهين ، بعبارات وألفاظ واضحة صادقة ، يصرف الله فيها المعنى الجليل من أصول الدين في أساليب متنوعة وألفاظ متغيرة ، وكلها في غاية الوضوح والبيان والتبيين .

¹(?) تحقيق المناط عند الأصوليين يراد به أحد أمرين ، الأول : أن تكون القاعدة الكلية متفقاً عليها أو منصوفاً عليها ويُجتهد في تحقيقها في الفرع . الثاني: ما عرف علة الحكم فيه بنص أو إجماع فيبين المجتهد وجودها في الفرع باجتهاده. وسمي بـ"تحقيق المناط" لأن المناط وهو الوصف علم انه مناط وبقي النظر في تحقيق وجوده في الصورة المعينة. انظر: روضة الناظر لابن قدامة ص277 ، إرشاد الفحول للشوكاني ص375.

²(?) انظر: مجموع الفتاوى (20/257) .

³(?) انظر: مجموع الفتاوى (20/286) و (20/260).

كما أنه تعالى يؤيد المعاني النافعة بضرب الأمثال وتنبيه العقول والألباب على صحتها وعلى الطرق الموصلة إليها ، فهي أدلة نقلية عقلية فطرية ، وكل ما قرره أساطين العقلاء وأذكاء الحكماء من الحقائق الصحيحة فهو جزء مما دل عليه القرآن ، وكلما كان الأصل من أمور الدين أعظم كانت براهينه أكثر وأوضح⁽¹⁾.

وهذا ما يقرره أئمة الدعوة -رحمهم الله- في معتقدهم ويدينون الله به : أن الدليل النقلية الثابت من الكتاب والسنة والإجماع حجة واجب الاتباع لا يجوز العدول عنه ، بل هو الميزان الذي تعرض عليه أقوال العلماء . ولهذا لما سئل أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب حسين وعبد الله عن معتقد إمام الدعوة أجابوا بأن معتقده ومعتقدهم هو اتباع ما جاء في الأدلة النقلية . كما قالوا رحمهم الله : (عقيدة الشيخ -رحمه الله تعالى- التي يدين الله بها ، هي : عقيدتنا ، وديننا الذي ندين الله به ؛ وهو: عقيدة سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ؛ وهو : اتباع ما دل عليه الدليل من كتاب الله تعالى ، وسنة

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص144-145 ، وأيضاً : الضياء الشارق لابن سحمان : ص(80 ، 302) ، وإقامة الحجة والدليل ص43 ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/87) ، وقد رد العلامة ابن القيم هذه المقولة التي أسماها "الطاغوت الأول" في كتابه الصواعق المرسله : (2/633-795) .

رسول الله ﷺ ، وعرض أقوال العلماء على ذلك ؛ فما وافق كتاب الله وسنة رسوله قبلناه وأفتينا به ، وما خالف ذلك رددناه على قائله⁽¹⁾.

وحيث ثبت الدليل النقلى عند أئمة الدعوة فلا يجوز العدول عنه ، ولهذا يقول الشيخ أحمد بن عيسى : (اعلم أرشدك الله تعالى أنه قد قام البرهان والإجماع على أنه لا يجوز لأحد أن يعدل عما فى الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها إلى ما أحدثه بعض الناس ... وليس لأحد أن يضع للناس عقيدة ولا عبادة من عنده ، بل عليه أن يتبع ولا يبتدع ، ويقتدى ولا يبتدى)⁽²⁾.

ويضيف الشيخ عبدالرحمن ابن قاسم مبيناً وجوب العمل بالأدلة النقلية وكيفية الترجيح بين أقوال العلماء فى ضوءها بقوله :

(والواجب على كل مكلف إذا بلغه الدليل أن ينتهي إليه ويعمل به ، وإن خالفه من خالفه كائناً من كان ، كما قال تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُدْرِكُوا الْقَدَمَاتِ** ، فإذا قرأ كتب العلماء ونظر فيها ، وعرف أقوالهم ، وجب عليه أن يعرضها على ما فى الكتاب والسنة فإن كل مجتهد من العلماء ، ومن تبعه وانتسب إلى مذهبه لابد أن يذكر دليلاً ،

¹(?) الدرر السنية : (3/219) .

²(?) الرد على شبهات المستعنيين بغير الله ص 12 .

والحق في المسألة واحد ، والمنصف يجعل النظر في كلامهم وتأمله طريقاً إلى معرفة المسائل ، واستحضارها ذهنًا وتمييزاً للصواب من الخطأ بالأدلة التي يذكرها المستدلون ، وبذلك يعرف من هو أسعد بالدليل من العلماء فيتبعه (¹) .

ويقرر الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رحمه الله: أن من أصول أئمة الدعوة المنهجية عدم قبول القول المجرد عن الدليل النقلية من الكتاب والسنة عند الاختلاف في المسائل الشرعية ، حيث يقول :

(ومن أصولهم : أنهم يقولون بوجوب رد ما تنازعت فيه الأمة ، إلى كتاب الله وسنة رسوله ، ولا يقبلون قولاً مجرداً عن دليل ينصره وبرهان يعضده ، بمجرد نسبته إلى شيخ ، أو متبوع غير الرسول ، لاسيما : من خالف هدي القرون المفضلة ، وما درج عليه أوائل هذه الأمة) (²) .

وحجية الأدلة النقلية من الكتاب والسنة عند أئمة الدعوة مردها إلى ثلاثة أمور :

الأول: أن الكتاب والسنة فيهما الكفاية في جميع أحكام الدين أصوله وفروعه .

¹ (?) حاشية كتاب التوحيد : 278-279 ، وانظر نحوه : الدرر السنية (2/15) نقلاً عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب .

² (?) الدرر السنية : (1/503) .

يقول الشيخ السعدي رحمه الله : (وذلك أن الله جعل كتابه تبياناً لكل شيء ، وأمر برد ما تنازع فيه الخلق من المسائل الأصولية والفروعية لله ولرسوله ، وأخبر أنه أكمل لعباده الدين. فالوحي الذي هو الكتاب والسنة كفيل بجميع ما يحتاجه العباد في أمور دينهم من أصول وفروع ... فالكتاب والسنة إذا تم علم العبد بهما حصل له الكفاية والشفاء والهداية في كل أبواب العلم ، ولم يحتج معهما إلى رأي أو قياس إلا في بيان حكمهما واستنباط أسرارهما) (1).

الثاني: أن اتباع ما جاء في الكتاب والسنة هو سبيل الهداية والسعادة والرشاد .
كما يقول الشيخ حمد بن ناصر بن معمر -رحمه الله- مقررًا هذا المعنى : (والكتاب والسنة ، فيهما الهدى والسداد وطريق الرشاد ، فمن اعتصم بهما هدي ، ومن تركهما ضل) (2).

¹(?) توضيح الكافية الشافية : ص235 ، وانظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (1/395) .

²(?) الفواكه العذاب في معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب : ص55-56 ، وانظر: الدرر السنية (2/21) عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، والعقد الثمين للشيخ حسين بن غنام ص167 ، والدرر السنية (3/334) عن الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن آل الشيخ .

الثالث: أن الإنحراف العقدي الذي نشأ في الأمة -
وخصوصاً في باب الصفات- سببه الإعراض عن الأدلة
النقلية من الكتاب والسنة وتقديم الأهواء عليها.
ولهذا يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ : (
فاعلم: أن أمر المسلمين مازال مستقيماً في القرن الأول
والقرن الثاني، على ماكان عليه السلف الصالح ، في
أفضل أبواب العلم وأشرفها وأوجبها، وهو: باب معرفة الله
، بصفات كماله ، ونعوت جلاله ؛ وفي: باب عبادته وحده لا
شريك له. ثم دخل في أمور المسلمين مع ولاية الأمور، من
قصر في باب العلم باعه... فطلبوا علوم الأوائل ، من أهل
منطق اليونان واستحسنوها ؛ وتركوا السنة والقرآن ، وما
فيهما من الأحكام)⁽¹⁾.

ولما كان أئمة الدعوة -رحمهم الله- يقررون حجية الأدلة
النقلية وإفادتها للعلم ووجوب العمل بها ، فإنهم يرون
لزماً على كل مسلم الحرص على موافقتها في أمور
الدين وعدم مجاوزتها ، وخصوصاً في باب معرفة الله
تعالى بأسمائه وصفاته ، إذ لاسبيل لمعرفة مسائل هذا

¹(?) الدرر السنية: (2/342) ، وانظر: الدرر السنية: (12/479) عن الشيخ

محمد بن سلطان العوسجي .

الباب إلا بالاعتماد على ما جاء في دليل النقل عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ⁽¹⁾.

أقسام الدليل النقلي :

وصف الدليل بأنه شرعي أو نقلي يراد به أحد أمرين⁽²⁾ :
الأول : أن يكون الشرع أثبتته ودل عليه ، وهذا على قسمين⁽³⁾ :

- 1- ما كان معلوماً بالعقل ، فيكون شرعياً (عقلياً) ،
كالأمثال المضروبة في القرآن ، وغيرها من دلائل التوحيد والنبوة والبعث .
 - 2- ما لا يعلم إلا بخبر الصادق فيكون شرعياً (سمعياً)
، كالاستواء على العرش ، وهذا القسم هو الذي
ظن كثير من أهل الكلام أن الأدلة الشرعية
منحصرة فيه .
- الثاني : أن يكون الشرع أباحه وأذن فيه ، ولولم ينه عليه.
وضابط هذا : أن لا يتصف الدليل بوصف يقتضي تحريمه

¹(?) انظر: الدرر السنية: (1/76) نقلاً عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ،
وأيضاً : الدرر السنية: (3/289) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل
الشيخ ، والضياء الشارق لابن سحمان ص180 ، وفتاوى الشيخ محمد بن
إبراهيم آل الشيخ (13/132) ، والسيف المسلول على عابد الرسول لابن
قاسم ص176 .

²(?) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/198) .

³(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/71-72) .

شرعاً ، كأن تكون إحدى مقدماته باطلة فيكون كذباً ، والكذب محرم شرعاً ولا سيما على الله تعالى ، وكأن يكون المتكلم بالدليل يتكلم بلا علم ، فهذا محرم أيضاً ، وكأن يجادل به صاحبه في الحق بعدما تبين ، فهذا كله يقتضي حرمة شرعية ، فما سلم من هذه الأوصاف ونحوها فهو دليل شرعي بهذا المعنى ، فيدخل في هذا الأخبار الصادقة ، والأدلة العقلية المعلومة بالعيان ولوازمه ، وسائر ما شهدت به الموجودات ، والشرط في شرعية ذلك كله : ألا يلزم منه لوازم باطلة ، تعارض ما ثبت في النقل الصحيح ، كما هو شأن الأدلة البدعية ⁽¹⁾.

وينبغي أن يعلم هنا: أن كون الدليل النقلي عقلياً أو سمعياً ليس هو صفة تقتضي مدحاً ولا ذمّاً ، ولا صحة ولا فساداً ، بل ذلك يبين الطريق الذي به علم ، وهو السمع أو العقل ، وإن كان السمع لا بد معه من العقل ⁽²⁾.

¹(?) وبهذا التفصيل لمعنى وصف الدليل بأنه شرعي أو نقلي ، يعلم خطأ من جعل هذا الوصف مرادفاً بإطلاق لوصف الدليل بأنه سمعي . فالأصل في الدليل الشرعي النقلي أنه لا يقابل بالعقلي ، ولا يجعل قسيماً له كما يفعل بعض المتكلمين ، وإنما يقابل بالبدعي ، فإن الشرعة تقابل بالبدعة ، ثم الدليل الشرعي أو النقلي قد يكون سمعياً وقد يكون عقلياً . انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/198-199) .

²(?) انظر: درء تعارض العقل والنقل (1/198) .

والتأمل في ما كتبه أئمة الدعوة -رحمهم الله- يجد هذا المنهج متوافقاً في استدلالاتهم على المسائل الشرعية ، وإن كانوا يعبرون عن الأدلة السمعية بالنقلية على اعتبار أن النقل هو مصدر العلم بها.

فتكون الأدلة الشرعية النقلية عندهم قسمان : نقلية سمعية ، ونقلية عقلية⁽¹⁾ .

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله ص59 ، وحاشية مقدمة التفسير لابن قاسم ص130 ، وتوضيح الكافية الشافية للسعدي ص20.

ثبت في الرعد: ٤٣. ومنها شهادة أهل الكتاب بما في كتبهم
كما في هذه الآية.

ومنها- وهي أعظم الآيات العقلية- هذا القرآن الذي تحداهم
بسورة من مثله ، ونحن إن لم نعلم وجه ذلك من جهة
العربية فنحن نعلمه من معرفتنا بشدة عداوة أهل الأرض
له ، علمائهم وفصحائهم ، وتكريره هذا واستعجازهم به ،
ولم يتعرضوا لذلك على شدة حرصهم على تكذيبه ،
وإدخال الشبهة على الناس (¹).

فالأدلة النقلية عند أئمة الدعوة ليست محصورة في دليل
السمع كما يظن المتكلمون ، بل هي شاملة للأدلة العقلية
الشرعية أيضاً.

يقول الشيخ السعدي رحمه الله : (ومن الأدلة العقلية
النقلية الأمثال التي ضربها الله في القرآن ، فإنها كلها تنبه
العقول وتوضح البراهين العقلية على وحدانية الله وتوحيده
، وعلى صدق رسوله وصحة ما جاء به) (²).

¹ (?) تحفة الطالب والجليس ص 29 ، والدرر السنية (199-12/198) .

² (?) مؤلفات السعدي (5/1/292) .

المبحث الثاني : مفهوم الدليل العقلي وحجيته وأنواعه .

الدليل تقدم بيان معناه ، والعقليّ نسبة للعقل .
والدليل العقلي: ما علم بالعقل من الأدلة ، سواء كان مما
جاء به النقل فهو عقلي (نقلي) ، أو تفرد بمعرفته العقل
فهو عقلي (محض) سواء كان دليلاً صحيحاً أو بدعياً .
وقد تقدم التنبيه إلى أن وصف الدليل أنه عقلي لا يقتضي
مدحاً ولا ذمّاً ، ولا صحة ولا فساداً ، وذلك أنه يحتمل أن
يكون عقلياً نقلياً كالأمثال المضروبة في القرآن ، وغيرها
من دلائل التوحيد والنبوة والبعث . كما يحتمل أن يكون
عقلياً بدعياً ، وهو ما كان مسوقاً لتقرير أصل بدعي ،
كنفي حلول الحوادث بذات الله تعالى ، أو مسألة بدعية ،
كنفي الجسمية والتحيز ، أو ما كان عائداً بالإبطال على أمر
ثابت بالكتاب والسنة ، كدليل الجواهر والأعراض⁽¹⁾ .

¹(?) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/198) والنبوات ص
177 ، وأيضاً : سعود العريفي ، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد ،
ص51-52 .

والأدلة العقلية عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- تستمد منزلتها ومكانتها من العقل ، ولذا كان من المهم معرفة موقفهم من العقل وبيان منزلته وحجيته لديهم .

تعريف العقل ومنزلته :

العقل في اللغة : مصدر عَقَلَ يَعْقِلُ ، تقول : عقلت البعير أعقله عقلاً ، وأصل معنى مادته الحبس والمنع ، وسمي عقل الإنسان عقلاً ، لأنه يعقله ، أي يمنعه من التورط في الهلكة ، كما يعقل العقال البعير عن ركوب رأسه ، وهذا كما سمي عقل الإنسان حِجْراً لأنه يحجره عن فعل ما لا يليق به ، وكما سمي نهية ، لأنه ينهاه عما يضره ، فكذلك العقل⁽¹⁾ .

العقل في الاصطلاح :

تعددت مسميات العقل بحسب استعمال هذا اللفظ ، إلا أن هذه المسميات لا تخرج في معانيها عن الأصل اللغوي لمادة عقل ، الذي هو المنع والحبس . وهذه المعاني هي :

1- العقل بمعنى الغريزة المدركة ، التي جعلها الله ميزة للإنسان على سائر الحيوان ، وهي التي يفقدها المجانين ، ويسقط بفقدتها التكليف الشرعي عن

¹(?) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (1/158-159)، ولسان العرب لابن

منظور (11/458) ، ومقاييس اللغة لابن فارس (4/69) .

الإنسان ، وقد جعل الحارث المحاسبي⁽¹⁾ هذا المعنى هو المعنى الحقيقي للعقل ، وإنما يطلق العقل على غيره

من المعاني مجازاً⁽²⁾.

2- يعبر بالعقل عن المعارف الفطرية والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء ، كالعلم بأن الكل أكبر من جزئه. والمعنيان السابقان للعقل فطريان طبعيان غريزيان ، يشترك فيهما جميع العقلاء على حد سواء ، وهذا القدر من العقل هو الذي فضل الله به الثقلين على أهل الأرض ، وهو محل التكليف والأمر والنهي. 3- يطلق العقل على إدراك المعارف النظرية ،

وما يستفاد من التجارب الحسية ، ويدخل في هذا ما أسماه الحارث المحاسبي فهم البيان⁽³⁾ ، أراد بذلك

¹(?) الحارث بن أسد المحاسبي ، البصري ، أبو عبد الله ، صوفي ، متكلم ، فقيه ، محدث . ولد بالبصرة ، وحدث عن يزيد بن هارون وطبقته ، وروى عنه أبو العباس أحمد الطوسي وغيره. من تصانيفه : "التفكر والاعتبار" ، "الرعاية في الأخلاق والزهد" ، وكتب كثيرة في الزهد وأصول الديانات والرد على المخالفين من المعتزلة و الشيعة وغيرهما. توفي ببغداد 243هـ انظر: حلية الأولياء (10/73) ، صفة الصفوة (2/367) ، تاريخ بغداد (8/210) .

²(?) انظر: الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي ، مائة العقل وحقيقة معناه ، تحقيق: حسين القوتلي ، ص201-204.

³(?) انظر: مائة العقل ومعناه ص208 .
636

إصابة المعنى الصحيح لكل ما يسمعه في أمور دينه
أودنياه ، ولكل ما يدركه بحواسه ، فيدخل في ذلك
فهم ما في القرآن وسائر كتب الله من المواعظ
والآيات البينات.

وقريب من هذا ما اختاره الشيخ السعدي أن العقل بمعنى:
الرزانة وعقل ما ينفع وترك ما يضر ،
والنظر للعواقب ، وترجيح ما ترجحت مصلحته⁽¹⁾.

ويطلق العقل على العمل بمقتضى العلم ، وهذا
المعنى هو الذي نفاه الكفار عن أنفسهم بعد دخولهم
النار ، كما أخبر تعالى عن ذلك في قوله : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾
﴿قَالَ الْمَلِكُ : ١٠﴾ وهو المراد في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾
﴿قَالَ الْمَلِكُ : ٣٢﴾ وقد يسمى العقل بهذا المعنى
معرفة وبصيرة. والعقل بهذا الاطلاق هو عقل التأيد ،
الذي يكون مع الإيمان ، وهو عقل الأنبياء والصديقين

(2)

ويوضح الشيخ فالح آل مهدي مفهوم "العقل" في الشرع بقوله : (والعقل من حيث هو مصدر عقل يعقل عقلاً. وهو في لغة الرسول وأصحابه عرض من الأعراض ، كما في

¹(?) انظر: مؤلفات السعدي (5/1/531).

2(?) انظر: مائة العقل للمحاسبي ص210 ، والأدلة العقلية النقلية للعريفي ص31-27 .

قوله سبحانه: (لعلهم يعقلون) (ولعلكم تعقلون) (لهم قلوب لا يعقلون بها) ونحو ذلك ، وقد يراد به الغريزة التي في الإنسان. قال أحمد بن حنبل والحاثر المحاسبي وغيرهما : ((إن العقل غريزة)) ، فالعقل ما به تحصل معرفة الأمور وإدراكها ، ولاريب أن الله سبحانه متصف من ذلك بما يعجز العقل البشري عن تصويره ، وإدراكه ، ولكن لفظ العقل مما لم يرد وصف الله به في الكتاب والسنة (1).

ولاشك بأن للعقل في جميع معانيه منزلته في الشرع ، يتضح ذلك من خلال ثناء الله على أصحاب العقول وأولي الأبواب ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْبَابَ الْبُيُوتِ ﴾ البقرة: ٢٦٩ ، وقوله : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْبَابَ الْبُيُوتِ ﴾ العنكبوت: ٣٥ .

كما أمر تعالى في مواضع كثيرة من كتابه باستعمال العقل للوصول للحق وسلوك الطريق المستقيم كما في قوله سبحانه : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْبَابَ الْبُيُوتِ ﴾ ص: 29 .

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- في معنى هذه الآية : (فقد أمر باستعمال العقل والفكر في آياته المخلوقة ، وفي آياته المتلوة ليدرك العبد بعقله ما في المخلوقات من المنافع والآيات فيفقهها ، ويستعملها وينتفع بها بحسب أحوالها ، وأخبر أنها آيات لقوم يؤمنون ، ولقوم يعقلون ، ولقوم

¹(?) التحفة المهدية : ص 157 ، وانظر: مجموع الفتاوى (286-9/287) .

يوقنون ، فأهل الإيمان والعقل الصحيح واليقين الصادق تفكروا فيها وانتفعوا وارتعفوا في الدنيا والآخرة (⁽¹⁾).
كما أن مدار التكليف ولزوم الأحكام في الشرع على وجود العقل ولهذا جاء في الحديث: ((رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الطفل حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يبرأ أو يعقل)) ⁽²⁾ . كما أن العقل أحد الضروريات الخمس التي أمر الدين بحفظها ⁽³⁾ ، وجعل في إتلافه الدية كاملة ⁽⁴⁾ ، كما حرم كل ما يضر به مادياً من المسكرات ونحوها كما في قوله ﷺ: ((كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام)) ⁽⁵⁾ ، وكذلك كل ما يضر به معنوياً من الخرافات والشعوذة ⁽⁶⁾ والأوهام التي تتلاعب بالعقول

¹ (?) مؤلفات السعدي : (5/1/284) .

² (?) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (1/140) برقم (1183) .

³ (?) انظر: إبراهيم بن موسى اللخمي (الشاطبي) ، الموافقات في أصول الشريعة ، تحقيق: عبدالله دراز ، (3/47) .

⁴ (?) قال ابن قدامة في المغني (8/363): (وفي ذهاب العقل الدية لانعلم في هذا خلافاً) .

⁵ (?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الأشربة ، باب: بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام (3/1588) برقم (2003) .

⁶ (?) الشعوذة : أصلها من شعد ، والشعوذة خفة في اليد وأخذ كالسحر يُري الشيء بغير ما عليه أصله في رأي العين. انظر: لسان العرب لابن منظور (3/495) ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ص 427 .

وتستعبدھا ، كل هذا من أجل أن يبقى الإنسان سوياً في عقله وتفكيره ليقوم بواجبه الذي أوجبه الله عليه وهو عبادته وحده على الوجه الأكمل ، وإقامة الدين على وفق ما أمر به تعالى .

ولاشك بعد هذا أن للعقل عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- مكانته اللائقة به في ضوء مانبه إليه الشرع كما تقدم ، ويمكن تلخيص منزلة "العقل" عند أئمة الدعوة من خلال النقاط التالية:

- 1- العقل الصحيح من وسائل المعرفة الصحيحة .
- يقول الشيخ السعدي بعد بيانه أن المعارف والعلوم تنال بالوحي: (وتنال المعارف والعلوم أيضاً بالحس والعقل والفطرة ولهذه الأمة منها أكملها وأصحها)⁽¹⁾.
- 2- العقل والنقل الصحيحان هما الميزان لكل الأقوال .
- حيث يقرر ذلك إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله- بقوله: (ثم إذا عرف ما بينه الرسول ، نظر في أقوال الناس ، وما أرادوا بها ، فعُرضت على الكتاب ،

¹(?) مؤلفات السعدي (5/1/248) .

والسنة ، والعقل الصريح ، الذي هو موافق للرسول ، فإنه
الميزان مع الكتاب ، فهذا سبيل الهدى⁽¹⁾.

3- تقريرهم أن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح .
وهذه المسألة المهمة مما يؤكد أئمة الدعوة عليه ، فالعقل
الصريح عندهم لا يخالف النقل الصحيح ، وحيث تُوهم
حصول ذلك فلاتخلو المسألة من أحد أمرين: إما أن يكون
ذلك النقل المخالف للعقل غير صحيح -إما لضعفه أو عدم
صحة دلالة- وحينئذ فلا يكون حجة ، أو يكون ذلك المعقول
فاسداً أو غير صريح في دلالة ، وحينئذ يسقط الاستدلال
به⁽²⁾.

4- محاربتهم لكل ما يخالف العقل الصحيح من
الخرافات والشعوذة في جميع صورها وأشكالها.
وهذه المسألة من أصول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب
، بل ومن الأسباب الباعثة له -رحمه الله- للقيام بالدعوة
التي أخذت على عاتقها نشر عقيدة التوحيد ومحاربة
خرافات الشرك المخالفة للنقل والعقل ، والمتأمل في
ما كتبه إمام الدعوة في مصنفاته وعلى وجه

¹(?) الدرر السنية : (2/15) .

²(?) انظر: الضياء الشارق لابن سحمان ص210 وما بعدها ، مؤلفات
السعدي (291-5/1/290) ، توضيح الكافية الشافية ص142-143 ، وسيأتي
مزيد بيان لهذه المسألة في هذا المبحث .
641

الخصوص "كتاب التوحيد" يلحظ اعتناؤه بهذا الجانب ، فقد عقد -رحمه الله- أبواباً في التحذير من الكهانة⁽¹⁾، والعرافة⁽²⁾، والتنجيم⁽³⁾، والطيرة⁽⁴⁾، والتعلق بالرقى والتمايم الشركية إلى غير ذلك من أفعال الشرك والخرافة المخالفة للعقل الصحيح ، وهو ما انتهجه أئمة الدعوة من بعده مستدلين على ذلك بالأدلة النقلية والعقلية⁽⁵⁾، وهذا مما يظهر منزلة العقل لديهم وحرصهم

¹(?) الكهانة : هي عمل الكاهن ، وهو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ، ويدعي معرفة الأسرار . انظر: النهاية في غريب الأثر (215-4/214) ، لسان العرب (13/363) .

²(?) العرافة : هي عمل العراف ، وهو الذي يدعي علم الغيب الذي استأثر الله تعالى به . انظر: النهاية في غريب الأثر (3/218) .

³(?) التنجيم : عمل المنجم ، والمنجم والمتنجم والنجم الذي ينظر في النجوم ، بحسب مواقيتها وسيرها ، ويدعي أنه يستطلع من ذلك أحوال الكون. انظر: المعجم الوسيط ص1499 .

⁴(?) الطيرة : بكسر الطاء وفتح الياء ، وقد تسكن ، هي: التشاؤم بالشيء 0 وهو مصدر: تطير0 وأصله فيما يقال التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما ، وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم فنفاه الشرع وابطله . انظر: النهاية في غريب الأثر (3/152) ، لسان العرب (4/512) .

⁵(?) انظر: كتاب التوحيد : باب: ماجاء في الكهان ، وباب: ماجاء في الطيرة ، وباب: ماجاء في التنجيم ، وباب: ماجاء في الاستسقاء بالأنواء ص 76-87 . وانظر شروح هذه الأبواب ضمن شروح كتاب التوحيد: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله ، وفتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن ، وإبطال التنديد للشيخ حمد بن عتيق ، وحاشية كتاب التوحيد

على سلامته من كل ما يفسده من أمور الوهم والخرافة
والشعوذة كما هو المنهج الشرعي.

5- تأكيدهم على نبذ التقليد المخالف للعقل وإعمال
الاجتهاد الصحيح .

وهذا مما يقرره أئمة الدعوة -رحمهم الله- في مؤلفاتهم ،
وللشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- رسالة قيمة في مسألة
"التقليد والاجتهاد" بين من خلالها: أن التقليد بعد قيام
الحجة وظهور الدليل لايجوز بإجماع المسلمين ، كما أن
التقليد مع القدرة على النظر والاستدلال مذموم أيضاً ،
وإنما يسوغ التقليد للعامي عند عجزه عن معرفة الدليل⁽¹⁾.

ويقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ :
(فاعلم أن مستند المسلمين في العقائد ومرجعهم في
أصول الدين وفروعه إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله،
وإجماع من سلف من علماء الأمة. وأن التقليد في باب
أصول الدين، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن
محمدًا رسول الله لا يفيد ولا يجدي عندهم، وإن كان
المقلّد - بفتح اللام - فاضلاً عالماً في نفسه... والمسائل
التي يسقط الذم عن المخطئ فيها إذا اجتهد واتقى الله ما

للشيخ ابن قاسم ، والدر النضيد للشيخ سليمان ابن حمدان .

¹(?) انظر: الشيخ حمد بن معمر ، رسالة في الاجتهاد والتقليد ، تحقيق:

د.عوض القرني ، ص42-45 .

استطاع هي المسائل الاجتهادية ، أي التي يسوغ الاجتهاد فيها أو ما يخفى دليله في نفسهن، ولا يعرفه إلاّ الآحاد؛ بخلاف ما علم بالضرورة من دين الإسلام، كمعرفة الله بصفاته وأسمائه وأفعاله وربوبيته ومعرفة ألوهيته وكتوحيده بأفعال العبد وعباداته؛ فأى اجتهاد يسوغ هنا وأي خفاء ولبس فيه؟. وليس يصح في الأذهان شيء *** إذا احتاج النهار إلى دليل) (1).

وينبغي أن يعلم هنا أن أئمة الدعوة وإن كانوا يقررون منزلة العقل الصحيح ودلالته على الأمور النافعة ، بل وحتى الشرعية على سبيل الإجمال كوجود الخالق عز وجل وعلوه على خلقه ، وثبوت النبوة وصدق ما جاءت به الرسل ، وضرورة الحساب والجزاء إلى غير ذلك ، إلا أن هناك أموراً لا يمكن للعقل أن يستقل بمعرفتها وذلك كتفاصيل الأمور الإلهية وتفاصيل العبادات ، فإنها لا تعلم إلا بالخبر المجرد عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

ولهذا يقول الشيخ السعدي رحمه الله :
(العقل وحده لا يستقل بمعرفة الله ، ولا يعرف عبادته وتفاصيلها ، ولا تفاصيل اليوم الآخر ، حتى يهتدي بنور الوحي الذي أوحاه الله إلى رسوله ، ويكون له قلب يجعل

¹(?) منهج التأسيس والتقديس : ص18 ، وانظر: الرسائل والمسائل النجدية (3/35) .

الأفكار والتصورات إرادات وهمماً تحت صاحبها على اختيار
النافع على الضار ، والخير على الشر ، والهدى على
الضلال ، والأخلاق الجميلة على ضدها ⁽¹⁾ .
ولهذا كان من علامات المنحرفين في أديانهم اغترارهم
بعقولهم وآرائهم واحتقارهم لعقول صفوة الخلق من
الأنبياء والمرسلين واتباعهم أهل الهدى ، دافعهم في هذا
الكبر ، وجحد فضل من سبقهم ⁽²⁾ ، حتى أورثهم ذلك الحيرة
والاضطراب التي وقع فيها هؤلاء بسبب نبذهم للوحي
واعتمادهم على عقولهم فقط ⁽³⁾ .

مكانة الأدلة العقلية :

ينبغي أن يعلم أولاً أن الأدلة العقلية ليست على رتبة
واحدة فإن منها الصحيح ومنها ما ليس كذلك . فما اتفق
عليه العقلاء فإنه يؤخذ به ويعتد به ، وما خالف الكتاب
والسنة مما يُزعم أن العقل دل عليه فليس بصحيح ، وليس
هو حجة عقلية ، بل هو من قبيل الأوهام والخيالات
والظنون .

¹ (?) مؤلفات السعدي : (5/1/278) .

² (?) انظر: المرجع السابق (5/1/303) .

³ (?) انظر: الدرر السنية (42-3/41) عن الشيخ عبدالله بن محمد بن
عبد الوهاب .

وعليه فلا يصح الطعن في جنس الأدلة العقلية ، كما لا يجوز قبولها بإطلاق ، بل الصحيح منها يقبل ، والباطل منها يرد ، ومثل هذا الأدلة الشرعية المنسوبة إلى الرسول ﷺ ، فليس كل ما نسب إليه يؤخذ به ، بل لابد من ثبوت صحة سنده ، وإلا ففي الأحاديث ما هو ضعيف ، وفيها ما هو موضوع مكذوب⁽¹⁾.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (واعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية ، ولا فيما علم العقل صحته ، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة ، وليس في ذلك -ولله الحمد- دليل صحيح في نفس الأمر ، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء ، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل)⁽²⁾.

ويقرر أئمة الدعوة أن الشرع قد جاء بالأدلة العقلية الصحيحة بل يعتقدون أن القرآن -بأمثاله المضروبة وبراهينه القاطعة- قد جاء بخلاصة الأدلة العقلية على أحسن وجه.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (الذي عليه السلف : أن الله بين من الأدلة العقلية ، التي يحتاج إليها في العلم بذلك ، ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره ، ونهاية ما

¹(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (469/16-470) .

²(?) درء تعارض العقل والنقل : (1/194) .

يذكرونه ، جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه كالأمثال
المضروبة ، والبراهين القاطعة ، والاعتقاد الصحيح ، لا يثبت
بمجرد الأدلة العقلية ، بل الأدلة الشرعية التي يفرق بها
بين المؤمن والكافر⁽¹⁾.

تقديم النقل على العقل عند أئمة الدعوة :

العقل عند أئمة الدعوة وإن كان له منزلته ومكانته اللائقة
به - كما تقدم - إلا أنه في المسائل الشرعية تابع مصدق لما
جاء به النقل الصحيح .

يقول الشيخ سليمان بن سحمان في رده على الزهاوي -
حين انتقد أئمة الدعوة لتقديمهم النقل على العقل- : (وأما
قوله : " الثاني : تقدم النقل على العقل " . فأقول : وهذا أيضاً
مما ندين الله به ونعتقده ، ومن لم يقدم النقل على العقل
فما آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، ومع ذلك نقول : إن
العقل الصحيح لا يخالف النقل الصحيح ، فإن اختلفا فالعقل
إما فاسد ، أو النقل غير صحيح ولا صريح . وأما عدم جواز
الرجوع إليه في الأمور الدينية فما ذاك إلا لمخالفة النقل
الصحيح الصريح ، وأما إذا وافق النقل فلا مانع من جوازه
عندنا ، بل نعتقد ذلك ونعتمده⁽²⁾ .

¹ (?) حاشية الدرة المضية : ص 47 .

² (?) الضياء الشارق : ص 210 .

ويقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن العقل الصحيح لا يعارض النقل الصحيح ، وذلك أن العقل عندهم له مع النقل ثلاث مقامات :

- 1- إما أن يشهد بما دل عليه الشرع ، بما يراه من محاسن الدين وبناء أحكامه على تحصيل المصالح وتكميلها ، وعلى دفع المفاسد وتقليلها حسب الإمكان ، وبيان أن هداية الدين وإرشاداته تجري مع الوقت والزمان لا تتغير ولا يحصل الرشد بغيرها .
 - 2- وإما أن لا يهتدي العقل لمعرفة تفاصيلها ، كأمر الغيب والبرزخ والجنة والنار وأحوال يوم القيامة مما لا يهتدي العقول إليه لا إجمالاً ولا تفصيلاً إلا بالوحي السماوي ، والعقل فيها يخضع ويسلم للسمع لتيقنه صدق الشارع وأنه لا يقول إلا الحق .
 - 3- وإما أن يأتي الشرع بما تحار فيه العقول ولا تعرف وجهه ولا حكمته وهذا النوع سماه الفقهاء تعبداً⁽¹⁾ .
- فهذه الأمور الثلاثة هي التي ترد الشرائع بها ، وأما ورودها بأمر يشهد العقل الصريح ببطلانه وإحالاته فهذا من المحال الممتنع لأن الحق لا يتعارض ، والأمور اليقينية لا تتناقض .
- وحيث وقع الظن في شيء من أمور الشرع تناقض ومناقضة للعقل فهو لأحد أمرين لا ثالث لهما :

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص 142-143 .

الأول : إما أن العقل فاسد ، يظنه صاحبه معقولاً وحقيقة وهو خيال لاحقيقة له.

الثاني : وإما أن النقل غير صحيح ، والنقل غير الصحيح ليس من الشرع .

وإذا بنى العبد إيمانه على هذا الأصل العظيم فقد استقام إيمانه وتم يقينه ، واهتدى للحقائق الصحيحة ، وسلك أحسن الطرائق المريحة ، ومتى سلك الطريق المخالف لهذا فهو ضال زائع⁽¹⁾.

ولما جعل المتكلمون العقل طريقاً لمعرفة صحة النقل ، وأوجبوا بناء على ذلك تقديم العقل على النقل عند التعارض ، وصيروا ذلك قانوناً يسيرون عليه ، ويتسلطون به على النصوص النقلية بالتأويل الفاسد تارة وبالتفويض أخرى⁽²⁾، تصدى لهؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص142-143 ، وأيضاً : الضياء الشارق لابن سحمان ص218 ، وحاشية الدرة المضية لابن قاسم ص30 .

²(?) وقد نص عليه الرازي في أساس التقديس ص(130) بقوله : (اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة: إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال . وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال . وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على محمد ﷺ ولو جوزنا

في كتابه العظيم : ((درء تعارض العقل والنقل)) مبيناً بدلائل منهجية ، وأدلة وبراهين نقلية وعقلية ، استحالة تعارض العقل مع النقل ، بل إن الدلائل تجتمع على توافق النقل الصحيح والعقل الصريح ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة .

وقد أعاد أئمة الدعوة -رحمهم الله- صياغة ما طرحه شيخ الإسلام بما يناسب ظروف بيئتهم ، وأحوال مخالفيهم ، فأجابوا عن شبهة "ضرورة تقديم العقل على النقل" وفندوها من عدة أوجه ، فمن ذلك ما ذكره الشيخ سليمان بن سحمان في قوله :

(إذا تعارض النقل والعقل ، وجب تقديم النقل ، لأن العقل مصدق للنقل في كل ما أخبر به ، والنقل لم يصدق العقل في كل ما أخبر به ، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل ، فالواجب رد ما اشتبه إلى نصوص الكتاب والسنة ، ولا يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات

القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة فثبت أن القدح لتصحيح النقل يفضي إلى القـدح في العقل والنقل معاً وإنه باطل. ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة ، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها ... فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات) .

الفاسدة، أو بقول من يقول: العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل، والعقل أصل النقل ، فإذا عارضه قدمنا العقل. وهذا لا يكون قط، لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك، فإن كان النقل صحيحاً فذلك الذي يدعي أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك، وإن كان النقل غير صحيح، فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً⁽¹⁾.

وقد أورد الشيخ ابن سحمان -رحمه الله- وجهاً عقلياً يظهر من خلاله وجوب تقديم النقل على العقل عكساً به قانون المتكلمين الذي أوجبوا لأجله تقديم العقل على النقل . حيث ذكر أنه : "إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل . لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع للنقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل قد دل على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه، وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة

¹(?) الضياء الشارق : ص218 .

لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً لم يلزم أن يتبع بحال، فضلاً عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحاً في العقل⁽¹⁾.

وخلص الشيخ من هذا الاستدلال إلى أن : "الواجب كمال التسليم للرسول ﷺ ، والانقياد لأمره ، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمله بشبهة أو شك ، أو نقدم عليه آراء الرجال"⁽²⁾.

وقد مثل ابن سحمان -رحمه الله- لحال العقل مع النقل بالمثل المضروب عند أهل السنة والجماعة⁽³⁾: الذي يصور حال العقل مع النقل بحال "العامي المقلد مع العالم المجتهد" ، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العامي يمكنه أن يصير عالماً، ولا يمكن للعالم أن يصير نبياً رسولاً، فإذا عَرَفَ العامي المقلد عالماً فدل عليه عامياً آخر، ثم اختلف المفتي

والدال، فإن المستفتي يجب عليه قبول قول المفتي دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معي دون المفتي، لأنني أنا الأصل في علمك بأنه مفتي، فإذا قدمت قوله على قلبي ،

¹(?) الضياء الشارق : ص318-319 ، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (171-1/170) .

²(?) الضياء الشارق : ص319 .

³(?) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/137)ـ ، والصواعق المرسله لابن القيم (808-3/809)ـ ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (306-1/305) .

قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفتٍ، فلزم القدح في فرعه. فيقول له المستفتي: أنت لما شَهِدْتَ له بأنه مُفْتٍ، ودلت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعين لا يستلزم موافقتك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفتٍ. هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يخطئ ، والعقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له، والانقياد لأمره⁽¹⁾.

ويؤكد الشيخ السعدي -رحمه الله- ما تقدم بقوله : (وقول بعضهم : إذا تعارض العقل والشرع قدمنا العقل . هذا جهل عظيم بما دلت عليه عقول العقلاء ، فإن العقل مؤيد للشرع ، شاهد له ، وهل يظن العاقل أن الشارع الحكيم يحكم بأحكام تخالف العقل الصحيح ، فضلاً عن أن يخبر بأخبار ينافيها الواقع؟. سبحانه هذا بهتان عظيم ، ولهذا ينه الله العقول والفطر على المطالب العظيمة والتوحيد والنبوة والمعاد)⁽²⁾.

¹(?) انظر: الضياء الشارق ص319-320 .

²(?) مؤلفات السعدي : (290-5/1/291) وانظر: (381-5/2/382) . ، وللتوسع في الرد على شبهة المتكلمين في تقديم العقل على النقل ، انظر: "درء تعارض العقل والنقل" لابن تيمية فهو أصل عظيم في الرد على هذه الشبهة ، وأيضاً الصواعق المرسله لابن القيم (3/796) ومابعدا .

الاستدلال العقلي على مسائل الاعتقاد :

لما كانت الأدلة العقلية النقلية قد جاءت بخلاصة الأدلة العقلية التي يذكرها العقلاء مع سهولة مقدماتها وسلامة نتائجها فقد حرص أئمة الدعوة على الاستدلال بها ، بل وتقديمها على الأدلة العقلية المحضة التي يكثر المتكلمون والنظار من الاستدلال بها مع أنها في غالبيتها لا تخلو من مقال بل فيها من المقدمات والنتائج الفاسدة الشيء الكثير⁽¹⁾.

فمن أعظم القضايا العقدية التي استدل عليها أئمة الدعوة بالأدلة العقلية ما يتعلق بتوحيد الله تعالى والتحذير مما يناقضه من مسائل الشرك .

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي مبيناً الدلالة العقلية في القرآن على إثبات توحيد الله تعالى: (أما التوحيد فانظر إلى هذا الحصر العقلي الذي يفهمه كل أحد ، ويعترف به كل أحد ، إلا من كابر الحس والواقع ، حيث قال للمتكبرين : **چ فف فف فف قق چچ چچ چچ جج جج الطور**: ٣٥ - ٣٦ . فإن كل أحد يعلم علم يقين أنهم قد خلقوا وأنهم لم يخلقوا أنفسهم ، فإن هذه أعظم المحالات ، ولا وجدوا من غير موجد ،

¹(?) انظر: حاشية الدرة المضية لابن قاسم ص 47 .

فتعين أن الله هو الذي خلقهم ، فاضطر العقول إلى الاعتراف بهذا الأمر البين الواضح ⁽¹⁾ ثم يضيف رحمه الله : (وكذلك دلهم دلالة عقلية على توحيده ، وأنه لا يستحق العبادة والتأله إلا هو ، بأنه هو المتفرد بالخلق للمخلوقات وتديرها ورزقها وتسخيرها وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، فمن كان هذا وصفه المعترف به بين الخليقة : برها وفاجرها ، كان من المعلوم بالعقل والفطرة أنه الواحد الذي لا يستحق العبادة إلا هو ... وأدلة التوحيد العقلية كثيرة جداً ، بل جميع الموجودات وحركاتها وصفاتها وتنقلاتها كلها براهين على توحيده) ⁽²⁾ .

واستعمال الأدلة العقلية عند أئمة الدعوة له أمثلة عديدة ، سأقتصر فيما يلي منها على الاستدلالات الواردة في باب "الصفات" حيث كثر المخالفون فيه ممن استدلوا على انحرافاتهم البدعية في هذا الباب بشبه ظنوها أدلة عقلية صحيحة.

¹ (?) مؤلفات السعدي : (5/1/492) .

² (?) المرجع السابق : (5/1/493) ، وانظر استدلالاته العقلية الأخرى: براهين الرسالة العقلية : (494-5/1/493) ، براهين المعاد العقلية : (5/1/494) ، براهين وحدانية الله وربوبيته وألوهيته : (547-5/1/533) ، والأدلة العقلية على دوام أفعال الله في توضيح الكافية الشافية ص 19 . وانظر: الدرر السنية (2/78) عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب في أن العقل دال على التوحيد ونبذ الشرك .

فيقرر أئمة الدعوة في هذا الباب ابتداء : أن الرسول ﷺ إذا أخبرنا بشيء من صفات الله ، وجب علينا التصديق به ، وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا ، ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله فيهم : ﴿يَبْذُرُونَ بَذْرَهُمْ فِي الْأَنْعَامِ﴾ ١٢٤. ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقية غير مؤمن بالرسول ﷺ ولا متلق عنه الأخبار بشأن الربوبية ، ولا فرق عنده أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به ، فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به (1).

كما يقرر الأئمة رحمهم الله : أن النبي ﷺ قد بين لأئمة جميع ما يتعلق باب معرفة الله بأسمائه وصفاته ، وأنه ﷺ قد وضع لأئمة الطريق الحق في هذا الباب ، مستدلين على ذلك بالأدلة النقلية والعقلية . ووجه دلالة العقل في ذلك : أن النبي ﷺ قد بين لأئمة جميع ما أنزل إليه من ربه حتى دقائق الأمور كآداب الخلاء ، فمن المستحيل في العقل - والحال هذه- أن يكون ﷺ قد قصر في أعظم الأبواب ، وهو ما يتعلق بمعرفة الخالق تعالى فلم يبين لأئمة المذهب الحق فيه (2).

¹ (?) انظر: مؤلفات السعدي (5/2/301) .

² (?) انظر: الدرر السنية (39-3/38) الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب ، وأيضاً : الدرر السنية: (1/505) عن الشيخ عبدالرحمن بن

كما يعتقد أئمة الدعوة : أن الأدلة العقلية دالة على ثبوت الصفات لله تعالى ، لأن الصفات الإلهية كمال لانقص فيه ، والله سبحانه مستحق لجميع أنواع الكمال ، ولهذا كان نفي الصفات عن الله انتقاص لكمال الله تعالى وجلاله .
يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (وأما من ناحية العقل: فإن العلو صفة كمال وعكسه صفة النقص ، والعقل يقضي بأن الله موصوف بصفات الكمال والجلال على وفق ما جاء في الكتاب والسنة)⁽¹⁾ .

ودليل "العقل" عند أئمة الدعوة : دال على "تنزيه الله سبحانه عن مماثلة أحد من خلقه" ، حيث إن المثلين: يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويجب له ما يجب له ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، فلو كان المخلوق مماثلاً للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع ، والخالق يجب وجوده وقدمه ، بخلاف المخلوق الذي يستحيل وجوب وجوده وقدمه ، بل يجب حدوثه وإمكانه ، فلو كانا متماثلين للزم اشتراكهما في ذلك⁽²⁾ .

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله : (وكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإن الله منزّه عنه حقيقة ، فإنه ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإن الله منزّه عنه حقيقة ، فإنه ¹ (?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (1/136) ، وانظر الدرر السنية : (310-3/309) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ، والتحفة المهدية لابن مهدي ص198 .

² (?) انظر: طريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي ص(43-44) .

سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ، ويمتنع عليه
الحدوث لامتناع عدم عليه ، واستلزام الحدوث سابقة
العدم ، ولافتقار المحدث إلى محدث ، ولوجوب وجوده
بنفسه سبحانه وتعالى. ومذهب السلف هذا بين التعطيل
والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه كما لا
يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ،
أو وصفه به رسوله (١) .

ولما زعم كل واحد من المتكلمين أن ما أثبتوه في باب
الأسماء والصفات قد دل عليه "الدليل العقلي" بخلاف
مانفوه فإن العقل لم يدل على إثباته⁽²⁾، أجاب أئمة الدعوة
-رحمهم الله- على هذه الشبهة بجوابين عقليين :
أحدهما: أن عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول
المعين ، فهب أن ما سلكتموه من الدليل العقلي لا يثبت
ذلك فإنه لا ينفيه ، وليس لكم أن تنفوه بغير دليل لأن
النافي عليه الدليل كما على المثبت والسمع قد دل عليه ،
ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي فيجب إثبات ما
أثبتته الدليل السالم عن المعارض المقاوم .

¹(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (13/132) ، وانظر: الضياء
الشارق لابن سحمان ص180 .

²(?) انظر: المواقف للإيجي (3/313) ، مقالات الإسلاميين للأشعري (525)
، مجموع الفتاوى (3/18) .

الثاني: أن يقال يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما اثبتتم به تلك من العقليات⁽¹⁾.

فالأشاعرة -على سبيل المثال- لما أثبتوا الصفات السبع :
القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام-
قالوا: أثبتنا هذه الصفات لأن العقل دل على إثباتها مع
النقل ، فان الفعل الحادث دل على القدرة ، والتخصيص
دل على الإرادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذا الصفات
مستلزمة للحياة ، والحي لا يخلو عن السمع والبصر
والكلام أو ضد ذلك⁽²⁾.

فيجاب عليهم بأن يقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل
على الرحمة كدلالة التخصيص على المشيئة ، وإكرام
الطائعين يدل على محبتهم ، وعقاب الكافرين يدل على
بغضهم ، كما قد ثبت بالشهادة والخبر عن إكرام أوليائه
وعقاب أعدائه ، والغايات الموجودة في مفعولاته
ومأموراته من العواقب الحميدة تدل على حكمته البالغة
، كما يدل التخصيص على المشيئة وأولى لقوة العلة
الغائية⁽³⁾ ، ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في

¹ (?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/58) .

² (?) انظر: مجموع الفتاوى : (3/18) .

³ (?) العلة الغائية : ما يوجد الشيء لأجله . انظر: التعريفات للجرجاني

المخلوقات من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة⁽¹⁾.

الفصل الثاني : البراهين النقلية .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : قياس الأولى .

المبحث الثاني : الموازين القرآنية .

¹ (?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (59-2/58) ،

والعقد الثمين لابن غنام (158) ، ومجموع الفتاوى (19-3/18) .

المبحث الثالث : دليل اللزوم .

الفصل الثاني : البراهين النقلية .

تمهيد :

البراهين جمع برهان ، وهو الحجة الفاصلة بينة ، ويعتبر فيه وصف الإيضاح والبيان ، ولهذا جعل خاصاً بالقطعي من الأدلة ، وفي الحديث : ((والصدقة برهان...))⁽¹⁾ ، أي حجة ودليل لطالب الأجر لأنها فرض يجازي الله به⁽²⁾.

¹ (?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الطهارة ، باب: فضل الوضوء (1/203) برقم (223) .

² (?) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (6/157) ، ولسان العرب لابن منظور (13/51) ، والنهاية في غريب الأثر لابن الأثير (1/122) .

يقول الراغب الأصفهاني : (البرهان بيان للحجة ، وهو
فعلان مثل الرجحان... فالبرهان أكد الأدلة وهو الذي
يقتضي الصدق أبداً ، لامحالة ، وذلك أن الأدلة خمسة
أضرب : دلالة تقتضي الصدق أبداً ، ودلالة تقتضي الكذب
أبداً ، ودلالة إلى الصدق أقرب ، ودلالة إلى الكذب أقرب ،
ودلالة هي إليهما سواء ، قال تعالى: ﴿بَلِّغْهُنَّ أَمَّا الْبُكَرَةَ﴾
١١١ ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الأنبياء: ٢٤ ، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ النساء: ١٧٤ (1) .

وأما البرهان في الاصطلاح :

فيعرفه الجرجاني بقوله: (البرهان: هو القياس المؤلف
من اليقينيات سواء كانت ابتداء ، وهي الضروريات ، أو
بواسطة وهي النظريات.) (2) .

ويقول المناوي⁽³⁾ في التعاريف : (البرهان: كالرجحان علم
قاطع الدلالة غالب القوة بما تشعر به صيغة الفعلان ...

¹ (؟) المفردات في غريب القرآن : ص 45 .

² (؟) التعريفات : ص 64 ، وانظر: الكليات للكفوي : ص 248-249 .

³ (؟) محمد بن عبدالرؤوف بن تاج العارفين الحدادي ثم المناوي ، القاهري ،
زين الدين ، من كبار العلماء بالدين والفنون. انزوى للبحث والتصنيف ،
وكان قليل الطعام كثير السهر ، فمرض وضعفت أطرافه ، فجعل ولده تاج
الدين محمد يستملي منه تأليفه ، حتى بلغت تأليفه ثمانين مصنفاً ، عاش
في القاهرة وتوفي بها. من مصنفاته الكثيرة : "كنوز الحقائق" في الحديث ،
"التيسير" في شرح الجامع الصغير اختصره من شرحه الكبير "فيض
القدير" ، "التوقيف على مهمات التعاريف" . توفي سنة 1031 هـ انظر:
الأعلام (6/204) ، معجم المؤلفين (2/143) .

وفي عرف الأصوليين البرهان: ما فصل الحق عن الباطل وميز الصحيح عن الفاسد بالبيان الذي فيه ، وعند أهل الميزان: قياس مؤلف من اليقينيات سواء كانت ابتداء وهي الضروريات أو بواسطة وهي النظريات (¹). والذي يتلخص مما تقدم في اللغة والاصطلاح : أن البرهان: هو الدليل الصحيح المقرون بالحجة. ولذا كان أؤكد الأدلة ، ويدخل فيه القياس الصحيح المؤلف من اليقينيات .

ولما كان البرهان أكد الأدلة بل هو الدليل الذي يقتضي الصدق أبداً ، فإننا نجد أن الله تعالى ذكره بدلاً عن مسمى الدليل في مواضع من كتابه كما في قوله تعالى : ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَ مَن يَشَاءُ﴾ البقرة: ١٢٩ (²).

وفي هذا الفصل سيتناول البحث أهم البراهين النقلية التي استدل بها أئمة الدعوة رحمهم في تقرير توحيد الأسماء والصفات ، وهي ثلاثة براهين :

- قياس الأولى المستعمل في حق الله تعالى.
- والموازين القرآنية .
- ودليل اللزوم .

¹ (?) محمد بن عبدالرؤوف المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية ، ص123.

² (?) وانظر أيضاً كلمة (برهان) في المواضع التالية : النساء/174 ، يوسف/24 ، الأنبياء/24 ، المؤمنون/117 ، النمل/64 ، القصص/32 و75 .

663

المبحث الأول : قياس الأولى .

القياس في اللغة :

تقدير الشيء بالشيء⁽¹⁾ أو تقدير الشيء بمثله⁽²⁾.

وأصله من قاس الشيء يقيسه قياساً و قياساً إذا قدره على مثاله. والمقياس المقدار ، وهو ما قيس به. ويقال: هذه خشبة قيس أصبع ، أي قدر أصبع ، ويقال: قايست بين شيئين إذا قدرت بينهما⁽³⁾.

وهذا شامل للأمور الحسية والمعنوية ، فالقياس يتطلب أمرين : مقيس ومقيس عليه أو به .

القياس في اصطلاح أهل السنة :

مصطلح القياس لم يرد فيه مدح ولا ذم لا في كتاب ولا سنة ، وذلك لانقسامه إلى حق وباطل.

فالحق منه هو القياس الصحيح الذي أرشد الله عباده إليه ، حيث أمر بالاعتبار فقال: ﴿وَالْعَبْرُورَ مِمَّنْ يَبْغُونَ الْعِلْمَ بِأَعْيُنِهِمْ﴾ الحشر: ٢. والاعتبار

هو العبور من الشيء إلى نظيره ، كما ضرب الأمثال فقال:

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (5/40) .

²(?) انظر: مختار الصحاح للرازي ص 262 .

³(?) انظر: لسان العرب لابن منظور (6/187) .

والقياس الصحيح يكون في أمور الشرع كما يكون في أحكام العقل ، إذ هو ينقسم إلى : « عقلي: وهو ما يكتفى به بالعقل. وإلى شرعي: وهو ما لا بد فيه من أصل معلوم بالشرع»⁽²⁾. ولعل ما يتعلق بهذا البحث هو القياس العقلي، إذ القياس الشرعي محله كتب الفروع.

هو جملة الأقيسة العقلية « المتضمنة للتسوية بين المتماثلين، والفرق بين المختلفين »⁽³⁾.

2(?) مجموع الفتاوى (9/259).

وهذا النوع من القياس منه ما هو قياس تمثيل: وهو إلحاق الشيء بنظيره⁽¹⁾، ومنه ما هو قياس شمول: وهو إدخال الشيء تحت الحكم العام الذي يشمل⁽²⁾.

ولقد جاء عن السلف ذم القياس والنهي عنه ، من مثل ما روى الدارمي بسنده عن ابن سيرين⁽³⁾ في قوله: (أول

³(?) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص(383) ، وانظر: مجموع الفتاوى (13/19)، ودرء تعارض العقل والنقل (7/343).

¹(?) قياس التمثيل: هو المعروف عند أهل الأصول والكلام، ويسميه الأصوليون قياسًا وإلحاقًا للفرع بالأصل، ويسميه المتكلمون قياس الغائب على الشاهد. وسيأتي بيانه في الفصل الثالث من هذا الباب وبيان خطأ المتكلمين في حصرهم قياس الغائب على الشاهد في قياس التمثيل هذا . انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية ص (159)، مجموع الفتاوى (14/54) ، (19/17).

²(?) قياس الشمول: وهو المعروف عند أهل المنطق، حيث يؤلف على شكل مقدمات ونتيجة. انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية (159)، ومجموع الفتاوى (1/47)، (14/54)، (19/17).

³(?) محمد بن سيرين البصري ، الأنصاري مولا هم ، أبو بكر ، فقيه ، محدث ، مفسر ، معبر للرؤيا . ولد بالبصرة سنة 33هـ ، تفقه ، وروى الحديث عن أبي هريرة وابن عباس وأنس بن مالك وغيرهم من الصحابة ، وروى عنه قتادة وأيوب ويونس بن عبيد وغيرهم ، واشتهر بتعبير الرؤيا ، واستكتبه أنس بن مالك بفارس. توفي سنة 110هـ انظر: صفة الصفوة (3/241) سير أعلام النبلاء (4/606) البداية والنهاية (9/267) .

من قاس إبليس، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس
(1).

ويقول الحافظ ابن عبد البر في حق الله تعالى: (ليس
كمثله شيء من خلقه، ولا يقاس بشيء من بريته، لا يدرك
بقياس، ولا يقاس بالناس، لا إله إلا هو) (2). وهذا محفوظ
عن أئمة أهل السنة عامة (3).

وكما جاء عنهم ذم القياس ، فقد جاء عنهم استعمال
القياس في مواضع ، ولا شك أن ما ذمموه خلاف ما
استعملوه ، فالقياس الذي ذمموه هو القياس البرهاني
المستعمل في العلم بالله من قياس شمول أو تمثيل، فإن
الله لا مثل له فيقاس به، ولا يدخل هو وغيره تحت قضية
كلية يستوي أفرادها، ولهذا لما سلك أهل الكلام مثل هذه
الأكيسة في هذا الباب ضلوا وأضلوا (4).

¹ (?) أخرجه الدارمي في سننه (1/76) برقم (189) .

² (?) التمهيد (7/135)، وانظر: ص (136، 145).

³ (?) انظر: الحسن بن علي البرهاري ، شرح السنة ، تحقيق: د. محمد
سعيد القحطاني ، ص 24 ، ومجموع الفتاوى (3/130) .

⁴ (?) انظر: مجموع الفتاوى (3/297)، درء تعارض العقل والنقل (1/29) ،
7/323، 362 ، والرد على المنطقيين ص (150)، وشرح العقيدة الأصفهانية
(49)، ومحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية
العلم والإرادة ، (2/76) . وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (1/87) .

يقول أبو يوسف القاضي⁽¹⁾: (أمرنا الله أن نوحده، وليس التوحيد بالقياس، لأن القياس يكون في شيء له شبه ومثل، والله لا شبه له ولا مثل تبارك الله أحسن الخالقين)⁽²⁾.

وأما القياس الذي سلكه السلف من القياس العقلي فهو " قياس الأولى " ، إذ القياس « تارة يعتبر فيه القدر المشترك من غير اعتبار الأولوية ، وتارة يعتبر فيه الأولوية فيؤلف على وجه قياس الأولى ، وهو وإن كان قد يجعل نوعًا من قياس الشمول والتمثيل فله خاصة يمتاز بها عن سائر الأنواع ، وهو أن يكون الحكم أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه»⁽³⁾.

¹(?) يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصاري ، الكوفي ، البغدادي ، أبو يوسف ، فقيه ، أصولي ، مجتهد ، محدث ، حافظ ، عالم بالتفسير والمغازي وأيام العرب. ولد بالكوفة سنة 113هـ، وتفقه على أبي حنيفة ، وسمع من عطاء بن السائب وطبقته ، وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وولي القضاء ببغداد لثلاثة من الخلفاء العباسيين المهدي والهادي وهارون الرشيد ، ودعي بقاضي القضاة . من آثاره : "كتاب الخراج" ، "المبسوط في فروع الفقه الحنفي" ، "أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة". توفي ببغداد سنة 182هـ . انظر: تاريخ بغداد (14/242) . المنتظم (9/71) ، شذرات الذهب (1/298) .

²(?) رواه عنه أبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (1/124) .

قال تعالى: چ د گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ چ النحل: ۶۰ . وقال سبحانه : چ ق ق ق ق ق ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج الروم: ۲۷ .
يقول ابن جرير: (يقول:(گ گ گ) وهو الأفضل ، والأطيب ،
والأحسن ، والأجمل ، وذلك التوحيد والإذعان له بأنه لا إله
غيره)^(۴).

وقال ابن كثير : (كِبْكَبٌ) أي الكمال المطلق من كل وجه (5)

وقد وفق ابن القيم -رحمه الله- بين أقوال المفسرين في معنى المثل الأعلى فقال: (المثل الأعلى يتضمن الصفة العليا ، وعلم العالمين بها ، ووجودها العلمي ، والخبر عنها وذكرها ، وعبادة الرب سبحانه بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكره)⁽²⁾.

فله -سبحانه- من كل صفة كمال أعلاها ، ومن كل معنى حسن أتمه ، وهذا هو قياس الأولى.

تعريف قياس الأولى:

يقول شيخ الإسلام في تعريفه : (هو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه)⁽³⁾.

⁵(?) تفسير القرآن العظيم : (2/574).

²(?) الصواعق المرسله : (3/1034) وانظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (144-145) .

³(?) التدمرية لابن تيمية ص(50)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (1/29-30)، (7/154، 323، 362)، وبيان تلبيس الجهمية (1/327-328)، والرد على المنطقيين ص(350)، وشرح العقيدة الأصفهانية (49)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص122، الصواعق المرسله لابن القيم (1/428-433)، (3/1030-1036)، ومفتاح دار السعادة (2/76).

فأثبت ﷻ رؤية الله سبحانه مع عدم الإحاطة بضرب المثل بالقمر ، ثم بين أن الله ﷻ أجل وأعظم ، أي أن له المثل الأعلى⁽¹⁾.

وقد سلك السلف طريقة الكتاب والسنة في الاستدلال بقياس الأولى ، كما جاء عن الإمام أحمد استدلاله "بقياس الأولى" على إحاطة علم الله بجميع المخلوقات، مع كونه بائنًا عنهم وفوق عرشه. كما يقول رحمه الله :

(ومن الاعتبار في ذلك ، لو أن رجلاً كان في يديه قدح من قوارير وفيه شراب صاف ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح ، فالله وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى، لو أن رجلاً بنى دارًا بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره، وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار. فالله وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع

الجهمية (1/64) برقم (180) ، وأحمد في مسنده (4/12) برقم (16243) وحسن إسناده الألباني في سنن أبي داود برقم (4731) .

¹(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (5/107).

خلقه، وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء
مما خلق (1).

موقف أئمة الدعوة من القياس :

لقد واجه أئمة الدعوة -رحمهم الله- دعوى من خصومهم مفادها أنهم ينكرون القياس مطلقاً ولا يستدلون به (2).
وقد استدعى ذلك الرد من أئمة الدعوة لتوضيح موقفهم من القياس في ضوء ما جاء في الكتاب والسنة ، وممن بين موقفهم من هذه المسألة الشيخ سليمان بن سحمان :
فقد قرر -رحمه الله- أن القياس منه ما هو صحيح حق ، ومنه ما هو فاسد باطل ، ولهذا لا يقره أئمة الدعوة دوماً كما لا ينكرونه مطلقاً ، كما يفسر هذا بقوله : (وقد قدمنا أن الوهابية لا ينكرون القياس مطلقاً ، ولا يثبتونه مطلقاً ، لأن القياس ينقسم إلى حق وباطل، وممدوح ومذموم، ولهذا لم يجئ في القرآن مدحه ولا ذمه، ولا الأمر به ولا النهي عنه، فإنه مورد تقسيم إلى صحيح وفاسد :

¹(?) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد ص(39) وانظر(37)، وأيضاً:
درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (154/7-155).

²(?) وهي دعوى للزهاوي العراقي كما أوردها الشيخ ابن سحمان في الضياء الشارق : ص208 .

فالصحيح هو الميزان الذي أنزلهُ مع كتابه في قوله: ﴿بِ
مِيزَانٍ يَبِينُ﴾ الحديد: ٢٥.

والفاسد ما يضاده، كقياس الذين قاسوا البيع على الربا
بجامع ما يشتركان فيه من التراضي بالمعوضة المالية،
ولهذا تجد في كلام السلف ذم القياس، وأنه ليس من
الدين، وتجد في كلامهم استعماله، والاستدلال به، وهذا
حق (1).

ثم يضيف رحمه الله : (والمقصود أن من زعم أن الوهابية ينفون القياس مطلقاً فقد كذب عليهم وافتري)⁽²⁾.

ومن القياس "الفاسد" عند أئمة الدعوة القياس المصادم للنص المخالف له ، وفي هذا يقول الشيخ عبدالله أبابطين رحمه الله : (والقياس في مصادمة النص فاسد الاعتبار عند العلماء قديماً وحديثاً ؛ فإن القياس إنما يصار إليه عند الضرورة إليه إذا عدم النص ، ولم يوجد للحكم دليل في الكتاب والسنة ، لا نصاً ولا ظاهراً ، فحينئذ يجوز عند بعض العلماء ، لدعاء الضرورة إليه وله) (3).

¹(?) الضياء الشارق : ص 359-360 .

2(?) المرجع السابق : ص 361 .

³(?) الدرر السنية : (8/241) ، وبنحوه يقرر الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ أن القياس الصحيح حجة إذا لم يخالف كتاباً ولا سنة ، انظر: الدرر السنية (2/243) وانظر: تفسير الكريم الرحمن للسعدي (2/536) .

وقد بين الشيخ ابن سحمان -رحمه الله- أن الناس في مسألة القياس طرفان ووسط :

فأحد الطرفين من ينفي القياس لأجل نفيه للعلل والمعاني والأوصاف المؤثرة ، ويجوّز ورود الشريعة بالفرق بين المتساويين، والجمع بين المختلفين، ولا يثبت أن الله سبحانه شرع الأحكام لعل ومصالح، وربطها بأوصاف مؤثرة فيها، مقتضية لها طرداً وعكساً، بل يرون أنه قد يوجب الشيء ويحرم نظيره من كل وجه، ويأمر به لا لمصلحة بل لمحض المشيئة المجردة عن الحكمة والمصلحة.

وبإزاء هؤلاء قوم أفرطوا فيه، وتوسعوا جداً، وجمعوا بين الشئيين اللذين فرق الله بينهما بأدنى جامع يتخيلونه علة وقد لا يكون كذلك ، فيجعلونه هو السبب الذي علق الله ورسوله عليه الحكم بالخرص والظن ، وهذا هو الذي أجمع السلف على دمه .

والوسط في هذا هو القياس الصحيح الموافق للنص ، والذي دل الشرع على اعتباره ، فقد كان النبي ﷺ يذكر في الأحكام العلل والأوصاف المؤثرة فيها طرداً وعكساً، كما

كان الصحابة رضي الله عنهم يجتهدون في النوازل ،
ويقيسون بعض الأحكام على بعض، ويعتبرون النظير
بنظيره⁽¹⁾.

لا يصح أن يستعمل في حق الله تعالى لاقياس تمثيل ولا شمول :

يقرر أئمة الدعوة أن العلم المتعلق بأسماء الله تعالى
وصفاته لا يصح أن يستخدم فيه قياس تمثيل أو قياس
شمول كما فعل المتكلمون.

وقياس التمثيل عندهم : هو إلحاق الفرع بالأصل في الحكم
بجامع الوصف المشترك بينهما ، ومثاله في قول النفاة :
لو كان الله متصفاً بالصفات لكان جسماً قياساً على
المخلوق. فقد قاسوا الخالق على المخلوق ، وحكموا
بالمماثلة لاشتراك الخالق والمخلوق في أن كلاهما
متصف بالصفات .

أما قياس الشمول : فهو القياس المركب من مقدمتين
فأكثر ، مستعملاً فيها لفظة (كل) الدالة على الشمول ،
ومثاله في كلام نفاة الصفة قولهم : المخلوق متصف

¹(?) انظر: الضياء الشارق لابن سحمان ص 360-361 .

بالصفات ، وكل متصف بالصفات فهو جسم. فنفوا صفات الله لئلا يدخل في هذا العموم فيكون مثيلاً للمخلوق .

فهؤلاء النفاة أشركوا الخالق مع المخلوق ، واستعملوا في حقه قياس التمثيل الذي يستوي فرعه بأصله بجامع العلة المشتركة بينهما ، واستعملوا في حقه سبحانه قياس الشمول الذي تستوي أفراده وتندرج تحت قضية كلية ، وهذا كما أنه مخالف لما جاء في الكتاب والسنة ، فهو مخالف أيضاً للفطرة السليمة والعقول الصحيحة⁽¹⁾.

ويعلل أئمة الدعوة إنكارهم لهذين النوعين من القياس في حق الله تعالى لأنه سبحانه ليس كمثله شيء يقاس به ، ولهذا لازم الاضطراب من وقعوا في مثل هذين القياسين في باب الأسماء والصفات .

يقول الشيخ أحمد بن عيسى : (العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمول تستوي أفراده ، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره في قضية كلية تستوي أفرادها ، ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين ، بل تناقضت

¹(?) انظر: التحفة المهدية لابن مهدي ص 130-131 .

أدلتهم وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها (¹).

قياس الأولى هو القياس المستعمل في حق الله تعالى :

يعتقد أئمة الدعوة أن قياس الأولى هو القياس الصحيح في جانب العلم بالله تعالى بأسمائه وصفاته ، ومفهومه لديهم : أن كل كمال ثبت للمخلوق لانقص فيه بوجه من الوجوه فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه المخلوق عنه فالخالق منزله عنه بطريق الأولى .

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم :
(وكل كمال ثبت للمحدث ، فالواجب القديم أولى به ، وكل نقص وعيب وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات ، فإنه يجب نفيه عن الله بطريق الأولى ، بل هو سبحانه المبرء من كل عيب ، ونقص ، وآفة ، له الكمال المطلق من جميع الوجوه باتفاق النبوات) ⁽²⁾ .

¹(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (1/261) ، والتحفة المهدية للشيخ فالح آل مهدي ص129-130.

²(?) حاشية الدرة المضية : ص38-39 .
678

ويضيف الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- مقررًا قياس الأولى في حق الله تعالى:

(ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلًا أو شمولًا كما قال تعالى: **چِکِکِگِچِ** النحل: ٦٠. مثل أن يُعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه -وهو ما كان كمالًا للموجود غير مستلزم للعدم- فالواجب القديم أولى به ، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلوم المدبر فإنما استفاده من خالقه وربّه ومدبره فهو أحق به منه ، وأن كل نقص وعيب في نفسه -وهو ما تضمن سلب هذا الكمال- إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى ، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود ، وأما الأمور العدمية فالممكن المحدث بها أحق ونحو ذلك ، ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب كما استعمل نحوها الإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة الاسلام ، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في التوحيد والصفات والمعاد)^(١).

¹(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (1/261-262) وانظر: التحفة المهدية للشيخ فالح آل مهدي : ص130. ومؤلفات السعدي : (5/2/368) .
679

ویرى أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن هذا النوع من القياس هو الذي دل عليه قوله تعالى : **چېکېځېچ النحل: ٦٠**.

فقياس الأولى داخل في المثل الأعلى .

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره : (فالمثل الأعلى هو وصفه الأعلى وما ترتب عليه ، ولهذا كان أهل العلم يستعملون في حق الباري قياس الأولى ، فيقولون: كل صفة كمال في المخلوقات فخالقها أحق بالاتصاف بها على وجه لا يشاركه فيها أحد ، وكل نقص في المخلوق ينزه عنه فتنزيه الخالق عنه من باب أولى وأحرى) (1).

ويقول الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله-: (فإن الذي يجب أن يستعمل في حق الله ، هو القياس الأولى ، وهو المثل الأعلى ، الذي وصف الله به نفسه كما قال في قوله تعالى: **چدگگگگدگبگبگگگگگگگگگچ** النحل: ٦٠. فجعل

(مثل السوء) المتضمن للعيوب ، والنقائص ، وسلب
الكمال للمشاركين ، وأخبر أن المثل الأعلى المتضمن
لإثبات الكمالات كلها له وحده و(الأعلى) أفعل تفضيل ،
فمعنى ذلك: أنه أعلى من غيره ، فكيف يكون أعلى وهو
عدم محض ، ونفي صرف . تعالى الله عن قول المعطلين
علواً كبيراً (2) .

¹(?) تيسير الكريم الرحمن (3/1333).

2(?) التحفة المهدية ص 131.

الاستدلال بقياس الأولى :

لما كان قياس الأولى هو القياس الصحيح المستعمل في حق الله تعالى ، فإننا نلاحظ استدلال أئمة الدعوة -رحمهم الله- بهذا القياس سواء كان ما يتعلق منه بإثبات الكمال لله تعالى ، أو فيما يتعلق بجانب تنزيهه سبحانه عن النقائص .

فعلى سبيل المثال : صفات الكمال في المخلوق التي لانقص في ثبوتها له بوجه من الوجوه كالسمع والبصر والحياة والعلم والكلام والجمال إلى غير ذلك ، دالة على اتصاف الخالق بها لأنه سبحانه هو من وهبها لهذا المخلوق وواهب الكمال أحق به ، وذلك بقياس الأولى .
يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي مقررًا هذه المسألة :
(فكل ما وجد في المخلوقات من كمال لا يستلزم نقصاً فإن معطيه ، وهو الله ، أحق به من المعطى بما لانسبة بينه وبينهم ، كما لانسبة لذواتهم إلى ذاته ، وصفاتهم إلى صفاته ، فالذي أعطاهم السمع والبصر والحياة والعلم والقدرة والجمال أحق منهم بذلك)⁽¹⁾.

¹(?) مؤلفات السعدي (3/212) - ، وانظر أيضاً : (368-5/2/369) - ،
والرسائل والمسائل النجدية (4/136) عن الشيخ عبدالله بن محمد في
إثبات العلم للخالق لاتصاف المخلوق به .

ويضيف الشيخ أحمد بن عيسى: (كل كمال للمخلوق
فالرب سبحانه أولى به ، لأنه معطيه وواهبه وواهب الكمال
أولى بالكمال)⁽¹⁾.

ومثال آخر يشير إليه الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ
عند حديثه عن مسألة: هل يقع الشر في أفعاله تعالى
وصفاته، بقوله :

(الشر راجع إلى مفعولاته لا إلى ذاته وصفاته ، ويتبين ذلك
بمثال -ولله المثل الأعلى- لو أن ملكاً من ملوك العدل كان
معروفاً بقمع المخالفين وأهل الفساد ، مقيماً للحدود
والتعزيرات الشرعية على أرباب أصحابها ، لعدوا ذلك خيراً
يحمده عليه الملوك ويمدحه الناس ويشكرونه على ذلك ،
فهو خير بالنسبة إلى الملوك يمدح ويثنى به ويشكر عليه
وإن كان شراً بالنسبة إلى من أقيم عليه ، فرب العالمين
أولى بذلك لأن له الكمال المطلق من جميع الوجوه)⁽²⁾.
وفي جانب تنزيه الله تعالى عن كل نقص بدلالة قياس
الأولى ، يقول الشيخ أحمد بن عيسى:

¹(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (2/388) .

²(?) تيسير العزيز الحميد : ص602 ، وانظر: الدرر السنية (3/149) ،
والضياء الشارق لابن سحمان ص287.
682

(وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بالتنزه عنه ... بأن يقال هذه صفة نقص فتمتنع على الله سبحانه) (3).
ويقرر هذا الشيخ السعدي بقوله : (وكل نقص في المخلوق ينزه عنه فتنزيه الخالق عنه من باب أولى وأحرى) (2).

ومن أمثلة ما ينزه تعالى عنه بدلالة الأولى تنزيهه سبحانه عن أن يطلع أحد على كيفية صفاته ، كما يوضح هذا الشيخ محمد ابن مانع -رحمه الله- بقوله :
(ولو اجتمع العقلاء بأجمعهم على أن يكيفوا بصر المخلوق ، أو سمعه ، أو عقله ، لم يقدرُوا على ذلك مع أنه مخلوق ، فإذا عجزوا عن تكيف ما هو مخلوق ، فعن تكيف من لا يُجانسه مخلوق ولا يقاس على معقول أعجز) (3).
ويستدل الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- بقياس الأولى لنفي التمثيل بين ما جاء في النصوص من أسماء الله وصفاته وبين ما جاء فيها من أسماء وصفات المخلوقين .
ووجه ذلك : أن الله تعالى أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وخمراً ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى ، ولكن ليس هو مثله ، ولا حقيقته كحقيقته ، مع

³(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (2/388) .

²(?) تيسير الكريم الرحمن (3/1333) .

³(?) الكواكب الدرية : ص 108 .

أنها جميعها محدثة مخلوقة ، فالتمثيل بين أسماء الله وصفاته وأسماء وصفات خلقه منفي بطريق الأولى⁽¹⁾.

المبحث الثاني : الموازين القرآنية .

الموازين واحدها ميزان ، وهي المثاقيل واحدها مثقال .
والميزان هو الآلة التي يوزن بها الأشياء⁽²⁾.

¹ (?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (2/14) .

² (?) انظر: لسان العرب لابن منظور (13/446) .

وقد أخبر تعالى أنه أنزل الميزان مع الكتاب فقال سبحانه:

چتڻي شوري: ۱۷. وقد فسر السلف الميزان هنا

بالعدل ، وبما يوزن به ، وكلا المعنيان متلازمان⁽¹⁾.

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره لهذه الآية : (

وأما الميزان : فهو العدل والاعتبار بالقياس الصحيح

والعقل الرجيح . فكل الدلائل العقلية من الآيات الأفقية

والنفسية ، والاعتبارات الشرعية ، والمناسبات والعلل

والأحكام والحِكم داخلة في الميزان الذي أنزله الله تعالى

ووضع بين عباده ، ليزنوا به ما أثبتته وما نفاه من الأمور ،

ويعرفوا به صدق ما أخبر به ، وأخبرت به رسله مما خرج

عن هذين الأمرين عن الكتاب والميزان⁽²⁾.

فالميزان المنزل مع الكتاب هنا كما بينه الشيخ السعدي :

هو القياس الذي اشتمل على جميع الأدلة العقلية الصحيحة

، الذي لا يفرق بين التماثلات كما لا يجمع بين المختلفات.

ولهذا يقول -رحمه الله- في موضع آخر :

(الشارح حكيم لايفرق بين التماثلات في أوصافها كما

لايجمع بين المختلفات ، وهذا القياس الصحيح هو الميزان

¹(?) انظر هذين القولين في زاد المسير لابن الجوزي : (7/280) وانظر: جامع البيان للطبري (25/20) ، والدر المنثور للسيوطي (7/342) ، وللشيخ الشنقيطي مبحث لطيف في المراد بلفظ الميزان في القرآن ينظر في تفسيره أعضاء البيان (67-7/64).

2(?) تيسير الكريم الرحمن (1588/4-1589).

الذي أنزله الله ، وهو متضمن للعدل ، وما يعرف به العدل (1) .

وهذا ما يقرره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بقوله :
(الميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح ، وقد قال سبحانه وتعالى : ﴿ تَتَذَكَّرُ فِي مَا تَقُولُ وَنَظَرْنَا فِي مَا هُمْ عَلَيْهِ ﴾ الشورى : ١٧ ، وقال : ﴿ بَلِّغْ رِسَالَةَ رَبِّكَ بِالْقِيَاسِ ﴾ الحديد : ٢٥ . والميزان يفسره السلف بالعدل ، ويفسره بعضهم بما يوزن به ، وهما متلازمان ، وقد أخبر أنه أنزل ذلك مع رسله كما أنزل معهم الكتاب ليقوم الناس بالقسط ، فما يعرف به تماثل المتماثلات من الصفات والمقادير هو من الميزان ، وكذلك ما يعرف به اختلاف المختلفات) (2) .

ويتلخص مما تقدم أن الموازين القرآنية هي : الأقيسة التي ذكرها الله تعالى في كتابه .

ومما ينبه إليه هنا أن لفظ القياس لم يرد في القرآن الكريم ، وذلك فيما يظهر لأن القياس لفظ مجمل يشمل القياس الصحيح والفاسد ، ولهذا يرى ابن القيم -رحمه الله- أن الأولى تسمية القياس الصحيح باللفظ الوارد به في

¹ (?) مؤلفات السعدي : (4/12) .

² (?) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص 371 .
686

القرآن وهو "الميزان" لأنه يدل على العدل ، وهو اسم مدح واجب على كل أحد في كل حال عند الإمكان⁽¹⁾. والقياس باعتبار مادته ينقسم إلى قسمين : عقلي: وهو ما يكتفى به بالعقل. وإلى شرعي: وهو ما لا بد فيه من أصل معلوم بالشرع⁽²⁾. ولعل ما يتعلق بهذا البحث هو القياس العقلي، إذ القياس الشرعي محله كتب الفروع. القياس العقلي : هو جملة الأقيسة العقلية « المتضمنة للتسوية بين المتماثلين ، والفرق بين المختلفين »⁽³⁾. وهو بهذا يشمل: قياس الشمول والتمثيل ، وقياس الشاهد على الغائب ، وقياس الأولى . والأقيسة والموازن العقلية في القرآن أدلة شرعية لأن الشارع استدل بها ، وأمر أن يستدل بها ، وأدلة عقلية لأن العقل دال على صحتها⁽⁴⁾.

¹(?) انظر: إعلام الموقعين (1/133) .

²(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (9/259).

³(?) انظر: مؤلفات السعدي (4/12) ، الرد على المنطقيين لابن تيمية ص (383) ، ومجموع الفتاوى (13/19)، ودرء تعارض العقل والنقل (7/343).

⁴(?) انظر: النبوات لابن تيمية ص 52.

والم تأمل في النصوص الشرعية يجد أن القياس العقلي المستعمل في تقرير الأصول العقدية يرد في القرآن الكريم أكثر منه في السنة النبوية ، وذلك لما يأتي⁽¹⁾:

أولاً: أن الأصول العقدية قد ورد تقريرها في القرآن ، والاستدلال عليها بما هو مشاهد محسوس ، مما يدل على أهميتها ، وذلك ليكون أبلغ في الدعوة إلى الخالق سبحانه ، وإقامة الحجة على الخلق ، حيث أبطل تعالى في كتابه حجج المشركين والكفار بطرق من الأقيسة العقلية .

ثانياً: أن الأصول العقدية قطعية لذا ورد تقريرها في القرآن لأنه قطعي بخلاف السنة النبوية حيث إن منها ما هو قطعي ، وما هو ظني .

ثالثاً: مجيء تقرير هذه الأصول العقدية في القرآن كافية ووافية لاتحتاج إلى زيادة دليل أو استدلال ، مع ماتمتاز به الأقيسة العقلية الواردة في القرآن من خصائص القطعية ، واليقينية ، والوضوح ، والتنوع ، والبعد عن التكلف ، وقلة المقدمات ، وقوة الدلالة ، والشمول ، مما أغنى عن ورود تقريرها في السنة ، وقد كان النبي ﷺ يحتج بالأقيسة العقلية

¹(?) انظر في شواهد القياس القرآني في هذه المسائل ووجه القياس فيها : وليد بن علي الحسين ، القياس في القرآن الكريم والسنة النبوية ، ص 161-209 . والأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد للعريفي ص560-

الواردة في القرآن على المشركين ، وكلما أثاروا شبهة نزل القرآن بالقول الفصل فيها⁽²⁾.

وقد ورد في القرآن الاستدلال بالقياس العقلي في مواضع عديدة: سواء مايتعلق منها بالاستدلال على من أنكر وجود الخالق وربوبيته ، أو الاستدلال على من أنكر توحيد الخالق ، أو من أنكر البعث بعد الموت ، أو الاستدلال على إثبات صفات الله.

فمن شواهد القياس العقلي في القرآن الاستدلال على إثبات البعث بما هو أولى منه وهو ابتداء خلق الإنسان ، ووجه الدلالة منه: أن القادر على الإبداء قادر على الإعادة من باب أولى ، لأن الإعادة لها أصل في الوجود والحياة ، والإبداء ليس مبنياً على وجود سابق إلا قدرة الله ، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَبْرِأُكُمْ مِنْ الْأَرْضِ فَأَكُونُكُمْ سُحُبًا مُدْهَرًا يَرْفَعُ أُولَئِكَ يَوْمَئِذٍ السُّعَدَىٰ﴾ (ي: ١٥).

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره لهذه الآية : (ثم استدل تعالى بالخلق الأول -وهو النشأة الأولى- على الخلق الآخر -وهو النشأة الآخرة- ، فكما أنه الذي أوجدهم بعد العدم ، كذلك يعيدهم بعد موتهم وصيرورتهم إلى الرفات والرمم ، فقال: (أفعينا) أي: أفعجزنا وضعفت

²(?) انظر: القياس في القرآن الكريم والسنة النبوية للحسين ص 190-191 ، وللتفصيل في خصائص الأقيسة والأدلة العقلية في القرآن انظر: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد للعريفي ص 90-114 .

قدرتنا (بالخلق الأول): ليس الأمر كذلك فلم نعجز ونعي
عن ذلك ، وليسوا في شك من ذلك ، وإنما (هم في لبس
من خلق جديد) هذا الذي شكوا فيه والتبس عليهم أمره ،
مع أنه لا محل للبس فيه لأن الإعادة أهون من الابتداء ، كما
قال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَعَلْتُ الْإِسْلَامَ مِثْلَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى﴾ (الروم: ٢٧)^(١).

ومن شواهد القياس القرآني في إثبات الصفات قوله
تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَعَلْتُ الْإِسْلَامَ مِثْلَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى﴾ (الطلاق: ١٢)،
ووجه الاستشهاد: أن الله تعالى استدل على كمال علمه
وقدرته بخلق السماوات والأرض ، فبين تعالى أن علة خلق
السماوات والأرض أن يعلم الخلق كمال قدرته سبحانه
وإحاطة علمه بجميع الأشياء^(٢).

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في بيان
ماتضمنته هذه الآية :

(التوحيد لا يتم إلا بإثبات الصفات ؛ وأن معنى الإله: هو
المعبود ؛ فإذا كان هو سبحانه متفرداً به عن جميع
المخلوقات ، وكان هذا وصفاً صحيحاً ، لم يكذب الواصف
به ، فهذا يدل على الصفات ، فيدل على العلم العظيم،
والقدرة العظيمة ؛ وهاتان الصفتان: أصل جميع الصفات،
كما قال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَعَلْتُ الْإِسْلَامَ مِثْلَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى﴾

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (4/1699) .

²(?) انظر: المرجع السابق (4/1847-1848) .

الطلاق: ١٢. فإذا كان الله قد أنكر عبادة من لا يملك لعبادة نفعاً ولا ضرراً، فمعلوم: أن هذا يستلزم حاجة العباد ناطقها، وبهيمها ؛ ويستلزم: القدرة على قضاء حوائجهم ؛ ويستلزم الرحمة الكاملة ، واللفظ الكامل ، وغير ذلك من الصفات (1)

الأمثال القرآنية من الأقيسة والموازن العقلية :

الأمثال جمع مثل ، وهو في اللغة : أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مَثَل من هذا أي نظيره ، والمِثْل والمِثَال بمعنى واحد ، ومثيل كشبيه (2). ويطلق المثل على العبرة ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ مُسَوِّمِينَ﴾ أي عبرة يعتبر بها الآخرون (3).

فمادة (مَثَل) في اللغة تدور على معنى المشابهة والمناظرة والاعتبار (4).
المثل في الاصطلاح :

¹(?) الدرر السنية (1/112-113) ، وانظر (3/220) عن الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ .

²(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (5/296-297) .

³(?) انظر: لسان العرب لابن منظور (11/612) ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (4/130) .

⁴(?) وللاستزادة في بيان معاني (المثل) اللغوية وشواهد وروده في القرآن والسنة ، انظر: د. عبدالله الجربوع ، الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله ، (84-1/41) .

المثل في الاصطلاح له معنيان أحدهما مطلق ، والآخر مقيد ، والتقيد هنا من حيث وروده في القرآن .

فالمثل المطلق : هو قول في شيء يشبه قولاً في شيء آخر بينهما مشابهة ليبين أحدهما الآخر ويصوره . ومنه قولهم: (الصيف ضيعت اللبن) . فإن هذا القول يشبه قولك: أهملت وقت الإمكان أمر⁽¹⁾.

والمثل المقيد : هو إلحاق المشبه بالمشبه به فيما اشتهر به لوجود مشابهة بينهما ، وتقريب المعقول من المحس أو أحد المحسوسين من الآخر واعتبار أحدهما بالآخر⁽²⁾.

وهذا هو معنى المثل الوارد في القرآن ووجه التقيد بـ(فيما اشتهر به) لإفادة أن إلحاق المشبه بالمشبه به يكون فيما اشتهر به المشبه به إما من حيث الحكم ، أو الصورة ، أو المعنى ، أو الصورة والمعنى معاً ، أو غير ذلك.

فالمثل القرآني قد يقصد من التشبيه فيه (الحكم) كما في تشبيه المغتاب بأكل لحم أخيه ميتاً ، وقد يقصد منه (الصورة) كما في تشبيه الخلق عند بعثهم بالجراد المنتشر ، وقد يقصد منه (المعنى) كما في تشبيه الكلمة الطيبة

¹(?) انظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص462 .

²(?) انظر: أبي الوفاء علي بن عقيـل ، الواضح في أصول الفقه ، تحقيق: د.عبدالله التركي ، (1/107) . وإعلام الموقعين لابن القيم (1/173-174) .

ومحل البحث هنا في باب الأمثال القرآنية هي: ((الأمثال
القياسية)) ، والتي تتضمن معنيين من المعاني السابقة
وهي ⁽²⁾ :

2- المثل بمعنى الشَّبه ، وهو ما يجري فيه القياس
بتشبيه شيء بشيء.

أحدهما : التشبيه . كقوله تعالى: **چ كڭوچ** الأعراف: ١٧٦ ، وهذا النوع يقوم فيه المتكلم بإجراء القياس بتشبيه الفرع بالأصل وبيان وجه المشابهة ، وغالباً ما يوجد فيه أدوات من أدوات التشبيه .

الثاني : إبراز النموذج -الذي يراد أن يحتذى- والشاهد والحجة ليقاس عليها ، ويعمم حكمها لكل من تحقق فيه وصفها ، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي كَفَرُوا بِهَا لَعَنَ اللَّهُ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ الْبَاطِلُونَ﴾ [التوبة: ١١] .

2(?) انظر: الأمثال القرآنية القياسية للجربوع (1/87).

3(?) انظر: المرجع السابق (1/94).

ولاشك أن للأمثال القرآنية أغراض مهمة تم تناولها من خلالها ، بينها تعالى للمتفكرين العالمين الذين يعقلون هذه الأمثال ، ويمكن حصر هذه الأغراض في مايلي⁽⁴⁾:

- 1- ضرب المثل لإيضاح المراد وتقريبه للمخاطب .
 - 2- إقامة الحجة والبرهان .
 - 3- الإقناع بالترغيب بالحق وتحسينه ، والترهيب من الباطل وبيان قبحه ، والمدح والذم .
 - 4- الدلالة على كثير من الحكم والفوائد العلمية .
 - 5- التربية بإبراز القدوة الحسنة والحث على الاقتداء بها والتنفير من ضدها .
- فهذه الأغراض الأساسية لضرب المثل في القرآن ، وقد يضرب المثل لأكثر من غرض.

الأمثال القرآنية القياسية عند أئمة الدعوة :

يقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن الله تعالى قد ضرب الأمثال في القرآن لأجل الناس لنفعهم وتعليمهم ، وذلك لأن الأمثال من الطرق الموضحة للعلوم فهي تقرب الأمور المعقولة بالأمور المحسوسة ، فيتضح المعنى المطلوب بسببها فهي مصلحة لعموم الناس ، ولكن لا يعقلها بفهمها وتدبرها

⁴(?) انظر: الأمثال القرآنية القياسية للجربوع (155-1/156) وما بعدها .

وتطبيقها على ما ضربت له إلا أهل العلم الحقيقي الذين وصل العلم إلى قلوبهم⁽¹⁾.

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُضْرِبُ مَثَلًا لِّمَن يَضُرُّهَا﴾ ههـ العنكبوت: ٤٣ : (وهذا مدح للأمثال التي يضربها ، وحث على تدبرها وتعقلها ، ومدح لمن يعقلها ، وأنه عنوان على أنه من أهل العلم ، فَعُلِمَ أن من لم يعقلها ليس من العالمين.

والسبب في ذلك أن الأمثال التي يضربها الله في القرآن إنما هي للأمور الكبار ، والمطالب العالية ، والمسائل الجلية ، فأهل العلم يعرفون أنها أهم من غيرها لاعتناء الله بها ، وحثه عباده على تعقلها وتدبرها ، فيبذلون جهدهم في معرفتها ، وأما من لم يعقلها مع أهميتها فإن ذلك دليل على أنه ليس من أهل العلم ، لأنه إذا لم يعرف المسائل المهمة فعدم معرفته غيرها من باب أولى وأحرى ، ولهذا أكثر ما يضرب الله الأمثال في أصول الدين ونحوها⁽²⁾.

كما يقرر أئمة الدعوة أن ما ذكره تعالى في القرآن من الأمثال المضروبة جزء من الأقيسة والموازن العقلية ، ولهذا يقول الشيخ أحمد بن عيسى رحمه الله :

¹(?) انظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (3/1315).

²(?) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (3/1315-1316).

(فائدة القياس غير ما ذكره ... ومن ذلك الأمثلة المضروبة التي هي الأقيسة العقلية سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل)⁽¹⁾.

[illegible]

ولأهمية هذه الأمثال التي ذكرها تعالى في كتابه ولكونها من أعظم البراهين النقلية كان من منهج أئمة الدعوة - رحمهم الله- الاستدلال بالأمثال القرآنية القياسية في تقرير مسائل الاعتقاد والرد على المخالفين.

فمن الأمثال القرآنية ما ضربه تعالى مثلاً لحال من اهتدى بنور الكتاب والسنة ومن أعرض عنهما بالميت والحي.

¹(?) تنبيه النبيه : ص 47 .

2(?) قرة عيون الموحدين ص 52 .

يقول الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ -رحمه الله-
موضحاً هذا المثل ومستدلاً به على أهمية متابعة الكتاب
والسنة : (ولهذا كرّر الله تعالى الأمر بمتابعة الكتاب
والسنة في مواضع كثيرة من القرآن ، وضرب الأمثال
لذلك ، وأكّده وتوعد على الإعراض عنه ، وما ذاك إلا لشدة
الحاجة ، بل الضرورة إلى ذلك فوق كل ضرورة ، فإنه لا
صلاح للعبد ولا فلاح ولا سعادة في الدنيا والآخرة إلا بذلك ،
ومتى لم يحصل ذلك للعبد فهو ميت. كما قال تعالى: ﴿يَكُونُ
كَالْكَافِرِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ،
فسمي سبحانه وتعالى الخالي عن هذا الهدى والنور ميتاً ،
وسمي من حصل له ذلك حياً ، وذلك أنه لا مقصود به في
حياة الدنيا إلا توحيد الله تعالى ، ومعرفته وخدمته ،
والإخلاص له ، والاستلذاذ بذكره ، والتذلل لعظمته ، والانقياد
لأوامره ، والإنابة إليه ، والإسلام له ، فإذا حصل هذا للعبد ،
فهو الحي) (١).

[illegible]

¹(?) تيسير العزيز الحميد : ص 4 .

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره لهاتين الآيتين :
(فلهذا ضرب تعالى مثلين له ولمن يعبد من دونه: أحدهما:
عبد مملوك أي رقيق لا يملك نفسه ، ولا يملك من المال
والدنيا شيئاً ، والثاني: حر غني قد رزقه الله منه رزقاً
حسناً من جميع أصناف المال ؛ وهو كريم محب للإحسان ،
فهو ينفق منه سرّاً وجهراً ؛ هل يستوي هذا وذاك؟! لا
يستويان ؛ مع أنهما مخلوقان ، غير محال استواءهما ؛ فإذا
كانا لا يستويان ؛ فكيف يستوي المخلوق العبد الذي ليس
له ملك ولا قدرة ولا استطاعة ، بل هو فقير من جميع
الوجوه ، بالرب الخالق المالك لجميع الممالك ، القادر على
كل شيء؟! ولهذا حمد نفسه واختص بالحمد بأنواعه ،
فقال: (الحمد لله) فكأنه قيل: إذا كان الأمر كذلك ؛ فلم
سوى المشركون آلهتهم بالله ؟! قال: (بل أكثرهم لا
يعلمون) فلو علموا حقيقة العلم ؛ لم يتجرؤوا على الشرك
العظيم)⁽¹⁾.

ثم يضيف رحمه الله :

(والمثل الثاني: مثل : (رجلين أحدهما أبكم) لا يسمع ولا
ينطق و(لا يقدر على شيء) لا قليل ولا كثير ، (وهو كل
على مولاه): أي يخدمه مولاه ولا يستطيع هو أن يخدم
نفسه ؛ فهو ناقص من كل وجه ، فهل يستوي هذا ومن

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (2/892) .

كان (يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم) فأقواله عدل وأفعاله مستقيمة ؛ فكما أنهما لا يستويان ؛ فلا يستوي من عبد من دون الله وهو لا يقدر على شيء من مصالحه ؛ فلولا قيام الله بها ؛ لم يستطع شيئاً منها ، ولا يكون كفواً ولا ندّاً لمن لا يقول إلا الحق ، ولا يفعل إلا ما يحمد عليه (1).

ومما تقدم فإن أئمة الدعوة يعتقدون أن ما جاء به القرآن من الأمثال والأقيسة والموازن قد اشتمل على خلاصة الأدلة العقلية الصحيحة التي يحتاج الناس إليها وهذا هو حقيقة اعتقاد السلف -رحمهم الله- ، ولهذا يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله :

(الذي عليه السلف: أن الله بين من الأدلة العقلية ، التي يحتاج إليها في العلم بذلك ، ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره ، ونهاية ما يذكرونه ، جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه كالأمثال المضروبة ، والبراهين القاطعة) (2).

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (892-2/893) .

²(?) حاشية الدرة المضية : ص47 .

المبحث الثالث : دليل اللزوم .

لزوم الشيء طول مكثه وعدم مفارقته ، ومنه يقال لزمه يلزمه لزوماً⁽¹⁾.

يقول الراغب الأصفهاني :

(والإلزام ضربان: إلزام بالتسخير من الله تعالى أو من الإنسان. وإلزام بالحكم والأمر نحو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ هود: ٢٨، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ﴾ الفتح: 26 ، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ﴾ الفرقان: ٧٧، أي لازماً ، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ﴾ طه: ١٢٩)⁽²⁾ .
واللازم في الاصطلاح : ما يمتنع انفكاكه عن الشيء⁽³⁾. وهو
قسمان :

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (5/245) ، لسان العرب لابن منظور (12/541) .

²(?) المفردات في غريب القرآن : ص 450 .

³(?) انظر: التعريفات للجرجاني ص 615 .
700

الأول: اللازم البين الذي يكفي تصويره مع تصور ملزومه
 في جزم العقل باللزوم بينهما.

كانقسام الأربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد
 تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين .

والثاني: اللازم غير البين الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم
 بينهما إلى واسطة التساوي⁽¹⁾.

وقد جاء الاستدلال باللزوم في مواضع متعددة من القرآن
 فمن ذلك قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الإسراء: ٤٢،
 وقوله : ﴿وَلَا تَقْفُوا أَسْرَارَهُمْ لَعَلَّكُمْ تُكُونَ بِهَا كَوَّابِينَ يُقْبِلُونَ عَلَى الْأُفُقِ الْأَعْلَى وَلَقَدْ كُذِّبُوا وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتَابٌ عَلَيْهِمْ يُتْلَى مِنْهُ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتٌ أَنْ يَعْلَمُوا نَاسِئَ السَّاعَةِ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتٌ أَنْ يَعْلَمُوا نَاسِئَ السَّاعَةِ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتٌ أَنْ يَعْلَمُوا نَاسِئَ السَّاعَةِ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتٌ أَنْ يَعْلَمُوا نَاسِئَ السَّاعَةِ﴾ الأنبياء: ٢٢، وقوله سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾
 ٩١، ففي هذه الآية بين تعالى أنه " لو كان للعالم صانعان ،
 لكان أحدهما إذا أراد أمراً وأراد الآخر خلافه ، مثل أن يريد
 أحدهما إطلاع الشمس من مشرقها ويريد الآخر إطلاعها
 من مغربها أو من جهة أخرى ، امتنع أن يحصل مرادهما
 لأن ذلك جمع بين الضدين ، فيلزم: إما أن لا يحصل مراد
 واحد منهما فلا يكون واحد منهما رباً ، وإما أن يحصل مراد
 أحدهما دون الآخر فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون
 الآخر"⁽²⁾.

¹(?) انظر: التعريفات للجرجاني ص 615 .

²(?) منهاج السنة لابن تيمية (304-305) .

اللازم في كلام الله تعالى ورسوله ﷺ وكلام غيرهما :

اللازم من قول الله تعالى ، وقول رسوله ﷺ ، إذا صح أن يكون لازماً فهو حق. وذلك لأن كلام الله ورسوله حق ولازم الحق حق ، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً⁽¹⁾.

ومثال هذا ما ذكره الشيخ أحمد بن عيسى في قوله تعالى: **چٹٹٹٹفچ غافر: ٢**، حيث يقول رحمه الله : (فإن التنزيل يستلزم علو المنزل من عنده ، لاتعقل العرب من لغاتها بل ولاغيرها من الأمم إلا ذلك ، وقد أخبرنا [بتنزيل]⁽²⁾ الكتاب فهذا يدل على شيئين . أحدهما: علوه تبارك وتعالى على خلقه.

والثاني: أنه المتكلم بالكتاب المنزل لاغيره ، فإنه أخبر أنه منه ، وهذا يقتضي أن يكون منه قولاً كما أنه منه تنزيلاً⁽³⁾.

¹(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين ص12.

²(?) في المطبوع : أخبرنا أن تنزيل الكتاب .

³(?) تنبيه النبیه : ص120 .

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله ، فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يذكر للقائل ويلتزم به . مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية لمن يشبها: يلزم من إثباتك للصفات الفعلية لله -عز وجل- أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبت: نعم ، وأنا ألتزم بذلك ، فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعلاً لما يريد ، ولا نفاذ لأقواله وأفعاله كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا مَّا يَكُونُ لَكُمْ بِهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 25].

وحدوث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقه. الحالة الثانية: أن يذكر له ويمنع التلازم بينه وبين قوله. مثل أن يقول النافي للصفات لمن يشبها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك ، لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به ، وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به ، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته، فأى فرق بين الذات والصفات؟.

وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر. الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه . فلا يذكر بالتزام ولا منع ، فحكمه في هذه الحال أن لا ينسب إلى

القائل، لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم،
ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن
قوله، لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.
ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول
قول.

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله، لزم أن يكون
قولاً له، لأن ذلك هو الأصل لا سيما مع قرب التلازم.
فيقال: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية
وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو
ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من
غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك⁽¹⁾.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (ولو كان لازم
المذهب مذهباً للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو
غيره من الصفات إنه مجاز ليس بحقيقة ، فإن لازم هذا
القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة
(⁽²⁾).

وهذا ما يقرره أئمة الدعوة رحمهم الله : أن لازم المذهب
والقول الذي لم يصرح به صاحبه ولم يلتزمه لا يعتبر رأياً
ومذهباً لقائله .

¹(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين ص 12-14 .

²(?) مجموع الفتاوى : (20/217) .

يقول الشيخ السعدي : (فالصواب والتحقيق الذي يدل عليه الدليل : أن لازم المذهب الذي لم يصرح به صاحبه ولم يشر إليه ولم يلتزمه ليس مذهباً ، لأن القائل غير معصوم ، وعلم المخلوق مهما بلغ فإنه قاصر ، فبأي برهان نلزم القائل بما لم يلتزمه ، ونقول ما لم يقله)⁽¹⁾ .
ويضيف الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- مؤكداً هذا المعنى بقوله :

(إن لوازم المعنى تراد من عارف بلزومها وأما سواء فليس ذلك بل لازم في حقه ، إذ قد يكون جاهلاً لزومها ، أو يكون عالماً به ولكن عرته أي حصل له سهو ونسيان فلذا ك لازم المذهب ليس بمذهب)⁽²⁾ .

وأئمة الدعوة وإن كانوا يقررون أن لازم المذهب ليس مذهباً لصاحبه ، إلا أنهم يستدلون بلزام المذهب والقول ويعتبرونه دليلاً لبيان صحة القول من عدمه ، وبيان هل هو راجح أو مرجوح ، وذلك لأن فساد اللازم دليل على فساد الملزوم والعكس صحيح .

يقول الشيخ السعدي رحمه الله :
(ولكننا نستدل بفساد اللازم على فساد الملزوم ، فإن لوازم الأقوال من جملة الأدلة على صحتها وضعفها وعلى

¹(?) توضيح الكافية الشافية : ص 241 .

²(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/395) .

فسادها ، فإن الحق لازمه حق ، والباطل يكون له لوازم تناسبه ، فيستدل بفساد اللازم -خصوصاً اللازم الذي يعترف القائل بفساده- على فساد الملزوم ، كما تقدم في إلزام ((الجهمية)) على أقوالهم الفاسدة لوازم يعترفون بفسادها ، ويكفرون من قال بتلك اللوازم ، كالإزامهم في قولهم في الإيمان إنه مجرد إقرار العبد بأن الله ربه ، أنه يلزم من هذا القول الحكم بإيمان إبليس وفرعون ... وكذلك نفيهم لصفات الله وأفعاله وعلوه على خلقه من لوازم التعطيل المحض ونفي وجود الله بالكلية. (1).

ومن أمثلة الأقوال التي بين أئمة الدعوة فسادها وبطلانها بفساد لوازمها ، قول الجهمية في أفعال العباد أنهم مجبرون عليها .

فقد ناقش الشيخ السعدي -رحمه الله- هذا القول بأنه يلزم منه أمران باطلان:

أحدهما: أن ينفي عن العباد قدرتهم على أفعالهم . ثانياً: أن ينفي صدورها منهم .

فيقال على قولهم: لم يقدر العباد على الإسلام والإيمان ولا الصلاة والصيام ونحوها ، وإذا فعلوها يصح أن يقال: لم تصدر منهم. وإنما يقال ذلك على وجه المجاز لا الحقيقة ، ولا فرق عندهم أن يوصفوا بهذه الأفعال أو يوصفوا بالبياض

¹(?) توضيح الكافية الشافية : ص241-242 .

والسواد وبقية الألوان ، لأن الجميع قامت بهم ، فتصور قولهم بلوازمه المذكورة يعرف به فسادہ وبطلانه⁽¹⁾. ولما أكثر المبتدعة من وضع اللوازم الباطلة -وخصوصاً- على نصوص الصفات وصولاً إلى تعطيلها⁽²⁾، فقد انبرى أئمة الدعوة -رحمهم الله- للرد على هذه الدعاوى واللوازم الفاسدة في ردودهم .

يقول الشيخ سليمان بن سحمان : (ولا يلزم من إثبات الصفات التي أثبتها الله ورسوله هذه اللوازم التي

¹(?) انظر: توضيح الكافية الشافية ص26 ، وقد ناقش الشيخ أيضاً في مواضع من هذا الكتاب عدداً من المقالات الفاسدة مستدلاً على فسادها بفساد لوازمها ، فمن ذلك : بيانه للوازم الفاسدة لمذهب الجهمية في الإيمان : "أن الإيمان هو الإقرار بأن الله هو الخالق المدبر فقط وأن أعمال القلوب لا تدخل في الإيمان" ورد الشيخ عليهم: أنه يلزم من قولهم أن إبليس وفرعون وسائر المكذبين والكفرة مؤمنون ، وهذا اللازم لا يقولون به ولوا التزموه لكفروا ، ولكن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم كما قرر الشيخ . انظر: ص16-17، وفي موضع آخر يبين رحمه الله اللوازم الفاسدة لمذهب العلاف المعتزلي في قوله بفناء حركات أهل الجنة والنار ص18-19. وانظر بيان أئمة الدعوة للوازم المقالات الفاسدة في: الرسائل والمسائل النجدية (4/102) عن الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب ، الدرر السنية (1/505) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/117) ـ (2/235)، وتنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص35 .

²(?) انظر: جملة من هذه اللوازم في توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/396) .

سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان، وإنما هي نحاتة أفكار وزبالة أذهان، لا حقيقة لها في التحقيق، ولا تثبت على قدم الحق والتصديق. فهذه اللوازم منفية عن الله قطعاً وعن الممكنات أيضاً، كما يأتي بيانه (وتفصيله) ⁽¹⁾.

وقد نظم -رحمه الله- هذا الكلام وغيره في قوله :

فسار على منهاجهم في ضلالهم **** زنادقة من بعدهم
حين أوهمو

بتنزيهه فيما يرون وقصدهم **** هو الكفر والتعطيل
والقوم قد عموا

بالزام أهل الحق بالبغي والهوى **** لوازم لا ترضى ولا
هي تلزم

وإلزامهم ما ألزموه تعنت **** وبغي وإلحاد وإفك ومأثم
وما ذاك إلا أنه ليس عندهم **** إله بهذا الوصف حقاً
يعظم

وما هذه الأوصاف إلا لمن له **** صفات وجسم وهو عنها
يفخم

¹(?) الضياء الشارق : ص244 ، وانظر: ص252-256 في رد الشيخ على
الألفاظ المجملة التي وضعها المبتدعة ولوازمها الباطلة .

فإن كان تجسيمياً ثبتت صفاته **** لديكم فإني اليوم عبد
مجسم

فسبحانه عن إفكهم وضلالهم **** وطغيانهم فالله أعلى
وأعظم⁽¹⁾.

ومن أمثلة لوازم المبتدعة في باب الصفات ما زعموه من
أن إثبات الصفات يلزم منه تعدد القدماء مع الله تعالى،
وقد أجاب على ذلك الشيخ عبدالله بن محمد بن
عبد الوهاب -في رده على الزيدي المعتزلي- بقوله :
(أهل السنة والجماعة يقولون: إن الله -تبارك وتعالى-
موجود كامل بجميع صفاته، فإذا قال القائل: "دعوت الله"
أو "عبدت الله"، كان اسم الله متناولاً للذات المتضمنة
لصفاتها، ليس اسم الله اسماً للذات مجردة عن صفاتها
اللازمة لها ... وهذا حق. ولكن قول القائل: إنه يلزم أن
يكون مع الله قدماء، تلبيس- فإن ذلك يشعر أن مع الله
قدماء غيره منفصلة عنه، وهذا لا يقوله إلا من هو أكفر
الناس وأجهلهم بالله كالفلاسفة ؛ لأن لفظ الغير يُراد به ما
كان مفارقاً له بوجود أو زمان أو مكان، ويُراد به ما أمكن
العلم دونه.

¹(?) الضياء الشارق : ص 240 .

فالصفة لا تسمى غيراً له، فعلى المعنى الأول يمتنع أن يكون معه غيره، وأما على المعنى الثاني فلا يمتنع أن يكون وجوده مشروطاً بصفات، وأن يكون مستلزماً لصفات لازمة له، وإثبات المعاني القائمة التي توصف بها الذات لا بد منها لكل عاقل، ولا خروج عن ذلك إلا بجحد وجود الموجودات مطلقاً (1).

ومن لوازم المبتدعة أيضاً قولهم: إنه يلزم من إثبات الحرف في كلام الله تعالى المشابهة بين الله تعالى وخلقه ، لأن الحروف يلزمها التعاقب وتقدم بعضها بعضاً فيلزم أن تكون مخلوقة ، وقد أجاب على هذه الدعوى الشيخ عبدالله أبي بطين -رحمه الله- من وجهين :

أحدهما : أنه يلزم التعاقب في حق من يتكلم من الخارج ؛ والله سبحانه وتعالى غير موصوف بذلك .

الثاني: أنه واجب على كل مكلف التسليم لما جاء في الكتاب والسنة ، وأن لا يعارض ذلك بزخارف المبطلين وشبهات المنحرفين، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلِينَ وَلَا الْاٰخِرِينَ﴾ (2).

¹(?) جواب أهل السنة النبوية ضمن الرسائل والمسائل النجدية (4/132) .

²(?) انظر: الدرر السنية : (3/232) الرسائل والمسائل النجدية (2/101) ، وأيضاً : حاشية مقدمة التفسير لابن قاسم : ص 19 .

ومن أشهر الإلزامات التي وضعها المبتدعة الإلزام بـ"التجسيم" في حق الله تعالى لكل من أثبت شيئاً من الصفات التي نفوها.

وقد أجاب أئمة الدعوة بنفي هذا اللازم وبيان فساد له لمخالفته النصوص الصريحة من عند الله الدالة على إثبات هذه الصفات ، ولا أحد أعلم بالله منه سبحانه ، فدل ذلك على عدم اعتبار هذا اللازم وفساد تصويره⁽¹⁾. يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب في أحد ردوده :

(وقوله: "وأثبت لله صفة وهي الفوقية المستلزمة للتجسيم". كذب ظاهر؛ لأن إثبات الفوقية لا يلزم منه ذلك عند من قال به ، والله -سبحانه وتعالى- أعلم من خلقه بما يجوز عليه وما يمتنع عليه، ولكن هذا شأن أهل البدع والضلال، يردون ما جاء به الرسول ﷺ من عند الله بهذه الأمور القبيحة، كما أن الجهمية أنكروا تكليم الله لموسى ﷺ وغيره من خلقه، وزعموا أن القرآن مخلوق، قالوا: لأن الكلام إذا أطلق على ظاهره يلزم منه الجسم. وكذلك

¹(?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/326) ، والرسائل والمسائل النجدية (4/145-146) عن الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب.

أنكروا رؤية الله في الآخرة، وزعموا أن المرئيات لا تكون إلا جسمًا⁽²⁾.

ولما كان من عادة أهل البدع عموماً اضطرابهم وتناقضهم فيما يشبّون، وينفون من مسائل الاعتقاد ، لذا فقد يفر الواحد منهم من اللازم الحق ليقع في اللازم الباطل ، وهو يظن في ذلك السلامة : كالقدري يفر من لازم كون الله يضل من يشاء -وهو الظلم بزعمه- فينفي القدر ليقع في لازمه وهو كونه يقع في ملك الله ما لا يشاءه ، وكذلك منكر الصفات يفر من لازم إثبات الصفات -وهو التشبيه بزعمه- فيقع في التعطيل ، والذي يقوده في النهاية إلى التعطيل الكامل .

²(?) جواب أهل السنة النبوية ضمن الرسائل والمسائل النجدية : (4/102-103) وانظر: (4/118)، وأيضاً : رد الشيخ سليمان بن سحمان على اللوازم المبتدعة التي وضعها المعطلة على من أثبت العرش واستواءه تعالى عليه في الضياء الشارق : ص201-202 ، ورد الشيخ ابن عيسى على لازم التركيب الذي أورده المعطلة على من أثبت الصفات في توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (2/201) .

وقد ناقش أئمة الدعوة -رحمهم الله- مع المبتدعة -
وخصوصاً معطلة الصفات- هذه اللوازم التي وضعوها ونفوا
لأجلها نصوص الصفات الصحيحة الصريحة ، وبينوا أن هؤلاء
يلزمهم فيما فروا إليه مثل ماظنوه لازماً لهم فيما فروا منه
.

يقول الشيخ فالح آل مهدي في مناقشته "للأشاعرة" في
إثباتهم لبعض الصفات دون بعض :

(فمثلاً إذا قال الأشعري -الرضا والغضب والفرح والمحبة
ونحو ذلك- هو من صفات الأجسام فإنه يقال له: كذلك
الإرادة ، والسمع ، والبصر ، والعلم ، والقدرة ، من صفات
الأجسام فإنه كما لانعقل في الشاهد ماينزل ويستوي
ويغضب ويرضى ، إلا جسماً لم نعقل ما يسمع ويبصر ،
ويريد ، ويعلم ، ويقدر إلا جسماً. فإذا قال: سمعه ليس
كسمعنا ، وبصره ليس كبصرنا ، وإرادته ليست كإرادتنا ،
وكذلك علمه وقدرته. قيل له: ورضاه ليس كرضانا ،
وغضبه ليس كغضبنا ، وفرحه ليس كفرحنا ، ونزوله ليس
كنزولنا)⁽¹⁾.

ثم يناقش -رحمه الله- "المعتزلة" في إثباتهم للأسماء دون
الصفات بقوله:

¹(?) التحفة المهدية : ص106.

(والمعتزلة نفوا الصفات فراراً من التشبيه بالمخلوقات. فيقال لهم: أنت تثبتون الأسماء لله فتسمونه -حياً عليمًا قديراً- وهذه الأسماء يسمى بها المخلوق ، فيلزم من ذلك التشبيه فقد فررتم من أمر ونفيتم من أجله الصفات ، ولكن المحذور لازم لكم فيما تثبتون من الأسماء ، فإنه كما يسمى بها الخلق يسمى بها المخلوق)⁽¹⁾.

ثم يناقش الشيخ "الجهمية" نفاة الأسماء والصفات في دعواهم أن إثباتهما يلزم منه تشبيه الخالق بالمخلوق بقوله :

(وأنتم أيها الجهمية تثبتون كون الله خالقاً فاعلاً فهل فعله وخلقه سبحانه مثل المخلوق؟ إن قلتم هذا فهذا هو التشبيه وأنتم تفرون منه ، وإن قلتم بل فعل الله وخلقه على ما يليق به ، وفعل المخلوق وخلقه على ما يناسبه ، فيجب أن تقولوا هذا في سائر الصفات)⁽²⁾.

ثم يصل الشيخ فالح آل مهدي إلى خلاصة في مناقشاته السابقة مع هؤلاء المعطلة بقوله:

¹(?) التحفة المهدية : ص107.

²(?) المرجع السابق : ص106.

(فالحاصل أن هؤلاء النفاة جميعاً لم يستفيدوا من نفهم إلا تعطيل حقائق النصوص ، وإنهم لم يتخلصوا مما ظنوه محذوراً بل هو لازم فيما فروا إليه ، بل قد يثبتون ما هو أعظم محذوراً كحال الذين تأولوا نصوص العلو والفوقية والاستواء فراراً من التحيز والحصص ، ثم قالوا: هو في كل مكان بذاته)⁽¹⁾.

ويقرر الشيخ حمد بن عتيق -رحمه الله- ما تقدم من تناقض المعطلة في مسألة اللازم فيما أثبتوه وفيما نفوه من الأسماء والصفات ، في مناقشة لتحريفهم معنى استواء الله تعالى على عرشه الوارد في النصوص إلى الاستيلاء ، بقوله:

(وهذا المحذور الذي زعموه وفروا من أجله من إثبات الاستواء ، يلزمهم نظيره فيما ذهبوا إليه من الاستيلاء، أو تنفيذ الأمر والتدبير ؛ فإنهم إن أثبتوا الاستيلاء من جنس استيلاء المخلوقين وقعوا في نفس ما فروا منه ؛ وإن قالوا: استيلاء يليق بجلال الله وعظمته ، فلا شيء لم يثبتوا الاستواء ويقولوا استواء يليق بجلاله وعظمته ؟ حتى

¹(?) المرجع السابق : ص 107 ، وانظر: السلف بين القديم والجديد ص

يكونوا قد صدّقوا الكتاب والسنة، ووافقوا في الاعتقاد ما أجمعت عليه الأمة⁽²⁾.

ومن هنا فإن من منهج أئمة الدعوة في الاستدلال ، القول
بلازم النصوص الشرعية من الكتاب والسنة متى كان هذا
اللازم صحيحاً ، وذلك لأن لازم الحق حق ، وهذا اللازم من
الحجج والبراهين النقلية.

كما أنهم يردون على معتقدات المبتدعة الباطلة ببيان
لوازمها الفاسدة فإن لازم الباطل باطل ، ويتصدون في
هذا الجانب للوازم الفاسدة التي وضعها هؤلاء على
النصوص الصحيحة ببيان بطلان لوازمهم ، وفساد
استدلالهم بها على تعطيل دلالات النصوص الصحيحة
الصريحة .

الفصل الثالث : الأدلة العقلية

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : قياس الغائب على الشاهد .

المبحث الثاني : الجامع المشترك في قياس

الغائب على الشاهد .

²(?) الدرر السنية : (13/37) ، وانظر: والرسائل والمسائل النجدية (3/125) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/56) .

المبحث الأول : قياس الغائب على الشاهد .

مصطلح "قياس الغائب على الشاهد" مكون من ثلاث كلمات من المهم بيان معناها اللغوي قبل الحديث في مضمونه .

1- القياس : وهو تقدير الشيء بالشيء ، أو تقدير الشيء بمثله⁽¹⁾ . فالقياس يتطلب أمرين : مقيس ومقيس عليه أو به .

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس : (5/40) ، وتقدم تفصيل معناه اللغوي في مبحث قياس الأولى في الفصل الثاني من هذا الباب.

2- الغيب : ويتعلق في اللغة بأمرين ، الأول: بالحواس

وحضور الشيء وغيابه عنها ، وإن كان الغيب نسبياً

أو مطلقاً ، فهو ما غاب عن العيون وتستتر⁽¹⁾.

والثاني: العلم فهو يأتي بمعنى الشك⁽²⁾، ويأتي

بمعنى تغيب الأمر عنك وأنه بطن عليك⁽³⁾.

3- الشاهد : الشين والهاء والذال أصل يدل على

حضور وعلم وإعلام ، لا يخرج عن هذه المعاني⁽⁴⁾.

والشهادة تدور على معنيين :

أحدهما: الحضور والمعاينة ، والثاني: من علم الشيء

ومعرفته .

فالغيب والشهادة إذا أطلقا يراد بهما ما يختص بالحواس ،

فالغيب لاحضور فيه ولارؤية ، وأما الشهادة فعكس ذلك ،

وقد يراد بهما العلم بالشيء ومعرفته ، فالشهادة تكون

على علم والشاهد علم ، والغائب يكون شكاً أو جهلاً لعدم

العلم بحكم الشيء وإن كان محسوساً .

وعلى ذلك ، يمكن أن يقال في المعنى اللغوي لمصطلح

"قياس الغائب على الشاهد" أنه :

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس : (4/403) .

²(?) انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي ص 155 .

³(?) انظر: لسان العرب لابن منظور : (1/654) .

⁴(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس : (3/221) .

"المقدار الموجود في الشاهد المعلوم وإرجاع الغائب غير الموجود أو غير المشاهد أو غير المعلوم إليه"⁽¹⁾. أو هو :
"تقدير الغائب غير الموجود أو غير المعلوم بشيء مشاهد موجود أو معلوم وإرجاعه إليه".

مفهوم قياس الغائب على الشاهد وحجته :

السلف رضوان الله عليهم لم يتكلموا بمصطلحات علم الكلام لاعتقادهم بطلانه ، ولهذا لانجد أحداً منهم قد تعرض لقياس الغائب على الشاهد بهذا المسمى ، وإن كانوا استخدموه لبدايته ولأنه مقتضى الضرورة العقلية .
وأشهر من تحدث عنه من أئمة أهل السنة والجماعة شيخ الإسلام ابن تيمية ، وذلك من خلال ردوده ومناقشاته لأئمة المتكلمين⁽²⁾.

ومفهوم هذا القياس عند أهل السنة والجماعة مفهوم عام وشامل لجميع ما يكون في العقل من علوم تحصل عن طريق الحس والخبر ، فهذا القياس عندهم أمر فطري ضروري لا يمكن دفعه ولا منعه ، مع أخذ الاعتبار أن مدارك العقول تختلف من شخص لآخر .

¹(?) انظر: كمال الصريصري ، قياس الغائب على الشاهد لدى الفلاسفة والمتكلمين - عرضاً ونقداً- على ضوء منهج أهل السنة والجماعة ، ص 45-46 ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

²(?) انظر: أساس التقديس في علم الكلام للرازي ص 43 ، ورد شيخ الإسلام عليه في بيان تلبس الجهمية (1/317) وما بعدها .

وبالنظر في كتب أهل السنة ، وخاصة ماكتبه شيخ الإسلام ابن تيمية حول قياس الغائب على الشاهد ، فيمكن تعريفه بأنه :

((الضرورة العقلية التي من خلالها يدرك الإنسان تماثل المتماثلات واختلاف المختلفات، واستخراج معنى كلي يجمعهما)) ، أو هو: ((قياس ما لم يعلم بما ثبتت معرفته)) ، أو أنه: ((معرفة الجامع المشترك الكلي بين الأمور المشاهدة والمعلومة ، وقياس الأمور الغائبة عليها))⁽¹⁾.

فمفهومه يدور حول ثلاثة أمور :

- 1- النظر في الأمور المشاهدة أو المعلومة المعينة والمقارنة بينها ، ومعرفة المختلف من المتفق.
- 2- معرفة الجامع المشترك الذي جعلنا نحكم بأن هذا الأمر يشبه هذا الأمر وهذا بخلافه .
- 3- تحديد الغائب الذي يراد معرفته وقياسه على ما علمناه من خلال توافر الجامع المشترك بينها حكم له بحكم الشاهد⁽²⁾.

¹(?) مجموع الفتاوى (238/9-240) ، والرد على المنطقيين ص 371 ، وبيان تلييس الجهمية (1/317) .

²(?) انظر: قياس الغائب على الشاهد للصريصري ص 64 .

ومن خلال هذه المفاهيم الثلاثة لقياس الغائب على الشاهد عند أهل السنة يتضح :

أن جميع الاستدلالات العقلية ترجع إلى قياس الغائب على الشاهد ولا تخرج عنه ، ولكن كل صورة تسمى باسم لتفريقها عن غيرها ، وإلا فهي في الحقيقة قياس غائب على شاهد .

فإذا استخدم الإنسان القضية الكلية ، والتي لا يحكم بصدقها إلا من خلال صدقها على جزئياتها وهي الشاهد ، فإذا صدقت حكم على الغائب بحكمها ، وهذا قياس (الشمول) . وأما إذا استخدم الاستدلال بالجزئي على الجزئي من خلال الجامع المشترك بينهما فهذا أيضاً من الشاهد فالمعلوم شاهد لديه ، وهذا قياس (التمثيل) .

وإذا قام المستدل بالسبر والتقسيم فهو يقوم على الشاهد ، ويحكم على الغائب بنتيجته ، وهذا هو (السبر والتقسيم) . بل حتى قياس (الأولى) -وهو القياس الصحيح في حق الله تعالى- في حقيقته جزء من قياس الغائب على الشاهد ، فقولنا فيه : كل كمال اتصف به المخلوق لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه فالخالق أولى به⁽¹⁾ .

¹(?) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (3/30) ، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/261-262) ، ومؤلفات السعدي (5/2/368) ، وتيسير الكريم الرحمن (3/1333) ، وحاشية الدرة المضية لابن قاسم ص 38-39 ، والتحفة المهدية لابن مهدي ص 130.

فجملته :كل كمال اتصف به المخلوق. هذا شاهد بل شاهد محسوس ، وعدم وجود النقص في هذا الكمال مشاهد ومحسوس ، والخالق سبحانه وتعالى هو الغيب الذي نريد إثبات هذا الكمال له ، فهو قياس غائب على شاهد ، فواهب الكمال أولى بالكمال .

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن جميع الأدلة والقياسات العقلية مردّها إلى قياس الغائب على الشاهد بقوله: (كل برهان قطعي يستعملونه في حق الله ، فلا بد وأن يتضمن نوعاً من قياس الغائب على الشاهد)⁽¹⁾.

ومن هنا يمكن القول أن جميع صور الاستدلال العقلي تعود إلى هذا القياس ، ولكن من هذه الصور ما هو صحيح في استخدامه في الأمور المشاهدة التي لها نظير أو شبيه ، أما الأمور الغيبية التي لا يستطيع العقل وحده الوصول إليها فلا يمكن استخدامه كما في قياس الشمول والتمثيل ، وأما الصورة المستخدمة فهي قياس الأولى.

ولهذا فقياس الغائب على الشاهد ينقسم إلى قسمين :

1- حق . وهو ما حمل فيه الغائب على نظيره من

المشاهدات .

¹(?) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (2/73) .

2- باطل . وهو ما حمل فيه الغائب على غير نظيره⁽²⁾.
وهذا التقسيم متفق عليه بين العقلاء ، فإنهم متفقون على
أن الإنسان ليس له أن يجعل كل مالم يحسه مماثلاً لما
أحسه ، إذ من الموجودات أمور كثيرة لم يحسها ولم يحس
ما يماثلها من كل وجه بل من الأمور الغائبة عن حسه مالا
يعلمه أو ما يعلمه بالخبر فقط ، فالقياس والحال هذه
(باطل) . كما أنهم متفقون على أن من الأمور الغائبة عن
حس الإنسان ما يعلمه بالقياس والاعتبار على ما يشهده
، كما يعلم ما يغيب عنه من أفراد الآدميين والبهائم
والحبوب والثمار وأفراد الأطعمة والأشربة واللباس ونحو
ذلك بالقياس على أفرادها الأخرى المشاهدة وهذا (حق)
بل هو أصل متفق عليه⁽²⁾ .

ومما يدل على حجية هذا القياس عند أهل السنة والجماعة
استخدامهم له في صورته الصحيحة -قياس الأولى- وإن لم
يصرحوا باسمه .

يقول الإمام أحمد -رحمه الله- في إبطاله لدعوى الحلولية
، وإثبات علو الله وعموم علمه لخلقه مع مباينته لهم : (لو
أن رجلاً بنى داراً بجميع مرافقها ، ثم أغلق بابها وخرج منها
، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره ، وكم سعة

²(?) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (2/73) .

²(?) انظر: المرجع السابق (317-1/318) .

كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار ،
فالله وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع خلقه ، وعلم كيف
هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق (⁽¹⁾).
والقياس هنا صريح ولكن استخدم فيه قياس الأولى وهو
طريقة القرآن ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على
الفلاسفة : (فذكر له النبي ﷺ ما يدل بطريق قياس التنبيه
والأولى ، وقد قدمنا غير مرة أن مثل هذا القياس في
قياس الغائب على الشاهد ، هو مما ورد في الكتاب
والسنة فقال: ((أليس كلكم يرى القمر مخلياً به ليلة البدر،
فالله اعظم وأجل)) ⁽²⁾ ⁽³⁾ .
فحجية هذا القياس عند أهل السنة والجماعة مرددة لأمرين
:

الأول: ورود هذا القياس في الكتاب والسنة النبوية .
والثاني : أن خاصية العقل تقتضي ذلك.

قياس الغائب على الشاهد عند أئمة الدعوة :

يشابه موقف أئمة الدعوة -رحمهم الله- من قياس الغائب
على الشاهد موقف السلف رضوان الله عليهم الذين لم
يتكلموا بهذا المصطلح وغيره من مصطلحات علم الكلام

¹(?) الرد على الزنادقة والجهمية ص 39 .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (2/414) .

لاعتقادهم بطلانها ، ولهذا لانجد كلاماً كثيراً لديهم عن قياس الغائب على الشاهد بهذا المسمى ، وإن كانوا قد استخدموه لبدايته ولأنه مقتضى الضرورة العقلية ، ويظهر هذا جلياً في "قياس الأولى" فهو القياس الذي يصح استعماله لديهم في حق الخالق جل وعلا ، وهو إحدى صور قياس الغائب على الشاهد كما تقدم .

مفهوم الغيب والشهادة لدى أئمة الدعوة والفرق بينهما : قبل الحديث عن مفهوم "قياس الغائب على الشاهد" عند أئمة الدعوة يحسن بنا التوقف عند مفردات هذا المصطلح وبيان مفهومها لديهم .

فالقياس تقدم بيان معناه لديهم وموقفهم منه من خلال قياس الأولى والموازن القرآنية .

أما الغيب والشهادة عند أئمة الدعوة : فالغيب عندهم خلاف الشهادة ، ولهذا تقسم الأشياء قسمين : غيبية ومحسوسة .

فالقسم الأول: وهي الأمور المحسوسة المشاهدة. فهذه لم يعلق الشارع عليها حكماً من أحكام الإيمان الذي يفرق به بين أهل السعادة وغيرهم ، وذلك كالسما والارض وما فيها من المخلوقات المشاهدة والطبائع المعلومة المعقولة ، إنما يذكر الله تعالى من هذا النوع الأدلة والبراهين على ما أخبر به وأخبرت به رسله .

والقسم الثاني : وهو الغيب الذي أمر بالإيمان به ومدح المؤمنين به في غير موضع من كتابه ، وضابط هذا القسم : أنه كل ما أخبر الله به وأخبرت به رسله على وجه يدعو الناس إلى تصديقه والإيمان به .
وذلك أنواع كثيرة : أجلها وأعلاها وأفضلها وأنفعها وأيسرها ما أخبر به في كتبه وأخبرت به رسله من أسماء الله الحسنى ، وصفاته العليا ، ونعوته الجليلة الجميلة ، وأفعاله الحميدة ، وفي الكتاب والسنة من هذا النوع شيء كثير جداً بحسب الحاجة إليه⁽¹⁾ .

وينبه الشيخ السعدي -رحمه الله- هنا إلى أمر مهم في مسألة الفرق بين الغيب والشهادة وهو : أن كون الشيء غائباً أو شاهداً أمر إضافي بالنسبة إلينا ، فإذا غاب عنا كان غيباً ، وإذا شهدناه كان شهادة . وليس هو فرق يعود إلى أن ذاته تعقل ولا تشهد ولا تحس ، بل كل ما يعقل ولا يمكن أن يحس بحال فإنما يكون في الذهن ، والملائكة يمكن أن يُشهدوا ويُروا ، والرب تعالى يمكن رؤيته بالأبصار ، والمؤمنون يرونه في القيامة وفي الجنة كما تواترت بذلك النصوص ،

¹(?) انظر: مؤلفات السعدي (83-5/1/82) . ، وأيضاً : صفوة الآثار والمفاهيم للدوسري (2/11) .

وهذا يبطل أصل الملاحظة الذين يحصرون المعلومات
بمدركاتهم الخاصة القاصرة⁽¹⁾.

ويتلخص من كلام أئمة الدعوة المتقدم في معنى الغائب
والشاهد :

أن الغائب ما غاب عن حواسنا فلم ندركه ، والشاهد
ما شهدناه بحواسنا .

وعلى هذا فيكون قياس الغائب على الشاهد عندهم بمعنى
: قياس أو اعتبار ما غاب عن حسنا بما ظهر له⁽²⁾.

ومما ينبه عليه هنا أن العقلاء متفقون على أنه ليس
للإنسان أن يجعل كل ما لم يحسه مماثلاً لما أحسه ،
لسببين :

أحدهما : أن من الموجودات أمور كثيرة لم يحسها الإنسان
ولم يحس ما يماثلها من كل وجه.

الثاني : أن من الأمور الغائبة عن حسه ما لا يعلمه أو
ما لا يعلمه إلا بالخبر فقط .

كما أن العقلاء متفقون على أن من الأمور الغائبة عن حس
الإنسان ما يعلمه بالقياس والاعتبار على ما يشهده كما

¹(?) انظر: مؤلفات السعدي (5/2/318) .

²(?) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (1/317) .

يعلم ما يغيب عنه من أفراد الآدميين والبهائم والحبوب
والثمار لأجل ما يعرفه من شاهدها⁽¹⁾ .

ولهذا نجد أن أئمة الدعوة -رحمهم الله- لا يجعلون قياس
الغائب على الشاهد في مرتبة واحدة ، بل يرون منه ما هو
(حق) ومنه ما هو (باطل) .

فالصحيح الجائز في حق الله تعالى هو قياس الأولى -وهو
إحدى صور قياس الغائب على الشاهد- وحقيقته لديهم :
أنه كل كمال اتصف به المخلوق لا يعتريه نقص بوجه من
الوجوه فالخالق أولى به⁽²⁾ .

فجملة :كل كمال اتصف به المخلوق. هذا شاهد بل شاهد
محسوس ، وعدم وجود النقص في هذا الكمال مشاهد
ومحسوس ، والخالق سبحانه وتعالى هو الغيب الذي نريد
إثبات هذا الكمال له ، فهو قياس غائب على شاهد ،
فواهب الكمال أولى بالكمال.

¹(?) انظر: المرجع السابق (318-1/317) .

²(?) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (262-1/261) ،
ومؤلفات السعدي (5/2/368) ، وتيسير الكريم الرحمن (3/1333) ،
وحاشية الدرة المضية لابن قاسم ص38-39 ، والتحفة المهدية لابن مهدي
ص130.

وقد تقدم في مبحث قياس الأولى نماذج من استدلال أئمة الدعوة -رحمهم الله- بهذا القياس في حقه تعالى على إثبات أنواع الكمالات له سبحانه⁽³⁾.

كما يقرر أئمة الدعوة أن قياس الغائب على الشاهد -فيما عدا صورة قياس الأولى- باطل لا يصح استعماله في حق الله تعالى ، وذلك لما فيه من تسوية للخالق جل وعلا بالمخلوق .

يقول الشيخ السعدي رحمه الله : (أصل بلاء المشركين والملحدين قياس الرب العظيم بالمخلوق الناقص الحقيير ، ولم يعترفوا أن الله ليس كمثله شيء ، وأن له المثل الأعلى في السماوات والأرض ، وأن له العظمة كلها والكبرياء كله والمجد والحمد والجلال ، وأن ما للخلق من أولهم إلى آخرهم من قوة وعظمة وأوصاف فإنها تضمحل غاية الإضمحلال ولا يبقى لها نسبة بوجه من الوجوه إذا نسبت إلى عظمة الله وجلاله وكماله)⁽²⁾.

بل إن هذا القياس حين يكون فيه تسوية وتشبيه للمخلوق بالخالق فيما هو من خصائصه سبحانه فهو حقيقة الشرك الذي نهى الله عنه ، كما يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رحمه الله : (فالشرك تشبيه المخلوق

³(?) انظر: مبحث قياس الأولى ضمن الفصل الثاني من هذا الباب .

²(?) مؤلفات السعدي : (328-5/2-329) .

بالخالق في خصائص الإلهية ؛ فإن من خصائص الإلهية:
التفرد بملك الضر والنفع والعطاء والمنع وذلك يوجب تعلق
الدّعاء والخوف والرّجاء والتوكل به وحده- فمن علق ذلك
بمخلوق فقد شبهه بالخالق تعالى، وجعل من لا يملك
لنفسه ضرراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً فضلاً عن
غيره شبيهاً لمن الأمر كله له)⁽¹⁾.

ومن أمثلة التطبيقات الباطلة لهذا القياس في باب الأسماء
والصفات ، قياس كيفية صفات الخالق جل وعلا على كيفية
صفات المخلوق .

يقول الشيخ محمد ابن مانع رحمه الله : (ولو اجتمع العقلاء
بأجمعهم على أن يكتفوا بصر المخلوق ، أو سمعه أو عقله
، لم يقدرُوا على ذلك مع أنه مخلوق ، فإذا عجزوا عن
تكييف ما هو مخلوق ، فعن تكييف من لا يُجانسه مخلوق
ولا يقاس على معقول أعجز ، وليس له مثلٌ يقاس عليه هو
كما قال تعالى: ﴿يَذُتْ تَذُتْ تَذُتْ الشورى: ١١﴾ . لا يلحقه الوهم ،
ولا يكتفه العقل . ولذلك قال المصطفى ﷺ : ((لا أحصي ثناء
عليك أنت كما أثنيت على نفسك))⁽²⁾، تنبيهاً على نفي

¹(?) منهاج التأسيس والتقديس : ص 285 .

²(?) تقدم تخريجه .

التشبيه والتكليف ، واعترافاً للغني الحميد بالجلال
والعظمة ، فهذه غاية المعرفة⁽¹⁾.

المبحث الثاني : الجامع المشترك في قياس الغائب على الشاهد .

تمهيد :

يحتاج الإنسان في كلامه على ما يجهله ، أو ما لا يقع تحت
حواسه مباشرة ، إلى الاعتماد على معنى في الشاهد يشبه
ذلك المعنى الذي يريد إثباته أو نفيه ، ولكن قد يعتري
الحكم على الغائب حكم الشاهد خطأ أو الضلال ، مما
يستدعي جعل ضوابط تمنع من وقوع ضلال في إطلاق
الحكم على الغائب .

ولأجل ذلك جعل المتكلمون جوامع تجمع بين الغائب
والشاهد ، كما أن أئمة الدعوة جعلوا له ضوابط أيضاً

¹(?) الكواكب الدرية : ص 108 .

يسيرون عليها عند كلامهم في الأمور الغيبية الدينية ، لتمنع من الوقوع في الضلال .
ومن خلال المطلبين التاليين سيتناول البحث جوامع قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين ومن ثم لضوابطه عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- .

المطلب الأول : الجامع المشترك في قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين .

يعتبر المعتزلة أول من جعل لهذا القياس جوامع تجمع بين الغائب والشاهد ، كما يقول القاضي عبد الجبار⁽¹⁾ : (إنما يكون الاستدلال بالشاهد على الغائب في وجهين أحدهما :

¹(?) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني ، أبو الحسن ، فقيه ، اصولي ، متكلم ، مفسر ، مشارك في بعض العلوم . كان مقلداً للشافعي في الفروع ، وعلى رأس المعتزلة في الأصول ، ورد بغداد ، وحدث بها ، وتولى القضاء بالري. من مؤلفاته الكثيرة : "تفسير القرآن" و"دلائل النبوة" و"المغني" و"طبقات المعتزلة" . توفي في الري سنة 415هـ . انظر: طبقات الشافعية الكبرى (5/97) ، لسان الميزان (3/386) ، معجم المؤلفين (2/46) .

للاشتراك في الدلالة ، والثاني: للاشتراك في العلة (1).
فجعل لهذا القياس جامعين، الأول: الدلالة ، والثاني : العلة

والجويني (2) هو أول من توسع من الأشاعرة في ذكر هذه
الجوامع ، وجعل له أربعة جوامع

هي : (العلة ، والحقيقة ، والشرط ، والدليل) (3). وأتى
بأدلة على كل جامع وقرر اطرادها غائباً وشاهداً ، ولكن
بعد ذلك عاد ونقضها تماماً.

فالأشاعرة اضطربوا في هذه الجوامع ، فأوائلهم يثبتونها ،
وأواسطهم يثبتون وينكرون ، ومتأخروهم ينفونها تماماً .

¹(?) عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، المحيط بالتكليف ، تحقيق: عمر السيد
عزمي ، ص 167 .

²(?) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، النيسابوري ،
الشافعي ، الأشعري ، المعروف بإمام الحرمين ، ضياء الدين ، أبو
المعالي ، فقيه ، أصولي ، متكلم ، مفسر ، أديب . ولد سنة 419هـ
، ودرس على أبي القاسم الإسكافي الإسفرايني، جاور بمكة ، ثم
رجع إلى نيسابور ودرس في المدرسة النظامية ثلاثين سنة. من
تصانيفه الكثيرة : "الشامل في أصول الدين" ، "البرهان في أصول
الفقه" ، "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد". توفي
بنيسابور سنة 478هـ انظر: طبقات الشافعية الكبرى (5/165) ، وفيات
الاعيان (3/167) ، شذرات الذهب (3/358) .

³(?) عبد الملك بن عبد الله الجويني ، البرهان في أصول الفقه ، تحقيق:
عبد العظيم حمود الديب ، (127-1/128) . وانظر: الإرشاد : ص 83-86 .

والأشاعرة بينوا أهمية هذه الجوامع ، لأن " بناء الغائب
على الشاهد لايجوز التحكم به لديهم من غير جامع عقلي
ومن التحكم به شبهت المشبهة وعطلت المعطلة وعميت
بصائر الزنادقة " (1) .

فأهمية هذه الجوامع عصمة الإنسان من الوقوع في
الضلال .

ولابد من ذكر أن جميع طوائف المتكلمين من فلاسفة
ومعتزلة وأشاعرة استخدموا هذه الجوامع التي ذكرها
الأشاعرة مع رفض الفلاسفة لهذا القياس بجوامعه ،
ورفض المعتزلة لبعض جوامعه ، واضطراب الأشاعرة
فيها (2) .

جوامع قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين :

تعتبر الجوامع التي ذكرها الأشاعرة في هذا القياس هي
الأشهر عند طوائف المتكلمين ، وهي التي ساروا عليها
على اختلاف بينهم واضطراب كما تقدم ، وهذه الجوامع

¹ (?) البرهان في أصول الفقه للجويني (1/104) .

² (?) انظر: قياس الغائب على الشاهد للصريصري ص111 .

هي : جامع العلة ، وجامع الشرط ، وجامع الدليل ، وجامع الحد أو الحقيقة .

1- جامع العلة :

المعتزلة والأشاعرة جعلوا العلة من جوامع هذا القياس ، ولكن المعتزلة لم يفصلوا فيه ، بل ذكروا الكلام مجملًا في مواطن قليلة من كتبهم⁽¹⁾ . وأما الأشاعرة فقد أسهبوا في هذا القياس وذكر جوامعهم .

العلة لغة واصطلاحاً :

العلة لغة بالكسر المرض⁽²⁾ . ويعرف المعتزلة العلة بأنها ما: " له تأثير في الحكم ، حتى لولاه كان لا يكون ذلك الحكم " ⁽³⁾ . فهم يرونها موجبة للحكم بذاتها لاجعل الله لها⁽⁴⁾ .

والعلة اصطلاحاً يعرفها المتكلمون بتعريفات من أشهرها :

¹(?) انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص 167 .

²(?) انظر: مختار الصحاح للرازي ص 217 .

³(?) انظر: المغني للقاضي عبد الجبار (17/285) .

⁴(?) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني : ص 308 .

قول الجويني: (كل معنى قام بمحل...يوجب له حالاً)⁽¹⁾، وكذلك الإيجي في قوله: (العلة: صفة توجب لمحلها حكماً)⁽²⁾.

ومن أهم شروطها عندهم : الطرد والعكس .
ويفسرهما الإيجي بقوله: (العلة العقلية مطردة أي كلما وجدت وجد الحكم , وهذا مما لاخلاف فيه أصلاً , ومنعكسة أي كلما أتنفت العلة أتنفى الحكم)⁽³⁾.
مكانة هذا الجامع عند المتكلمين :

المعتزلة استخدموا هذا الجامع في باب العدل⁽⁴⁾. أما في باب التوحيد فلا يرونه لأنه لايجوز عندهم تعليل الواجب⁽⁵⁾.
ولكنهم استخدموا العلة في باب التوحيد , وذلك لأن نفيهم للصفات معتمد على أن إثباتها يكون للشاهد فيجب نفيها عن الله , فمثلاً : نفوا بأن الله عالم بعلم لأن علة ذلك في الشاهد تختلف عن علته غائباً لاختلاف الذوات والحاجات⁽⁶⁾.
وهذا على مذهبهم عالم بلا علم , قادر بلا قدرة .

¹(?) الإرشاد : ص 80 .

²(?) المواقف : ص 92 .

³(?) المرجع السابق : ص 93 .

⁴(?) انظر: شرح الاصول الخمسة للقاضي عبدالجبار ص 303 .

⁵(?) انظر: المحيط بالتكليف لنفس المؤلف 168 .

⁶(?) انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبدالجبار : ص 173-178 , 180 .

فالسبب في نفيهم للصفات هو قياسهم للغائب على الشاهد , فعندما تصوروا أن إثبات الصفة لله يقتضي مماثلتها لصفة المخلوق نفوها .
والأشاعرة أثبتوا هذا القياس بجامع العلة وجعلوا العلة من جوامع قياس الغائب على الشاهد⁽¹⁾ , ولكنهم بعد ذلك نقضوا هذا الجامع .
فالجويني يقول : (والجمع بالعلة لا أصل له إذ لا علة ولا معلول عندنا)⁽²⁾ .
ويتبن مما سبق أن الكلام بهذا القياس وبالأخص بجامع العلة عند المتكلمين مبني على التحكم منهم , فالمعتزلة يستخدمونه في جانب ويردونه في جانب آخر دون دليل على هذا التفريق , والأشاعرة - وهم أكثر من تكلم في هذا الجامع وهو يخالف أغلب أصولهم - فاضطربوا فيه , فمنهم من أثبتته في باب ثم ناقض نفسه في أبواب الاعتقاد الأخرى , ومنهم من نفى أن يكون أصلاً جامعاً⁽³⁾ .

2- جامع الشرط :

¹(?) انظر: الإرشاد للجويني : ص 83-88 .

²(?) البرهان : (1/106) .

³(?) انظر: قياس الغائب على الشاهد للصريصري ص 127 .

الشرط لغة : الشين والراء والطاء أصل يدل على علم
وعلامة ومقارب ذلك من علم⁽¹⁾ . ويقول الفيروز آبادي:
(هو إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه.)⁽²⁾ .
والشرط اصطلاحاً :

يعرفه الجرجاني بقوله: (الشرط: تعليق شيء بشيء
بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني ، وقيل الشرط: ما يتوقف
عليه وجود الشيء ، ويكون خارجاً عن ماهيته ، ولا يكون
مؤثراً في وجوده ، وقيل الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم
عليه)⁽³⁾ .

فالشرط من خلال ما تقدم خارج عن الماهية غير داخل
فيه ، كما أنه المهيء لأسباب الحدوث والوجود لا أنه
الموجب له ، كما أنه لابد لوجود الشيء من وجود الشرط
ولا يقتضي ذلك أنه بوجود الشرط يوجد المشروط فالعلاقة
طردية لاعتكسية .

استخدامه عند المتكلمين :

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (3/260) .

²(?) القاموس المحيط : ص 869 .

³(?) التعريفات : ص 166 .

لم يذكر المعتزلة جامع الشرط من جوامع قياس الغائب على الشاهد , ولكنهم استخدموه في باب رؤية الله سبحانه وتعالى ونصوا عليه , وكذلك في باب التوحيد , ولكن ابدلوا كلمة شرط بكلمة دلالة , وعند التحقيق يتضح أنهم لم يخالفوا الأشاعرة إلا بالألفاظ⁽¹⁾.

يقول القاضي عبد الجبار: (إن أحداً إنما يرى الشيء عند شرطين: أحدهما ما يرجع إلى الرائي , والآخر يرجع إلى المرئي. ما يرجع إلى الرائي فهو صحة الحاسة , وما يرجع إلى المرئي هو أن يكون للمرئي مع الرائي حكم , وذلك الحكم هو أن يكون مقابلاً أو حالاً في المقابل أوفي حكم المقابل)⁽²⁾.

ثم يبين منعه ونفيه لرؤية الله اعتماداً على هذه الشروط التي لا تختلف غائباً ولا شاهداً بقوله: (إنه تعالى لا يجوز أن يكون مقابلاً ولا حالاً في المقابل ولا في حكم المقابل , فالمقابلة والحلول إنما تصح على الأجسام والأعراض , والله ليس بجسم ولا عرض فلا يجوز أن يكون مقابلاً ولا حالاً في المقابل ولا في حكم المقابل)⁽³⁾.

¹(?) انظر: قياس الغائب على الشاهد للصريصري ص 130 .

²(?) شرح الأصول الخمسة : ص 250 .

³(?) شرح الأصول الخمسة : ص 249 .
739

فهو ينفي رؤية الله معتمداً على أمرين كلاهما من قياس الغائب على الشاهد ، أحدهما: أن شروط الرؤية مطردة. والثاني: أن إثبات شروط الرؤية في الله يقتضي أنه جسم وعرض كالشاهد.

وأما الأشاعرة فجعلوا الشرط من جوامع هذا القياس كما يوضح الجويني استخدامهم لهذا الجامع بقوله: (فإذا تبين كون الحكم مشروطاً بشرط شاهداً ثم ثبت مثل ذلك الحكم غائباً ، فيجب القضاء بكونه مشروطاً بذلك الشرط اعتباراً بالشاهد ، وذلك مثل الحكم بكون العالم عالماً مشروط بكونه حياً في الشاهد ، فلما تقرر ذلك شاهداً اطرده غائباً)⁽¹⁾.

وقد اشتمل كلامه على أمور منها :

- أن الشرط مطرد في الغائب والشاهد .
- أن النظر في الشاهد ومعرفة الشرط هو الذي أوجب له الحكم.
- إذا كان الغائب له نفس الحكم فشرط الحكم شاهداً هو شرطه غائباً.
- أبرز صفة يستدلون بها على هذا الجامع هي صفة الحياة .

¹(?) الإرشاد : ص 83 .

فجامع الشرط من الجوامع التي استعملها الأشاعرة ،
لكنهم عادوا ونفوه مرة أخرى ، فهم مضطربون فيه ، حتي
إن الجويني الذي تقدم كلامه عاد ونفى هذا الجامع بقوله :
(إن قام دليل على المطلوب في الغائب فهو المقصود ولا
أثر لذكر الشاهد ، وإن لم يقم دليل على المطلوب في
الغائب فذكر الشاهد لأمعنى له وليس في المعقول قياس
(1).

فهو هنا يرد هذا القياس كله بجوامعه التي حددها ، حيث
بين أن الدليل لافائدة في ذكر الشاهد فيه ، فإذا دل على
الغائب فهذا هو المطلوب وإن لم يدل فلا فائدة(2).

3- جامع الدليل .

تقدم بيان معنى الدليل لغة وأنه بمعنى المرشد والهادي ،
سواء كان أمانة وعلامة ، أو ناصبها وواضعها ، أو ذاكرها
والمنبه عليها(3).

وأما في اصطلاح المتكلمين فهو:

¹(?) البرهان : (1/106).

²(?) انظر: قياس الغائب على الشاهد للصريصري ص134 .

³(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2/259) ، مختار الصحاح
للرازي ص106 ، لسان العرب لابن منظور (11/248-249) ، المفردات
في غريب القرآن للأصفهاني ص170 ، والكلية للكفوي ص439 .

" ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى المطلوب , أو هو ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى علم أو إلى اعتقاد راجح " ⁽¹⁾. فهو عندهم ما يوصل إلى العلم أو الظن الراجح .

مكانة جامع الدليل عند المتكلمين :
المعتزلة جعلوا جامع الدليل من الجوامع التي تستخدم في هذا القياس , وقد استخدموا هذا الجامع في باب التوحيد . يقول القاضي عبد الجبار في بيانه لهذا الجامع : (إنما يكون الاستدلال بالشاهد على الغائب في وجهين : أحدهما للاشتراك في الدلالة , والثاني للاشتراك في العلة) ⁽²⁾. فهنا بين جامعين , وهما جامعا الدلالة والعلة , فإذا دل شيء في الشاهد على أمر يكون هذا دليلاً على الغائب . ويقول القاضي عبد الجبار بعد أن ذكر الضوابط لهذا القياس : (فالأول هو الدلالة على صفاته جل وعز , لأنه إنما يجب كونه قادراً لثبوت الطريق فيه , وهو صحة الفعل , وهذا حال كثير من صفاته تعالى , وأكثر مسائل التوحيد تجري على هذا الحد) ⁽³⁾.

¹(?) الرد على المنطقيين لابن تيمية : ص 165 .

²(?) المحيط بالتكليف : ص 167 .

³(?) المرجع السابق : ص 168 .

- وكلامه هنا يشتمل على أمور منها :
- أن الدليل يطرد شاهداً وغائباً .
 - الدلالة تستخدم في باب التوحيد ومسائل الصفات .
 - إثبات أن الله قادر لأنه صح منه الفعل وهذا دليلنا على الشاهد .

أما الأشاعرة فجعلوا جامع الدليل من ضمن جوامع قياس الغائب على الشاهد . كما يقول الجويني : (والجمع بالدليل كقولنا الحدوث والتخصيص والإحكام تدل على القدرة والإرادة والعلم شاهداً فيجب طرد ذلك غائباً)⁽¹⁾ .

فهنا يستخدم الجويني هذا الجامع ويطرده شاهداً وغائباً , ثم يبين أن الحدوث والتخصيص والإحكام تدل في الشاهد على القدرة والإرادة والعلم , فكذلك في الغائب .

ولكن الأشاعرة المتأخرون يردون هذا القياس كله بما فيه هذا الجامع كما يقول الجرجاني في استدراكه على كلام الجويني المتقدم : (فإن القدرة في الشاهد لا يتصور فيها الإيجاد بخلافها في الغائب , والإرادة فيه لا تخصص بخلاف إرادة الغائب , وكذا الحال في باقي الصفات , فإذا ما وجد في أحدهما لم يوجد في الآخر فلا يصح القياس أصلاً)⁽²⁾ .

¹(?) البرهان : (1/105) .

²(?) على الجرجاني , شرح المواقف في علم الكلام , تحقيق: أحمد المهدي , (79-5/78) .

فالأشاعرة مضطربون في هذا الجامع كغيره من الجوامع الأخرى .

4- جامع الحد (الحقيقة) :

استخدم المتكلمون القياس بهذا الجامع من خلال الألفاظ التي اصطلمحوا عليها , وجعلوا هذا الاصطلاح حقيقة اللفظ فكان ذلك هو السبب في وقوعهم في الخطأ في أبواب العقيدة.

فاصطلمحوا على ألفاظ -هي ألفاظ جملة- حدودها بمعاني يقاس من خلالها الغائب على الشاهد , وهذا هو حقيقة قياس الغائب على الشاهد بجامع الحد والحقيقة , وإن ادعوا عدم استخدامهم لقياس الغائب على الشاهد . الحد لغة واصطلاحاً :

الحد لغة : الحاء والذال أصلان , الأول المنع , والثاني طرف الشيء⁽¹⁾.

وقيل الحد الحاجز بين شيئين ومنتهى الشيء⁽²⁾. الحد اصطلاحاً :

أما الحد في اصطلاح المتكلمين: فهو معنى الشيء الذي لأجله ذكر الوصف .

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2/3) .

²(?) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي : ص 352 .

وفائدة الحد عند المتكلمين وغيرهم هو التمييز بين الشيء
المحدود وغيره⁽¹⁾.

شروط الحد :

يشترط المتكلمون في الحد أن يكون جامعاً مانعاً .
فمعنى كونه مانعاً: أن لايتناول المعرف شيئاً مما ليس من
أفراد المعرف .

ومعنى كونه جامعاً: أن لا يخرج عما يصدق عليه المعرف
شيء من أفراد المعرف⁽²⁾.

مكانة جامع الحد عند المتكلمين :

المعتزلة عندما تكلموا في ضوابط قياس الغائب على
الشاهد لم يجعلوا من ضمن الجوامع (الحد أو الحقيقة)
ولكنهم مع ذلك استخدموه , حيث اصطلحوا على معاني
للألفاظ واطردوا هذه المعاني فيثبتون فيها ما يريدون إثباته
، وينفون بها ما يريدون نفيه .

فمثلاً : أثبتوا أن الله قادر اعتماداً على حدهم للقادر وهو:
(من صح منه الفعل)⁽³⁾.

فهم هنا جعلوا حداً للقادر وطرده شأهاً وغائباً. وكذلك
"الكلام" عندهم صفة فعل منفصل عن الموصوف لا صفة

¹(?) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية ص 39 .

²(?) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية ص 15 .

³(?) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار 151.

ذات , ولذلك انكروا صفة الكلام الثابتة لله , وقالوا : إن كلام الله مخلوق , ومنعوا أن يكون الكلام قائماً بالله سبحانه وتعالى , وكذلك التزامهم بالنفي وأن التوحيد يقتضي ذلك , وذلك من خلال أن الموصوف بصفة يقتضي التجسيم أو التركيب⁽¹⁾ .

ومما تقدم يظهر أن أغلب عقائد المعتزلة جعلوا فيها حدوداً طردوها في الغائب والشاهد فأثبتوا ونفوا من خلالها.

وأما الأشاعرة فجعلوا من جوامع قياس الغائب على الشاهد جامع الحد والحقيقة , وبينوا أن هذا الجامع يطرد غائباً وشاهداً.

يقول الشهرستاني : (حد العلم في الشاهد أنه ذو علم والقادر ذو قدرة , والمريد ذو إرادة فيجب طرد ذلك الغائب , والحقيقة لا تختلف شاهداً وغائباً)⁽²⁾ .

ويقول الجويني : (فمهما تقرر حقيقة شاهداً في محقق اطردت في مثله غائباً , وذلك نحو حكمنا بأن حقيقة العالم من قام به علم)⁽³⁾ .

¹(?) انظر: قياس الغائب على الشاهد للصريصري ص151.

²(?) نهاية الإقدام : ص190 .

³(?) الإرشاد : ص84 .

فهنا يتبين أن الحقيقة جامع من جوامع قياس الغائب على الشاهد ، وأنه متى تقررر الحقيقة في الشاهد طردت في الغائب ، وكذلك عرفوا بعض المسميات وطردوه كقولهم : معنى الاستواء أنه الاستيلاء والقهر⁽¹⁾.

فنفوا صفة الاستواء عن الله وأثبتوا هذا المعنى الباطل الذي جعلوه حقيقة اللفظ .

وعرّفوا الوجه بأن "المراد منه الذات ، والمقصود من ذكره التأكيد والمبالغة ، فإنه يقال: وجه هذا الأمر كذا وكذا ، ووجه هذا الدليل كذا وكذا ، والمراد منه : ونفس ذلك الشيء ونفس ذلك الدليل"⁽²⁾.

وهذه الأقوال في الاستواء والوجه وغيرها من الصفات الخبرية إنما نفوها لما تقرر عندهم من حقيقة أخرى ، وهي التجسيم والتركيب التي طردوها غائباً وشاهداً .

ولكن الأشاعرة وخصوصاً المتأخرين عادوا ونفوا هذا الجامع بعد أن أثبتوه ، كما يقول الجويني : (والجمع بالحقيقة ليس بشيء)⁽³⁾. ثم يضيف : (لأن العلم الحادث

¹(?) انظر: أساس التقديس للرازي ص176-177 .

²(?) أساس التقديس للرازي : ص134 .

³(?) البرهان : (1/106) .

مخالف للعلم القديم فكيف يجتمعان في الحقيقة مع
اختلافهما (⁴) .

فيتضح مما سبق أن طوائف المتكلمين قد تكلموا في هذا
القياس وجوامعه الأربعة ، وغالبهم نفوا هذه الجوامع مع
أنهم استعملوها في الحقيقة ، فمرة يثبتونها ومرة ينفونها ،
ولهذا لازم الاضطراب هؤلاء المتكلمين في مسائل الاعتقاد
وخصوصاً في باب الأسماء والصفات بسبب عدم وضوح
المنهج الصحيح لهم نفيًا وإثباتًا في هذا الباب .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (إذا تبين ذلك
فنقول : المتكلمون والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالاتهم
هم في قياس الغائب على الشاهد مضطربين ، كل منهم
يستعمله فيما يثبته ويرد على منازعه ما استعمله في ذلك
، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو دونه ،
وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم ، بل صار
قبوله ورده هو بحسب القول لا بحسب ما يستحقه القياس
العقلي ، كما تجدهم أيضاً في النصوص النبوية كل منهم
يقبل منها ما وافق قوله ويرد منها ما خالف قوله ، وإن
كان المردود من الأخبار المقبولة باتفاق أهل العلم
بالحديث والذي قبله من الأحاديث المكذوبة باتفاق أهل

⁴(?) المرجع السابق : ص 106 .

العلم والحديث ، فحالهم في الأقيسة العقلية كحالهم في النصوص السمعية لهم في ذلك من التناقض والاضطراب ما لا يحصيه إلا رب الأرباب (1).

المطلب الثاني : ضوابط قياس الغائب على الشاهد عند أئمة الدعوة .

¹(?) بيان تلبس الجهمية : (1/326) .
749

أئمة الدعوة -رحمهم الله- في مؤلفاتهم وأجوبتهم -كما هم أهل السنة والجماعة- لم يجعلوا لهذا القياس جوامع بين الغائب والشاهد على نحو ما صنعه المتكلمون ، وذلك عائد لأمرين :

الأول: عدم استعمالهم لهذا القياس بهذا المسمى الكلامي: ((قياس الغائب على الشاهد)) ، وإن كانوا قد استعملوا إحدى صورته وهي قياس الأولى دون بقية الصور الأخرى. الثاني: أن إدراك التشابه في المعنى بين الغائب والشاهد أمر فطري لا نظري ، تدل عليه الضرورة العقلية⁽¹⁾. ولما كان قياس الغائب على الشاهد أصل لجميع الأقيسة العقلية كما تقدم ، وما يدور في العقل منه ما هو حق يصح على أمور متماثلة لتماثل خصائصها ، أو أمور مختلفة لتشابه ما بينها من وجه دون آخر ، ومنه ما هو باطل يساوي بين المختلفات كما يفرق بين المتماثلات ، لما كان الأمر على هذا النحو كان لازماً أن توجد ضوابط حتى يستقيم بها هذا القياس ولا ينحرف بأصحابه.

ومن خلال استقرار أقوال أئمة الدعوة -رحمهم الله- في مسائل الغيب والشهادة والقياس بينهما، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمعرفة الله بأسمائه وصفاته نجد أن

¹(?) انظر: قياس الغائب على الشاهد للصريصري ص165.

لديهم ضوابط مهمة نستطيع من خلالها ضبط قياس الغائب على الشاهد ، وهذه الضوابط على النحو التالي :

1- مسائل الغيب مصدرها الخبر الصحيح من الكتاب والسنة والعقل لا يستقل بمعرفتها.

فأئمة الدعوة وإن كانوا يقررون منزلة العقل الصحيح ودلالته على الأمور النافعة ، بل وحتى الشرعية على سبيل الإجمال كوجود الخالق عز وجل وعلوه على خلقه ، وثبوت النبوة وصدق ما جاءت به الرسل ، وضرورة الحساب والجزاء إلى غير ذلك ، إلا أن هناك أموراً لا يمكن للعقل أن يستقل بمعرفتها كصفات الله سبحانه وتعالى وأسماءه والملائكة والجنة والنار وأهوال المحشر وغيرها من المغيبات لا يمكن معرفتها استقلاً وتفصيلاً إلا عن طريق الخبر الصادق عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ .

يقول الشيخ السعدي رحمه الله : (العقل وحده لا يستقل بمعرفة الله ، ولا يعرف عبادته وتفصيلها ، ولا تفاصيل اليوم الآخر ، حتى يهتدي بنور الوحي الذي أوحاه الله إلى رسوله ، ويكون له قلب يجعل الأفكار والتصورات إرادات وهمماً تحت صاحبها على اختيار النافع على الضار ، والخير

على الشر ، والهدى على الضلال ، والأخلاق الجميلة على
ضدها (⁽¹⁾).

2- وجوب التسليم بما جاء في النصوص من مسائل الغيب .

فأصل الدين هو الإيمان بالغيب ، وهو أول ما أثنى تعالى به
على عباده المؤمنين فقال سبحانه: **يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اَطِيعُوْا اَمْرَ اللّٰهِ وَاَطِيعُوْا اَمْرَ الرَّسُوْلِ** (البقرة: ٢ - ٣).

يقول الشيخ عبدالرحمن الدوسري -رحمه الله- في تفسيره
لهذه الآية: (والغيب هو ما غاب وحجب علمه عن النفس
وخالف المحسوس ، فلذا كان للمؤمنين به ميزة عمن
سواهم ، بحصول التقوى والمنفعة بالقرآن والانتفاع
بأحاسيسهم الباقية باقتران الحاسة الدينية إليها ، ومن
عداهم فإنهم أضل من الأنعام) ⁽²⁾.

وأعظم مسائل الغيب وأشرفها ما يتعلق بتوحيد الله تعالى
بأسمائه الحسنی وصفاته العلی ، ولهذا وجب فيها التسليم
بما جاء في النصوص منها ، والإيمان بها من غير تحريف
ولاتعطيل ومن غير تكيف ولاتمثيل.

يقول الشيخ حمد بن معمر رحمه الله : (فيجب علينا الإيمان
بكل ما نطق به الكتاب والسنة من صفات الرب جل وعلا ،

¹(?) مؤلفات السعدي : (5/1/278) .

²(?) صفوة الآثار : (2/11).

ونعلم أنها صفات حقيقة لا تشبه صفات المخلوقين ، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات ، فصفاته لا تشبه الصفات ، فلا تمثل ، ولا نعطل ، وكل ما أخبر الله به ، وأخبر به رسوله فيجب الإيمان به ، سواء عرفنا معناه ، أو لم نعرفه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة ، وأئمتها ، مع أن عامته منصوص عليه في الكتاب والسنة ⁽¹⁾.

ويضيف الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله : (فكل وصف جاء في كتاب الله ، وصح عن نبيه ﷺ ، فهو ثابت له تعالى ، وموصوف به ، من غير تمثيل بشيء من خلقه ، ومن غير تكيف ، نمره كما جاء ، ولا نحرفه عن مواضعه ، ونصدق به ، ونقره على ما دل عليه من معناه ، ونفهمه على ما يليق بجلال الله تعالى ، وعظمته) ⁽²⁾.

ولهذا يقرر أئمة الدعوة أن القياس إذا صادم هذه النصوص الغيبية فهو باطل لا يصح الاستدلال به ، كما يقول الشيخ عبدالله أبوبطين رحمه الله : (والقياس في مصادمة النص فاسد الاعتبار عند العلماء قديماً وحديثاً ؛ فإن القياس إنما

¹(?) الدرر السنية : (3/78) وقد حكى الشيخ نحو هذا القول عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب في الدرر السنية (3/55) والفواكه العذاب لابن معمر ص49 ، وانظر: الضياء الشارق لابن سحمان ص180 .

²(?) حاشية الدرة المضية : ص40 ، وانظر: تنبيه النبيه لابن عيسى ص98 ، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (1/154).

يصار إليه عند الضرورة إليه إذا عدم النص ، ولم يوجد للحكم دليل في الكتاب والسنة ، لا نصاً ولا ظاهراً⁽¹⁾.

3- نصوص الصفات معلومة مشاهدة باعتبار ومجهولة غائبة باعتبار آخر.

من المسائل المتقررة عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن نصوص صفات الله تعالى معلومة لنا باعتبار معناها ، ومجهولة لنا باعتبار كنهها وكيفيتها ، ولهذا لا يطلقون القول بأن نصوص الصفات معلومة أو مجهولة بل يفصلون القول في هذه العبارة⁽²⁾.

وهذه المسألة متعلقة بمسألة الغيب والشهادة والقياس بينهما ، وذلك أن مفهوم الغيب والشهادة عند أئمة الدعوة يعرف الغائب بأنه ما غاب عن حواسنا فلم ندركه ، والشاهد ما شهدناه بحواسنا⁽³⁾.

¹(?) الدرر السنية : (8/241) ، وبنحوه يقرر الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ أن القياس الصحيح حجة إذا لم يخالف كتاباً ولا سنة ، انظر: الدرر السنية (2/243) وانظر: الضياء الشارق لابن سحمان ص 359-360 ، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (2/536) .

²(?) انظر: قاعدة صفات الله معلومة المعنى مجهولة الكيف ضمن القواعد المنهجية عند أئمة الدعوة في توحيد الصفات.

³(?) انظر: مفهوم الغيب والشهادة عند أئمة الدعوة في التمهيد لهذا الفصل .

وإذا كانت معاني نصوص الصفات معلومة المعنى بالنسبة
إلينا نعلم أصل معناها في عالم الشهادة فهي من قبيل
الشاهد ، كما أن كيفية صفات الله تعالى لما كانت مجهولة
غير معلومة في الشاهد كانت من قبيل الغيب الذي يجب
الإيمان به ولا يجوز القياس عليه.

فنحن نعلم أصل معاني صفات الله الواردة في النصوص
كصفة السمع والبصر والعلم والكلام والقدرة والإرادة
والحياة كما نعلم معنى الاستواء والعجب والرضى والغضب
والرحمة وغير ذلك من الصفات بالقياس على ما نعلمه في
الشاهد منها ، كما لانعلم كيف هذه الصفات بالقياس على
الشاهد لجزمنا باختلاف الكيف كما قال تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ
الشَّوْرَى: ١١ ، وقوله: ﴿يَتَذَكَّرُ مَرِيَمَ: ٦٥ ، وقوله سبحانه : ﴿يَتَذَكَّرُ
النَّحْلَ: ٧٤ .

وهذا ضابط مهم يظهر من خلاله مدى الخطأ الذي وقع فيه المعطلة حيث عطلوا صفات الله تعالى ونفوها لما استقر في عقولهم قياس كيفية صفات الخالق (الغائبة) على كيفية صفات المخلوق (المشاهدة) مع عدم تماثلهما والاختلاف فيما بينهما.

يقول الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- في رده على نفاة الحرف والصوت في كلام الله :

(فهؤلاء -أي الأشاعرة- ما فهموا من كلام الله إلا ما فهموا من كلام المخلوقين ، فقالوا: إذا قلنا بالحرف ، أدى ذلك إلى القول بالجوارح واللهوات؛ وكذلك: إذا قلنا بالصوت، أدى ذلك إلى الحلق والحنجرة ، عملوا في هذا من التخطيط، كما عملوا فيما تقدم من الصفات .
والتحقيق هو: أن الله تكلم بالحروف ، كما يليق بجلاله وعظمته؛ فإنه قادر لا يحتاج إلى جوارح ولا إلى لهوات؛ وكذلك: له صوت كما يليق به ، يُسمع ، ولا يفتقر ذلك الصوت المقدس إلى الحلق والحنجرة ؛ كلام الله يليق به ، وصوته [كذلك]⁽¹⁾ يليق به)⁽²⁾ .

4- وجوب مراعاة ألفاظ الشارع نفيًا وإثباتًا والتوقف عن إطلاق ما لم يرد فيه النص في حق الله تعالى .

وهذا ضابط منهجي عظيم إذا سار عليه المرء فقد أمن الزلل ، ولهذا لما ابتدئ كثير من المتكلمين مقدمات وألفاظ في مسائل الغيب لم ترد بها نصوص الشرع اضطربوا في أقيستهم العقلية ، وفيما يشبتون وما ينفون عن الله تعالى ، وقد تقدم كيف اضطرب المتكلمون في جوامع قياس الغائب على الشاهد بسبب اعتمادهم على

¹(?) في المطبوع : وصوته كما يليق به .

²(?) الدرر السنية : (3/27) .

مقدمات ومصطلحات لم ترد في الكتاب والسنة فتارة
يثبتونها وتارة ينفونها دون تفسير واضح لهذا النفي أو ذلك
الإثبات .

وقد قرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- هذه المسألة العظيمة
واعتنوا ببيانها بياناً تاماً كما يظهر في مقالاتهم .

يقول إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-
مبيناً مذهب السلف في التزام ألفاظ الشرع في باب
الأسماء والصفات نفياً وإثباتاً: (مذهب الإمام أحمد وغيره
من السلف ، أنهم لا يتكلمون في هذا النوع ، إلا بما تكلم
الله به ورسوله ، فما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته رسوله
أثبتوه ؛ مثل الفوقية ، والاستواء ، والكلام ، والمجيء وغير
ذلك. وما نفاه الله عن نفسه ونفاه عنه رسوله نفوه ؛
مثل: المثل ، والند ، والسمي وغير ذلك. وأما ما لا يوجد
عن الله ورسوله إثباته ولا نفيه ؛ مثل: الجوهر ، والجسم ،
والعرض ؛ والجهة ، وغير ذلك ، لا يثبتونه) ⁽¹⁾.

ويؤكد الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ -رحمه الله- على
هذه المسألة بقوله : (فعليك بمراعاة ما أطلقه سبحانه
على نفسه من الأسماء والصفات ، والوقوف معها ، وعدم
إطلاق ما لم يطلقه على نفسه ما لم يكن مطابقاً لمعنى
أسمائه وصفاته ، وحينئذ فيطلق المعنى لمطابقته لها دون

¹(?) الدرر السنية : (3/6) .

اللفظ ، ولا سيما إذا كان مجملاً أو منقسماً أو ما يمدح به
وغيره (1).

ويضيف الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله : (على كل
مسلم أن ينظر في هذا الباب فما أثبتته الله ورسوله أثبتته ،
وما نفاه الله ورسوله نفاه ، والألفاظ التي ورد بها النص
يعتصم بها في الإثبات والنفي ، فتثبت ما أثبتته النصوص
من الألفاظ والمعاني ، وتنفي ما نفتته النصوص من الألفاظ
والمعاني. (2).

5- الألفاظ المجملة يتوقف فيها نفيًا وإثباتًا ويستفصل عن مراد قائلها .

الألفاظ المجملة هي: كل لفظ لم يرد في الشرع ، واحتمل
معناه حقاً وباطلاً لامن حيث دلالة وضعاً ، ولكن من جهة
تعدد معانيه ، وتنوع مدلولاته بحسب الاصطلاحات
والاستعمالات . كالألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام
والفلسفة كلفظ الجوهر والجسم والجهة ونحوها.
وهذه الألفاظ المجملة الواجب فيها كما هو مذهب السلف
التوقف نفيًا وإثباتاً ، والاستفصال من قائلها عن مراده بها ،

¹(?) تيسير العزيز الحميد : ص 553 .

²(?) الضياء الشارق : ص 249 .

فإن بين معنى حقاً قبل ، وإن بين معنى باطلاً رد ، مع أن الواجب أن يُعبر بالألفاظ الشرعية الواردة ⁽¹⁾ .

وقد سار أئمة الدعوة -رحمهم الله- في التعامل مع الألفاظ المجملة التي يوردها المتكلمون في كلامهم في حق الله تعالى وفق هذا الضابط المهم ⁽²⁾ .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (والمقصود: أن الأئمة كأحمد وغيره لما ذكر لهم أهل البدع الألفاظ المجملة ، كلفظ : الجسم والجوهر والحيز ، لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات ، ولا على إطلاق النفي) ⁽³⁾ .

وبين الشيخ عبد الله أبي بطين -رحمه الله- المنهج الصحيح في التعامل مع مثل هذه الألفاظ بقوله : (واعلم أن طريقة أهل السنة أن كل لفظ لا يوجد في الكتاب ولا في السنة ، ولا في كلام أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين ، لا نفيه ولا إثباته ، لا يثبت ولا ينفي إلا بعد الاستفسار عن معناه . فإن وجد معناه ما أثبتته الرب لنفسه أثبت ، وإن وجد مما نفاه الرب عن نفسه نفي ،

¹(?) انظر: التدمرية لابن تيمية ص65-66 ، ودرء تعارض العقل والنقل (1/296) ، والصواعق المرسله لابن القيم (4/1439) .

²(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية : (2/225)ـ ، الدرر السنية (3/78) عن الشيخ حمد بن معمر .

³(?) الدرر السنية: (8-3/7) .

وإن وجد اللفظ أثبت به حق وباطل وكان مجملًا يراد به حق وباطل ، فهذا اللفظ لا يطلق نفيه ولا إثباته، وذلك كلفظ: الجسم، والجوهر، والجهة ونحوها. وكره السلف والأئمة الكلام المحدث لاشتماله على كذب وباطل، وقول على الله بلا علم⁽¹⁾.

وقد بين الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- أن سبب فساد أقيسة المتكلمين العقلية احتوائها على ألفاظ مجملة ومعان باطلة نفوا لأجلها النصوص الثابتة الدالة على صفات الله تعالى ولأجل هذا ذمهم السلف وذموا كلامهم وطريقتهم. كما في قوله :

(ذم السلف للكلام لفساد معناه أعظم من ذمهم لحدوث ألفاظه ، فإنهم ذموه لاشتماله على معان باطلة مخالفة للكتاب والسنة والعقل الصريح ، ولأنهم يدخلون في نفيهم ذلك أنواعاً من الحق ، فإنهم يدخلون في مسمى الجسم والعرض والجوهر والمتحيز وحلول الحوادث وأمثال ذلك . فإنهم يدخلون في مسمائها الذي ينفونه أموراً مما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ، فيدخلون فيه نفي قدرته وعلمه وكلامه. ويقولون: إن القرآن مخلوق لم يتكلم الله به ، وينفون بها رؤية لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (227-2/226) ، وانظر: تنبيه النبي لابن عيسى ص22 ، وتنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان ص7-8 .

لمتحيّز في جهة وهو جسم ، ثم يقولون: والله منزّه عن ذلك ، فلا تجوز رؤيته. وكذلك يقولون: المتكلم لا يكون إلا جسمًا متحيّزًا ، والله ليس بجسم متحيّز فلا يكون فوق العرش وأمثال ذلك⁽¹⁾.

فالمقدمات التي وضعها المتكلمون لما تضمنت عبارات وألفاظ مجملة محتملة لمعاني صحيحة وأخرى فاسدة حصل النزاع في صحة أقيستهم ونتائجها بل صار الغالب عليها أنها لا تهدي للحق وبالتالي حصل الانحراف فيها حتى أدى بأصحابها إلى التعطيل ونفي الصفات .

6- التشابه يحصل في المعنى المشترك بين

الغائب والشاهد دون الحقائق والكيفيات.

من تأمل النصوص الواردة في المسائل الغيبية كالنصوص الدالة على أسماء الله تعالى وصفاته أو المخبرة عن أمور الآخرة والجنة والنار وما فيهما يجد أن هناك تشابهاً بين معاني هذه الغيبيات ومعاني ما نلاحظه في الشاهد ، وهذا التشابه خاص بالمعاني دون الحقائق والكيفيات.

يقول الشيخ أحمد بن عيسى رحمه الله : (ما أخبر الله عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا ، كما أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وخمراً ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً

¹(?) تنبيه النبیه : ص 22 .

ومعنى ، ولكن ليس هو مثله ، ولا حقيقته كحقيقته .
فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينها وبين
أسماء العباد وصفاتهم تشابه ، أن لا يكون لأجلها الخالق
مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته⁽¹⁾ .

ثم يضيف الشيخ مبيناً أهمية هذا المعنى المشترك بين
الغائب والشاهد :

(والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء
المعلومة معانيها في الشاهد ، ويعلم بها ما في الغائب
بواسطة العلم بما في الشاهد مع العلم بالفارق المميز ،
وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما في الشاهد)⁽²⁾ .
وفهم هذا المعنى والقدر المشترك مهم في مسألة الغيب
والشهادة عموماً وفي باب أسماء الله تعالى وصفاته على
وجه الخصوص .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً صحة إثبات هذا القدر
المشترك بين الخالق والمخلوق بشروطه : (فإذا كان
القدر المشترك الذى إشتراكاً فيه صفة كمال : كالوجود ،
والحياة والعلم ، والقدرة ، ولم يكن فى ذلك ما يدل على
شيء من خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شيء من
خصائص الخالق ، لم يكن فى إثبات هذا محذور أصلاً ، بل

¹ (?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/14) .

² (?) المرجع السابق : (2/14) .

إثبات هذا من لوازم الوجود ، فكل موجودين لا بد بينهما
من مثل هذا ، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل
موجود⁽¹⁾.

وحين نأتي إلى أعظم مسائل الغيب المتعلقة بأسماء الله
تعالى وصفاته : نجد أن الله سبحانه قد سمى نفسه
بأسماء ، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا
يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة
بهم مضافة إليهم توافق أسماءه تعالى عند إطلاقها ،
وتختلف عنها عند إضافتها وتخصيصها ، ولا يلزم من اتفاق
الاسمين تماثل مسماهما واتحاده .
فالمأمل لما جاء في نصوص القرآن يجد أن الله تعالى
سمى نفسه حياً فقال سبحانه : **يُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُحْيِي الْحَيَّ** البقرة: ٢٥٥ ،
وسمى بعض عباده بذلك فقال: **يُحْيِي الْقُلُوبَ وَيُحْيِي الرُّوحَ** الروم: ١٩ ،
وليس هذا الحي مثل هذا الحي فالأول اسم لله مختص به ،
والثاني اسم للحي المخلوق مختص به ، وانما يتفقان إذا
أطلقا وجردا عن التخصيص ، وهذا الإطلاق وجوده في
العقل والذهن لا في الخارج . ومثل هذا الأمر يقال في
جميع أسماء الله وصفاته⁽²⁾.

¹ (؟) التدمرية : 126-127 .

² (؟) انظر: التدمرية لابن تيمية (21-22) .
763

يقول الشيخ فالح آل مهدي رحمه الله : (فبين أسماء الله وأسماء المخلوقات تواطؤ ، وتوافق في اللفظ والمعنى العام المطلق ، فعند القطع عن الإضافة والتخصيص يحصل التوافق بينهما ، وحينما يحصل التخصيص يمتاز كل منهما بما يناسبه ويليق به ، وكذلك خصائص الله التي لا يتصف بها سواه ، فإنه لا اشتراك في شيء من ذلك بين الخالق والمخلوق ، وكذلك خصائص المخلوق التي لا يتصف بها إلا مخلوق ، هذا أيضاً لا شركة فيه بين الخالق والمخلوق)⁽¹⁾.
ويؤكد أئمة الدعوة-رحمهم الله- على أن إثبات هذا الاتفاق والتواطؤ في التسمية والمعنى المشترك بين أسماء الله وصفاته وأسماء بعض خلقه وصفاتهم عند الإطلاق لا يقتضي الوقوع في التشبيه بين الخالق والمخلوق في الكيفية الذي يزعمه المبتدعة ، كما يقول الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله : (ولا يلزم من الاتفاق في التسمية ، الاتفاق في الحقيقة والمسمى ؛ وهذا: هو الفرقان المبين ، بين أهل السنة والجماعة ، وأهل البدعة والضلالة ؛ فإن أهل البدع ، لما لم يفهموا من أسماء الرب وصفاته ، إلا ما يليق بالمخلوق ، وظنوا: أنهم إذا أثبتوا لله سمعاً ، وبصراً ، وقدرة ، وحلماً ، أن ذلك يلزم منه التشابه ، بين الخالق والمخلوق -تعالى الله وتقدس- فعند ذلك ذهبوا إلى تحريف

¹ (؟) التحفة المهدية : ص68-69 وانظر: ص64 .

النصوص وتأويلها ، ونفي ما دلت عليه ، مما يليق بالرب تعالى ؛ فأول مذهبهم: تشبيه وتمثيل ؛ وآخره تحريف وتعطيل⁽¹⁾.

ويقرر الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- أن الأسماء والصفات الإلهية نوعان:

أحدهما : ما يختص به الرب تبارك وتعالى فلا يصح إطلاقها على أحد من خلقه. مثل اسم الرب والإله ورب العالمين ونحو ذلك .

والثاني : ما يصح إطلاقه على المخلوقين لكن ليس من جميع الوجوه ، بل يثبت في اللفظ والمعنى دون الحقيقة والكيفية . مثل ما يوصف به العبد في الجملة كالحي والعالم والقادر⁽²⁾.

هذه أبرز الضوابط المستخلصة من كلام أئمة الدعوة - رحمهم الله- حول مسائل الغيب والشهادة والقياس بينهما ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمسائل توحيد الأسماء والصفات ومعرفة الله تعالى فإن هذا الباب من أعظم الغيب الذي يتوقف الإيمان على تحقيقه والتعبد لله تعالى بمقتضاه .

¹ (?) الدرر السنية : (3/354) .

² (?) التحفة المهدية : ص 97-98 .

**الباب الرابع : منهج أئمة الدعوة في الرد
على المخالفين في توحيد الأسماء
والصفات.**

وفيه ثلاثة فصول :

**الفصل الأول : آداب الجدل والمناظرة لدى
الأئمة .**

**الفصل الثاني : القواعد المنهجية في الرد
على المخالفين .**

**الفصل الثالث : سمات منهج أئمة الدعوة
في الرد على المخالفين .**

الباب الرابع : منهج أئمة الدعوة في الرد على المخالفين في توحيد الأسماء والصفات.

تمهيد :

قامت الدعوة الإصلاحية في نجد على يد الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- على أساس الدعوة إلى تجريد التوحيد وإخلاصه لله تعالى ، وخصوصاً في باب "توحيد العبادة" الذي كثر الانحراف فيه ، حتى وقع كثير من الناس في تلك الفترة في ما يناقضه من مظاهر الشرك بأنواعه ، بسبب قلة العلم والفهم لهذا التوحيد ، بالإضافة لما قام به علماء الضلالة من إلباس بعض مظاهر الشرك والبدعة لباساً شرعياً : كالوسيلة ، والشفاعة ، وتعظيم الأولياء والصالحين إلى غير ذلك ، مع تحريفهم للمقصود من توحيد العبادة ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله .

ومن هنا فقد توجهت جهود أئمة الدعوة في بيان هذا الجانب وتوضيحه للعامة والخاصة أكثر من غيره ، ودونوا فيه الكتب والرسائل والردود حيث عظم الزلل فيه ، وكثر الخطأ في فهم حقيقته ومقصوده⁽¹⁾.

¹(?) للاستزادة في هذا الجانب انظر: عبدالرحمن الشدي ، جهود علماء نجد في تقرير توحيد العبادة والتحذير من الشرك في القرن الثالث عشر

ومع ما كانوا عليه من الانشغال والحرص التام في تقرير
توحيد العبادة وبيان ما يناقسه ، والاهتمام به قبل كل شيء
، لأنه أول واجب على المكلف ومفتاح دعوة الرسل.
إلا أن هذا لم يشغلهم عن بيان توحيد الأسماء والصفات
خاصة بعدما انتشرت هذه الدعوة السلفية خارج بلاد نجد ،
وذلك أن الانحراف في باب الأسماء والصفات لم يكن
ظاهراً في هذه البلاد على نحو ما وقع فيها من الانحراف
في باب العبادة والألوهية . ولهذا يقول الشيخ عبد الرحمن
بن حسن آل الشيخ -رحمه الله- في نفاة الصفات: (ونحن
بحمد الله قد خلت ديارنا من المبتدعة أهل هذه المقالات)
(1)

لكن لما انتشرت الدعوة خارج بلاد نجد ، احتاج الأمر إلى
زيادة بيان في باب الأسماء والصفات، لما كان عليه غالب
بلاد المسلمين من كثرة الانحراف في هذا الباب .
فأعلن أئمة الدعوة -رحمهم الله- عقيدتهم في الأسماء
والصفات وهي: وصف الله تعالى بما وصف به نفسه في
كتابه ، وبما وصفه به رسوله ﷺ ، من غير تحريف ولا تكيف ،
ومن غير تمثيل ولا تعطيل على نحو ما جاء في قوله تعالى:

الهجري ، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية .

¹(?) الدرر السنية (11/450) .

چذثثثثثثثثثث الشورى: ١١ ، فلا يتجاوزون القرآن والحديث ، ولا ما جاء عن سلف الأمة والقرون المفضلة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة أهل السنة والجماعة في إثبات ما جاء في النصوص من أسماء الله تعالى وصفاته ، مع اعتقادهم أنها صفات حقيقية منزهة عن التمثيل والتعطيل ، فالقول عندهم في الصفات كالقول في الذات ، فكما أن ذاته حقيقية لا تماثل الذوات فصفاته حقيقية لا تماثل الصفات كما تقدم كلامهم في مواضع كثيرة- وقد جعل المخالفون لهذا المعتقد ذلك مبرراً في رمي الدعوة الإصلاحية وأئمتها "بالتشبيه والتجسيم" كما فعل الذين من قبلهم من أهل البدعة والضلال مع أئمة أهل السنة والجماعة حين رموهم بالتشبيه والتجسيم لإثباتهم أسماء الله تعالى وصفاته على نحو ما جاء في النصوص ، بل تجاوز الأمر ببعض المناوئين للدعوة الإصلاحية حتى افتروا على الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- وزعموا أنه يقول: "إن الله جسم كالحيوان ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً" (1).

ومن أوائل الذين ذكروا فرية "التشبيه والتجسيم" أحد علماء الزيدية حين كتب رسالة يرد بها على الشيخ عبد الله

¹(?) انظر: دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب للعبد اللطيف ص 125 .

بن محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله- يقول فيها: (وأنت أيضاً
قد ناقضت كلامك ، حيث قلت : وذلك مثل ما وصف نفسه
تبارك وتعالى بأنه فوق السموات مستو على عرشه ، فقد
فسرت كتاب الله ، وأثبت لله صفة وهي الفوقية
المستلزمة للتجسيم، وليست الفوقية مذكورة في قوله: **جُدْ**
ثرثُج طه: ٥)⁽¹⁾

ولما كانت الافتراءات على مذهب أئمة الدعوة في باب:
"الأسماء والصفات" على هذا النحو ، احتاج الأمر إلى زيادة
بيان وإيضاح منهم ، ليكون ذلك بمثابة الرد على المخالفين
والمناقشة لشبهات المعترضين في باب توحيد الأسماء
والصفات .

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (4/101) ودعاوى المناوئين للعبد اللطيف
ص125-129.

- فرد الشيخ محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله- على
المويس⁽¹⁾، وابن سحيم⁽²⁾ في مسألة الألفاظ المجملة⁽³⁾.

- ورد أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ حمد بن
ناصر بن معمر-رحمهم الله- على بعض أئمة الكلام والتصوف
، وبينوا ما في كلامهم من أخطاء⁽⁴⁾، كما ردوا على

¹(?) عبدالله بن عيسى الشهير بالمويسى تصغير موسى ، الوهيبى ،
التميمي ، ولد في حرمة إحدى بلدان سدير. وقرأ على مشايخ نجد ، وارتحل
إلى دمشق فأخذ عن علمائها ومنهم العلامة السفاريني، ورجع إلى نجد مع
قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فما كان منه إلا أن قام بمهاجمة
الدعوة واتباعها والرد عليهم ، فأرسل له الشيخ محمد برسائل لطيفة يشرح
فيها دعوته ولكنه استمر في نهجه ، فما كان من الشيخ إلا أن حذر منه ومن
أقواله واقتراءاته. توفي في حرمة سنة 1175هـ. انظر: السحب الوابلة ()
2/639 ، علماء نجد (4/364) .

²(?) سليمان بن محمد بن أحمد بن علي بن سحيم العنزي ، ولد سنة
1130هـ وقرأ على علماء نجد ، ولما ظهرت دعوة الشيخ محمد بن
عبد الوهاب ناصبها العداء وهاجمها واتهمها بأشياء لم تقع حتى كان بينه وبين
إمام الدعوة مراسلات في ذلك. ثم لما اتسعت الدعوة رحل إلى الزبير
وتوفي بها سنة 1181هـ. انظر: السحب الوابلة (1/415) علماء نجد ()
2/381 .

³(?) انظر: الدرر السنية : (12-3/5) .

⁴(?) وهم الغزالي وابن الفارض وابن عربي ، انظر: الدرر السنية ()
3/23,17 .

السنوسي⁽¹⁾ صاحب كتاب أم البراهين ، وبينوا أنه ألف كتابه هذا على مذهب الأشاعرة⁽²⁾.

- وألف الشيخ حمد بن ناصر بن معمر-رحمه الله- كتاباً بعنوان : " الفواكه العذاب في معتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب " في الصفات ، وضمنه الرد على المشبهة ، والملاحدة القائلين بقدوم العالم ، وأهل التفويض ، وأهل التأويل ، والذين يعرضون عن الألفاظ الشرعية ويستخدمون الألفاظ المجملة⁽³⁾ .

- ورد الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله- على منكري الصفات عند شرحه لباب: "من جحد شيئاً من الأسماء والصفات" من كتاب التوحيد لجده الشيخ محمد بن عبد الوهاب⁽⁴⁾.

¹(?) محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي ، التلمساني ، الحسني ، أبو عبد الله ، محدث ، متكلم ، منطقي ، مقرر ، مشارك في بعض العلوم. من تصانيفه الكثيرة : "شرح قصيدة الحباك في الاسطرلاب" ، "أم البراهين في العقائد" ، و"حاشية على صحيح مسلم" . توفي بتلمسان سنة 895هـ انظر: الأعلام ، معجم المؤلفين (3/786) .

²(?) انظر: الدرر السنية (27-3/24) .

³(?) والكتاب طبع استقلالاً كما تقدمت الإحالة إليه في مواضع مختلفة، كما طبع ضمن الدرر السنية (159-3/53).

⁴(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 497-504 .
772

- وأما الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله- فكان له إسهام بارز في الرد على المخالفين في هذا الباب ، فمن مؤلفاته في هذا المجال :
كتاب : "جواب أهل السنة النبوية في نقص كلام الشيعة والزيدية" رد فيه على أحد علماء الزيدية في جملة من المسائل منها ما يتعلق بجانب الصفات: كنفية لصفة العلو والفوقية ، ودعواه تأويل السلف للصفات ، وإبطال تأويله للاستواء بالاستيلاء⁽¹⁾.

رسالة رد فيها على من قال : "إن الله كلم موسى بواسطة ، وإن الله لم يكتب التوراة بيده"⁽²⁾.
رسالة فصل فيها عقيدته في الأسماء والصفات ، تفصيلاً يحمل طابع الرد على المخالفين عموماً ، وعلى وجه الخصوص أهل الكلام، والمشبهة، ونفاة العلو⁽³⁾.

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (222-4/48) .

²(?) انظر: الدرر السنية (31-3/30) .

³(?) انظر: الدرر السنية : (3/33) .

- وكتب الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين -رحمه الله- رداً على من ناظره في كلام الله تعالى هل هو مخلوق أو لا؟⁽¹⁾. وكذا رد على بعض شراح عقيدة الشيباني⁽²⁾ حين وافق الأشاعرة في إنكار علو الرب تبارك وتعالى ، وعدم تكلمة سبحانه بالحروف والصوت⁽³⁾.

كما رد على من تأول الضمير في قوله ﷻ : ((خلق الله آدم بيده على صورته))⁽⁴⁾ على خلاف ظاهره⁽⁵⁾.

واستدرك في جواب له على السيوطي حين قال في تفسير قوله تعالى: ﷻ المائدة: ١٢٠: (وخص العقل ذاته فليس عليها بقادر...) ⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾. وحرر رداً على عبد المحمود الكشميري-ضمن رسالته إلى الشيخ عبد الرحمن

¹(?) انظر: الدرر السنية (255-3/231) .

²(?) وهي عبارة عن قصيدة تبلغ ثمانين بيتاً ، أوضح فيها الشيباني عقيدته مطلعها :

سأحمد ربي طاعة وتعبداً **** وانظم عقداً في العقيدة أوحداً .
انظر: مجموعة المتون في مختلف الفنون لعبد الله الأنصاري ص619-624 .

³(?) انظر: الدرر السنية : (260-3/256) ، والرسائل والمسائل النجدية (2/217) .

⁴(?) تقدم تخريجه .

⁵(?) انظر: الدرر السنية (3/260) ، والرسائل والمسائل النجدية (2/221) .

⁶(?) تفسير الجلالين ، ص161 .

بن حسن- حين قال : "الحمد لله المتوحد بجميع
الجهات.." (1).

ورد على من تأول علم الله بمعلومه في قول الخضر
لموسى : ((ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما
نقص هذا العصفور من البحر)) (2) (3).

- ودون الشيخ عبد الرحمن بن حسن -رحمه الله- رداً على
من خالف منهج السلف في الأفعال الاختيارية (4).
وكتب رداً على أهل التأويل المذموم كناظم جوهرة
التوحيد (5). كما رد على الذين ينتسبون إلى الأشعري ، حين
وصفوا الرب بصفات المعدومات والجمادات (6). ورد على

⁷(?) انظر: الدرر السنية (264-3/266)، الرسائل والمسائل النجدية (227-2/225).

¹(?) انظر: الدرر السنية (267-3/268).

²(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الفضائل ، باب: من فضائل الخضر . (4/1849) برقم (2380).

³(?) انظر: الدرر السنية (269-3/270).

⁴(?) انظر: المرجع السابق (159-3/208).

⁵(?) انظر: المرجع السابق : (210/3).

⁶(?) انظر: المرجع السابق (210-3/211).

من زعموا أن الأدلة الدالة على استواء الله على عرشه لا تمنع أن يكون مستوياً على غيره⁽¹⁾.

وحرر جواباً على الأشاعرة نفاة علو الله على عرشه⁽²⁾ ،
وفند قولهم: "إن القرآن عبارة عن كلام الله"⁽³⁾ ، وأعقب
هذا بذكر حكم نفاة الصفات⁽⁴⁾ ، ثم أردف ذلك بالرد -
إجمالاً- على أهل الكلام لاستخدامهم الألفاظ المجملة
المحدثة⁽⁵⁾ .

- وأما الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن-رحمه
الله- فقد ألف كتاب : "البراهين الإسلامية في رد الشبه
الفارسية" ومما جاء فيه الرد على مقاله: "نحمدك يا واجب
الوجود"⁽⁶⁾.

وكتب رداً على أوراق وردت من جهة عمان ، كتبها بعض
المبتدعة في مسألة الصفات عموماً ، والرؤية خصوصاً⁽⁷⁾.

¹(?) انظر: المرجع السابق (221-3/214) .

²(?) انظر: المرجع السابق (227-226 ، 224-3/223) .

³(?) انظر: المرجع السابق (3/224) .

⁴(?) انظر: المرجع السابق (3/225) .

⁵(?) انظر: المرجع السابق (229-3/228) .

⁶(?) انظر: البراهين الإسلامية ص 46 - 49 .

⁷(?) انظر: الدرر السنية (305-304 ، 279-3/277) .

ورد على من آمن بلفظ الاستواء ، وزعم أنه الإستيلاء⁽¹⁾ ،
واستطرد في مناقشة نفاة الصفات⁽²⁾ ، ثم نقل أقوال أهل
العلم في تكفير من أنكر الاستواء⁽³⁾ .
كما رد على أحد الجهمية المعطلة حين أنكر علو الله تعالى
على خلقه ، واستوائه على عرشه⁽⁴⁾ .
وكذا رد على من لم يثبت معاني الصفات لله تعالى وتستتر
بالتفويض⁽⁵⁾ .

- وكتب الشيخ حمد بن عتيق -رحمه الله- رداً على من زعم
أن الإمام أحمد ، ومالك ، والشافعي ، تكلموا في الصفات
على نحو ماتكلم به بعض المبتدعة⁽⁶⁾ .

¹(?) انظر: الدرر السنية (287-3/285) ، والرسائل والمسائل النجدية (126-3/118) .

²(?) انظر: الدرر السنية (287-3/285) .

³(?) انظر: الدرر السنية (294-3/287) ، والرسائل والمسائل النجدية (3/221) .

⁴(?) انظر: الدرر السنية (309-298/ 3) ، والرسائل والمسائل النجدية (252-3/238) .

⁵(?) انظر: الدرر السنية (312-3/311) .

⁶(?) وهم : ابن عربي ، وابن الفارض ، وابن سبعين ، والتلمساني ، انظر:
المرجع السابق (358-346/ 3) .

وكتب رسالة إلى صديق خان -رحمه الله- نبهه فيها على
أخطاء وقعت في تفسيره في مسألة الصفات⁽¹⁾.
كما رد الشيخ سعد بن حمد بن عتيق -رحمه الله-⁽²⁾ على من
يستخدمون الألفاظ المجملة بنفي أو إثبات ، ويعرضون عن
الألفاظ الشرعية ، وذلك حين سئل عن قول السفاريني
رحمه الله : وليس ربنا بجوهر ولا **** جسم ولا عرض
تعالى ذو العلا⁽³⁾.

¹(?) انظر: المرجع السابق (13/23) .

²(?) سعد بن حمد بن علي بن محمد بن عتيق بن راشد بن حميضة ، العالم
، الزاهد ، القاضي. ولد في بلدة الحلوة التابعة لحوطة بني تميم سنة
1267هـ ونشأ بها ، قرأ على والده في علوم الشريعة ، ثم سافر إلى الهند
فقرأ على المحدث نذير الدهلوي ، والشيخ محمد صديق حسن خان ،
والشيخ محمد بشير السندي ، عاد الشيخ بعد ذلك إلى الأفلاج فتولى القضاء
فيها ، ثم انتقل إلى الرياض فولي القضاء والتدريس فيها. أخذ عنه كثير من
العلماء منهم الشيخ عبدالله بن حسن بن حسين آل الشيخ ، ومحمد بن
إبراهيم آل الشيخ وغيرهم كثير . من مصنفاته : رسالة في الاعتصام والاتقاء
وعدم التفرق ، نيل المراد بنظم الزاد ، ورسائل وفتاوى مطبوعة . توفي
في الرياض سنة 1349هـ . انظر: مشاهير علماء نجد ص223 ، تراجم
متأخري الحنابلة ص106 ، روضة الناظرين (1/107) ، علماء نجد (2/220) ،
وأيضاً : اسماعيل بن سعد بن عتيق ، المجموع المفيد من رسائل وفتاوى
الشيخ سعد بن حمد بن عتيق رحمه الله ، ص9-28.

³(?) انظر: الدرة المضية للسفاريني ص54 ، وانظر رد الشيخ سعد بن عتيق
في الدرر السنية (360-3/358) .

- وحرر الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن-رحمه الله- رسالة رد فيها على الذين يشتغلون بالألفاظ المجملة عن الألفاظ الشرعية ، وبالمجاز عن الحقيقية ⁽¹⁾ .

- وكتب الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى-رحمه الله- كتابه النفيس : "تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدارس والحلي" دافع به عن معتقد السلف الصالح في باب الأسماء والصفات ، ورد على من رماهم بالتشبيه والتجسيم ، وكان في هذا الكتاب يورد أقوال كل من المدراسي ⁽²⁾ ، والحلي ⁽³⁾ ثم يتبعها بالرد والتفنيد.

¹(?) انظر: الدرر السنية (3/338) .

²(?) محمد سعيد خان ابن صبغة الله بن محمد غوث المدراسي ، ولد في مدراس بالهند سنة 1247هـ ، ودرس العربية ، وحصل العلوم العقلية والنقلية من دراسته على والده ، جمع في معتقده بين الصوفية والقبورية والخرافة والماتريدية . من مؤلفاته : "التنبيه بالتنزيه" سب فيه معتقد السلف الصالح فرد عليه الشيخ ابن عيسى ، "إلجام العوام عن علم الكلام" وله مؤلفات بالفارسية. توفي سنة 1312هـ . انظر: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر لعبدالحى الحسيني (8/453) . ، والشيخ أحمد بن عيسى ومنهجه في تقرير العقيدة للجبرين ص271-274.

³(?) أحمد بن يحيى بن إسماعيل الشيخ شهاب الدين ابن جهيل الكلابي الحلبي الأصل ، سمع من أبي الفرج عبد الرحمن بن الزين المقدسي وأحمد بن هبة الله بن عساكر وغيرهم ، ودرس وأفتى وشغل بالعلم مدة بالقدس ودمشق ، وولي تدريس (البادرانية) بدمشق ، وحدث وسمع منه الحافظ علم الدين القاسم بن محمد البرزالي. له تصنيف في نفي الجهة رداً على

كما وضع ابن عيسى -رحمه الله- شرحاً لنونية ابن القيم
(الكافية الشافية) سماه: "توضيح المقاصد وتصحيح
القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم" تضمن ردوداً
ومناقشات مطولة مع المخالفين في باب الأسماء
والصفات⁽¹⁾.

- أما الشيخ حسين بن حسن بن حسين بن علي بن حسين
بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله⁽²⁾، فقد أنشأ قصيدة تصل

ابن تيمية. توفي سنة 733 هـ . انظر: طبقات الشافعية الكبرى (9/34) ،
شذرات الذهب (6/104) .

¹(?) انظر على سبيل المثال : تقريره لصفة الكلام والرد على المخالفين
على اختلاف مقالاتهم وفرقهم (1/204-441) . الرد على الجهمية
والمعطلة نفاة علو الله تعالى على خلقه بالأدلة النقلية والعقلية وبالأثار
الواردة عن السلف الدالة على إثبات هذه الصفة (1/385-532) . (2/483-
493) ، الرد على أهل التأويل الفاسد في باب الصفات (2/3-24 ، 48-
56) ، تقرير صفة الاستواء والرد على المخالفين فيها (2/30-35) .

²(?) حسين بن حسن بن حسين بن علي بن حسين بن الشيخ محمد بن
عبد الوهاب ، الشيخ ، العالم ، الورع ، ولد في الرياض سنة 1284 هـ ، حفظ
القرآن على يد والده وقرأ عليه ، أدرك في علم النحو حتى ألف فيه ، ونزح
إلى عمان عام 1325 هـ وسكن جزيرة "زغاب" ونشر الدعوة السلفية هناك
وبقي بها حتى توفي. من مصنفاته: "شرح على الأجرومية"، "حاشية على
الملحة" ملحة الإعراب، "مختصر في الفقه" بالإضافة إلى قصيدة في الرد
على أمين حنش العراقي وقصيدة في الرد على النبهاني في مائتي بيت.
توفي سنة 1329 هـ . انظر: مشاهير علماء نجد ص 127 ، روضة الناظرين (1/79) ، علماء نجد (2/59) .

إلى مائتي بيت في الرد على النبهاني⁽¹⁾ حين رمى أئمة
الدعوة بالتجسيم⁽²⁾.

¹(?) يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني ، شاعر ، أديب ، من رجال القضاء . ولد بفلسطين سنة 1265هـ ، وتعلم بالأزهر بمصر ، عمل في الآستانة محرراً بجريدة "الجوائب" ، ثم ذهب إلى الشام فتنقل في أعمال القضاء حتى أصبح رئيساً لمحكمة الحقوق. له كتب كثيرة خلط فيها الصالح بالطالح ، وحمل على أعلام الإسلام كابن تيمية وابن القيم ، وتناول بمثلها الشيخ الآكوسي المفسر والشيخ محمد عبده . من مؤلفاته الكثيرة : "جامع كرامات الأولياء" ، "المجموعة النبهانية في المدائح النبوية" ، "وسائل الوصول إلى شمائل الرسول" وله قصائد في هجاء بعض العلماء . توفي سنة 1350هـ. انظر: الأعلام (8/218) .

²(?) انظر: مشاهير علماء نجد ص99 ، ودعاوى المناوئين للعبد اللطيف ص

- ونظم الشيخ علي بن سليمان اليوسف -رحمه الله-⁽¹⁾
قصيدة رد بها علي النبهاني في رائيته التي افترى فيها علي
الوهايية⁽²⁾.

- كما أن الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى -رحمه الله-⁽³⁾
نظم قصيدة في نحو مائتي بيت في الرد علي رائية

¹(?) علي بن سليمان بن حلوة من آل يوسف من بني تميم ، انتقل والده
من عنيزة إلى بغداد للتجارة فولد المترجم هناك ونشأ بها ، قرأ العلم علي
علماء بغداد ومن أشهرهم العلامة محمود شكري الآكوسي ، كان مع علمه
صاحب شعر جيد. من مصنفاته: "أريح البضاعة في معتقد أهل السنة
والجماعة"، ديوان "أسمى المطالب في مدائح السيد طالب" وله قصيدة في
الرد علي أمين حنش البغدادي وأخرى في الرد علي النبهاني . توفي ببغداد
سنة 1337هـ . انظر: علماء نجد (5/195) .

²(?) انظر: علماء نجد (5/197) ، ودعاوى المناوئين للعبد اللطيف ص 65 .

³(?) إبراهيم بن صالح بن إبراهيم بن محمد ابن عيسى من بني زيد ،
المؤرخ ، الرحالة. ولد في أشيقر سنة 1270هـ ونشأ بها ، أخذ في طلب
العلم ورحل من أجله إلى المجمع وعنيزة والزبير ، ثم سافر إلى الهند
فحصل الكثير من العلم وخاصة في الأدب والتاريخ ، أخذ عن الشيخ أحمد
بن عيسى وصالح المبيض وأخذ عنه : الشيخ عبدالله الجاسر وعبدالله بن
زاحم وغيرهم . من مصنفاته : "عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث
في آخر القرن الثالث عشر وأول الرابع عشر"، "نبذة في تراجم بعض علماء
الحنابلة" وغيرها بالإضافة إلى شعر منه نظم في الرد علي النبهاني. توفي
سنة 1343هـ. انظر: مشاهير علماء نجد ص285 ، روضة الناظرين (1/44) ، علماء نجد (1/318) .

النبهاني ، حين أنكر بعض الصفات وزعم أن إثباتها لله تعالى تجسيم⁽¹⁾.

- ونظم الشيخ أحمد بن مشرف الأحسائي -رحمه الله- قصيدة لامية في الرد على من سلك مذهب التجهم والاعتزال في باب الصفات سماها : "الشهب المرمية على المعطلة والجهمية"⁽²⁾.

- وألف الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- كتاب : "تأييد مذهب السلف وكشف شبهات من حاد وانحرف ودعي باليماني شرف" رد به على شرف اليماني، حين رمى أتباع الدعوة بالتجسيم ، وقال : عليكم بطريقة الأشعرية والماتريدية⁽³⁾.

كما حرر كتاب: "تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة" ، وهو عبارة عن ملحوظات علمية وتنبيهات -غالبيتها في باب الصفات والألفاظ المجملة فيها- على كل من كتاب: "الكواكب الدرية" و"القول

¹(?) انظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (1/328) ، ودعاوى المناوئين للعبداللطيف ص 65 .

² (?) انظر: أحمد بن علي بن مشرف التميمي ، ديوان بن مشرف ، ص 17-22 .

³(?) انظر: مقدمة الكتاب ضمن الدرر السنية (504-12/503) .

السديد" وكلاهما للشيخ محمد بن عبد العزيز ابن مانع رحمه الله⁽¹⁾.

ولما كتب الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- كتاب كشف الشبهتين رداً على يوسف بن شبيب⁽²⁾ قام الشيخ حسين بن حسن بن حسين آل الشيخ ينتصر لرسالة ابن شبيب ، ويشبه كلام صاحبها بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، ويرد على ابن سحمان فيما قاله في كتاب "كشف الشبهتين" عندها ألف الشيخ سليمان بن سحمان كتاب "كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس" يرد به على الشيخ حسين بن حسن ، ويفند أقواله⁽³⁾.

ورد على مذهب التفويض ، حين تحدث عن قول القائل :
مذهبن تفويض أي صفاته **** وتحريمنا ما ثم أن نتكلما⁽⁴⁾.

¹(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة ص2-3 .

²(?) كان حياً عام 1327هـ ، من سكان الكويت ، تنقل بينها وبين قطر ، وسافر إلى الهند ، وصاهر عبدالرحيم الغزنوي ، وقد طبع كتابه "نصيحة المؤمنين" عام 1325هـ في دهلي. انظر: كشف الشبهتين ص8 ، الشيخ سليمان بن سحمان وطريقته في تقرير العقيدة للفوزان ص149 .

³(?) وقد تراجع الشيخ حسين عن أقواله واعترف بخطئه ، انظر: الشيخ سليمان بن سحمان وطريقته في تقرير العقيدة للفوزان ص148 0

⁴(?) انظر: الدرر السنية (3/367-370) .

كما نظم الشيخ سليمان بن سحمان-رحمه الله- قصائد في الرد على المخالفين في هذا الباب كالنبهاني⁽¹⁾، والزهاوي⁽²⁾ وغيرهم^{(3) (4)}.

- وللشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله- جملة من الاستدراكات والردود في مسائل الأسماء والصفات منها : استدراكه على شارح زاد المستقنع⁽⁵⁾ قوله في معنى

¹(?) انظر: ديوان عقود الجواهر المنضدة الحسان لابن سحمان : ص 94 - 98 .

²(?) انظر: المرجع السابق ص 152 - 153 ، 281 - 282 .

³(?) انظر: الديوان في الصفحات التالية 114- 116 . 117- 131- 138 . 159 - 229 - 226 - 281 - 283 - 322 - 324 - 356 - 358 - 452 . 454 . 489 .

⁴(?) انظر فيما تقدم من حكاية الردود : دعاوى المناوئين للعبد اللطيف ص 59-69 ، وعبد الهادي بن عبد اللطيف الخليف ، جهود علماء الدعوة السلفية في نجد في الرد على المخالفين من بداية القرن الثالث عشر إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري ، ص 50-62 ، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

⁵(?) أي البهوتي في كتابه الروض المربع شرح زاد المستقنع .

الرحمن الرحيم: (الموصوف بكمال الإنعام أو إرادة ذلك)⁽¹⁾
(2).

وكذلك استدراكه على ابن قدامه -رحمه الله- في "لمعة
الاعتقاد" قوله فيما أشكل من نصوص

الصفات: "وجب الإيمان به لفظاً وترك التعرض لمعناه"⁽³⁾
(4).

كما ألف -رحمه الله- رسالة بعنوان: "الجواب الواضح
المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم" نقد
فيها قول السيوطي في الإتيان: "إن جبريل ؑ أخذ القرآن
من اللوح المحفوظ وجاء به إلى محمد ؑ" ⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

¹(?) انظر: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، الروض المربع شرح زاد
المستقنع ، (1/3) .

²(?) انظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/201-
202) .

³(?) في لمعة الاعتقاد ص7-8: (وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً ،
وترك التعرض لمعناه) .

⁴(?) انظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/202-
203) .

⁵(?) انظر: الإتيان في علوم القرآن (1/119) .

وألف رسالة كذلك في الرد على الشيخ محمد الصواف- رحمه الله- حين ألف كتاباً بعنوان: "عدة المسلمين في معاني الفاتحة وقصار السور من كتاب رب العالمين" نقل فيه عن تفسير الطبرسي الرافضي ما يدل على نفي الصفات دون تعقيب منه⁽¹⁾.

- وألف الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- شرحاً مختصراً على نونية ابن القيم (الكافية الشافية) سماه: "توضيح الكافية الشافية" تضمن في طياته ردوداً ومناقشات عديدة لأصناف

المعطلة والمشبهة في باب الأسماء والصفات⁽²⁾.
- وكتب الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- رسالة بعنوان :
"السلف بين القديم والجديد" رد فيها على الشيخ عبدالرحمن حنكة الميداني -رحمه الله- في كتابه: "العقيدة

⁶(?) انظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/214-239).

¹(?) انظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (13/127-142).

²(?) انظر في توضيح الكافية الشافية : الرد على نفاة صفة الكلام لله تعالى ص60-82 ، الرد على نفاة صفة العلو 86-118 ، جناية التأويل الفاسد والفرق بين المقبول من التأويل والمردود ص113 وما بعدها ، مخالفة طريقة المعطلين لطريقة أهل الاستقامة عقلاً ونقلاً ص129 وما بعدها ، أنواع الملحد في أسماء رب العالمين ص209 إلى غير ذلك من الردود .

الإسلامية وأسسها" حين قرر: "أن ظاهر نصوص الصفات التشبيه والتمثيل لله تعالى بخلقه ، ومن ثم فلا بد من تأويلها بصرفها عن معناها الذي هو ظاهرها إلى معنى آخر ليس هو مقتضى اللفظ ونسب هذه الطريقة إلى الخلف ، أو الحكم عليها بأنها غير واضحة المعنى ولا بينة المراد فتكون من المتشابه الذي يفوض معناه إلى الله وزعم أن هذه هي طريقة السلف"⁽¹⁾.

كما رد الشيخ فالح -رحمه الله- في هذه الرسالة على الشيخ على الطنطاوي -رحمه الله- في كتابه: "فصول إسلامية" حين: "نسب إلى مذهب السلف - في عدة مواضع- تفويض نصوص الصفات وعدم إثبات معناها"⁽²⁾.

وبعد هذا العرض التاريخي لجهود أئمة الدعوة في نجد في الرد على المخالفين في باب توحيد الأسماء والصفات ،

¹(?) انظر: العقيدة الإسلامية للميداني 216-221 ، السلف بين القديم والجديد ص 5-7 ، 20 ، 28 .

²(?) انظر: السلف بين القديم والجديد ص 16-17 ، 21 ، 25 ، 29 ، 36.

فسيتناول البحث في الفصول التالية منهج الأئمة -رحمهم
الله- في هذه الردود من خلال الفصول التالية :
الأول: آداب الجدل والمناظرة لدى الأئمة .
الثاني: القواعد المنهجية في الرد على المخالفين .
الثالث: سمات منهج أئمة الدعوة في الرد على المخالفين .

الفصل الأول : آداب الجدل والمناظرة لدى الأئمة .

تمهيد :

الجدل والمناظرة من أهم طرق الرد على المخالف ، ومن أعظم أساليب تقرير الحق وتوضيحه وبيانه ، والمتأمل في كتاب الله تعالى يجد ذلك جلياً ظاهراً . فقد أكثر تعالى من ذكر المناظرات بين رسله وأقوامهم ، بين المؤمنين به والمعرضين عنه ، بين مقالة الحق والإيمان ومقالة الكفر والطغيان ، يعرض تعالى ذلك مبيناً حجج أهل الحق العقلية وبراهينهم العقلية بأوضح صورة وأحسن طريقة وأسهل عبارة .

والمتأمل في منهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- في الرد على المخالف يلحظ اشتغال هذا المنهج على أسلوب الجدل والمناظرة تمثلاً منهم بمنهج القرآن في ذلك . وتظهر عناية أئمة الدعوة بمنهج الجدل والمناظرة في تدوينهم ما وقع لبعضهم من مناظرات في الرد على المخالفين ضمن مؤلفاتهم :

- فقد كتب الشيخ حمد بن ناصر بن معمر -رحمه الله- فيما جرى بينه وبين علماء مكة من مناظرة في بعض مسائل توحيد العبادة⁽¹⁾ .

¹(?) وذلك أنه في السنة الحادية عشر بعد المائتين والألف من الهجرة طلب الشريف غالب والي مكة المشرفة من محمد بن سعود والي نجد أن يبعث إليه عالماً من علمائه لينظر علماء الحرم الشريف في شيء من أمور الدين ، فبعث إليه الشيخ حمد بن ناصر بن معمر ، فلما وصل إلى مكة جمع إليها علماء الحرم وأرباب المذاهب الأربعة خلا الحنابلة فوقعت فيها

- وكذلك الشيخ عبد الله أبابطين -رحمه الله- حين رد على من ناظره في كلام الله تعالى⁽¹⁾.
- وأيضاً ماكتبه الشيخ حمد بن عتيق -رحمه الله- رداً على من ناظره في حكم أهل مكة⁽²⁾.
- وكتب الشيخ عبدالرحمن السعدي -رحمه الله- رسالة نافعة في المناظرات الفقهية -وهي إن لم تكن في الرد على المخالفين في مسائل الاعتقاد- إلا أنها مما يبين اعتناء الشيخ بأسلوب المناظرة عموماً ، والتي وضعها هنا على سبيل الإيضاح لبعض المسائل الخلافية المشهورة في كتب الفقه ، كما يقول رحمه الله : (أحببت أن أضع في هذا التعليق عدة مسائل من مسائل الفقه المختلف فيها بين العلماء ، مما اشتهر به الخلاف ، وكان الخلاف فيها له أهمية ،

مناظرة عظيمة بين الشيخ حمد وعلماء الحرم ومقدمهم يومئذ في الكلام الشيخ عبدالملك الحنفي وقد دارت المناظرة حول ثلاث مسائل : الأولى : القول فيمن دعا نبياً أو ولياً واستغاث بهم في تفريج الكربات . والثانية : من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ولم يصل ، ولم يزك هل يكون مؤمناً؟ ، والثالثة : هل يجوز البناء على القبور؟ . انظر: حمد بن ناصر بن معمر ، الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب ، تحقيق: عبدالسلام عبدالكريم ، ص16-17 .

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (2/96-114) ، والدرر السنية (255-3/231) .

²(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (1/742 - 746) ، والدرر السنية (264-9/259) .

وأجعلها في صورة مناظرة بين "المستعين بالله" ،
و"المتوكل على الله" لأن في جعلها على هذه الصورة
فوائد كثيرة...) ⁽¹⁾ ثم أخذ -رحمه الله- في تعداد فوائد
الأسلوب الذي اتبعه في تقرير الحق بالمناظرة ⁽²⁾.
وما تقدم عن أئمة الدعوة -رحمهم الله- مما يبين اعتنائهم
بمسألة الجدل والمناظرة في الرد على المخالف بياناً
وتقريراً للحق ببراهينه ، ورداً على الباطل بزيغه وأباطيله.
وسيتناول المبحثين التاليين مفهوم الجدل والمناظرة عند
أئمة الدعوة -رحمهم الله- وأقسامهما ، مع توضيح الأصول
التي يقوم عليها الجدل والمناظرة المحمودة لديهم كما
سيأتي .

¹(?) الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ، المناظرات الفقهية ، تحقيق:
أشرف عبدالمقصود ، ص8-9 .

²(?) انظر: المرجع السابق ص9.

المبحث الأول : مفهوم الجدل والمناظرة وأقسامها .

الجدل في اللغة والاصطلاح :

الجدل في اللغة كما يقول ابن فارس : (الجيم والذال واللام أصل واحد ، وهو من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه ، وامتداد الخصومة ، ومراجعة الكلام)⁽¹⁾.

ومادة جدل في اللغة تدور حول أربعة معان :
الأول : الإحكام ، يقال : جَدَلَهُ ، وَيَجْدِلُهُ إذا أحكم قتله .
الثاني : الشدة ، فيقال للأرض : جَدَالَةٌ لشدتها ، والأجدل :
الصقر ، لشدته .

الثالث : الصِّراع ، وهو إسقاط الإنسان صاحبه على الأرض ،
فيقال للصريع: مجدل ومنجدل- ومن ذلك قوله ﷺ : ((إني
عبدالله لخاتم النبيين ، وإن آدم ﷺ لمنجدل في طيئته))⁽²⁾.

¹(?) معجم مقاييس اللغة : (1/433) .

²(?) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (4/127) برقم (17190) ، وابن حبان في صحيحه (14/313) برقم (6404) والطبراني في معجمه الكبير (18/253) برقم (631) ، والحاكم في المستدرک (2/656) برقم (4175) .

الرابع : اللَّد في الخصومة والقدرة عليها ، فرجل جَدِل ،
ومَجْدال ، ومَجْدَل : شديد الجدل ، وجدلْتُ الرجلَ جَدْلًا ،
أي غلبته .

فالجدل والجدال والمجادلة بمعنى: المفاوضة على سبيل
المنازعة والمغالبة . ومن ذلك قوله تعالى: **چپ پیٹنچ**
الكهف: ٥٤، وقوله: **چپٹنچ** البقرة : ١٩٧^(١) .

الجدل في الاصطلاح :

اختلفت عبارات العلماء في تعريف الجدل اصطلاحاً
بحسب تنوع فنونهم واستحسانهم أو تقبيحهم له^(٢) .
يقول الجرجاني في تعريفه للجدل: (دفع المرء خصمه عن
فساد قوله بحجة أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه، وهو
الخصومة في الحقيقة)^(٣) . وقال عنه أيضاً : (عبارة: عن
مرء يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها)^(٤) .

^١(?) انظر: لسان العرب لابن منظور (106-11/103)، وتاج العروس
للزبيدي (197-28/191) .

^٢(?) انظر: د. عثمان علي حسن ، منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل
الاعتقاد . وقد ذكر المؤلف معنى الجدل عند الفلاسفة والمناطق والفقهاء
والأصوليين والمتكلمين ، انظر: (27-1/24) .

^٣(?) التعريفات : ص101 ، والكليات للكفوي ص353.

^٤(?) التعريفات: ص101 .

والقول بأن الجدل مرادف للمرء قول لبعض أئمة الدعوة حيث اختاره الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- بعد أن ذكر طائفة من أقوال أهل العلم واللغة في معنى الجدل ، بقوله :

(فعلمنا أن الجدل والمرء مترادفان ، وأن العطف فيهما عطف المترادفين)⁽¹⁾.

واختار هذا القول أيضاً الشيخ عبدالرحمن بن قاسم -رحمه الله- بقوله: (والمرء : الجدل ، ويقال للمناظرة ممارسة ، لأن كل واحد يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه)⁽²⁾.

وزهب أبوالمعالى الجويني في تعريفه للجدل أنه: (إظهار المتنازعين مقتضى نظرتهما على التدافع ، أو هو مايقوم مقامهما من الإشارة والدلالة)⁽³⁾.

وتعريف الجويني للجدل وصوره من حيث هو تدافع وتقابل بالحجج من غير تعرض لقصد الفريقين ؛ يحتمل الجدل بنوعيه : المحمود والمذموم ، المحمود الذي يطلب به الحق والصواب ، والمذموم : الذي يطلب به الغلبة والظهور فحسب .

¹(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (1/25) .

²(?) حاشية الدرة المضية : ص53 .

³(?) إمام الحرمين الجويني ، الكافية في الجدل ، تحقيق: د. فوقية حسين محمود ، ص21 .

أما الجرجاني فقد اقتصر في تعريفه على ذكر الجدل المذموم ، ولهذا ذكر في تعريفه الأول : دفع الخصم بالشبه ، وفي الثاني: سماه مرء ، والمرء مخصوص بالجدل المذموم⁽¹⁾، وبهذا فإن تعريف الجويني للجدل يعد شاملاً ووافياً للجدل بأنواعه .

وهذا ما يقرره الشيخ السعدي -رحمه الله- في قوله :
(الحاجة هي المجادلة بين اثنين فأكثر تتعلق في المسائل الخلافية حتى يكون كل من الخصمين يريد نصرة قوله وإبطال قول خصمه ، فكل واحد منهما يجتهد في إقامة الحجة على ذلك ، والمطلوب منها أن تكون بالتي هي أحسن بأقرب طريق يرد الضال إلى الحق ، ويقيم الحجة على المعاند ، ويوضح الحق ، ويبين الباطل ، فإن خرجت عن هذه الأمور كانت ممارسة ومخاصمة لاخير فيها)⁽²⁾.
هذا ما يتعلق بمفهوم الجدل مطلقاً ، وأما الجدل كعلم فيعرفه السيوطي بأنه :

(صناعة نظرية يستفاد منها كيفية المناظرة وشرائطها صيانة عن الخطأ في البحث وإلزاماً للخصم وإفحامه)⁽³⁾.

¹(?) منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد لعثمان حسن : (1/27) .

²(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/99) .

³(?) عبدالرحمن بن جلال الدين السيوطي ، معجم مقاليد العلوم ، تحقيق: د. محمد إبراهيم عبادة ، ص 76 .

المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي :
المناسبة بين المعنيين ظاهرة ، إذ إن الجدل في الاصطلاح
فيه معنى الإحكام ، حيث إن كل واحد من الخصمين يريد
أن يكشف لصاحبه صحة كلامه بإحكامه وإتقانه ، وإسقاط
كلام صاحبه . كما أن معنى الشدة موجود فيه ، لأن كل
واحد منهما يروم تقوية حجته ، وقتل صاحبه عن قوله
واعتقاده إلى ما هو صائر إليه . ومعنى الصراع موجود فيه
أيضاً ، لأن كل واحد منهما يسعى إلى غلبة صاحبه ،
بإسقاط كلامه وتقوية كلام نفسه . كما أن الجدل مظنة
اللد في الخصومة ، ولهذا أمر المؤمنون بالإحسان فيه .

المناظرة في اللغة والاصطلاح :
المناظرة لغة كما يقول ابن فارس : (النون والظاء والراء
أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد ، وهو: تأمل
الشيء ومعانيته ثم يستعار ويتسع فيه...) (1).
ومادة تَظَرَ تدور على ثلاثة معان :
الأول: النظر الذي هو حس البصر ورؤيته ، ومنه قوله
تعالى : چپپپپثث چ القيامة: ٢٢ - ٢٣.

¹(?) الكافية في الجدل للجويني ص 19 ، والمفردات في غريب القرآن
للأصفهاني ص 497-498 .

الثاني: النظر بمعنى الانتظار ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَفَّ﴾
 ﴿فَقَفَّ﴾ الحديد: ١٣ ، ومنه النظرة بمعنى التأخير والإمهال
 كقوله تعالى: ﴿فَقَفَّ﴾ البقرة: ٢٨٠ .
 الثالث: النظر بمعنى التفكير في الشيء ، وتقديره وقياسه
 ، وهو نظر القلب وتأمله ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَفَّ﴾
 الأعراف: ١٨٥^(١) .

والمناظرة : مفاعلة من النظر ، وهي أن تناظر أخاك في
 أمر إذا نظرتما فيه معاً كيف تأتياه^(٢) .
 يقول الراغب الأصفهاني : (والمناظرة المباحثة والمباراة
 في النظر ، واستحضار كل ما يراه ببصيرته)^(٣) .
 المناظرة في الاصطلاح :
 المراد بالنظر هنا فكر القلب وتأمله في حال المنظور
 ليعرف حكمه : جمعاً ، أو فرقاً ، أو تقسيماً . وحقيقة هذا
 النظر: التأمل أو التفكير أو الاعتبار والاستدلال^(٤) .

^١(?) انظر: المواقف للإيجي (3/165) ، لسان العرب (5/216-217) ، منهج
 الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد لعثمان حسن : (28/1-29) .
^٢(?) انظر: العين للخليل بن أحمد (8/156) . تهذيب اللغة للأزهري (14/165) ، لسان العرب لابن منظور (5/217) ، تاج العروس للزبيدي (14/254) .

^٣(?) المفردات في غريب القرآن : ص 498 .

^٤(?) انظر: الكافية في الجدل للجويني ص 21 .

وعلى هذا فالمناظرة مفاعلة من النظر ، وكل مناظرة تتضمن نظراً ، وليس كل نظر يتضمن مناظرة ، لأن النظر يقع من الواحد .
كما أن النظر أعم من القياس لأن كل قياس لابد فيه من النظر ، وليس كل نظر قياس⁽¹⁾.

وتعرف المناظرة اصطلاحاً بأنها : "النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب"⁽²⁾.
المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي :
المناظرة بمعناها الاصطلاحي يوجد فيها معنى التناظر الذي هو التقابل ، سواء كان بين الأشخاص في المجلس الواحد ، أو بين الأدلة والحجج ، ويوجد فيها معنى الانتظار ، ويوجد فيها كذلك معنى التأمل والتفكير حيث يتأمل كل منهما في كلامه وكلام مناظرة حتى لا يقع في الخطأ .
الفرق بين المجادلة والمناظرة :

¹(?) انظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص498.

²(?) التعريفات للجرجاني ص298 ، والكليات للكفوي ص849 ، والتعاريف للمناوي ص678 ، والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص498.

تقدم ذكر الاختلاف في تعريف الجدل ، وأن طائفة نظرت إلى الجدل على أنه أداة لكسر الخصم وإلزامه ، دون اعتبار لموافقة الحق والصواب ، بينما اتفق العلماء على أن المناظرة مباحته من أجل الوصول إلى الصواب .

وبعض العلماء يرى أنه لافرق بينهما ، بل يجعلهما شيئاً واحداً. كما يقول الجويني رحمه الله: (لافرق بين المناظرة والجدال والمجادلة والجدل في عرف العلماء بالأصول والفروع ، وإن فُرِّق بين الجدل والمناظرة على طريقة اللغة ؛ وذلك أن الجدل في اللغة مشتق من غير ما اشتق منه النظر)⁽¹⁾، ولعل هذا هو الأصح من أنه لافرق بينهما.

حكم الجدل والمناظرة :

المتأمل في نصوص الكتاب والسنة يجد أن منها ما فيه الحث على الجدل والأمر به ، كما أن منها ما فيه النهي عنه والتحذير منه .

فمما جاء في النصوص على سبيل الأمر والحث والترغيب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ النحل: ١٢٥. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ العنكبوت: ٤٦، وهذه الآية على الصحيح أنها محكمة وليست منسوخة⁽²⁾، كما قال مجاهد

¹(?) الكافية فى الجدل للجوينى ص 19 .

2(?) انظر: جامع البيان للطبري (21/3) ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (3/416) .

رحمه الله : (هي محكمة فيجوز مجادلة أهل الكتاب بالتي
هي أحسن على معنى الدعاء لهم إلى الله عز وجل ،
والتنبيه على حجه وآياته ؛ رجاء إجابتهم إلى الإيمان لا
على طريق الإغلاظ والمخاشنة)^(١).

وقد ذكر تعالى جملة من الجدل الواقع بين أنبياء الله مع
أقوامهم في سبيل دعوتهم وإقامة حجج الله عليهم كما
ذكر سبحانه عن قوم نوح ؑ قولهم : چ گگگگگ گ گس ٹٹ ٹ
چ هود: ۳۲، بعد ما دعاهم ؑ إلى عبادة الله وحده وخوفهم
من عذابه الأليم ، وكذلك مجادلة إبراهيم ؑ لقومه في بيان
استحقاق الله تعالى للعبادة وحده دون ما سواه من
النجوم والأفلاك التي كانوا يعبدونها كما قال تعالى : چ قفق
ق ققچچ چچچچ چچ الأنعام: ۷۶. إلى قوله سبحانه: چ پث
ن نذت ت ت ت ت ف فچ الأنعام: ۸۳.

كما ذكر تعالى في القرآن مجادلات أخرى مختلفة كما في
مجادلة إبراهيم ؑ للملك الظالم في قوله سبحانه : چ قفق
ققچچ چچچچ چچچچ چچیدت ت ت ت ت ت رر ر ک ککگگگ
گگگ گچ البقرة: ۲۵۸، ومجادلته ؑ للملائكة في عذاب قوم
لوط كما قال تعالى: چ ققچچ چچچچ چچچچ هود: ۷۴، وكما
جاء ذكر مجادلة الملائكة للرب تبارك وتعالى في شأن آدم
ؑ استيضاحاً للحكمة من استخلافه لامعارضه لذلك ، قال

¹(?) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (13/350) .

چ: بَب بِبِپ پِپ پِث نَث تَث طُط ٹُٹ ف
فُق چ البقرة: ۳۰.

[illegible]

ومن أمثلة جدل المسلمين : قوله تعالى: چڑکی کدکگ گد
 گبگ بکگ گدس ٹٹٹ چ الأنفال: ۵ - ۶، وقال تعالى: چ ب
 ببب پپپ پیٹت نڈت تٹٹ ٹٹف ففف ققج البقرة:
 .۱۹۷

كما قد جاء ذم الجدل صريحاً في السنة النبوية في مواضع مختلفة كما في حديث أبي أمامة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : ((ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ، ثم قرأ : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّمَّا تَرَءُونَ الرِّجَالَ ضَلُّوا** [٥٨]))^(١) ، وكذلك حديث عائشة

¹(?) أخرجه الترمذي في سننه كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب: ومن سورة الزخرف (5/378) برقم (3253) ، وابن ماجه في كتاب: المقدمة ، باب: اجتناب البدع والجدل (1/19) برقم (48) ، والإمام أحمد في مسنده (5/252) برقم (22218) ، والطبراني في معجمه الكبير (8/277) برقم (8067) . والحاكم في المستدرک (2/486) برقم (3674)

رضي الله عنها قالت: ((تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : چڳگڱ گڱگڱ گڱس نٹن ٹہہہہہہہه هھهه ككؤؤوؤووؤ وؤوؤ وؤوؤ))
 ہېہې بېچ آل عمران: ۷ . فقال: يا عائشة ، إذا رأيت الذين يجادلون فيه ، فهم الذين عناهم الله فاحذروهم)((^(١).

وقد ورد عن السلف رضوان الله عليهم آثار كثيرة في النهي عن الجدل في الدين حتى أفرد كثير من الأئمة أبواباً في ذكر الآثار الواردة في ذلك بالإضافة لما جاء فيه من النصوص⁽²⁾، وهو أيضاً صنيع إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في رسالته "أصول الإيمان" حيث عقد باباً بعنوان: "التشديد في طلب العلم للمراء والجدال" سرد فيه جملة من الأحاديث الواردة في النهي عن الجدل ، وكذلك بعض الآثار عن الصحابة والتابعين في ذلك ، ومما جاء فيه قوله -رحمه الله-: (باب: التشديد في طلب العلم

وقال : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وحسن إسناده الألباني في سنن الترمذي برقم (3253) .

¹(?) أخرجه ابن ماجه في سننه في مقدمته ، باب: اجتناب البدع والجدل (1/18) برقم (47) ، والإمام أحمد في مسنده (6/48) برقم (24256) ، وابن حبان في صحيحه (1/277) برقم (76) ، والطبراني في معجمه الأوسط (5/164) برقم (4955) وصحح إسناده الألباني في سنن ابن ماجه برقم (46) .

²(?) انظر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (1/338) ، الشريعة للآجري (1/429) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (4/627) .

للمراء والجدال. عن كعب بن مالك ؓ قال: قال رسول الله
ﷺ: ((من طلب العلم ليجاري به العلماء، أو ليماري به
السفهاء، أو ليصرف به وجوه الناس إليه ، أدخله الله النار
(رواه الترمذي⁽¹⁾. عن أبي أمامة مرفوعاً: ((ما ضل قوم
بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا: چې پېښه چې
الزخرف: ٥٨)) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه⁽²⁾. وعن عائشة
رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ : ((إن أبغض
الرجال إلى الله الألد الخصم)) متفق عليه⁽³⁾. وعن أبي
وائل عن عبد الله ؓ عنه قال: ((من طلب العلم لأربع دخل
النار - أو نحو هذه الكلمة -: ليباهي به العلماء، أو ليماري
به السفهاء، أو ليصرف به وجوه الناس إليه، أو ليأخذ به

¹(?) أخرجه الترمذي في سننه كتاب: العلم عن رسول الله ﷺ ، باب: ماجاء
فيمن يطلب بعلمه الدنيا (5/32) برقم (2654) . وحسن إسناده الألباني
في سنن الترمذي برقم (2654) .

²(?) تقدم تخريجه .

³(?) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: المظالم ، باب: إثم من ظلم شيئاً
من الأرض (867-2/866) برقم (2322) ، ومسلم في صحيحه كتاب: العلم
، باب: في الألد الخصم (4/2045) برقم (2668) .

من الأمراء)) رواه الدارمي⁽¹⁾ (...) ⁽²⁾ إلى آخر ما ذكره رحمه الله .

وهذه النصوص والآثار المختلفة في الحث على الجدل والأمر به من جهة ، وذمه والتحذير منه من جهة أخرى جميعها حق ، وذلك أن الجدل منه ما هو محمود مأمور به ومنه ما هو مذموم منهي عنه ، ومن تأمل النصوص الواردة في النهي عن الجدل ظهرت له علة ذلك واضحة بينة. فنصوص القرآن ذمت جدل الكفار وأهل الضلال في آيات الله ، وكذلك الجدل لدحض الحق وتقرير الباطل ، أو الجدل بغير حجة ولا علم ، أو بعد ظهور الحق وتبينه. وأما نصوص السنة فقد جاءت في ذم الجدل الذي يكون سبباً في تحول المؤمنين إلى الضلال بعد الهدى ، وكذلك الجدل الذي يتتبع الآيات المتشابهات ليعارض بها المحكمات ابتغاء الفتنة وتأويلها على غير مراد الشارع ، كما نهت عن الجدل الذي يكون فيه ممارسة وخصومة

¹(?) أخرجه ابن ماجه في كتاب : المقدمة ، باب: الانتفاع بالعلم والعمل به (1/93) برقم (253) ، والدارمي في سننه (1/115) برقم (367) عن ابن عمر ، وحسن إسناده الألباني في سنن ابن ماجه برقم (205) .

²(?) أصول الإيمان (ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب الجزء الأول (ص 273 .

شديدة تكون سبباً في الفرقة والاختلاف ورد الحق على قائله .

وعلى نحو هذا يحمل ما نقل عن السلف والأئمة من آثار كثيرة فيها النهي عن الجدل فمقصودهم فيها : ذم الجدل على طريقة أهل الأهواء والبدع ، وما كان سبباً لإثارة العصبية والفرقة والافتتال والتكفير بين المؤمنين ، وكذلك ما كان فيه تشكيك وزعزعة لأصول الدين وأركانه⁽¹⁾.

أقسام الجدل والمناظرة :

تقدم بيان النصوص في مشروعية الجدل وحكمه ، وأنها محمولة على نوعين مختلفين من الجدل أحدهما : محمود والآخر مذموم .

وبهذا نستطيع تقسيم الجدل والمناظرة بالنظر إلى حكمها وغرضها إلى قسمين :

الأول : مجادلة ومناظرة محمودة ، والثاني: مجادلة ومناظرة مذمومة .

فالمجادلة والمناظرة المحمودة الغرض منها أنواع : كتحقيق الحق وإظهار الصواب ، ومحق الباطل ودفع الشبه والشكوك ، وكسر الخصم المبطل لنصرة الحق ، وتصحيح

¹(?) انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (562-1/556) والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (27-1/21).

المذهب الحق ونصرته والذود عنه بطريق الجدال ، وكذلك
تمحيص الأدلة وكشفها وبيان صحتها من سقيمها .
والغرض الباطل في المجادلة والمناظرة المذمومة أنواع
أيضاً : كدحض الحق وإظهار الباطل كما قال تعالى: چ گنگ
گگن چ غافر: ٥، وكسر الخصم وإفحامه من غير قصد
الوصول للحق ، وطلب الشهرة بتحدي العلماء والمبرزين
من الناس بمعارضتهم بالمناظرة ، وكذلك الترفع بإظهار
العلم والفضل والتهجم على الغير لإظهار نقصه وضعفه
إلى غير ذلك من المقاصد والدوافع الفاسدة.
ولهذا نجد أن إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب
جمع بعض الآثار الواردة في ذم الجدل وبوب لها بأحد
الأغراض الباطلة من الجدل فقال: (باب: التشديد في
طلب العلم للمراء والجدال)^(١) مما يدل على أن النهي فيها
عنده لايعم الجدل بنوعيه.
وهذا ما يقرره أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن الجدل
والمناظرة منها هو محمود صحيح ، ومنها ما هو مذموم
باطل .

¹(?) أصول الإيمان ص 273 .

ففي الجانب المحمود منها يقول الشيخ السعدي : (وفي ذم الخوض بالباطل حث على البحث والنظر والمناظرة بالحق.) (2).

ويقول الشيخ محمد بن مانع : (والمناظرة في العلم لتحقيق الحق هي سيرة الفضلاء) (2) .
وأما الجدل المذموم فمن أكثر ما ينهى عنه أئمة الدعوة ويحذرون منه ، وذلك لما يترتب عليه من أمور فاسدة .
يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ بعد أن ذكر الأثر الوارد عن عمر بن الخطاب ؓ : ((يهدم الإسلام: زلة العالم ، وجدال المنافق بالكتاب ، وحكم الأئمة المضلين)) (3).

(فرضي الله تعالى عن أمير المؤمنين عمر كأنه ينظر إلى ما وقع في هذه الأمة من جدال أهل الأهواء بالكتاب، وكثرة الآراء المخالفة للحق التي بها كثر أهل الضلال، وكثرت بها البدع، وتفرقت الأمة ، واشتدت غربة الإسلام ، حتى عاد المعروف منكراً والمنكر معروفاً ، والسنة بدعة والبدعة سنة، نشأ على هذا الصغير، وهرم عليه الكبير.

²(?) تيسير الكريم الرحمن (1/482) ، وانظر: تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ ص 82 ، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (1/25) .

² (?) إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب : ص 108 .

³(?) أخرجه الدارمي في سننه (1/82) برقم (214) .

وما أحسن ما قال بعض السلف: لا تستوحش من الحق
لقلة السالكين، ولا تغتر بالباطل لكثرة الهالكين⁽¹⁾.
ويقول -رحمه الله- في موضع آخر موصياً طلبه العلم بالحدز
من الجدل المذموم :
(والذي أوصيكم به جميعاً ونفسي: تقوى الله تعالى،
والإخلاص لوجهه الكريم في طلب العلم وغيره، لتفوزوا
بالأجر العظيم. وليحذر كل عاقل أن يطلب العلم للمماراة
والمباهاة، فإن في ذلك خطراً عظيماً؛ ومثل ذلك طلب
العلم لعرض الدنيا والجاه، والترأس بين أهلها وطلب
المحمدة، وذلك هو الخسران المبين ... وقد بلغني أنكم
اختلفتم في مسائل، أدى إلى التنازع والجدال، وليس هذا
شأن طلاب الآخرة؛ فاتقوا الله وتأدبوا بآداب العلم،
واطلبوا ثواب الله في تعلمه وتعليمه، وأتبعوا العلم بالعمل
فإنه ثمرته، والسبب في حصوله كما في الأثر: ((من عمل
بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم))⁽²⁾ ⁽³⁾.

¹(?) مجموع الرسائل والمسائل النجدية (4/328). ، والدرر السنية (11/245).

²(?) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (10/15) عن أنس بن مالك وضعفه .

³(?) الدرر السنية (348-4/349) .

ومن أعظم ما وقع في الأمة من الجدل المذموم ؛ الجدل في باب أسماء الله تعالى وصفاته الذي وقع فيه أهل الكلام .

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ مبيناً سبب وقوع الأمة في الجدل المذموم في باب الصفات : (لما خاض بعض الناس في علم الكلام ، وعربت كتب اليونان ، وقدماء الفلاسفة ، الذين هم من أجهل خلق الله ، وأضلهم في النظريات ، والضروريات ، فضلاً عن السمعيات ، مما جاءت به النبوات ، حدث بسبب ذلك من الخوض والجدال ، في صفات الله ، ونعوت جلاله ، التي جاءت بها الكتب ، وأخبرت بها الرسل ، ما أوجب لكثير من الناس ، تعطيل وجود ذاته ، وربوبيته ، كما جرى للاتحادية ، والحلولية ؛ فمن باب: الكلام ، والمنطق ، دخلوا في هذا الكفر الشنيع ، والإفك الفظيع .

ومنهم من عطل صفات كماله ، ونعوت جلاله ، التي وصف بها نفسه ، ووصفته بها رسله ، وتمدح بها ، وأثنى عليه بها صفوة خلقه ، وخلاصة بريته ، حتى آل هذا القول ، والتعطيل بأهله ، إلى أن شبهوه بالعدم المحض ، فلم يصفوه إلا بصفات سلبية ، ولم يثبتوا له من صفات كماله ، ونعوت جلاله ، ما هو عين الكمال والتعظيم ، والإيمان والإجلال .

واختلف أهل هذا القسم ، اختلافاً كثيراً ، في أصول المقالات ، وفروعها ؛ فمنهم من طرد الباب في جميع الصفات ؛ ومنهم من أثبت بعضها ، زعماً منه أن العقل لا يثبت سواها ، ونفى ما عداها من الصفات ، كما هو المعروف ، عمن ينتسب إلى الأشعري ، والكرامي⁽¹⁾ .

وقد أدى هذا الجدل المذموم في باب الصفات إلى وقوع الكثيرين من أهله في الحيرة والاضطراب ، كما يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ :

(فكل ما وصف به نفسه، فلا حيرة فيه عند أهل الإيمان، الذين عرفوه بما تعرف به إليهم في كتابه، واطمأنت قلوبهم بالإيمان به، وجعلوه قصدهم، ومرادهم . وأما أهل الجدل من أهل الكلام، فهم الذين تحيروا، وتاهوا ، كما أخبر بذلك نفر من متقدميهم، كما هو معروف لديكم بحمد الله)⁽²⁾ .

وقد نهى أئمة الدعوة -رحمهم الله- عن مجادلة هؤلاء المنحرفين من أهل الكلام ، وذلك لما تجره مجادلتهم من

¹(?) الدرر السنية (311-3/310) .

²(?) الدرر السنية (3/229) ، وانظر في حيرة هؤلاء المتكلمين : مجموع الفتاوى لابن تيمية (74-4/72) و (12-5/9) . ، ومنهاج السنة (5/268-271) ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (319-1/314) .

بث الشبه والشكوك في نفس من يجادلهم ، وخصوصاً إذا لم يكن المجادل معهم من الراسخين في العلم .
كما يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ عن أهل الكلام : (ومن السنن المأثورة، عن سلف الأمة وأئمتها، وعن إمام السنة: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، قدس الله روحه: التشديد في هجرهم ، وإهمالهم ، وترك جدالهم ، وإطراح كلامهم ، والتباعد عنهم حسب الإمكان ، والتقرب إلى الله بمقتهم، وذمهم، وعيبتهم . وقد ذكر الأئمة من ذلك، جملة في كتب السنة ... فالواجب: نهى أهل الإسلام ، عن سماع كلامهم ، ومجادلتهم ؛ لاسيما وقد أقفر ربيع العلم في تلك البلاد ، وانطمست أعلامه؛ قال في الكافية الشافية :

فانظر ترى لكن نرى لك تركها **** حذراً عليك مصائد الشيطان .

فشباكها والله لم يعلق بها **** من ذي جناح قاصر الطيران .

إلا رأيت الطير في شبك الردى **** يبكي له نوح على الأغصان⁽¹⁾⁽²⁾ .

¹(?) الكافية الشافية : ص 169 .

²(?) الدرر السنية (276-3/277) .

وهذا الكلام من أئمة الدعوة متوجه في حق من لم يبلغ العلم الكافي لمجادلة مثل هؤلاء ، فأما من بلغ رتبة العلماء وتمكن من علم الاعتقاد فلاشك بأن الواجب الشرعي عليه بيان المعتقد الحق ومجادلة من حاد وانحرف عن السبيل القويم .

ولهذا فإن أئمة الدعوة -رحمهم الله- قد كثرت ردودهم ومجادلتهم للمخالفين من المبتدعة أصحاب المناهج الكلامية لما بلغوا من معرفة المعتقد الحق الموافق للكتاب والسنة ومذهب سلف الأمة ما يدعوههم للرد على مثل هؤلاء .

المبحث الثاني : أصول الجدل والمناظرة المحمودة .

لَمَّا كان باب الجدل والمناظرة في الرد والقبول متسعاً ، وكل واحد من المناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج ، ومنه ما يكون صواباً ومنه ما يكون

خطأ ، احتاج العلماء والأئمة حينها إلى أن يضعوا أصولاً وآداباً يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول .
ولذلك قيل فيه-أي علم الجدل والمناظرة- إنه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أوهدمه⁽¹⁾.

يقول الشيخ السعدي : (المجادلة بين اثنين فأكثر تتعلق في المسائل الخلافية حتى يكون كل من الخصمين يريد نصرة قوله وإبطال قول خصمه ، فكل واحد منهما يجتهد في إقامة الحجة على ذلك ، والمطلوب منها أن تكون بالتي هي أحسن بأقرب طريق يرد الضال إلى الحق ، ويقيم الحجة على المعاند ، ويوضح الحق ، ويبين الباطل ، فإن خرجت عن هذه الأمور كانت ممارسة ومخاصمة لاخير فيها)⁽²⁾.

وقبل بيان آداب وقواعد الجدل والمناظرة المحمودة ، يحسن التعرف على فوائد وثمرات هذا النوع من الجدل الذي جاءت النصوص بالحث عليه والدعوة إليه .

فوائد الجدل والمناظرة المحمودة :

¹(?) انظر: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، مقدمة ابن خلدون ، ص 457 .

²(?) تيسير الكريم الرحمن : (1/99) .
814

الجدل والمناظرة حين يكون غرضها والباعث عليها طلب الحق ونصرته فلاشك حينها أن لها فوائد وثمرات عظيمة ، فمن ذلك :

- 1- تحقيق معنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين هما من أعظم صفات المؤمنين وواجباتهم ، بل من مقتضيات الإيمان ، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ثَبَّتْنَاكَ مِمَّا تَشْتَبِهَ ۚ ثُمَّ ثَبَّتْنَاكَ عَلَىٰ آلِ عِمْرَانَ: ١١٠﴾ ولهذا أمر الله نبيه ﷺ والمؤمنين بالدعوة إلى سبيله تعالى والمجادلة بالتي هي أحسن كما في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُخَالَفُوا ۚ سَبِّحُوا لِلَّهِ حَمْدَهُ فِي سُبُوحٍ مُّجْتَمِعَةٍ وَمِنْ أَمَامِهِمْ فِي الْمَجَالِسِ الْمُنْتَهَىٰ ۚ وَلِذِي الْحَرَمِ عِزٌّ مُّبَرَّرٌ ۚ ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكَ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢٥].
- 2- إحقاق الحق وإقامة الصواب ، وكسر الباطل وأهله ، ودفع الشبهات ورد غلو المعتدين^(١).
- 3- المناظرة والمباحثة المحموده من أكبر الوسائل لإدراك العلم وثبوته وتنوعه.
- 4- أنها مما يمرن على الاستدلال ، والرجوع إلى أصول المسائل ليصير للعبد مَلَكَة تامة يحسن معها الاستدلال والمناظرة والنظر .
- 5- تعلم الإنسان سرعة قبول الحق إذا اتضح له صوابه وبأن له رجحانه ، فلا يكون حاله كالجاهل الذي يرى

¹(?) انظر: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد لعثمان حسن (42-1/40) .

أن من خالفه أو خالف من يعظمه قد فعل إثماً عظيماً مع أن المخالف قد يكون معذوراً أو ربما كان الحق معه⁽¹⁾.

- وقد أشار أئمة الدعوة -رحمهم الله- إلى جملة من الأصول المهمة التي ينبغي أن يقوم عليها الجدل والمناظرة المحمودية ، وهذه الأصول منها ما يتعلق بأدب المجادلة والمناظرة ، ومنها ما يتعلق بالقواعد التي تقوم عليها كما سيأتي .

أولاً : آداب الجدل والمناظرة المحمودية .

يقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- عدداً من الأصول المهمة في باب أدب الجدل والمناظرة المحمودية ، فمن هذه الأصول :

1- إخلاص النية في المجادلة وأن يكون المقصد منها بيان الحق وهداية الخلق .

فالمناظرة والجدل المحمود يبتغي أصحابه الوصول للحق ، والهداية للصواب ، ولا يكون ذلك إلا بإخلاص النية في ذلك والتجرد للحق فيه .

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَادَلْتُمْ فَاقْبَلُوا الْحَقَّ أَكْبَرُ مِنْ أَوَّلِهِمْ وَأَخْبَرُوا بِالْحَقِّ وَأَخْلَصُوا فِيهِ﴾: (..وأن لا يكون القصد منها

¹(?) انظر: المناظرات الفقهية للسعدي ص 9 .

مجرد المجادلة والمغالبة وحب العلو ، بل يكون القصد بيان الحق وهداية الخلق (1).

2- المجادلة بالحسنى ولو كان المخالف داعية إلى باطل .

والأصل في هذا ما جاء في قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ** العنكبوت: ٤٦. فقد أمر سبحانه بالحسنى في الجدل مع أهل الكتاب مع أنهم أهل باطل في دعواهم ، فلا شك حينها أن غيرهم من أهل الأهواء والبدع المنتسبين للقبلة ومن هم دون ذلك داخلون بقياس الأولى .

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره للآية السابقة: (فإن كان المدعو يرى أن ما هو عليه حق ، أو كان داعية إلى الباطل ، فيجادل بالتي هي أحسن) (2).

ويقول في موضع آخر: (وأن لا تؤدي المجادلة إلى خصام أو مشاتمة تذهب بمقصودها ولا تحصل الفائدة منها ، بل يكون القصد منها هداية الخلق إلى الحق لا المغالبة ونحوها) (3).

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (3/1317) .

²(?) تيسير الكريم الرحمن : (2/908) .

³(?) تيسير الكريم الرحمن : (2/908) .

3- التزام حسن الخلق والبعد عن المخاصمة

والمشاةة عىء الءءل.

وهذا أصل عظيم وأدب مهم لابد منه في كل مجادلة ، وقد دل عليه عموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ العنكبوت: ٤٦ .

يقول الشيخ السعدي: (﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ خلق ، ولطف ، ولين كلام ، ودعوة إلى الحق وتحسينه ، ورد عن الباطل وتهجينه بأقرب طريق موصل لذلك...) (١).

ويقول في موضع آخر: (وأن لا تؤدي المجادلة إلى خصام أو مشاتمة تذهب بمقصودها ، ولا تحصل الفائدة منها)⁽²⁾.

4- قبول الحق من كلام المخالف ولو كان معتقده باطلاً

فالحق ضالة المؤمن وهو أحق بها ، فإذا ذكر المناظر أو
المجادل شيئاً من الصواب ضمن معتقده أو كلامه الباطل
فمن الواجب الاعتراف بهذا الحق دون باقي كلامه ، وهذا
من الإنصاف والعدل المأمور به .

يقول الشيخ السعدي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٤٦): (أي ولتكن مجادلتم لأهل الكتاب مبنية على الإيمان بما أنزل إليكم وأنزل إليهم ، وعلى الإيمان برسولكم ورسولهم ، وعلى أن الإله واحد ، ولا تكن

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (3/1317) .

2(?) تيسير الكريم الرحمن : (2/908) .

مناظرتكم إياهم على وجه يحصل به القدح في شيء من الكتب الإلهية أو بأحد من الرسل ؛ كما يفعله الجاهل عند مناظرة الخصوم يقدح بجميع ما معهم من حق وباطل ، فهذا ظلم وخروج عن الواجب وآداب النظر ، فإن الواجب أن يرد ما مع الخصم من الباطل ويقبل ما معه من الحق ، ولا يرد الحق لأجل قوله ولو كان كافراً⁽¹⁾ .

ويقول في موضع آخر: (ومن العدل في الحكم بين أهل الأقوال المختلفة من أهل الكتاب وغيرهم أن يقبل ما معهم من الحق ، ويرد ما معهم من الباطل)⁽²⁾ .

ثانياً : قواعد الجدل والمناظرة المحمودة .

يقوم الجدل والمناظرة في صورته المحمودة عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- على عدد من القواعد المهمة ، والتي تصون هذه المجادلة عن الزلل والخروج عن مقصودها من الوصول للحق وإيضاحه وبيانه ، فمن تلك القواعد :

1- لا يجوز الجدل في ثبوت شيء من أصول الدين أو قطعياته .

وذلك أن أصول الدين وقطعياته ليست محل جدل ومناظرة بل الواجب فيها القبول والتسليم بعد ثبوت النص ووضوح معناه .

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (3/1317) .

²(?) المرجع السابق : (4/1587) .

فعلى سبيل المثال: ما جاء من النصوص في باب الصفات ، إذا اتضح معناه فالواجب فيه التسليم والقبول ، وترك الجدل بالباطل الذي يؤدي لتعطيلها أو تأويلها على غير ما عرف من معناها في اللغة .

يقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ في رده على من جادل في الاستواء وزعم أنه غير مخصوص بالعرش: (وأما أهل السنة، فعرفوا المراد وعقلوه ، ومنعتهم الخشية والهيبة والإجلال والتعظيم من الخوض والمرء والجدال ، والكلام الذي لم يؤثر ولم ينقل ؛ وقد عرفوا المراد من الاستواء ، وصرح به أكابر المفسرين وأهل اللغة ؛ فثبت عنهم تفسيره بالعلو والارتفاع ، وبعض أكابرهم صرح بأنه صعد ؛ ولكنهم: أحجموا عن مجادلة السفهاء الجهمية ؛ تعظيماً لله ، وتنزيهاً لرب البرية)⁽¹⁾.

2- أن تكون المجادلة مبنية على العلم والبصيرة .
فالعلم أصل عظيم في صحة المجادلة ، والمجادل لابد أن يبني آرائه وأقواله على علم وبصيرة ، ومتى كان جاهلاً في دعواه كان أبعد الناس عن الحق .

وقد ذكر تعالى في القرآن مجادلة اليهود والنصارى في إبراهيم ؑ ، ودعوى كل فريق أنه ؑ كان منهم ، فرد تعالى

¹(?) الدرر السنية : (300-3/299) .

عليهم بقوله : چڑرُک کدگی گِگَپْ پِگَگِ گِگَس سٹن ٹڈ □

آل عمران: ۶۵ - ۶۶

يقول الشيخ السعدي عند هذه الآية: (لما ادعى اليهود أن إبراهيم كان يهودياً ، والنصارى أنه نصراني ، وجادلوا على ذلك ، رد تعالى محاجتهم ومجادلتهم من ثلاثة أوجه ، أحدها: أن جدالهم في إبراهيم جدال في أمر ليس لهم به علم ، فلا يمكن لهم ، ولا يسمح لهم أن يحتجوا ويجادلوا في أمر هم أجانب عنه ، وهم جادلوا في أحكام التوراة والإنجيل سواء أخطأوا أم أصابوا فليس معهم الحاجة في شأن إبراهيم...) ⁽¹⁾ إلى أن قال:

(وقد اشتملت هذه الآيات على النهي عن المحاجة والمجادلة بغير علم ، وأن من تكلم بذلك فهو متكلم في أمر لا يمكن منه ولا يسمح له فيه)⁽²⁾.

3- وجوب الإقرار بالحق وقبوله بين المتجادلين .
 ما لم يكن لدى أطراف المجادلة استعداد لقبول الحق ،
 والأخذ به ، فلا يمكن الوصول للحق بين المتجادلين ،
 وحينها لا يكون للمجادلة فائدة أو ثمرة تترجى .

¹(?) عبدالرحمن بن ناصر السعدي ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، تحقيق: د.عبدالرحمن بن معلا اللويحق ، ص140 .

²(?) المرجع السابق ، بنفس رقم الصفحة .

ولاشك بأن رد الحق من المجادل من الظلم الذي نهى
تعالى عنه ، وقد استثنى تعالى من المجادلة بالتي هي
أحسن من ظلم في مجادلته فقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَادَلْتُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ لَا يَغْلِبْكُمْ فِي الْحَقِّ إِنَّمَا يَجَادِلْ عَلَىٰ وَجْهِ الْمَشَاغِبَةِ الْمَغَالِبَةِ ، فَهَذَا لَا فائدة في جداله لأن المقصود منها ضائع
(1)

4- مجادلة المخالف بأدلته التي يستدل بها إن أمكن.
وذلك أن حجج المخالف في مجادلته قائمة على مألديه من أدلة ، وحينئذ فلا بد من الإجابة عليها قبل الاحتجاج عليه ، فإن أمكن بعد هذا الاستدلال بها -بقلب الدليل عليه- كان هذا أدعى لإضعاف قول المخالف أو إبطاله ، وهذا من أصول المجادلة بالتي هي أحسن كما يقول الشيخ السعدي: (فيجادل بالتي هي أحسن ، وهي الطرق التي تكون أدعى لاستجابته عقلاً ونقلاً ، من ذلك الاحتجاج عليه بالأدلة التي كان يعتقد بها ؛ فإنه أقرب إلى حصول المقصود)⁽²⁾.

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (3/1317) .

2(?) تيسير الكريم الرحمن : (2/908) .

5- إزالة الشبهات قبل بيان الحق للمخالف .

حين يبني المخالف في المناظرة مقالته على شبهات لديه يعتقد أنها صواب ، فينبغي حينها على مناظره من أهل الحق أن يكشف له هذه الشبهات ويزيلها من قلبه وعقله حتى يستطيع أن يوصل له الحق في هذه المسألة التي يتناظران فيها ، فالشبهة كالغشاوة تمنع صاحبها من إِبصار الحق واتباعه.

وفي هذا المعنى يقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (فينبغي إذا كان المناظر مدعيًا أن الحق معه أن يبدأ بهدم ما عنده ، فإذا انكسر وطلب الحق أعطيه ، وإلا ما دام معتقداً نقيض الحق لم يدخل الحق إذن قلبه ، كاللوح الذي كتب فيه كلام باطل ، فامحه أولاً ، ثم اكتب فيه الحق)⁽¹⁾.

6- وجوب التوقف عن الجدل بعد ظهور الحق

ووضوحه .

فالقصد من المجادلة المحمودة الوصول للحق وإيضاحه ، فمتى ظهر وبان كان الواجب اتباعه وعدم مخالفته والمجادلة فيه ، وقد نهى تعالى المؤمنين عن المجادلة في

¹(?) جواب أهل السنة النبوية ضمن الرسائل والمسائل النجدية (4/137) .

الحق بعد وضوحه في قوله تعالى: چڑکک کدگگ گدگبگ بگ
گگ گدگس ٹٹ ٹٹ چ الأنفال: ۵ - ۶.

يقول الشيخ السعدي: (والحال أن هذا لا ينبغي منهم ، خصوصاً بعدما تبين لهم أن خروجهم بالحق ، ومما أمر الله به ورضيه ؛ فهذه الحال ليس للجدال فيها محل ؛ لأن الجدل محله وفائدته عند اشتباه الحق والتباس الأمر ، فأما إذا وضع وبان فليس إلا الانقياد والإذعان)⁽¹⁾. ويضيف في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ الشورى: ١٥ ، ((الذين آمنوا) أي: بعدما تبينت الحقائق واتضح الحق من الباطل والهدى من الضلال ؛ لم يبق للجدال والمنازعة محل ؛ لأن المقصود من الجدل إنما هو بيان الحق من الباطل ليهتدي الراشد ، ولتقوم الحجة على الغاوي)⁽²⁾.

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (2/607) .

2(?) تيسير الكريم الرحمن : (4/1587) .

الفصل الثاني : القواعد المنهجية في الرد على المخالفين في توحيد الأسماء والصفات

تمهيد :

الباحث فيما كتبه أئمة الدعوة -رحمهم الله- من ردود على المخالفين في باب توحيد الأسماء والصفات⁽¹⁾ يلحظ أن هذه الردود تشترك في قواعد منهجية سار عليها هؤلاء الأئمة في ردودهم .

وهي في مجملها تدور على أن المنهج الواجب في باب الأسماء والصفات هو: إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات على نحو ما جاء في نصوص الكتاب والسنة ، وأن يعتقد حقيقة هذه النصوص وما دلت عليه ، وأن تكون هي معتمده في الإثبات والنفي في هذا الباب ، كما تقرر هذه القواعد وجوب الالتزام بالفاظ الكتاب والسنة ومعانيهما عند إطلاق الألفاظ المتعلقة بالله تعالى .

ولما كانت هذه القواعد عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- بمثابة الأصول التي يقوم عليها توحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته ، فقد ردوا على كل مخالف في هذا الباب

¹(?) تقدمت الإشارة إلى جهود أئمة الدعوة رحمهم الله في الرد على المخالفين في باب توحيد الأسماء والصفات في التمهيد لهذا الباب .

منطلقين من هذه القواعد والأصول التي دلت عليها
النصوص الشرعية .

فمن هذه القواعد المنهجية التي اعتمدها أئمة الدعوة -
رحمهم الله- في الرد على المخالفين في هذا الباب مايلي

.

**القاعدة الأولى : الأصل في باب الأسماء
والصفات التوقيف .**

1(?) تيسير العزيز الحميد : ص 553 ، وانظر: الكواكب الدرية لابن مانع : ص 66-67.

في صفاته بمجرد آرائهم واصطلاحاتهم وعبارات متكلمهم (1)

وبهذه القاعدة الشرعية المنهجية يرد أئمة الدعوة -رحمهم الله- على كل من أثبت شيئاً من الأسماء والصفات لم يأت النقل عن الله تعالى أو عن رسوله ﷺ بإثباتها .
فمن ذلك على سبيل المثال: تسمية الله تعالى باسم "**القديم**" ، واعتقاد أن هذا الاسم من أسماء الله الحسنى.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن قاسم -رحمه الله- في هذا الاسم : (القديم لم يجيء في أسماء الله تعالى ، وماليس له أصل في النص والإجماع لم يجز قبوله ولارده حتى يعرف معناه ، وفي لغة العرب هو المتقدم على غيره ، فلا يختص بما لم يسبقه عدم ، فإن أريد به الذات التي لا صفة لها لأنه لو كان لها صفة كانت قد شاركتها في القدم ونحو ذلك فباطل. وإن أريد أنه سبحانه القديم الأزلي بجميع صفاته ،

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (3/113)ـ ، وانظر: عيون الرسائل والأجوبة على المسائل للشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن: (1/364) و (2/546) و (104-4/103) عن عبدالله بن محمد عبدالوهاب ، والحق الواضح المبين للسعدي ص267 ، وفتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (13/132) ، والتحفة المهدية لابن مهدي ص30.

الذي لم يزل ولا يزال ، لا ابتداء لوجوده ، ولا انتهاء له ، وأنه لم يسبق وجوده عدم ، فهذا حق)⁽¹⁾ .

ويرد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ على من أطلق على الله اسم "**المفتي الأكبر**"، بقوله:
(فهذا الإطلاق غير صحيح ، ولم نسمع بأحد من أهل العلم أطلق على الباري تعالى اسم (المفتي الأكبر) فليس من الأسماء الحسنى بلا شك . وأما إسناد الإفتاء إليه تعالى في القرآن بصيغة الفعل المقيد ، وهو قوله: **يُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُمِيتُ الْحَيَّ** : وهو قوله: **يُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُمِيتُ الْحَيَّ** :
١٧٦، فلا إشكال في ذلك. ولكن لا يستلزم تسميته باسم "**المفتي الأكبر**"، فإن باب الأفعال أوسع من باب الأسماء كما بيّنه العلامة ابن القيم في كتبه⁽²⁾⁽³⁾ .

وبناء على ماتضمنته هذه القاعدة يطالب أئمة الدعوة مخالفهم بالدليل على كل قول في باب الأسماء والصفات يخالف ما جاء في النصوص.

يقول الشيخ عبدالله أبابطين رحمه الله : (وها نحن قد بينا: أن قولنا في الكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ، فهاتوا أن في الكتاب، أو السنة ، أو قول صحابي، أو إمام مرضي ، أن

¹(?) حاشية الدرة المضية : ص 9-10 ، وانظر: حاشية كتاب التوحيد ص 32 ، وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/204) .

²(?) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (1/161-162) .

³(?) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (1/205) .

الله لم يتكلم ، أو أنه يتكلم مجازاً ، أو أن كلامه مخلوق ،
أو أنه لا يتكلم بحرف وصوت ، ولن تجدوا إلى ذلك سبيلاً (1)

فهذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة تتضمن وجوب أن
يكون المرجع في باب معرفة الله بأسمائه وصفاته إلى ما
جاء في الكتاب والسنة ، وأن يتوقف النفي والإثبات في
هذا الباب على ما جاء في هذين الأصلين .
ولما كانت هذه القاعدة الشرعية متقررة عند أئمة الدعوة
-رحمهم الله- فقد ظهر التطبيق العملي لها جلياً في
ردودهم على المخالفين في باب توحيد الأسماء والصفات ،
بمطالبة المخالف بالدليل الشرعي المستند إليه فيما قرره
وذهب إليه .

¹(?) الدرر السنية : (254-3/255) .

القاعدة الثانية : لزوم التناقض في حق من أثبت بعض الصفات دون بعض .

مضمون هذه القاعدة هو بيان أن الكلام في باب صفات الله تعالى واحد ، فيجب إثبات جميع ما أثبته الله تعالى لنفسه ، وأثبتته له رسوله ﷺ من الصفات دون استثناء لشيء من ذلك ، فمن أثبت بعضاً من هذه الصفات وتأول بعضها الآخر بالنفي فقد وقع في التناقض والاضطراب وهذا لازم له لامحالة⁽¹⁾ .

وأشهر من خالف في هذه المسألة وعرف عنه نفي بعض الصفات دون بعض : الأشاعرة والماتريدية ، فالأشاعرة أثبتوا من الصفات سبعة هي : العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والكلام ، والسمع ، والبصر ، والحياة ، وأسموها صفات المعاني أو الصفات المعنوية⁽²⁾ ، وأما الماتريدية فأثبتوا هذه الصفات وزادوا عليها صفة التكوين⁽³⁾ .

¹(?) انظر: التحفة المهدية لابن مهدي ص 80 .

²(?) انظر: إبراهيم بن محمد البيجوري ، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ، (76-77) . والمواقف في علم الكلام للإيجي (3/68) ، ومحمد الأمين الشنقيطي ، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ، ص 12 . وانظر في نقد هذا التقسيم : مجموع الفتاوى لابن تيمية (16/374) ، ومنهاج السنة (2/295) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (3/1049) .

³(?) انظر: مسعود عمر التفتازاني ، شرح العقائد النسفية ، ص 51-53 . والملا علي بن سلطان القاري ، شرح الفقه الأكبر ، ص (33 ، 35) .

ولهم في هذا القول شبهتان :

الأولى : أن هذه الصفات هي التي أثبتتها العقل بخلاف ما عداها من الصفات. حيث إن الفعل الحادث أو الخلق دل على القدرة ، والتخصيص دل على الإرادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذه الصفات مستلزمة للحياة ، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك . قالوا : وما عدا هذه الصفات فإن العقل لم يثبتها .

والثانية : قالوا ما أثبتناه من الصفات لا يقتضي التشبيه بخلاف ما نفينا فإنه يقتضي مشابهة الخالق بالمخلوق⁽¹⁾. أما الشبهة الأولى ، وهي قولهم : إن العقل قد دل على ما أثبتنا من الصفات بخلاف ما نفينا ، فيجيب عليها أئمة الدعوة -رحمهم الله- من عدة وجوه :

أحدها : أن يقال هب أن العقل لم يدل على إثبات ما سوى هذه الصفات السبع فإن عدم دلالة عليها لا يلزم منه عدم

¹(?) وقد جعل هؤلاء إطلاق هذه الصفات على الله تعالى من قبيل المجاز سالكين فيه أحد طريقين: الأول : تأويل الصفة بصفة أخرى كتفسير المحبة بالإرادة ، أو الثاني : وهو تفسير الصفة ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات ، مثل تفسير اليد بالنعمة ، وتفسير الغضب بالعقوبة... إلخ . انظر: التدمرية لابن تيمية ص31 ، شرح الأصفهانية : (1/24) ، والتحفة المهدية لابن مهدي : ص80 .

وجود دليل آخر يدل عليها ، إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم

الثاني : أن السمع قد دل على إثبات ما سوى هذه الصفات السبع ، ولاشك بأن السمع دليل مستقل بنفسه مطمئن به القلوب المؤمنة أشد من طمأننتها إلى مجرد العقل .
الثالث : أن بقية الصفات يمكن إثباتها بالعقل كما أن الصفات السبع ثابتة به ، فالإنعام والإحسان وكشف الضر دال على الرحمة ، كدلالة التخصيص على الإرادة ، والتخصيص بالكرامة والاصطفاء والاختيار دال على المحبة وهكذا... فليس في العقل إذاً ما يمنع من إثبات هذه الصفات⁽¹⁾.

وأما شبهتهم الثانية ، وهي قولهم : ما أثبتناه من الصفات لا يقتضي التشبيه بخلاف مانفيناه. فالجواب عنها بأن يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض . فإنه لا فرق بين مانفيتموه وما أثبتموه ، بل القول في أحد هذه الصفات كالقول في الآخر. كما أننا لانوافقكم في أن مانفيتموه من الصفات يستلزم إثباته التشبيه⁽²⁾.

¹(?) انظر: التحفة المهدية لابن مهدي ص84-85 ، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (1/154) ، وهذه الأوجه ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع ، انظر: مجموع الفتاوى (6/46) ، والرسالة التدمرية ص33-34 ، وشرح العقيدة الأصفهانية ص24 وما بعدها .

²(?) انظر: التدمرية لابن تيمية ص31 .
833

ولهذا يقرر أئمة الدعوة في ردودهم على المخالفين في توحيد الأسماء والصفات : أن ما جاء في النصوص من الأسماء والصفات أصل واحد يجب الإيمان بجميعه ، وأن التناقض لازم لكل من أثبت بعض الصفات دون بعض ، أو أثبت الأسماء دون الصفات .

يوضح الشيخ السعدي-رحمه الله- ذلك بقوله : (ويقال أيضاً ، لمن أثبت بعض الصفات ونفى بعضاً ، أو أثبت الأسماء دون الصفات : إما أن تثبت الجميع كما أثبت الله لنفسه ، وأثبت رسوله ، وإما أن تنفي الجميع ، وتكون منكراً لرب العالمين. وأما إثباتك بعض ذلك ، ونفيك لبعضه فهذا تناقض ، ففرّق بين ما أثبتته ، وبين ما نفيتّه ، ولن تجد إلى الفرق سبيلاً . فإن قلت: ما أثبتته لا يقتضي تشبيهاً ، قال لك أهل السنة: والإثبات لما نفيتّه لا يقتضي تشبيهاً ، فإن قلت: لا أعقل من الذي نفيتّه إلا التشبيه ، قال لك النفاة: ونحن لا نعقل من الذي أثبتته إلا التشبيه ، فما أجبت به النفاة أجابك به أهل السنة لما نفيتّه)⁽¹⁾ .

ويقول الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- في رده على من أثبت بعض الصفات دون بعض:

¹(?) تيسير الكريم الرحمن للسعدي : (1/155) .

(بعض المتكلمين⁽¹⁾ يثبت الصفات السبعة ، كالحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام . وبعضهم⁽²⁾ يزيد على هذه الصفات صفة التكوين ، فتصير الصفات الثابتة عندهم ثمانية . فيقال لهؤلاء: لا فرق بين ما أثبتموه ونفيتموه ، بل القول في أحدها كالقول في الآخر . فإن قلتم : إن إرادته مثل إرادة المخلوق ، فكذلك محبته ورضاه وغضبه ، وهذا هو التمثيل . وإن قلتم: له إرادة تليق به . قيل لكم: وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به)⁽³⁾ .

إلى أن قال رحمه الله : (وكذلك يلزمون بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته ، إن نفوا عنه المحبة والرضى والغضب ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ... فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض ، يقال له فيما نفاه ، كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبتته)⁽⁴⁾ .

¹(?) أي الأشاعرة .

²(?) أي الماتريدية كما تقدم .

³(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (56-2/55) وانظر: مجموع الفتاوى (300-13/298) .

⁴(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (2/56) .

وبين الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- لزوم التناقض في
مذهب الأشاعرة حين أثبتوا بعض الصفات دون بعض وأن
ذلك لازم لهم لامحالة في مناقشته لهم :
(إذا كان البحث والمناقشة مع المنتسب للأشعري ... فإنه
يقال له حينئذ: لا فرق بين الصفة التي تثبتها والصفة التي
تنفيها من حيث لزوم المحذور وعدم لزومه ، فدلالة
النصوص على أن له محبة ورحمة وغضباً ورضاً ، وفرحاً
وضحكاً ، ووجهاً ويدين ، كدلالة النصوص على الصفات
السبع ، فلم نفيت حقيقة رحمته ومحبته ورضاه وغضبه
وفرحه وضحكه وأولتها بصفة الإرادة ؟. فإن قلت : إن
إثبات الإرادة لا يلزم منه تشبيه وتجسيم ، وإثبات حقائق
هذه الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم ، فإنها لاتعقل إلا
في الأجسام ، فإن الرحمة رقة تعتري طبيعة الحيوان ،
والمحبة ميل النفس لجلب ما ينفعها ، والغضب غليان دم
القلب لورود مايرد عليه . قيل لك : وكذلك الإرادة هي ميل
النفس إلى جلب ما ينفعها ودفع ما يضرها ، وكذلك جميع
ما أثبتته من الصفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام في
الشاهد ... فإن قلت : أنا أثبتتها على وجه لايمثل صفات
المخلوقين ، قيل لك : هكذا القول في سائر الصفات تثبت
لله كما أثبتتها لنفسه على وجه لا يماثل فيها صفات
المخلوقين ، فإن قلت : هذا لايعقل إلا من جنس ما يثبت

للمخلوقين ، قيل لك : فكيف عقلت سمعاً وبصراً وحياة وإرادة ليست من جنس صفات المخلوقين ؟⁽¹⁾ .
ولاشك بأن هذا هو حقيقة مذهب السلف -رحمهم الله- وهو عدم التفريق بين صفة وأخرى من صفات الله تعالى بل يؤمنون بها جميعاً على نحو ما يليق بجلاله تعالى وعظمته .
يقول الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- في أحد ردوده :
(السلف لم يفرقوا بين نوع وآخر من الصفات ودعوى أن السلف فرقوا بين الصفات ففوضوا بعضها ، وحملوا بعضها وهي صفات المعاني على الحقيقة من أظهر الكذب وأبينه . فإن الباب واحد عند السلف وأتباعهم فهم يؤمنون بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تشبيه ولا تعطيل)⁽²⁾ .

فهذه القاعدة عند أئمة الدعوة تضمنت استعمال دليل اللزوم في الرد على المخالف ، وذلك بإلزام من أثبت بعض الصفات دون بعض بالتناقض والاضطراب بين ما أثبتته وما نفاه ، فإن النقل الصحيح قد جاء بإثباتها جميعاً فلا وجه للتفريق بينها ، وما تعلق به هؤلاء من شبه وخیالات في علة التفريق بين المثبت والمنفي من الصفات لا تعدوا أن

¹(?) التحفة المهدية : ص 80-81 ، وانظر: السلف بين القديم والجديد لابن مهدي ص10 ، ومجموع الفتاوى (330-13/298) .

²(?) تنبيه النبيه : ص91 .

تكون من قبيل الأوهام التي لاحقيقة لها ، ولهذا فإن ما نفوه من الصفات يمكن إثباته بنظير ما أثبتوا لأجله بعض الصفات وهي هنا دلالة العقل ، والمحاذير التي نفوا لأجلها بعض الصفات يلزمهم نظيرها فيما أثبتوه من الصفات . وذلك أن الأصل في باب توحيد الأسماء والصفات واحد من حيث وجوب الإثبات والإيمان بما جاء في نصوص الكتاب والسنة منه .

القاعدة الثالثة : القول في الصفات كالقول في الذات .

لما كان الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله كما قال سبحانه: **چذثثثثثثثثثث** الشورى: ١١ ، وكانت ذاته تعالى ثابتة على الحقيقة لاتماثل الذوات ، فكذلك أيضاً صفاته ثابتة بحقيقة الإثبات ، إذ لا يعقل وجود ذات بدون صفات ، وكما أن ذاته تعالى لاتماثل ذوات خلقه ، فكذلك صفاته لاتماثل صفات خلقه ، وكما أن ذاته لا يمكن العلم بكيفيتها فكذلك صفاته ، لأن العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الذات التي تفرعت منها تلك الصفة ⁽¹⁾.

وهذه القاعدة متقررة عند أهل السنة والجماعة وأئمة الإسلام كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :
(وجميع أئمة الدين كابن الماجشون ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، وحماد بن زيد ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل وغيرهم كلامهم يدل على ما دل عليه كلام مالك من أن العلم بكيفية الصفات ليس بحاصل لنا ، لأن العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف ، فإذا كان الموصوف لا تعلم كيفيته امتنع أن تُعلم كيفية الصفة) ⁽²⁾.

¹(?) انظر: التدمرية لابن تيمية ص 43 ، و التحفة المهدية لابن مهدي: ص 110، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي ص 38 .

²(?) مجموع الفتاوى : (6/399) .

يقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب في تقريره لهذه القاعدة : (فكما أن ذات الله ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس المخلوقات ، فصفاته ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقين ؛ فمن قال: لا أعقل علماً ويداً ، إلا من جنس العلم واليد المعهودة ، قيل له: فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين؟)⁽¹⁾. ويقول الشيخ أحمد بن عيسى رحمه الله : (فكما أننا ثبت ذات الباري سبحانه من غير أن نتعقل الماهية، فكذا ثبت صفاته كاليد والوجه والعلم والإرادة من غير أن نتعقل الكيف والماهية ، فكما أنه من المعلوم أن ذات الباري سبحانه لا تشابه الذوات ، فكذا صفاته لا تشبه الصفات ، لأن العلم بكيفية الصفة تابع للعلم بكيفية الموصوف ، فكما أن الباري لا يُعلم كيفية ذاته فكذا لا تعلم كيفية صفاته ، وهذا هو الكيف الذي نفى السلف علمه بقولهم الكيف مجهول ، وأما الصفة فثبوتها معلوم)⁽²⁾.

¹(?) الدرر السنية : (3/47) وانظر: (3/37) ، و مجموعة الرسائل والمسائل النجدية : (4/100-101، 146) ، وفتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ : ص354 و 399 ، وقرة عيون الموحدين: ص226 ، وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : (13/134)ـ ، وانظر كذلك : مجموع الفتاوى (5/114) (7-4/6) ، والفتاوى الكبرى (5/152) .

²(?) تنبيه النبيه : 97-98 ، وانظر: الكواكب الدرية لابن مانع ص80 ، وفتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/203)ـ (13/132) ،

وهذه القاعدة مهمة في الرد على كل من كَيْفَ شيئاً من صفات الله تعالى ، أو سأل عن شيء من ذلك ، فيقال له : القول في كيفية الصفة كالقول في كيفية الذات الموصوفة بهذه الصفة.

فإذا كانت ذات الله تعالى لا يَعْلَمُ كيفيتها إلا هو سبحانه ، وهذا الأمر متقرر عند عامة أهل الإسلام ، فكذلك يقال في كيفية كل صفة من صفاته تعالى .

يقول الشيخ حمد بن معمر رحمه الله : (فإن قال السائل : كيف استوى على عرشه ؟. قيل له كما قال ربعة ، ومالك ، وغيرهما : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن كيفية بدعة . كذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا ؟. قيل له : كيف هو ؟. فإذا قال : أنا لا أعلم كيفيته . قيل : ونحن لا نعلم كيف نزوله ، إذ العلم بكيفية الصفة ، يستلزم العلم بكيفية الموصوف وهو فرع له ، فكيف تطالبي كيفية استوائه على عرشه ، وتكليمه ، ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته ؟. وإذا كنت تقر بأن له ذاتاً حقيقة ، ثابتة في نفس الأمر ، مستوجبة لصفات الكمال ، لا يماثلها شيء فاستواؤه ونزوله وكلامه ثابت

134) ، وحاشية الدرة المضية لابن قاسم ص 31-32 ، وطريق الوصول للعلم المأمول للسعدي ص 2 .

في نفس الأمر ، ولا يشابهه فيها استواء المخلوقين ،
وكلامهم ، ونزولهم) ⁽¹⁾.

وكما أن هذه القاعدة مهمة في الرد على أهل التكيّف
فهي مهمة في الرد على أهل التعطيل نفاة الصفاة ، ووجه
ذلك: أن المعطلة زعموا أن إثبات الصفات للباري تعالى
يقتضي مشابهة الخالق جل وعلا بالمخلوق مع إقرارهم أن
ذات الله لا تشابه ذوات المخلوقين .

فيقال في الرد عليهم :

إن إثبات الصفات تابع لإثبات الذات التابعة لها تلك الصفات
، فإذا كانت ذات الخالق تعالى لا تشابه بقية الذوات فكذلك
صفاته لا تشابه بقية الصفات .

وبهذا تنتفي شبهة المعطلة في نفي الصفات بحجة نفي
التشبيه بين الخالق والمخلوق. كما يقول الشيخ
عبدالرحمن السعدي رحمه الله : (فإن زعموا أن إثباتها يدل
على التشبيه بخلقه . قيل لهم: الكلام على الصفات يتبع
الكلام على الذات ، فكما أن لله ذاتاً لا تشبهها الذوات ،
فله صفات لا تشبهها الصفات ، فصفاته تبع لذاته ،

¹(?) الدرر السنية : (70-3/69) ، وانظر: الفواكه العذاب لابن معمر ص

وصفات خلقه تبع لذواتهم ، فليس في إثباتها ما يقتضي التشبيه بوجه⁽¹⁾ .

ويقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ في معرض حديثه عن مذهب معطلة الصفات : (وهذا المذهب: نشأ من سوء اعتقادهم ، وعدم فهمهم لما يراد ، وما يليق من المعنى المختص بالله ، فظنوا ظن السوء بالله وصفاته ، ثم أخذوا في نفيها وتعطيلها، وتحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسمائه ، ولوعرفوا أن ما يثبت لله من الصفات لا يشبه صفات المخلوقات ، بل هو بحسب الذات ، وكل شيء صفاته بحسب ذاته. فكما أننا ثبت له ذاته لاتشبه الذوات ، فكذلك ثبت له صفات لا تشبه صفات المخلوقات ؛ لو عرفوا هذا لسلموا من التعطيل⁽²⁾ .

ويلخص الشيخ عبدالرحمن ابن قاسم-رحمه الله- ما تقدم بقوله: (والكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ، يحتذى فيه حذوه ومثاله ، فكما أنه يجب العلم بأن لله ذاتاً حقيقة ، لا تشبه ذوات المخلوقين ، فكذلك له صفات حقيقة ، لاتشبه صفات المخلوقين ، فمن جحد ما وصف الله به نفسه ، أو وصفه به رسوله ﷺ فقد كفر ، ومن شبه

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (154-1/155) .

²(?) الدرر السنية : (3/285) .

الله بخلقه فقد كفر ، ومن أوله على غير ما ظهر من معناه فهو جهمي ⁽¹⁾.

فهذه القاعدة التي يقررها أئمة الدعوة في باب الرد على المخالف ، تتضمن الرد على صنفين من المخالفين في باب الصفات :

الصنف الأول : الذين يكيفون صفاته تعالى بصفات خلقه أو يستفسرون عن هذه الكيفية مع اتفاقهم على إنكار العلم بكيفية ذاته وأنها لاتماثل ذوات المخلوقين.

فيقال في الرد عليهم : الذات والصفات أصل واحد من جهة العلم بكيفيتهما وانتفاء مماثلتهما لشيء من ذوات وصفات المخلوقين ، فكما أن ذاته تعالى لايمكن الوقوف على كيفيتها فكذلك صفاته تعالى ، وكما أن ذاته لاتماثل ذوات المخلوقين فكذلك صفاته تعالى لاتماثل صفات خلقه.

الصنف الثاني : وهم الذين يعطلون صفاته تعالى بدعوى أن الإثبات يستلزم تشبيه صفاته سبحانه بصفات خلقه مع إثباتهم لذات لاتماثل ذوات المخلوقين.

فيقال في الرد عليهم : الذات والصفات أصل واحد من جهة انتفاء مماثلتهما لشيء من ذوات وصفات المخلوقين ، فكما ذاته تعالى لاتماثل ذوات المخلوقين وبالتالي فإن

¹(?) حاشية كتاب التوحيد : ص 339 .

إثباتها لا يقتضي تشبيه الخالق بالمخلوق ، فكذلك صفاته سبحانه لا تماثل صفات المخلوقين ولهذا فإن إثباتها لا يستلزم تمثيل الخالق بالمخلوق . وبهذا تنتفي شبهة المعطلة في نفي الصفات بحجة نفي التشبيه بين الخالق والمخلوق .

**القاعدة الرابعة : وجوب إثبات اللفظ والمعنى
في نصوص الأسماء والصفات ، وتفويض علم
كيفيتها إلى الله تعالى.**

يقرر أئمة الدعوة -رحمهم الله- أن ما جاء في النصوص من أسماء الله وصفاته فهي معلومة لنا باعتبار أصل معناها لا باعتبار الكيفية التي هي عليها كما جاءت بذلك الأدلة النقلية والعقلية .

فمن الأدلة النقلية : قوله تعالى : ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾ ص :
٢٩ ، وقوله : ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾ الزخرف : ٣ ، وقوله أيضاً : ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾

وأما دلالة " العقل " على أن صفات الله معلومة المعنى ،
فلأنه من المحال أن يُنزل الله تعالى كتاباً ، أو يتكلم
رسوله ﷺ بكلام يقصد بهذا الكتاب ، وهذا الكلام أن يكون
هداية للخلق ، ثم يكون في أعظم الأمور وأشدّها ضرورة -
وهو معرفة الله تعالى- مجهول المعنى ، بمنزلة الحروف
الهجائية المقطعة التي لا يفهم منها شيء ، وهذا لاشكّ بأنه
من السفه الذي تأباه حكمة الله ، وقد قال سبحانه في

كتابه: چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ هود : 1 (1).

¹(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين ص38 ، التدمرية لابن تيمية ص89 ، التحفة المهدية لابن مهدي ص215.

يقول الشيخ حمد بن معمر في معرض ذكره لمعتقده ،
ومعتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمهما الله- في
نصوص الصفات : (ولا يقال : هي ألفاظ لا تعقل معانيها ،
ولا يعرف المراد منها ، فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون
الكتاب إلا أمانى ، بل هي آيات بينات ، دالة على أشرف
المعاني وأجلها ، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم
والإيمان ، إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قامت
حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم كذلك)⁽¹⁾ .
ويقول الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رحمه
الله : (وأهل السنة وأهل العلم والفتوى : لا يكتفون بمجرد
الإيمان بألفاظ الكتاب والسنة في الصفات ، من غير
اعتقاد لحقيقتها ، وما دلت عليه من المعنى ؛ بل لابد من
الإيمان بذلك)⁽²⁾ .

وهذه القاعدة العظيمة عند أئمة الدعوة -رحمهم الله-
مهمة في الرد على كل مخالف ينفي ما دلت عليه نصوص

¹(?) الفواكه العذاب : ص 50 ، والدرر السنية : (3/55) ، وانظر: الرسائل
والمسائل النجدية (3/346) ، والسلف بين القديم والجديد لابن مهدي ص
11.

²(?) الدرر السنية : (2/312) ، وانظر: فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل
الشيخ (1/203) ، و تنبيه النبيه لابن عيسى ص 88 ، وطريق الوصول إلى
العلم المأمول للسعدي ص 11 .

الكتاب والسنة من المعاني العظيمة لأسماء الله وصفاته
مما يليق بجلاله وكماله تعالى .

ومن أعظم المخالفين في هذه المسألة " **المفوضة** "
الذين يفوضون علم معاني الصفات ويزعمون أن هذه
المعاني مما لا يعلمه إلا الله ، بل ويزعمون أن هذا مذهب
السلف وطريقتهم.

ولاشك بأن مذهب السلف بريء من هذا المعتقد الفاسد ،
حيث تواترت الآثار عنهم في إثبات المعاني لنصوص
الصفات إما إجمالاً أو تفصيلاً ، مع تفويضهم لكيفيتها إلى
علم الله عز وجل⁽¹⁾. كما أن في نسبة السلف إلى مذهب
التفويض هذا افتراء عليهم وتجهيل لهم ، وهم الذين
شاهدوا تنزل الوحي ، ونقلوا الدين إلينا كاملاً ، وكانوا
أحرص الناس على تعلم العلم ، وفهمه ، والعمل به⁽²⁾ .
ولهذا يقول الشيخ حمد بن معمر رحمه الله : (ومن ظن أن
نصوص الصفات لا يعقل معناها ، ولا يدري ما أراد الله
ورسوله منها، ولكن يقرؤها ألفاظاً لا معاني لها، ويعلم أن
لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله ، وأنها بمنزلة (كهيص، حم،

¹(?) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين ص 39 .

²(?) كما يقول ابن مسعود : ((كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم
يجاوزهن حتى يعرف معانيهن ، والعمل بهن)) انظر: جامع البيان للطبري (1/60 ،
والدر المنثور للسيوطي (2/69) ، وانظر أيضاً : التحفة المهدية
لابن مهدي ص 215 .

عسق، المص) وطن أن هذه طريقة السلف، وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات ... فهذا الظان من أجهل الناس بعقيدة السلف. وهذا الظن يتضمن استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وسائر الصحابة...⁽¹⁾. ثم يضيف رحمه الله :

(بل السلف رضي الله عنهم أثبتوا لله حقائق الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، فكان مذهبهم مذهباً بين مذهبين، وهدى بين ضالين، خرج من مذهب المعطلين والمشبهين، كما خرج اللبن: چثقثقچچچچچچ (النحل: ٦٦) ⁽²⁾.

وقد بين الشيخ فالح آل مهدي -رحمه الله- أنه يلزم من مقالة التفويض أحد ثلاثة لوازم باطلة:

الأول: إما أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد ، لجبريل
الذي نزل به من عند الله ، ولا الرسول الذي نزل عليه
وحي الله ، ولا الصحابة الذين تلقوا الوحي عن رسول الله

أو الثاني: أنا خوطبنا في القرآن بما لامعنى له أصلاً ، بل
هى ألفاظ جوفاء مجردة من المعانى .

¹(?) الدرر السنية : (77-3/76) .

²(?) المرجع السابق : (77-3/76) ، وانظر: السلف بين القديم والجديد لابن مهدي ص8 ، والصواعق المرسلة لابن القيم (2/426) .

أو الثالث: أنا خوطبنا في القرآن بما لانفهم منه شيئاً ، بل هو عبارة عن ألغاز ورموز لانفهمها⁽¹⁾.

وأما ماورد عن السلف من قولهم في نصوص الصفات: ((أمروها كما جاءت ، بلا كيف))⁽²⁾، واحتجاج بعض المفوضة بذلك ، فهو لايدل على عدم علم السلف بمعاني الصفات وإثباتهم لها كما يقرر ذلك أئمة الدعوة .

يقول الشيخ فالح آل مهدي معلقاً على هذه العبارة ضمن رده على "الميداني" في نسبته القول بالتفويض إلى مذهب السلف: (فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: "بلا كيف" . فقولهم: "أمروها كما جاءت" ، يقتضي إبقاء دلالتها على ماهي عليه ، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال : أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة ، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت)⁽³⁾.

¹(?) انظر: التحفة المهدية ص266-267 .

²(?) انظر: السنة للخلال (1/259) ، وكذلك: الإبانة لابن بطة (3/242) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/527) .

³(?) السلف بين القديم والجديد : ص14 .

ويوضح الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ الفارق بين مقصود السلف بهذه العبارة ومقصود المفوضة -ضمن رد له على من سلك مذهب التفويض في الصفات- بقوله: (ثم هؤلاء⁽¹⁾ قد يقولون في آيات الصفات ، وأحاديثها: تجري على ظاهرها ؛ يريدون أنها تتلى ، ولا يتعرض لإثبات ما دلت عليه من المعنى المراد ، والحقيقة المقصودة ؛ بل يصرحون برد ذلك ونفيه ؛ ومقصود السلف بقولهم: "أمروها كما جاءت" ؛ وقول من قال: "تجري على ظاهرها" ؛ إثبات ما دلت عليه من الحقيقة ، وما يليق بجلال الله وعظمته ... فقولهم: "أمروها كما جاءت" ، رد على المعطلة ، الذين لا يرون ما دلت عليه ، وجاءت به من الحقيقة المقصودة ، والمعنى المراد ؛ وقولهم: "بلا كيف" ، رد على الممثلة ، الذين يعتقدون أن ظاهرها فيه تمثيل ، وتكييف ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ؛ ومذهب السلف: إثبات ما دلت عليه الآيات ، والأحاديث ، على الوجه اللائق ، بجلال الله وعظمته ، وكبريائه ، ومجده)⁽²⁾. وقد بين -رحمه الله- تناقض أهل التفويض في هذه العبارة ، وذلك أن من قال : "تجري على ظاهرها" وأنكر المعنى

¹(?) أي المفوضة من المنتسبين لمذهب الأشعري والكرامي كما تقدم في كلامه ، انظر: الدرر السنية (3/311) .

²(?) الدرر السنية (3/311) وانظر: حاشية الدرة المضية لابن قاسم ص24.

المراد ، كان كمن يقول في قوله : چڈژژرچ طه: ٥، إنه بمعنى: استولى ، وفي قوله: چ□□چ ص: 75 ، إنه بمعنى: القدرة ؛ ثم يقول بعد ذلك : "تجري على ظاهرها" ؛ فهذا جاهل متناقض ، لم يفهم ما أريد من قول السلف : "تجري على ظاهرها" ؛ ولم يفهم أن الظاهر: هو ما دلت عليه نصاً ، أو ظاهراً في معناه المراد ، والإيمان لا يصح فيه الإتيان بقول ظاهر يوافق ما كان عليه السلف مع اعتقاد نقيضه في الباطن ؛ بل هذا عين النفاق ، وهو من أفحش الكفر ، في نصوص الكتاب والسنة⁽¹⁾.

وصفات الله كما أنها معلومة باعتبار المعنى كما تقدم ، فهي مجهولة الكيف بالنسبة لنا ، وإن كنا ثبت لها كيفية في علم الله تعالى. لأنه سبحانه أخبرنا عن صفاته ، ولم يطلعنا على كيفيتها كما قال سبحانه: چپدچ طه: ١١٠، وقوله: چذتچ الشورى: ١١ .

وينطلق أئمة الدعوة من هذا الأصل في الرد على طائفة أخرى من المخالفين في باب الصفات وهم " **الممثلة** " ، الذين يمثلون صفاته تعالى بصفات خلقه ، أو يكيّفونها على نحو صفات المخلوقين.

يقول الشيخ حمد بن معمر في بيان عقيدته وعقيدة إمام الدعوة: (ولا نلحد في أسماء الله وآياته، ولا نكيّف ، ولا

¹(?) انظر: الدرر السنية (311-312) .

نمثل صفاته بصفات خلقه ؛ لأنه سبحانه لا سمي له ، ولا
كفو له ، ولا ند له ، ولا يقاس بخلقه⁽¹⁾ .
ويقول الشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ رحمه الله :
(قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس -رحمه الله- ويقول
نقول ، وقد سأله رجل عن الاستواء، فقال: الاستواء معلوم
، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعه
، فأثبت مالك رحمه الله : الاستواء ، ونفى علم الكيفية،
وكذلك اعتقادنا في جميع أسماء الرب وصفاته، من الإيمان
باللفظ ، وإثبات الحقيقة ، ونفي علم الكيفية)⁽²⁾ .
ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله : (أما
كنه الصفة ، وكيفيتها ، فلا يعلمه إلا الله سبحانه، إذ الكلام
في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم
كيف هو إلا هو فكذلك صفاته ، وهو معنى قول مالك:
والكيف مجهول)⁽³⁾ .

¹(?) الدرر السنية : (3/54) وانظر: (1/571) عن الشيخ محمد بن
عبداللطيف آل الشيخ .

²(?) الدرر السنية : (1/571) وانظر: (2/316) .

³(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/203) وانظر: حاشية
الدرة المضية : ص 24 .

فهذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- تضمنت أصليين عظيمين في الرد على المخالفين في باب الأسماء والصفات :

أحدهما : وجوب الإيمان بما ثبت في النصوص من أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى. وهذا الأصل يرد به على كل من زعم أن نصوص الأسماء والصفات لاتعلم معانيها ، ولما دلت عليه من الأوصاف اللائقة به تعالى ، وادعى أنها مما لا يعلمه إلا الله .

والثاني : وجوب تفويض علم كيفية صفاته تعالى وأسمائه. لأن النصوص دلت على ثبوت الأسماء والصفات ولم يرد فيها ما يدل على إثبات كيفيتها ، كما أن أسماءه تعالى وصفاته ليس لها نظير فيقاس بها كما قال تعالى: **چذتچ** الشورى: ١١، فوجب التوقف في ذلك. وهذا الأصل يرد به على كل من مثل صفاته تعالى بصفات خلقه ، أو كيف شيئاً منها .

القاعدة الخامسة : رد دعوى وقوع المجاز في أسماء الله تعالى وصفاته .

لقد كان للقول بالمجاز أثر كبير في تحريف كثير من النصوص الشرعية عن معانيها الحقيقية ، وظهر هذا الأمر جلياً فيما يتعلق بنصوص الأسماء والصفات حيث فتح القول بالمجاز باباً واسعاً لتحريفها لجأ إليه المتكلمون - نفاة الصفات- إذا ما عجزوا عن الطعن في أصل ثبوت تلك الأسماء والصفات .

يقول الشيخ الشنقيطي-رحمه الله- في حديثه عن المجاز :
(وبهذا الباطل توصل المعطلون إلى نفي صفات الكمال والجلال الثابتة لله تعالى في كتابه وسنة نبيه ﷺ ، بدعوى أنها مجاز ، كقولهم في استوى : استولى ، وقس على ذلك غيره من نفيهم للصفات عن طريق المجاز)⁽¹⁾.

ولهذا فإن أهل السنة والجماعة مجمعون على أن الأصل في أسماء الله وصفاته الحقيقة لا المجاز ، كما نقل ذلك الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله- في قوله: (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن

¹(?) مذكرة في أصول الفقه: ص69 ، وانظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد لابن عيسى (2/255) .

والسنة والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز
(1)

وعلى هذا النهج سار أئمة الدعوة -رحمهم الله- فهم متفقون
على الإقرار بصفات الله تعالى على الحقيقة ، والرد على
من ادعى وجود المجاز فيها .

يقول الشيخ حمد بن معمر -رحمه الله- في معرض ذكره
لمعتقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب:

(بل نقول: له ذات حقيقة ليست كالذوات، وله صفات
حقيقة لا مجازاً، ليست كصفات المخلوقين، فكذلك قولنا
في وجهه ويديه، وكلامه، واستوائه)⁽²⁾.

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله :
(لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما
ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظاً
ومعنى ، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا

¹(?) التمهيد : (7/145) .

²(?) الدرر السنية : (3/77) و(3/78) ، وانظر: الدرر السنية (3/233-234)
عن الشيخ عبدالله أبابطين ، والضياء الشارق لابن سحمان ص181 .
856

على المجاز ، وأن لها معاني حقيقة تليق بجلال الله وعظمته ، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصر...⁽¹⁾ .
ويعلل أئمة الدعوة -رحمهم الله- إنكارهم لوقوع المجاز في صفات لله تعالى ، بأن المجاز مما يصح نفيه في اللغة بخلاف صفات الله تعالى فإنه لا يجوز نفيها .
ولهذا يقول الشيخ عبدالله بن محمد عبدالوهاب -رحمه الله- في رده على الزيدي : (من قاعدة المجاز جواز نفيه ، ولايجوز لأحد أن ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل ، فيقول ليس بسميع ، ليس بحي ، ليس ببصير ، ليس بقادر ، ليس بمتكلم ، ليس بمستوي على العرش ، فكيف تقولون إنها من المجاز ، ومن قاعدة العرب أنهم يجوزون نفي المجاز؟) ⁽²⁾ .

ويقول الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- في رده على من ادعى المجاز في صفة "الرحمة" لله تعالى: (وبهذا ظهر أنه لا حاجة إلى دعوى المجاز في رحمته تعالى فإنه خلاف الأصل ، وهو إنما يصار إليه عند تعذر حمل الكلام على الحقيقة ، ولاتعذر هنا كما لا يخفى. وأيضاً معيار المجاز صحة نفيه...ولا يصح أن يقال: الله ليس برحيم ، فلو كانت

¹(?) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/203) وانظر: الدرر السنية (1/581) عن الشيخ سليمان بن سحمان .

²(?) الرسائل والمسائل النجدية : (4/149) .

الرحمة مجازاً في حقه تعالى لصح ذلك ، ولاريب أن
الرحمة صفة كمال ، وسائر الكتب السماوية مملوءة
بذكرها ، وإطلاقها عليه تعالى ، ومن العجب أن تكون هذه
الصفة العظيمة حقيقة في حق المخلوق مجاز في حق
الخالق (1).

ويقول الشيخ عبدالله أبابطين-رحمه الله- بعد تقريره لحقيقة
صفة الكلام لله تعالى :

(فوضح بما ذكرناه: أن الله يتكلم حقيقة ، وأن من ادعى
المجاز بعد هذا البيان ، فقد شاق الله ورسوله) (2).

ويلخص الشيخ أحمد بن عيسى أوجه انكار المجاز-ضمن
رده على "المدراسي" الذي أنكر حقيقة "الفوقية" لله
تعالى- بما يلي (3) :

أولاً : أن الأصل الحقيقة ، والمجاز على خلاف الأصل .
ثانياً : أن الظاهر خلاف ذلك .

ثالثاً : أن هذا الاستعمال المجازي لابد فيه من قرينة
تخرجه عن حقيقته ، فأين القرينة في فوقية الرب تعالى.

¹(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد : (1/15) .

²(?) الدرر السنية : (3/237) .

³(?) انظر: تنبيه التنبيه ص117 ، وأيضاً : مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/360).

رابعاً : أن القائل في المجاز: "الذهب فوق الفضة" ؛ قد أحال المخاطب على مايفهم من هذا السياق ، فانصرف الخطاب إلى مايعرفه السامع ، ولا يلتبس عليه ، فهل لأحد من أهل الإسلام وغيرهم عهد بمثل ذلك في فوقية الرب تعالى حتى ينصرف السامع إليها .

خامساً : أن هذا المجاز لو صرح به في حق الله كان قبيحاً ، فإن ذلك إنما يقال في المتقاربين في المنزلة ، وأحدهما أفضل من الآخر ، وأما إذا لم يتقاربا بوجه فإنه لا يصح فيهما ذلك.

- فهذه الأوجه وغيرها قد استعملها أئمة الدعوة -رحمهم الله- في الرد على من ادعى وقوع المجاز في صفات الله تعالى ، موضحين بالأدلة النقلية والعقلية على أن الأصل في صفات الله الحقيقة لا المجاز ، وأن دعوى وقوع المجاز في نصوص الأسماء والصفات لاحقيقة لها .

القاعدة السادسة : لا يصح إطلاق الألفاظ المجملة

في حق الله تعالى دون بيان المراد بها .

كل لفظ لم يأت إطلاقه في حق الله تعالى في الكتاب والسنة واحتمل معناه حقاً وباطلاً فهو لفظ مجمل ، لا يصح موافقة قائله حتى يستفصل عن مراده ومقصوده به .

فإن بين معنى حقاً قبل ، وإن بين معنى باطلاً رد ، مع أن الواجب أن يعبر بالألفاظ الشرعية الواردة ⁽¹⁾ .
وهذه القاعدة المنهجية عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- مهمة في الرد على ما أطلقه المبتدعة في باب الأسماء والصفات من الألفاظ والعبارات المجملة : كالجسم ، والجوهر ، والجهة ، والحيز ، والأبعاد.. إلى غير ذلك .
يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في أحد ردوده : (والمقصود: أن الأئمة كأحمد وغيره لما ذكر لهم أهل البدع الألفاظ المجملة ، كلفظ : الجسم والجوهر والحيز ، لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات ، ولا على إطلاق النفي) ⁽²⁾ .

ويقول الشيخ عبد الله أبا بطين -رحمه الله- مقررأ هذه القاعدة : (واعلم أن طريقة أهل السنة أن كل لفظ لا يوجد في الكتاب ولا في السنة ، ولا في كلام أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين ، لا نفيه ولا إثباته ، لا يثبت ولا ينفي إلا بعد الاستفسار عن

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية : (227-2/226) - والدرر السنية (3/78) كلاهما عن الشيخ عبدالله أبا بطين، وانظر أيضاً: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/296) ، والتدمرية : 56-66 ، الصواعق المرسله لابن القيم (4/1439) .

²(?) الدرر السنية : (8-3/7) .

معناه . فإن وجد معناه ما أثبتته الرب لنفسه أثبت ، وإن
وجد مما نفاه الرب عن نفسه نفي ، وإن وجد اللفظ أثبت
به حق وباطل ، وكان مجملًا يراد به حق وباطل ، فهذا
اللفظ لا يطلق نفيه ولا إثباته، وذلك كلفظ: الجسم،
والجوهر، والجهة ونحوها)⁽¹⁾.

ويقول الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه: "تنبيه ذوي
الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة"
مستدركاً على الشيخ محمد ابن مانع : (فاعلم وفقني الله
وإياك للعلم النافع والعمل الصالح : أن لفظ الجوهر ،
والعرض ، والجسم ، ألفاظ مبتدعة مخترعة ، لم يرد بنفيها
ولا إثباتها كتاب ، ولا سنة ، ولا قول صاحب ، ولا أحد من
أئمة التابعين ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين الذين يعتد
بقولهم في هذا الباب)⁽²⁾.

ويلعل الشيخ أحمد بن عيسى-رحمه الله- في "رده على
المدراسي" كراهة السلف لهذه الألفاظ المجملة من
وجهين :

الأول : أن هذه الألفاظ مشتملة على معان باطلة مخالفة
للكتاب والسنة والعقل الصريح .

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (227-2/226) ، وانظر: تنبيه ذوي الألباب
السليمة لابن سحمان ص 8 .

²(?) تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص 7 .
861

والثاني : أن هؤلاء المتكلمين أدخلوا في نفهم لهذه الألفاظ نفي أنواع من الحق. فإنهم يدخلون في مسمى الجسم والعرض والجوهر والمتحيز وحلول الحوادث وأمثال ذلك من الألفاظ المجملة التي نفوها عن الله تعالى ، يدخلون فيها أموراً مما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله، كنفي قدرته وعلمه وكلامه. ويقولون: إن القرآن مخلوق لم يتكلم الله به ، وينفون بها رؤية الله لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم ، ثم يقولون: والله منزّه عن ذلك ، فلا تجوز رؤيته. وكذلك يقولون: المتكلم لا يكون إلا جسماً متحيزاً ، والله ليس بجسم متحيز فلا يكون فوق العرش وأمثال ذلك⁽¹⁾.

ثم يبين -رحمه الله- المنهج الواجب في هذه الألفاظ بقوله : (وإذا كانت هذه الألفاظ مجملة كما ذكر ، فالمخاطب لهم: إما أن يفصل ، ويقول ما تريدون بهذه الألفاظ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت ، وإن فسروها بخلاف ذلك ردت ، وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفياً وإثباتاً)⁽²⁾.

ويؤكد الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- على هذا النهج في التعامل مع هذه الألفاظ ، بقوله: (فهذه الألفاظ التي

¹(?) انظر: تنبيه النبيه ص22 .

²(?) تنبيه النبيه : ص22 ، وانظر: التوضيح عن توحيد الخلاق ص56-57 .

لم يرد نفيها ولا إثباتها ، لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها ، فإن كان معنى صحيحاً قبل ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد ، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك⁽¹⁾.

وقد كانت هذه القاعدة المنهجية أحد منطلقات أئمة الدعوة -رحمهم الله- في ردودهم على المخالفين في باب الأسماء والصفات ، حيث كانت ردودهم على كل لفظ مبتدع في هذا الباب تبدأ بالمنع من إطلاقه نفيّاً وإثباتاً حتى يبين قائله مراده فيه ، ثم يبين الأئمة -رحمهم الله- ما في هذا اللفظ من حق أو باطل في ضوء ما جاء في النصوص وأقوال السلف .

يقول الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- ضمن رده على الزهاوي العراقي حين زعم: أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب " مجسم " لإثباته نصوص الصفات⁽²⁾ :
(فإذا تبين لك أن هذا المذهب -أعني القول بالتجسيم- هو مذهب هؤلاء المبتدعة الضلال ، ومن وافقهم من أتباع الأئمة . فمذهب الوهابية هو مذهب أهل السنة المحضة ،

¹(?) تنبيه ذوي الألباب السليمة : ص 7-8 .

²(?) انظر: الضياء الشارق ص 176 .
863

كالإمام أحمد وذويه ، فلا يطلقون لفظ التجسيم لا نفياً ولا إثباتاً لوجهين:

أحدهما: أنه ليس مأثوراً لا في كتاب ، ولا سنة ، ولا أثر عن أحد الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمة المسلمين، فصار من البدع المذمومة.

الثاني: أن معناه يدخل فيه حق وباطل⁽¹⁾.

ويرد الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- على الزيدي لما زعم : أن إثبات نصوص الصفات يستلزم **"التجسيم"** ، كما أن مذهب أهل السنة لازمه التشبيه والتجسيم. بقوله: (السيوطي وغيره من أهل السنة ينفون عن الله مشابهة المخلوقات ، ومماثلة الأجسام المصنوعات- فإن قال: إن لازم كلامهم يقتضي التجسيم والتشبيه. قلنا هذا ممنوع عند أهل السنة، فإنهم يقولون: إن إثبات الصفات لله تبارك وتعالى ، وإثبات رؤيته تعالى لا يقتضي ذلك ، ولا يلزم منه التجسيم . ولكن هذا شأن أهل البدع والضلال ، يردون كتاب الله وسنة رسوله بهذه الخرافات الباطلة والجهالات ، والضلالات الكاذبة الفاسدة).

(2)

¹(?) الضياء الشارق : ص 205 .

²(?) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية ضمن الرسائل والمسائل النجدية : (4/113) .

ثم يضيف -رحمه الله- وجهاً آخر في الرد وهو : أن القرآن مملوء من صفات الله تبارك وتعالى وأسمائه الحسنى، وقصص الأنبياء المتضمنة لإثبات الصفات والأفعال الاختيارية لله تبارك وتعالى، كالمجيء والمناداة والتكلم والقبض والبسط والغضب والرضى. أفيقول مسلم أو عاقل إن الله وصف نفسه بالتجسيم والتكييف؟! ، أو وصفه به رسله وأنبيأؤه؟ ، فإذا قلت: إن لازم نصوص مقالات أهل السنة إثبات التجسيم والتكييف، فهذه النصوص الواردة في القرآن أبلغ منها فيما ذكرتم. ولازم هذه المقالة أن ظواهر القرآن والسنة تجسيم وتكييف⁽¹⁾.

ويجب الشيخ السعدي حول زعم المتكلمين أن إثبات الصفات يستلزم "التجسيم والتركيب" بجوابين:
الأول : المنع من ذلك ، فإنه مقولتهم هذه مجرد دعوى لا تستند إلى دليل ، ولا إلى برهان يقيني .
الثاني : إن كان إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة يلزم منه ماتدعونه من الجسم ونحوه ، فنحن نقول به لأن لازم الحق حق ، وكل نص من الكتاب والسنة لابد أن يقال به وبلازمه ، كما هو الواجب على كل مسلم⁽²⁾.

¹(?) انظر: جواب أهل السنة النبوية (113/4-114) .

²(?) انظر: توضيح الكافية الشافية : 219-220 .

ويقول الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- في رده على الزهاوي حين زعم : " أن معتقد أئمة الدعوة فيه "تبعض" لله تعالى لإثباتهم أحاديث الصفات"(1) :

(فأما الأبعاد: فمرادهم بتنزيهه عنها: أنه ليس له وجه ولا يدان ، ولا يمسك السموات على أصبع ، والأرض على أصبع ، والشجر على أصبع ، والماء على أصبع ، فإن ذلك كله أبعاد ، والله منزّه عن الأبعاد -كما ذكره ابن القيم -رحمه الله- عنهم في "الصواعق المرسلّة"(2) - فإذا عرفت هذا من قليلهم ، وعقائد قلوبهم ، وأنهم إنما نزّهوه عما يليق بجلاله وعظمته وكبريائه ، وإحاطته بجميع مخلوقاته ، وأنهم ما عرفوا الله حق معرفته ، ولا قدره حق قدره ، ولا عظمه حق عظمته ، فخرجوا عن المعقول ونبذوا المنقول وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، فجاء هؤلاء الضلال الغلاة والملاحدة الجهال ، فتوهموا أن هذا من قول الوهابية ، وأنهم خرجوا بهذا القول عن جماعة أهل السنة المحضة ، وما علم هؤلاء الجهلة أن هذا صريح الكتاب والسنة (3) .

وفي لفظ " **الجهة** " الذي نفاه المتكلمون عن الله تعالى ، يقول الشيخ حمد بن معمر مفصلاً في الرد عليهم :

¹(?) انظر: الضياء الشارق ص214 .

²(?) انظر: الصواعق المرسلّة (3/935) .

³(?) الضياء الشارق : ص230 ، وانظر: التحفة المهدية لابن مهدي ص101 .

والناطقون بهذه الألفاظ ، يريدون معنى صحيحاً ، وقد يريدون معنى فاسداً ؛ فإذا قال: إن الله في جهة؛ قيل له: ما تريد بذلك؟. أتريد أنها تحصره، وتحيط به ؟ أم تريد أمراً عديمياً، وهو ما فوق العالم؟. فإنه ليس فوق العالم شيء من المخلوقات؛ فإن أردت الجهة الوجودية، وجعلت الله محصوراً في المخلوقات ، فهذا باطل.

وإن أردت أن الله تعالى فوق المخلوقات ، بائن عنها ، فهذا حق ، وليس في ذلك: أن شيئاً من المخلوقات ، حصره ، ولا أحاط به، ولا علا عليه؛ بل هو العالي عليها، المحيط بها ... ومن قال: إن الله ليس في جهة؛ قيل له ما تريد بذلك ؟ فإن أراد بذلك: أنه ليس فوق السماوات رب يعبد، ولا على العرش إله يصلى له ويسجد، ومحمد لم يعرج بذاته إليه؛ فهذا معطل ، وإن قال: مرادي بنفي الجهة، أنه لا تحيط به المخلوقات، فقد أصاب، ونحن نقول به⁽¹⁾.

وفي موضع آخر يفصل الشيخ -رحمه الله- في مناقشته لمن اطلق لفظ "**الحيز**" في حق الله تعالى بقوله :
(وكذلك من قال: إن الله متحيز، إن أراد أن المخلوقات تحوزه وتحيط به، فقد أخطأ، وإن أراد أنه محتاز عن

¹(?) الدرر السنية : (80-3/79) . وانظر: ملخص منهاج السنة للشيخ عبدالرحمن بن حسن ص75 .

المخلوقات بائن عنها عال عليها، فقد أصاب. ومن قال: إنه ليس بمتحيز، إن أراد أن المخلوقات لا تحوزه، فقد أصاب، وإن أراد بذلك أنه ليس ببائن عنها، بل هو لا داخل العالم، ولا خارجه، فقد أخطأ؛ فإن الأدلة كلها متفقة على أن الله فوق مخلوقاته، عال عليها، فقد فطر الله على ذلك الأعراب والصبيان؛ كما فطرهم على الإقرار بالخالق تعالى⁽¹⁾.

ومن العبارات المجملة التي أطلقها المتكلمون قولهم : " **ظاهر النصوص غير مراد** " ⁽²⁾.

وقد فصل الشيخ أحمد بن عيسى -رحمه الله- في هذا المعنى -ضمن رده على المدراسي- حيث أوضح أن من المتأخرين من يقول مذهب السلف في نصوص الصفات إقرارها على ما جاءت مع " اعتقاد أن ظاهرها غير مراد " ، وهذا لفظ مجمل-

¹(?) الدرر السنية : (3/80) . وانظر: منهاج السنة لابن تيمية (2/350) ، وبيان تلييس الجهمية (2/128) .

²(?) انظر: أساس التقديس في علم الكلام للرازي ص 67 .

فإن قوله: ظاهرها غير مراد . يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين ، مثل أن يُراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلّى إليه ، وأن الله معنا ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك ، فلا شك أن هذا غير مراد. ومن قال إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى ، ولكن خطأ في إطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث. فإن هذا المجال ليس هو الظاهر ، اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس فيكون القائل بذلك مصيباً بهذا الاعتبار معذوراً في هذا الإطلاق ، فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية ، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر ، بأن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظاً ومعنى⁽¹⁾.

ومن عبارات المتكلمين المجملة قولهم : **"الصفات غير الذات أو الصفات زائدة عن الذات"**. ومرادهم بهذه

العبرة : أن صفاته تعالى منفصلة عن ذاته ، ولذا فإن إثباتها مع القول بقدمها يلزم منه إثبات قدماء معه تعالى⁽²⁾.

¹(?) انظر: تنبيه النبيه ص86 ، وأيضاً : ص102، 181 ، وانظر: الدرر السنية (3/75) عن الشيخ حمد بن معمر ، والتدمرية لابن تيمية ص67.

²(?) وهي شبهة المعتزلة في نفي الصفات الذي سموه توحيداً ، انظر: الانتصار للخياط المعتزلي ص82-83 ، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (

ولما قرر الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- إثباته لجميع صفات الله تعالى الواردة في النصوص اعترض عليه الزيدي المعتزلي بهذه العبارة في قوله : (فإن ترد أنها تدل على "صفات زائدة على الذات" لزمك ما لزم الأشاعرة، وهو أن يكون مع الله قدماء ، وهي المعاني التي لحقت ذاته تعالى بالوصف ، ونحن نبرأ من هذا نحن وأنت)⁽¹⁾.

وقد رد الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب على دعوى الزيدي هذا بأن : أهل السنة والجماعة يقولون: إن الله تبارك وتعالى موجود كامل بجميع صفاته ، فإذا قال القائل: "دعوت الله" أو "عبدت الله"، كان اسم الله متناولاً للذات المتضمنة لصفاتها ، ليس اسم الله اسماً للذات مجردة عن صفاتها اللازمة لها .

وقول القائل: إنه يلزم أن يكون مع الله قدماء تلبس- فإن ذلك يشعر أن مع الله قدماء غيره منفصلة عنه ، وهذا لا يقوله إلا من هو أكفر الناس وأجهلهم بالله كالفلاسفة ؛ لأن لفظ الغير يُراد به ما كان مفارقاً له بوجود ، أو زمان ، أو مكان ، ويُراد به ما أمكن العلم دونه. فالصفة لا تسمى

(1/463) ، مجموع الفتاوى (3/335) .

¹(?) جواب أهل السنة النبوية ضمن الرسائل والمسائل النجدية : (4/132) .

غيراً له ، فعلى المعنى الأول يمتنع أن يكون معه غيره ،
وأما على المعنى الثاني فلا يمتنع أن يكون وجوده
مشروطاً بصفات، وأن يكون مستلزماً لصفات لازمة له⁽¹⁾.

وبعد : فما تقدم من تطبيقات أئمة الدعوة لهذه القاعدة
المنهجية مما يدل على التزامهم بها.

فهم يرون وجوب الامتناع عن إيراد مثل هذه العبارات
المجملة مطلقاً ، ولا يقال فيها إنها مجرد اصطلاحات ، ولا
مشاحة في الاصطلاح ، لأن الاصطلاح إذا رُد به ما ثبت في
الكتاب والسنة ، ومن ذلك صفات الله تعالى فلا بد من رده
والتوقف في إطلاقه⁽²⁾.

- وفي ختام هذا الفصل يمكن القول : إن هذه القواعد
المنهجية التي سار عليها أئمة الدعوة -رحمهم الله- في
الرد على المخالفين هي مستمدة في معانيها مما جاءت به
النصوص الشرعية وأقوال أئمة أهل السنة والجماعة الدالة
على وجوب إثبات ما جاء في النصوص من أسماء الله
تعالى وصفاته لفظاً ومعنى ، واعتقاد أن هذه النصوص
على الحقيقة من غير تحريف فيها ولا تكيف ، ومن غير

¹(?) انظر: الرسائل والمسائل النجدية (4/132) وأيضاً: مجموع الفتاوى
لابن تيمية (161-17/160) والصفدية (1/109) .

²(?) انظر: توضيح الكافية الشافية للسعدي ص171-172 .

تمثيل ولا تعطيل ، مع وجوب التزام ألفاظ الشارع في هذا الباب ونبذ الألفاظ المحدثّة البدعية والاستفصال عن مراد قائلها ، والرد على أصناف المخالفين والمنحرفين وفق ذلك .

الفصل الثالث : سمات منهج أئمة الدعوة في الرد على المخالفين .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المجادلة بالحسنى .
المبحث الثاني : العدل والإنصاف .
المبحث الثالث : التزام آداب الخطاب
والمناظرة .

الفصل الثالث : سمات منهج أئمة الدعوة
في الرد على المخالفين .

تمهيد :

السمات جمع سمة ، وأصلها من الوسم وهو الأثر والعلامة⁽¹⁾. والمقصود بسمات منهج أئمة الدعوة هي العلامات والخصائص التي تميز بها منهجهم -رحمهم الله- في الرد على المخالفين. وسيتناول البحث في هذا الفصل أبرز السمات التي تميز بها منهج الأئمة -رحمهم الله- في الرد ، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : المجادلة بالحسنى .

المبحث الثاني : العدل والإنصاف .

المبحث الثالث : إلتزام آداب الخطاب والمناظرة .

المبحث الأول : المجادلة بالحسنى .

¹(?) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (6/110) ، مختار الصحاح للرازي ص338-339 ، لسان العرب لابن منظور (12/635-636) .

المجادلة بالحسنى⁽¹⁾ قاعدة مهمة وأصل عظيم في الرد على المخالف ، وقد قررها تعالى في موضعين : الأول : في مناقشة أهل الكتاب فقال سبحانه : **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجِدُوا فِي كِتَابِهِمْ حِكْمَةً وَلَا عِلْمًا وَلَا تَعْلَمُوا لَهُمْ سُبْحَانَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ يَكْفُرُ عَنْهُمْ وَهُمْ يُفْسِدُونَ** (البقرة: 175) وهذه الآية محكمة وليست منسوخة⁽²⁾، كما قال مجاهد رحمه الله : (هي محكمة فيجوز مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن على معنى الدعاء لهم إلى الله عز وجل والتنبيه على حججه وآياته ؛ رجاء إجابتهم إلى الإيمان لا على طريق الإغلاظ والمخاشنة)⁽³⁾.

والثاني : في مقام الدعوة إليه سبحانه فقال تعالى : **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي يَتَّبِعُونَ فَتَكُونُوا مِنَ الْخَالِفِينَ** (النحل: ١٢٥) . يقول الشوكاني رحمه الله : (الداعي قد يحتاج مع الخصم الألد إلى استعمال المعارضة ، والمناقضة ، ونحو ذلك من الجدل . ولهذا قال سبحانه : **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي يَتَّبِعُونَ** (النحل: ١٢٥) أي بالطريق التي هي أحسن طرق المجادلة ، وإنما أمر

¹(?) تقدم في الفصل الأول من هذا الباب بيان معنى الجدل في اللغة والاصطلاح وأنواعه وأصول الجدل المحمود عند أئمة الدعوة .

²(?) انظر: جامع البيان للطبري (21/3) ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (3/416) .

³(?) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (13/350) .

سبحانه بالمجادلة الحسنة لكون الداعي محقاً وغرضه صحيحاً ، وكان خصمه مبطلاً ، وغرضه فاسداً (1). وهذا هو المنهج الصحيح في الجدل مع المخالف ، وهو الجدل المحمود الذي يقرره أئمة الدعوة -رحمهم الله- في ردودهم ، فإن المجادلة بالحسنى لها طرقها وآدابها التي ينبغي مراعاتها والأخذ بها في حال الرد على المخالف . يقول الشيخ السعدي -رحمه الله- مبيناً مفهوم "المجادلة بالتّي هي أحسن" في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَادَلْتُمْ فَذُكِّرُوا بِالْأَدَبِ وَلَا تُجَادَلُوا إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ بِحَسَنِ خَلْقٍ وَلَطْفٍ ، وَلِينٍ كَلَامٍ ، وَدَعْوَةٍ إِلَى الْحَقِّ وَتَحْسِينِهِ ، وَرَدِّ الْبَاطِلِ وَتَهْجِينِهِ ، بِأَقْرَبِ طَرِيقٍ مُوَصِّلٍ لِّذَلِكَ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْقَصْدُ مِنْهَا مَجْرَدُ الْمَجَادَلَةِ ، وَالْمَغَالَبَةِ ، وَحُبِّ الْعُلُوِّ ، بَلْ يَكُونَ الْقَصْدُ بَيَانِ الْحَقِّ وَهُدَايَةِ الْخَلْقِ (2).

: ٤٦

(وأن لا يجادلوا إلا بالتّي هي أحسن: بحسن خلق ، ولطف ، ولين كلام ، ودعوة إلى الحق وتحسينه ، ورد الباطل وتهجينه ، بأقرب طريق موصل لذلك ، وأن لا يكون القصد منها مجرد المجادلة ، والمغالبة ، وحب العلو ، بل يكون القصد بيان الحق وهداية الخلق) (2). والمتأمل فيما كتبه أئمة الدعوة من ردود ومناقشات يجد هذه المعاني للمجادلة بالحسنى متوافرة في ردودهم على المخالفين لهم .

- ففي رد كتبه الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- إلى عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف لما أنكر عليه الاجتهاد في

¹(?) فتح القدير : (3/203) .

²(?) تيسير الكريم الرحمن : (3/1317) .

بعض المسائل وترك التقليد. أجاب عليه الشيخ : بأنه مجتهد وفق الدليل الصحيح ، وأن هذا هو المنهج الواجب على كل مسلم ، الذي دل عليه الكتاب والسنة وأقوال أئمة أهل العلم .

وقد تضمنت هذه الرسالة عدة جوانب يظهر من خلالها حرص إمام الدعوة -رحمه الله- على المجادلة بالتي هي أحسن ، فمن ذلك :

أولاً : ثناءه على المخالف بما هو أهله. كما يقول رحمه الله : (أما بعد : فقد وصل إلينا من ناحيتكم مكاتيب ، فيها إنكار وتغلظ عليّ ، ولما قيل : إنك كنت معهم ، وقع في خاطر بعض الشيء ، لأن الله سبحانه نشر لك من الذكر الجميل ، وأنزل في قلوب عباده لك من المحبة ما لم يؤته كثيراً من الناس ، لما يذكر عنك من مخالفة من قبلك من حكام السوء .

وأيضاً : لما اعلم منك من محبة الله ورسوله ، وحسن الفهم ، واتباع الحق ، ولو خالفك فيه كبار أئمتكم ... وذاكرتني أيضاً في بعض المسائل ، فكنت أحكي لمن يتعلم مني ما من الله به عليك ، من حسن الفهم ، ومحبة الله والدار الآخرة ؛ فلأجل هذا لم أظن فيك المسارعة في هذا الأمر ، لأن الذين قاموا فيه مخطئون على كل تقدير ، لأن الحق : إن كان مع خصمهم فواضح ؛ وإن كان معهم :

فينبغي للداعي إلى الله ، أن يدعو بالتى هي أحسن إلا
الذين ظلموا منهم، وقد أمر الله رسوليهِ، موسى وهارون :
أن يقولوا لفرعون قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى (¹).
ثانياً : إظهار استعدادهِ لقبول الحق والأخذ به. وهو ما
يقرره بقوله :

(وأرجو أنى لا أرد الحق إذا أتاني ، بل أشهد الله وملائكته
وجميع خلقه : إن أتانا منكم كلمة من الحق لأقبلنَّها علي
الرأس والعين ؛ ولأضربن الجدار بكل ما خالفها من أقوال
أئمتي ، حاشا رسول الله ﷺ فإنه لا يقول إلا الحق) (²).
ثالثاً : دعوة المخالف إلى طريق الحق ، والدعاء له
بالهداية إليه . كما يؤكد عليه في قوله :

(لكن أنت ، من سبب ما أظن فيك من طاعة الله ، لا أبعد
أن يهديك الله إلى الصراط المستقيم، ويشرح قلبك
للإسلام ؛ فإذا قرأته (³) : فإن أنكره قلبك فلا عجب ؛ فإن
العجب ممن نجا كيف نجا ، فإن أصغى إليه قلبك بعض
الإصغاء ، فعليك بكثرة التضرع إلى الله ، والانطراح بين
يديهِ ، خصوصاً أوقات الإجابة ، كآخر الليل ، وأدبار الصلاة ،

¹ (?) الدرر السنية : (36-1/35) .

² (?) الدرر السنية : (38-1/37) .

³ (?) أي هذا الرد وما قرر فيه الشيخ من وجوب الاجتهاد في اتباع الدليل
ونبذ التقليد المبتدع على غير هدى .

وبعد الأذان. وكذلك بالأدعية المأثورة...⁽¹⁾ إلى أن قال رحمه الله :

(فإني أحبك ، وقد دعوت لك في صلاتي ، وأتمنى من قبل هذه المكاتيب أن يهديك الله لدينه القيم)⁽²⁾.
رابعاً : وعظ المخالف ودعوته للتفكير في سبيل الحق. كما يقول رحمه الله :

(وإن صعب عليك مخالفة الناس ، ففكر في قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكْفُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا قَدْ آمَنُوا قَدْ آمَنُوا قَدْ آمَنُوا قَدْ آمَنُوا﴾ ههـ الجاثية: ١٨ - ١٩ ،
﴿وَوُودُوا وَوُودُوا﴾ الأنعام: ١١٦)⁽³⁾.

- ومن المجادلة بالحسنى : أن يكون القصد في الرد تقديم النصح وبيان الحق والدعوة إليه . ومما جاء في ذلك من ردود أئمة الدعوة :

ما أملاه الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ في آخر رسالته التي رد بها على الشيخ إبراهيم بن خيار في مسألة "الاستواء"، بقوله: (واعلم أن القصد بهذا : مناصحتك ودعوتك إلى الله لعل الله أن يمنّ عليك بالرجوع إليه ، ومعرفة الحق ، والعمل به ؛ وعليك بالتفكير والتدبير

¹(?) الدرر السنية : (1/42) .

²(?) الدرر السنية : (1/43) .

³(?) الدرر السنية : (1/43) .

والدعاء بدعاء الاستفتاح الذي أخرجه مسلم في صحيحه: ((اللهم رب جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل))⁽¹⁾ إلى آخره ⁽²⁾.

- وبنحو ذلك كتب الشيخ إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رداً على الشيخ عبدالله بن أحمد في تنبيهه إلى المذهب الحق في بعض مسائل الاعتقاد ، بقوله:

(الموجب لهذه المكاتبة : النصيحة وحسن الظن بك ، وأتيقن أن الحق ضالتك ، فالذي أوصيك به : أن تطيع الله ورسوله وتقدم ذلك فيما أشكل عليك...) ⁽³⁾.

- ومن المجادلة بالحسنى: الحرص على توضيح المذهب الحق بكل طريق وأسلوب.

ويظهر ذلك عند أئمة الدعوة من خلال ما يلي:

1- ذكر مقدمة نافعة قبل التوجه بالرد على المخالف لتوضيح المسائل وبيان الحق .

كما فعل الشيخ عبدالرحمن بن حسن في كتابه : "المورد العذب الزلال في كشف شبه أهل الضلال" ، حيث قال في مقدمته : (وقد عن لي الجواب ، ليطمئن الخطأ من الصواب ، فلا بد من ذكر مقدمة نافعة ، لتكون هي المقصودة

¹(?) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها ، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (1/534) برقم (770) .

²(?) الدرر السنية (508-1/507) .

³(?) الدرر السنية (1/536) .

بالذات ، ورجاء أن تكون سبباً موصلاً إلى رضوان الله ،
يستبصر بها طالب الهدى من عباد الله ، وذلك بتوفيق الله
الذي لا إله سواه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله...⁽¹⁾.

2- ضرب الأمثلة بما يوضح المقصود .

وذلك لأن الأمثال من الطرق الموضحة للعلوم فهي تقرب
الأمر المعقولة بالأمر المحسوسة ، فيتضح المعنى
المطلوب ، ولكن لا يعقلها بفهمها وتدبرها وتطبيقها على ما
ضربت له إلا أهل العلم الحقيقي الذين وصل العلم إلى
قلوبهم كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ هَمَمْنَا بِالْبَاطِلِ لَوْلَا إِتْرَافُنَا وَتَرْغِيبُكَ لَبِتُّوا عَلَيْكَ حَتَّىٰ دَخَلُوا الْكَافِرِينَ﴾⁽²⁾. ولما
كان الأمر على هذا النحو فقد تضمنت ردود أئمة الدعوة
ضرب الأمثال لتوضيح صور المسائل وبيان مقصودها .

- كما فعل الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد
الوهاب -رحمه الله- في رده على أهل التوسل البدعي حيث

¹(?) الدرر السنية (11/299) ، والرسائل والمسائل النجدية (4/289) ، وقد
أورد الشيخ في هذه المقدمة ثلاثة أصول ذكر أنها هي مدار دين الإسلام ،
ثم أخذ في تفصيلها. وهذه الأصول هي: الأول: أن أصل الدين هو الإيمان
ورأسه توحيد الله ، الثاني: العمل بشرائعه وأحكامه ، الثالث: أداء الأمانات
 واجتناب المحرمات والجد في أداء الفرائض والواجبات ، والقيام بالأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر. انظر: الدرر السنية (11/300-308) .
والرسائل والمسائل النجدية : (4/289-294) .

²(?) انظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (3/1315).

وضح مراده بإنكار الوسائط بين الله وخلقه بضرب الأمثلة
بالوسائل التي بين الملوك وبين الناس⁽¹⁾.

- وكذلك الشيخ حمد بن عتيق -رحمه الله- في ضربه المثل:
"لمن والى من نهى تعالى عن ولايته من أعدائه" ، بقوله :
(ولنضرب لذلك مثلاً -ولله المثل الأعلى- فقد رفسك
مملوكاً لإنسان هو سيدك ، والسبب في حصول مصالحك
ومنع مضارك ، وسيدك له عدو من الناس. فهل يصح
عندك؟ ، ويجوز في عقلك أن تتخذ عدو سيدك ولياً ، ولم
ينهك عن ذلك؟! فكيف إذا نهاك أشد النهي ، ورتب على
موالاتك له أن يعذبك ، وأن يسخط عليك ، وأن يوصل إليك
ما تكره ، ويمنع عنك ما تحب؟ فكيف إذا كان هذا العدو
لسيدك ، عدواً لك أيضاً. فإن واليته مع ذلك كله ، إنك إذا
لمن الظالمين الجاهلين !!)⁽²⁾ .

ج- بيان منشأ الخطأ في قول المخالف .

¹(?) انظر: تيسير العزيز الحميد ص 229 .

²(?) حمد بن علي بن عتيق ، سبيل النجاة والفكاك ، تحقيق: الوليد بن
عبدالرحمن الفريان ، ص 41 . وانظر: الدرر السنية (10/116-117) عن
الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

فإن في ذلك توضيحاً للمخالف أين وقع الزلل لديه ، وكيف نشأ الخطأ في كلامه ، مما يوضح له طريق الحق ، فيسهل لديه اتباعه والعمل بموجبه .

- ومن أمثلة ذلك في كلام أئمة الدعوة -رحمهم الله- ما فعله الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ -رحمه الله- لما رد على أحد السالكون لمذهب الجهمية حيث بين منشأ الضلال الذي وقع فيه بقوله: (وأصل ضلال هذه الطائفة أنهم فهموا من صفات الله الواردة في الكتاب والسنة ما يليق بالمخلوق ويختص به ، فلذلك أخذوا في الإلحاد والتعطيل، شبهوا أولاً وعطلوا ثانياً)⁽¹⁾.

- ومن ذلك أيضاً ما ذكره الشيخ سليمان بن سحمان في رده على ابن شبيب في مسألة تكفير الجهمية ، حيث بين نشأة مذهب الجهمية وأصل مقالتهم في باب أسماء الله وصفاته قبل أن يشرع في الرد ، كما يقول رحمه الله : (وقبل الجواب على كلامه ، وسوء مرامه ، نذكر من كلام غلطهم وسوء فهمهم، وعدم معرفتهم بكلام أهل العلم فنقول: اعلم وفقك الله لطاعته أن أصل مقالة التعطيل للصفات إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركون وضلال الصائبين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه

¹(?) الرسائل والمسائل النجدية : (3/247)ـ ، وانظر: الدرر السنية (

10/247) عن الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب .

المقالة في الإسلام، أعني أن الله سبحانه ليس على العرش حقيقة، وإنما استوى بمعنى استولى، ونحو ذلك. أول ما ظهرت هذه المقالة من جعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان، وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه⁽¹⁾. ومن ردود أئمة الدعوة -رحمه الله- ما يحوي جملة من أصول وآداب المجادلة بالحسنى .

- فقد كتب الشيخ حمد بن عتيق رسالة إلى الشيخ محمد صديق خان : نبهه فيها إلى بعض الأخطاء الواردة في تفسيره من بعض عبارات المتكلمين -وخصوصاً في باب الصفات- بأسلوب لطيف ومحكم ، أظهر فيها -رحمه الله- جملة من أساليب المجادلة بالحسنى ، فمن ذلك : أولاً : ثناءه على الشيخ محمد صديق خان وتفسيره بما هو أهله . وذلك في قوله :

(من حمد بن عتيق، إلى الإمام المعظم، والشريف المقدم محمد، الملقب: صديق، زاده الله من التحقيق ؛ وأجاره في مآله من عذاب الحريق، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد: وصل إلينا التفسير فرأينا أمراً عجيباً ، ما كنا نظن أن الزمان يسمح بمثله ، في عصرنا وما قرب منه ، لما في التفاسير التي تصل إلينا من التحريف ، والخروج عن

¹(?) كشف الشبهتين : ص 9 ، وانظر: الدرر السنية (2/334) عن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ.

طريقة الاستقامة، وحمل كتاب الله على غير مراد الله ،
وركوب التعاسيف في حمله على المذاهب الباطلة ، وجعله
آلة لذلك. فلما نظرنا في ذلك التفسير ، تبين لنا حسن
قصد منشئه ، وسلامة عقيدته ، وبعده عن تعمد مذهب غير
ما عليه السلف الكرام⁽¹⁾.

ثانياً : الاعتذار للمخالف فيما وقع فيه من خطأ . كما يقول
رحمه الله :

(وقد سلكتكم في هذا التفسير في مواضع منه ، مسلك
أهل التأويل ، مع أنه قد وصل إلينا لكم رسالة في ذم
التأويل مختصرة ، وهي كافية ومطلعة على أن ما وقع في
التفسير صدر من غير تأمل ، وأنه من ذلك القبيل ، وكذلك
في التفسير من مخالفة أهل التأويل ما يدل على ذلك)⁽²⁾.
ثالثاً : حسن التواضع وعلو الخلق . وهذا ما يظهره كلامه -
رحمه الله- في قوله :

(وأنا اجتريت عليك ، وإن كان مثلي لا ينبغي له ذلك ؛ لأنه
غلب على ظني إصغائك إلى التنبيه ، ولأن من أخلاق أئمة
الدين قبول التنبيه والمذاكرة ، وذم الكبر ، وإن كان القائل
غير أهل ؛ ولأنه بلغني عن بعض من اجتمع بك ، أنك تحب
الاجتماع بأهل العلم ، وتحرص على ذلك ، وتقبل العلم ، ولو

¹(?) الدرر السنية : (24-13/23) .

²(?) المرجع السابق : (13/25) .

ممن هو دونك بكثير ، فرجوت أن ذلك عنوان التوفيق ؛
جعلك الله كذلك وخيراً من ذلك⁽¹⁾.
فهذه نماذج من ردود أئمة الدعوة على المخالف يظهر من
خلالها تمثلهم -رحمهم الله- لمنهج الجدل بالحسنى في
ردودهم من خلال صور متعددة وأساليب مختلفة حتى
أصبح هذا النوع من الجدل سمة غالبية في منهج الرد عند
الأئمة ، وهو المنهج الشرعي الذي أوصى به تعالى نبيه ﷺ
في قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا زُجَّاجَ الْفِتْنَةِ يَحْمِلُوا فِيهِمْ ثُلُثَ ثَمَرِهِمْ وَمِنْهُم مُّذْمٌ عَظِيمٌ﴾
النحل: ١٢٥.

المبحث الثاني : العدل والإنصاف .

¹(?) المرجع السابق بنفس الجزء والصفحة .

العدل في اللغة : ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور ، يقال : عدل الحاكم يعدل عدلاً ، والعدْل من الناس المرضي قوله وحكمه⁽¹⁾.

وأما الإنصاف فهو: إعطاء الحق . وأنصف الرجل صاحبه إنصافاً إذا أخذ الحق وأعطى الحق ، وذلك بأن يعطي من نفسه من الحق مثل ما أخذه⁽²⁾.

فالعدل والإنصاف في اللغة بمعنى قريب يشتركان في معنى إعطاء الحق لمستحقه. وهذا المعنى اللغوي هو ما يوافق المعنى الاصطلاحي ، كما يقول المناوي في التعاريف :

(الإنصاف في المعاملة العدل ، بأن لا يأخذ من صاحبه من المنافع إلا مثل ما يعطيه ، ولا ينيله من المضار إلا كما ينيله)⁽³⁾.

ولاشك أن تحقيق العدل والإنصاف واجب شرعي مأمور به: چچچچچ النحل: ٩٠. ومن العدل الواجب ، العدل

¹(?) انظر: العين للخليل بن أحمد (2/38) ، لسان العرب لابن منظور (11/430 .

²(?) انظر: العين (7/133) ، لسان العرب (9/332) .

³(?) التعاريف : ص 99 .

في القول : چٹٹفچ الأنعام: ١٥٢، وكذلك العدل في الحكم
على الآخرين : چچچچچيبيچ النساء: ٥٨.

والاختلاف في الرأي لا يمكن أن يكون مؤدياً إلى فتنة ، أو
مورثاً لفرقة ، إلا إذا صاحبة بغى أو هوى كما قال تعالى: چ
چچچچچيدتدثدثدثدثچ آل عمران: ١٩. والله تعالى مع أمره بعدم
موالة الكفار قال: چكككككؤؤؤؤؤؤؤچ المائدة: ٨.

وهذه الآية نزلت بسبب بغض المؤمنين للكفار، وهو بغض
مأمور به، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهى صاحبه
أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة
أو بهوى نفس فهو أحق أن لا يظلم^(١).

وهذا ما درج عليه علماء أهل السنة والجماعة فإنهم
يقررون ما عند المخالفين من انحراف وخطأ بل وكذب ،
لكنهم لا يغفلون عن قول الحق فيهم ، والحكم عليهم
بالعدل ، والإنصاف في الرد عليهم ، وهذا خلاف ما سار
عليه أهل الأهواء والبدع فإن الغالب عليهم السعي في
إنكار الحق الذي مع خصمهم ، ناهيك عن الكذب والإفراء
عليه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (والله قد أمرنا ألا نقول
عليه إلا بعلم ، وأمرنا بالعدل والقسط ، فلا يجوز لنا إذا

¹(?) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (5/127) .

قال يهودي أو نصراني -فضلاً عن الرافضي- قولاً فيه حق أن تتركه ، أو نرده كله ، بل لا نرد إلا ما فيه من باطل دون ما فيه من الحق⁽¹⁾.

ولما ذكر -رحمه الله- الطوائف المختلفة وما معها من حق وباطل، قال: (ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ، ولا يظلمونهم ، فإن الظلم حرام مطلقاً كما تقدم ، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض ، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض ، وهذا مما يعترفون هم به ، ويقولون أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضاً)⁽²⁾. ويضيف في موضع آخر: (والمناظرة والمحااجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف)⁽³⁾.

والعدل والإنصاف وإن كان عزيزاً عند وقوع الخلاف ، إلا أن المتأمل في منهج أئمة الدعوة -رحمهم الله- في الرد على المخالفين يظهر له تميز هذا المنهج لديهم بهذه السمة .

¹(?) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (2/ 342) ، وانظر: درء تعارض العقل مع النقل (9/ 207) .

²(?) منهاج السنة (5/ 157-158) .

³(?) مجموع الفتاوى (4/ 109) .

- فهذا الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمة الله- يقول في إحدى رسائله : (ومتى لم تتبين لكم المسألة ، لم يحل لكم الإنكار على من أفتى أو عمل ، حتى يتبين لكم خطؤه ، بل الواجب السكوت والتوقف ؛ فإذا تحققتم الخطأ ، بينتموه ولم تهدروا جميع المحاسن لأجل مسألة ، أو مائة ، أو مائتين ، أخطأت فيهن ، فإني لا أدعي العصمة)⁽¹⁾ .
- ويشني -رحمه الله- في أحد ردوده على من اعترف بالحق لمن خالفه ، بقوله :

(من محمد بن عبد الوهاب، إلى محمد بن عيد، وفقنا الله وإياه لما يحبه ويرضاه.

وبعد: وصل الكراس، وتذكرون أن الحق إن بان لكم اتبعتموه، وفيه كلام غير هذا، سر الخاطر من جهتك خاصة، بسبب أن لك عقلاً . والثانية: أن لك عرضاً تشح به .
والثالثة: أن الظن فيك إن بان لك الحق ، أنك ما تبيعه بالزوائد)⁽²⁾ .

- ويقرر الشيخ السعدي -رحمة الله- وجوب العدل والإنصاف في التعامل مع الخصوم بقوله:

(الجاهل عند مناظرة الخصوم يقدر بجميع ما معهم من حق وباطل، فهذا ظلم وخروج عن الواجب وآداب النظر ،

¹(?) الدرر السنية : (10/57) .

²(?) المرجع السابق : (10/111) .

فإن الواجب أن يرد ما مع الخصم من الباطل ويقبل ما معه من الحق ، ولا يرد الحق لأجل قوله ولو كان كافراً⁽¹⁾ .
ويقول في موضع آخر: (ومن العدل في الحكم بين أهل الأقوال المختلفة من أهل الكتاب وغيرهم أن يقبل ما معهم من الحق ، ويرد ما معهم من الباطل)⁽²⁾ .
- ومن مظاهر العدل والإنصاف عند أئمة الدعوة "إلتزامهم بالرجوع إلى الحق متى تبين وظهر" وهو ما يقررونه دوماً في ردودهم ومكاتباتهم .
يقول إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في أحد ردوده : (وأرجو أني لا أورد الحق إذا أتاني ، بل أشهد الله وملائكته وجميع خلقه : إن أتانا منكم كلمة من الحق لأقبلنها علي الرأس والعين ؛ ولأضربن الجدار بكل ما خالفها من أقوال أئمتي ، حاشا رسول الله ﷺ فإنه لا يقول إلا الحق)⁽³⁾ .
- ومن الإنصاف والعدل في منهج الرد عند أئمة الدعوة :
"توثيقهم لكلام المردود عليه " قبل الشروع في الرد .

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (3/1317) .

²(?) المرجع السابق : (4/1587) .

³(?) الدرر السنية (38-1/37) .

فأئمة الدعوة -رحمهم الله- لا يردون على أقوال المخالفين من خلال الكتب التي ردت عليهم ، أو تحكي عنهم ، أو فيما يقال عنهم ، بل يوثقون أقوال المخالفين من كتبهم ذاتها .

- فهذا الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمة الله- يقول في رده على ابن سحيم ومفترياته : (يعلم من يقف عليه: أنني وقفت على أوراق ، بخط ولد ابن سحيم ، صنفها يريد أن يصد بها الناس عن دين الإسلام ، وشهادة أن لا إله إلا الله، فأردت أن أنبه على ما فيها من الكفر الصريح، وسب دين الإسلام، وما فيها من الجهالة التي يعرفها العامة)⁽¹⁾.

- ويقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن -رحمة الله- في مقدمة كتابه: "منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس"⁽²⁾ : (وقد رفع إلي رسالة

¹(?) الدرر السنية : (10/46) .

² (?) داود بن سليمان البغدادي ، النقشبندي ، الخالدي ، ابن جرجيس ، الحنفي . عالم ، أديب . ولد ببغداد سنة 1231هـ ورحل إلى مكة ، والشام ، والموصل ، من كبار المناوئين للدعوة الإصلاحية والمفترين عليها حتى كان بينه وبين أئمتها ردود ومكاتبات. من مؤلفاته : "المنحة الوهبية في الرد على الوهابية"، "صلح الاخوان من أهل الايمان"، "وبيان الدين القيم في تبرئة ابن تيمية وابن القيم"، "دوحة التوحيد" في علم الكلام . توفي ببغداد سنة 1299هـ . انظر: الأعلام (2/332) ، معجم المؤلفين (1/698) .

سماها⁽¹⁾ "صلح الإخوان" فيها من تحريف الكلم عن مواضعه ، والكذب على أهل العلم ، وعدم الفقه فيما ينقله ويحكيه من كلامهم مالا يحصيه إلا الله)⁽²⁾ .

- ومما كتبه الشيخ أحمد بن عيسى -رحمة الله- في مقدمة كتابه " الرد على شبهات المستعنيين بغير الله " قوله: (فقد وقفت على كراسة لبعض العصريين من أهل العراق⁽³⁾ سماها "أنموذج الحقائق" ، وضمنها كثيراً من الهذيان والشقاشق...) ⁽⁴⁾.

- وكذلك صنع الشيخ سليمان بن سحمان -رحمة الله- فإنه لم يرد على ابن شبيب -رغم أنه طُلب منه ذلك- حتى اطلع على ماكتبه فبادر عندها بكتابة الرد ، كما يبين ذلك في قوله: (وقد راسلنا بعض الإخوان في هؤلاء الذين يوالونهم، ويجادلون عنهم، فظننا أن الأمر ليس كما زعموا وأحسننا

¹(?) أي داود بن جرجيس .

²(?) منهاج التأسيس والتقديس 11 ، وانظر: البراهين الإسلامية للشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ص41 ، والإتحاف في الرد على الصحاف ص21 ، وصالح بن محمد الشثري ، تأييد الملك المنان في نقض ضلالات دحلان ، تحقيق: د. محمد الشثري ، ص23-24 .

³(?) يعني داود بن جرجيس ، انظر: مشاهير علماء نجد لعبدالرحمن آل الشيخ ص 187 .

⁴(?) الرد على شبهات المستعنيين بغير الله 19 ، وانظر: الصواعق المرسلّة الشهابية لابن سحمان ص 5 .

الظن بمن هناك من طلبة العلم فلم تُنعم الإخوانَ بجواب، ولم نسمح لهم بخطاب، إلا نحضهم على الصبر على الأذى، وتحمل المشقة والبلوى، وبذل النصيحة لهم، والتلطف في الدعوة لهم، والدعاء لهم بالهداية، حتى رأينا لهم رسالة طبعها لهم بعض الغزاونة أولاد عبد الله الغزنوي رحمه الله، ونسبوها إلى رجل يقال له: يوسف بن شبيب الكويتي⁽¹⁾.

- ومما يؤكد التزامهم بهذا المنهج : طلبهم ممن وصلته هذه الشبه أو القول المخالف تزويدهم بها حتى يتمكنوا من الرد عليها ، كما فعل الشيخ عبد الرحمن بن حسن -رحمه الله- في رسالته إلى أحد طلابه ، وفيها قوله : (والحاصل أن المطلوب منك ، أخذ ما كتبه ، وإرساله إلي لأنظر فيه ، ليطالب في كل لفظه ببرهانها ، وليظهر تناقضه ، فإن المقام مقام لا يسع تركه...)⁽²⁾.

- ومن مظاهر الإنصاف والعدل في تبيين الحق عند أئمة الدعوة: "ما وقع بينهم من ردود" ، حيث لم يمنعهم انتسابهم لدعوة واحدة من التناصح فيما بينهم ، إظهاراً للحق ، وبياناً للصواب .

¹(?) كشف الشبهتين : ص 8 ، وانظر: مقدمة كتاب البيان والإشهار للشيخ فوزان السابق ص 15 .

²(?) الدرر السنية : (8/168) .

ومن أمثلة ذلك ما أورده الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه: "تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة" من ملحوظات وتنبيهات علمية -غالبها في باب الأسماء والصفات والألفاظ المجملة فيها- على كتاب: "الكواكب الدرية" و"القول السديد" وكلاهما للشيخ محمد بن عبد العزيز ابن مانع رحمه الله⁽¹⁾.

- وكذلك ما كتبه الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه "كشف الأوهام والالتباس" من الرد على الشيخ حسين بن حسن بن حسين آل الشيخ لما انتصر لابن شبيب في انحرافاته⁽²⁾.

هذه أبرز مظاهر العدل والإنصاف في منهج الرد على المخالف عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- ، يجمعها حرص الأئمة على تحري الصواب وإعطاء كل ذي حق حقه ، بالصدق في الأقوال والعدل في الأحكام .

المبحث الثالث : التزام آداب الخطاب والمناظرة .

¹(?) انظر: تنبيه ذوي الألباب السليمة ص2-3 .

²(?) وقد تراجع الشيخ حسين عن أقواله واعترف بخطئه ، انظر: الشيخ سليمان بن سحمان وطريقته في تقرير العقيدة للفوزان ص148 0
895

المتأمل فيما كتبه أئمة الدعوة -رحمهم الله- من ردود على
المخالفين يجد حرص الأئمة -رحمهم الله- على التحلي
بأدب الخطاب والمناظرة جلياً .

ويظهر ذلك من خلال حرصهم -رحمهم الله- على حسن اللفظ والبعد عن الفحش في القول . فائمة الدعوة - رحمهم الله- يجتنبون في ردودهم السيء من القول كما لا يوردون البذاءة والسباب حتى من كلام المخالفين ، وينزهون أقلامهم وألسنتهم عن ذلك ، وهذه سمة يلحظها كل قارئ لردودهم -رحمهم الله- .

وهذا هو المنهج الشرعي الذي أمر به تعالى في قوله : **چچچچ** **چچچچ** الأعراف: ١٩٩. يقول الشيخ السعدي في تفسيره : (هذه الآية جامعة لحسن الخلق مع الناس ، وما ينبغي في معاملتهم: فالذي ينبغي أن يعامل به الناس أن يأخذ العفو؛ أي: ما سمحت به أنفسهم وما سهل عليهم من الأعمال والأخلاق ، فلا يكلفهم ما لا تسمح به طبعتهم ، بل يشكر من كل أحد ما قابله به من قول وفعل جميل ، أو ما هو دون ذلك ، ويتجاوز عند تقصيرهم ، ويغض طرفه عن نقصهم...) ^(١) إلى أن قال رحمه الله:

(ولما كان لا بد من أذية الجاهل ؛ أمر الله تعالى أن يقابل الجاهل بالإعراض عنه ، وعدم مقابلته بجهله؛ فمن آذاك

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (2/601) .

بقوله أو فعله ؛ لا تؤذه ، ومن حرمك لا تحرمه ، ومن
قطعك فصله ، ومن ظلمك فاعدل فيه⁽¹⁾ .
ومن أمثلة هذا السمة في ردود أئمة الدعوة ما فعله الشيخ
عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين
-رحمه الله- في معرض رده على داود بن جرجيس حيث
يقول : (وأما ما ذكره هذا من مدحه نفسه ، وتزكيتها
بدعوى العلم ، وذمة المخالف وتجهيله فالعقل ما يغتر
بذلك ، بل يقوم لله ، وينظر لنفسه ، ويتأمل ما يورد من
الحجج...)⁽²⁾ .

ويقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن -رحمه
الله- في رده على عثمان بن منصور⁽³⁾ : (ثم ذكر المعترض

¹(?) تيسير الكريم الرحمن : (602-2/601) .

²(?) تأسيس التقديس ص21 ، انظر: التوضيح عن توحيد الخلاق ص38 .

³(?) عثمان بن عبدالعزيز بن منصور ، الناصري ، التميمي . ولد في بلدة
الفرعة قرب حوطة سدير سنة 1211هـ
ونشأ في بيت علم ، سافر إلى العراق ، وقرأ على بعض العلماء منهم
محمد بن علي بن سلوم ، تولى قضاء جلاجل ثم
حائل وما حولها ثم قضاء سدير ، له معارضات لأئمة الدعوة بسبب اتصاله
ببعض المناوئين للدعوة كداود بن
جرجيس ، وابن سلوم ، وقيل إنه تراجع عن ذلك . من مؤلفاته : فتح الحميد
شرح كتاب التوحيد ، كشف الغمة في
الرد على من كفر الأمة ، التحفة الوضعية في في الأسانيد العالية المرضية .
توفي في حوطة سدير سنة 1282هـ .

بعد هذه الأحاديث التي مرت من الفحش والكذب والوقاحة ما يتحاشى العاقل عن ذكره وحكايته ، وليس من الحجة في شيء حتى يحكى ويرد إنَّما هو سباب لا يصدر من ذوي الألباب، وهكذا حال الجاهل والسفيه إذا أفلس ، ضاق عطنه ، فاستراح إلى المسبة والفحش والبذاءة ⁽¹⁾. ومع هذا فإن أئمة الدعوة -رحمهم الله- حين يتبين لهم كذب المخالف ، وسوء قصده بنشر البدع ، والأمور الشركية ، مع ظهور عناده بعد بيان الحق له ، فإن الغيرة الدينية تظهر جلية عندهم ، ويواجهون المخالف مواجهة صريحة ، ويضللون أقواله ، ويبينون تناقضه ، وفساد مذهبه ⁽²⁾. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في رده على ابن سحيم : (والأمور التي تدل على أنك أنت وأباك لا تعرفان شهادة أن لا إله إلا الله لا تحصر ، ولكن ذكرنا الأمور التي لا تقدر تنكرها...) ⁽³⁾ إلى أن قال : (وأما الدليل

انظر: روضة الناظرين (2/87) ، علماء نجد (5/89) ، معجم مصنفات الحنابلة (6/132) .

¹(?) مصباح الظلام ص454 وانظر 143 ، وانظر أيضاً : تأييد الملك المنان للشري ص24 ، الرد على شبهات المستعنيين بغير الله لابن عيسى ص97 ، وسليمان بن سحمان ، البيان المبدي لشناعة القول المجدي ، ص3 .

²(?) انظر: جهود علماء الدعوة السلفية في نجد في الرد على المخالفين للخليف ص23 .

³(?) انظر: الدرر السنية (10/33) .

على أنك رجل معاند ضال على علم، مختار الكفر على الإسلام، فمن وجوه...⁽¹⁾ .

ويقول الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين -رحمه الله- في رده على داود بن جرجيس:

(ومن العجب قول بعض من ينسب إلى علم ودين: إن طلبهم من المقبورين والغائبين ليس دعاء لهم بل هو نداء !! ، أفلا يستحي هذا القائل من الله إذا لم يستح من الناس ؛ من هذه الدعوى الفاسدة السامجة ، التي يروج بها على رعاة الناس...)⁽²⁾ .

- ويظهر التزام آداب الخلاف والمناظرة لدى أئمة الدعوة في : "تقديمهم لحسن الظن عند مخاطبتهم للمخالف" إذا لم يكن داعيةً إلى بدعة ، أو مستكبراً في العداوة .. يقول الشيخ إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ في رده على الشيخ عبدالله بن أحمد: (الموجب لهذه المكاتبة : النصيحة وحسن الظن بك ، وأتيقن أن الحق ضالتك...)⁽³⁾ .

¹(?) الدرر السنية : (10/34) .

²(?) الانتصار لحزب الله الموحدين ص53 ، وانظر: تأسيس التقديس ص 41 ، والبراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية لعبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ ص50 ، والصواعق المرسلة الشهابية لابن سحمان ص 10-9

³(?) الدرر السنية (1/536) .

ويقول الشيخ حمد بن عتيق في استدراكه على الشيخ محمد صديق خان :

(وقد سلكتكم في هذا التفسير في مواضع منه ، مسلك أهل التأويل ، مع أنه قد وصل إلينا لكم رسالة في ذم التأويل مختصرة ، وهي كافية ومطلعة على أن ما وقع في التفسير صدر من غير تأمل ، وأنه من ذلك القبيل ، وكذلك في التفسير من مخالفة أهل التأويل ما يدل على ذلك...) (1)

ويقول الشيخ فالح آل مهدي في ختام رده على الميداني والطنطاوي : (على أن للأستاذ الطنطاوي والميداني فضلاً لا ينكر ، ومقاماً طيباً في مجال الدعوة الإسلامية يشكر...) (2)

- ومن أدب الخطاب عند أئمة الدعوة -رحمهم الله- في ردهم على المخالف: "استعمالهم لبعض العبارات التي تدل على النصح والشفقة وإرادة الهداية والخير للمخالف" . فمن ذلك قول إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رده على عبدالله بن عبداللطيف:

¹(?) الدرر السنية : (13/25) .

²(?) السلف بين القديم والجديد : ص43 .
900

(..فإني أحبك ، وقد دعوت لك في صلاتي ، وأتمنى من قبل هذه المكاتيب أن يهديك الله لدينه القيم)⁽³⁾.

وكذلك ما ذكره الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ في رده على إبراهيم بن خيار بقوله : (وبسط الكلام يطول، وأنا أحب لك الخير، وأن لا تهلك مع من هلك، فلذلك كتبت لك، طمعاً في انصافك، وتأملك)⁽²⁾.
ومن ذلك ما كتبه الإمام سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود -رحمه الله- في قوله: (وبعد: موجب الخط المحبة لكم، والشفقة عليكم، والنصح لكم، والمعذرة من الله؛ ووالله إنني أحب لكم من الخير ما أحب لنفسي، وأكره لكم من الشر ما أكره لنفسي، وإن أعظم ما أحبه لكم، طاعة الله ورسوله، وأعظم ما أكره لكم معصية الله ورسوله، بها حصول خير الدنيا والآخرة، ومعصية الله ورسوله بها زوال الدنيا والآخرة)⁽³⁾.

وبعد : فهذه أبرز السمات التي تميز بها منهج أئمة الدعوة في الرد على المخالف ، وهي تدور في مجملها على المجادلة بالحسنى ، والحرص على تحري الحق وإظهاره

³(?) الدرر السنية : (1/43) .

²(?) الدرر السنية : (1/502) .

³(?) الدرر السنية : (14/32) .

وبيانه لعامة الناس في أعظم أبواب الدين ملتزمين في ذلك بأدب الخطاب والمناظرة الشرعية .

الخاتمة :

بعد حمد الله -ﷻ- على توفيقه وتيسيره في إتمام كتابة هذا البحث ، أخص أهم النتائج

التي توصلت إليها ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : تناول تمهيد البحث بيان المراد بمنهج أئمة الدعوة في نجد في توحيد الأسماء والصفات. وقد ظهر من خلاله أن هذا المعنى يراد به : طريقة العلماء المنتسبين لدعوة

الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في بيان وإيضاح مسائل توحيد الأسماء والصفات .

ثانياً : ما يتعلق بمنهج أئمة الدعوة في نجد في تقرير توحيد الأسماء والصفات ، وقد ظهر فيه مايلي :

1. اعتناء أئمة الدعوة -رحمهم الله- بالتلقي من الكتاب والسنة في أصول الدين وفروعه ومن جملة ذلك ما جاء في باب توحيد الأسماء والصفات لله تعالى ، والاستدلال بهذين الأصلين في تقرير مسائله ، وأن مذهبهم في هذا امتداد لمذهب السلف -رحمهم الله- في ذلك ، كما أن التلقي والاستدلال لديهم يشمل الإجماع والفطرة وآثار السلف باعتبارها مصادر ثانوية مستمدة في جوانبها الصحيحة مما جاء به الكتاب والسنة .

2. قيام منهج التقرير لدى أئمة الدعوة في باب توحيد الأسماء على قواعد منهجية تنتظم مسائل هذا الباب. كتقريرهم أن أسماء الله تعالى حسنى كما جاء في النصوص ، وأن أسمائه تعالى توقيفية يتوقف في إثباتها على ما جاء به النص من الكتاب والسنة ، كما أن أسماء الله تعالى لديهم أعلام دالة على ذاته سبحانه كما أنها متضمنة لصفات مشتقة منها ، وهي دالة على الذات والصفات بالمطابقة والتضمن

والالتزام ، وتقريرهم في هذا أن باب الخبر عن الله تعالى أوسع من باب الأسماء والصفات ، وأن أسمائه تعالى غير محصورة في عدد معين ، واعتقادهم أن الإلحاد في أسماء الله تعالى الوارد ذمه في النصوص يتناول جوانب مختلفة من الانحراف في هذه المسائل ، كما أن أسماء الله تعالى لديهم تتفق مع أسماء المخلوقين عند الإطلاق فيما تدل عليه من اللفظ والمعنى وتختلف عند التخصيص بما يناسب كل اسم منها ، فخصائص الله لا يتصف بها أحد سواه وخصائص المخلوق لا يتصف بها سوى المخلوق ، والاتفاق في التسمية لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة والكيفية .

3. قيام منهج التقرير لدى أئمة الدعوة في باب توحيد الصفات على قواعد منهجية تنتظم مسائل هذا الباب . كتقريرهم وجوب الإيمان بجميع ما وصف الله تعالى به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل ، وأن صفات الله تعالى توقيفية على نحو ما تقدم في أسمائه سبحانه ، وتقريرهم أن النبي ﷺ قد بلغ أمته وأوضح لهم جميع ما ينبغي اعتقاده في باب الصفات ، وأن صفات الله تعالى منزهة عن مماثلة صفات المخلوقين كما دل النقل والعقل على ذلك ، وأن صفات الله معلومة

باعتبار معناها ومجهولة باعتبار كیفيتها التي هي عليها ،
وأن معاني نصوص الصفات لله تعالى وما دلت عليه
ليست من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله ، كما أن
صفات الله تعالى ثابتة له على الحقيقة ليست من
قبيل المجاز .

4. قيام منهج أئمة الدعوة في النفي والإثبات والألفاظ
المجملة في باب الصفات على قواعد منهجية تنتظم
مسائل هذا الباب. كتقريرهم ابتداء أن صفات الله
تعالى نوعان: مثبتة ومنفية ، وأن المنهج الحق في هذا
-كما هي طريقة النصوص- أن يوصف تعالى بنفي
مجمل وإثبات مفصل ، وأن النفي في حق الله لا بد أن
يتضمن إثبات كمال الضد لأن النفي المحض لا كمال
فيه كما أنه مخالف لطريقة الشرع في وصفه تعالى.
ومن أصولهم في قضية "الألفاظ المجملة" أن
الواجب ابتداء مراعاة ألفاظ الشارع في أسماء الله
وصفاته لفظاً ومعنى ، وأن المنهج الحق في كل لفظ
مجمل التوقف فيه نفيّاً وإثباتاً مع الاستفصال عن
مراد قائلة فإن بين معنى حقاً قبل وإن بين معنى
باطلاً رد مع أن الواجب هو التعبير بألفاظ الشارع
عموماً كما تقدم ، ولهم في هذه القاعدة تطبيقات
عديدة على ألفاظ مجملة أوردها المبتدعة في باب

الأسماء والصفات .

ثالثاً : ما يتعلق بجهود أئمة الدعوة في تقرير توحيد

الأسماء والصفات ، حيث ظهر من خلال البحث ما يلي :

1. اعتناء أئمة الدعوة بتقرير أسماء الله الحسنی

من خلال بيانهم لحقيقة أسماء الله تعالى ومنزلة

الإيمان بها وثمراته ، وبيانهم للمذهب الحق في

مسألة الاسم والمسمى ، وكذلك جهودهم في

توضيح معاني أسماء الله الحسنی .

2. اعتناء أئمة الدعوة بتقرير الصفات الإلهية ، وذلك

من خلال توضيحهم لحقيقة صفات الله تعالى

ومنزلة الإيمان بها وأقسامها ، وتفصيلهم في

بيان الصفات الإلهية في ضوء تقسيمها إلى ذاتية

وفعلية ، وتقريرهم للصفات الذاتية بنوعيتها

الخبرية والعقلية ، وكذلك الصفات الفعلية عموماً

وصفة الكلام والاستواء لله تعالى على وجه

الخصوص حيث كثر النزاع فيهما ، ويلحق بهذه

الجهود ما قرره الأئمة -رحمهم الله- من إثبات

رؤية الله تعالى في الآخرة كما جاءت بهذا

النصوص المتواترة في الكتاب والسنة والإجماع.

رابعاً : ما يتعلق بمنهج أئمة الدعوة في الاستدلال على

توحيد الأسماء والصفات. حيث ظهر من خلاله مايلي :

1. بيان أئمة الدعوة -رحمهم الله- لمفهوم الأدلة
النقلية والعقلية وحجيتها وأقسامهما ، واستدلال
الأئمة بما صح من هذين النوعين من الأدلة في
تقرير مسائل توحيد الأسماء والصفات ، ومن
منهجهم في ذلك تقديمهم للنقل على العقل
وردهم لدعوى إمكان التعارض بينهما .

2. استعمالهم ضمن منهج الاستدلال للبراهين
النقلية ، وهي : قياس الأولى ، والموازين
القرآنية ، ودليل اللزوم . واستعمالهم للأدلة
العقلية ضمن مفهوم قياس الغائب على الشاهد
في صورته الصحيحة وهي قياس الأولى ، كما
ظهر من كلامهم ما يمكن جعله ضوابط مهمة
لهذا النوع من القياس .

خامساً : ما يتعلق بمنهج أئمة الدعوة في الرد على
المخالفين ، حيث ظهر فيه ما يلي :

1. جهود أئمة الدعوة في الرد على المخالفين في
باب توحيد الأسماء والصفات وعنايتهم بهذا الأمر
بياناً للحق وهداية للخلق.

2. استعمال أئمة الدعوة -رحمهم الله- لأسلوب
الجدل والمناظرة في الرد على المخالف وفق
آداب وأصول مستمدة من النصوص والتعاليم

الشرعية .

3. قيام منهج الرد على المخالف عند أئمة الدعوة على قواعد منهجية ينطلق منها الأئمة في ردهم على المخالفين في توحيد الأسماء والصفات . كقولهم : إن الأصل في باب الأسماء والصفات التوقيف ، وبيانهم لزوم التناقض في حق من أثبت بعض الصفات دون بعض ، وأن القول في الصفات كالقول في الذات من جهة وجوب إثبات اللفظ والمعنى مع نفي علم الكيفية ، وإنكارهم دعوى المخالفين وقوع المجاز في صفات الله ، ومنعهم لإطلاق المخالف للألفاظ المجملة في حق الله تعالى دون بيان المراد بها .

4. اتسم منهج أئمة الدعوة في الرد على المخالفين بسمات عظيمة من أهمها : حرصهم على مجادلة المخالف بالتي هي أحسن ، وتحريمهم للعدل والإنصاف في جانب الرد مع التزامهم لآداب الخطاب والمناظرة ، ولهذه السمات شواهد وتطبيقات عديدة في كلام الأئمة .

وبعد ذكر أهم نتائج البحث ، فأشير إلى جملة من التوصيات التي أرى أهميتها من خلال ما تناوله موضوع البحث ، وذلك على النحو التالي :

- 1- ضرورة إبراز التراث الفكري لأئمة الدعوة -رحمهم الله- ، بنشر مؤلفاتهم التي تجمع أصول دعوتهم وخلاصة مذهبهم وحقيقة معتقدتهم ، عن طريق المجموعات العلمية التي تضم جملة من مؤلفاتهم مع استخدام التقنيات العصرية المساعدة في وصول الباحثين إلى المعلومة بكل يسر وسهولة.
- 2- أهمية عقد اللقاءات والحوارات الفكرية لتوضيح حقيقة معتقد أئمة الدعوة وبيان ارتباط معتقدتهم بمذهب أهل السنة والجماعة وأنه امتداد له في المنهج وإن اختلف في وسائله أحياناً بما يناسب عصرهم ، والتأكيد على براءة هذه الدعوة من مظاهر الغلو التي زعمها المناوئون لها .
- 3- أهمية توضيح الأصول والقواعد والمقاصد التي قامت عليها الدعوة السلفية الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، والتعريف بهذه الأمور على المستوى الخارجي باستعمال الوسائل المناسبة والحديثة كمواقع الشبكة العنكبوتية مع ترجمة جوانب من تراثهم إلى اللغات الأجنبية الحية .

وفي الختام أحمد الله تعالى أولاً وآخرأ ظاهراً وباطناً على
ما يسر تعالى وأتم ، والصلاة والسلام على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم .